المعهد العالمي للفكر الإسلامي
المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

الإسلام والتحدي الاقتصادي

د. محمد عمر شابرا

ترجمة
د. محمد زهير السمهوري

مراجعة
د. محمد أنس الزرقاء

تقديم
د. محمد سعيد النابلسي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/٣/٣٢٤)

رقم التصنيف : ٢٦٩ر٢

المؤلف ومن هو في حكمه : محمد عمر شابرا، ترجمة محمد زهير السمهوري

عنوان المصنف : الإسلام والتحدي الاقتصادي

رؤوس الموضوعات : ١- الديانات

٢- الإسلام والاقتصاد

رقم الإيداع : (١٩٩٦/٣/٣٢٤)

الملاحظات : عمان : المعهد العالمي للفكر الإسلامي

* تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى

والديَّ

﴿رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾

(الإسراء: ٢٤)

سلسلة إسلامية المعرفة (١٤)

الإسلام والتحدي الاقتصادي

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O.Box. 669)
Herndom, VA 22070-4705 U.S.A

مكتب المعهد في الأردن: ص.ب ٩٤٨٩ عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف ٦٣٩٩٩٢-٦-٩٦٢ فاكس ٦١١٤٢٠-٦-٩٦٢

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

ص.ب (١٣١٩٠) تلكس :٢٣٦٨٢/١ معهد جو
عمان - الأردن
هاتف: ٦٨٢٤٧١-٩٦٢٦ تلفاكس : ٦٨٢٥٨٦-٦-٩٦٢

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الدكتور/ محمد سعيد النابلسي
محافظ البنك المركزي الأردني
ورئيس مجلس أمناء المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

الكتاب الذي يضعه الزميل الدكتور محمد عمر شابرا بين يدي القارئ، بعنوان «الإسلام والتحدي الإقتصادي»، هو إبداع علمي معاصر، وجهد متميز، بمنهجية رصينة، وباستنتاجات منطقية، هدفه التأكيد على شمولية الدين الإسلامي الحنيف لكل أبعاد الحياة الإنسانية ومناحيها، على صعيد الفرد والمجتمع، سواء أكانت إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية. فهو انطلاقة علمية بارعة وفكرية منظمة للخروج من أزمة الإقتصاد المعاصر، قطرية كانت أم دولية، إلى نظام إقتصادي يتفرع عن نظام إسلامي متكامل، تؤلف فيه الشريعة الإسلامية وأخلاقيات السلوك الإسلامي القومي الإطار العام لآلية السوق.

النظام الإقتصادي الإسلامي، كما تعمّق الزميل الباحث في دراسته، هو ليس تعديلاً في النظام الإقتصادي الرأسمالي، ولا بديلاً عن فشل النظام الإشتراكي، أو عن رأسمالية الدولة، أو دولة الرفاهية، إنما هو نظام أصيل ينطلق من شريعة سماوية تؤلف دستوراً للحياة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها. لقد أعاد الإقتصاد المعاصر، بل الفكر المعاصر، اكتشاف سمات النظام الإقتصادي الإسلامي، ومزاياه وإيجابياته، وقدراته على الحركة، والتصدي للأزمات والمشكلات الإقتصادية بكفاءة عالية. فالنظام الإقتصادي الإسلامي، كما توصّل إليه الزميل المؤلف، يحاكي متطلبات العصر ويستجيب لها بمرونة. وهو كذلك بعيد عن استغلال الإنسان لأخية الإنسان، لأنه يتيح اتخاذ القرارات الإقتصادية في إطارها الإجتماعي والأخلاقي.

لقد انتهج الباحث، في القسم الأول من الكتاب، طريقته الخاصة في تحليل وتقييم النظم الإقتصادية الأساسية الأربعة، التي جانبت الشريعة الإسلامية، وهي: النظام

الرأسمالي والنظام الإشتراكي، ورأسمالية الدولة، ودولة الرفاهية، موضحاً إيجابيات وسلبيات كل منها بموضوعية عالية، وبتجرد العالم المتمكن والمتمرّس، مستفيداً من خلفيته العلمية الجامعية الواسعة، ومن تجاربه وخبراته الواسعة في الحياة الإقتصادية العملية. وكان في كل حالة فيها يقارن بينها وبين البديل الإسلامي المتكامل، الذي يحاول أن يتجنب الهفوات والأزمات، ويرمي إلى تحقيق استقرار أفضل في الحياة الاقتصادية للشعوب.

تجلت قدرات الدكتور شابرا كذلك في القسم الثاني من الكتاب، عند طرحه النظام الإقتصادي الإسلامي في إطاره المعاصر، ليثبت عنصر التجدد المتواصل في الإسلام، وقابلية النظم الاقتصادية الإسلامية للتطوير.

من بشائر الخير أن العالم اليوم يشهد توجّه المؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية، حتى تلك العاملة في الدول الرأسمالية، إلى تطبيق بعض الصيغ الإسلامية، كما يتسع نطاق التطبيق العملي لمتطلبات النظام الإسلامي في الأقطار النامية، العربية والإسلامية وغيرها. وهذا دليل ساطع على جدارة واقتدار النظام الإقتصادي الإسلامي في مواجهة الكثير من المعضلات المعاصرة، بغض النظر عن طبيعة النظام الإقتصادي ومدى تطوره.

لقد أسهم البنك المركزي الأردني في دعم هذا الجهد العلمي الخيّر، كما أسهم المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الدعم، بالإضافة إلى توليه إجراءات الترجمة والتقويم والنشر، متعاوناً في ذلك مع المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية. وإنني على ثقة عالية من أن هذا الكتاب سوف يكون مرجعاً علمياً معتمداً في الجامعات والكليات والمعاهد العليا، ولكل من يتولى رسم السياسات الإقتصادية وعلى كل المستويات، ودليلاً عملياً لاتخاذ القرارات الإقتصادية في مختلف القطاعات والأنشطة والمجالات. وإننا لنأمل أن تتبع هذه المحاولة العلمية محاولات جديدة تنحو باتجاه إبراز جوانب الاقتصاد الإسلامي بالبحث والدراسة العلمية المتعمقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحتويات

القسم الأول: الأنظمة الخائبة

القسم الثاني: الطرح الإسلامي

حول هذه الترجمة العربية

صرفت همي عند مراجعة هذه الترجمة - المتقنة ابتداءً - إلى:

* تعديل بعض المصطلحات الاقتصادية بما يوافق الشائع بالعربية.

* تنقيح العبارات الفنية بما يسهّل فهمها لغير المختص في الاقتصاد، ولو بإدراج كلمات إيضاحية عند اللزوم. وفي الفصول ٩ - ١٢ بخاصة، أضفت جملاً تفسيرية حيثما لزم، عن مشورة ورضا من المؤلف نفسه، لسهولة اتصالي به. لذا أطمع أن تكون هذه الترجمة أبيَن لمراده من النص الإنجليزي.

* لم آل جهدًا في التحسين، ابتغاء مزيد من الدقة والسلاسة في الترجمة. وقد سمح لي بذلك المترجم الكريم.

* الأحاديث النبوية الشريفة والاقتباسات من مراجع عربية ردت إلى أصولها العربية التي زودنا بها المؤلف مشكورًا. كما أن إحالات المؤلف، إلى مراجع إنجليزية تتوافر لها ترجمة عربية، بُدلت إلى طبعاتها العربية حيثما أمكن.

* أوصي القارئ بالنظر في (مسرد المصطلحات الإنجليزية) قبل قراءة الكتاب.

وأسجل شكري للأخ / عبيد الله عبد الغني لطباعته المتقنة، مما سهل علي تدقيقها، ولرحابة صدره أمام التعديلات المتكررة.

المراجع

محمد أنس الزرقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

(١) أثار انهيار الاشتراكية واقتصادياتها ذات التخطيط المركزي ، في الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية جملة من الأسئلة الحاسمة لدى جميع المهتمين بمستقبل البشرية العقائدي (الإيديولوجي) . فهل يمثل هذا الانهيار زوال النظام الاشتراكي النهائي وانتصار التحررية (اللبرالية) الاقتصادية والسياسية انتصاراً مطلقاً، كما يزعم بعض المتحمسين للرأسمالية الغربية ، إيذاناً بـ"نهاية التاريخ" ؟ أم تراه مجرد مرحلة أخرى في حركة المد والجزر الدائبة للتاريخ ؟ فإذا كانت الاشتراكية قد انهارت تحت وطأة تناقضاتها وحالات عدم المساواة فيها فهل هذا يعني بالضرورة أن الرأسمالية قد كانت لها الغلبة مع ما تنطوي عليه من تناقضات وظلم وفشل ؟ وإذا كان نشوء الاشتراكية يعود ، جزئياً على الأقل ، إلى بعض حالات الإخفاق الملموسة في الرأسمالية ، فكيف يمكن أن تكون حالات الإخفاق تلك حالاتٍ وهمية (وهي التي دعت إلى البحث عن البدائل)؟ على أننا إذا ما تركنا جانباً النشوة التي تقترن بسقوط أحد الآلهة المزيفة ، فإن الأسئلة الحاسمة ، التي تقض مضجع فكر الإنسان وضميره ، لمّا تزَل تلحّ للحصول على إجابات مقنعة .

(٢) لذا فإن كتاب " الإسلام والتحدي الاقتصادي " يمثل جهداً جاء في وقته المناسب لإنعام النظر في هذه الأسئلة ، وللتوصل إلى أن البحث عن الأجوبة المناسبة لا يقتصر فقطٍ على التجربة الغربية ، بل إن من المفيد توسيع نطاق هذا البحث ليشمل آفاقا دينية – ثقافية أخرى. إن قيام العقول الباحثة المستنيرة بدراسة مخلصة وموضوعية لما يطرحه المفكرون الاسلاميون قد يعطي

فرصاً حقيقية جديدة لصالح البشرية ، وبذلك يمكن التوصل إلى إجابات أرضى وأنسب لمسائل عصرنا الاقتصادية إذا ما طبق النهج الإسلامي عليها .

(٣) لقد جربت البشرية ، بقيادة الغرب ، أربع عقائد (إيديولوجيات) اقتصادية رئيسية خلال السنوات الثلاثمائة الأخيرة : الرأسمالية ، والاشتراكية ، والفاشية-القومية ، ودولة الرفاهية . وجميعها تقوم على أساس الفرضية ذات الأساس والخصائص الغربية القائلة بأن الدين والأخلاق لا يمتّان بصلة إلى مشاكل الإنسان الاقتصادية ، وأنه من الأفضل تسوية الأمور الاقتصادية بالرجوع إلى السلوك الاقتصادي لا بالاستناد إلى أية منظومة اجتماعية للسلوك الأخلاقي . فالرأسمالية أقامت بيتها على أساس الاقتصاد الحر غير المقيد ، على حافز الربح وآلية السوق . والاشتراكية نشدت السعادة والعدالة المطلقة من خلال المشاريع العامة والحوافز الاجتماعية والاقتصاد الآمِر القائم على أساس التخطيط المركزي . وتمثل في الفاشية مزيج متميز لكل من الرأسمالية والاشتراكية مما أدى إلى نشوء رأسمالية الدولة المتوجهة نحو التوسع السياسي والمغامرات العسكرية . أما دولة الرفاهية فتقوم على أساس نظام الاقتصاد المختلط ، وهو شكل من أشكال الرأسمالية ممزوج بشيء من الرأفة الاجتماعية . إلا أنه بالرغم من الإنجازات الجديرة بالتنويه في بعض المجالات المحددة ، فإن هذه العقائد (الإيديولوجيات) الرئيسية على المسرح الاقتصادي فشلت في حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها البشرية . وكان آخر الآلهة التي سقطت هي الاشتراكية . ومن الحماقة الفادحة الافتراض بأن الرأسمالية ودولة الرفاهية قد أثبتا جدارتهما بمجرد زوال الاشتراكية والفاشية .

(٤) وتبقى الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها عصرنا على ما كانت عليه من الحدة والألم الموجع ولا يسعنا تجاهلها لما ينطوي عليه ذلك من أخطار محدقة . فالحاجة لذلك ملحة للقيام بتحليل موضوعي للساحة الاقتصادية بغية إيجاد نهج جديد يلتمس تحقيق هدفي الكفاءة والعدالة في آن واحد ولجميع البشر على حد سواء .

(٥) وكتاب الدكتور محمد عمر شابرا " الإسلام والتحدي الاقتصادي " هو جهد مبذول في هذا الاتجاه . فالدكتور شابرا رجل اقتصاد أتم دراسته في جامعتي كراتشي ومينسوتا . واستفاد في إعداد هذا الكتاب من خبرته الواسعة في أعمال التدريس والبحث في الميدان الاقتصادي ، كما أن له صلات بالعديد من المعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث المرموقة مثل معهد علم الاقتصاد التنموي والمعهد المركزي للبحث الإسلامي في باكستان . وقام بالتدريس في جامعتي ويسكونسن (في بلاتفيل) وكنتاكي (في لكسنغتون) في الولايات المتحدة الأمريكية . وعمل خلال الست والعشرين سنة الأخيرة بصفة استشاري اقتصادي رئيسي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي . مما أتاح له فرصة فريدة لينهل من معين كل من المعرفة النظرية والتطبيق العملي لعلم الاقتصاد كما أنه واسع الإطلاع على كل من المنظورين الغربي والإسلامي للاقتصاد والمجتمع . وقد انهمك خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة انهماكاً عميقاً في تطوير نهج إسلامي للاقتصاد . وحظي مؤلفه السابق "نحو نظام نقدي عادل" (المؤسسة الإسلامية ، ليستر ، ١٩٨٥) بشهرة واسعة في الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي ، وعاد على المؤلف بجائزتين مرموقتين – جائزة البنك الإسلامي للتنمية لما أسداه من خدمة متميزة للاقتصاد الإسلامي (١٩٩٠م) ، وجائزة الملك فيصل الدولية للدراسات الإسلامية (١٩٩٠م) . وهكذا فإن الدكتور شابرا مؤهل تأهيلاً كبيراً للتصدي للقضية الأساسية المتصلة بالنظام الاقتصادي لعصرنا .

(٦) إن كتاب" الإسلام والتحدي الاقتصادي" هو ثمرة عشر سنوات من البحث والتأمل . فهو يدرس ، في هذا البحث الذي يدل على البراعة والعمق والدقة الأكاديمية ، الأنظمة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة للعالم الغربي ، ويخلص إلى ميزانية واقعية يحدد فيها إنجازاتها ومواطن الفشل فيها . كما يوضح النهج الإسلامي في الاقتصاد وما يقترن به من مشاكل ، ويطرح مقترحات موضوعية ملموسة لإصلاح هيكل الاقتصاديات الإسلامية وانتهاج سبل جديدة نحو التخطيط الإنمائي الإستراتيجي . وتتضمن وصفته للعالم الإسلامي ، في خطوطها العريضة ، التخطيط التنموي المقترن بتطبيق **مصفاة أخلاقية** مقبولة

اجتماعياً لآلية السوق ، فضلاً عن حوافز ذات قواعد أوسع للجهد الاقتصادي وإصلاحات هيكلية أساسية بغية إقامة إطار مساند .

(٧) لقد تناول الدكتور شابرا الموضوع بوصفه عالماً اجتماعياً متمرساً وبصفته عالماً إسلامياً موضوعياً ، مع إحاطته بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة إحاطة شاملة وواضحة. كما أن عرضه للنظام الاقتصادي الإسلامي عرض دقيق ومقنع . وقد تميز نقده المتوازن للأنظمة الغربية فضلاً عن المجتمع الإسلامي المعاصر بأسلوب العالِم بالرغم من بساطته ووضوحه ونزعته التوجيهية . إن كتاب " الإسلام والتحدي الاقتصادي " ليس مجرد بحث في النظرية ، بل هو ذو صلة وثيقة بواضعي السياسات ، ليس في العالم الإسلامي فحسب ، بل أيضاً في العالم كله .

٨ وإني أتوقع أن يصبح كتاب" الإسلام والتحدي الاقتصادي " مرجعاً بشأن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة وعنصراً مساعداً حافزاً لتعزيز النهج الإسلامي لحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي المعاصر .

(٩) يكمن إسهام الدكتور شابرا فيما تميز به فكره ونهجه من واقعية . فهو يحدد المشكلة بوضوح . ويناقش المناهج السائدة بموضوعية المتخصصين ، معترفاً بمنجزات التجارب المختلفة دون تحفظ ، ومحللاً جوانب الفشل فيها دون مبالغة ، وعارضاً في الوقت نفسه البديل الإسلامي بدقة هادئة دون اعتذار أو تكلف .

(١٠) لقد برهن الدكتور عمر شابرا بوضوح أنه لا يمكن تحقيق السعادة من خلال السعي وراء الممتلكات المادية وحدها ، وأنه لا يمكن للكفاءة والعدالة أن يصبحا مفهومين فعالين إلا إذا أعيد تحديدهما وذلك بربطهما بقيم أخلاقية وهياكل اجتماعية-اقتصادية . فهو يدعو إلى إعادة اكتشاف الإنسان بوصفه حجر الزاوية في التفكير والجهد الاقتصادي . ويستخدم أدوات التحليل الاقتصادي بكفاءة تضارع الاقتصاديين الغربيين ، لكن إسهامه الحقيقي يكمن في اجتهاده المتعمق لبناء بيت جديد لعلم الاقتصاد لا يكون منفصلاً عن أساسه الأخلاقي ، وتتم فيه ممارسة الجهد الاقتصادي ضمن إطار اجتماعي -

اقتصادي يضمن التخصيص الكُفُؤ والتوزيع العادل في آن واحد ، ولا يقتصر على فئة من المجتمع أو البشرية بل ينطبق على الجميع . وهو يسعى إلى انتشال علم الاقتصاد إلى المرحلة التالية من تطوره ، حين قد يتمكن هذا العلم ، من خلال استقائه من ينابيعه الأخلاقية فضلاً عن التجارب الواسعة المبنية على الملاحظة والاختبار عبر قرون عدة ، من القيام بدور فعال في تلبية الحاجات البشرية العامة ، لا مجرد إتاحة الإسراف المادي المفرط لأصحاب الامتيازات . وإذا ما أريد لعلم الاقتصاد أن يصبح نعمة حقيقية ينعم بها الإنسان وأداة لتحقيق سعادته فلا بد من استعادة البعد المفقود . إن كتاب " الإسلام والتحدي الاقتصادي " هو خطوة نحو تحقيق علم اقتصاد المستقبل ذاك .

خورشيد أحمد

ليستر
٣يناير ١٩٩٢م
٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ

مقدمة الكتاب

١ ـ لقد أبرزت الصحوة الإسلامية الجارية في الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية ، حاجة إلى وضع صورة واضحة ومتكاملة للبرنامج الذي يقدمه الإسلام لتحقيق السعادة التي يتوخاها للناس ، ولحلّ مختلف المشاكل التي تواجه البشرية الآن ، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي. وينصب الاهتمام على إستراتيجية من شأنها أن تضبط ضمن حدود معقولة اختلافات التوازن الخارجية واختلافات الاقتصاد الكلي التي تعاني منها الآن معظم البلدان في أنحاء العالم، استراتيجية من شأنها كذلك أن تحقق التشغيل الكامل وتزيل الفقر وتلبي الحاجات وتقلص إلى الحد الأدنى حالات التفاوت في الدخل والثروة . فهل بوسع البلدان الإسلامية وضع مثل هذه الاستراتيجية ضمن إطار النظرة العالمية العَلْمانية للرأسمالية والاشتراكية ودولة الرفاهية ؟ وهل بوسع الإسلام مساعدة هذه البلدان في تحقيق أهدافها ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ما هي منظومة السياسات المتكاملة التي تنطوي عليها تعاليم الإسلام لتحقيق هذا الغرض ؟ هذا الكتاب هو محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة بالموضوع .

٢ ـ لقد عرضت المسودة الأولى لهذا الكتاب على اثني عشر عالماً باحثاً في ميدان الاقتصاد الإسلامي والتقليدي وهم الدكتور محمد أنس الزرقا والدكتور

محمد نجاة الله صديقي والدكتور منور إقبال والدكتور م. فهيم خان في المملكة العربية السعودية ، والبروفسور كينث بولدينغ (Kenneth Boulding) والبروفسور إيفريت هاغن (Everett Hagen) والبروفسور فرانك فوغل (Frank Vogel) والدكتور زبير إقبال في الولايات المتحدة ، والبروفسور رودني ويلسون (Rodney Wilson) والبروفسور جون بريسلي (John Presley) في المملكة المتحدة والبروفسور فولكر نينهاوس (Volker Nienhaus) في ألمانيا ، والبروفسور خورشيد أحمد في الباكستان . وإني ممتن لهم لما أنفقوا من وقت ثمين في قراءة المسودة قراءة متمعنة ولما منحوني من ملاحظات واقتراحات قيمة قمت في ضوئها بإدخال تنقيحات أساسية عليها . لذا فمع أن الطرح الرئيسي في المخطوطة الأصلية بقي على ما كان عليه ، فإن الشكل النهائي يعكس في مواضع كثيرة نظراتهم الثاقبة الغنية .

٣ ـ لقد استفدت بشكل خاص من النقد النافذ من جانب الدكتور الزرقا والدكتور صديقي والدكتور منور إقبال والبروفسور بولدينغ . بل إني عاجز عن التعبير عن مدى هذه الاستفادة . وقد أنفق الثلاثة الأول ، لكونهم مقيمين في المملكة العربية السعودية ، جزءاً كبيراً من وقتهم الثمين لمناقشتي في العديد من الأمور الحاسمة . وإن ما نجم عن هذه المناقشات لم يقتصر على تحسين فهمي الشخصي للموضوع فحسب ، بل إنها ساعدت أيضاً في تعزيز منطق الاستراتيجية الإسلامية .

٤ ـ وهكذا فإذا ما وجد القراء هذا الكتاب جديراً باهتمامهم ، فإن جزءاً كبيراً من الفضل في ذلك يعود إلى العلماء الباحثين الذين ورد ذكرهم آنفاً . بيد أنه ما من أحد منهم اطلع على المسودة النهائية . لذا فإن أية أخطاء متبقية يجب أن تعزى إليّ وحدي ، سيما وأني لم أتمكن من تنفيذ جميع اقتراحاتهم خوفاً من أن يصبح الكتاب موغلاً في الاختصاص وأكبر حجماً مما ينبغي .

٥ ـ إني مدين للأدبيات التقليدية والمعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي إلى درجة تتجاوز حتى العدد الكبير من الإشارات إلى المصادر الواردة في الحواشي ثم إن التنامي المتصاعد في الأدبيات المعاصرة يجعل الإشارات الشاملة إلى

المراجع أمراً متعذرا ، ولا سيما في كتاب يتناول الأنظمة السائدة الثلاثة فضلاً عن الإسلام ، لذا فقد كنت اصطفائياً إلى حد بعيد ، وقد أكون ، في غضون ذلك ، قد أغفلت بعض المراجع التي يراها غيري هامة . وقد وضعت علامات نقل الحروف من لغة لأخرى عند الضرورة فقط وذلك تفادياً لإثقال الكتاب بها . وقد استعملت بعض الكلمات والعبارات العربية الأساسية لفهم الرسالة الإسلامية ، مفضلاً إياها عن ترجمتها الإنجليزية التي لا تسمح للقارئ بالتخلص من المعاني الضمنية لهذه الكلمات والعبارات التي تتأثر بالخلفيات الثقافية . كان هذا أمراً لا بد منه .

٦ - وإني لمدين أيضاً لآخرين عديدين ساهموا على نحو غير مباشر في كتابة هذا الكتاب وتيسير نشره . ومن أبرز هؤلاء زوجتي وأولادي الذين كانوا مصدر إلهام كبير ودعم معنوي لي . كما أن أخوي عبد الرحمن ومحمد زوّداني بالتشجيع المتواصل . وقد استفدت كثيراً من ترجمات القرآن التي قام بها عبدالله يوسف علي والدكتور تي بي إيرفينغ (T. B. Irving) ، ومحمد أسد ، رغم أني لم التزم ترجماتهم . أما الترجمات من الفقه والحديث وغير ذلك من الأدب العربي فقد قمت بها بنفسي . على أن ابنتي سمية قدمت مساعدة سخية في حل بعض المشاكل الصعبة التي اعترضتني في الترجمة . ولابد من الاعتراف بفضل الدكتور محمد مناظر أحسن واخوة آخرين في المؤسسة الإسلامية لما قدموه من مساعدة وتعاون في إعداد الكتاب ومراجعة مخطوطته ومتابعته في المطبعة . كما أني مدين للسيد مبين أحمد لما قدمه من مساعدة كفية في مجال البحث وأعمال السكرتارية خلال كتابة هذا الكتاب . جزاهم الله خير الجزاء على إسهامهم .

محمد عمر شابرا

الرياض ، المملكة العربية السعودية
١١ جمادى الآخرة ١٤١١هـ
٢٨ ديسمبر ١٩٩٠ م

حاشـــية

لقد انهار النظام الاقتصادي السوفيتي عندما كانت مخطوطة هذا الكتـاب تـأخذ شكلها النهـائي ، كمـا أن الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي السـويدي قـد فقـد أغلبيته في البرلمان بعد أن أمضى في الحكم مـدة تزيـد عـن خمسين سـنة . هـذه التطورات تزيد في تعزيز الطرح الرئيسي لهذا الكتاب ولا سيما التحليـل الـوارد في الفصل الثاني والثالث المعنيين بالاشتراكية ودولة الرفاهية .

٩ ربيع الأول ١٤١٢هـ
١٨ سبتمبر ١٩٩١م

فصل تمهيدي

١ ـ مقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوّت هذه الأصول فهو مفسدة ، ودفعها مصلحة .
أبو حامد الغزالي[1]

٢ ـ إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة .

ابن قيم الجوزية[2]

التحـــدي

٣ ـ لقد كان خير البشرية هو الهدف المعلن في جميع المجتمعات . بيد أن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير وكيفية تحقيقه . ومع أن الشروط المادية

---

[1] الغزالي ، أبو حامد : *المستصفى في الأصول* ، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٧، ج ١ ، ص ١٣٩-١٤٠.

[2] بن القيم الجوزية ، أعلام الموقعين ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٥ ، ج ٣، ص ١٤.

ليست العناصر الوحيدة للخير ، فإنه يبدو أن المنظور الحديث العَلْماني ، بتأكيده على تلك الشروط تأكيدا أساسيا ، يرى أنه يمكن ضمان خير الإنسان إذا توافرت بعض الأهداف المادية التي تتضمن ما يلي : القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات المادية الأساسية لجميع الأفراد[٣]، وإتاحة الفرصة للجميع لكسب معيشتهم على نحو شريف ، والتوزيع العادل للدخل والثروة . على أنه ما من دولة في العالم ، بصرف النظر عما إذا كانت غنية أم فقيرة ، تمكنت من تحقيق تلك الأهداف المادية ، على الأقل .

٤ ـ ولم يقتصر إخفاق اقتصادات التخطيط المركزي ، التي ادعت أن بوسعها تأمين هذه الأهداف المادية ، على عدم تحقيق ذلك فحسب ، بل إنها تواجه أزمة اقتصادية خطيرة عملت ، بلا شك ، على ضمان إخفاق هذا النظام. وقد ألحّتْ حالة النشوة المقابلة بين بلدان اقتصاد السوق ، على تفوق

---

[٣] لتحديد الحاجات البشرية المادية لابد أولاً من تحديد ما يسهم إسهاماً حقيقياً في بقاء البشر وراحتهم وتطورهم . وقد يكون هذا صعباً إلا أنه ليس مستحيلاً. وقد تكون ملاحظة كينز (Keynes) في هذا الصدد مفيدة . فقد قال : "قد يبدو أن حاجات البشر لا يمكن إشباعها .... إلا أنها تقسم إلى فئتين – فئة الحاجات المطلقة بمعنى أننا نشعر بها بصرف النظر عن حالة إخوتنا في الإنسانية ، وفئة الحاجات النسبية بمعنى أن إشباعها يسمو بنا ، ويجعلنا نشعر بأننا متفوقون على إخوتنا . فحاجات الفئة الثانية ، أي تلك التي تشبع الرغبة في التفوق، قد تكون فعلاً لا يمكن إشباعها ، لأنه كلما ارتفع المستوى العام، كلما ارتفعت هي بدورها. لكن هذا لا ينطبق إلى هذه الدرجة على الحاجات المطلقة".

(J. M. Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, Vol. X, Essays in Persuasion, the essay on " *Economic Possibilities for our Grandchildren*" , 1972 , p. 326).

إن هذا التصنيف يعني ضمنياً أن الحاجات المطلقة تنبع من الفرد نفسه وتصبح لازمة من جراء الوضع البشري . وإشباعها لازم من أجل بقاء البشر وراحتهم وتطورهم . وعلى النقيض من ذلك نجد أن الحاجات النسبية هي، كما وصفها غالبريث (Galbrait) ، "مدبَّرة للإنسان".

(Galbraith, "*The Affluent Society*" , p. 152).

من الحاجات النسبية رموز الجاه وجميع السلع والخدمات التي لا تضيف شيئاً إلى حسن حاله (سعادته) . ويمكن تسمية الأولى المطلقة (حاجات) needs بينما يمكن تسمية الأخيرة (رغبات) wants . فالرغبة في إشباع الرغبات تتولد بشكل مصطنع بواسطة الإعلان والضغوط الاجتماعية الداعية إلى التكيف مع الآخرين . فإذا عرّفنا الفقر بأنه عدم قدرة الشخص على إشباع حاجاته أو حاجات من يعولهم المادية من خلال موارده الخاصة، فعندئذٍ لا يكون استئصال الفقر وإشباع الحاجات عبارتين مترادفتين . فالحاجات يمكن إشباعها من خلال العون الذي يقدمه الأفراد الآخرون والمؤسسات والدولة . والهدف الأفضل هو تمكين كل شخص من إشباع الحاجات من خلال جهده الخاص . وقد يتعذر ذلك في بعض الأحيان بسبب عجز الفرد المادي أو العقلي وصعوبة إيجاد عمل مناسب . ومع ذلك فإن على المجتمع التزاما بعمل أقصى ما يمكن لاستئصال الفقر.

نظام السوق إلحاحاً شديداً أكثر من أي وقت مضى . إلا أنه مع الاعتراف بأن أداء بلدان اقتصاد السوق كان أفضل بالتأكيد ، لكنها قد أخفقت بدورها في تحقيق الأهداف المادية المنشودة . ومما أبرز إخفاقها بصورة اعم وأوضح ، عدم استقرارها الاقتصادي ، وحالات اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي التي تجلت في التقلبات الاقتصادية المتكررة ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، وحالات العجز الشديد في الميزانيات العامة وفي ميزان المدفوعات ، وعدم الاستقرار في أسواق النقد الأجنبي ، والسلع والأسهم . ثم إن البلدان النامية ترزح تحت أعباء مشاكل خدمة الدين ، مما يهدد تطورها المستقبلي ، بل وأيضاً بقاء النظام المالي الدولي .

٥ ـ وعلاوة على هذه المشاكل فإن جميع البلدان في أنحاء العالم تعاني عملياً من نضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة ، ومن تلوث البيئة على نطاق يهدد الحياة على وجه الأرض . وثمة تصاعد في مستوى التوتر والشدة والنزاع في الأمور الإنسانية وازدياد أعراض الاضطراب الاجتماعي والاستباحة والتسيّب مثل الإحباط والجريمة وإدمان الكحول وإدمان المخدرات والطلاق وإيذاء الأطفال والأمراض العقلية والانتحار، وجميعها تشير إلى انعدام الرضا الداخلي في حياة الأفراد .

٦ ـ ولا تشذ عن ذلك البلدان الإسلامية وهي التي يركز عليها هذا الكتاب بشكل خاص . فهي أيضاً في حالة من الاضطراب ، شأنها في ذلك شأن بقية بلدان العالم. فقد ازدادت حالات الفقر والظلم : ففي حين تبقى الحاجات الأساسية لقسم كبير من السكان غير مكفية ، نجد أن الطبقات الغنية والطبقات المتوسطة العليا تنعم في بحبوحة الغنى. إن وجود الفقر إلى جانب البحبوحة والغنى يميل إلى إضعاف روابط الأخوة والتضامن الاجتماعي ، ويشكل واحداً من الأسباب الأساسية للجريمة والعنف والاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي . وتعاني معظم هذه البلدان من حالات بالغة الصعوبة في اختلال التوازن الاقتصادي الكلي . ومما يزيد في فداحة هذا الأمر وفي إخفاق البلدان الإسلامية أن الإسلام يركز تركيزاً لا تردد فيه على الكرامة الإنسانية،

والأخوة والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية. لكن هذه كلها تبقى شعارات فارغة حتى يتم تأمين جميع العناصر الأساسية لحياة إنسانية طيبة.

الكفاءة والعدالة

٧ ـ ما هو السبب الذي حال دون تمكن أي بلد في العالم من تحقيق حتى العناصر المادية لخير البشرية ؟ هل يعود التقصير إلى ندرة الموارد ؟ يجيب معظم الاقتصاديين عن ذلك بالنفي ، لأنهم لا يرون أن الموارد نادرة بالمعنى المطلق . فالموارد لا تكون نادرة إلا بالنسبة لمقدار الطلب عليها . لذا يميل معظمهم إلى الاتفاق في الرأي القائل أنه بالرغم من الندرة النسبية للموارد فإنه من الممكن تحقيق الأهداف المادية والتقليل من حالات عدم الاستقرار واختلال التوازن إلى الحد الأدنى إذا ما استخدمت الموارد المتاحة على نحو "كفؤ" و"عادل"[٤] وهذه الإمكانية هي التي تمثل تحدياً أمام البشرية – أي استخدام الموارد المتاحة بطريقة "كَفِيّة" و"عادلة" بحيث تتحقق الأهداف المتعلقة بالخير المادي المعروفة والمقبولة عالمياً، وبحيث تتقلص إلى الحد الأدنى حالات عدم الاستقرار واختلال التوازن. وهنا تبرز مجموعة كبيرة من الأسئلة الصعبة المتصلة بمعنى "الكفاءة" و"العدالة" وكيفية تحقيقهما .

٨ ـ ثمة تعاريف مختلفة لكلمتي "الكفاءة" و"العدالة". ومن منطلق هذه الدراسة يبدو أن أنسب التعاريف هي تلك المنسجمة مع الأهداف المادية التي اتفقت الآراء حولها . فيمكن القول أن اقتصاداً ما قد حقق الحد الأمثل من الكفاءة إذا تمكن من استخدام كامل إمكانيات الموارد البشرية والمادية المتاحة بحيث يمكن إنتاج الحد الأقصى الممكن من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات، مع وجود درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي ومعدل نمو قابل للاستمرار.

---

[٤] لقد عبر محمد باقر الصدر عن الموقف الإسلامي في الموضوع تعبيراً صحيحاً حين قال إن الفقر والحرمان ناجمان عن التوزيع غير العادل وعن عدم وجود إطار محدد أخلاقياً للعلاقات البشرية بين الأغنياء والفقراء .
(محمد باقر الصدر ، *اقتصادنا* ، ط ١٩٨١ ، ص ٣٤٣).

ويكمن معيار تحقق هذه الكفاءة فيعدم القدرة على بلوغ نتيجة أفضل في نظر المجتمع دون وقوع حالات طويلة الأمد من اختلال توازن الاقتصاد الكلي، ودون الاستنزاف الذي لا مبرر له للموارد غير المتجددة أو إلحاق الأذى بالبيئة إلى الحد الذي يعرض الحياة على الأرض للخطر . ويمكن القول أن اقتصاداً ما قد حقق الحد الأمثل من العدالة إذا ما تم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعاً كافياً حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعاً منصفاً للدخل والثروة ، دون أن تؤثر تأثيراً سلبياً على حوافز العمل والادخار والاستثمار وروح المبادرة في مجال الأعمال . وبما أن النظم الاقتصادية هي التي تقوم بالدرجة الأولى بالتصدي لمسألة تحقيق الكفاءة والعدالة ، فإن النهج الأرشد هو اعتماد نظام اقتصادي من شأنه أن يعمل على تحقيق كل من الكفاءة والعدالة.

الأسئلة الثلاثة

٩ ـ إن تخصيص الموارد بكفاءة وتوزيعها على نحو عادل تقتضي ، من كل نظام اقتصادي ، الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة المعروفة وهي، ماذا ننتج؟ وكيف؟ ولمن؟ أي: كم من السلع والخدمات البديلة ننتج؟ ومن ينتجها؟ وبأية مجموعة من الموارد وبأية طريقة تقانية (تكنولوجية)؟ ومن هم الذين سيتمتعون بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها وإلى أي مدى* إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تحدد تخصيص الموارد في اقتصاد ما فحسب بل تحدد أيضاً توزيعها بين الأفراد ، وبين الحاضر (الاستهلاك) والمستقبل (الادخار والاستثمار) . ويغطي التخصيص والتوزيع جزءاً أساسياً من الاقتصاد ويحدد في خاتمة المطاف ما إذا تمت تلبية حاجات جميع الأفراد ، وما إذا كانت جميع الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى قد تحققت ، وما إذا كان يوجد ما يكفي من الحوافز ليقوم الناس ببذل أفضل جهدهم لتحقيق تلك الأهداف . إن الاختبار الحاسم لأي نظام اقتصادي لا يكمن في أهدافه المعلنة بل في تحقيق تلك الأهداف .

---

* للإطلاع على عرض واضح لموقف الاقتصاديين التقليديين إزاء الموضوع ، انظر:
Milton and Rose Friedman, *Free to Choose* (1980), pp.9-37; A.Samuelson, *Economics* (1980) , pp. 15-18.

دور النظرة العالمية والاستراتيجية

١٠ ـ على الرغم من أن هذه الأسئلة الثلاثة كلها أسئلة مباشرة واضحة فيما يبدو إلا أنها مشحونة بالقيم ولا يمكن الإجابة عنها في الفراغ . فلا بد أن تقوم على أساس نظرة عامة للحياة أو فلسفة وإستراتيجية . فكل مجتمع أو نظام إنما يخضع لنظرته العامة للحياة التي تقوم على أساس مجموعة من الافتراضات الضمنية أو الصريحة التي تدور حول أصل الكون وطبيعة الحياة البشرية . فهذه النظرة العامة للحياة تتحكم، كما قال آرثور لافجوي (Arthur Lovejoy)، "بطابع تفكير الإنسان حول أي موضوع تقريبا"[٦]. فاختلاف الآراء يؤدي إلى استنتاجات مختلفة عن معنى الحياة البشرية وغايتها ، وعن الملكية النهائية للموارد المحدودة المتاحة للبشر والهدف من هذه الملكية ، وعن علاقة البشر بعضهم ببعض (حقوقهم ومسئولياتهم) وعلاقتهم ببيئتهم ، ومعايير الكفاءة والعدالة. إن لمثل هذه النظرة العامة للحياة مهمة تشبه مهمة الأساس بالنسبة للبناء : فمع أن الأساس الذي يقوم عليه البناء هو دائما خفي لا يرى ولا يذكر، إلا أنه يبقى له دور مؤثر .

١١ ـ إن إستراتيجية النظام نتيجة منطقية لهذه النظرة العامة إلى الحياة. فلكي تكون الاستراتيجية كاملة وفعالة لتمكين النظام من تحقيق أهدافه لا بد لها أن تتضمن عدداً من العناصر الأساسية التي لاغني عنها . فلا بد لها من آلية اصطفاء تمر من خلالها جميع الطلبات بواسطة إما اليد "الخفية" (للسوق) أو"المرئية" (للدولة) للمحافظة على التوازن بين الموارد ، والطلبات على الموارد، ولتحقيق الحد الأمثل من الكفاءة والعدالة . ولا بد لها أيضاً من آلية تحفز الأفراد على بذل أقصى جهدهم لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة المجتمع . كما لا بد أن يكون لديها طريقة فعالة لتحديد الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي للتمكن من نقل الموارد بسرعة من استعمال لآخر حتى يتم أكفأ وأعدل تخصيص وتوزيع لتلك الموارد .

---

٦ Arthur Lovejoy, *The Great Chain of Being* (1960), p. 7

١٢ ـ وإذا لم تكن النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية في نظام ما منسجمة مع أهدافه المعلنة فإن هذه الأهداف لا يمكن أن تبرر إلى حيز الوجود[٧]. فإذا أردنا أن نزرع شجرة مانجا فلا بد لنا من بذرة مانجا : ولا تغني في ذلك بذرة ليمون مهما كانت جيدة[٨]. فالأنظمة التي تنطوي على تناقض كامن بين أهدافها ونظرتها العامة إلى الحياة أو إستراتيجيتها ، غير قادرة على تحقيق عمليات التكيف الأساسية في أنماط الحياة ، وفي هيكل اقتصاداتها وتنظيم تلك الاقتصادات . لذلك فإنها عرضة للأزمات . ولا يمكن للناس الذين يعيشون في ظل تلك الأنظمة إلا أن يكونوا ضحايا الوعود الكاذبة – الوعود التي لا يمكن أن تتحقق، بصرف النظر عن كمية التكيفات الطفيفة التي تتم. فهذه التكيفات لا يمكنها النفاذ إلى أصل المشكلة . فهي تتصدى فقط لأعراض التناقض لكنها تفشل في تحقيق الانسجام بين النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية وبين الأهداف . لذلك فإن المشاكل تعود إلى الظهور بشكل آخر ، أكثر خطورة، وأكثر تفاقماً في كل مرة.

الأنظمة السائدة

١٣ ـ لقد طرحت تفسيرات عديدة للكون ولطبيعة الحياة البشرية ومعناها. وقد أدت هذه التفسيرات إلى أنماط مختلفة من الحياة وإلى أنظمة اقتصادية مختلفة ، يقوم كل منها بشكل صريح أو ضمني على نظرتها العامة إلى الحياة . وكل منها طرح إستراتيجية مختلفة لحل المشكلة الاقتصادية . وتسود العالم اليوم ثلاثة أنظمة اقتصادية : الرأسمالية ، والاشتراكية ، وما انبثق عنهما من نظام دولة الرفاهية العَلْمانية . وقد تعرض كل من هذه الأنظمة لعمليات تصحيح وتنقيح

---

[٧] للإطلاع على تفصيل هذا الطرح ، أنظر، فيما يخص الرأسمالية :
Edward S. Greenberg, *Serving the Few* : *Corporate Capitalism and the Bias of Government Policy* (1974);

وفيما يخص دولة الرفاهية العَلْمانية انظر :
Claus Offe, *Contradictions of the Welfare State*, ed. J. Keane (1984).

[٨] اقتبست المقارنة بين بذور المانجا والليمون من سيد أبو الأعلى المودودي،
Islami Riyasat (1982) , p. 695.

أساسية ، أُدخلت على شكله الأصلي من جراء مختلف المشاكل التي اعترضته عبر السنين والتغييرات التي طرحت لحل تلك المشاكل . فالشكل الحالي لتلك الأنظمة يختلف اختلافاً كبيراً عن الشكل الذي كانت عليه أصلاً . ومع ذلك، وبالرغم من عمليات "التنقيح" المختلفة التي أدخلت على تلك الأنظمة، وبالرغم من الثروة الضخمة التي أوجدتها البلدان التي طبقت هذه الأنظمة، وبالرغم من مواردها الوافرة ، فإن هذه البلدان قد فشلت بدرجات متفاوتة في تحقيق الأهداف التي تطمح إليها . والعديد منها يواجهه أيضاً حالات خطيرة من اختلال اقتصادها الكلي ، بل إن مشاكلها مازالت في ازدياد . كما حصل ارتفاع في معدل الاضطراب الاجتماعي والجريمة . وهي بوجه العموم تواجه حالة من الأزمات .

١٤ ـ إن المشاكل التي تواجهها تلك الأنظمة ليست، كما سنبين في هذا الكتاب ، أحداثاً طارئة خارجة عنها وغير متأصلة فيها . بل هي نتيجة طبيعية، يمكن توقعها إلى حد ما ، للعيوب الهيكلية الكامنة في تلك الأنظمة نفسها. وهذه العيوب تنشأ عن التعارض بين أهدافها المغروسة في ماضيها الأخلاقي والديني ، ونظرتها العامة إلى الحياة وإستراتيجيتها ، اللتين جاءتا ثمرة للعلمانية وتتنافران مع التقاليد الدينية . لذلك فان الأنظمة القائمة، والتي تحتاج هي نفسها، كما قال بورت(Burtt)، إلى " إعادة النظر والإتيان بفلسفة صحيحة للإنسان "[٩]. لا تستطيع أن تقدم نموذجاً يمكن للبلدان الإسلامية أن تحاكيه لتحقيق أهدافها . بل كيف تحاكيه ، ومواردها اقل بكثير نسبياً ، وهي تحتاج إلى عقود من السنين لتبلغ مرحلة قريبة من المراحل التي وصلتها البلدان التي طبقت تلك الأنظمة .

البديل الإسلامي

١٥ ـ يتوخى الإسلام نظاماً اقتصادياً يختلف اختلافاً أساسياً عن الأنظمة السائدة، ويستمد جذوره من الشريعة الإسلامية ويستقي منها نظرته العامة إلى

---

[٩] Edwin A. Burtt, *The Metaphysical Foundations of Modern Science* (1955), p. 27.

الحياة ، فضلاً عن أهدافه واستراتيجيته . إن أهداف الإسلام (مقاصد الشريعة)، خلافاً لأهداف الأنظمة التي يغلب عليها الطابع العَلْماني في العالم اليوم ، ليست أهدافاً مادية في أساسها ، بل تقوم على مفاهيم الإسلام المتعلقة بخير البشر وفلاحهم وبالحياة الطيبة ، تلك المفاهيم التي تعول تعويلاً بالغاً على الأخوة والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية وتقتضي إشباعاً متوازناً لكل من الحاجات المادية والروحية لجميع البشر[10]. وهذا ينجم عن الإيمان بأن جميع البشر متساوون من حيث أنهم عيال الله والخلفاء على الأرض ، ولا يمكنهم أن ينعموا بالسعادة الداخلية والطمأنينة حتى يتحقق الخير الحقيقي للجميع من خلال إشباع الحاجات الروحية والمادية على حد سواء .

مقاصد الشريعة الإسلامية

١٦ ـ تتضمن مقاصد الشريعة (ويشار إليها هنا فيما بعد بكلمة "المقاصد") كل ما تدعو إليه الحاجة لتحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" ضمن حدود الشريعة . ويرى الغزالي ، كما ورد في النص المقتبس في مستهل هذه المقدمة ، أن المقاصد تشمل كل ما يعتبر لازماً لحماية الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

١٧ ـ ولقد كان الغزالي حكيماً حين جعل الدين في طليعة المقاصد ، لأن الدين ، في المنظور الإسلامي ، أهم عنصر لسعادة البشر وخيرهم . فهو يقيم العلاقات البشرية على أساس سليم ، ويمكّن البشر من التفاعل فيما بينهم بطريقة متوازنة، يهتم البشر فيها بعضهم ببعض ويتعاونون على ضمان سعادة الجميع وخيرهم. كما يوفر الدين مصفاة أخلاقية لتخصيص الموارد وتوزيعها وفق مقتضيات الأخوة والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، ووفق نظام للحوافز

---

[10] وردت كلمة "فلاح" في القرآن الكريم أربعين مرة على الأقل في صيغ مختلفة. كما أن الدعوة إلى "الفلاح" تسمع من المئذنة خمس مرات كل يوم في عبارة "حي على الفلاح"، التي تكرر مرتين . فتزكية النفس الانسانية ، في الإسلام ، هي عنصر أساسي في سعادة البشر ، وكل جهد يبذل لتحقيق السعادة بدون ذلك لابد أن يخيب . وقد وردت عبارة "الحياة الطيبة" في الآية التالية في القرآن الكريم : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (سورة النحل /٩٧) .

يضفي على إشباع الحاجات والتوزيع العادل للدخل والثروة قوة فاعلة . فإذا لم يقترن عنصر الدين بجميع القرارات البشرية ، سواء أكانت تتخذ في إطار البيت أم غرفة اجتماعات بمجالس إدارة الشركات ، أم السوق أم المكتب السياسي ، فإنه من المتعذر تحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص وتوزيع الموارد ، وتقليص حالات اختلال توازن الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى الحد الأدنى ، أو التغلب على الجريمة والمنازعات وحالات التوتر ومختلف أعراض الاضطراب الاجتماعي .

١٨ - بل إنه لا يمكن حتى تعريف الكفاءة والعدالة بدون اللجوء إلى مصفاة أخلاقية[١١] . وكما قال فرانك نايت (Frank Knight) بحق ، فإن أهم مبدأ في الفيزياء هو أن المادة لا تزداد ولا تفنى . فإجمالي الناتج المادي يكون دائماً مساوياً لإجمالي المُدخلات . لذا فإن التعريف الصحيح للكفاءة ليس هو: النسبة بين إجمالي "النواتج" وإجمالي "المدخلات" (لان هذه النسبة تساوي الواحد الصحيح بالضرورة)، بل هو : النسبة بين الناتج النافع وإجمالي المدخلات[١٢] . وهذا يعني أنه لابد من مقياس قيمي "للنفع" حتى يمكن قياس الكفاءة. وسوف نبين في هذا الكتاب أن الأذواق الفردية والأسعار لا توفر في حد ذاتها ذلك المقياس إذا كان الهدف هو خير الجميع . فلابد من إتمامها بمصفاة أخلاقية يقبلها المجتمع. وإذا كان تعريف الكفاءة بدون معايير أخلاقية صعباً ، فإن تعريف العدالة بدون هذه المعايير أصعب.

---

١١ See M. Anas Zarqa," Capital Allocation, Efficiency and Growth in an Interest-free Islamic Economy", November 1982,p. 49; and "Islamic Economics: An Approach to Human Welfare" , in K. Ahmed, Studies in Islamic Economics (1980), pp. 3-18 . See also Benjamin Ward, *What is Wrong with Economics*? (1972), p. 211.

١٢ Frank H. Knight, "Social Economic Organization" , reprinted from his *The Economic Organization*, pp. 3-30, in W. Breit, *et al.*, *Readings in Microeconomics* (1986), p. 4.

وأنا ممتن للدكتور محمد أنس الزرقا للفته نظري إلى هذه الحجة.

١٩ ـ لقد وضع الغزالي المال في آخر القائمة لأنه ليس غاية في حد ذاته ، بل هو وسيلة فقط ، وإن كان وسيلة هامة لا غنى عنها لتحقيق سعادة البشر. ولا يمكن للمال أن يساعد في تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم تخصيصه بكفاءة وتوزيعه على نحو عادل . وهذا يقتضي ، كما ورد آنفاً ، استيفاء بعض المعايير الأخلاقية في السعي وراء المال أو إدارة الأسواق أو عمل المكتب السياسي . وإذا أصبح المال غاية في حد ذاته ، فانه يقود إلى حالات من الظلم ، واختلال التوازن ، والإفراط البيئي ، مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تقليل سعادة الغالبية العظمى من أفراد الجيل الحالي والجيل القادم .

٢٠ ـ أما المقاصد الثلاثة المتوسطة بين الهدف الأول والخامس (النفس والعقل والنسل) فهي تتعلق بالإنسان نفسه الذي تولي الشريعة سعادته اهتمامها الأول. إن فالالتزام الأخلاقي بالسعي لتحقيق تلك المقاصد الثلاثة ، يوجه تخصيص وتوزيع الموارد توجيها حازماً لا يمكن أن يأتي من مجرد الأسعار والأسواق في بيئة علمانية. فالنفس والعقل والنسل يجب حمايتها وإثراؤها للبشر كلهم ، وليس فقط للأغنياء والمنعمين . وكل ما يلزم لتوفير تلك المقاصد الثلاثة للجميع يجب اعتباره "حاجة"، ويجب عمل كل ما هو ممكن لضمان تلبيتها – من غذاء كاف وملبس ، وتربية مناسبة للتنمية الروحية والعقلية، وسكنٍ وبيئة روحية ومادية صالحة (تنخفض فيها حالات التوتر والجريمة والتلوث)، ومرافق طبية ومواصلاتٍ مريحة، وما يكفي من أوقات الفراغ للوفاء بجميع الالتزامات الأسرية والاجتماعية الأساسية ، وفرصة كسب العيش الشريف . ويتعين على تخصيص وتوزيع الموارد أن ينحيا منحىً يساعد على تلبية هذه الاحتياجات وغيرها من احتياجات تعتبر أساسية . ومن شأن إشباع جميع هذه الحاجات أن يجعل جميع أفراد الجيل الحالي وجيل المستقبل ينعمون بالهدوء والراحة والصحة والفعالية ، وأن يمكنهم من الإسهام الغزير في تحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" واستمرارهما . وأي تخصيص وتوزيع للموارد لا يعين على تحقيق "الفلاح" و"الحياة الطيبة" لا ينطوي على "الحكمة"، وفق ما جاء في النص المقتبس عن ابن القيم آنفاً ، ولا يمكن اعتباره متحليا بالكفاءة أو العدالة.

الفجـوة الواســعة

٢١ ـ ومن المؤسف أنه بسبب من بعض العوامل التاريخية ، (عـاملان منهـا هما انحطاط المسلمين ، وما نجم عن ذلك من إخضاع القـوى الإمبرياليـة لهـم ، الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء) ، فإن هنالك فجوة واسعة بين الشـريعة والممارسة الفعلية لها في البلدان الإسلامية . فالمجتمع الإسـلامي لا يعكـس بهـاء الإسلام الروحي . ولا يوجد في واقـع الأمـر لـدى الغالبيـة العظمـى للمجتمـع حتى شعور بالخصائص اللازمة المطلوبة من المسلم أو مـن المجتمـع الإسـلامي . فالعقيدة المهيمنة السائدة في البلدان الإسلامية ليست الإسلام بـل العَلْمانيـة الـتي يشوبها مزيج من الإقطاعيـة والرأسماليـة والاشـتراكية . أمـا النظـام الاقتصـادي الإسلامي فإنه لا يسود في أي جزء مـن العـالم الإسـلامي . ولازالـت البلـدان الإسلامية تحاول حل مشاكلها الاقتصادية مـن خـلال سياسـات نشـأت ضمـن المنظور العَلْماني للأنظمة السائدة . غير أن مشـاكلها تفـاقمت وابتعـدت أكـثر فأكثر عن تحقيق مقاصد الشريعة . فبالرغم من ارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي فإن الفقر لم يتراجع، بل تزايد . كما ازدادت حالات عدم المسـاواة في الدخـل والثروة سوءاً ، وبقيت الحاجات الأساسية لشعوبها لم تشبع وتفاقمت حـالات العجز في ميزانيات القطاع العام مثلما في مـيزان المدفوعـات والديـن الخـارجي، وهكذا يتواصل خطر التضخم . وقد أشار رئيس وزراء ماليزيا ، محاضر محمد ، إلى أن الأفكار الرامية إلى القضاء على الفقر في العالم الثالث توشك أن تنفد . " إن البحث عن الحلول في مفاوضاتنا مـع البلـدان المتقدمـة قـد وصـل عملياً إلى طريق مسدود ". فالمسئولون في العالم الثالث " واجهوا مهمة مروعـة في محاولـة إيجاد أفكار جديدة لانتشال البلدان الفقيرة من الديون المتصاعدة "[١٣]. فمـا هـو السبب في ذلـك ؟ وهـل بوسـع "الأسـلمة" (إعـادة بنـاء اقتصـادات البلـدان الإسلامية في ضوء التعاليم الإسلامية) أن تنفع في تحقيق المطلوب؟

---

١٣ *Arab News*, 2 March 1988.

هذا الكتاب

٢٢ ـ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن هذا السؤال . وهو يتألف من قسمين: الأول يتناول الأنظمة الخائبة التي يتعين على البلدان الإسلامية تجنبها إذا أرادت أن تحقق أهدافها الاجتماعية–الاقتصادية . وتتناول الفصول الثلاثة الأولى من هذا القسم بالتحليل النظرة العامة إلى الحياة للأنظمة السائدة وإستراتيجيتها ، لا لمجرد النقد ، بل لتحديد أسباب التناقض الواقع بين أهدافها، ونظرتها العامة إلى الحياة وإستراتيجيتها ، وما يؤدي إليه ذلك التناقض من نتائج. وهذا سيمكّن القراء من إدراك السبب الذي يجعل هذا التناقض يحبط ، ويظل يحبط ، جهود البلدان التي تطبق هذه الأنظمة ، لتحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد النادرة في الوقت ذاته . وسيمكّنهم أيضاً من متابعة مناقشة الفصل الرابع التي تدور حول السبب الذي جعل وضع السياسات الاقتصادية التي تطبقها البلدان النامية ، ضمن منظور الأنظمة السائدة ، يقود إلى حالات من التناقض ، وإلى تفاقم مشاكلها . ولم يقتصر ذلك على زيادة حدة اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي والتوازن الخارجي، بل أدى أيضاً إلى إحباط هدفها الرامي إلى تحقيق العدالة .

٢٣ ـ أما القسم الثاني الذي يتكون من سبعة فصول فإنه يناقش الحل الإسلامي. ويبين أول هذه الفصول ، وهو الفصل الخامس ، نظرة الإسلام العامة إلى الحياة وإستراتيجيته ، وما تنطويان عليه من انسجام مع المقاصد . ويمهد الفصل السادس، من خلال سرد ما يعانيه العالم الإسلامي من اعتلال، الطريق لمناقشة خمسة أبعاد مختلفة للسياسة التي يتعين أن تعتمدها البلدان الإسلامية ، في ضوء التعاليم الإسلامية ، بغية تحقيق "المقاصد" دون التسبب في اختلالات توازن طويلة الأمد . وقد تم تخصيص فصل مستقل لكل واحد من هذه الأبعاد الخاصة بالسياسة . فسيبحث الفصل السابع سبل تقوية العامل البشري ، الذي له أهمية بالغة بوجه العموم ، لكنه يكتسي أهمية حاسمة في نظام يجعل البشر محور جميع الإصلاحات والجهود الاجتماعية–الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء. ويبحث الفصل الثامن في مختلف سبل تقليص تمركز الثروة ، مما يلزم لتحقيق العدل الاجتماعي – الاقتصادي

الذي يوليه الإسلام أقصى أهمية في نظام قيمه . ويبين الفصلان التاسع والعاشر أنواع تجديد الهيكل الاقتصادي والمالي اللازمة لتحقيق أهداف الإسلام الاجتماعية – الاقتصادية . ويتناول الفصل الحادي عشر بإيجاز تخطيط السياسة الاستراتيجية اللازم لتنفيذ ما تنطوي عليه التعاليم الإسلامية من نتائج تنفيذاً فعالاً .

٢٤ - ويلخص الفصل الختامي المناقشة التي دارت خلال الفصول الأحد عشر مما يتيح للقارئ مراجعة جوهر التحليل برمته . وبما أن هذا الكتاب هو في أساسه عبارة عن مناقشة للمشكلة الاقتصادية فإنه ليتناول الجوانب الروحية "للفلاح" و"الحياة الطيبة" إلا بمقدار ما تمتّ به من صلة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية .

٢٥ - وقد يبدو من المحال مناقشة مشاكل جميع البلدان الإسلامية في كتاب واحد. فثم بلدان إسلامية تتمتع بدخل عال وأخرى ذات دخل متوسط وأخرى ذات دخل متدن ، وهي في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي وتواجه مشاكل مختلفة. وبالرغم من ذلك فإن مشاكلها الأساسية هي في جوهرها واحدة والاختلافات بينها مجرد اختلافات في حجم تلك المشاكل[١٤]. فجميع هذه البلدان تواجه ندرة نسبية في الموارد . ومع ذلك فإنها بصفتها بلداناً إسلامية فهي ملزمة إلزاماً مؤكداً بأن تحقق "المقاصد" دون إحداث حالات مستديمة من الاختلال في التوازن . لذا يمكنها كلها أن تستفيد من المناقشة، ولو بدرجات متفاوتة . بيد أن الكتاب يتوجه بشكل رئيسي إلى البلدان الأكثر فقراً وإلى البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعاني من مشاكل أكثر حدة من مشاكل البلدان الأخرى .

---

[١٤] من المناسب أن نقتبس في هذا السياق من الاقتصادي هابرلر الذي يقول : "إني أومن بما يدعوه بعض الاقتصاديين المعنيين بالتنمية : الاقتصاد الواحد ، "monoeconomics" اي ان الأسس نفسها تنطبق على البلدان النامية والبلدان المتطورة على حد سواء . إلا أن اعتماد الاقتصاد الواحد لا يعني أن "وصفات" السياسة المقترحة يجب أن تكون واحدة لجميع البلدان.
(Gottfried Haberler, "*Liberal and Illiberal Development Policy*", *in* Gerald M. Meier, ed., *Pioneers in Development, Second Series* (1987),p.53.

القسم الأول

الأنظمة الخائبة

﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾

(النجم: ٢٩)

﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴾

(الإنسان: ٢٧)

الفصل الأول

حدود الرأسمالية

إن الفقر الموجود في وسط الوفرة ، والبحبوحة الخالية من البهجة ، إنْ هما إلا أعراض لاضطراب عميق .

تيبور سكتوفسكي(Tibor Scitovsky)[١]

١ لا توجد الرأسمالية بمعناها الكلاسيكي للحرية الاقتصادية (Laissez-faire) في أي مكان . فقد تم تعديلها عبر القرون ، حيث تدخلت الحكومات على نطاق واسع لتصحيح آثارها السلبية على العدالة . ومع ذلك فإن لها جاذبية سحرية لازالت تجعل منها نموذجاً يحتذى . وقد تعززت هذه الجاذبية من جراء فشل الاشتراكية ، وزوال الوهم عن دور الحكومة الكبير في الاقتصاد ، وردة الفعل الانعكاسية ضد دولة الرفاهية . وقد تعالت في السنوات الأخيرة ، من المنابر الفكرية والسياسية على حد سواء ، الصيحات التي تدعو إلى اللبرالية، أو العودة، بالقدر الممكن ، إلى النموذج الكلاسيكي مع "الحد الأدنى" لتدخل الحكومة . وهذه الدعوة في الوقت الراهن تستحوذ على التفكير وعلى السياسات الاقتصادية ليس للبلدان الصناعية الغربية فحسب ، بل أيضاً لجزء كبير من العالم الثالث والبلدان الشيوعية التي تتحرر الآن . لذا من المستصوب أن نفهم منطق النظام الرأسمالي، والعناصر التي أدت إلى تطور نظرته العامة إلى

---

١ Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy* (1976).

الحياة واستراتيجيته، وأن نرى ما إذا كان من الممكن منطقياً لهذا النظام أن يحقق الكفاءة ، التي يُفترض أنها من خصائصه المميزة ، والعدالة التي يسلم الكثير من الاقتصاديين الآن بأنه لا يستطيع تحقيقها . وستتم مناقشة بعض التعديلات على هذا النظام التي أصبحت جزءاً من الحكمة التقليدية لمعالجة الحالات التي فشل فيها النظام . وهي تعديلات أصبحت مع ذلك الآن موضع شك . لكن الجزء الرئيسي من المناقشة سيرد في الفصل الثالث المعني بدولة الرفاهية .

٢ يمكن القول بأن الرأسمالية تتميز بالخصائص الخمس التالية : (أ) فهي ترى أن التوسع المتسارع للثروة، والإنتاج الأقصى وإشباع الرغبات طبقاً لأذواق الأفراد، أمور ذات أهمية أساسية في رفاهية البشر ؛ (ب) تعتبر أن حرية الفرد التي لا يعوقها عائق في السعي وراء المصلحة المالية الذاتية وفي حيازة وإدارة الأملاك الخاصة أموراً لازمة للمبادرات الفردية ؛ (ج) تفترض أن المبادرة الفردية إلى جانب عملية اتخاذ القرارات بشكل لا مركزي في أسواق متنافسة تعمل بحرية ، هي شروط كافية لتحقيق الحد الأقصى من الكفاءة في تخصيص الموارد ؛ (د) لا تعترف بضرورة إسناد دور هام للحكومة أو للقيم الجماعية المشتركة ، سواء في الكفاءة التخصيصية أو عدالة التوزيع ؛ (هـ) تدعي أن عمل جميع الأفراد لخدمة مصالحهم الذاتية سيؤدي أيضاً تلقائياً إلى خدمة المصلحة الاجتماعية المشتركة .

منطق النظام: التناسق المزعوم

٣ إن السمة الحاسمة في المنطق الكلي لنظام السوق هو التناسق المزعوم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . فيفترض في الأفراد بوصفهم مستهلكين أحراراً أنهم يتصرفون على نحو رشيد ويحققون القدر الأعظم من المنفعة من خلال شرائهم، بأدنى الأسعار ، للسلع والخدمات التي تحتل مركزا أعلى في سلم تفضيلاتهم . وتتجلى تفضيلاتهم في السوق من خلال طلبهم أي استعدادهم لدفع ثمن السوق . كما أن المنتجين ، يتصرفون بطريقة رشيدة ويستجيبون استجابة "منفعلة" لهذا الطلب ، (بمعنى أنهم يتأثرون به لكن لا يؤثرون عليه) من خلال إنتاج كل ما يساعدهم على تحقيق الحد الأقصى من الربح بأقل

تكلفة . وتحدَد الأسعار التي تباع فيها السلع والخدمات في السوق بالتفاعل الحر بين المستهلكين الذين يسعون لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة ، والمنتجين الذين يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح ، في ظروف التنافس التام في السوق . وتعمل هذه الأسعار (والتكاليف التي هي أسعار أيضاً) بوصفها **آلية تصفية** حيادية القيم وتؤدي إلى إنتاج ذلك الشكل من السلع والخدمات التي توفر الحد الأقصى من الانسجام مع تفضيلات المستهلكين . كما تحكم هذه الأسعار تلقائياً نقل الموارد من استخدام لآخر، مما يؤدي إلى أكفأ استخدام للموارد دون جهد شعوري أو تدخل من أحد.

٤ وبما أن تشكيلة السلع والخدمات الناجمة عن نشاط السوق تعكس أذواق المستهلكين ، فهي الأكثر "كفاءة" ويتعذر الإتيان بأفضل منها . وبما أن هذه التشكيلة تحدد أيضاً الدخل الذي يجنيه كل من عناصر الإنتاج على أساس إسهامه في الناتج والإيرادات ، فيكون توزيع الدخل الناجم عن ذلك "عادلاً" أيضاً[٢]. ويتم ، عند نقطة التوازن ، تحقيق الحد الأقصى من إشباع المستهلكين (أي المنافع التي ينالونها) ، وتتقلص تكاليف المورّدين إلى الحد الأدنى ، وتزداد عائدات العناصر (بما في ذلك الأجور والأرباح) إلى الحد الأقصى . فنظام السوق إذاً لا يحدد الاستخدام " الأكفأ " للموارد فحسب بل يحدد أيضاً " أعدل" توزيع للدخل بطريقة عقلانية وغير منحازة وبدون **أحكام قيمية** . كما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة . وفي إطار نظام السوق لا يعود من الجائز (منطقياً) السؤال عما إذا كانت تشكيلة السلع التي يولدها تلبي الحاجات البشرية الأساسية وما إذا كان التوزيع عادلاً ، لأن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بدون أحكام قيمية جماعية لا يمكن إثباتها بصورة موضوعية غير منحازة ، بخلاف أسعار السوق التجارية . كما لا يجدر طرح أسئلة حول

---

[٢] لا شك أن قلة من الاقتصاديين هم الذين يساندون هذا الرأي . بيد أنه نتيجة منطقية للتناسق المفترض بين المصالح العامة والخاصة وقد أعتنقه كثير من الاقتصاديين من أمثال جيه. بي. كلارك (J. B. Clark) الذي كان يشعر أن دخل كل عنصر إنتاج (Factor incomes) في الحقيقة يقارب مقاربة وثيقة قيمة المنتج الهامشي لذلك العنصر، أنظر:
G. Stigler, *Production and Distribution Theories: The Formative Period*" (1941)).

لذا فقد قدم المبرر المنطقي لمبدأ عدم التدخل الحكومي الذي كان يعتز به كثيراً.

التفاوت في الثروة لأن ثروة الأفراد تمثل الادخارات ، الناجمة عن القيمة السوقية لإسهاماتهم في الناتج وعن إحجامهم عن الاستهلاك . لذا لا حاجة إلى التدخل الحكومي إلا بمقدار ما يكون ذلك لازماً لضمان المنافسة والأسواق المنتظمة وتصحيح فشل السوق في توريد **السلع العامة** .

٥ ويعد كل توازن لسوق تنافسية حالة من **أمثلية باريتو**-تعني أنه لا يمكن جعل أي إنسان أحسن حالاً بدون جعل إنسان آخر أسوأ حالاً- يجب قبولها على أنها تحقق "الكفاءة" و"العدالة" على حد سواء . وهكذا فإن مصطلحي "الكفاءة" و"العدالة"، حسب تعريفهما ضمن هذا الإطار ، لا يمتان بصلة مباشرة إلى أهداف القضاء على الفقر وتلبية الحاجات وتخفيض حالات عدم المساواة في الدخل والثروة. بل يفترض أن هذه الأهداف ستتحقق بوصفها شيئاً ناجماً -ولابدّ- عن "الكفاءة" و"العدالة" اللتين تتحققان بواسطة التوازن التنافسي . وأي تدخل خارجي لتغيير الوضع الراهن لا بد أن يؤدي إلى نتائج أقل كفاءة وعدالة . والطريقة المقبولة الوحيدة لتغيير الوضع الراهن ستكون ضمن إطار أمثلية باريتو-جعل بعض الناس في "وضع أفضل" دون جعل أي شخص آخر في "وضع أسوأ" .

٦ لكن التاريخ والتجربة يناقضان الانسجام المزعوم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . فقد فشل النظام في تحقيق العدالة ، إذ أدت اليد "الخفية" لقوى السوق التي توجهها "المصلحة الذاتية" ، كما قال دالتون (Dalton) ، إلى إيجاد "مجتمع غير إنساني ، جدير بالازدراء وغير عادل تسرب إليه الروح التجاري والانقسام الاجتماعي والصراع بين صاحب العمل والمستخدم ، بين صاحب العقار والمستأجر، بين الحاكم والمحكوم"[٣]. والسبب في ذلك يعود إلى أن منطق الرأسمالية يقوم على عدد من الافتراضات بشأن الشروط المسبقة غير الواقعية التي لم تتحقق ولن تتحقق في الظروف العادية . وكما قال بريتان (Brittan) بحق : "إن المجموعة الكاملة للافتراضات والشروط الجانبية والقيود

---

٣ George Dalton, *Economic System and Society* (1974), p. 68.

اللازمة لتجعل السعي للكسب في السوق مؤدياً لنتائج مفيدة (اجتماعياً) لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة . فثمة قواعد عديدة على جانب أكبر من الأهمية لا تتم صياغتها صياغة محددة صريحة حتى تنشأ مشكلة خاصة"[٤]. وبما أن قوة الدفع العَلْمانية لنظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة قد لعبت الدور الأهم في فشلها في تحقيق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية، فمن الأهمية بمكان فحص العناصر التاريخية التي أدت إلى نشوء هذه النظرة العامة إلى الحياة .

القوة الدافعة نحو العَلْمانية

نظرة فلسفة التنوير (Enlightenment) العامة إلى الحياة

٧ لقد تأثرت نظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة تأثراً كبيراً بحركة "التنوير" التي امتدت عبر حوالي قرنين ، اعتباراً من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر . وكان مصطلح التنوير ، الذي كثيراً ما كان يستخدم كمرادف لعبارة "عصر العقلانية" في شكله المتطرف "رفضاً للكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضاً لها من بعض الجوانب"[٥]. إن الخوض في الأسباب العديدة لهذا الموقف المناهض للدين يخرج عن نطاق هذا الكتاب . على أنه من المؤكد أن أحد هذه الأسباب يعود إلى فساد الكنيسة واستبدادها . فقد كان يوجد "الكثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين بحيث أنه يمكن الاستشهاد بألف حالة وحالة للدلالة على ذلك"[٦]. ومن سوء الحظ أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع أيضاً الثقة بالدين السماوي مما أدى إلى

---

٤ Samuel Brittan, *Two Cheers for Self-Interest: Some Moral Prerequisites for a Market Economy* (1985), p. 16.

٥ Crane Brinton, "Enlightenment", in *Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 2, p. 521.

٦ Will Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 5, p. 572.

اعتبار كل ما تمثله الكنيسة "لا يمكن الدفاع عنه"[٧]. وترددت أصداء صرخة فولتير "اسحقوا هذا الشيء الشائن" طيلة فترة التنوير[٨]. بل إن ديورانت (Durant) يؤكد أنه "كان من المحتمل أن تحافظ الكنيسة على الروادع الناجمة عن الإيمان بما بعد الطبيعة ، التي نصت عليها الكتب العبرية والتقاليد المسيحية، لو أن رجالها كانوا يعيشون حياة تتسم بالاستقامة والتقوى"[٩].

٨ وقد نصّب كبار مفكري عصر التنوير العقل البشري سلطاناً مطلقاً على الشئون البشرية ، مكان الإيمان والحدس . كانوا يقولون إن المعرفة لا تستمد إلا من المدركات الحسية . وأسندت لقوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته على إرساء الحقائق ما وراء الطبيعية (الميتافيزيقية) المطلقة . واكتسبت السلسلة الكلاسيكية من الفلاسفة لوك (Locke)-بيركلي (Berkeley)-هيوم (Hume)-كانت (Kant) الاحترام لدى الصفوة ولعبت دوراً هاماً في إثارة الشك ، بالله بوجه عام ، وبخلود الروح البشري والقيم الأخلاقية والحياة بعد الموت وغيرها من المفاهيم الدينية . فقد وصف هيوم تلك المعتقدات بأنها "مغالطة ووهم"[١٠]. وقد عملت مثل تلك الملاحظات على إيجاد مناخ ملائم لقبول نظرة نيوتن العالمية التي زعمت الله "صانع ساعات" كان لابد من وجوده لإطلاق حركة "آلة نيوتن العالمية" ولضمان حركتها الدائبة، دون أن

---

٧ E. A. Burtt, *The Metaphysical Foundations of Modern Science* (1955), p. 17.

٨ كتب فولتير في "رسالة التسامح" (*Treatise on Toleration*) يقول :كان يمكن له أن يتحمل سخف العقيدة لو أن رجال الكهنوت كانوا يطبقون ما يقولونه في مواعظهم ويتسامحون إزاء الاختلافات ، لكن " أموراً دقيقة لا يوجد أي أثر لها في الأناجيل هي مصدر النزاعات الدموية في التاريخ المسيحي"
Selected Works, p. 62, cited by Will Durant, *The Story of Philosophy* (1970) , p. 237.

٩ Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 5, p. 571.

١٠ See John Passmore, "Logical Positivism", *Encyclopaedia Philosophy* (1967), vol. 5, p.53.

يتدخل في عملياتها . وقد عبر فولتير عن ذلك في عبارته التي يستشهد بها كثيراً: "لو لم يكن الإله موجوداً لكان من اللازم اختراعه"[١١].

٩ وقد أدى هذا المفهوم الآلي للكون إلى تفسير آلي حتى للروح الإنساني[١٢]. وأصبح ينظر إلى الإنسان ، شأنه في ذلك شأن الكون من حوله ، على أنه نشأ بمحض الصدفة عن طبيعة عمياء مجردة من كل غاية تعمل من خلال تغيرات طارئة في تطور ذاتي التصميم وذاتي الحركة . وهو تحت رحمة قوى عمياء" قذفت به إلى الوجود دون وعي منها"[١٣]. ولم يكن أحد ليهتم ما إذا كانت الافتراضات التي قامت عليها النظرة العامة الجديدة للحياة صحيحة "علمياً" أم لا . بل كانت باسم العلم تعد صحيحة ابتداء .

١٠ وهكذا تضاءلت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي ويرسي قواعد الأخوة البشرية والذي يشكل بالتالي أساس الحياة . فإذا كان في الله شك، أو لم يكن له أهمية في الحياة البشرية ، فعندئذٍ لا مجال لحياة بعد الموت أو للوقوف موقف الحساب أمام الله الحَكَم العلي الكبير . وإذا كان للحياة حقاً غاية أساسية، فإن هذا يتعذر علينا معرفته ، حسب رأي ديكارت . وأصبحت الغاية البشرية مفهوماً " لا فائدة منه من الناحية العلمية "[١٤]، وتلاشت تدريجياً من

---

[١١] Quoted by Durant, *The Story of Philosophy* (1970), p. 241.

[١٢] عرف ليتر (Littre) وروبن (Robin) الروح الإنساني بأنه "من الناحية التشريحية عبارة عن وظائف العنق والعمود الفقري ، ومن الناحية الفيزيولوجية مجموع وظائف قدرة الدماغ على الإدراك" في قاموسهما (طبعة ١٨٠٩م) .

Cited by Owen Schadwich, *The Secularisation of the European Mind in the Nineteenth Century* (1975), p. 173.

وخَلُصَ لامتري (La Mettrie) وهو طبيب إلى أنه "من الواضح أن الروح آلة مستنيرة ....لذا فالروح إن هو إلا كلمة فارغة ليس لأحد أية فكرة عنها ويتعين على الإنسان المستنير استخدامها للدلالة على ذلك الجزء المفكر في وجودنا "

La Mettrie, *Man a Machine* ", p. 128, cited by Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 9, p. 619.

[١٣] Bertrand Russell, *A Free Man's Worship-Mysticism and Logic* (1918) p. 46 ff; See also Burtt (1955), p. 24.

[١٤] Bertrand Russell, *The Impact of Science on Society* (1953), p.6.

الفكر الاجتماعي[١٥]. وبناء على ذلك فقد خلص برتراند راسل (Bertrand Russel) إلى أن " كل جهود العصور وكل الإخلاص ، وكل الإلهامات وكل ضياء العبقرية البشرية مصيرها إلى الفناء في الموت المترامي الأطراف للنظام الشمسي . ولا مناص من أن تدفن منجزات الإنسان تحت أنقاض كون متداع"[١٦]. وإذا لم يكن للحياة غاية نهائية فلا مجال للقيم السامية التي يعيش من أجلها الإنسان[١٧]. وعند ذلك يصبح كل شيء مباحاً ، ويكون الأساس الوحيد للقيم ، كما لخص ذلك سارتر (Sartre)، الحرية البشرية ، ولا حاجة لتبرير خارجي للقيم التي يختارها أي إنسان[١٨]. وقد عززت **الداروينية الاجتماعية** هذه الفكرة أكثر فأكثر ، وتعمقت مفاهيمها المتعلقة "بصراع البقاء" و" البقاء للأصلح ".

المادية والحتمية

١١ لقد ولّد إنكار التنوير للأفكار الدينية ، في العلوم الاجتماعية ، محاولة لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية . فقد أفاد لامتري (La Mettrie) أن الأفعال البشرية هي أيضاً تعود كلياً إلى أسباب

---

١٥. See R. H. Tawney, The Acquisitive Society (1948), p. 12

للإطلاع على عرض ممتاز لنموذج من الآراء بشأن معنى الحياة ، انظر:

Paul Edwards, "Life, Meaning and value of", *Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 3, pp. 467-77.

١٦ Bertrand Russell, *A Free Man's Worship* (1918) , p. 46.

١٧ قدم كلارك (C.H.D. Clark) في

Christianity and Bertrand Russell (1958).

(المسيحية وبرتراند راسل) دفاعاً بليغاً عن الرأي القائل أن الحياة لا يمكن أن تكون ذات معنى بدون الإيمان الديني .

١٨ Jean-Paul Sartre, *Being and Nothingness*, tr. by Hazel Barnes (1957), p. 38. For a clear presentation of Sartre's views, see Anthony Manser, *Sartre: A Philosophic Study* (1966), and Leslie Stevenson, *Seven Theories of Human Nature* (1974), pp. 78-90.

وعمليات فيزيائية أو كيمائية[19]. وتوطدت دعائم الفلسفة الوضعية التي كانت تنكر وجود أو إمكان فهم القوى أو الأشياء التي لا يمكن إثباتها بالتجربة والملاحظة . ورفعت من شأن العقل والعلم دون أن تدرك حدود كل منها. وأدى هذا الجهد الرامي إلى تفسير وظائف البشر تفسيراً آلياً إلى جعل العلوم الاجتماعية علوماً مادية وحتمية (جبرية)[20].

١٢ تقول المادية ، وهي النتيجة المنطقية لإنكار الله ، أن المادة هي المكون الأزلي أو الأساسي للكون الذي لا تحكمه حكمة أو هدف أو أسباب نهائية . وينبغي تفسير كل شيء على أساس كيانات أو عمليات مادية . وأصبحت المشاعر والقيم البشرية توصف بأنها مجرد أوهام لا يوجد ما يبررها في عالم الواقع[21]. لذا فإن الثروة والملذات الجسدية والمسرات الحسية هي القيم الوحيدة التي يمكن أن يسعى المرء إلى تحقيقها ، أو هي أعظم تلك القيم . وهكذا وفرت المادية الأساس للثقافة التجارية التي تعاظمت قوتها عبر السنين وأدت إلى مضاعفة الرغبات بما يتجاوز كثيراً قدرة الموارد المتاحة على إشباعها.

١٣وكانت الحتمية (الجبرية) هي أيضاً نتيجة طبيعية لإنكار النفس البشرية الواعية. فقد كانت تنطوي على الفكرة القائلة بأن جميع الوقائع في الكون المادي ، وبالتالي في التاريخ البشري أيضاً ، مرهونة ومشروطة بصورة مطلقة بأسبابها المادية أو الاجتماعية أو النفسية . وأعتبر لوك العقل البشري "لوحاً أملس" ليس له طبيعة داخلية خاصة به بل هو عبارة عن المادة الخام التي تقوم القوى الخارجية من اجتماعية واقتصادية بإعطائها شكلها ومضمونها . كما أكد ماركس (Marx) وفرويد (Freud) وواطسن (Watson) وسكينر (Skinner) جميعهم أن الكائنات البشرية مشروطة ببيئتها ، بعناصر خارجة عن سيطرتها الشعورية الواعية . وهكذا أصبح السلوك البشري يفسر على أنه مشروط باستجابات آلية وتلقائية لمؤثرات خارجية كما هو الحال في الحيوانات

---

١٩ Durant, *The Story of Civilisation* (1953), vol. 9, p. 618.

٢٠ لعل الوجودية هي من أهم مدارس الفكر الحديث الرئيسية التي لا تقبل الجبرية وتعتبر أن الإنسان حرٌ في اختياراته .

٢١ See Jacques Barzun, *Darwin, Marx, Wagner* (1958), p. 3.

(واطسون وسكينر) وبحالات عقلية لا شعورية خارجة عن نطاق سيطرتها الشعورية (فرويد) ، أو بالصراع الاجتماعي والاقتصادي (ماركس) . وإلى جانب تجاهل ما تتميز به النفس البشرية من خصوصية وتعقيد ، فقد أدت الحتمية إلى إنكار المسئولية الأخلاقية للسلوك الفردي . وهذا يتناقض تناقضاً حاداً مع النظرة الدينية التي تقول بمسئولية البشر ، وبأنهم محاسبون أمام الله عن أفعالهم .

الاحتجاج الفاشل

١٤ هذه النظرة الآلية للكون والإنسان لم تسلم من الاعتراض والتحدي . فقد أثار الفلاسفة الرومانسيون والمثاليون (من أمثال روسو وكانت وبيرغسون) وعدد أكبر من علماء الدين سلسلة من الاعتراضات ، وأكدوا ليس فقط على محدودية العقل بل أيضاً على دور العاطفة والحدس في المعرفة ، بغية أن يعيدوا للإنسان مركزه المميز في مخطط الكون . وأعربوا عن الازدراء الشديد للتنوير . وقد وصف ووردزورث Wordsworth كتاب فولتير *Candide* بأنه "ذلك النتاج الممل لقلم إنسان ساخر" وكان الرومانسيون يرون أن لفلاسفة التنوير نظرة عامة إلى الحياة تتسم بالآلية وانعدام الشعور وبالتالي فهي غير واقعية ولا إنسانية . لكن جهود الرومانسيين لم تنجح في الوقوف في وجه حركة المد العَلْماني التي كانت تتوطد في العالم الغربي . وفي حين أن مفكري التنوير الأوائل من أمثال ديكارت وسبينوزا ولبنيز (Leibniz) ولوك لم يبالغوا في مذهبهم العقلي ولا في معارضتهم للديانات السماوية، فإن الفلاسفة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أمثال فولتير وهيوم وهولباخ (Holbach) لم يكونوا أكثر تطرفاً فقط، بل كانوا يقفون أيضاً موقفاً معادياً .

١٥ ونتيجة لذلك ، فقد بقيت حركة التنوير ، التي بدأت ببضع مفكرين، تتغلغل في أوساط الأجيال التالية حتى أصبح جزء رئيسي من صفوة المفكرين وجزء غير قليل أيضاً من الجماهير غارقين في أفكار التنوير بشكل شعوري أو لا شعوري . لذا فقد لاحظ إي. اف. شوماخر أن " هذه الأفكار التي انتشرت في القرن التاسع عشر أصبحت متأصلة في عقول الجميع تقريبا في العالم الغربي

اليوم المثقفين وغير المثقفين على حد سواء "[٢٢]. ولاحظ كرين برينتون أيضاً أن "الغربيين ، ولاسيما الأمريكيين ، لا يزالون الأبناء الروحيين للتنوير"[٢٣].

١٦ على أنه بالرغم من شعبية حركة التنوير ، فقد بقي الإيمان بالله وما يثيره من أمل مغروسا في أعماق قلوب الناس وفي مؤسسات المجتمع ، لم يستسلم بسهولة إلى رأي العقلانيين . فقد كان الإلحاد التام في عصر التنوير نادرا مثلما هو نادر اليوم[٢٤]. إلا أن ما حدث هو أن زخم أفكار التنوير قوض دورا للدين بوصفه قوة جماعية في المجتمع . وقد حلت العَلْمانية مكان الدين وجعلت من الدين مسألة فردية. وفقدت القيم الأخلاقية وازعها الجماعي وأصبحت الأحكام القيمية الجماعية أمرا محرما[٢٥]. أما مقررات علم الأخلاق فلم تكن دراستها إلزامية في المعاهد الأكاديمية إلا نادرا ، وبما أنها كانت اختيارية فإنها لم تكن تجذب الطلاب الذين "يفضلون المقررات التي يعتقدون أنها تعود عليهم بمنفعة فورية عندما يخرجون إلى عالم الواقع . أما أخلاقيات الأعمال فإنها لا تنطوي على ما يجذب الطلاب"[٢٦].

---

٢٢ F. Schumacher, *Small is Beautiful* (1973), p. 81.

٢٣ Crane Brinton, "Enlightenment", *Encyclopaedia of Philosophy* (1967),vol. 2. p. 523.
ويرى براوز (Prowse) ان "ضعف كنيسة إنجلترا يوكد على ما يبدو تـاكيداً قوياً فكرة "العَلْمانية" التي طرحها علماء الاجتماع في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين".

٢٤ أوردت مجلة الإيكونوميست ان "أكثر من نصف الأمريكيين قاطبة يقولون إن الدين"بالغ الأهمية في حياتهم" (وكان هذا رأي ثلاثة أرباع الأمريكيين في الخمسينيات): ثلثان منهم ينتمون إلى كنيسة ما وحوالي ٤٠ بالمائة منهم يذهبون إلى الكنيسة بانتظام"(مجلة الإيكونوميست ، ١٦ مايو/ أيار ١٩٨٧ ، صفحة ٢٥) . لكنها تضيف قائلة إن "الولايات المتحدة بلد متدين إلى حد غير اعتيادي" . وقد يكون هذا القول صحيحاً لأن في فرنسا وبريطانيا حوالي ١٢ إلى ١٤ بالمائة فقط يذهبون إلى الكنيسة بانتظام ، في حين أن نسبتهم في النروج والسويد والدنمرك لا تتجاوز حوالي ٥ بالمائة . انظر :
"Man and Religion in Secular Europe" , in *Focus on Christian Muslim Relations*, monthly newsletter issued by The Islamic Foundation, Leicester, UK., 5/1988 , pp. 9-10.

٢٥ يتجلى هذا في تعليم الأخلاق في المدارس . فمعظم " المدارس ألغت جميع المراجع الدينية من مناهجها وتركت مجرد حيرة فواحة العبير إزاء المسائل المتعلقة بالأخلاق الأساسية"
"Values in Schools" reproduced from *Washington Post by International Herald Tribune,* 17 March 1987, p. 4.

٢٦ Sherry Buchanan, "As Ethics Courses Multiply, Prospective Tycoons Shrug", *International Herald Tribune*, 9 July 1987, p. 9, see also "The Business Ethics Debate ", *Newsweek*, 25 May 1987, p. 44.

إضاعة المصفاة الأخلاقية

١٧ .بما أن أهمية الدين الاجتماعية – الاقتصادية تكمن أساساً في المصادقة الجماعية التي يوفرها الدين للقيم الأخلاقية ، مما يضمن قبولها العفوي كأساس للقرارات الاجتماعية –الاقتصادية والسياسية ، فقد كان فقدان السند الديني للقيم مأساة كبيرة . وأصبح المجتمع محروما من **آلية تصفية** متفق عليها اجتماعياً (أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات تكون مقبولة على الصعيد الاجتماعي) . وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح بوصفها المعايير الإنسانية لتخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب . ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقياً ليعمل بصفة مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد ، فانه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي واللازمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية.

١٨ فإذا ما أخذنا بالاعتبار الإحجام عن استخدام المصفاة الأخلاقية التي توفرها الأحكام القيمية المستندة للأخلاق ، وضعف الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يعمقه الدين ، فإنه من المتعذر تحقيق حلم بمجتمع ما يكون فيه الناس إخوة يرجعون إلى خالق واحد هو الله ، وحيث لا تستخدم الموارد النادرة لتلبية حاجات الجميع فحسب بل تستخدم أيضاً لإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة . وقد خلص توينبي وديورانت بحق ، بعد الدراسة الواسعة للتاريخ ، أنه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي بدون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدين . ويؤكد توينبي أن " الأديان تميل إلى تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي بدلاً من تقويضه لدى أتباع تلك الأديان " وأن " أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه فلن تستطيع إيجاد رابطة بديلة بشرية محض تكفي بحد ذاتها للإيلاف (التماسك) بين البشر"[٢٧] .

---

[٢٧] Arnold Toynbee, *A Study of History*, abridgement by D.C. Somervelle (1958), vol. 2, p. 380 and vol. 1, pp. 495-6.

ولاحظ المؤلفان ويل وآريل ديورانت (Will and Ariel Durant) أيضاً بقوة أنه " لا يوجد مثال هام في التاريخ ، قبل زمننا ، لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون عون من الدين "[٢٨].

مذهب المنفعة

١٩ في غياب " الضمير الجماعي" للمجتمع الذي ينبثق عن القيم المقترنة بقوة التأييد الأخلاقي ، كيف كان من الممكن تحديد "الصواب" و"الخطأ" ، ما هو مستحسن أو غير مستحسن ، ما هو عدل وما هو ظلم ؟ لقد فشل جيرمي بنتام ، وهو من الملحدين ، في محاولته تقديم أساس فلسفي للجواب عن تلك الأسئلة . وقد جرت محاولات لجعل مذهب اللذة يحل محل القيم الأخلاقية- بافتراض أن ما يسبب اللذة هو "خير" وما يسبب الألم هو "شر" . وهكذا فإن ما هو "خير" أو "شر" أو ما هو "صائب" أو"خاطىء" إنما يتحدد بالاستناد إلى معايير "اللذة" و"الألم" التي يمكن قياسها[٢٩]. وكان يفترض أن مبدأ المنفعة يعوّل عليه كما يعول على الحساب، شريطة إغفال جميع الاعتبارات غير الحسابية . وقد جاء في رسالة وجهها بنتام إلى القس جون فوستر عام ١٧٧٩م أن المنفعة "هي كاهن أو عراف يوفر إذا أستشير على نحو مناسب ، الحل الصحيح الوحيد الذي يمكن توفيره لكل سؤال حول ما هو صواب وما هو خطأ"[٣٠]. فالإنسان الصالح بناء على ذلك هو ذلك الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى لمنفعته ، والمجتمع الصالح هو المجتمع الذي يسعى لتحقيق الحد الأقصى لإجمالي المنفعة كلها. ومن شأن سعي كل فرد لتحقيق لذته أن يؤدي إلى " أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من البشر" لأنه يفترض وجود انسجام تام

---

٢٨ Will and Ariel Durant, *The Lessons of History* (1968), p. 51.

٢٩ George A. Miller, *Psychology: The Science of Mental Life* (1962), pp. 230-1, see also Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), pp. 773-82.

٣٠ Quoted by George Lichtheim, *A Short History of Socialism* (1978),p.20.

بين المصالح العامة والمصالح الخاصة . ويرى بنثام أن بوسع الفرد السعي لتحقيق مصلحته الخاصة ، وأن الحديث عن "حقوق البشر" هو عبارة عن "هراء محض" في منطق بنتام[٣١].

٢٠ لقد بقي مبدأ المنفعة مبهماً وغير عملي لأنه لم يوفر جواباً شافياً عن الأمور التي تؤدي إلى "سعادة" الفرد والمجتمع ، حيث السعادة هي مجرد حالة نفسية ، فمن المتعذر قياس وتجميع سعادة ملايين البشر لأغراض مقارنة المنفعة الإجمالية للسياسات البديلة[٣٢]. بل يتعذر أيضاً التوصل إلى إجماع في الرأي يكون مقبولاً على الصعيد الاجتماعي في الحالات التي تتعارض فيها مصالح المشاركين ، حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة دون أن يهتم أو دون أن يعي ما يكون لأفعاله من أثر على الآخرين ، وفي الحالة التي يكون فيها بوسع ذوي السلطة ترجيح كفة الميزان لما فيه مصلحتهم .وما مبدأ رولز (Rawls) المسمى "حجاب الجهل" (الذي يعبر بموجبه كل مشارك عن تفضيله دون أن يعرف أي شيء عن مركزه الخاص الاجتماعي والاقتصادي ، والقيمة السوقية لموهبته الخاصة، وعن العناصر الأساسية الأخرى التي تلعب دورا هاما في عملية اتخاذه للقرار) إلا ضرب من الأماني لا يمكن أن يكون له فائدة عملية في استنباط مبادئ "عادلة" للتنظيم الاجتماعي[٣٣]. لذلك لا يسع المرء إلا أن يخلص إلى أن مذهب المنفعة عاجز عن إيجاد أي نوع من أنواع المعرفة المعيارية بشأن الرفاهية والعدالة. بل لا بد له من أن يثير أسئلة لا حصر لها دون أن يقدم إجابات محددة على الإطلاق . وعلاوة على ذلك فانه حتى لو استطاع مذهب المنفعة بناءَ معرفةٍ معيارية فانه لا يستطيع حفز الأفراد على التقيد بأوامره الاجتماعية . لذلك تصاعدت صيحات الاحتجاج ضد هذا المذهب حتى داخل العالم الغربي مما أدى إلى زوال الوهم المقترن بمفهوم "الموضوعية" في استنباط المبادئ الأخلاقية[٣٤].

---

[٣١] Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), p.775.

[٣٢] Richard A. Posner, *The Economics of Justice* (1981), p.33.

[٣٣] See John Rawls, *A Theory of Justice* (1973); see also Brittan (1985), pp. 25-6.

[٣٤] انظر آراء العديد من المتمردين على طغيان العلوم التي لا مبادئ لها في:
Quentin Skinner, ed. *The Return of Grand Theory in Human Sciences*, (1986).

٢١ ومع ذلك فقد كان لمذهب المنفعة تأثير مسيطر على الفلسفة الغربية عبر القرنين الأخيرين[٣٥]، مما كان له أكبر الأثر على طريقة الحياة الغربية، وعبر الغرب على بقية العالم . فقد كان شأنه في ذلك شأن المذاهب الفكرية الأخرى كالبراغماتية (فلسفة الذرائع) التي سارت على خطواته ، يميل إلى تجريد القيم الأخلاقية من طابعها المطلق وجعلها نسبية وذاتية ، ومشروطة بفائدتها وبقيمتها المالية بالنسبة للأفراد . فبوجود هذا الموقف لا يمكن أن يوجد أي التزام بمبادئ محددة وبالتالي أي التزام بقواعد مقبولة للسلوك الأخلاقي ، لأنه قد يكون لمختلف البشر آراء متعارضة بشأن النتيجة أو "القيمة المالية" لمبدأ معين ، ولأن "معظم البشر" كما يسلم بذلك برتراند راسل ، "أكثر اهتماماً برفاهيتهم الخاصة منهم برفاهية بقية البشر"[٣٦].

٢٢ وهكذا فان مذهب المنفعة الذي كان يدعمه المذهب المادي ، قدم المبرر المنطقي للتهافت على الثروة والمتعة الجسدية . فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة الاقتصادية ، والمصدر الأسمى "للسعادة" البنتامية (نسبة إلى الفيلسوف بنتام) والمبرر الأهم لكل جهد وعمل بشري . كما جعل من تحقيق الحد الأقصى من الكسب وإشباع الرغبات ، أسمى الفضائل . وكل ما يفعله الفرد لتحقيق هذه الغاية مبرَّر-لأنه يحقق مصلحته الخاصة وبالتالي فانه يحقق في خاتمه المطاف مصلحة الجميع . وقد أسهمت هذه الفلسفة إسهاماً رئيسياً في الانحطاط الأخلاقي الذي كان من الممكن أن يكون أقل درجة بكثير لو أن المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية بقيت تقوم بدور المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي . وقد صرح الكسندر سولجنتسن (Solzhenitsyn) في محاضرته التي ألقاها في جامعة هارفرد عام ١٩٧٨ بما يلي:

---

[٣٥]) يرى رولز (Rawls) أنه " خلال الكثير من الفلسفة الأخلاقية الحديثة كانت النظرية المنهجية السائدة هي شكل من أشكال مذهب المنفعة "

(John Rawls, *A Theory of Justice* (1973), p. Vii).

وللإطلاع على تاريخ مذهب المنفعة ، انظر بشكل خاص
H. Sidgwick, *Outlines of the History of Ethics* , (1946).

[٣٦] Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (1945), p.79.

٢٣ "لقد كان يبدو من المستحيل ، قبل مائتي سنة أو حتى قبل خمسين سنة، في أمريكا، إمكان منح الفرد حرية مطلقة دونما غاية ، لمجرد إشباع نزواته . غير أن جميع هذه القيود تلاشت بعد ذلك في كل مكان في الغرب ، وحدث انسلاخ شامل من التراث الأخلاقي للقرون المسيحية وما حوته من ذخائر عظيمة من الرحمة والتضحية"[٣٧] .

فساد الاستراتيجية الرأسمالية

بعض المفاهيم الواهية

٢٤ أدى إدخال هذه الأفكار في الاقتصاد إلى نشوء عدد من المفاهيم التي عملت، بشكل شعوري أو لا شعوري، على تكوين أساس هذا العلم وصياغة استراتيجية الرأسمالية .

قوانين علم الاقتصاد

٢٥ كان أولها الاعتقاد ، المبني على النظرة الآلية للكون ، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة في مجال العلوم الفيزيائية ، وأنه يمكن من حيث المبدأ ، التنبؤ والتحكم بالسلوك البشري كما هو الحال بالنسبة للعالم المادي . وقد أخذ سميث (Smith) عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، شأنها في ذلك شأن الكون المادي ، هي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له وأن " المجتمع البشري يبدو، حين نتأمله من إحدى الزوايا المجردة والفلسفية ، مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفاً من الآثار المحببة إلى النفس"[٣٨] . ومنذ ذلك الحين وعلماء الاقتصاد " واقعون تحت التأثير القوي لصورة مهيبة لقوانين الفيزياء كما أنهم

---

[٣٧] Alexander Solzhenitsyn, *A World Split Apart* (1987), p. 49.

[٣٨] W. Schneider, *Adam Smith's Moral and Polit* (1948), p. 52; see also Piero V. Mini, *Philosophy and Economics: The Origins and Development of Economic Theory* (1974). P.76.

يساقون أحياناً وراء الأمل في وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تماثل في قوتها قوانين نيوتن"[٣٩].

الإنسان الاقتصادي الرشيد (العقلاني)

٢٦ وكان ثاني هذه المفاهيم مفهوم " الإنسان الاقتصادي " الرشيد ، الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث . وكانت المصلحة الذاتية تعتبر المنبع الذي تصدر عنه أفعاله . كما كان سلوكه كله مطابقاً لما دعاه جيفونز(Jevons) "آلية المنفعة والمصلحة الذاتية"[٤٠]. و" مسئوليته الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه"[٤١] كما قال فريدمان (Friedman) . فقد سوّت النظرية المحضة بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية . بل إنّ أدجورث (Edgeworth) أعلن بفخار: " إنّ المبدأ الأول لعلم الاقتصاد وهو أنّ كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية"[٤٢]. وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية الحديثة تقريباً على هذا المبدأ .

٢٧ غير إنّ السعي المحموم وراء المصلحة الذاتية اقترن بوصمة اجتماعية ودينية. وكان لابد من إزالة هذه الوصمة حتى يمكن لمذهب السوق الحرة إنّ يحظى بالقبول الاجتماعي وحتى ينظر إليه المجتمع المسيحي ، الذي لم يمتّ فيه بعدُ الضمير الفردي والاجتماعي ، نظرة جدية . ولكن كيف السبيل إلى إزالة هذه الوصمة ؟ لقد تم ذلك بإظهارها بمثابة قوة بنّاءه تعمل لمصلحة الرفاهية الجماعية. وأُضفي على دور المصلحة الذاتية غير المقيدة أهمية تعادل في المجتمع

---

[٣٩] Frank Hahn and Martin Holli (eds), *Philosophy and EconomicTheory* (1979), p. 13.

[٤٠] W. S. Jevons, *The Theory of Political Economy*, reprint of the 1871 edition (1965).

[٤١] See Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (1972), p. 133.

[٤٢] F. Y. Edgeworth, *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Science*(1881), p. 16.

البشري دور قوة الجاذبية في الطبيعة . فكما إنّ الجاذبية تولد حركة منسقة بين الكواكب، فكذلك الحال بالنسبة للمصلحة الذاتية التي تعمل على تنظيم حركات البشر في المجتمع تنظيماً بنّاءً[٤٣]. وكان آدم سميث يقول إنه إذا ما سعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته الخاصة فإن من شأن " اليد الخفية " لقوى السوق إنّ تعمل ، من خلال الضبط الذي تولده المنافسة ، على تعزيز مصلحة المجتمع كله ، مما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والخير العام[٤٤].لذا فان المصلحة الخاصة غير المقيدة سوف تخدم أهداف المجتمع . لقد كان أكبر إسهام قدمه آدم سميث للفكر الاقتصادي هو القدسية التي أحاط بها المصلحة الخاصة، مبعداً بذلك الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد ، وموجهاً بدلاً من ذلك الأنظار إلى النتائج " غير المقصودة" ، أي للنتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم .

٢٨ لا يعارض معظم الباحثين التزام النظرية الاقتصادية البحتة بالافتراض بأن السلوك الاقتصادي هو سلوك رشيد بوجه العموم ، ولم يترك ذلك بينهم كثيراً من اختلاف الرأي حول مكونات هذا الرشد (العقلانية) . فقد اعتبرت المصلحة الخاصة المادية والاتساق الداخلي (عدم التناقض) أنهما المعياران الوحيدان للرشد . أما المصلحة الخاصة فقد فُهمت على أنها حيازة الثروة بلا حدود وأقصى إشباع للرغبات . ثم صار معيار عدم التناقض نفسه ينظر إليه أيضاً من زاوية المصلحة الخاصة . ولم يفسح أي مجال لقيم الفرد وأهدافه في الحياة والتزاماته الاجتماعية وغير ذلك من الدوافع غير المادية. وبما أنه يتعذر

---

[٤٣] Milton L. Myers, *The Soul of Modern Economic Man: Ideas of Self Interest, Thomas Hobbes to Adam Smith* (1983), p. 2.

[٤٤] Adam Smith, "Invisible Hand", in L. S. Stepelevich, ed,. *The Capitalist Reader* (1977), p. 20 See also, Wilhelm Roepke, "Ordered Anarchy " , ibid., p. 32.

القياس الكمي لهذه العوامل غير المادية ، فإنهـا لم تجد مكاناً مناسباً في نظرية المعرفة الرأسمالية وعلم الاقتصاد الكلاسيكي .

المذهب الوضعي

٢٩ وتمثل المفهوم الثالث بمظلة القدسية التي أسبغت على " علـم الاقتصاد الوضعي " الـذي كـان يعتبر ، بالتعريف ، "مستقلاً عـن أي موقـف أخلاقـي خاص أو أية أحكام قيمية"[٤٥]. بناءً على ذلك أصبحت الأحكام القيمية منبوذة وابتعد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق . وسـار عامـة الاقتصاديين على هـذا المنهج بكل وداعة . وأصبحت " **أمثلية باريتو**" المقترنة بالكفاءة الاقتصادية هـي المفهوم المفضل في بحوث اقتصادات المصلحة الاجتماعية (اقتصادات الرفاهية). فإذا كان مليون من البشر يشعرون أنهم في وضع أفضل ولكن فرداً واحداً كان يشعر أنه في وضع أسوأ نتيجة لسياسة مقترحة ، فعندئذ كـان عـالم الاقتصاد مضطراً للتوقف عن إصدار حكم قيمي حول ما إذا كان الأخذ بتلـك السياسـة مستصوباً أم غير مستصوب . وكما قـال هـارفي ليبنشـتاين "مـا لم يكـن هنـاك إجماع في الرأي [بين الناس على سياسة اقتصاديـة معينـة] فـإن الاقتصـاديين لا يستطيعون القول بأنه قد حصل تحسن في المصلحة في الحالات الـتي يشـعر فيهـا بعض الناس أنهم قد أصبحـوا [نتيجـة سياسـة معينـة] في وضـع أفضـل ويشـعر البعض الآخر أنهم قـد صـاروا في وضـع أسـوأ"[٤٦]. وبمعنـى آخـر فـإن "أمثليـة

---

[٤٥] See Milton Friedman, "The Methodology of Positive Economics" in F. Hahn and M. Hollis, *Philosophy and Economic Theory* (1979),p.19.

[٤٦] Harvey Leibenstein, "Notes on welfare Economics and the Theory of Democracy", *Economic Journal* , June 1962 , pp. 299-317, cited by Mini (1974) , pp, 136-7.

ومن المناسب هنا أن نقتبس رأي جون رولز القائل بأنه ينبغي أن لا يعمل المرء فقط من أجل زيادة السـعادة العامـة إذا كـان في ذلك إتعاس أي أحد

(John Rawls, "Justice as Fairness", *Philosophical Review*, vol. 67/1958, pp. 164-94).

باريتو" تمنح سلطة النقض (الفيتو) لأي شخص يناهض التغيير . وقد أدى ذلك إلى ما يشبه الشلل في صياغة السياسات، "إلى عدم الحركة، إلى عدم الاختيار ، إلى الحركة دون وجهة"، ولاسيما في مجتمعات التعددية التي تحاول فيها كل فئة خدمة مصلحتها الخاصة"[٤٧].

قانون ساي *Say's Law*

٣٠ وتمثل المفهوم الرابع بقانون ساي الذي كان نتيجة هامة لتطبيق قوانين الفيزياء النيوتونية على علم الاقتصاد ، من حيث التأكيد على أنّ الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن الكون ، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه . فمن شأن الإنتاج أنّ يوجد الطلب الخاص عليه ، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة . وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سوف يصحح تلقائياً . "فالقوانين الاقتصادية " قوانين قوية ولا تطيق التدخل . ولا تستطيع الحكومة إنّ تفعل معها أي شيء ولذلك يتعين عليها إنّ تمتنع عن التدخل . فمن شأن قوى السوق نفسها إنّ توجد "النظام" و"الانسجام" و"الكفاءة" و"العدالة" ، وأي جهد تبذله الحكومة للتدخل في السوق التي تقوم بالتكيف التلقائي لا يمكن إلا إنّ يؤدي إلى حالات من التشويه وعدم الكفاءة . وهكذا فقد أدى المفهوم الآلي للكون والإنسان إلى نشوء إيمان أعمى بكفاءة قوى السوق .

---

٤٧ لقد سمى تشارلز شولتز (Charles Schultz) " امثلية باريتو " مبدأ " عدم القيام بأذى مباشر" – اي انه يجب الا تودي اعمال الحكومة أبداً إلى الأضرار المباشر باي أحد. وهو يقول إن هذا المبدأ سبب رئيسي يجعل الإصلاحات الاقتصادية المعقولة نادرة الحدوث في الساحة السياسية.

انظر:

Charles Schultz, *The Public Use of Private Purpose*(1957),Chapter 4.

Robert A. Solo, "Values and Judgements in the Discourse of the Sciences", in Robert Solo and Charles Anderson, eds., *Value Judgement and Income Distribution* (1981), p. 38. See also Amartya Sen, *On Ethics and Economics* (1987), p. 32.

٣١ لقد قامت القدسية التي أحيطت بها المصلحة الخاصة وعلم الاقتصاد الوضعي بدور هام في تقويض الالتزام الأخلاقي العريق بالعدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة . وحررت الاقتصاديين من أي شعور بالالتزام الاجتماعي أو الأخلاقي وبرأت ساحتهم من اللوم على حالات القصور والظلم المقترنة بالنظام . وأصبحت مهمتهم القيام بأعمال الوصف والتحليل ، لا إصدار الأحكام الأخلاقية أو الاهتمام بالمجتمع . وهكذا فقد أصبح مما "يجافي الروح العلمي" القول بوجه العموم إنّ دولارا إضافياً يناله رجل فقير جائع من شأنه أن يمنحه شعوراً بالرضا أكثر من دولار يناله المليونير العادي ، على أساس أنّ مثل هذا القول يحتاج إلى "مقارنة المنافع ما بين الأشخاص" ولكن مثل هذه المقارنات لا تخضع للقياس ، لأن من المتعذر الدخول إلى عقل الفرد وتسجيل ما فيه من تخيلات وصور أو قياس الاستجابات النفسية النوعية التي تحدث فيه[٤٨]. ولعل هذا التقويض للالتزام بالعدالة الاجتماعية - الاقتصادية هو الذي مكن توماس مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) ، الاقتصادي الإنجليزي ، من أن يستجمع ما يكفي من الشجاعة ليؤكد في مجتمع مسيحي أن "الإنسان الذي يولد في عالم مملوك من قبل ، إذا كان لا يستطيع الحصول على ثروة من أبويه اللذين له عليهما حق عادل ، وإذا كان المجتمع لا يريد العمل الذي يقوم به ، فانه ليس لهذا الإنسان أن يطالب بحق الحصول على أدنى قدر من الطعام ، بل لا ينبغي له أن يكون حيث هو . ففي الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجد له مكان شاغر. فتأمره الطبيعة بالانصراف ، ثم تنفذ أوامرها على وجه السرعة"[٤٩].

٣٢ بعد أن دخلت الداروينية الاجتماعية الاقتصاد من هذا الطريق ، فإنها تغاضت عن الفقر والبطالة بأن قدمت ضرباً جديداً من الرشد لم يزعج نفسه بالاعتبارات الأخلاقية أو باعتبارات العدالة، وسمح للأغنياء بإسكات شعورهم

---

٤٨ Solo (1981), p. 32.

٤٩ T. Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (2nd ed.1803), p. 531.

بالذنب[50]. فكان الفقراء والعاطلون عن العمل يتهمون بالكسل والخمول والتبذير أو الافتقار إلى روح المبادرة والمغامرة – وتلك الخصائص لا يمكن التغلب عليها إلا بمهماز الحاجة أو عقوبة البؤس . أما التلاعب بما تصدره السوق الحرة من حكم ، من خلال الإحسان إليهم بما لا يستحقونه ، فمن شأنه أن يخرب الآلية الوحيدة المتاحة لجعل الثواب متناسباً مع الأهلية ، ومن شأنه أن يعاقب الناس المنتجين والجسورين حقاً ، من أجل تقديم العون إلى الكسالى . وتكون النتيجة التي لا مفر منها انخفاض الإنتاجية والنقص الذي يحل بالجميع . وإذا فشلت أقيسة الاقتصاديين المنطقية في إيضاح الفكرة وإبقائها ، فقد كان يلجأ إلى سلطة رجال الدين ليبينوا أن الفقر ضرب من العقاب على الأعمال الشريرة ، والثروة هي مكافأة على الفضيلة . وهكذا بدت القضية جلية واضحة بما لا يدع أي مجال للشك–على الأقل بالنسبة للتجار والمنتجين الأثرياء–وهي أنه يجب أن يترك الفقراء لدور الإحسان الخاصة إن لم يتركوا لشأنهم . وقد تم التعبير عن هذه الأفكار بدرجات متفاوتة من الفصاحة من جانب عدد كبير من الكتاب اعتباراً من دانيال ديفو Daniel Defoe (١٧٠٤) وبرنارد ماندفيل Bernard Mandeville (١٧١٤) وآرثور يونغ Arthur Young (١٧٧١) مروراً بهربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٥٠) وديسي Dicey (١٩٠٥)حتى كالفن كوليدج Calvin Coolidge[51].

٣٣ وهكذا أصبحت الرأسمالية نظاماً أعطى أكبر القيم للحرية غير المقيدة لتمكين الفرد من السعي لتحقيق مصلحته الخاصة وزيادة ثروته وإشباع رغباته إلى أقصى الحدود . وبما أن "قوانين" اقتصاد السوق ، شأنها شأن قوانين الفيزياء، صحيحة صحة موضوعية ، فانه لا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها

---

٥٠ Lichtheim, (1978), pp. 17-18. رأى هوفشتادتر ان " البقاء للأقوى " قد ترسخ في العقل الأمريكي (Richard Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (revised edition , 1962), pp. 200-4).

٥١ See Harry K. Girvetz, "Welfare State", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (1968), vol. 16, pp. 513-14.

بالاستناد إلى حرمان أو بؤس أولئك الذين خُلّفوا في الصراع من أجل البقاء. وقد تضمنت تعاليم الداروينية أن المنافسة غير المقيدة بين الأفراد في سوق حرة هي أفضل ضمان للرفاهية العامة ، فهي تحصر المصلحة الخاصة ضمن حدود ، وتقلل التكاليف والأسعار إلى الحد الأدنى، وتضمن بذلك الحد الأقصى من الكفاءة والصحة للنظام. فلا حاجة للأحكام القيمية أو للتدخل الحكومي . ولا يمكن بلوغ الحد الأمثل للرفاهية وحماية مصلحة الأمة حماية كافية إلا إذا امتنعت الدولة عن التدخل وإذا ترك المقاول حراً للسعي وراء أهدافه الاقتصادية . فكل إنسان يعرف مصلحته حق المعرفة وإذا ما ترك وشأنه فانه لن يتمكن من تحسين نفسه فحسب بل سيتمكن في خاتمة المطاف من تحسين الآخرين أيضاً .

الثمار الحامضة

٣٤ لا شك أن نظام السوق أدى إلى فترة طويلة من الازدهار في الاقتصادات الغربية ذات التوجه السوقي . فقد تحققت بوجه العموم معدلات نمو مرتفعة وحدث توسع ضخم في الثروة. ومع الانتصار الذي حققته السوق ، توقف النظام الاقتصادي عن التدخل في العلاقات الاجتماعية ، وأصبح المجتمع ، كما قال بولاني، في حكم "الملحق التابع للسوق"[٥٢]. بيد أن هذا الازدهار الذي لم يسبق له مثيل ، لم يسفر عن إزالة الفقر أو تلبية حاجات جميع الأفراد . بل إن حالات عدم المساواة في الدخل والثروة قد ازدادت في واقع الأمر . كما حدث قدر كبير من عدم الاستقرار الاقتصادي . إن الكفاءة والعدالة على حد سواء بقيتا بعيدتي المنال رغم التنمية السريعة والنمو الضخم في الثروة .

٣٥ ولقد جاءت العواقب العملية منفرة للشعور الفطري بالعدالة لدى النفس البشرية . لذا فإن المفاهيم الأساسية للرأسمالية لم تفلت من النقد في الماضي وفي الحاضر . فقد سخر كثير من الأدباء من مذهب الحرية الاقتصادية (سياسة عدم التدخل Laissez-Faire) وتأكيده على المصلحة الخاصة ، ومن هؤلاء الساخرين توماس كارلايل (Thomas Carlyle) في كتابه "Past and Present" (الماضي والحاضر ، ١٨٤٣) وراسكين (Ruskin) في كتابه "Unto This

---

٥٢ Karl Polanyi, *The Great Transformation* (1944), p. 57.

"*Hard Times*" (الأوقـات الصعبـة ، ١٨٥٤-١٨٥٥) في إنجلـترا،وهـنري جـورج (Henry George) في كتابـه "*Progress and Poverty*" (التقـدم والفقر،١٨٧٩) في أمريكا . ونعت توماس كارلايل (Thomas Carlyle) علـم الاقتصاد بأنه "علم متوحش" ورفض الفكـرة القائلـة أن المصـالح الطليقـة وغـير المقيدة تعمل بانسجام وتعزز الرفاهية العامة[٥٣]. واستنكر هنري جورج التناقض الناجم بين الثروة والفقر وكتـب يقـول : " طالما أن زيـادة الـثروة الناجمـة عـن التقدم في العصـر الحديـث إنما تذهـب لتكويـن ثـروات كبـيرة ولزيـادة الـترف ولزيادة حدة التناقض بين المالكين والمعوزين ، فإن التقـدم لا يمكـن حقيقيـاً ولا يمكن أن يكون دائماً "[٥٤].

٣٦ غير أن تلك الانتقادات الصادرة عن كتّاب ذائعي الصيـت في زمـانهم لم تتمكن من تغيير مدّ الفكر الاقتصادي . فقد خلّفهم الرّكب وإن كـانوا رمـوزاً شامخة لكنها مع ذلك مجرد رموز "تاريخية"[٥٥]. وثمة نقـاد عديـدون للرأسماليـة في العصـر الحديـث يبـدون حسـرتهم علـى ثمارهـا الحامضـة . وقـد لخـص هايمـان مينسكي (Hyman Minsky) آراءهم تلخيصاً قاسياً حين قال : " إن المجتمعات الرأسمالية مجتمعات ظالمة وغير كفؤة (اقتصادياً)"[٥٦].

٣٧ إن السبب الذي يكمن وراء فشل الرأسمالية في تحقيق الأهداف التي يرغبها المجتمع يعود إلى التناقض بين أهداف المجتمع ونظـرة الرأسماليـة العامـة إلى الحيـاة واستراتيجيتها . فالأهداف كانت إنسانية وتقوم على أساس أخلاقي ، في حـين أن النظرة العامة للحياة والاستراتيجية قامتا على الداروينيـة الاجتماعيـة. وكـان الانسجام المزعوم بين المصالح الخاصة والمصالح العامة يسـتند إلى افتراضـات عـن

---

٥٣ See Elizabeth Jay and Richard Jay, *Critics of Capitalism: Victorian Reactions to Political Economy* (1986).

٥٤ Henry George, *Progress and Poverty* (1955), p.10.

٥٥ Jay and Jay (1986), pp. 15-16

٥٦ Hyman Minsky, *Stabilising an Unstable Economy* (1986), pp.56.

الشروط الخلفية كانت غير صحيحة وغير واقعية لدرجة أنها لم تكن لتتحقق أبداً . وبما أن هذه الشروط الخلفية (= الضمنيّة) لم توضَح بجلاء في الأدبيات الاقتصادية فليس هنالك عادة من يدرك كيف أن غيابها لا بد أن يحبط تحقيق كل من "الكفاءة" و"العدالة" في تخصيص الموارد النادرة، إذا عرّفناهما بالاستناد إلى أهداف المجتمع الإنسانية لا على أساس الداروينية الاجتماعية .

التخصيص "غير الكفء"

ماذا ننتج

٣٨ إن الدعوى بأن نظام السوق يؤدي إلى الاستعمال " الكفء" للموارد النادرة صحيح ولكن من زاوية **الداروينية الاجتماعية** فقط . **فهو يؤدي بالفعل** إلى إنتاج تلك التشكيلة من السلع والخدمات المنسجمة مع أذواق المستهلكين "الراشدين"- أي المستهلكين الذين يسعون إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة في مجتمع خال من القيم. لكن هذه التشكيلة لا يمكن أن تكون منسجمة مع اقتصاد يقوم على إشباع الحاجات ، ما لم تصح افتراضات معينة عن الشروط الخلفية للاقتصاد ، وهيهات أن تصح تلك الافتراضات المخالفة للواقع .

الافتراضات غير الواقعية

الأذواق الفردية تعكس الأولويات الاجتماعية

٣٩ يفترض ، أولاً ، أن المستهلك المستقل ، حتى في معزل عن الأحكام القيمية الجماعية ، يقصر طلباته للموارد النادرة على تلبية حاجاته فقط ، بحيث أنه لا يوجد تناقض بين أذواق المستهلكين "الراشدين" والأولويات الاجتماعية في استعمال الموارد . وقد تبين أن هذا الافتراض غير صحيح لثلاثة أسباب على الأقل.

٤٠ (أ) لا يوجد سبب ، عند غياب القيم الأخلاقية ، يدعو " المستهلك الراشد" إلى كبح مطالبه طالما أنه يملك القدرة على الشراء . ومن المعقول عندئذٍ

توقع أنه سيشتري كل ما ينسجم مع ذوقه بصرف النظر عما قد يكون لذلك من أثر على توافر الموارد اللازمة لتلبية حاجات الفقراء . وإذا ما أخذنا بالاعتبار النظرة الداروينية الاجتماعية التي تلقنها هذا المستهلك في مجتمع علماني ، فإنه لن يشعر بتأنيب الضمير إزاء عدم تمكن الفقراء من إشباع حاجاتهم . وهو لن يلقي باللوم على طلباته المسرفة بأنها هي السبب في عدم تلبية حاجات الفقراء ، بل سوف يعزو بؤسهم إلى كسلهم وعدم كفاءتهم .

(٢) يتعذر التمييز بين "الحاجة" و"الرغبة" أو بين ما هو "ضروري" و"غير ضروري" بدون مصفاة أخلاقية مقبولة على الصعيد الاجتماعي ولكنها محتقرة في عرف نظرية المعرفة الرأسمالية . ففي غياب مثل تلك القيم ، وغياب دور الدولة المتمم لتحديد ما يسع وما لا يسع المجتمع فعله في إطار موارده وفي ضوء هدف تلبية حاجات الجميع ، فإنه لا يوجد آلية يمكن بواسطتها للشخص الثري أن يعرف، حتى لو كان مهتما بذلك، ما إذا كان سعيه لتحقيق أقصى قدر من إشباع الرغبات سيحرم الآخرين من السلع التي تشبع الحاجات .

٤١ (٣) إن المنتجين ، في سعيهم لتحقيق الحد الأقصى من الربح ، يشنّون على المستهلك المستقل سلسلة من حملات ترويج مبيعاتهم عبر البريد ووسائط الأعلام . فهم يضربون على أوتار الغرور لدى المستهلك وعلى أوتار الشهوة الجنسية والحسد، إما بشكل مكشوف أو بشكل خفي. فهم يجعلونه يعتقد أن شعوره بتحقيق الذات والاحترام الاجتماعي يتوقف على كثرة مشترياته وقيمة هذه المشتريات . وهكذا فإن أحكامه تصبح مشوهة ، ولاسيما إذا كان لديه المال الذي يشتري به ، وإذا كان غير ملتزم بأية معايير أخلاقية متصلة بالاستهلاك[٥٧] . وهكذا تتولد طائفة واسعة من الرغبات التي لا مبرر لها ، من خلال منافسة لا نهاية لها للحصول على رموز الجاه . ويؤكد غالبريث

---

[٥٧] لقد قام فانس باكارد (Vance Packard) بشرح هذه الظاهرة على الصعيد الشعبي في سلسلة من الكتب، أشهرها (المُقنعون الخفيون) *The Hidden Persuaders* (1957).

وهي عرض لخدع ماديسون أفنيو (موطن شركات الدعاية) . فتصبح القرارات أقل منطقية مما يجب أن تكون عليه . انظر أيضاً Charles Lindholm, *Politics and Markets* , p.79.

(Galbraith) أن "جميع أشكال إقناع المستهلكين تؤكد أن استهلاك السلع هو أكبر مصدر للسرور وأعلى مقياس للإنجاز البشري"[٥٨]. وهذا يؤدي إلى قدر هائل من الإنتاج "المسرف". لذا فإنه من المكر التحدث عن استقلال المستهلك حين يكون المستهلك محروماً من الاختيار الرشيد الحر. فقد جُعلت رغباته لا نهائية بالمقارنة مع الحاجات البشرية "الحقيقية" التي يزداد تراجعها دائماً إلى المقام الثانوي[٥٩]. وفي حين أن هذا يساعد المنتجين في تحقيق الحد الأقصى من الربح، فإنه يضغط ضغطاً شديداً على الموارد النادرة ويحد من قدرة المجتمع على إشباع الحاجات. ومما يزيد تفاقم هذا السباق في مجال الاستهلاك التفاخري، التوسع البالغ للنظام المصرفي في إقراض المستهلكين. وكما قال دانيال بيل: (Daniel Bell)"في حين كان على المرء فيما مضى أن يدخر لكي يشتري، ... فإنه بوجود بطاقات الائتمان يستطيع إطلاق العنان للإشباع الفوري لرغباته–خلق رغبات جديدة وطرق جديدة لإشباع تلك الرغبات"[٦٠]. ولكن حتى بدون تلبية جميع الحاجات، فقد أدت هذه العملية إلى العجز في الميزانيات وإلى التوسع النقدي والتضخم واختلال توازن موازين المدفوعات وديون خارجية مرهقة. وقد وجه عدد من الباحثين انتقاداتهم إلى هذه العملية التي تعمق الحسد والغيرة في المجتمع. على أنه مهما كان هذا النقد جديراً بالثناء فمن غير المحتمل أن يكون مجدياً في غياب مصفاة أخلاقية لا تتيحها إلا القيم الجماعية المتفق عليها، فضلاً عن نظام للحوافز تضمنه المسئولية الأخلاقية، وإصلاح شامل للأنظمة الاقتصادية والمالية.

---

٥٨ John K. Galbraith, *The New Industrial State* (1972), p. 153; see also, Edward S. Greenberg "The Corporate State", in Edward S. Greenberg and Richard Young, *American Politics Reconsidered* (1973), p. 61.

٥٩ يستخدم الاقتصاديون عدداً من التعابير لوصف هذه الظاهرة. ومن بينها the"bandwagon" effect (أثر الإنضمام إلى عربة أصحاب الحظ الأوفر في الفوز)، the 'snob' effect (أثر المتبجحين) وhe 'Veblen' effect (أثر فبلين) للإطلاع على تعاريف نموذجية لهذه التعابير، أنظر:
Harvey Leibenstein , *Beyond Economic Man* (1976), pp.51-2.

٦٠ Daniel Bell,*The Cultural Contradictions of Capitalism* (1976), p21.

٤٢ ثانياً ، من المفترض أنه يوجد توزيع متساو أو منصف للدخل والثروة في الاقتصاد . إلا أنه بالنظر لغياب المصفاة الأخلاقية والسعي العشوائي لإشباع الرغبات ، فإنه لن يكون لكل فرد نفس الوزن في التأثير على عملية صنع القرار الخاص بالسوق ، إلا بوجود توزيع متساو للدخل والثروة . ولكن الدخل غير موزع توزيعاً متساوياً ، بل إن من المستحيل تحقيق ذلك ، بالنظر لحالات عدم التساوي الحادة في الثروة الموروثة ، وبعدم التكافؤ في الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والتعليم ، والفروق في المواهب وقدرة الاحتمال الجسدية والخلفية الأسرية والطموح الشخصي . إن حالات عدم المساواة السائدة تسمح لأصحاب الشرائح العليا من الدخل أن يحصلوا على حصة من الدخل القومي والائتمان المالي أكبر بكثير من نسبتهم العددية ، وأن يحولوا الموارد الوطنية النادرة ،بقدر ما "لأصواتهم" من وزن مالي ، إلى منتجات أقل أهمية على الصعيد الاجتماعي[٦١]. وبالنظر لثروتهم الشخصية الضخمة ، فإن آلية الأسعار لا تؤثر تأثيراً كبيراً على طلبهم لرموز الجاه والاستهلاك المسرف . فنظام الأسعار بحد ذاته غير معني أيضاً بعدد الأصوات التي يملكها الفرد ولا بكيفية استعمالها: بل هو معنيٌّ بإجمالي الأصوات المؤيدة لأية سلعة أو خدمة معينة . لذا فإن تشكيلة السلع والخدمات التي يولدها نظام السوق في مجتمع علماني لا يمكن أن تكون متطابقة مع رغبات الغالبية العظمى للمستهلكين. وهكذا لكي تتمكن الرأسمالية من تنفيذ تخصيص للموارد مرغوب على الصعيد الاجتماعي، فإنها تحمّل آلية الأسعار من الأعباء أكثر من طاقتها. والنتيجة، كما بين تاوني (Tawney) بحق ، هي أن "جزءاً من السلع التي تنتج كل سنة، والتي تسمى ثروة هي ، إذا تحرينا الدقة ، هدر ، لأنها تتكون من اشياء تحتسب جزءاً من دخل الأمة ما كان ينبغي إنتاجها حتى تكون اشياء أُخرى قد أنتجت بوفرة

[٦١] يشير المؤلف بكلمة "اصواتهم" هنا إلى تشبيه تمثيلي شائع عند الاقتصاديين مفاده أن السلع التي "ينتخبها" نظام السوق للإنتاج ، هي تلك التي تنال أعلى "الاصوات"، اي أعلى مقادير من النقود التي ينفقها الناس على السلع . فالغني عنده "اصوات" كثيرة ، ومن لا نقود عنده لا صوت له (المراجع).

كافية، أو أنه ما كان ينبغي إنتاجها على الإطلاق"[٦٢]. وبنتيجة ذلك فإن الناتج الإجمالي القومي ، وهو إجمالي القيمة النقدية وليس القيمة الاقتصادية المتأصلة لما تم إنتاجه، يرتفع ، دون أن يزيد بالضرورة من رَغَد البشر. وهكذا فإن الناتج الإجمالي القومي مقياس مختل للرغد الحقيقي لجميع البشر في بلد من البلدان .

الأسعار تعكس إلحاح الرغبات

٤٣ ثالثاً ، يفترض أن إلحاح الرغبات يمكن مقارنته بين مختلف المستهلكين باستعمال الأسعار ، لأن كل وحدة من وحدات النقد تشبه "ورقة اقتراع" . فرغبة اثنين من الأفراد في إنفاق مبلغ متساو من المال يفترض أنها تدل على رغبات متساوية في درجة إلحاحها . لكن هذه المقولة لا يمكن التسليم بها. فمع أن إلحاح الحاجة إلى الحليب متساوية عند الأطفال ، فقراء كانوا أو أغنياء ، فإن مقدار أوراق الاقتراع (الأصوات) من النقود التي يمكن لأسرة فقيرة أن تدلي بها من أجل الحليب لا يضارع مقدار الأصوات التي بوسع أسرة غنية أن تدلي بها من أجل رموز الجاه . لذا فإن "نظام الاقتراع" عن طريق "الأصوات" المتمثلة بالنقود يؤدي إلى إنتاج كمية من الحليب أدنى من الحد الأمثل بسبب تحويل الموارد نحو إنتاج رموز الجاه . لذا فقد أشار آرثر أوكون (Arthur Okun) بحق ، إلى أن الأسواق " تمنح مكافآت تسمح لكبار الفائزين بإطعام الحيوانات التي يربّونها بأفضل مما يستطيع الخاسرون إطعام أطفالهم"[٦٣]. والنتيجة هي أن ذلك يؤدي بصورة عرضية أيضاً إلى ارتفاع نسبي في سعر الحليب يضر بالأسر الفقيرة وإلى انخفاض نسبي في سعر رموز الجاه يفيد الأسر الغنية[٦٤].

---

٦٢ Tawney, *The Acquisitive Society* (1948), p. 12.

٦٣ Arthur Okun, *Equality and Efficiency: The Big Trade-off* (1975), p.11.

٦٤ مما لا شك فيه أن يوجد "فائض" في إنتاج الحليب في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية لكن هذا "الفائض" يعود إلى الأسعار المرتفعة التي تدفع إلى المنتجين نتيجة الإعانات التي أصبحت عبئاً على الخزانة العامة . فالذين يجنون فوائد هذه الإعانات

٤٤ رابعاً ، يفترض أن السوق تعمل في ظروف من المنافسة الكاملة ، التي يقال أنها تسود إذا ما وُجد : مشترون عديدون وبائعون عديدون مع غياب عوائق الدخول ، وتوافر معلومات تامة عن الحاضر والمستقبل لكن هذه الشروط لا تتوافر في أي مكان. فقد ظلت سوق المنافسة الكاملة حلماً لم يتحقق ولعلها ستبقى كذلك ، لاسيما وأن الرأسمالية تميل إلى تعزيز الأعمال الكبيرة وتركيز الثروة والسلطة (مما ستزد مناقشته لاحقاً) . فالنقائص التي لا حصر لها في السوق تحبط كفاءة قوى السوق وتؤدي إلى انحرافات عن التسعير التنافسي المثالي (الذي تتساوي فيه الأسعار مع تكاليف الإنتاج الحدية)، مما يؤدي إلى أسعار لا تعكس التكاليف أو المنافع الحقيقة . وتصبح أسعار بعض السلع أو الخدمات بعيدة عن تكاليف الفرص البديلة ، ويصبح ما يحصل عليه أصحاب الموارد الاقتصادية من ثمن لمواردهم أكثر أو أقل بكثير من مساهمة تلك الموارد في الناتج الحقيقي. وعلاوة على ذلك ، ففي بمجتمع تسوده النزعة الفردية، ومعظم العاملين في السوق فيه "رجال اقتصاديون" ليس لهم من دافع سوى المصلحة الخاصة ، وأفقهم الزمني قصير الأمد ، ومنظورهم الاجتماعي ضيق ومحدود ، فمثل هؤلاء لا يهتمون بالتكاليف طويلة الأجل فضلاً عن التكاليف والمنافع الاجتماعية بل يميلون إلى تجاهلها في حسابهم ، رغم أهمية هذه التكاليف والمنافع البالغة من وجهة نظر استمرار الرفاهية الاجتماعية. وما يزعم عن اتجاهات نظام الأسعار لتصحيح نفسه.وأنه يميل إلى تقليص التفاوت بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية ، يحتاج عادةً إلى مدة طويلة جداً من الزمن بحيث لا يكون للاعتقاد بهذا الميل للتصحيح الذاتي أي معنى.

تشويه الأولويات

٤٥ بما أنه "من غير المحتمل أن توجد في عالم الواقع أية سوق يتحقق فيها ولو بدرجة تقريبية جميع الشروط الخلفية" ، فإنه يوجد تشويه بالغ في التعبير عن

هم المنتجون لا المستهلكون . ولو أنها تذهب إلى المستهلكين من خلال سعرتوازني أدنى لزال "الفائض" واستفاد المستهلكون أيضاً .

الأولويات في السوق[٦٥]. وبما أن الأولويات " المرغوبة اجتماعياً " لا يعبر عنها ولا يمكن أن يعبر عنها في السوق ، فإنه يوجد ، إلى جانب حالات التفاوت الكبيرة في الدخل والثروة ، وفي غياب القيم المتفق عليها ، اتجاه متأصل من جانب قوى السوق لأن تؤدي إلى استخدام "غير كفء" و"غير عادل" للموارد. فحتى الحاجات الأساسية للفقراء لا تلبى في حين يتمكن الأغنياء من تحويل موارد نادرة لإشباع حتى الرغبات السانحة من خلال ما يتمتعون به من قوة شرائية ضخمة. فلا عجب أن يقول سامولسون (Samwelson) إن "المنافسة الكاملة وسياسة عدم التدخل يمكن أن تؤدي إلى مُقعدين يتضورون من الجوع، إلى أطفال يعانون من سوء التغذية يشبون لينجبوا أطفالاً يعانون من سوء التغذية ، إلى تخليد منحنيات لورنز (Lorenz) البيانية التي تدل على حالة تفاوت كبير في الدخل والثروة لأجيال أو للأبد " . ومضى يقول إنه "لم يكن لآدم سميث ... الحق في التأكيد على وجود يد خفية تعمل بنجاح على توجيه الأفراد ، الذين يسعون سعياً أنانياً لتحقيق مصالحهم الخاصة ، بحيث يعملون على خدمة "المصلحة العامة" .... لم يبرهن سميث على أي شيء من هذا القبيل لا هو ولا غيره من الاقتصاديين منذ عام ١٧٧٦ "[٦٦]. ويقول غالبريث في كتابه "المجتمع المترف"(The Affluent Society) أن النمط السائد لتخصيص الموارد في الولايات المتحدة منحاز لإشباع الرغبات الاستهلاكية المفتعلة بحيث تهمل الحاجات الأساسية إهمالاً فادحاً . ومن بين هذه الحاجات التعليم والسكن والرعاية الطبية والمرافق العامة وهي حاجات أساسية لرفاهية الفرد والمجتمع وللتقدم في المستقبل[٦٧].

٤٦ فهل من الممكن عمل أي شيء لجعل الأصوات التي يجري الإدلاء بها في السوق تعكس الأولويات الاجتماعية ؟ لا يملك علم الاقتصاد التقليدي بفلسفته النفعية إجابة عن هذا السؤال ، تستوي في ذلك مدرسة الداروينية الاجتماعية

---

٦٥ Brittan (1985), p.17.

٦٦ Paul A. Samuelson, *Economics* (1980), p. 591.

٦٧ John K. Galbraith, *The Affluent Society* (1958), see also Girvetz," Welfare State", pp. 519-20.

مدرسة دولة الرفاهية. فبالنظر للتفسير العَلْماني للكون الذي يفتقر إلى هداية إلهية للبشر ، يبدو الاعتماد على التفاعل "الحر" لقوى السوق هو الاستراتيجية الوحيدة والأكثر منطقية لتخصيص الموارد . ففي غياب الهدي الإلهي، من المعقول إنكار سلطة أي شخص لإصدار أحكام قيمية . ذلك لأنه إذا منح فرد أو مجموعة من الأفراد سلطة إصدار الأحكام القيمية بالنيابة عن الجميع، فعندئذ سوف تنعكس تلقائياً في أحكامهم ظروفهم الخاصة وما يحبون وما لا يحبون فضلاً عن مصالحهم الذاتية .

٤٧ وعندما تستبعد الأحكام القيمية الجماعية ، فمن الطبيعي للإنسان الاقتصادي الرشيد أن يظل بلا هدف سوى خدمة مصلحته الخاصة من خلال تحقيق الحد الأقصى لمنفعته . أما طابع هذه المنفعة ونوعيتها أوتوزيعها بين الناس فهي أمور غير هامة لأنها تنطوي على أحكام قيمية بشأن "ما هو كائن" و"ما يجب أن يكون"، ولا يفترض أن يُصدر علماء الاقتصاد أحكاماً قيمية . وهكذا يصبح إشباع الحد الأقصى من الرغبات الهدف الأول للنظام الاقتصادي ، ويتم توجيه آلية الإنتاج برمتها بشكل مباشر أو غير مباشر نحو هذا الهدف ، بصرف النظر عما إذا كان إشباع تلك الرغبات أمراً "ضرورياً" لتلبية الحاجات البشرية وتحقيق الخير البشري . ويصبح هذا التكاثر في الرغبات مبَرراً لأنه لا يخدم مصالح قطاع الأعمال فحسب بل يعمل أيضاً على تعزيز النمو الاقتصادي . لذا فقد اعتبر تقليص الرغبات نفسها إلى حد معقول من خلال آلية غير آلية نظام الأسعار أمراً غير مناسب . ومن الطبيعي أن يبدو هذا التبرير منطقياً إلى أبعد الحدود بالنسبة لكل عالم اجتماعي ، لاسيما حين لا يتم التأكيد اللازم على الافتراضات الضمنية عن الشروط الخلفية التي يبني عليها هذا التبرير . وبما أن الافتراضات كانت خاطئة ، فإن النتائج التي أوجدها النظام كانت غير مقبولة .

٤٨ وهكذا فإن قوى السوق وحدها لا تستطيع الإجابة عن سؤال "ماذا ننتج؟" إذا كان الهدف هو تلبية الحاجات الأساسية لجميع الأفراد في المجتمع . فالسوق لا تتوافر فيها الشروط الخلفية في أي من الدول الرأسمالية أو دول الرفاهية في عصرنا الحاضر . والسوق ، كما أشار شوماخر (Schumacher) بحق ، تضفي الطابع المؤسسي على النزعة الفردية وعدم الشعور بالمسئولية. ولا

يكون البائع ولا الشاري مسئولاً إلا عن نفسه[٦٨]. ثم إن "الرأسمالية تضفي على الأولويات الخاصة طابعاً اجتماعياً ، وهي تعارض في هيكلها المؤسسي أية إعادة توزيع للحصص النسبية للثروة"[٦٩]. فالنظام لا يستطيع ، فقط بواسطة الأسعار و"بعض" التدخل الحكومي ، حفز الأفراد على كبح طلباتهم على الموارد اللازمة بالدرجة الأولى لتلبية الحاجات ولا تحقيق تكيفات هيكلية في نظام الإنتاج لتأمين إمدادات كافية من السلع والخدمات التي تشبع الحاجات .

كيف ننتج؟

المعايير

٤٩ يحتاج إنتاج أية سلعة أو خدمة إلى تضافر جهود الإدارة والعمال ورأس المال والتقانة (التكنولوجيا) . وبما أن الإنتاج يتم في المجتمع بالجهد البشري والموارد النادرة ، فلا بد من أن يتوافر في نظام الإنتاج عدد من الخصائص إذا أريد له أن يكون "كفؤًا" و"عادلاً" في الوقت نفسه .

أولاً ، علاوة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات ، كما ورد آنفاً ، لابد له من أن يحفز كلاً من الإدارة والعمال على تقديم أفضل ما عندهم من حيث قدراتهم العقلية والجسدية بغية تحقيق الحد الأقصى للإنتاجية وتقليص الهدر والتكاليف إلى الحد الأدنى . أما التكاليف الواجب تقليصها إلى الحد الأدنى فيجب أن لا تقتصر على التكاليف الخاصة ، بل يجب أن تحظى التكاليف الاجتماعية بأهمية كبيرة . وعلاوة على ذلك ينبغي مراعاة التكاليف التي تتحملها الأجيال الراهنة وأجيال المستقبل ، فضلاً عن التكاليف الناجمة عن عدم تلبية الحاجات والانحطاط الأخلاقي والتفسخ الاجتماعي.

ثانياً ، يتعين على نظام الإنتاج تعزيز الكرامة والأخوة الإنسانية وهما تتحققان إذا: (١) حصل كل من الإدارة والعمال على مكافأة "عادلة" عن مساهمتهم

---

٦٨ Schumacher, *Small is Beautiful* (1973), p. 40.

٦٩ Michael Harrington, *Twilight of Capitalism* (1977), p. 32.

في الإنتاج؛ (٢) تعزز التعاون بدلاً من الصراع بينهما ؛ (٣) تقلصت الرتابة المملّة والعمل الشاق إلى الحد الأدنى؛ (٤) توافر الحد الأقصى من فرص العمل (المأجور) ، والعمل الحر ؛ و(٥) تقلص تركيز الثروة والسلطة . وأي نظام يفشل في حفز كل من الإدارة والعمال على بذل أفضل ما عندهم ، أو يؤدي إلى البطالة، وإلى مكافآت غير عادلة وإلى تركيز الثروة والسلطة ، هو نظام غير مستصوب .

الشروط المسبقة

٥٠ يقال إن الرأسمالية هي التي تؤدي أكثر من غيرها إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية. ففي ظلها يكون المقاول هو وكيل المجتمع الذي يحدد كيفية إنتاج السلع والخدمات ، وتحفزه الملكية الخاصة والسعي وراء الربح ليقوم بدور فعال. وتؤدي الأسعار مهمة المؤشر. وفي حين إن حافز تحقيق الحد الأقصى من الربح يزوده بالدافع اللازم لكي يبذل أقصى جهده ، فإن القيود التي تفرضها المنافسة في سوق تنافسية كاملة (حيث ينصاع للأسعار بدلاً من إن يحددها) تمنع الاستغلال وتحمي مصالح المجتمع . فالمنافسة تجبره على تقليص تكاليفه إلى الحد الأدنى والتخلص من الهدر والبحث عن أرخص عناصر الإنتاج ، مما يمكنه من تحقيق الحد الأقصى للربح وذلك عند النقطة التي تصبح فيها التكلفة الحدية مساوية لسعر المنتج . لهذا ، يقال إن المنافسة تمنع المنتج ، الذي تسيره المصلحة الخاصة ، من المبالغة في الثمن ، وتكون بمثابة العصا التي تفرض النظام واللعب النظيف ، مما يخدم مصلحة المستهلكين وبالتالي مصلحة المجتمع برمته . وتعمل المنافسة للاقتصاد عمل آلية ذاتية الانتظام ، تتخلص من الهدر والاستغلال والربح الفاحش بدون أي تدخل من الحكومة .

٥١ لا شك إن الملكية الخاصة وحافز الربح لازمان لحفز البشر على زيادة الكفاءة وتحسين النوعية . وقد أدركت ذلك الآن حتى البلدان الاشتراكية- روسيا السوفيتية وأوروبا الشرقية والصين . كما إن بعض البلدان الاشتراكية في العالم الثالث أخذت تتحول إلى التخصيص لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة بعد تجربة طويلة لكن محزنة في مجال المشاريع الحكومية التي اتصفت بسوء الإدارة .

٥٢ غير أنه لا بد من استيفاء بعض الشروط المسبقة لضمان عمل الملكية الخاصة وحافز الربح لما فيه خير المجتمع ، وهي المنافسة الصحية والالتزام بالمعايير المقبولة اجتماعياً ويقظة الحكومة .

٥٣ إن المنافسة الصحية أمر لا بد منه ليس فقط من أجل استنهاض الهمم لبذل المزيد من الجهد وتحقيق الكفاءة ، بل أيضاً لضبط المصلحة الخاصة ضمن حدود . وتميل المنافسة لأن تكون صحية إذا انبعثت من رغبة المتنافسين في التفوق على بعضهم البعض في مجال الجودة والخدمة والكفاءة بدلاً من أن تنطلق من مبدأ البقاء للأقوى . وتصبح المنافسة غير صحية إذا أفرزت أو عززت نفسية "الإنسان الاقتصادي" ، وأدّت إلى التجرد من المبادئ الخلقية وإلى الممارسات غير العادلة التي تتعارض مع روح الأخوة البشرية والتعاون . بيد إن انتشار الداروينية الاجتماعية يجبر كل شركة من الشركات على محاولة إزالة منافسيها أو إذا تعذر على ذلك ، إن تتواطأ معهم . ومن شأن عملية الإزالة ، أو احتمال تنفيذها ، إن تزيد التوتر وعدم الأمان والشدة والاضطراب الاجتماعي ، مما يلحق الضرر الكبير برفاهية البشر ، والتواطؤ يولد الاحتكار أو احتكار القلة ويوجد مناخاً ملائماً للاستغلال . وتصبح إزالة المنافسين أو التواطؤ معهم أمراً شائعاً عندما يدعم النظام المؤسسات الكبيرة ويعاملها كالطفل المدلل ، ويقوم في الوقت نفسه بخنق الشركات الصغيرة أو المتوسطة ويثبطها .

٥٤ ولا تكون المنافسة فعالة وصحية إلا بوجود عدد كبير من الشركات ، بحيث لا يستطيع أي منها التأثير على الأسعار ، وتلتزم كلها ببعض المبادئ والقيم ، لا على سبيل الأذواق الشخصية فحسب ، بل على أساس الالتزام الاجتماعي والأخلاقي . وإذا لم يكن مجتمع من المجتمعات مشحوناً في مجموعه بمنظومة من القيم الأخلاقية والمسئولية أمام الله ، فقد تؤدي الرغبة الملحة لتحقيق الحد الأقصى من الربح إلى ممارسات غير منصفة في الأعمال وإلى تجاهل الأمور الخارجة عن نطاق السوق والتكاليف الاجتماعية . وقد تحدث أيضاً ازدواجية وتعارض في الجهود بحيث يلغي بعضها بعضاً ، وذلك في مجال الإعلان والمنافسة في البحوث والتطوير . وقد يفوق ما يتكلفه المجتمع في هذه

الحالة من تكاليف غير مباشرة ، المكاسب التي يجنيها فرادى المنتجين أو المستهلكين من زيادة الربح أو رخص المنتجات .

٥٥ ومع إن النظام الحكومي لا يمكن إن يحل محل الرادع الأخلاقي، فإنه لابد منه لتحديد معايير الجودة والسلوك المقبولة اجتماعياً من أجل حماية المصلحة العامة . على أنه إذا لم تكن سيطرة القيم الأخلاقية معترفاً بها على الصعيد الجماعي ، فعندئذ يتعين إصدار المزيد من الأنظمة وتنفيذها ، مما يكلف تكاليف اقتصادية باهظة . ورغم ذلك فقد لا يعمل النظام الحكومي بطريقة منتظمة وصحية من جراء ما يبذل من جهود للتهرب من الأنظمة أو رشوة القائمين على النظام .

الشروط المسبقة لم تتحقق

٥٦ لم يحقق النظام الرأسمالي ، رغم اعترافه بدور المبادرة الخاصة ودافع الربح ، الشروط اللازمة لتمكينها من خدمة المصلحة العامة للجمهور. فالمنافسة في تراجع. والأحكام القيمية الجماعية لا يعترف بها بوصفها قوة هامة ، كما إن النظام الحكومي لم يعد موضع الرضا بعد إن طال الاعتماد عليه للتعويض عن الفراغ الأخلاقي . " فالمنافسة التي كانت الشكل السائد لعلاقات السوق في بريطانيا القرن التاسع عشر لم تعد تحتل ذلك المركز ، لا في بريطانيا ولا في أي مكان في العالم الرأسمالي "[٧٠].

٥٧ لقد أصبحت مؤسسات الأعمال الكبيرة تسود في جميع البلدان الصناعية عبر عملية توسع تواصلت بلا انقطاع لمدة تزيد عن القرن . و لم تعد الوحدة الاقتصادية النموذجية اليوم في العالم الرأسمالي عبارة عن شركة صغيرة تقوم بإنتاج جزء طفيف من ناتج متجانس لسوق مجهولة ، كما تصور آدم سميث ، بل أصبحت مؤسسة ضخمة تنتج حصة كبيرة من ناتج صناعة من الصناعات، بل عدة صناعات ، وبوسعها التحكم بأسعارها وحجم منتجاتها وأنماط

---

[٧٠] See Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order* (1966), p. 6.

استثماراتها وكمياتها . فثمة بضع مئات من الشركات العملاقـة " تقـوم بـدور مسيطر في الولايات المتحدة وكنـدا واليابـان ودول أوروبـا الغربيـة "[٧١]. وتمثـل هذه الشـركات العملاقـة حصـة كبـيرة نسـبياً في النشـاط الاقتصـادي في مجـال التصنيع والتعدين والنقل والمرافق وأعمال المصارف والتأمين ، وفي بعض فـروع التجـارة في تلـك البلـدان . وحتـى في القطـاع الزراعـي ثمة اتجـاه نحـو تركـيز الأراضي الزراعية في عدد أقل من الأيدي . يقول نورم وايت (Norm White) "ستؤدي السياسـات الحكوميـة ، الـتي تفضـل العمليـات الكبـيرة وتعمـل علـى اضمحلال عدد متزايد من المزارعـين متوسـطي الحجـم، في خاتمـة المطـاف، إلى نشوء عدد قليل من التكتلات التي تملك الجزء الأكبر مـن الأرض والـتي تسـيطر على إمدادات الغذاء"[٧٢]. إن لهذا النمو الواسع للشركات آثاراً بعيدة المدى.

٥٨أولاً ، إن لهـذه الشـركات العملاقـة ، بحكـم حجمهـا الكبـير ومواردهـا الضخمة ، نفوذاً اجتماعيـاً وسياسـياً كبـيراً في بلـدان كـل منهـا . ولأنشـطتها عواقـب ذات طـابع عـام وشـامل مثـل شمـول الأنشـطة الحكوميـة . وتشـكل الشركات الكبـيرة (ذات الشـخصية القانونيـة) حـوالي ٨٠ بالمائـة مـن النشـاط الاقتصادي برمته في الولايات المتحدة مع أنها لا تشكل إلا ١٠ بالمائة فقط مـن مؤسسات الأعمال . علـى أن نشـاط المؤسسـات الباقيـة الـتي تمثـل ٩٠ بالمائـة يتحدد هو أيضاً من جوانب عديدة بتلك الشركات الكبيرة . فهي تسيطر علـى الاقتصاد الأمريكي ، من حيث رأس المال أو الإنتاج أو الاسـتثمار أو المنتجـات الجديدة ، أو التأثير على المسـتهلكين أو التشـغيل[٧٣]. ويسـيطر مـا لا يزيـد عـن ٢٠٠ من هذه الشركات على معظم النشاط الاقتصادي في الولايـات المتحـدة. فما تتمتع به هذه المجموعة القليلة من الشركات من نفوذ مذهـل لا مثيـل لـه في

---

٧١ See Andrew Hacker, et al., "Corporation, Business", the *New Encyclopaedia Britannica* (1973-74), vol. 5, p. 182.

٧٢ Quoted by David Owen, " Go Broke, Young Man ", *Financial Times*, 31 January 1987, p. 1.

٧٣ See Edward S. Mason, ed., *The Corporation in Modern Society* (1980), for a useful anthology on the subject.

السوق يجعلها تتغلغل في كل جانب تقريباً من جوانب الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة وتؤثر عليها وتتحكم بأشكالها ، بل إنها تؤثر على قرارات الحكومات حين تؤكد على وجوب " استجابة الحكومة لطلباتها حتى لو كانت تلك الطلبات معاكسة لطلبات المواطنين التي يتم الإعراب عنها من خلال الضوابط المتعددة"[٧٤].

٥٩ ثم إن الشركات العملاقة نفسها ليست مؤسسات ديمقراطية . فسياسات هذه الشركات يسيطر عليها عملياً عدد قليل من الأسر ، حيث أن الأسهم التي تتحكم في معظم الشركات محصورة بأيدي عدد قليل من الناس[٧٥]. ففي عام ١٩٦٠ كان واحد بالمائة من المكلفين بالضرائب يمتلكون ٤٨ بالمائة من جميع الأسهم التي بين أيدي الأفراد[٧٦]. وبما أن معظم المساهمين لا يشاركون في اجتماعات مجالس الإدارة ، فإن عبارة "ديمقراطية المساهمين تنطوي على المغالطة. ففي حوالي ١٥٠ من الشركات المدرجة في قائمة مجلة فورتشون لأكبر ٥٠٠ شركة ، تنحصر الملكية المسيطرة بأيدي فرد من الأفراد أو بأيدي أفراد أسرة واحدة"[٧٧]. لذا تتركز السلطة بأيدي قلة من الصفوة المختارة في القطاع الرئيسي للاقتصاد ، مما يمنحهم سلطة واسعة في اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بالمنتجات والأسعار والاستثمار وتؤثر على الأمة برمتها ، بل تؤثر على العالم ، في واقع الأمر[٧٨].

---

٧٤ Lindholm, *Politics and Markets*, p. 356.

٧٥ Edward S. Greenberg, *Serving the Few: Corporate Capitalism and the Bias of Government Policy* (1974), p. 247.

٧٦ Cited by Greenberg, *Serving the Few* (1974), p. 45, from Reagan, "What 17 Million Shareholders Share", p. 102.

٧٧ Robert Sheehan, "Proprietors in the World of Big Biusiness", *Fortune*, 15 June 1967, p. 179.

٧٨ See Gabriel Kolko, *Wealth and Power in America: An Analysis of Social Class and Income Distribution* (1964), pp. 68 and 127.

٦٠ ثانياً ، لقد فقد صغار رجال الأعمال والمزارعين والحرفيين استقلالهم وقوتهم التفاوضية . ففي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على الأجور والمرتبات ارتفاعاً حاداً خلال القرنين الأخيرين ، من ٢٠ بالمائة في ١٧٨٠ إلى ٨٤ بالمائة في ١٩٧٠ . وبناءً على ذلك فقد انخفضت نسبة أصحاب الأعمال الحرة وأولئك الذين يعملون مديرين وموظفين رئيسيين من٨٠ بالمائة إلى ١٦ بالمائة خلال هذه الفترة[٧٩] . وإذا تجاهلنا التقلبات قصيرة الأجل ، بدا الاتجاه طويل الأجل اتجاهاً حتمياً نحو الأعمال والمزارع الكبيرة . ومما دفع عجلة هذا الاتجاه هو عمليات الشراء لشركات برمتها(من قبل شركات أخرى) مع تمويل الشراء بإصدار سندات خسيسة Junk Bonds. وأصبحت البيئة الاجتماعية-الاقتصادية خاضعة للرؤساء التنفيذيين والمديرين في التجمعات العملاقة ، مما أدى إلى ازدياد تركيز الثروة والسلطة في المجتمع . وهذا يعني ضمناً، باللغة الماركسية ، أن عبودية الأجور وبالتالي الاغتراب قد تفاقما إلى حد كبير.

٦١ ثالثاً ، إن بوسع الشركات الكبيرة تفادى قيود السوق التنافسية[٨٠]. ويتحقق هذا بطريقة ماهرة خفية يصعب اكتشافها . وفي واقع الأمر يرى العديد من المراقبين ، أن أنماط التسعير السائدة فيما بين كبار الشركات تدل على عدم وجود المنافسة[٨١].

٦٢ رابعاً ، إن الحجم الكبير يحد من دخول الشركات الجديدة إذ تحتاج إلى موارد ضخمة يصعب حشدها بالنظر للمخاطرة الأولية الكبيرة التي تتعرض لها أية شركة جديدة . ولا يسع إلا الأغنياء ، الذين تتاح لهم موارد كبيرة ذاتية فضلاً عن التمويل من النظام المصرفي ، التخطيط للدخول .

---

٧٩ Michael Reich, "The Evolution of the U.S. Labour Force", *The Capitalist System* (1972).

٨٠ Edward S. Mason, "Corporation", *Encyclopaedia of Social Sciences*, vol. 3, p. 401.

٨١ David Reisman, *Galbraith and American Capitalism* (1980), pp. 58 - 68.

٦٣ خامساً ، ثمة انفصال بين الملكية والسيطرة . فالغالبية العظمى من الشركات الكبرى تدار من قبل مديرين مهنيين وليس من قبل حملة الأسهم . ويمارس هؤلاء المديرون سيطرة أساسية على شؤون الشركة ، فمع أنهم مستخدمون تم توظيفهم لإدارة أملاك الآخرين ، فإنهم من الناحية العملية ، يعتبرون أنفسهم السلطة الوحيدة وأن المساهمين هم مجرد مجموعة واحدة من عدة مجموعات من "الناخبين" الذين يتعين على المديرين تقديم التقارير إليهم في فترات دورية[٨٢]. ويأتي معظم هؤلاء المديرون المهنيون من الطبقات العليا للمجتمع، وكما أشار آندرو هاكر (Andrew Hacker) فإن المناخ الاجتماعي الديمقراطي " لا يتجلى في الدرجات العليا للشركات الأوروبية الكبيرة ، بل ثمة ما يدل على أن حالات عدم المساواة في الاختيار في ازدياد بدلاً من أن تكون في تناقص"[٨٣]. فالثروة والصلات تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحصول على المناصب الإدارية في الشركات الكبرى ، فهي تذاكر الدخول إلى المناصب الداخلية للسلطة . وأشار ميلز (Mills) إلى وجود حالة مماثلة في الولايات المتحدة حين قال : " إن الشركة هي مصدر الثروة ، وهي أساس استمرار سلطة الثروة وامتيازاتها. فالناس والأسر جميع يقترنون الآن بالشركات الكبيرة التي تتمركز فيها ثروتهم "[٨٤].

٦٤ ولو أن كل هذا كان مبعثه البحث عن زيادة الكفاءة لكان من الممكن التغاضي عن توسع الشركات لتصبح تكتلات ضخمة . إلا أن العديد من المراقبين، يرون " أن الحجم الأمثل للشركة التي تتصف بالكفاءة أقل بكثير مما يعتقده كثير من الناس"[٨٥]. فبنية الغالبية العظمى من الشركات الكبرى هي في واقع الأمر عبارة عن مجموعة من الشركات شبه المستقلة التي كان يمكنها أن تعمل بسهولة بقدر مماثل (بل حتى بقدر أكبر) من الكفاءة، كشركات منفصلة

---

٨٢ Hacker, *et al.* (1973/74), vol. 5, p. 185.

٨٣ المرجع ذاته صفحة ١٨وانظر أيضاً:
Kolko, *Wealth and Power* (1964), p. 67.

٨٤ C. Wright Mills, *The Power Elite* (1956), p. 116.

٨٥ Hacker, *et al.*, (1973/74), p. 185.

لكل منها كيانها المستقل[٨٦]. ثم إن " التركيز يتعزز من جراء التشابك الكبير الذي يطبع شركات الأعمال الكبيرة . فالشركات المتنافسة ظاهرياً ، على سبيل المثال ، لها عادة مديرون في مجالس إدارة بعضها بعضاً ، مما يثير الشبهات بأن المنافسة ليست جوهر العلاقات فيما بينها . كما أن التشابك يتعزز أيضاً من جراء الأنشطة الائتمانية للمصارف والاتحادات التجارية، وممارسة زعامة الأسعار ، وفي بعض الأحيان من جراء التواطؤ والتآمر الصريحين"[٨٧]. وإذا كان الربح مؤشراً للكفاءة ، فقد أظهرت الأبحاث أن معدلات الربح في الصناعات ذات العدد الكبير من الشركات الصغيرة لا يقل عنه في الصناعات التي تسيطر فيها عدة شركات كبيرة على السوق[٨٨]. فحجم الشركات لا يساهم بالضرورة في زيادة الكفاءة حتى بالمعنى الرأسمالي .

٦٥ لقد وفر النظام المصرفي ، كما سنرى لاحقاً ، قوة الدفع والحياة لعملية توسع الشركات من خلال شراء المنافسين بأموال مقترضة ، ومن خلال التوسع الرأسي والأفقي على حد سواء . فالبنوك تفضل تمويل بضع شركات كبيرة بدلاً من عدد لا يحصى من الشركات الصغيرة . وأصبح هذا ينطبق الآن حتى على قطاع الزراعة الذي يفترض تقليدياً أنه المعقل القوي لمزارع الأسر. ففي الولايات المتحدة هبط عدد المزارع العاملة بنسبة حوالي الثلثي. وهذا الاتجاه في تسارع.

وهذا يعود إلى حد كبير إلى البنوك . " فمجرد ١٩ بالمائة من مزارعي الولايات المتحدة مدينون بما يزيد عن ٦٠ بالمائة من دين البلاد الزراعي الضخم (يكاد يضارع الدين الخارجي لكل من البرازيل والمكسيك)..... فاحتمالات الفشل عالية أمام المزارع التجاري الصغير والمتوسط "[٨٩].

---

٨٦ المرجع ذاته .

٨٧ Greenberg, *Serving the Few* (1974), p. 40.

٨٨ Hacker, *et al.* (1973/74), p. 185.

٨٩ David Owen (1987), p. 1.

٦٦ ومما ساعد على توسع الشركات ميل الغالبية العظمى منها إلى إعطاء حوالي نصف أرباحها فقط للمساهمين كأرباح أسهم واستثمار الباقي في شراء معدات رأسمالية جديدة وتوسيع عملياتها . ومع أنه لا يوجد خطأ أساسي في إعادة استثمار الأرباح ، فإن الطريقة التي تتم بها تعمق من استقلال الإدارة الذاتي . فبوسع كبار الإداريين في الشركات الوصول إلى الموارد التي تمكنهم من نقل الشركة إلى ميادين يختارونها بأنفسهم. لذلك فإن بعض المراقبين ينادون بضرورة دفع كامل الأرباح للمساهمين وأنه يتعين على الشركة الراغبة في الحصول على أموال لزيادة رأسمالها اللجوء إلى جمهور المستثمرين كلما رغبت في القيام بمشروع جديد . فمن شأن هذا الإجراء إجبار الإدارة على إقناع من يعنيهم الأمر من الجمهور خارج غرفة مجلس الإدراة[٩٠]. ومن شأنه أيضاً أن يؤدي إلى زيادة المشاركة الديمقراطية في استخدام الموارد النادرة لأغراض الاستثمارات .

٦٧ ولقد أدى توسع الشركات أيضاً إلى تفاقم مشكلة البطالة . وتعود الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك إلى قدرة الشركات الكبيرة على الحصول على الائتمان بسهولة وإلى ميلها المتأصل نحو وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال . وقد أدت الحاجة إلى المحافظة على أسعار فائدة متدنية إبان الحرب العالمية الثانية وإبان عقدين آخرين بعدها مباشرة (وذلك بغية العمل على تخفيض تكلفة خدمة دين القطاع العام ودفع عجلة الإصلاح والنمو بعد الحرب) لا إلى تعزيز توسع الشركات فحسب بل أيضاً إلى تعزيز استخدام تقانة الإنتاج كثيفة رأس المال . وقد عزز هذا ارتفاع النمو في بادئ الأمر، لكنه يساهم الآن مساهمة كبيرة في تفاقم مشكلة البطالة .

٦٨ بالرغم من أن الفرضية القائلة : " إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج المقترنة بالمنافسة الصحية تساهم في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد" هي فرضية لا تزال صحيحة من الناحية النظرية ، إلا أن الرأسمالية شجعت من الناحية العملية

---

٩٠ Hacker, et al. (1973/74), p. 185.

نشوء تكتلات كبيرة ، معظمها لا لزوم له ، وعلى زيادة تركيز السلطة والبطالة . وكانت النتيجة ، كما عبر عنها بيرل (Berle) بإيجاز محكم: " رأس المال موجود ، وكذا الرأسمالية . لكن الرأسمالي هو العنصر المتضائل"[٩١]. وهكذا فقد زُلزلت الدعامتان المركزيتان للرأسمالية-السلطة الأساسية للمستهلك والدافع المبدع للمقاول . وأصبح الفرد (بصفته مستهلكاً ومقاولاً على حد سواء) "خاضعاً على نحو متزايد لأهداف المؤسسة الإنتاجية"[٩٢].

٦٩ لم يكن هذا التطور شيئاً خارجياً عن النظام بحيث كان يمكن تفاديه . بل كان نتيجة طبيعية لِبنْية النظام ، ولاسيما أنه نظام يرتكز على دعامتين من حياد القيم ونظام مصرفي يقوم على أساس الفائدة . ولم يكن للوكالات الحكومية التنظيمية الجدوى المتوقعة ، لأنها بدورها كانت تميل " لأن تصبح أدوات ، بل حتى لُعباً ، بِيد الصناعات التي يفترض أنها تنظمها "[٩٣].

٧٠ ولم تعمل التشريعات الرائدة على مساعدة الشركات فحسب ، بل إن الذين قاموا بطرحها وصياغتها كانوا في واقع الأمر من كبار رجال الأعمال[٩٤]، مما جعل غالبرايث يخلص إلى أن " السلطة في الاقتصاد الحديث تكمن في المؤسسات الكبيرة وتفلت على نحو متزايد من يد المستهلك والمواطن اللذين يفترض أنهما الحاكمان "[٩٥]، وفي غضون ذلك تعثرت الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية .

إن الطريقة الوحيدة للحد من سلطة الشركات هي العمل على إسباغ الطابع الديمقراطي عليها . ويمكن تحقيق ذلك بتقليص حجمها إلى الحد الأمثل وزيادة عددها ورفع نسبة الأسهم في بنية رأسمالها إلى حد كبير ، وإدخال الملكية

---

٩١ Adolf A. Berle, Jr., *The Twentieth Century Capitalist Revolution* (1954), p. 39.

٩٢ Galbraith, *The New Industrial State* (1972), p. Xiv.

٩٣ Galbraith, *Economics and the Public Purpose* (1973), p. 209.

٩٤ Greenberg, *Serving the Few* (1974), p. 99.

٩٥ Galbraith, *Economics and the Public Purpose* (1975), p. Ix.

الواسعة الانتشار للأسهم . إلا أنه ، كما سنبين لاحقاً ، إذا لم يحدث إصلاح وتجديد هيكليّ للنظام المالي وفق الخطوط التي رسمها الإسلام ، فإن هذا التغيير الثوري لا يمكن أن يتحقق . فكما جاء سابقاً ، إن عمليات شراء الشركات لبعضها البعض وإصدار السندات الخسيسة وانحياز النظام المصرفي إلى جانب الشركات الكبيرة قد مهد الطريق للاتجاه المعاكس في ظل الرأسمالية

التوزيع "الجائر"

٧١ إن توزيع الدخل هو الخير الأسمى لكل النشاط الاقتصادي . فعناصر الإنتاج تشارك في النشاط الاقتصادي على وجه التحديد للحصول على نصيب "عادل" في إجمالي الإنتاج ، مثلما هو الحال بالنسبة للمزارع الذي يأمل من كل جهوده واستثماراته الحصول على غلة وفيرة . لذلك فإن ما يحدد بنية المجتمع "الصالح" ليس فقط "كفاءة" آلية التخصيص ، بل أيضاً "عدالة" آلية التوزيع فيه . ولقد سبق أن بينا أن الرأسمالية فشلت في الإجابة على السؤالين المتعلقين بماذا ننتج وكيف ننتج بطريقة تؤدي إلى تخصيص كفء للموارد. ويبقى علينا الآن أن نبين أن الرأسمالية لم تستطع ولن تستطيع تحقيق حتى توزيع عادل للموارد .

تسويغ الوضع الراهن

٧٢ لم يلق التوزيع من الاهتمام في علم الاقتصاد الغربي التقليدي مثلما لقيه التخصيص . وذلك لأنه يفترض أن تحقيق "الكفاءة" في تخصيص الموارد سيؤدي تلقائياً إلى توزيع يتناسب مع مساهمة الناتج الهامشي لكل واحد من عناصر الإنتاج في إجمالي الإيراد . وكان يقال بأن أي دخل لا يعكس المبدأ آنف الذكر لعلم الاقتصاد لا يمكن أن يستمر في الأجل الطويل . وبما أن الثروة تمثل أيضاً ما تم ادخاره من دخل عبر السنين ، فإن التوزيع القائم للثروة يعتبر منسجماً مع قوانين علم الاقتصاد ، وبالتالي فإنه "عادل" . من هنا فقد قام علماء الاقتصاد التقليديون "ببذل أقصى ما لديهم من جهود فكرية مبدعة ليبرروا لبعضهم

البعض سبب عدم تطرقهم إلى هذا الموضوع إلا قليلاً "[٩٦]. ولذا فقد سلّم ساموِلسون (Samwelson) بأن " نظرية التوزيع لا تزال في وضع غير مستقر"[٩٧]. ويتبادر إلى الذهن التساؤل عن سبب هذا الوضع في مثل هذا الجانب الهام من علم الاقتصاد؟

٧٣ وفي حين أن نظرية الإنتاجية الهامشية حاولت إعطاء تسويغ منطقي لنصيب كل من عناصر الإنتاج في الناتج الإجمالي ، فإن أمثلية باريتو أكدت "عدم استصواب" القيام بأي جهد يرمي إلى تغيير التوزيع القائم . فقد قيل إن أية إعادة توزيع ستجعل الأغنياء في وضع أسوأ إلى حد ما (ولو كانت تجعل الفقراء في وضع أفضل بكثير) ، وستبتعد بالاقتصاد عن نقطة "النعيم" التي تدل عليها أمثلية باريتو. ومن هنا لم يستطع علماء الاقتصاد ، الذين كانوا يحترسون من مقارنة المنافع الخاصة بين الأشخاص ، القول من الناحية العلمية بأن نمطاً من توزيع الدخل إذا كان يتصف بقدر أكبر من المساواة ، هو أفضل من نمط يتصف بقدر أقل من المساواة[٩٨]. وقد اعتبر توزيع الدخل السائد أمراً مسلماً به باعتباره نتيجة نظام وآلية هي " قانون الطبيعة القاهر "وبالتالي فهو "عادل".

٧٤ وعلى ذلك فإن الجهود الرامية إلى تغيير التوزيع السائد وفق معيار طوبوي لن يفشل فحسب بل سيكون غير مرغوب أيضاً . وهكذا فقد وجد تبرير مقترن بدرجة من الحتمية في الأفكار الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل السائد . وأصبحت " الفروق الكبيرة في الدخل مقبولة بوصفها أمراً طبيعياً ولا مفر منه . وغابت عن الأنظار المساواة الاقتصادية أو الاجتماعية حتى بوصفها هدفاً بعيداً. بل حتى أعمال البر والإحسان لن تؤدي إلا إلى ازدياد البؤس"[٩٩]. وهذا

---

٩٦ Alice Rivlin, *American Economic Review*, May 1975, Cited by R. Lekachman, *Economists at Bay* (1976), p. 96.

٩٧ Paul A. Samuelson, *Economics* (1980), p.499.

٩٨ Stanley Lebergott, " Income Distribution II (Size)", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (1968), vol. 7, p. 146.

٩٩ George Soule, *Ideas of the Great Economists* (1952), p. 53.

جعل الرأسمالية " ظالمة على نحو شائن "[100]، ولكن تم تسويغ ذلك أيضاً على أساس أن سعي الفرد وراء مصلحته الذي أدى إلى هذا الموقف ، هو "قوة اجتماعية لازمة ومفيدة"[101]. وحتى عالم الاجتماع الأمريكي المرموق والأستاذ في جامعة ييل ، ويليام سومنر(William Sumner) ، أعلن أن "أصحاب الملايين هم نتيجة الاصطفاء الطبيعي .... إنهم الأدوات المختارة طبيعياً للقيام بعمل ما . فهم يحصلون على أجور عالية ويعيشون مترفين ، لكن الصفقة رابحة بالنسبة للمجتمع"[102]. فدخلهم المرتفع ساهم في المدخرات وشجع أعمال المقاولة وعزز النمو الاقتصادي. ولم يكن هنالك من يدرك ما كان يشعر به روبرت أوين (Robert Owen) بأن "الفقراء والعاطلين عن العمل ليسوا مسؤولين عن فقرهم وعدم أمنهم المادي بل هم ضحية الأسواق والآلات التي غابت عنها المشاعر الشخصية "[103].

التأكيد على النمو

٧٥ أما وقد استبعدت إعادة التوزيع كطريقة هامة لرفع مستوى معيشة الفقراء، فقد بقي النمو الاقتصادي هو البديل الرئيسي . وعبر باريتو عن ذلك إذ قال: "إن تناقص عدم المساواة في الدخل لا يمكن أن يتحقق .... إلا إذا ازداد إجمالي الدخل بأسرع من زيادة السكان "[104]. وكانت وجهة نظر باريتو هي أن إعادة التوزيع مستحيلة وأنه لا يمكن تحسين الدخل إلا بزيادة الإنتاج . وبناء على ذلك فقد اعتمد كل من اللبراليين والمحافظين في المجتمعات الغربية على النمو الاقتصادي لتفادى إصدار أحكام بشأن التوزيع . ويوجز ثورو (Thurow) هذا المنحنى من التفكير بشكل منصف إذ يقول : " لو توافر للبلد زيادة في النمو،

---

١٠٠ Harrington, *Twilight of Capitalism* (1977), p. 320.
١٠١ Soule, *Ideas of Great Economists* (1952), p. 53.
١٠٢ William G. Sumner, *The Challenge of Facts and Other Essays*, edited by Albert G. Keller (1914), p. 90.
١٠٣ Dalton, *Economic System and Society* (1974), p. 77.
١٠٤ Reported by Stanley Lebergott in "Income Distribution", (1968), p.151.

فعندئذ سيتوفر فيه المزيد من فرص العمل الجيدة والدخل المرتفع للجميع ، ولن يكون مضطراً للانشغال بموضوع توزيع تلك الأعمال أو الدخول . وسيكون الأفراد سعداء بدخولهم الأعلى الجديدة بصرف النظر عن مركزهم النسبي ، ولن يعود المجتمع مضطراً للتصدي لقضية العدل التي تثير الانقسام . وعلى أية حال فإن توزيع الموارد الاقتصادية سيصبح أكثر مساواة بشكل تلقائي من خلال عملية النمو الاقتصادية"[١٠٥] .

٧٦ وهكذا فقد نال النمو الاقتصادي تأكيداً لا مبرر له ، وأصبح الأداة الرئيسية لتقليص حالات عدم المساواة . ومع أن ارتفاع معدل النمو رفع مستوى الاستهلاك لدى الفقراء ، إلا أنه لم يسعفهم في تلبية كل حاجاتهم . وبما أن حالات تفاوت الدخل بين الأغنياء والفقراء قد ازدادت ، فإن هوة الاستهلاك التي تفصل بينهم قد اتسعت أيضاً . ويرى كولكو (Kolko) ، " أن هوة الاستهلاك القائمة بين فئات الدخل ستبقي كبيرة جداً طالما بقي توزيع الدخل غير منصف"[١٠٦] . وأدى ارتفاع النمو إلى دعم أكبر لدخل الأغنياء لأن جميع المؤسسات الرأسمالية التي تعمل على ترسيخ حالات عدم المساواة بقيت تعمل دونما عوائق . ثم إن النمو لم يكن ثابتاً ومتواصلاً . فقد اعترضته حالات من الكساد والبطالة وإن كانت قد أصابت الجميع إلا أنها كانت بالغة الشدة على الفقراء.

٧٧ ومع أنه لا يمكن إنكار الحاجة إلى النمو فإن المبالغة في التأكيد عليه أوجدت عدداً من المشاكل سيتم استعراضها لاحقاً ، منها تفاقم حالات العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات ، وتفاقم التضخم والركود التضخمي (الركود المصحوب بالتضخم) وإلى أعباء خدمة الدين . كما أدت إلى تسارع نضوب

---

١٠٥ Lester Thurow, "The Illusion of Economic Necessity", in Solo and Anderson (1981), p. 250.

١٠٦ Kolko, *Wealth and Power in America* (1964), p. 126.

الموارد الطبيعية النادرة ، وزادت من تلوث الهواء والمياه ، مما أوجد عدداً من الأخطار البيئية التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية .

٧٨ ومما لا شك فيه أنه تم استعمال بعض الأسلحة الأخرى لتقليص حالات التفاوت في الدخل ، منها الضرائب التصاعدية والتحويلات والمعونات والإعانات المالية الحكومية . وبما أن هذه الإجراءات هي من بين الوسائل التي تستخدمها دولة الرفاهية فسوف تناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث . ويكفي القول هنا بأن الضرائب التصاعدية لم يكن لها تأثير يذكر ، فالغالبية العظمى من السكان يعتمدون ، كما سبق ، بصورة أساسية على الأجور والمرتبات في دخولهم ، وبما أن الأجور والرواتب تخضع لاقتطاع الضريبة مباشرة ، فإن دخل النسبة الغالبة من السكان يتحمل الضرائب الكاملة ، في حين أنه يوجد في حالة الأرباح وغيرها من الدخول مجال لتجنب الضريبة أو الهروب منها وبذلك لا تتحمل كامل الضرائب . ومما لا شك فيه أن التحويلات عملت على تقليص الفقر بمقدار ما تكون قد ذهبت إلى الفقراء. إلا أن الإعانات مالت إلى أن يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء.

النظرة المتشككة

٧٩ حتى في البلدان الرأسمالية ، كان ينظر دائماً إلى مقدرة آلية السوق التنافسية على تحقيق التوزيع الملائم نظرة متشككة[١٠٧]. كما ازداد إدراك دور "فشل السوق" ، وهو عدم قدرة اقتصاد السوق على تحقيق بعض النتائج المرغوبة في استعمال الموارد . وتم الاعتراف بأن المنافسة الكاملة غير موجودة وأنه ثمة دور كبير يلعبه الاحتكار ، وعدم تكافؤ الفرص والوصول غير المبرر إلى موارد تمويلية ضخمة ، والتلاعب والقيود التي تفرض على الدخول إلى إحدى الصناعات أو المناطق أو المهن ، ثمة دور لجميع ذلك في إيجاد حالات عدم المساواة في الدخل والثروة . وتم الإدراك بأن الإطار المعياري للمجتمع وبنية الاقتصاد وجميع مؤسساته مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بعدم المساواة. كما أنه

---

[١٠٧] بين غالبريث أن " القوى الاقتصادية إذا ما تركت لنفسها فإنها لا تعمل لما هو الأفضل ، اللهم إلا لصالح من هم أكثر قوة
(Galbraith, *Economics and the Public Purpose* (1975), p. Xi.

جرى الاعتراف بأن السبب الرئيسي لحالات عدم المساواة الفادحة في الدخل لا يعود إلى قـدرات الأفـراد. وفي حـين يبـدو أن القـدرات موزعـة وفقـاً "لمنحنى التوزيع الطبيعي" ، فإن منحنى توزيع الدخول منحرف انحرافاً شـديداً[١٠٨]. لـذا فإن اختلاف قدرات الأفراد لا يفسر حالات عدم المساواة السائدة في الدخل.

٨٠ بل إن واحداً من أهم أسباب حـالات عـدم المسـاواة في الدخـل يعـود إلى عدم وجود توزيع ذي قاعدة عريضة للأعمال ولوسائل الإنتـاج . ولقـد لعـب النظـام المصـرفي دوراً حاسمـاً في هـذا الأمـر . فالائتمـان يتـاح بشـكل رئيسـي للشركات الكبيرة. وقد أكد غالبريث بحق أن " الشركة الكبيرة لنظام التخطيط [وهو نظام احتكار القلة الذي لا يخضع حقاً لقوى السوق ، وتمثله الشـركات الكـبرى] ، حـين يتعـين عليهـا الاقـتراض ، هـي زبـون مفضـل لـدى البنـوك وشركات التأمين والمصـارف الاسـتثمارية "[١٠٩]. كمـا قـال أيضـاً إن " أولئـك الذين هـم أقل الناس حاجـة للاقـتراض وأولئـك المفضلـون لـدى المقرضـين هـم داخل نظام التخطيط . أما أولئك الذين يعتمدون أشـد الاعتمـاد علـى اقـتراض الأموال ، أو مَن هم أقل النـاس حظـاً لـدى البنـوك ، فهـم الذيـن داخـل نظـام السوق"[١١٠]. إن سهولة توافر الائتمـان لكبـار الشـركات تسـمح لهـا بالتوسـع بدون زيادة كبيرة في حقوق الملكية(الأسهم). وهكذا فقد أصبحت الشـركات تميل إلى التوسع على أساس قاعدة ضيقة من الأسهم . وازداد الدين بأسرع مـن زيادة الأسهم وأدى إلى تركيز الموجـودات المولـدة للدخـل في عـدد صغـير مـن الأيدي ، محيلاً قسماً كبيراً من السكان إلى فئة أصحاب الأجور والرواتـب مـن

---

[١٠٨] للإطلاع على استعراض لما نشر حول هذا ، انظر :
Jacob Mincer, "The Distribution of Labour Incomes: A Survey with Special Reference to the Human Capital Approach", *Journal of Economic Literature*, March 1970, pp. 1-26.

[١٠٩] Galbraith , Economics and the Public Purpose (1975), pp.1867.

[١١٠] المرجع ذاته ، صفحة ٢٩٧ . لقد استخدم غالبريث مصطلح " نظام التخطيط" كنقيض تام للنمـوذج الكلاسيكي لسـوق منافسة كاملة ، ليدل على أسواق تهيمن فيها شركات معدودة تمارس احتكار القلة وينفرد كـل منهـا بجـزء هـام مـن السـوق وتسيطر على أسعاره ومنتجاته. أما المستهلك فيلعب دوراً سلبياً من خلال الاستجابة إلى الإعلان المقنع (المرجع ذاتـه،صفحـات ١١-٥٠) .

ذوي الدخل المحدود . وقد أدرك ماركس ذلك لكن الحل الذي اقترحه وهو إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لم يكن حلاً واقعياً ، إذ أنه أوجد من المشاكل أكثر مما حل منها.

٨١ لقد أصبحت الشركات التي تعمل على نطاق واسع ، والبنوك التي تقف مساندة لها، على درجة من القوة في النظام الرأسمالي بحيث صار من المشكوك فيه أن تتمكن الرأسمالية في أي يوم من الأيام من النجاح في تحقيق توزيع منصف للدخل من خلال التغييرات التجميلية التي اعتادت أن تجربها. فقد أصبحت المصالح المكتسبة لكبار الشركات والمؤسسات المالية على درجة من القوة الاقتصادية والسياسية بحيث يتعذر زحزحتها لإدخال التغيرات الجذرية التي لا بد منها لتحقيق نتائج أفضل. في إحدى المناسبات هزّ ديفيد روكفلر(David Rockefeller) رجال المصارف حين قال إن أحد استطلاعات الرأي يظهر أن ثلاثة من كل خمسة طلاب يعتقدون أن الشركات الكبيرة قد انتزعت مقاليد الحكم من الكونجرس والإدارة الأمريكية. وقد تأيدت النتائج التي توصل إليها استطلاع الرأي آنف الذكر من خلال دراسة استقصائية لجامعة ميشيغان أظهرت أن ٥٩ بالمائة من الأمريكيين قاطبة يعتقدون أن "مقاليد الحكومة تسيرها قلة من أصحاب المصالح الكبيرة التي تسعى لخدمة مآربها الخاصة"[١١١]. وهكذا ثمة شعور عام بالحاجة إلى تغيير جذري في بنية الاقتصاد ومؤسساته لتقليص حالات عدم المساواة في الدخل والثروة. غير أن هذا التغيير يتعذر تحقيقه في معزل عن الالتزام بالقيم الأخلاقية ونظام مالي يعمل على تقليص حالات عدم المساواة بدلاً من أن يزيدها ، ودولة تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق الأهداف التي يرضى بها المجتمع. إن انتهاء سياسة عدم التدخل في الاقتصاد ونشوء دولة الرفاهية ، وهو ما سنناقشه فيما بعد ، لم يفلحا في تحقيق ذلك.

---

[١١١] Richard J. Barnett and Ronald E. Muller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations* (1974), p. 24.

نهاية سياسة الاقتصاد الحر (عدم التدخل)

٨٢ ثمة حدثان عملا على سحب البساط كلياً من تحت رأسمالية الاقتصاد الحر، ولا سيما المبدأ الذي يقضي بعدم تدخل الحكومة في الاقتصاد . هذان الحدثان هما الكساد الكبير في الثلاثينات والهجمة الاشتراكية . فقد نجم عنهما الثورة (الفكرية) الكينزية (Keynesian Revolution) ودولة الرفاهية . لذا فقد أصبحت رأسمالية الاقتصاد الحر الآن ميتة كما توقع ذلك حتى عدد من العلماء غير الماركسيين مثل شومبيتر (Schumpeter) وتوينبي (Toynbee) . بيد أنه وجد بعض الاقتصاديين، مثل ملتون فريدمان (Milton Friedman) وفريدريك هايك (Friedrich Hayek) الذين ظلوا يدعمونها ، وإن كان ذلك بشكل معدل نوعاً ما . على أن دائرة أمثال هؤلاء الاقتصاديين قد اتسعت كثيراً في الثمانينات . حين فتر الحماس المطالِب بقدر من تدخل الدولة والذي عمّ بعد الكساد الكبير . وكان ذلك الفتور نتيجة لعدم كفاءة الآلية الحكومية ولحالات العجز التي لا تطاق في الميزانية ، وما نجم عن ذلك من رد فعل عكسي إزاء دولة الرفاهية .

٨٣ فقد أدى الكساد الكبير الذي خيم على العالم في الثلاثينات إلى تقويض الإيمان الراسخ بقانون ساي . فالاقتصاد لم يُصلح نفسه تلقائياً . وروّعتْ الاقتصادي كينز مواقفُ عدم التدخل من جانب البريطانيين والغالبية العظمى من الحكومات الأخرى إزاء هذه الأزمة الاقتصادية . وفي حين أن أسلافه الكلاسيكيين وجدوا الهيكل الاقتصادي لرأسمالية القرن التاسع عشر " طبيعياً ومعقولاً وأبدياً ويجسد البساطة نفسها " (هكذا جرى تصويره في نظرية التوازن العام) ، فقد كتب كينز يقول في مقاله المعنون " العواقب الاقتصادية للسلام " إن الأمر هو على العكس من ذلك ، إذ أن الهيكل المذكور "غير طبيعي وغير مستقر ومعقد ولا يمكن أن يعول عليه، وإنه مؤقت "[١١٢].

---

[١١٢] John Maynard Keynes, *Economic Consequences of the Peace* (1920), p. 3, cited by Mini (1974), p. 233.

طريق الإصلاح المحفوف بالأشواك : بداية دولة الرفاهية

٨٤ لا يكمن جوهر نظرية كينز العامة في مناقشتة لدالّة تفضيل السيولة أو دالة (منحنى) الاستهلاك والادخار – الاستثمار ، بل في رفضه المفهوم الكلاسيكي السائد منذ آدم سميث والقائل إن التشغيل الكامل مضمون تلقائياً[١١٣] . كان كينز يقول إنه لا يتوقع أن يكون بوسع اقتصادات السوق الحرة المحافظة على التشغيل الكامل والازدهار في جميع الأوقات . فقد تتردى تلك الاقتصادات في حالات مديدة من الكساد وتظل فيها فترات طويلة . وفي رأي كينز أن الاعتقاد بأنه مع الوقت لابد أن يعود اقتصاد السوق الحرة الكاسد للانتعاش والازدهار في المدى الطويل ، هو اعتقاد يقوم على نظرة اقتصادية خاطئة . فما من أحد أوتي من الصبر ما يكفي لانتظار هذا المدى الطويل لأننا " في المدى الطويل سنكون كلنا في عداد الموتى"[١١٤] . من هنا جاء اقتراح كينز بوجوب اضطلاع الحكومة بدور هام في إزالة نقص الطلب من خلال التمويل بالعجز بغية إصلاح الكساد . وهكذا ففي حين أن كساد الثلاثينات المزلزل قضى على رأسمالية الاقتصاد الحر من الناحية العملية ، فإن كينز هو الذي قوض مبرراتها النظرية . وقد أدى هذا بجانب الهجمة الاشتراكية، إلى تكوين أساس دولة الرفاهية .

عدم وجود أولويات

٨٥ بيد أنه لا بد من التأكيد على أن كينز لم يتطرق إلا إلى جانب واحد من دولة الرفاهية – الجانب المتعلق بتحقيق التشغيل الكامل . ولهذا الغرض رسم دوراً أكبر للحكومة في الإدارة الإجمالية للطلب الفعال من خلال السياسة المالية . وبما أن هذه الوصفة الكينزية عملت على سد الثغرات التضخمية والانكماشية وقلصت بذلك سعة الدورات التجارية ، فقد ولّدت هذه الوصفة، بحق أو بغير حق ، الثقة بأن كساداً طويل الأمد من نوع كساد الثلاثينات هو شيء من الماضي ولن يتكرر.

---

١١٣ Lawrence R. Klein, *The Keynesian Revolution* (1954), p.90.

١١٤ J. M. Keynes, *Tract on Monetary Reform* (1924), p. 88.

٨٦ بيد أن كينز لم يتطرق إلى المعايير التي يمكن بالاستناد إليها تخصيص الإنفاق المتصل بالقطاع العام – أي إلى الأولويات التي ينبغي التصدي لها . فقد كان العلاج الرئيسي في وصفته هو المحافظة على إجمالي الطلب عند مستوى العمالة الكاملة. فبوسع الحكومات تحقيق ذلك بزيادة أو تخفيض الإنفاق على أي باب من أبواب الإنفاق – كالدفاع والهياكل الأساسية المادية (البنية التحتية المادية) أو التعليم أو الصحة والرفاهية . فلم يكن كينز مهتماً بمسألة الأولويات. كان يرى أن النظام الرأسمالي إنما فشل فقط في حله لمشكلة البطالة ، في حين أنه حلّ مشكلة تخصيص الموارد وتوزيع الدخل حلاً مناسباً . لذا فإن كينز أشار فقط بتعديل طفيف في النظام الرأسمالي للمحافظة على التشغيل الكامل ، ولم يكن يعتقد بوجود الحاجة لتغيير السمات الأخرى للرأسمالية التي لا تتعارض مع تحقيق التشغيل الكامل[١١٥].

المشاكل الاقتصادية

٨٧ لقد استخدمت معظم الحكومات أيضاً التمويل بالعجز ، الذي اقترحه كينز كتدبير للحد من حالات الركود أو الكساد ، وذلك لتوليد معدلات عالية للنمو الاقتصادي ولتمويل إنفاقها المتصل بالرفاهية الاجتماعية فضلاً عن تعزيز قواتها الدفاعية . ولم يقترن هذا التوسع في حالات عجز القطاع العام في معظم البلدان بهبوط موازٍ في استهلاك القطاع الخاص ، بل أدت النزعة الاستهلاكية العالية والإعلان المقنع والتوسع في الائتمان ، إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص . ولم يكن هذا الارتفاع بالشيء الذي كان يمكن تفاديه ، بل كان نتيجة طبيعية ومتوقعة لغياب أولويات متفق عليها في بيئة مادية يمثل فيها الحد الأقصى من الاستهلاك الغاية الكبرى في الحياة ، وحيث لا توجد أية فئة في المجتمع مستعدة لتقديم أية تضحية من أجل رفاهية الآخرين . وساهم التوسع في إنفاق كل من القطاعين العام والخاص في إيجاد عقدين (الخمسينات والستينات) من الازدهار في الغرب . بيد أن الاستمرار في تحميل الاقتصاد أعباء الطلبات

---

[١١٥] See Klein, *The Keynesian Revolution* (1954), Chapter 7.(pp. 165-87); see also, *Greenberg, Serving the Few*(1974), pp.230-1.

المتزايدة، التي شجعها النظام وأجازها على نحو مباشر، والتي ما كان ليستطيع إشباعها ضمن إطار الموارد النادرة ، إن استمرار ذلك أوجد توترات وأسفر عن مشاكل بالغة الخطورة .

٨٨ كانت **إحدى هذه المشاكل** تسارع معدل التضخم الناجم عن المبالغة في التوسع النقدي . فمنذ بداية القرن الثامن عشر وحتى عشية الحرب العالمية الثانية ، وهي فترة امتدت إلى أكثر من قرنين ، بلغ إجمالي ارتفاع الأسعار ٣٣ بالمائة . إلا أن الأسعار تضاعفت تقريباً في الأربعينات من القرن العشرين . وقد يعلل ذلك بأنه نتيجة للحرب وبالتالي قد يتغاضى عنه . إلا أن الأسعار ارتفعت بأكثر من ستة أضعاف من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ [١١٦]. فلا يمكن التغاضي عن هذا الارتفاع السريع لأنه يسود الاعتقاد الآن بأنه أثر تأثيراً سلبياً على الكفاءة والعدالة على حد سواء . فمع أنه أدى في أول الأمر إلى ارتفاع الإنتاج والعمالة، إلا أنه أدى في خاتمة المطاف إلى الكساد التضخمي – أي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور جنباً إلى جنب مع انخفاض الطلب وتدني الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة والقدرة الإنتاجية الفائضة . ولقد كانت معدلات النمو في معظم البلدان الصناعية منخفضة في حين كانت معدلات البطالة مرتفعة نسبياً. ففي هذه الظروف أصبحت إدارة إجمالي الطلب على الطريقة الكينزية أمراً صعباً. فهو يزيد التضخم دون تحقيق فائدة على صعيد النمو والتشغيل . ويسود الاعتقاد الآن على نطاق واسع بأن مخططاً افتراضياً (سيناريو) يتضمن استقرار الأسعار هو أمر لازم لتنشيط النمو الحقيقي وتقليص البطالة.

---

[١١٦] للاطلاع على الأسعار منذ ١٩٥٠م انظر:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics,* various *Yearbook* issues;

وللاطلاع على أسعار السنوات السابقة انظر:

William Rees-Mogg, *The Reigning Error: The Crisis of World Inflation* (1974), p. 69.

٨٩ ومع أن معدل التضخم انخفض انخفاضاً كبيراً في الثمانينات ، إلا أن عدداً من الاقتصاديين يشعرون أن هذا إرجاء مؤقت ، وثمة احتمال كبير بأن يصبح التضخم مشكلة خطيرة مرة ثانية ، ولا سيما إذا استمرت حالات العجز في الميزانية في الولايات المتحدة[١١٧]. وقد يتعزز ذلك أيضاً إذا لجأ الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى الاقتراض على نطاق واسع في أسواق المال العالمية لحل مشاكلهما الاقتصادية ، وإذا حافظت البلدان الصناعية الأخرى على مستوى إنفاق مرتفع لبلوغ معدلات أعلى للنمو ومعدلات أدنى للبطالة .

٩٠ والمشكلة الثانية هي حالة التقلب الشديد في أسواق القطع الأجنبي وفي أسواق الأسهم والسلع وذلك من جراء السيولة المفرطة في الأسواق المالية . لقد أصبحت الأسواق الرأسمالية ، كما جاء في تقرير لجنة برادي (Brady) ، متقلبة إلى درجة لا تحتمل ، وبلغت حد الخطورة ولا يوجد ما يمكن عمله حيال ذلك إلا الشيء القليل[١١٨]. فالأسواق التي تتصف بالتقلب الشديد شيء لا مفر منه مع وجود حالاتٍ عجز كبير في الميزانية ، وأسعار فائدة وأسعارِ صرف غير مستقرة إلى درجة مثيرة ، وتحركاتٍ عشوائية في الأموال قصيرةَ الأجل عبر الحدود الوطنية. ومن الأسباب الأخرى لعدم استقرار الاقتصادات الرأسمالية التوسع أو الانكماش المفرطين في الائتمان في النظام المصرفي الذي يقوم على أساس الفائدة ، وحالات فاضحة من عدم المساواة في الدخل والثروة ، وأخرى أحسن هيلبرونر (Heilbroner) الإعراب عنها وهي "طابع الإنتاج الرأسمالي الذي يتصف بالفوضى وعدم التخطيط"[١١٩]. وهنا أيضاً يتعذر إزالة مصادر عدم

---

[١١٧] إن معدل التضخم الذي كان قد انخفض في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD countries) إلى ٩,٣ بالمائة في عام ١٩٨٧م (من المتوسط البالغ حوالي ٨ بالمائة من ١٩٦٨م إلى ١٩٨٦م) ، عاد فارتفع إلى ٤,٨ المائة عام ١٩٨٨م وإلى ٥,٩ بالمائة عام ١٩٨٩م . ومن المتوقع أنه يبلغ حوالي ٧ بالمائة عام ١٩٩٠م . انظر : .
"Latest Trends in Consumer Prices", OECD *Press Release*, (1990).

[١١٨] Nicholas F. Brady, *et al.*, Report of the Presidential Task Force on Market Mechanisms (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, January 1988).

[١١٩] R. Heilbroner, *The Limits of American Capitalism* (1966) p.88.

الاستقرار تلك بدون إدخال سياسات ضريبية ونقدية أسلم، وبدون إصلاح هيكل الاقتصادات الرأسمالية.

٩١ وتعود **المشكلة الثالثة** إلى زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة عن تمويل حالات عجز كبير في الميزانية من خلال الاقتراض على نطاق واسع من الداخل والخارج. ومما زاد في تفاقم الأمر أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً وعدم الاستقرار المفرط في أسعار الصرف . وفي حين أن هذه الأمور جعلت تمويل حالات العجز أمراً مكلفاً لجميع البلدان ، فإنها ألقت بأعباء كبيرة على البلدان النامية بخاصة . إن عدم قدرة هذه البلدان على خدمة ديونها قد عرض للخطر سلامة واستقرار النظام النقدي الدولي برمته . وقد جرى اقتراح عدد من البرامج لإسعاف البلدان الغارقة في الديون . إلا أن هذه البرامج لم يتوفر لها الزخم اللازم بسبب انعدام التمويل الكافي . وقد أعلنت بعض البلدان الآن عن عزمها خدمة ديونها فقط بنسبة معينة من عائدات صادراتها . وإذا حدث أن أعلنت بعض البلدان الدائنة الرئيسية عن قبولها لهذه الاستراتيجية ، فسوف تواجه البنوك مشاكل حادة لا محالة .

٩٢ أما **المشكلة الرابعة** المتمثلة بالعواقب التلقائية للارتفاع غير المبرر في الإنفاق غير اللازم من جانب كل من القطاعين العام والخاص ، فهي تعود إلى انخفاض المدخرات . وبما أنه يوجد ترابط شديد بين الادخارات والاستثمار ، فإن الاستثمار قد انخفض أيضاً بدوره . فقد انخفض إجمالي الادخار والاستثمار في ١٣ من البلدان الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD Countries) من (١٧,٥) و (١٧,٦) بالمائة على التوالي في ١٩٦٠-١٩٧١ إلى (١٠,٧) و (١٠,٨) في ١٩٨٠-١٩٨٧[١٢٠]. وبما أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على هذه المدخرات المتناقصة من جراء زيادة الطلب على أموال الاستثمار من جانب روسيا السوفيتية وأوروبا الشرقية وألمانيا الموحدة ، فإن احتمال حدوث ارتفاع حقيقي لأسعار الفائدة صار يخيم

---

[١٢٠] Bank for International Settlements, *59th Annual Report* - April 1988 - March 1989 (Basle: BIS, June 1989), Table on "Saving and Investment: A Longer-Term Comparison", p. 32.

على نطاق واسع فوق أفق الاقتصادي العالمي . وقد يحدث هذا آثاراً سلبية على الاستثمار والنمو والعمالة واستقرار أسواق الأسـهم والسلع والقطع الأجنبي، ولا سيما وأن المدخرات في بلد يتصف بارتفاع نسب الادخار كاليابان هي في هبوط أيضاً .

٩٣ وقد أدت **مشكلة خامسة** ، هي أيضاً نتيجة للتأكيد غير المبرر على إشباع الرغبات والنمو ، إلى استنزاف متسارع للموارد الطبيعية غير المتجددة، وأوجدت عدداً من الأخطار البيئية التي عرضت الحياة على الأرض للخطر . فثمة إدراك الآن بأن "التصدي للأزمة البيئية العالمية يحتاج إلى مالا يقل عن تغيير جذري في إدارة السياسة العالمية والاقتصاد العالمي"[١٢١] . ومع أنه تم طرح عدد من المقترحات المفيدة ، إلا أن القليلين يدركون أن.إحدى الاحتياجات الأساسية التي لا مفر منها هي الاتجاه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية وبأنماط حياة أكثر بساطة ، بعيداً عن "عطالة الترف"[١٢٢].

المأزق

٩٤ ثمة خياران فقط لضمان استقرار الأسعار ضمن إطار التحليل الرأسمالي . فإما أن يتم تقليص التكاليف أو تخفيض إجمالي الطلب[١٢٣]. وتقتضي الوصفة الأولى اللجوء إلى نوع من تحديد الأجور والأسعار ، في حين تحتاج الوصفة الثانية إلى عودة لمبدأ " الميزانية المتوازنة " . بيد أنه لا يمكن اعتماد الأولى إلا كتدبير مؤقت لسد الثغرات . فاستمرار استعمالها غير ممكن ، ولا سيما في مناخ التضخم لأنها غير منصفة بالنسبة للعمال الذين تهبط أجورهم الفعلية، وتؤدي إلى الأسواق السوداء ، وحالات طويلة الأمد من نقص الحاجيات، وتشويه في تخصيص الموارد. وعندما ينفك التحديد ، فإن الأسعار والأجور تميل إلى الارتفاع المفرط . أما وصفة الميزانية المتوازنة فإنها تفيد بالفعل على صعيد

---

١٢١ Mostafa Tolba, Executive Director of the United Nations Environment Programme reported in "The Flight to Save the Planet", *Time*, 18 December 1989, p. 51.

١٢٢ Bill McKibben, *The End of Nature* (1989).

١٢٣ Solo (1981), p. 37.

التضخم، لكنها تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو ، وزيادة البطالة وإلى تخفيض كبير في الإنفاق المتعلق بالرفاهية ، بالنظر لتصميم الحكومات على عدم تخفيض إنفاقها الآخر (ولاسيما على شؤون الدفاع) وتصميم المجتمع المجرد من القيم على عدم تخفيض ما يُنفق إسرافاً ومن غير لزوم . وهذا ما أوقع الرأسمالية في أزمة . فثمة تناقض لا يمكن حله بين أهداف الرأسمالية المعلنة وبين اقتصاد سليم غير تضخمي.

٩٥ وهكذا ففي حين أن الاستراتيجية الكينزية (Keynesian) قد ولدت مآزق دون أن تحل مشاكل البطالة والتضخم ، فإن الأهداف المتعلقة بتلبية الحاجات وإزالة الفقر وتقليص حالات عدم المساواة الفادحة في الدخل والثروة، هذه الأهداف لا تزال غير محققة ، وقد اكتسبت مع الزمن أهمية على الصعيد الفكري بتأثير الاشتراكية الذي لا يقاوم ، مما أدى إلى نشوء دولة الرفاهية التي توطدت الآن بشكل ثابت في اقتصادات السوق الغربية .

٩٦ إن دولة الرفاهية لا تتضمن فقط الاقتراح الكينزي المتعلق بقيام الحكومة بدورِ موازنةِ الاقتصاد (مثلاً ، زيادة الإنفاق العام حين الركود) ، بل قيامها أيضاً بدور يتصل بالرفاهية من خلال تدخل "ملائم" مع زيادة الإنفاق المتعلق بالرفاهية . وأدت زيادة الإنفاق المتعلق بالرفاهية ، بدون وجود ما يوازن هذا الإنفاق من تخفيض في مجالات أخرى من القطاعين العام والخاص ، إلى زيادة الطلب على الموارد ، وبالتالي فقد كان لها أثر سلبي على دولة الرفاهية . ويكمن حل الأزمة ، في نظر الداروينيين الاجتماعيين ، في تقليص الإنفاق المتعلق بالرفاهية . ولكن هل يمكن تقليص الإنفاق المتعلق بالرفاهية أو التخلي عن هدف تحقيق عمالة تامة ومعدل نمو مرتفع لفترة طويلة في مجتمع ديمقراطي لا تزال الأهداف الإنسانية للمجتمع حية فيه ؟ كما ورد آنفاً ، ثمة عيوب أساسية في نظرية وطريقة النظام الرأسمالي برمته .

العلل الاجتماعية

٩٧ لم تقتصر مأساة الفلسفة العَلْمانية للرأسمالية على أن السعي المطلق وراء المصلحة الخاصة من جانب الأفراد لم يستطع ، ولا يستطيع أن يخدم مصلحة

الجميع، بل أدت تلك الفلسفة أيضاً إلى شرور اجتماعية لا يمكن حلها. فتقويض السلطة الإلهية والقيم الجماعية ، وهو ما تنادي به العلمانية ، قد أوجد مجتمعاً إباحياً تخلص من قيود الأزمنة السابقة مما أدى إلى انهيار القيم الأخلاقية. ومما زاد في حدة الموقف : شهوة الاستهلاك التفاخري ورموز الجاه ، والرغبة في الحصول على الثروة بأية وسيلة ، صحيحة كانت أو خاطئة .

٩٨ ولقد أدت النزعة الفردية والانغلاق على الذات اللذين كان يدعى إليهما، إلى إضعاف مؤسسة الأسرة إلى درجة كبيرة ، تلك المؤسسة التي كانت عبر التاريخ أساس التطور الاجتماعي السليم . فمن المتعذر بقاء علاقة المحبة المتبادلة بين الزوجين إن لم توجد بينهما ثقة متبادلة وإن لم يشعر كل منها بالحاجة للطرف الآخر . ولم يكن هذا بالأمر الممكن في إطار الإباحية الجنسية التي تضعف الشعور بالالتزام تجاه الأسرة وتباعد بين الزوج والزوجة . وهكذا فقد جاء على أعقاب الأفكار التي تقول "بموت الإله " دعوة الثقافة التجارية إلى "سحق الأسرة"[١٢٤]. وكان هذا بلا شك نتيجة طبيعية لدعوة حركة التنوير التي تنادي بتحرير " البشر من قيود التقاليد" و"من جميع الروابط الجماعية المادية".

٩٩ ثم إن ما تحتاجه تربية الأطفال من تضحيات لا يمكن أن ينسجم مع تحقيق أقصى قدر من المصلحة المالية، ولا مع الإباحية الجنسية . وهكذا لم يكن بالإمكان توفير المحبة والعناية والتربية التي يحتاج إليها الأطفال من كل من الأبوين واللازمة لإيجاد جيل في المستقبل أفضل من الجيل الراهن . فمراكز الرعاية اليومية لا يمكن أن تحل محل الأمهات في أخطر مرحلة من مراحل تربية الأطفال . لذا فقد أخذ جنوح الأحداث يتصاعد باستمرار ، وأفرز جيلاً لا يملك أي احترام للقيم الاجتماعية ولأيّ من الأبوين وللأخوة والأخوات أو لأحد من البشر الآخرين . فهل يمكن لحضارة انحدرت فيها نوعية البشر إلى هذا المستوى أن تبقى؟

---

[١٢٤] للمراجع ، انظر:
Khurram Murad, "On the Family", in *The Muslim Wold Book Review*, No, 1, 1984, pp. 44-9.

١٠٠ لقد أدت سيطرة المؤسسات الكبرى على الاقتصاد ، والانخفاض الحاد في نسبة السكان الذين يديرون أعمالهم ومزارعهم ، إلى هجرة السكان الجماعية من المناطق الريفية والمدن الصغيرة إلى المراكز الحضرية الكبيرة[١٢٥]. وأدت هذه الهجرة الجماعية التي اقترنت بانهيار الأسرة إلى " تفكك المجتمع"[١٢٦] وحرمانه من الرعاية المتبادلة بين أفراده . وقد أدى ذلك إلى وضع ما يقرب من كامل أعباء رعاية الفقراء والمرضى والمسنين والمعوقين ، على كاهل الدولة التي تفتقر إلى الموارد والآلية اللازمة للنهوض بهذه المسئولية الضخمة .

١٠١ ولقد أدى انهيار الأسرة والحياة الجماعية إلى إضعاف أكثر سبل الانضباط الاجتماعي كفاءةً ، وساهم في ازدياد الجريمة. وارتفعت مؤشرات الجرائم (مثل السرقات والسطو على المنازل والاغتصاب والتعدي على الأشخاص) التي يقترفها بشكل رئيسي الفقراء ، وجرائم الموظفين من ذوي الياقات البيض (مثل الرشوة وغش المستهلكين والإعلان المضلل وتسويق المنتجات دون القياسية ، والممارسات العمالية المخادعة والتهرب الضريبي) التي يقترفها بشكل رئيسي الأغنياء ، هذه الجرائم ارتفعت ارتفاعاً حاداً ولا زالت في ارتفاع . على أن الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها رسمياً تعكس رأس جبل الجليد فقط ، (هي الظاهر فقط والمخفي أعظم) .

١٠٢ وثمة ارتفاع أيضاً في جميع أعراض الانحلال الخلقي التي تدل على انعدام السعادة الداخلية في حياة الأفراد . ولو أن السعي الدءوب وراء الثروة وإشباع الرغبات والملذات الحسية كان من الممكن أن يكون مصدراً للسعادة البشرية لما أصبحت هذه الأعراض سائدة ومنتشرة إلى درجة أنها أصبحت خطراً يتهدد بقاء المجتمع المتحضر .

١٠٣ لا تدرك الغالبية العظمى من الحكومات أن زيادة أعداد الشرطة لا يؤدي بالضرورة إلى تدني عدد الجرائم . فثمة شيء آخر لا بد منه ألا وهو العدالة الاجتماعية-الاقتصادية إلى جانب التحول الأخلاقي للمجتمع. فالحديث عن

---

١٢٥ See "Rural America", *Economist*, 8 November 1986, pp. 21-5.

١٢٦ Soule (1952), p. 73.

هذا الأخير بدون بذل جهود جادة لتحقيق الجانب الأول لا معنى له ومصيره إلى الفشل. بيد أن تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية يحتاج إلى إصلاح هيكلي اجتماعي-اقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود نظام أخلاقي من مصدر إلهي، لكنه لا ينسجم مع نظرة الرأسمالية العامة إلى الحياة ولا مع إستراتيجيتها .

١٠٤ ونظراً لافتقاد إعادة الهيكلة الاجتماعية-الاقتصادية فقد فشلت حتى البلدان الرأسمالية المتقدمة في تقليص الفقر والبطالة إلى الحد الأدنى ، وفي تلبية حاجات نسبة كبيرة من سكانها ، وفي تخفيض حالات عدم المساواة في الدخل والثروة ، وذلك رغم نموها السريع ومواردها الواسعة . ففي الولايات المتحدة وحدها يعيش ٣٢,٤ مليون نسمة دون خط الفقر ، وهؤلاء يشكلون ١٣,٦ بالمائة من السكان[١٢٧]، ربعهم تقريباً " يدورون في حلقة مفرغة من الفقر واليأس " . فهم يعيشون في القلب المتعفن للمدن الرئيسية " ، وهم "سجناء أمراض الجيتو" . وهم "الدخلاء على ثقافة تكرر ذاتها " تتسم بحالات الحمل لدى المراهقات والبيوت الخالية من الآباء والبطالة المزمنة والجريمة واستعمال المخدرات[١٢٨]. وهذا بالرغم من دولة رفاهية الستينات والسبعينات حين ضعفت فلسفة عدم التدخل في الاقتصاد إلى درجة كبيرة وأصبح الفقر يعتبر مسئولية المجتمع في مجموعه . فماذا سيحدث الآن بعد أن تغير روح العصر تحت تأثير ريغان وثاتشر، وبعد إلقاء مسئولية الفقر على الفقراء وعلى نظام الدعم الحكومي الذي وجد لمساعدتهم ؟ وإذا ما أضيف إلى ذلك معدلات النمو البطيئة وغير ذلك من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي التي تواجه العالم بقسوة ، فإن المرء لا يسعه إلا أن يرى الحاجة الملحة لنموذج جديد كل الجدة للتنظيم الاقتصادي.

---

١٢٧ Isabell V. Sawhill, "Poverty in the U.S.:Why is it so Persistent" *Journal of American Literature*, September, 1988, p. 1075.

١٢٨ Richard Stengel, "The Underclass: Breaking the Cycle", *Time*, 10 October 1988, p. 26.

الفصل الثاني

تراجع الاشتراكية

١ لم يكن بوسع الخير المتأصل في الفطرة البشرية أن يتقبل بسهولة بؤس الفقراء ومعاناتهم اللذين تميزت بهما رأسمالية المذهب الاقتصادي الحر . لذا فقد حصل رد فعل تجلى بعدة أشكال ، كان واحداً من أهمها الاشتراكية . بيد أن الاشتراكية ليست مصطلحاً دقيقاً ، إذ يوجد عدة أنماط منها : اشتراكية طوباوية وفابية ونقابية وحِرَفية وماركسية وسوقية وديمقراطية وغيرها[١] . ومن غير الممكن أو المستصوب الخوض في التفاصيل والفروق التي توجد بين جميع هذه الأشكال المختلفة للاشتراكية .

٢ على أن معظمها يشترك ببعض الخصائص العامة . فقد ترعرعت في البيئة العَلْمانية التي كانت سائدة آنئذ وبالتالي فإنها جميعاً (باستثناء البعض مثل اشتراكيات بول تيليش (Paul Tillich) و آر. إتش. توني (R.H. Tawney)وكورت شوماخر (Kurt Schumacher) تشترك بنفس النظرة العامة

[١] اصبح مصطلح "الاشتراكية" راسخاً في إنجلترا في ثلاثينات القرن التاسع عشر ، مع أن أول استعمال له يعود إلى عام ١٨٢٦م على الأقل . وبعد أقل من قرن قام عالم اجتماعي بريطاني بجمع ما يزيد ٢٦٠ تعريفاً للاشتراكية أنظر:
D. F. Griffith, *What is Socialism?. A Symposium* (London: Richards, 1924), cited by J. Wilczynski, *The Economics of Socialism* (1978), p.21.

العَلْمانية إلى العالم التي تتميز بها الرأسمالية[٢]. وتضمنت هذه الأنماط من الاشتراكية نقداً لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وقالت إن الأسواق الحرة وغير المقيدة التي يقوم عليها النمط الرأسمالي لا بد أن تقود إلى تخصيص للموارد فيه محاباة للأغنياء واستدامة للظلم وللحالات عدم المساواة الهائلة في الدخل والثروة . ورأت أن الملكية الخاصة ونظام الأجور هما مصدر الشر . وأصرت على أنه لا يمكن تحقيق العدالة بدون جعل الملكية الخاصة اشتراكية بدرجات متفاوتة . وأدركت أن الديمقراطية هي بدورها لا تعمل بشكل فعال طالما وجدت حالات عدم المساواة والمصالح الخاصة. وتصورت مستقبلاً تقوم فيه الجماهير إما عن طريق القوة أو بالسبل الديمقراطية بانتزاع مقاليد الحكومة من الرأسماليين وإقامة مجتمع ديمقراطي تسوده المساواة وخال من الصراع الطبقي ويقوم على التخطيط الشامل وسيطرة الجمهور على وسائل الإنتاج . وبعبارة أخرى فقد هاجمت الرأسماليةَ وقدمت نظاماً مختلفاً للتخصيص والتوزيع . بيد أن الفرق بين هذه الأنماط من الاشتراكية لم يكن يعود من حيث الأساس إلى النظرة العامة إلى العالم بل إلى الاستراتيجية أو الآلية .

٣ سنتطرق فيما يلي إلى مناقشة ثلاثة أنماط فقط من الاشتراكية وهي: الاشتراكية الماركسية ، والسوقية ، والديمقراطية . أما الأنماط الأخرى فهي إما سابقة لها أو فروع مختلفة لهذه الاتجاهات الثلاثة السائدة للاشتراكية . وبما أنها لم تبلغ ما وصلت إليه هذه الاتجاهات الثلاثة من سيطرة سياسية ، فإن مناقشتنا لها لن تضيف كثيراً إلى إيضاح القضايا المركزية .

---

[٢] يرى ليكتهايم (Lichtheim) أن "الاشتراكية تقترن بوجه العموم بالعَلْمانية". وهذا يعود إلى أن الحركة الاشتراكية ورثت النظرة العالمية العائدة "للحركة الإنسانية" Humanism في الثورة الفرنسية [وهي نظرة ترفض الاعتراف بأهمية الإيمان بالله]. وقد اقترنت الاشتراكية في واقع الأمر في فرنسا وبلجيكا وأيرلندا وإيطاليا وأسبانيا والثقافات Luso-Hispanic في أمريكا اللاتينية، تاريخياً ، بالحركة الإلحادية النشطة .
(George Lichtheim, *A Short History of Socialism* (1978), pp. 308-9).

الماركسية

النظرة العامة إلى العالم والاستراتيجية

الإلحاد المناضل

٤ الماركسية هي مركب مزجي للعديد من التيارات العقائدية (الإيديولوجية) العائدة لأوائل القرن التاسع عشر ومنتصفه . وهذه التيارات هي فكر التنوير العَلْماني ، وجدلية هيغل (Hegel) ومادية فويرباخ (Feuerbach) ونظريات ميشيلية (Michelet) الخاصة بحرب الطبقات ، ونظريات سميث (Smith) وريكاردو (Ricardo) الاقتصادية ، والشعارات النضالية للثورة الفرنسية . وقد شب ماركس في وسط هذه التيارات الأيديولوجية ، وكان علمانياً ومناهضاً للدين في الأساس ، مع أنه كان واحداً من أصل سبعة أطفال لأبوين يهوديين . ولم يكن أبوه معروفاً بتمسكه بالطقوس الدينية كما يتضح من اعتناقه للبروتستانتية ، لا على أساس القناعة بل لأن مهنته تطلبت ذلك[٣]. وكان ماركس منذ شبابه معروفاً بأنه ملحد متصلب كان (وظل) يؤمن بأن " نقد الدين هو أساس النقد برمته"[٤].

٥ وقد حاول ماركس أيضاً ، شأن أي مفكر اشتراكي ، تشخيص وضع الإنسان في المجتمع والوصول إلى وصفة تحقق شفاءه . وقد استخدم في غضون ذلك عدداً من المفاهيم الرئيسية مثل الانسلاخ ، والاستغلال ، وفضل القيمة ، والملكية الخاصة ، والصراع الطبقي ، وعبودية الأجور ، والجبرية الاقتصادية . وبقيت هذه المفاهيم محيرة ومبهمة لأن كتاباته لم تكن تتسم بالدقة والوضوح[٥].

٦ إن المفهوم الرئيسي في تحليل ماركس هو "الانسلاخ" أو "الاغتراب"، الذي ينشأ في مجتمع رأسمالي من جراء استغلال البورجوازية للبروليتاريا (الطبقة

---

٣ See Lewis S. Feuer, "Marx", *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1973-4), vol. 11, p. 549.

٤ Neil McInnes, "Karl Marx", *The Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol.5, p.172.

٥ See John Plamenatz, *Karl Marx's Philosophy of Man* (1975), pp. 11-13.

العاملة). فالبروليتاريا هم العمال الصناعيون الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج، ولذا فإنهم يصبحون خاضعين لعبودية الأجور فيبيعون عملهم لكي يعيشوا . والبورجوازيون هم الرأسماليون أصحاب وسائل الإنتاج . وفي حين أن القيمة الاقتصادية برمتها تأتي من البروليتاريا ، فإنهم لا يحصلون على أكثر من أجور العيش ، أي ما يكفي فقط لإبقائهم على قيد الحياة والتكاثر . أما الرصيد الباقي من القيمة الاقتصادية (فضل القيمة) فيصادره البورجوازيون ، الذين تزداد قوتهم مع الزمن فيخضعون البروليتاريا إلى حالة من العبودية الدائمة للأجور . وهذا يؤدي إلى "انحطاطهم" و"تجريدهم من الصفة الإنسانية" ويحيلهم إلى "شظايا بشر" (الاغتراب) . ويصبحون "غير قادرين على التطوير الكامل لإمكاناتهم البشرية". ويؤدي استغلالهم إلى انقسام المجتمع إلى طبقات متعادية . ويطلق العنان للصراع الطبقي الذي يحدد مجرى التاريخ البشري ويشكل جوهر الصيرورة التاريخية (= العملية التاريخية The Historical Process) . فالبشر ليسوا أحراراً بل هم حجارة على رقعة شطرنج التاريخ . ويتحدد مصيرهم من خلال الصراع الذي لا مفر منه بين المصالح الاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع البشري (الجبرية الاقتصادية) .

٧ إن مفتاح التاريخ ، حسب هذا الرأي ، لا يكمن في أفكار البشر بل في الظروف الاقتصادية لحياتهم . ويشكل الدين والدولة في مجتمع بورجوازي جزءاً أساسياً في هذا الصراع . وقد استغلتهما البورجوازية لاستغلال البروليتاريا . وهكذا فقد لعبا دوراً حاسماً في اغتراب الإنسان . وسوف يزول هذا الاغتراب عند إقامة مجتمع لا طبقي ، وعند تلاشي الدولة ، بعد مرورها بمختلف مراحل الصيرورة التاريخية . لذا فإنه ثمة حاجة ملحة للإحاطة "بجميع تلك الظروف التي يكون فيها الإنسان كائناً مختصراً ومستبعداً ومهجوراً وموضع ازدراء"[٦]. وهكذا فإن الفلسفة الماركسية تنطوي على ثنائية لا يمكن حلها . فمن جهة ، ثمة تأكيد لا مبرر له على الجوانب المغرقة في التشاؤم والتي لا مفر منها للجبرية الاقتصادية والاستغلال والصراع الطبقي . ومن الجانب

---

٦ Cited by Plamenatz (1975), p.233, from Karl Marx, *Early Writings*, p. 521.

الآخر هنالك النزعة الكاملة التي تتطلع إلى خلاص البشرية من الجبرية الاقتصادية .

٨ كان ماركس يقول "لا يوجد شيء يسمى الطبيعة البشرية للفرد" ويدل على مجموعة من الخصائص البشرية الأساسية والعامة نسبياً ، ويدل بالتالي على شيء يبقى ، بالتعريف ، ثابتاً أو غير متغير[٧]. وبما أنه ليس للبشر طبيعية أساسية فإن وعيهم لكثير من الصيرورات الاجتماعية والسياسية والفكرية لحياتهم هو في تغير متواصل ، وهذا التغير تحدده "الظروف المادية للحياة" وعلى وجه التحديد "نمط الإنتاج والوسائل المادية للوجود"[٨].

٩ يرفض نورمان جيراس (Norman Geros) هذا التصور الشائع عن مفهوم ماركس للطبيعة البشرية[٩]. إلا أن حجته غير مقنعة . فقبولها من شأنه إنكار المفهوم المادي للتاريخ الذي يقوم عليه البنيان الماركسي في معظمه . فإذا كان للإنسان بالفعل طبيعة بشرية لا تتغير ، فعندئذٍ لا يمكن للظروف المادية للحياة أن تفلح في تحديد كل شيء في التاريخ البشري ، ولا يمكن أن يستحيل إلى مجرد حجر على رقعة شطرنج التاريخ . فالخصائص الأساسية المتأصلة في طبيعته من شأنها أن تؤكد نفسها إزاء العملية التاريخية . بيد أن هذا لم يحصل أبداً في العملية التاريخية الماركسية . ويمكن التأكيد أيضاً أن هذا الاختلاف في الرأي هو نتيجة التناقض الكامن في مختلف المفاهيم التي طرحها ماركس . ففي حين أن ماديته التاريخية لا تقر منطقياً بأي مفهوم لطبيعة بشرية متأصلة ، فإن مفهومه الخاص بالاغتراب يتطلب وجود تلك الطبيعة . لأنه لولا ذلك لما كان هنالك معيار يردّ إليه مفهوم الاغتراب . فالمفهومان يناقض أحدهما الآخر .

---

[٧] See Plamenatz (1975), pp. 37-8; and Leslie Stevenson, *Seven Theories of Human Nature* (1974), p. 54.

[٨] " إن نمط الإنتاج في الحياة المادية هو الذي يحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية . وليس شعور الناس هو الذي يحدد وجودهم ، بل ، على العكس ، إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد شعورهم"
T. B. Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, tr. Bottomore, eds., T. B. Bottomore and M. Rubel (1963), p. 67.

[٩] See Norman Geras, *Marx and Human Nature: Refutation of a Legend* (1983).

وهذا بلا شك أحد الأسباب الرئيسية للشكوى العامة من الغموض والتناقض اللذين تتميز بهما كتابات ماركس.

التوجه الخاطئ للإستراتيجية

١٠ إن الطريقة الوحيدة لإنهاء "الاغتراب" هي إلغاء الملكية الخاصة ، السبب الرئيسي الأساسي للاغتراب . وهذا من شأنه أن ينهي الامتيازات الاجتماعية للبورجوازية ويقضي على سلطتها السياسية والاستغلالية . وأكثر وسيلة فعالة لتحقيق ذلك هي قيام البروليتاريا بثورة تطيح بالنظام الرأسمالي بواسطة القوة . وقد رفض ماركس طريق "اليوتوبيات الاجتماعية" (تجارب خيّرة صغيرة في المجتمع اقترحها الاشتراكيون الطوباويون) لأنها تميت الصراع الطبقي . كما رفض أسلوب التدرج لأنه كان يرى أن جميع الجهود الرامية إلى تحويل الرأسمالية على نحو تدريجي من شأنها أن تَلقى الهزيمة على يد سلطة " الطبقة الحاكمة الرأسمالية " المتحصنة . ولا يمكن للجهود التي تبذلها الحكومات كيما تعدل أنماط التوزيع أن تؤدي إلى اشتراكية ناجحة . فلإيجاد مجتمع شيوعي حقيقي يتجلى فيه المثل الأعلى القائل "من كل حسب استطاعته ، لكل حسب حاجته " لابد أن تتعرض الرأسمالية إلى تحويل ثوري[١٠]. فبعد أن تقوم الجماهير بتصفية البورجوازية وتأميم وسائل الإنتاج ذات الملكية الخاصة ، فإنه سيخلفها مجتمع راشد تقدمي خال من الأجور والنقود والطبقات الاجتماعية، وفي خاتمة المطاف، خال من الدولة " تجمّع حرّ للمنتجين في ظل رقابة (خاصة بهم) واعية وهادفة ". فسقوط البورجوازية وانتصار البروليتاريا أمران محتمان على حد سواء .

---

[١٠] See Karl Marx and Friedrich Engels, *Basic Writings on Politics and Philosophy*, ed. Lewis Feuer (1959), "The Communist Manifesto", p. 9; see also Bottomore (1963), p. 263.

١١ إذا كانت أهداف القضاء على اغتراب البروليتاريا ، من خلال إعطائهم سلطة سياسية واقتصادية ، وتحسين ظروف عيشهم وعملهم ، وإزالة الصراع الطبقي ، أهدافاً تدعو إلى الإعجاب بلا شك ، فإن الاستراتيجية التي طرحها ماركس خاطئة . فإذا تركنا جانباً الزخارف الفلسفية لنظرية ماركس المغروسة في "ماديته التاريخية" ، فإن ما يتبقى من استراتيجيته المقترحة هو تصفية البورجوازية ، وتحقيق ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج ، والتخطيط المركزي. فقد أخفق في أن يبين بياناً مقنعاً كيف سيكون بوسع هذه الاستراتيجية أن تقضي على عبودية الأجور ، والاستغلال ، وأن ترفع مستوى البروليتاريا الاجتماعي-الاقتصادي ، لضمان زوال الاغتراب وإيجاد مجتمع لا طبقي في المرحلة المتقدمة للشيوعية ، حين تتلاشى الدولة أيضاً .

١٢ فإذا كانت آلية الدولة وجميع المؤسسات الأخرى في المجتمع البشري أدوات للاستغلال في ظل الرأسمالية ، فثمة أسباب عديدة تدعو إلى الاعتقاد أنه، في نظام قائم على الجدلية ، وعلى "تصفية" بعض البشر من قبل بشر آخرين ، كأساس في فلسفته ، فإن الأمر قد يزداد سوءاً إذا ازدادت سلطة أولئك الأفراد من خلال ملكية الدولة والتخطيط المركزي . فلا يمكن إيجاد "اخوة" بين البشر في نظام يؤمن بالجدلية والتصفية العشوائية ومصادرة الملكية . فالأخوة تقتضي التضحية ، وقيام الأقوياء بخدمة أولئك الذين حرموا من القوة. كما أن الجدلية تذكرنا بمفهوم "البقاء للأقوى" نفسه المتأصل في الداروينية الاجتماعية .

١٣ فما هو الضمان في أن تمتنع البروليتاريا التي قَتلت وجَردت الآخرين من الملكية خدمةً لمصلحتها الخاصة عن تصبح مستغِلة ، بعد أن تكون تحصنت في مركز من القوة المطلقة في دولة شمولية تحل محل الدولة البورجوازية ، التي ليست على هذه الدرجة من الهيمنة؟ لا بد من التأكيد أن الدولة الشمولية لا يحكمها جميع أفراد البروليتاريا . فهذا غير ممكن من الناحية العملية . فلا بد من أن تقوم قلة بإدارتها ، وقد تكون هذه القلة أسوأ من البورجوازية . وفي حين أن الملكية الخاصة توجد نظاماً لا مركزياً لصنع القرارات ، يترك بعض الحرية على الأقل للعمال ، فإن الدولة الشمولية التي تسيطر على جميع وسائل الإنتاج تركِز القوة بأيد قليلة ولا تترك المجال لأية حرية . فهل يوجد ضمان بأن لا تقوم

"دكتاتورية البروليتاريا" بخيانة الثورة الماركسية ، بنفس الطريقة التي حدثت فيها خيانة الثورة الفرنسية من قبل الطبقة نفسها التي أوجدتها .

١٤ ولو أن الاغتراب يعود فقط إلى الملكية الخاصة لكان من الجائز التسليم برأي ماركس القائل أن الحل يكمن في إلغاء الملكية الخاصة . على أن الملكية الخاصة هي واحدة فقط من مصادر السلطة في المجتمع البشري . فثمة مصادر أخرى للسلطة مثل البسالة الجسمية ، والمقدرة العقلية ، والتعليم ، والإبداع والطموح ، والعمل الجاد ، والعلاقات العائلية ومراكز القيادة في المجتمع والدولة. وفي حين أنه من الممكن تقليص الملكية الخاصة والحد من قدرتها على الاستغلال من خلال مختلف التدابير غير الماركسية ، فقد تتعذر إزالة مصادر السلطة الأخرى بالطريقة الماركسية دون تقويض أسس الاستقرار والتقدم في الحضارات . والجدير بالذكر أيضاً أن الاغتراب لا يتسبب به طبقة أو فئة واحدة فقط . فكل من يحصل على السلطة يمكنه استغلالها ، بصرف النظر عما إذا كان مصدر السلطة هو الملكية أو المركز وعما إذا كان الشخص الذي يمارسها ينتمي إلى البورجوازية أو إلى البروليتاريا . أما في الاستراتيجية الماركسية ، ففي حين أنه يتم القضاء على السلطة التي تمارَس من خلال الملكية الخاصة ، إلا أن السلطة المطلقة تتولاها أيدي أعضاء المكتب السياسي، من خلال نظام إنتاج مركزي التخطيط، تملكه الدولة – سلطة تخصيص الوظائف والموارد، سلطة المكافأة والمعاقبة، سلطة الإرسال إلى معسكرات الأعمال الشاقة. فلا عجب أن تكون الاستراتيجية الماركسية قد أخفقت في إزالة ، أوفي تقليص ، الاغتراب في أي من المجتمعات التي قامت فيها[١١]. فالوصفة المزيفة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم الشر الذي ترغب في معالجته .

١٥ إن ما تعكسه أفكار ماركس بشكل أساسي هو عدم الثقة بالبشر . فالبشر لا يمكن إصلاحهم . فلا بد من انتزاع الملكية الخاصة منهم لأنها مصدر للسلطة وتقود إلى الاستغلال . لكن المسئولين في دولة شمولية يمارسون بدورهم سلطة كبيرة ، أكبر بكثير من سلطة أصحاب الأملاك . فإذا كان لا يمكن

---

[١١] Cf. C. A. R. Crosland, *The Future of Socialism* (1963,ed, reprinted in 1985), p. 37.

الوثوق بأفراد الناس في أن يقوموا ، في نظام تتخذ فيه القرارات بصورة لامركزية ، بإدارة أعمالهم الخاصة ضمن الحدود العامة للخير الاجتماعي، فكيف يمكن الوثوق بهم في إدارة كامل وسائل إنتاج الأمة في نظام شمولي؟ ألن ينحدر المسئولون في المكتب السياسي من نفس الناس الذين لا يمكن الوثوق بهم ، أم هل سيكونون ملائكة ، على نقيض الرأسماليين؟ وإلا، ما هي الضمانة بأن لا يقوموا باستغلال ما يتمتعون به من سلطة ضخمة ، من خلال سيطرتهم على جميع وسائل الإنتاج، لخدمة مصلحتهم الخاصة؟ ربما كان ماركس يدرك احتمال الاستغلال هذا ، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي لأحلامه المتعلقة بمجتمع اللادولة . لكن ماركس لم يدرك أن مجتمع اللادولة ينطوي على احتمال المزيد من الاستغلال والظلم ، من خلال التواطؤ الذي لا يعوقه عائق بين أصحاب المصالح الراسخة ، ضد أفراد المجتمع الآخرين.

العيوب والآثار

١٦ كانت الاستراتيجية الماركسية في مرحلة ما بعد الثورة–ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي– تأمل في تحقيق ذلك القدر من "الكفاءة" و"العدالة" في تخصيص الموارد بحيث يتحقق حلمها المتمثل بـ " من كل حسب قدرته ، لكل حسب حاجته " . وكان التبرير المسوغ لذلك هو أنه عندما تتم إزالة الامتيازات التي توفرها الملكية الخاصة ، فإن آلية الدولة سوف تتمكن من إنهاء حالات التشوه ، وإساءة التخصيص ، والظلم التي تفرزها حركة السوق العمياء . لكن هذا الأمل كان في غير موضعه عند التطبيق العملي ، وذلك بسبب العيوب الخطيرة التي انطوى عليها ذلك التفكير .

الافتراضات الخاطئة

١٧ افترضت الاشتراكية ، شأنها في ذلك شأن الرأسمالية ، عدداً من الافتراضات الخاطئة بشأن الظروف الخلفية التي أدى غيابها إلى إحباط تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء . لكن الشخص العادي لا يدرك ذلك ، لأن الافتراضات لم توضح بصورة لا لبس فيها في أدبيات الاشتراكية . ولا يمكن

تحديد جميع الافتراضات المختلفة التي تشكل أساس الاستراتيجية الماركسية . على أن أنه من المفيد مناقشة بعض هذه الافتراضات .

عدم الثقة والثقة

١٨ أولاً ، في حين أن التحليل الماركسي كان يفترض ضمنياً عدم الثقة بقدرة البشر على إدارة الملكية الخاصة ضمن نطاق قيود الخير الاجتماعي، فقد كان يفترض ضمنياً أنه ، بعد تطبيق الاشتراكية ، سيكون البشر أنفسهم ، بصفتهم مستهلكين وعمالاً ومديري مشاريع ومسئولين حكوميين ، مدفوعين دائماً لبذل أقصى ما في وسعهم من أجل الخير العام دون الاهتمام بمصلحتهم الخاصة. وهذا يفترض أن : (أ) العمال سيعملون بكفاءة وأمانة وبإنكار للذات بدون حافز المكافآت المادية التناسبية ، (ب) مديري المشاريع سيديرون أعمالهم بكفاءة دون أن يكون بوسعهم خدمة مصلحتهم الخاصة، ودون أن يتعرضوا لضغوط المنافسة، ودون أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات بأنفسهم وعلى شراء وبيع مدخلاتهم وإنتاجهم حيثما يرون ذلك هو الأفضل ، و(ج) المسئولين الحكوميين لن يستغلوا سلطاتهم الضخمة على صعيد اتخاذ القرارات وعلى الصعيد التنفيذي . كما يُفترض أنهم إزاء كل هذا سوف يقتصرون ، في طلباتهم على الموارد بوصفهم مستهلكين ، على قدر ما يفي بحاجاتهم فقط ، وذلك لتجنب زيادة الضغط على الموارد .

١٩ على أن هذه الافتراضات كانت بعيدة كل البعد عن الواقعية . ففي نظام علماني يفتقر إلى مفهوم الحساب أمام الله العليم الذي لا يَخفى عليه شيء ، وحيث لا يتجاوز منظور حياة الفرد المدة الزمنية المحدودة لهذه الدنيا ، إنه بكل بساطة لمن الوهم أن نتوقع أن الأفراد سيتجاهلون مصلحتهم المادية . فما من سبب منطقي يدعو إلى الاعتقاد بأن الأفراد في المجتمع الاشتراكي ، كما هو الحال تماماً في المجتمع الرأسمالي، لن يعطوا الأولوية لخدمة مصلحتهم الخاصة التي تتكون، في غياب أساس روحي للحياة ، من تحقيق الحد الأقصى من الدخل فضلاً عن إشباع رغباتهم المادية والحسية . و لم يتوقع أصحاب هذا النظام أن تؤدي عدم قدرة الأفراد على خدمة مصلحتهم الخاصة ، إلى التأثير تأثيراً سلبياً

على حوافزهم وإنتاجيتهم ، وإلى إعاقة تحقيق الأهداف الاجتماعية إعاقة خطيرة، حتى لو استخدم الإكراه .

انسجام المصالح

٢٠ ثانياً ، أفترض أن جهاز الدولة سيتولى إدارته فئة من الأشخاص تنسجم مصالحهم مع مصالح المجتمع ككل ، وليس لهم مصلحة ذاتية . وهذا الافتراض خاطئ أيضاً . إذ أنه حتى الدولة الشمولية لا يمكن أن تخلو من تعددية المصالح والامتيازات ، الناشئة عن عناصر مثل عناصر المركز في هيكل السلطة ، وعامل العرق والمنطقة الجغرافية . ففي غياب التوجه الأخلاقي لا توجد آلية يمكن بواسطتها تحقيق الانسجام بين المصالح . وحتى في اقتصاد التخطيط المركزي ، فإن التخصيص بناءً على الأهداف الاجتماعية يحتاج إلى اللجوء إلى أحكام قيمية جماعية ، علاوة على تعبير المستهلكين عن اختيارهم . فلا بد أن يتوافر للمخططين أساس لتحديد الأهداف التي يتعين عليهم تحقيقها ، والقيم التي يتوجب عليهم الالتزام بها–وهي الأهداف والقيم التي تخدم مصلحة جميع الأفراد لا مصلحة فئة متأصلة . فمن الذي سيحدد هذه الأهداف ، ويوفر هذه القيم ؟ فبما أن الاشتراكية عَلْمانية مثل الرأسمالية ، إن لم تكن أكثر علمانية ، وبما أنه لا يوجد في فلسفتها التقليدية أي مكان للهدي الإلهي ، فكيف سيتم تحديد هذه الأهداف والقيم ؟ فإذا كان لا يمكن الوثوق بالبشر في نطاق الملكية الخاصة خوفاً من أن يستغلوا مركزهم القوي لخدمة مصالحهم المتأصلة ، فكيف يمكن الوثوق بهم في حمل مسئولية تحديد الأهداف والقيم ، وتشكيلة السلع والخدمات الواجب إنتاجها للمجتمع كله ؟ أفلن يعملوا على خدمة مصلحتهم الخاصة ؟ وكيف يمكن للمجتمع أن يوجههم ويضبطهم بحيث يتم إنتاج تشكيلة السلع "المرغوبة اجتماعياً"؟

٢١ ثم إن السؤال الذي يجب أن يطرح ، كما قال كارل مانهايم (Carl Mannheim) بحق ، هو "من الذي يخطط المخططين ؟"[١٢] إذ أنه لايوجد على

---

[١٢] Ben B. Seligman, *Main Currents in Modern Economics* (1971), vol, 1. (*The Revolt Against Formalism*), p. 107.

ما يبدو مسوغ سليم لإعطاء بضعة أفراد الحق في تحديد ما يجب على المجتمع كله أن ينتجه . فإذا كان المخططون بشراً ، وهو ما لا بد منه ، فعندئذٍ لا بد أن تميل تفضيلاتهم ومصالحهم المتأصلة لأن ترجّح على سواها ، في نظام لا تتحكم في توجيهه مجموعة محددة وواضحة من الأهداف والقيم الصادرة عن الهدي الإلهي . بل حتى إذا كان للمخططين أن يعملوا على أساس من الهدي الإلهي، كما يقترح بعض المسلمين في تبريرهم الساذج للاشتراكية ، فإن جعل سلطة التحكم بجميع وسائل الإنتاج بأيدي بضعة أفراد أمر بالغ الخطورة . فمثل هذه السلطة الضخمة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى نشوء ديوانية جامدة استبدادية (بيروقراطية دكتاتورية) همها المحافظة على سلطتها ومنافعها ، ضاربة عرض الحائط برفاهية الجماهير . كما لا بد أن تقود إلى معارك طاحنة حول السلطة وإلى الدسائس وعمليات التطهير (التخلص من الخصوم) ومعسكرات الاعتقال.

توافر المعلومات

٢٢ ثالثاً ، افتُرض أنه سيكون تحت تصرف جهاز التخطيط المركزي جميع المعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين وتكاليف الإنتاج والأسعار التي لا بد منها لاتخاذ العديد من القرارات . بيد أن تلك المعلومات لا وجود لها . فلا يمكن الحصول على تلك المعلومات بدون التفاعل الحر بين العرض والطلب في السوق . من هنا قول هايك (Hayek) أن الحل الاشتراكي لمشكلة تخصيص الموارد غير ممكن من الناحية العملية ، لمجرد أن المعرفة التامة بجميع المعطيات ذات الصلة بالموضوع لن تكون متاحة للسلطات[١٣].

٢٣ ولكن حتى لو توافرت المعلومات ، فإن مهمة اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد فيما بين الآلاف من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات هي من الضخامة بحيث أنه لا يمكن لحفنة من الأشخاص في سلطة التخطيط المركزية أن ينهضوا بها . وحتى لو حاولوا فإنهم سيجدون مهمة جمع المعطيات وتحليلها مفرطة في الإرهاق والتعقيد وتتطلب الكثير الوقت ، مما سيفرض

---

١٣ F. A. Von Hayek, *Individualism and Economic Order* (1948), pp. 77ff.

التباطؤ في اتخاذ القرارات استجابة للظروف المتغيرة . إن عملية اتخاذ القرارات هنا هي على درجة من الخطورة بالنسبة لمصلحة جميع أفراد المجتمع بحيث لا يجوز إسنادها إلى بضعة أفراد . فعملية اتخاذ القرارات اللامركزية هي الأفضل لخدمة مصلحة المجتمع . وأي نظام لا يسمح لأولئك الذين يتأثرون مباشرة، بالمشاركة في اتخاذ القرارات ، لا يمكن أن يكون جاداً في اهتمامه بالخير العام .

٢٤ أما إذا سمح للمستهلكين بالاشتراك في عملية اتخاذ القرارات ، فلم لا يسمح لهم بالتعبير عن أذواقهم من خلال نظام الأسعار ضمن إطار القيود الأخلاقية ؟ فنظام الأسعار ، الذي يزيل الطابع المركزي عن عملية اتخاذ القرارات ويسمح للآلاف من المستهلكين والمنتجين بأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض ، بوسعه الاستجابة لحاجات الأفراد ، على نحو أسهل وأسرع من أية آلية تخطيط مركزية ثقيلة ومرهقة ، تعمل تحت سيطرتها آلاف الوحدات المنتجة والمستهلكة . كما أن نظام السوق اللامركزي أكثر مرونة . وأية أخطاء في مجال اتخاذ القرارات تصدر عن فرادى الوحدات يمكن أن تكون أقل تكلفة بالنسبة للمجتمع ، بل إن معالجتها وإصلاحها ستكون أسرع أيضاً . ومع ذلك، إذا كان للاشتراكية أن تتبنى آلية السوق بشأن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد ، فعندئذٍ لا يمكن حتى للاشتراكية أن تتفادى المشاكل نفسها وحالات الظلم التي تميز الرأسمالية ، إذا لم يكن هنالك دور فعال للهدي الإلهي وإذا لم تحدث إعادة هيكلة اجتماعية- اقتصادية تتصل بالأهداف المراد تحقيقها.

فائدة الإعانات

٢٥ رابعاً ، افتُرض أن الإعانات العامة الكبيرة التي يتضمنها نظام الأسعار السوفيتي من شأنها أن تفيد الفقراء . لكن تبين أن هذا خطأ أيضاً . فالإعانات العامة ، كما سنبين عند مناقشة موضوع دولة الرفاهية ، تفيد الأغنياء وأصحاب الامتيازات ، أكثر من الفقراء بمشترواتهم المحدودة[١٤]. وقد شكلت

[١٤] See Gyorgy Szakolczai, "Limits to Redistribution: The Hungarian Experience", in D. Collard, R. Lecomber and M. Slater (eds.), *Income Distribution*; *The Limits to Redistribution* (1980), pp. 206-35, see also, Maksymiban Pohorille, "Collective Consumption in Socialist Countries; A

الإعانات الغذائية حوالي ١٠ بالمائة من الناتج الإجمالي القومي في الاتحاد السوفييتي--حوالي ٥ أضعاف نصيبها في الجماعة الاقتصادية الأوربية[١٥]. وفي حين أن هذه الإعانات تفيد الأغنياء أكثر من غيرهم ، فإنها تكون بمثابة العقوبة بالنسبة للمزارعين الذين يحصلون على أسعار أدنى لمحصولهم ، مما يودي إلى قتل حوافزهم للعمل الكُفْؤ ولزيادة الإنتاج .

٢٦ إن الإعانات الكبيرة أمر طبيعي ومتأصل في نظام التخطيط السوفيتي . فلجنة الدولة المعنية بالأسعار ، والتي تتمتع بسلطة مطلقة ، مكلفة بتحديد أسعار ما يزيد عن ٢٠ مليوناً من البنود التي تتراوح من المسامير حتى الجرارات[١٦]. وهذه مهمة على جانب كبير من الصعوبة بحيث يكاد يكون من المتعذر على مؤسسة حكومية واحدة القيام بها مهما كان لديها من موظفين

Theoretical Approach, " in R. C. O.Mathews and G. P. Stafford, *The Grants Economy and Collective Consumpion* (1982), p. 77. For example, in Poland official car prices are about 40 percent of the market price, so gains from privilegd access are huge ("Stranded Red Elephants", *The Economist*, 30 May 1987, p. 72).

[١٥] Commission of the European Communities, Directorate General for Economic and Financial Affairs, *European Economy*, No, 45, December 1990, p. 52.

[١٦] N. D. Nordhaus, "Soviet Economic Reform: The Longest Road" (1990), vol. 1, pp. 287-307. See *European Economy*, No. 45, December, 1990, p. 52; L. Sirc, *Economic Devolution in Eastern Europe* (1969), and Russell Lewis, *The Survival of the Capitalist System: Challeng to the Pluralist Societies of the West* (1977), p. 9.

كان آخر تغيير طرأ على أسعار المفرق بالنسبة لمنتجات الأفران والسكر والزيت النباتي في عام ١٩٥٥م . وكانت آخر زيادة طرأت على أسعار الحليب ومنتجات الألبان في عام ١٩٦٢م وظلت ثابتة منذ ذلك الوقت . كما بقيت الأسعار الاسمية لبعض الأغذية الأساسية على حالها حوالي ٢٠ سنة

(Patrick Cockburn, Reporting from Moscow, "Now for the Prices" *Financial Times*, 17 September 1986, p. 16.).

ولم تتغير الإيجارات السوفيتية منذ عام ١٩٢٨م ، ورسوم الغاز والكهرباء منذ ١٩٤٦م.

(Patrick Cockburn, "Doubts over Prices: Soviet Prices Chief Calls for Overhaul", *Financial Times*, 14 July 1987, p. 2.).

مقتبسه من كتيب أصدره فالنتين بافلوف (Valentin Pavlov) رئيس لجنة أسعار الدولة السوفياتية.

أكفاء . فلا يمكن لها أن تحصل على جميع المعلومات بشأن أذواق المستهلكين والطلب والتكاليف اللازمة لهذا الغرض . لذا فإنها تميل إلى اختيار السبيل الأسهل وهو عدم تغيير الأسعار . وهكذا بقيت الأسعار على حالها سنوات عديدة ، ولا سيما أسعار التجزئة ، التي ينطوي تغيرها أيضاً على مسائل حساسة سياسياً . فهذا الهيكل الجامد للأسعار يؤدي إلى إعانات خفية وإلى حالات خطيرة من عدم الكفاءة وعدم الإنصاف في تخصيص الموارد .

٢٧ لقد ولد وجود الإعانات الكبيرة هدراً إجرامياً للموارد النادرة . ويمكن تصور مدى هذا الهدر من تصريح ميخائيل غورباتشيف في أحد مؤتمراته الصحفية: "قد يرى المرء أطفالاً يلعبون برغيف من الخبز بدلاً من الكرة"[١٧]. لذا، كما أشار بحق فالنتين بافلوف (Valentin Pavlov) رئيس لجنة الدولة السوفيتية للأسعار، فإن "الأسعار تلعب دوراً ضئيلاً في إيجاد التوازن بين العرض والطلب ، مما يؤدي إلى حالات مستمرة من النقص في كل من سلع التجزئة وسلع الجملة"[١٨]. ولا تعالج حدة النقص ، لأنه لا بد من إطاعة التخطيط المركزي في دولة شمولية تسيطر على الصحافة وتخنق جميع العمليات الديمقراطية. فالقرارات في روسيا السوفيتية تتخذ في القمة ، وتطاع . ففي نظام الحزب الواحد ، الذي كان يدعمه في الماضي الكيه جي بي (لجنة الاتحاد السوفيتي لأمن الدولة ، التي تتمتع بسلطات واسعة في مجال الاعتقال ، والإرسال إلى مستشفيات الأمراض النفسية ، ومعسكرات العمل) والذي ينطوي على القليل من الضمانات التي تحمي من الفساد ، لا بد أن يوجد عدم مرونة متأصل في اتخاذ القرارات . فهذا النظام الاستبدادي يفتقر إلى آلية تلقائية للاستجابة لاحتياجات المستهلكين ، ومكافأة القرارات الصائبة ، أو معاقبة القرارات الخاطئة .

٢٨ قد يتساءل المرء عما إذا كان ثبوت الأسعار أمراً مفيداً للمستهلكين؛ والجواب أنه ليس مفيداً بالضرورة . فعندما تبقى الأسعار راكدة بناء على أوامر عليا، وعندما لا يسمح لها بأن تتحرك انسجاماً مع ظروف العرض والطلب،

---

١٧ *Financial Times*, 8 October 1987, p. 2.

١٨ Cockburn, 14 July 1987 (see note 16 above).

فإنها تصبح مصدراً للظلم ، وتسبب الكثير من الأذى للاقتصاد من خلال تأثيرها السلبي على الاستخدام الكُفؤ للموارد ، وعلى حوافز العمل والإمدادات طويلة الأجل . فالمستهلكون يستخدمون المنتجات استخداماً يتسم بالهدر ، في حين لا يحصل العمال والمنتجون على تعويض كاف . فلذلك تتأثر جودة الإنتاج وتقصر عن تحقيق توقعات المستهلكين . كما أن كمية الإنتاج لا تتوسع استجابة للتوسع الطويل الأجل للطلب ، المقترن بارتفاع الدخل وازدياد السكان ، مما يؤدي إلى حالات النقص وطوابير الانتظار. وهذا يؤدي إلى وجود أسواق ثانوية ، وأسواق سوداء كبيرة حيث يتمكن الأغنياء وكبار المسئولين من شراء ما يريدون . أما الفقراء ، الذين ليس بوسعهم دفع الثمن الأغلى ، فإن عليهم الاستغناء عن السلع أو تضييع وقتهم الثمين في الطوابي[١٩]. وبما إن الإنتاج يتم على أساس الأوامر العليا، فإن النقص في بعض السلع يقترن بزيادة إنتاج البعض الآخر الذي لا يباع. ومع ذلك فما من أحد يتعرض لأية خسارة أو غرامة ، ويستمر الإنتاج دون تصحيح[٢٠].

كفاءة المزارع والمشاريع الكبيرة

٢٩ خامساً افتُرِض أن المزارع الاحتكارية ومشاريع الدولة ستعمل بكفاءة رغم العائد السلبي للحجم (أي الهدر المقترن أحياناً بضخامة المشروعات) ورغم انعدام المنافسة وغياب مؤشرات السوق . وقد ظهر أن هذا أيضاً غير صحيح . فقد كانت المزارع الكبيرة تزرع عادة العديد من المحاصيل وتربي أنواعاً عديدة من المواشي وتوزع قوة عاملة كبيرة على عدد كبير من القرى الكبيرة والقرى الصغيرة، الأمر الذي جعل مهمة الإشراف بالغة الصعوبة . إن الفلاح حين

---

١٩ See Quentin Peel (in Moscow), " Sovite Black Market 'Beyond Control ' ", *Financial Times,* 5 April 1988.
يتحدث كونتين بيل (Quentin Peel) في هذه المذكرة عن اعتراف رئيس الحملة السوفيتية لمكافحة السوق السوداء المستفحلة بأن "المشكلة تتجاوز قدرة الشرطة على السيطرة عليها".

٢٠ على سبيل المثال ، أنتج الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٤م حين كان عدد سكانه يبلغ ٢٧٥ مليون نسمة ٧٤٠ مليون زوج أحذية – أي أكثر من مجموع إنتاج الأحذية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية .
(Cockburn, 17 September 1986, see note 16 above).

يكون مالكاً ، أو المزارع حين يكون مشاركاً في المحصول ، فإنـه يقـوم بـالعمل كما ينبغي وعلـى نحـو فعـال لأنـه معنيّ مباشـرة بالنتيجـة . في حـين أن المهـام العديدة والمتنوعة في المزرعة الجماعية قد تنفذ وقد لا تنفذ علـى نحـو جيـد دون أن ينتبه أحد لذلك ولا إلى عواقبه . وعليه ففـي حـين أن قطـع الأرض الخاصـة كانت تشكل نصف الواحد بالمائة فقـط مـن المسـاحة الزراعيـة في جمهوريـات الاتحاد الاشتراكي السـوفيتي في ١٩٨٩م ، فإنهـا كـانت تعطـي ٢٧ بالمائـة مـن مجموع الإنتاج الزراعي ، مما يدل على كفاءة إنتاجية أعلـى بكثـير مـن إنتاجيـة مزارع الدولة والمزارع التعاونية[٢١]. وعلاوة على خسارة الإنتـاج فثمـة خسـائر ناجمة عن الصيانة غير الكفيئة للمعـدات الزراعيـة فضـلاً عـن سـرقة المدخـلات والناتج ، مما هو نادر الحدوث في قطع الأرض ذات الملكية الخاصة .

٣٠ إن الغياب الدائم للمنافسـة يقضـي علـى أي حـافز يدفـع مشـاريع الدولـة للاقتصاد في استعمال المدخلات أو إدخال الابتكارات . وهذا رد فعـل منطقـي إزاء النظام : فما الذي يدفع المديرين لفعل شيء ما قد لا يعود عليهم بـالنفع أو قد يضرهـم ؟ ففـي غيـاب آليـة الأسـعار الـتي تصـدر الإشـارات ، وفي غيـاب احتمال زيادة الأرباح أو الخسائر (والإفلاس) ، فما من شيء يغري الإدارة بـأن تفعل أقصى ما بوسعها . إن ما تفعله السوق في ظل نظام السـوق- وهـو إيجـاد الارتباط بين المستهلك والمنتج الذي يستجيب على نحو مستقل-مفقـود في ظـل الاشتراكية. وهكذا تصبح الإدارة كتلة من الموظفين تعلوها القشـور ، درجـت على تلقي الأوامر وإصدارهـا . لقـد عمقـت ملكيـة الدولـة ، كمـا توقـع ويـبر (Weber) ، الجمـود الديوانـي (البيروقراطيـة) في الحيـاة الاقتصاديـة ، ونزعـت الطابع الشخصي من جميع المشاركين من جراء فـرض نمطيـة (روتـين) قاتلـة[٢٢]. وهكذا فقـد أصيبـت الكفـاءة بـالعطب . فعلـى سـبيل المثـال يسـتخدم الاتحـاد

---

٢١ *European Economy*, No. 45, December 1990, p. 37 See also, Nove (1983), p. 87.

٢٢ See Ben Seligman, *Main Currents in Modern Economics* (1971), vol. 1, p. 26.

السوفييتي ضعفين ونصف من الطاقة التي تستخدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكل وحدة يتم إنتاجها[٢٣].

٣١ ثم إن المدير السوفييتي لا يملك أية سيطرة على مصادر مدخلاته أو جودتها أو تكاليفها ولا على سوق منتجاته أو جودتها أو أسعارها . فهذه يتم تحديدها في موسكو من قبل السلطات المركزية طبقاً للخطة الخمسية . فالموردون والعملاء لا يتمتعون بحرية اختيار بعضهم البعض . فعليهم التقدم بطلباتهم إلى لجنة الدولة للإمدادات (غوسناب) التي لا تتوافر لديها المعرفة الوثيقة بالظروف التي يواجهها كل مشروع ، ولا الوقت والإرادة لتحليل فرادى الحالات ، كل حالة على حدة، واتخاذ القرارات السريعة التي من شأنها أن تحل مشاكلها . ثم إن تغيير طبيعة المنتَج أو كميته غير ممكن استجابة لتقييم المشروع نفسه لتفضيلات السوق . وعلاوة على ذلك فإن أية مكاسب تتحقق من جراء زيادة الكفاءة أو تحسن المنتجات لا يعود بالفائدة على المدير وعماله بالضرورة . بل من الجائز أن يتأذى المدير الطموح بسبب الديوانية (البيروقراطية) الصناعية والسياسية غير الكفيئة المنتشرة في النظام . وهذا لا يترك إلا مجالاً ضئيلاً للمشاريع لاستنهاض الهمم أو للحفز على إدخال تحسين على الإدارة أو التقانة أو المنتجات . ونتيجة لذلك ، فإن الموارد لا تنتقل بسرعة في النظام السوفييتي من الاستعمالات الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة .

٣٢ وعلاوة على ذلك ، لا توجد آلية لتقرير كمية الاستثمار ، وكيفية إيجاد التوازن بين الحاجات الراهنة وحاجات المستقبل ، وإقناع الناس بالقيام بالتضحيات الطوعية . ففي الاقتصاد الموجه مركزياً من البديهي أن تُسند مسئولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار إلى مؤسسة التخطيط . ولكن هذه المؤسسة تفتقر ، في معزل عن مؤشرات السوق والقيم المقبولة على نطاق المجتمع، إلى أي أساس يتم بموجبه تحديد حجم تراكم رأس المال على نحو كفيّ،

---

٢٣ *European Economy*, No. 45, December 1990, p. 40; see also Jan Winiecki, *Economic Prospects, East and West* (1987), and Winiecki, *The Distorted World of Soviet-Type Economies* (1988).

وتخصيصه لمختلف السلع والخدمات . وهكذا تتخذ القرارات على أساس الاعتبارات السياسية ونزوات المخططين .

٣٣ قد يحتج أحدهم بأن الظروف في ظل الرأسمالية هي أيضاً ليست أفضل بالضرورة . فبدلاً من بضعة مؤسسات تملكها الدولة في كل من القطاعات الإنتاج ، فإنه لدى الرأسمالية بضعة شركات عملاقة لا تقتصر على أن تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد، بل تمارس أيضاً نفوذاً اجتماعياً وسياسياً هائلاً في البلد. وقد أصبح الآن غياب السيادة الفعلية للمستهلك ، والانفصال بين الملكية والإدارة ، من الأمور المعروفة جيداً . فالمستهلكون والمساهمون لا يقومون بدور يذكر في القرارات المتصلة بماذا ننتج ، وكيف ننتج ،بينما الإدارة هي التي تقوم بالدور الأساسي في وضع سياسة الشركة وتسيير أمورها . وبما أن الإدارة تتكون من بضعة أشخاص من المهنيين والمديرين الذين ينحدرون بشكل رئيسي من طبقات المجتمع الغنية والعليا ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما الفرق إذاً بين الاشتراكية والرأسمالية ؟

٣٤وعلى الرغم من حالات عدم الكفاءة وعدم المساواة السائدة في ظل الرأسمالية ، فإن الحجة آنفة الذكر غير صحيحة . فجودة المنتج والكمية والأسعار حتى بالنسبة للشركات الكبيرة لا تتحدد في ظل الرأسمالية بالطريقة ذاتها التي يتم تحديدها فيها لدى فرادى المؤسسات في ظل الاشتراكية . فللسوق دور هام تقوم به ، حتى لو لم يوجد إلا شركتان أو ثلاث أو أربع مسيطرة في صناعة ما ، وكان بينها ضرب من الاتفاق السري بشأن الأسعار والأسواق ، فإنه لا يزال يوجد قدر من المنافسة فيما بينها ، وإن كانت أقل بكثير مما يفترضه منطق الرأسمالية . فبوسع هذه الشركات اتخاذ قراراتها الخاصة بها استجابة لرؤيتها لحالة السوق ، وتتحمل هي نفسها الخسائر الناجمة عن أخطائها . كما أن بوسعها أيضاً إصلاح أخطائها دونما رجوع إلى سلطة مركزية . وفي حين أن بوسعها الاستفادة من إبداعها وكفاءتها ، فإنها تواجه خطر المنافسة من البدائل والواردات ، وإمكانية زوالها أن لم تعمل بكفاءة . فهذه السمات غير موجودة في ظل اشتراكية الدولة .

الثمار الحامضة

التخصيص غير الكُفء

٣٥ كان من الممكن صرف النظر بسهولة عن التقييم آنف الذكر ، واعتباره مجانباً للصواب ومنطوياً على التحامل ، لو أن أداء الاشتراكية كان أفضل من الناحية العملية . فلقد أثرت عدم قدرة النظام على حفز كل من العمال والإدارة على التفوق، (فضلاً عن مركزية عملية اتخاذ القرارات وبطئها التي أدت إلى إعاقة عملية نقل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة)، تأثيراً كاد يصيب آلية الاقتصاد السوفيتي بالشلل . فقد كانت هذه الآلية ثقيلة لا تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة . لذلك تأثر الإنتاج تأثراً سلبياً من الناحيتين الكمية والكيفية في جميع قطاعات الاقتصاد السوفيتي ، ولا سيما في الزراعة .

٣٦ إن سجل الزراعة السوفيتية الجماعية كئيب قاتم . ومع أن واحداً من كل ثلاثة من السكان العاملين كانوا يعيشون على الزراعة ، فقد استمر العجز المزمن في مجال القمح ، وكان لا بد من تلافيه عن طريق الواردات . وبذلك أصبحت روسيا السوفيتية ، التي كانت في وقت من الأوقات أكبر مصدّر للقمح في العالم ، أكبر مستورد له في العالم[٢٤]. فلم يكن بالإمكان استخدام طاقة البلد الزراعية الضخمة استخداماً تاماً رغم استخدام الحد الأقصى للقوة . وكما قال ستالين بنفسه لونستون تشرشل : "لقد أبيد الملايين من الرجال والنساء وشردوا إلى الأبد لمجرد مقاومتهم التحول إلى [الزراعة] الجماعية"[٢٥]. وفي هذا ما يؤكد حقيقة أن القوة لا يمكن أن تحل محل المصلحة الخاصة أو القيم العليا التي تحفز البشر على العمل لأنفسهم أو من أجل الآخرين .

---

[٢٤] Marshal I. Goldman, *U.S.S.R in Crisis: The Failure of an Economic System* (1983), p.2. see also, Russell Lewis (1977), p.8.

ثمة عدد من الكتب المنتشرة في أوروبا حول موضوع حالات النقص المزمنة والمتكررة. ومن أهمها باللغة الإنجليزية:
J. Kornai, *Economics of Shortage* (1980); see also, Alec Nove, *The Economics of Feasible Socialism* (1983), p. 71.

[٢٥] Winston Churchill, *The Hinge of Fate* (1950), pp. 498-9. See also Roy Medvedev, *Let History Judge*, tr., George Shriver (1989).

٣٧ لم يكن لدى سلطة التخطيط المركزي (غوسبلان) في الاتحاد السوفيتي ، في بيئة علمانية محرومة من أسعار تقررها السوق لتكون مؤشرات لاحتياجات الأفراد، سوى مصالح وميول أعضائها والمسئولين الحزبيين لتسترشد بها . وقد أدى هذا إلى انحراف مخيف للأولويات في التخطيط السوفيتي . فقد ركز الاتحاد السوفيتي على الصناعات الثقيلة التي تعلي من شأنه وتنمي قدراته الدفاعية على حساب السلع الاستهلاكية التي تشبع الاحتياجات . والنتيجة هي أنه رغم غنى الاتحاد السوفيتي في الموارد البشرية والطبيعة ورغم قدرته الكامنة على تلبية احتياجات كل أفراد شعبه ، فإن البلد يعاني منذ زمن طويل من حالات نقص في العديد من السلع التي تلبي الاحتياجات . فمع أن النقود متوافرة بيد العمال إلا أن السلع التي يحتاجونها غير متوافرة[٢٦]. وقد اتخذت حالات النقص الآن أبعاداً خطيرة جعلت حتى القيادة السوفيتية تشعر بالخطر .

٣٨ لقد أصبح عدم كفاءة النظام الآن يتجلى في معدلات نمو متدنية . في بادئ الأمر كانت معدلات النمو مرتفعة : ٥,٨ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٤٠ ، تلتها معدلات نمو متدنية(٢,٢ بالمائة سنوياً) خلال السنوات ١٩٤٠-١٩٥٠ بسبب الحرب . بيد أن الاقتصاد عاد إلى الانتعاش بعد الحرب وعاد إلى معدلات نمو مرتفعة بلغت ٥,٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ . وقد أثار هذا ازدياداً بالثقة في النظام السوفيتي ، الذي أخذ يبشَر به بوصفه موجة المستقبل ، والنموذج الذي يجدر أن تحتذيه البلدان النامية. لكن معدلات النمو شهدت هبوطاً متواصلاً منذ ذلك الحين : ٥,٢ بالمائة سنوياً خلال ١٩٦٠-١٩٧٠ و٣,٧ بالمائة خلال ١٩٧٠-١٩٧٥ و٢,٦ بالمائة خلال ١٩٧٥-١٩٨٠ و٢,٠ بالمائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٥[٢٧] وتدل التقديرات "المصححة والأكثر دقة" التي جاء بها أغان بيغيان (Aganbegyan) وهو العقل المدبر وراء "البيريسترويكا" (الإصلاح الهيكلي) أنه لم يكن هنالك

---

[٢٦] See Jan Winiecki, *The Distorted World of Soviet-Type Economies* (1988). See also, " Why Planned Economies Fail? "*TheEconomist*, 25June 1988, p. 69.

[٢٧] For growth rates, see Gur Offer, "Soviet Economic Growth: 1928- 1985 "*Journal of Economic Literature*, December 1987,Table 1, p. 1778.

في واقع الأمر أي نمو على الإطلاق في النصف الأول من الثمانينات[٢٨]. وأدى ذلك إلى إضعاف جاذبية النظام ، ولا سيما أن النمو الذي سجلته بلدان أخرى مثل اليابان وألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية التي تقل مواردها كثيراً عن موارد الاتحاد السوفييتي كان أكثر مدعاة للإعجاب . وتبين أن دعوة ستالين المشهورة التي أطلقها عام ١٩٣١ لتقليص المسافة التي تفصل بين الاتحاد السوفييتي والبلدان المتقدمة خلال عشر سنوات ، هذه الدعوة تبين أنها ضرب من الوهم. كما أن حلم خروتشوف في سد الهوة خلال عقد الستينات لم تتحقق[٢٩]. فقد أدى انخفاض معدلات النمو إلى اتساع الهوة المطلقة بين اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد السوفييتي . وفي السنوات القريبة العهد ازدادت هذه الهوة اتساعاً[٣٠].

التوزيع غير العادل

٣٩ لقد كان المبرر الأساسي للاشتراكية هو العدل . إلا أن الاشتراكية لم تقلص حالات عدم المساواة من الناحية العملية إلا إلى حد طفيف . فقد بقي العامل الذي لا يملك شيئاً عاملاً لا يملك شيئاً . وبدلاً من أن يكون مستخدماً لدى فرد رأسمالي فقد أصبح مستخدماً لدى مالك أقوى نفوذاً وهو مؤسسة الدولة الاحتكارية التي تتمتع بسلطات غير محدودة في إيقاع العقاب أو إعطاء المكافآت. والعامل فيها بعيد كل البعد عن مراكز السلطة ، أكثر بكثير مما عليه الحال في البلدان الرأسمالية، حيث بوسعه على الأقل ممارسة شيء من النفوذ من خلال النقابات العمالية ووسائط الإعلام والانتخابات . لذا فإن حلمه بالسيطرة على وسائل الإنتاج وعلى ما يتم إنتاجه لا وجود له . فمركزه الفعلي قد صار إلى الأسوأ في واقع الأمر .

---

٢٨ See Abel Aganbegyan, *The Challenge: Economics of Perestroika* (1988); see also, N. Shmelev and V. Popov, *The Turning Point: Revitalising the Soviet Economy* (London:Tauris, 1990), pp. 298-9; *European Economy*, No. 45, December 1990, p. 21; and " The Soviet Economy: Survey ", *The Economist*, 9 April 1988, p. 3.

٢٩ See Offer (1987), p.1798; and Gregory Grossman, "Communism in a Hurry: 'The Time Factor'," in Abraham Brunberg(ed.), *Russia Under Khruschev* (1962), pp. 205-18.

٣٠ Offer (1987), p. 1781.

٤٠ وهكذا فإن عبودية الأجور التي سعى ماركس إلى إلغائها تستمر وتتعمق حدتها . ففي النظام الرأسمالي ، يتمتع العامل على الأقل بحرية اختيار صاحب العمل الذي يعمل لديه ، وأصحاب العمل كثيرون . أما في النظام السوفييتي فإنه لا يملك حرية هذا الاختيار . فهو مرتبط بمؤسسة واحدة ولا يملك حرية الانتقال المتوافرة في ظل الرأسمالية . فكل شيء يتوقف على الرئيس المباشر . فإذا كان الرئيس المباشر طيباً فقد يكون العامل بخير ، مع أنه حتى لو كان العامل أكثر كفاءة وأكثر نشاطاً وجداً في العمل وأكثر التزاماً بواجبات عمله فإنه قد لا يحصل بالضرورة على مكافأة أكبر من غيره . أما إذا كان الرئيس حقوداً فإنه يتعين على العامل المعاناة بصمت . فليس له مكان آخر يذهب إليه. وإذا ناضل من أجل حقوقه فقد ينتهي به الأمر إلى أحد معسكرات الاعتقال. وهكذا فقد اتضح أن اشتراكية الدولة أكثر طغياناً من الرأسمالية الخاصة[٣١]. أوَ لا يكفي هذا وحده لزيادة اغتراب أصحاب الأجور ؟ وكما بين كروسلاند (Crosland) بحق ، وهو ديمقراطي اشتراكي : إن "الحقيقة الكامنة لاغتراب العمال وبعدهم عن وسائل الإنتاج" لا تزال قائمة . وهذا يعود إلى أن "مركز السيطرة مفصول عن العمال كما أن إمكان الاستغلال وجميع السمات الأخرى المقترنة بالنظام "الرأسمالي" لا تزال موجودة"[٣٢].

٤١ وتستمر أيضاً حالات عدم المساواة الاجتماعية والفروق الطبقية بكامل قوتها . وكما لاحظ موراي يانوفتش (Murray Yanowitch) "يمكن وصف المجتمع السوفييتي بأنه نظام طبقي"[٣٣]. فالأعمال الأرقى والمجزية تخصص ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي ، لمن ينتمون لطبقات المجتمع العليا[٣٤]. وقد أظهر عدد من الدراسات الاجتماعية أن الغالبية العظمى من أبناء العمال من ذوي الطموحات العالية "مقدّر لهم الشعور الدائم بخيبة الأمل"[٣٥]. ومن هنا الحاجة

---

[٣١] Norman Furniss and Timothy Tilton, The *Case of the Walfare State: From Social Security to Social Equality* (1977), p. 4.

[٣٢] Crosland (1963), p. 37.

[٣٣] Murray Yanowitch, *Social and Economic Inequality in the Soviet Union* (1977), p. 108.

[٣٤] المرجع ذاته، Table 4.2, p.109.

[٣٥] المرجع ذاته، صفحة ١٣١.

إلى تمجيد "سلالات العمال" (وهي الأسر التي تعاقبت فيها أجيال مـن العمـال) والتشديد على فرص الحركة [من عمل آخر] قصيرة الأجـل . وهكـذا فقـد تم تزوير المعادلة التي كانت شائعة في وقت من الأوقات والقائلة أن ملكيـة الدولـة ستؤدي إلى مجتمع لا طبقي . ولا يوجد سبب منطقي يدعو إلى الافـتراض بأنـه حـين تصـادر الدولـة الصناعـة ، لـن يكـون هنـاك طبقـة واحـدة تسيطر علـى الدولة[٣٦]. فالنظام الطبقي لا بد أن يستمر بشكل أكثر حدة في النظام المركـزي الـذي لا تستند الفلسـفة الـتي يقـوم عليهـا علـى أي مفهـوم للأخـوة البشـرية والحساب أمام الله تعالى ، وإنما تستند إلى الجدلية ، وقيـام طبقـة بالقضـاء علـى طبقة أخرى أو بالسيطرة عليها .

٤٢ إن عدم وجود أولوية لتلبية الاحتياجـات في روسـيا السـوفيتية هـو الـذي يزيد من تفاقم جميع عنـاصر الاغـتراب هـذه ، كمـا ورد آنفـاً . فعلـى العـامل الانتظار في طوابير طويلة للحصول على بعض حاجاتـه الأساسـية . ومـن جهـة أخرى فإن أصحاب السـلطة والنفـوذ يتمتعـون بامتيـازات الحصـول علـى كـل شيء من خلال "منح سخية لا تقتصر على السيارات المجانية والمنـازل الريفيـة ، بل تشمل أيضاً رواتب إضافية سرية ، وشراء الحاجـات بأسـعار مخفضـة ، مـن حوانيـت خاصـة تتوافـر فيهـا ، بالنسـبة لكبـار الرؤسـاء ، بعـض السـلع الـتي يحصلون عليها مجاناً"[٣٧]. وهذا مظهر واضح لوجود طبقـات اجتماعيـة : طبقـة أرستقراطية تتمتـع بامتيـازات الحصـول علـى جميـع أسـباب الراحـة والـترف ، وجمهور عادي محروم حتى من التلبية الكافية لاحتياجاتـه[٣٨]. ولهـذا أثـر خطـير

---

[٣٦] Crosland (1963), p.38

[٣٧] Cited by Russell Lewis (1977), p. 27, from Tibor Szamuely's Postscript to Sir Tufton Beamish's Half Marx (London: Tom Stacey, 1970).

[٣٨] كان بريجنيف يعتز (بإمتلاك) بمجموعة متنوعة من السيارات الفخمة الأجنبية– رولز رويس ، لينكولن ، مرسيدس، كـاديلاك . انظر:

Raveendra N. Batra, *The Downfall of Capitalism and Communism: A New Study of History* (1978), p. 227.

جاء في صحيفة البرافدا أن الطبقة الطاووسية من كبار المسئولين وضعوا قوائم لمشترياتهم من البقالة من أجـل بيوتهـم الريفيـة في منطقة ريازان الواقعة إلى الجنوب الشرقي من موسكو للستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٨م تضمنت مـا يلي : ٣٩٤ كيلـو مـن الكافيار و ٦٠٠٠ علبة من السرطان وفطائر الكبد وغيرها من الإطعمة المترفـة الأخرى و٥٦٥ كيلـو مـن سمـك الحفـش المقـدد

على معنويات العمال وإنضباطهم . على أن كبار الاقتصاديين ألقـو بـاللوم ، في تقرير نوفوسـيبيريس (Novosibiris Report) الشـهير ، علـى مجـرد المبالغـة في مركزية الاقتصـاد ، في إيجـاد قـوة عاملـة غـير منضبطـة وفاسـدة ولا مباليـة[٣٩]. لكنهم لم يروا أثر الفشل الأخلاقي وحالات عدم المساواة الاجتماعية والفـروق الطبقية .

٤٣ وحتى في مجال التعليم والتدريب ، فـإن أبنـاء العمـال لا تتـاح لهـم فـرص كبيرة للقبول في مؤسسات التعليم العـالي مثـل الفـرص المتاحـة للأطفـال الذيـن ينحدرون من أسر تنتمي إلى الطبقات الاجتماعيـة العليـا ذات "النفـوذ" الأكـبر والموارد الأكثر. فنظام التعليم السوفيتي يميل ميلاً قوياً لنقل حالات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية عبر الأجيال حتـى مـع وجـود التعليـم المجـاني في جميـع المراحل الدراسية. والصلة الحاسمة هي مركز الأسرة في هرم الطبقات والمراتب . وقد بين يانوفيتش إنـه "كلمـا كـان المركـز المهـني المنتظـر مـن نـوع معـين مـن الدراسة 'واعداً' كلما تضاءلت حصـة أبنـاء العمـال اليدويـين وكلمـا ارتفعـت نسبة الطبقات غير اليدوية ضمن أعداد الطلاب"[٤٠].

٤٤ ثم إن النظام ينطوي على ظلـم شـديد مـن جوانـب أخـرى . فـالفلاحون والعمال لم يفقدوا أراضيهم فحسب ، بـل إنهـم يحصلـون علـى أسـعار متدنيـة لمنتجاتهم-أسعار يحددها المسئولون . ففـي الاتحـاد السـوفيتي ، لا بـل في العـالم الاشتراكي برمته ، قليلاً ما تنسجم الدخـول مـع الحاجـة[٤١]. وقـد تكـون عـدم المسـاواة في اتحـاد الجمهوريـات الاشـتراكية السـوفيتية أقـل منهـا في فرنسـا والولايات المتحدة ، لكن من المؤكد أنها ليست أقل منهـا في النـروج والمملكـة المتحـدة[٤٢]. بـل أن سـويزي (Sweezy) الاشـتراكي يـرى أن المجتمـع السـوفيتي

وماكولات أخرى عديدة . "وهذا في بلد لا يزال اللحم يوزع فيه بالبطاقات في ثمان من جمهورياته البالغ عددها ١٥ ، هـذا إن وجد على الإطلاق" .

("Perestroika Throws a Party", *The Economist*, 1 October 1988).

٣٩ See "Privatisation, Soviet-Style", *Financial Times*, 20 November 1986, p. 16.

٤٠ Yanowitch (1977), p. 69.

٤١ Abram Bergson, "Income Inequality Under Soviet Socialism", *Journal of Economic Literature*, September 1984, p. 1052.

٤٢ Bergson (1984), p. 1092.

ينطوي على فروق واسعة في الدخل والامتيازات[٤٣]. ففي مثل هذه الظروف، حتى استخدام القوة ليس بوسعه دفع الفلاحين والعمال إلى بذل أقصى جهدهم. وهكذا فإن النظام لم يلغ الملكية الخاصة فحسب ، بل أصبح أيضاً مصدراً كبيراً للظلم بالنسبة للمنتجين من طبقة البروليتاريا ، وذلك حين يدفع لهم أقل مما يستحقون ، وبالنسبة للمستهلكين من طبقة البروليتاريا وذلك من جراء عدم تلبية احتياجاتهم . وهكذا فقد كان على "دكتاتورية البروليتاريا" أن تقمع البروليتاريا بغية "شفائها" من اغترابها ، مما اضطر سويزي لأن يقول أن الاتحاد السوفيتي لم يفلح في تحقيق مبادئ المجتمع الاشتراكي الماركسي من قريب أو بعيد[٤٤].

الحلم الزائف

٤٥ وهكذا يبقى الحلم الماركسي بإيجاد مجتمع تسوده المساواة والأخوة، مجتمع خال من الأجور والطبقات الاجتماعية ، تزول فيه الدولة في خاتمة المطاف ، مجرد حلم لم يتحقق . فالعامل لازال يعمل لقاء الأجر ولا يتمتع إلا بقدر ضئيل من حرية الحركة . كما أن الطبقات الاجتماعية لا تزال قائمة دون تغيير يذكر. أما "ذبول" الدولة وتلاشيها فلا أثر له . بل إن الدولة أصبحت أكثر قوة وأشد حصانة .

٤٦ وسبب هذا الفشل واضح بديهي . فالأهداف غير منسجمة مع الفلسفة والاستراتيجية الكامنتين وراء النظام . وصحيح أن الأهداف إنسانية وتتمثل في إيجاد مجتمع لا طبقي لا يشتغل فيه أحد عند غيره من الناس ، مجتمع يعمل فيه الجميع لما فيه خير المجتمع ، مجتمع يتم فيه إشباع الاحتياجات ولا توجد فيه حالات من عدم المساواة في الدخل والثروة ، وبالتالي مجتمع لا يوجد فيه ذلك الشعور بالاغتراب . إلا أن الفلسفة والاستراتيجية اللتين يقوم عليهما النظام

---

٤٣ Paul M. Sweezy, "Lessons of Soviet Experience" , *Monthly Review*, November 1967, pp. 9-21.

٤٤ المرجع ذاته.

تتعارضان مع هذه الأهداف . بل إنهما تعززان الجدلية–الحقد والصراع والتصفية–وتنقلان إدارة جميع وسائل الإنتاج إلى أيد قليلة . فنظام يتيح زيادة كبيرة في السلطة ويضعها في أيدي نسبة ضئيلة من السكان ؛ ويفتقر إلى حوافز دافعة تعمل على كبح زمام المصلحة الخاصة وعلى خدمة المصلحة الاجتماعية؛ ويفتقر إلى آلية اصطفاء مقبولة على الصعيد الاجتماعي توجه عمليات صنع القرار؛ إن نظاماً كهذا لا بد أن تنمو فيه الامتيازات والصراع على السلطة الذي يرمي لتثبيت تلك الامتيازات . وقد يتعرض أي جهد لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في مثل ذلك النظام إلى الفشل والإحباط لأنه قد يتعارض مع مصلحة الإدارة (البيروقراطية) القوية التي ترغب إطالة أمد علاواتها وامتيازاتها الاجتماعية–الاقتصادية . في مثل هذا المجتمع الشمولي لا أمل في الوصول إلى مثل تلك الامتيازات إلا للمتملقين والمشاركين في الدسائس والمؤامرات ولعبة السلطة .

٤٧ وهكذا فإن في النظام عيباً أساسياً بالأصل . وقد سبق أن وجه ليون تروتسكي (Leon Trotsky) نقداً حين قال في منتصف الثلاثينات "إن الاشتراكية الحقيقية لا تتحقق تلقائياً بمجرد تملك وسائل الإنتاج ، بل إنها تحتاج إلى نشر الديمقراطية والحرية وزيادة المساواة"[٤٥]. على أن رغبة تروتسكي في نشر الديمقراطية لم تكن لتتحقق في نظام يمارس فيه قلة من الناس في المكتب السياسي السيطرة على سبل عيش كل إنسان ، ولهم مصلحة متأصلة في إبقاء العمال في معزل عن مراكز القوة . فما الذي يدعو أصحاب السلطة في المكتب السياسي للتصرف على نحو يختلف عن تصرف البورجوازية المالكة للثروة؟ إن من شأن النزعة البشرية لخدمة المصلحة الخاصة ، إذا لم تقيّدها آلية كفيئة ، أن تمنع تحقق رؤية ماركس اليوتوبية لمجتمع هدفه المنشود : "من كل حسب قدرته، لكل حسب حاجته" . فالناس لا يبذلون أقصى ما في وسعهم بدون مقابل . فهم يسعون لأخذ أقصى ما بوسعهم مقابل ذلك . فلا بد من وجود آلية لحفزهم على بذل أقصى ما في وسعهم ولتقييد طلباتهم على الموارد بما يتفق مع المصلحة الاجتماعية . وليس للماركسية أية آلية سوى القوة لكبح جماح

---

[٤٥] Leon Trotsky, *The Revolution Betrayed* (1937/72).

المصلحة الخاصة للبشر . وهكذا ففي حين أن ماركس جاء بنقد قوي للنظام الرأسمالي، فإنه فشل في تقديم بديل بناء ومعقول .

٤٨ إنه لحصر نطاق المصلحة الخاصة للبشر ضمن حدود ، وإيجاد مجتمع مثالي، لا بد من الارتقاء فوق الصراع الطبقي ، وتصور آلية من شأنها أن تحفز البشر على أن يتعاملوا مع بعضهم بعضاً معاملة الأخوة ، وأن يعملوا للصالح العام ضمن إطار من القيم المتفق عليها ، والتي يقبلها كل فرد ، ولا يدور الخلاف حولها . والدين وحده هو الذي يقدم هذه الآلية ، كما سنرى لاحقاً. لكن ماركس دعا إلى رفض الدين برمته والقيم التي يمثلها. فبعد تدمير التراث البشري من القيم ، كان كل ما جاء به عبارة عن دولة شمولية تسيطر على جميع وسائل الإنتاج وتفتقر إلى معايير متفق عليها لتوجيه سياساتها ، وإلى آلية لكبح جماح المصلحة الخاصة للبشر ، دولة تتمتع بكامل السلطة التي تسمح لها بأن تكون قاسية وظالمة ومجردة من الرحمة . وقد انساق ماركس وراء الأماني حين اعتقد بأن تلك الدولة ستزول في خاتمة المطاف . لكنه لم يوضح كيف سيتم ذلك . فإذا كانت البورجوازية لا ترغب في التنازل عن السلطة ، فهل يمكن تصور أن البروليتاريا ستفعل ذلك بعد وصولها إلى مراكز السلطة في المكتب السياسي ؟

٤٩ إن واقع الأمر هو أن الدولة ، بدلاً من أن تضمحل ، أصبحت أكثر قوة بل أداة للاضطهاد في البلدان الشيوعية . ولم ينشأ "المجتمع المنسجم مع الطبيعة". وبقيت البروليتاريا تخضع لعبودية الأجور . فإذاً ما هو الشيء الذي كسبته البروليتاريا من الثورة الماركسية ؟ هل كان ارتفاع الدخول ؟ هذا ما تحقق لهم في البلدان الرأسمالية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان ، حيث ارتفعت الدخول ارتفاعاً أكبر بكثير مما حدث في روسيا السوفيتية وأوروبا الشرقية والصين ، وإن لم ترتفع مثل دخول البورجوازية . وهكذا فإن نبوءة ماركس المتصلة بـ"المصير المحتوم" للرأسمالية قد زيفت هي أيضاً . إن جميع الدروس المستقاة من التجربة السوفيتية–عدم الكفاءة الاقتصادية ، والبيروقراطية والهرمية ، والاستبداد ، وما أصاب مبادرة القواعد الشعبية من إحباط – تكاد

تكون سلبية كلها[46]. وهكذا إذا نظرنا إلى النتائج من حيث ما تصوره ماركس، فإنها تبعث الشعور بالإحباط. وبقيت البركات المزعومة – من مجتمع اللادولة الخالي من الأجور ومن النقود والطبقات الاجتماعية – شيئاً لم يتحقق. بل إن الشعور بالإحباط ليزداد حين ينظر المرء إلى الغياب الكلي لديمقراطية القواعد الشعبية ، والقمع الوحشي للنقد .

تعقيدات الإصلاح

لم تكن المحاولات العشوائية الرامية لإدخال جوانب من اقتصادات السوق إلى اقتصادات التخطيط المركزي بأنجح من تطعيم الكرمة على عمود الهاتف.
(جورج أرباتوف)[47]

٥٠ لقد تعرضت الماركسية ، التي كان لها هيمنة فكرية على الاشتراكيين في فترة ما قبل الحرب ، إلى هجمات متزايدة من جراء ابتعادها عن الواقعية[48]. وأحرزت الحركة الاشتراكية التعديلية "Revisionism" تقدماً واقتربت من رفض النظام الماركسي . فقد أدرك الاقتصاديون السوفيت أنفسهم إدراكاً متزايداً أنه آن الأوان منذ زمن طويل لإصلاح جذري للآلة الاقتصادية السوفيتية . وأصبحت القيادة الآن تشدد على الحاجة الملحة للإصلاح السياسي والاقتصادي، الذي تجلى في سياسات الغلاسنوست (الانفتاح) والبيريسترويكا (الإصلاح الهيكلي) التي طرحها ميخائيل غورباتشيف[49] .

---

٤٦ See also Nove (1983), p. 68 and back cover.

٤٧ George Arbatov, "Soviet Economic Reform: Challenge by the Radicals", *Financial Times*, 2 May 1990 p. 17.

٤٨ See Crosland (1963), p. 2.

٤٩ See Mikhail Gorbachev, *New Thinking for Our Country and the World* (1987); See also Abel Aganbegyan (1988,1989); Anders Aslund, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform* (1989); and A. Hewett (ed.), *Reforming the Soviet Economy* (1988).

٥١ على أن المشكلة هي أنه ما من أحد يدرك إدراكاً واضحاً مدى الإصلاح الهيكلي اللازم لتمكين البلدان الاشتراكية من تحقيق أهدافها . فثمة من يقول إن الدواء يكمن في إلغاء المركزية وإعادة الملكية الخاصة وآلية السوق إلى الاقتصادات الاشتراكية . وفي حين أن هذا لازم بدون شك ، إلا أنه لا بد مع ذلك من إيضاح عدد من القضايا ضمن مفهوم الغلاسنوست والبيريسترويكا. وتشمل هذه القضايا : مدى اللامركزية والمنافسة والإصلاحات المتعلقة بالأسعار والتخصيص وحقوق الملكية التي يمكن للاقتصاد الاشتراكي أن يتقبلها دون تغيير هويته تغييراً كلياً . ففي حين أن الإصلاحات نصف الناضجة والتغيرات الجزئية قد تكون غير فعالة ، فإن من شأن الاتجاهات الجريئة في التحرك نحو الرأسمالية ، بالنظر لعدم توافر الظروف الخلفية ، أن تؤدي فقط إلى تفاقم حالات عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية القائمة ، وإلى أن يدفن إلى الأبد مبرر وجود الاشتراكية الأصلي.

٥٢ والسؤال الملح هو ما إذا كان ترقيع الاشتراكية ببعض عناصر من الرأسمالية، التي فشلت هي نفسها ، يمكن أن يحقق ذلك النوع من إعادة الهيكلة الثوري اللازم للتغلب على المشاكل الاقتصادية السائدة والاضطراب الاجتماعي ، ولتحقيق الأهداف المزعومة التي تنادي بها الاشتراكية . ولسوء الحظ إن الجدل كله الذي يدور بشأن إصلاح هيكل الاقتصادات الاشتراكية في الدوائر الفكرية الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء ، هذا الجدل يعكس عدم إدراك الحاجة الماسة للتغيير في النظرة الاشتراكية العامة إلى الحياة . وفي حين أن الغلاسنوست قد حدّ إلى حدٍ ما من الاضطهاد الديني ، فمن الواضح أنه لا يوجد أي تغيير في نظرة الاشتراكية العامة إلى الحياة . فلم يَلق دورُ البعد الأخلاقي في مجال الحوافز وإعادة الهيكلة حتى ذكراً عابراً ، وكأنه مجرد من كل أهمية.

٥٣ لقد غاب عن الأذهان أنه لو كانت مركزية صنع القرار والملكية الخاصة والأسعار التي يحددها السوق هي العوامل الوحيدة المسئولة عن حالات النقص في السلع والخدمات التي تشبع الاحتياجات في البلدان الاشتراكية ، لاستطاعت البلدان الرأسمالية بكل تأكيد أن تحقق أهدافها . لكن الاحتياجات لا يمكن

إشباعها بدون تخصيص أكبر بكثير للموارد لتحقيق ذلك الغرض . إن المقابل الأساسي لزيادة التخصيص الرامي إلى إشباع الاحتياجات هو تخفيض كبير في التخصيص الرامي إلى تحقيق أغراض أخرى مثل الدفاع وبرامج الفضاء والصناعات الثقيلة ورموز الجاه والهيبة وكماليات الترف ، وامتيازات النخبة والعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى والمناطق الجغرافية التي كانت تتمتع في الماضي بتخصيص مميز للموارد.

٥٤ إن إعادة تخصيصٍ كهذه ليست بالأمر السهل . فهي لا تحتاج فقط إلى معايير مقبولة اجتماعياً ، بل أيضاً إلى حوافز قوية من جانب الأفراد من ذوي الامتيازات، أو من جانب المناطق الجغرافية ، تكون دافعة إلى التضحية . ولكن ما هو الشيء الذي يدفع إلى ذلك في مجتمع علماني تقتصر نظرته إلى الحياة على منظور قصير الأمد ينحصر في هذه الحياة الدنيا . فإذا لم يتم تخفيض الإنفاق "غير الضروري" الذي يتعارض مع إشباع الاحتياجات ، فمن أين نأتي بالموارد؟ من التوسع النقدي ؟ لكن هذا سيؤدي إلى ذات المبالغات في الطلبات على الموارد (وما يقترن بذلك من اختلال في التوازن في مجال الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي) التي تواجهها الرأسمالية ودولة الرفاهية . وقد تتحدد أبعاد المشكلة على نحو أفضل إذا ما أخذت بالاعتبار أيضاً الحاجة إلى التخفيض الكبير لحالات العجز المالي غير الصحية الراهنة . فقد ارتفعت حالات العجز في الاتحاد السوفييتي من أقل من ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى حوالي ٧ بالمائة في ١٩٨٧ وإلى ١٤ بالمائة في ١٩٨٨[٥٠]. فكيف يمكن تخفيضها دون إلحاق الأذى بإشباع الاحتياجات والتشغيل والنمو ؟ يبقى هذه السؤال الحاسم بلا جواب . فإذا استخدمت جرعات كبيرة من الاقتراض لحل المشكلة ، فقد يعاني الاتحاد السوفييتي، بعد بضعة سنوات ، من نفس مشاكل خدمة الدين الحادة التي تواجهها الآن البلدان النامية الغارقة في الديون.

٥٥ وهكذا فإن الاتحاد السوفييتي يواجه مهمة مستعصية وهي إصلاح هيكل اقتصاده بغية تلبية الحاجات بدون آلية اصطفاء من القيم المقبولة اجتماعياً؛

---

[٥٠] See "Alas, Poor Perestroika", *The Economist*, 24 September 1988,p.30;and "Budget Perestroika",*The Economist*, 8 October1988, p.75.

مهمة خدمة المصلحة الاجتماعية بدون آلية تكبح من جماح المصلحة الخاصة في وجه النزعة الفردية المتصاعدة ؛ مهمة تخفيض حالات العجز في الميزانية بدون توليد البطالة وزيادة انخفاض معدل النمو ؛ ومهمة احتواء التضخم رغم العمل بنظام الأسعار الواقعية في اقتصاد ابتلي بالتضخم المخنوق . إن العمل بنظام الأسعار الواقعية وتطبيق أسعار صرف واقعية وتخفيض الإعانات بغية تخفيض حالات العجز الكبير في الميزانية سيعني تفكيك النظام الأبوي الراهن حيث لا علاقة بين أسعار التجزئة وتكاليف الإنتاج أو الاستيراد ، حيث تتوافر الأغذية الرخيصة والملابس والسكن، نظرياً على الأقل، وحيث يفترض أن يكون التشغيل مضموناً . فالأسعار الواقعية لا بد أن يكون لها أثر تضخمي.

٥٦ وإذا لم يتم رفع الأجور والمعاشات التقاعدية في وقت واحد فسوف يحدث هبوط حاد في مستوى المعيشة ، ولاسيما بالنسبة للفقراء . وهذا سيؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ومشاكل سياسية إذا ما أريد أيضاً المحافظة على "الانفتاح". أما إذا تم رفع الأجور مع الأسعار ، فعندئذ لن تكون البيريسترويكا فعالة . فمن شأن البيريسترويكا أن تقضي بعدم ضمان أو توحيد الزيادات في الأجور . بل لا بد أن ترتبط الأجور بإنتاجية العمال وواردات المؤسسات . فإذا تم ذلك فعندها سيتأثر بعض العمال تأثراً سلبياً أكثر من غيرهم من جراء تغيرات الأسعار والأجور ، وسيؤدي هذا إلى تفاقم حدة الفروق في الدخول الحقيقية ويساهم في زيادة حالات عدم المساواة في الدخل والثروة ، مما يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي ، كما حصل في الصين . ففي نظام سوقي تحدث عادة مثل هذه التغيرات على دفعات صغيرة كل سنة ، فلا تلحظ كما تلحظ في نظام يتوخى إصلاح أخطاء عشرات السنين في بضع سنوات . لهذا فإنه ثمة حاجة الآن للتجديد الأخلاقي وتصحيح الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي من جانب الاقتصاد المركزي المتحول إلى اقتصاد السوق ، وهي حاجة أكثر إلحاحاً منها في أي اقتصاد آخر في العالم.

٥٧ وعلاوة على ذلك ، لا يمكن لطلبِ زيادةِ الكفاءة أن يكون ذا معنى إذا لم تكن المؤسسات حرة أيضاً في اختيار نوعية مدخلاتها وكميتها ومصادرها ، وكذلك في توظيف المستخدمين وفصلهم باستناد إلى مستوى أدائهم . وقد

تدعو الحاجة أيضاً إلى سحب امتياز السوق المضمون الذي تتمتع به المؤسسات الآن. وقد يزيد هذا من خسارة الكثير منها ويؤدي إلى البطالة حين تتوقف عن كونها أبوية وتفصل المستخدمين في سعيها لتحقيق المزيد من الكفاءة. وبما أن مؤسسات الدولة كبيرة ، فإن المشاكل الناجمة عن تصفية المؤسسات التي تحقق خسارة، ولاسيما البطالة ، ستكون كبيرة أيضاً . فالنظام السوفيتي غير مؤهل لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاتجاه نحو نظام السوق . لذلك فإن برنامجاً ينطوي على ترميم جزئي للسوق هو برنامج يتناقض مع نفسه ، طالما استمرت الأهداف الأبوية . بيد أنه إذا ا تم التخلي عن هذه الأهداف ومعها التخطيط المركزي والملكية الجماعية بغية تحقيق زيادة في الكفاءة ، فعند ذلك نتساءل ما هو الشيء المتبقي من الاشتراكية الذي يجعل منها نظاماً متميزاً عن غيره من الأنظمة؟

٥٨ وحتى مسألة التخصيص تحفّها صعوبات جمة . فبما أن جميع الممتلكات المؤممة هي الآن ملك للشعب من حيث الأساس ، فلا بد من تنفيذ عملية نقل حقوق الملكية عن طريق التخصيص على نحو عادل . ويبدو أنه لا يوجد، حتى الآن ، برنامج واضح لتحقيق ذلك .

٥٩ وثمة فكرة يبدو أنها تلقى بعض القبول وهي بيع أسهم بالمزاد العلني في الصناعات والمزارع التي تمتلكها الدولة . على أنه لا بد قبل إجراء هذا المزاد العلني من القيام بتقييم واقعي ، وهو أمر يستغرق الكثير من الوقت وينطوي على صعوبة لعدم وجود أسعار وعائدات تتصل بالسوق . فإذا لم يتوفر هذا التقييم فإن الأخطار ستكون بالغة الحجم بالنسبة لمن ليس لهم معرفة بخفايا الأمور من الداخل. ثم إن من سلبيات بيع الأسهم بالمزاد العلني أنه يعطي ميزة لمن جمعوا ثروة خلال الفترة الاشتراكية . فهم الذين سيكون في وسعهم شراء الأسهم. لذلك فإن أصحاب الامتيازات ، وليس لهم الآن حقوق ملكية، سيضيفون الآن ريشة أخرى لقبعاتهم ، ألا وهي ريشة الملكية . فأين ستصبح البروليتاريا التي قامت الاشتراكية باسمها والتي يتم تفكيكها الآن باسمها أيضاً؟

٦٠ على أنه إذا كان لحقوق الملكية أن تنقل للشعب على نحو منصف ، فإن السؤال المحير هو كيف ينبغي تنفيذ ذلك ؟ فمن يحصل على حصة في ماذا وإلى

أي مدى ؟ فإذا كان العمال سيعطون أسهماً في المزارع والمؤسسات التي يعملون فيها، فماذا عن أولئك الذين لا يعملون أو الذين يعملون في مناطق أقل خصوبة أو في مؤسسات مفلسة أو تشرف على الإفلاس ؟ وإذا كان سيتم إصدار كوبونات لكل شخص يشتري بها ، فعندئذٍ قد يكون لا بد للتخصيص من الانتظار حتى يتم تقييم جميع المؤسسات والمزارع التي يمكن بيعها . وهذا سيحتاج إلى الوقت ، وهو ما لا يملكه النظام . ثم إن الذين جمعوا الثروة في الماضي سيتمتعون أيضاً بميزة إذا كان بوسعهم استعمال هذه الثروة إلى جانب الكوبونات في عمليات الشراء .

٦١ كما أن عملية التصحيح وفق الداروينية الاجتماعية قد تولد المشاكل . فقد حُددت تركيبة القيادة الاشتراكية خلال عدة عقود خلت وأوجدت مصلحة متأصلة في استمرار الوضع الراهن . وقد يتعذر على البيريسترويكا أن تغير هذه الحالة النفسية بنفسها إذا لم يتوافر التحول الأخلاقي . وقد لا يكون المسئولون في مؤسسات الدولة مستعدين نفسياً لمواجهة حقائق منافسة السوق . لذلك يتعين على الإدارة أن تقتلع بلا هوادة المديرين غير الأكفاء . وبما أن هذا قد يؤدي إلى الاضطراب والتذمر ، فسوف تجد القيادة نفسها تكافح في الوقت نفسه من أجل تهدئة المصالح المتأصلة لكي تبقى في السلطة . لذلك فإن تجنب المبالغة في تركيز السلطة والمبالغة في مركزية الإدارة والابتعاد عن سلبيات وحدات الإنتاج الكبيرة، وهي العيوب الرئيسية للاشتراكية ، كل ذلك سيكون مهمة شاقة وصعبة . و"يكاد يكون لكل فرد في الاتحاد السوفيتي سبب وجيه لتحبيذ الإصلاح وسبب وجيه للخوف من هذا الإصلاح"[٥١]. فالنزاع على السلطة الذي لابد أن ينجم فيما بين من يرغبون بالتمسك بالامتيازات الراهنة وبين المؤيدين للإصلاح الذين لا يمكن لهم النجاح إلا بإنهاء تلك الامتيازات ، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى إبطاء الإصلاح وإضعاف فعاليته من خلال الحلول الوسط التي لابد منها .

---

[٥١] Jerry Hough, *Russia and the West: Gorbachev and the Politics of Reform* (1988).

اشتراكية السوق

٦٢ في حين أن الاتحاد السوفيتي شرع لتوه في حقن بُعدٍ سوقي في إدارة اقتصاده ، فإن بلدان أوروبا الشرقية (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا وبولندا ورومانيا) ويوغوسلافيا والصين قد شقت من قبل لنفسها طريقاً رائداً نحو ما أصبح يعرف بـ"اشتراكية السوق" . بل إن الصين عَدّلت عن التشديد على نظام الكوميون غير الطبيعي وغير الإنساني الذي فرضه ماوتسي تونغ بالقوة[٥٢]. على أن النموذج السوفيتي المركزي الذي تملك فيه الدولة الغالبية العظمى من وسائل الإنتاج بقي المحور المركزي لجميع هذه الاقتصادات.

٦٣ كان الموضوع الرئيسي للإصلاح هو تحقيق لامركزية جزئية في آلية صنع القرار في الاقتصاد ، وذلك بإتاحة المجال لمؤشرات السوق والمبادرة الخاصة بأن تلعب دوراً أكبر في تخصيص الموارد وتوزيعها . وكان من المقرر منح مؤسسات الدولة مزيداً من الاستقلال في التخطيط لعملياتها وتأمين مدخلاتها وتسعير منتجاتها ، وكان من المقرر تخفيف الغالبية العظمى من القيود لفسح المجال أمام الإدارة الذاتية ؛ وكان من المقرر العمل بالأسعار والأجور وأسعار الصرف المرتبطة بالسوق ، وقطع الإعانات بغية تخفيض العجز في الميزانية ؛ وكان من المقرر تخفيف التأكيد الذي لا مبرر له الذي كان يوضع سابقاً على الصناعة الثقيلة وإعطاء المزيد من الأهمية للزراعة وصناعات السلع الاستهلاكية .

---

٥٢ للإطلاع على الخسارات الفادحة في الأرواح (٢٠-٣٠مليون) والكوارث التي كانت قد حلت بالصين، أنظر:

John K. Fairbank, *The Great Chinese Revolution* 1800-1985. (1986). See also Warren Lerner, *A History of Socialism and Communism in Modern Times: Theorists, Activists and Humanists* (1982), pp. 212 and 241.

كان اسم ماوتسي تونغ يكتب في الأدبيات الغربية Mao Tse-tung خلال حوالي ٥٠ سنة. إلا أن طريقة كتابة الأسماء الصينية واسمها Pinyin هي التي تم اعتمادها منذ عام ١٩٧٩م لكتابة الاسماء باللغة الإنجليزية. من هنا الكتابة المنقحة هي التي استخدمت هنا. (انظر .Warren Lerner (1982), p. 153)

الفشل والإطاحة

٦٤ لم يجر العمل بهذه الإصلاحات في جميع البلدان على نحو واحد[٥٣]. فقد كانت أوسع نطاقاً في يوغوسلافيا وهنغاريا وبولندا والصين ، وأضيق نطاقاً في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ورومانيا . على أنه ما من بلد واحد من هذه البلدان قطع شوطاً بعيداً في تحرير الاقتصاد من المركزية ووضع الثقة بالأسواق مثلما تصور اشتراكيو السوق من الناحية النظرية . فالبنية الفوقية الأساسية للنظام الموغل في المركزية والديوانية (البيروقراطية) ظلت على حالها من الناحية العملية في كل بلد . وهكذا فقد ظلت المشاكل التي سعت تلك البلدان لمعالجتها-تناقصُ الإنتاجية والنمو، وازديادُ حالات النقص ، والسلعُ المتدنية الجودة-ظلت بلا حل . وعندما بلغت هذه المشاكل مستويات لا تطاق، سقطت الأنظمة الشيوعية مثل أحجار الدومينو في جميع بلدان أوروبا الشرقية الستة عام ١٩٨٩م. ولقد كان من المحتمل الإطاحة بالنظام الصيني أيضاً لولا استخدام القوة الوحشية لإخماد حركة الحرية التي تجلت في ساحة تيانمن عام ١٩٨٩م . ونسأل لماذا لم يكن مصير اشتراكية السوق بأفضل من النموذج السوفيتي في تحقيق أهدافه ؟

الديمقراطية السياسية

٦٥ لم تقترن الإصلاحات الاقتصادية بالديمقراطية السياسية ، بل واستمرت الدكتاتورية السياسية والقمع السياسي . فغياب الحرية السياسية أفشلَ الإصلاحات الاقتصادية ولم يسمح لها بإتمام الشوط . وقد اتخذت الإصلاحات المنحى الذي كان يلائم المصالح المتأصلة للأنظمة القمعية . فالتنفيذ الجزئي الذي

---

[٥٣] See Michael Karen, "The New Economic System in the GDP: An Obituary", *Social Studies*, April 1973, pp. 554-87; Janos Kornai, "The Hungarian Reform Process: Visions, Hopes and Reality", *Journal of Economic Literature*, December 1986, pp. 1687-737; U.S. Congress, Joint Economic Committee, *East European Economies; Slow Growth in the 1980's* (1986), vol. 3; Dwight H. Perkins, "Reforming China's Economic System", *Journal of Economic Literature*, June 1988, pp. 601-45; and William F. Robinson, *The Pattern of Reform in Hungry* (1973).

تعوزه الحماسة لم يكن بوسعه أن يؤدي إلى ما تحتاجه الاقتصادات من إنعاش. لذا فقد ظلت الأهداف غير محققة . كما أن الفساد وحالات عدم الكفاءة استنفذت الكثير من الموارد مما أدى إلى حالات نقص وصعوبات خطيرة.

٦٦ ومع ذلك ، فحتى لو اقترنت الإصلاحات الاقتصادية بالديمقراطية السياسية فإن ذلك لم يكن ليكفي . فمما لا شك فيه أن استبدال النمطية الديوانية (الروتين البيروقراطي) باللامركزية وبمؤشرات السوق كان سيساعد في تحقيق المزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد ، لكن ذلك ما كان ليزيد عما هو قائم في الصناعات المؤممة في بلدان اقتصاد السوق . فغياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما ينجم عنها من مبادرات ، لا بد أن يؤثر تأثيراً سلبياً .

٦٧ ثم إن زيادة الإنصاف التي فشلت حتى اقتصادات السوق في تحقيقها ، لا يمكن بلوغها ما لم يتم تصميم الإصلاحات التي تتوخاها اشتراكية السوق ضمن إطار نظرة عامة إلى الحياة موائمة لتلك الإصلاحات . وهذا فقط هو الذي كان من شأنه أن يحقق ذلك النوع من آلية التصفية ونظام الحوافز وتصحيح الهيكل الاجتماعي – الاقتصادي والمالي الذي يتطلبه تحقيق الأهداف . ولذا فإنه لم يكن بالإمكان استحداث إستراتيجية فعالة. وهكذا فإن هذه البلدان لم تعجز فقط عن تلبية الاحتياجات ، بل أيضاً أوقعت نفسها في خضم مشاكل تتصل بالاقتصاد الكلي ، تلك المشاكل التي كان يرى الاشتراكيون إنها من خصائص الرأسمالية ، ألا وهي حالات العجز في الميزانية والتضخم والبطالة وارتفاع الديون الخارجية . وازدادت حدة حالات عدم المساواة أيضاً مما أدى إلى حالة من الغليان الاجتماعي.

التضخم والبطالة والدين

٦٨ ومثال جيد على ذلك نراه في يوغوسلافيا وبولندا وهنغاريا والصين وهي البلدان التي سبقت غيرها في التحرر . فيوغوسلافيا وبولندا تئنان تحت وطأة التضخم الكبير وتحت وطأة موجة الاضطرابات العمالية . وقد تسارع معدل التضخم السنوي على نحو متواصل في البلدين على حد سواء . ففي يوغوسلافيا ارتفع معدل التضخم من٢١,٢ بالمائة في ١٩٧٩م إلى١٢٤٠ بالمائة

عام ١٩٨٩م. وفي بولندا ارتفع من ٧,١ بالمائة عام ١٩٧٩م إلى ٢٤٥ بالمائة عام ١٩٨٩م . واستمر تسارع التضخم في البلدين على حد سواء حيث بلغ ٢٦٨٥ و ٦٤٠ بالمائة سنوياً على التوالي في ديسمبر ١٩٨٩م[٥٤].

٦٩ كما أن معدل التضخم في هنغاريا والصين في تسارع متواصل ، رغم أنه أقل نسبياً . وفي الصين ازداد حوالي ستة أضعاف من ٢ بالمائة عام ١٩٨٣م إلى ١١,٩ بالمائة عام ١٩٨٥م[٥٥]. وقد جاء هذا الارتفاع في الأسعار صدمة للصينيين الذين درجوا على عدم تغير الأسعار خلال أكثر من ٣٠ سنة . وحدثت بنتيجة ذلك احتجاجات واضطرابات طلابية ، مما أضطر هو ياوبنغ (Hu Yaobang) رئيس الحزب الشيوعي الصيني، وهو الرجلُ الذي وقف خلف الإصلاحات الاقتصادية ، إلى الاستقالة وهو موسوم بالخزي . وأعلنت الحكومة عن تجميد زيادات الأسعار ، مؤقتاً على الأقل ، وأوقفت خطط التحول نحو اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق . فهدأت الأمور مؤقتاً عام ١٩٨٦م حين تباطأ معدل التضخم ليبلغ ٧ بالمائة . على أنه لم يكن بالإمكان إحكام إغلاق الغطاء فعاد معدل التضخم إلى الارتفاع ليبلغ ٨,٨ بالمائة في عام ١٩٨٧م و ٢٠,٧ بالمائة عام ١٩٨٨م . وانخفض المعدل إلى ١٦,٣ بالمائة عام ١٩٨٩م من جراء التدابير القمعية . إلا أنه ينطوي على احتمال الارتفاع إلى مستوى أعلى بكثير إذا ما سمح للتضخم المكبوت من الانطلاق من خلال التحرير الحقيقي للاقتصاد .

٧٠ كما بدأت البطالة ترتفع . وهذا أمر محتم في بلدان اشتراكية حين تحاول تخفيض حالات عدم الكفاءة التي ابتليت بها آلياتها الإنتاجية ولا تعيد تنظيم اقتصاداتها وأنظمتها المالية بما يكفي لتوفير فرص بديلة لكسب الدخل للعاطلين عن العمل . وفي بادئ الأمر جرت محاولات لإنكار وجود البطالة . إلا أن المشكلة أصبحت أكبر من أن تخفى في يوغوسلافيا وهنغاريا والصين . ففي يوغوسلافيا بلغ معدل من ليس لهم عمل ١٥ بالمائة ، أي ضعف متوسط بلدان

---

[٥٤] For data on inflation, see IMF, *International Financial Statistics*, Table on Consumer Prices.

[٥٥] These and the following data on Chinese inflation are also from *ibid.*

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومن المتوقع أن يعود ذلك المعدل إلى الارتفاع[٥٦] .

٧١ وارتفعت الديون الخارجية أيضاً لبلدان أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا ارتفاعاً حاداً . فخلال السنوات الواقعة بين ١٩٨٥و١٩٨٩م ارتفعت من ٧١,٧ مليار دولار إلى ١٠١,٢ مليار . وقدرت الديون غير المسددة لهنغاريا وبولندا ويوغوسلافيا ، وهي أكثر تلك البلدان مديونية ، بمبلغ ٢٠,٦ مليار و ٤٣,٣ مليار و ١٩,٧مليار دولار على التوالي عام ١٩٨٩م ، أي صار مجموعهما حينئذٍ للبلدان الثلاثة ٨٣,٦ مليار دولار بعد أن كان عام ١٩٨٥م ٦٦,٨ مليار دولار . أما ديون الصين الخارجية فإنها ترتفع بأسرع من ذلك أيضاً . إذ تصاعدت من ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٤,٩ مليار عام ١٩٨٩م . ومن المتوقع أن يتسارع ارتفاعها أيضاً في المستقبل القريب[٥٧] .

مشاكل الإصلاح

٧٢ إن استراتيجية الإصلاح التي يوصى بها الآن لهذه البلدان مصممة ضمن إطار الرأسمالية العَلْماني ، أي تخفيض الإنفاق الحكومي والحدّ من الائتمان لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي . فلْتترك الأسعار لتصل إلى مستويات السوق ، ولْيتم التخلص من القيود الديوانية ، ولْيُعمل بالتخصيص (إعادة وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص) . ومع أن هذه كلها أمور ضرورية لا غنى عنها فإنها تقتضي دفن هدف الإنصاف الذي تقول به الاشتراكية ، ما لم يحدث إصلاح هيكلي اجتماعي-اقتصادي ومالي شامل ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بدون نظام ملائم للقيم والحوافز مما لا تستطيع النظرة العَلْمانية العامة للحياة أن توفره.

---

٥٦ "Marx Turned Upside Down", *The Economist*, 24 September 1988, p. 17.

٥٧ Data are from World Bank, *World Debt Tables*, 1990-91, vol. 1, p.105, and vol. 2, pp. 66 (China), 162 (Hungary), 298 (Poland) and 414 (Yugoslavia); and Bank for International Settlements, *60th Annual Report*, 1989/90 (Basle: BIS, June 1990), p. 48.

٧٣ إن تخفيض الإنفاق الحكومي لازم لإزالة حالات اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي ، لكنه صعب التحقيق حين تتوقف الرفاهية بالدرجة الأولى على برامج الإنفاق الأبوية للحكومة . فالتراجع الكبير عن هذه البرامج من شأنه أن يزيد حدة الاضطراب السياسي ، ولا سيما حين تلغى الإعانات ، وتترك الأسعار لتبلغ مستويات السوق ، ويتم كبح زيادات الأجور ويحدث نقص حاد في الدخول الحقيقية . ثم إن تخفيض الإنفاق الحكومي، إلى جانب اجتهاد المشروعات الحكومية التي أعيدت إلى القطاع الخاص في أن تخفض خسائرها ، قد يؤديان إلى البطالة . وهذا سيؤدي إلى زيادة حدة الاضطراب السياسي ما لم توجد شبكة ضمان اجتماعية فعالة لدعم العاطلين عن العمل وإعادة تدريبهم . وسوف يؤدي التخصيص أيضاً إلى إثارة قضايا تتعلق بالإنصاف ، كما سبق بيانه عند تناول تعقيدات الإصلاح في الاتحاد السوفيتي.

٧٤ إن هذا يدل على مبلغ الصعوبة في الشروع في الإصلاحات بدون إستراتيجية انتقالية مصممة تصميماً مناسباً لتحقق أهداف الكفاءة والإنصاف على حد سواء. إن استراتيجية تخصيص يتم إعدادها ضمن إطار العَلْمانية ستمكن الأغنياء والأقوياء من ممارسة عين التأثير ضد تلبية الاحتياجات ، الذي يمارسونه في ظل الرأسمالية . وهكذا فإن الفقراء والضعفاء سيعانون معاناة كبيرة. ومن المحتمل أن ترتفع معدلات الجريمة أيضاً ، إذ لا يوجد في "صندوق العدة" العائد للأنظمة الشمولية سوى ما تمارسه الدولة من قسر وإكراه لمنع هذه الأمور .

٧٥ لذا فإن الاقتصادات الاشتراكية "التي جرى إصلاحها" تواجه مأزقاً مزدوجاً-كيف تتخلص من حالات عدم المساواة وعدم التوازن الماضية التي أدت إلى الاستياء الاجتماعي والاقتصادي الراهن ، وكيف تحقق الكفاءة والإنصاف على حد سواء دون التسبب في تفاقم الجريمة وحالات اختلال التوازن السائدة . وقد لا يجدي اعتماد إستراتيجية الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاهية التي تعتبرها تلك الدول نموذجاً يحتذى ، لأن الديمقراطيات الاجتماعية لا تواجه المعدلات العالية للتضخم المكبوت والبطالة أو حالات النقص الخطيرة

للسلع التي تواجهها بلدان أوروبا الشرقية الآن . فإذا لم يتم اعتماد إستراتيجية مختلفة فإن بلدان أوروبا الشرقية قد تواجه حالات اختلال توازن في الاقتصاد الكلي ومشاكل أخرى أخطر بكثير مما تواجهه الديمقراطيات الاجتماعية . فما لم يتم إدخال بعد أخلاقي في إصلاحاتها وما لم يتم الاضطلاع بإصلاح هيكلي اجتماعي-اقتصادي ومالي شامل ، فإن بلدان أوروبا الشرقية ربما تلجأ إلى جرعات كبيرة من الاقتراض لدفع عجلة نموها والتغلب على حالات النقص واختلال التوازن التي تواجهها . وفي حين أن هذا سيساعد على تهدئة الشعب مؤقتاً ، فإنه سيوجد مشاكل أخرى محيرة أيضاً، وهو ما تدركه الآن وبمزيد من خيبة الأمل الغالبية العظمى من البلدان النامية .

الاشتراكية الديمقراطية

٧٦ لا يوجد في الاشتراكية الديمقراطية شيء من الزخارف الإيديولوجية الماركسية ، ولا تؤمن باستخدام القوة والعنف أو بالانهيار المحتم للرأسمالية . بل تؤمن بأن الاشتراكية بوصفها مثلاً أعلى لا تنفصل عن الديمقراطية وأنه ينبغي تحقيقها سلمياً وتدريجياً من خلال العمليات الديمقراطية بالموافقة الحرة للمحكومين وبدون ثورة . على أن ملكية الدولة الكاملة لوسائل الإنتاج، والتخطيط المركزي ، يعتبران أمرين لازمين في المناقشات التي تدور في بادئ الأمر حول تحقيق الأهداف الاشتراكية . فقد عرف شومبيتر الاشتراكية بأنها نمط مؤسسي تناط فيه السيطرة على وسائل الإنتاج وعلى الإنتاج نفسه بسلطة مركزية[٥٨] . وقد اتفق معه مُعاصرُه المرموق أوسكار لانجه (O. Lange)، حين نظر إلى الواقع بعد بضعة سنوات، في أن الاشتراكية تعني سيطرة الدولة والتخطيط المركزي، وإن استخدم لانجه عبارة "الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية"[٥٩] .

---

٥٨ Joseph Schumpeter, *Capitalism, SaDevelopment* (1950), P. 167.

٥٩ Oscar Lange, *Political Economy* (1963), vol. 1.(General Problems), p. 81.

الابتعاد عن النموذج السوفيتي

٧٧ على أنه بنتيجة التدابير القمعية التي استخدمت في الاتحاد السوفيتي وعدم كفاءة آلية الاقتصاد فيه ، فقد تم التخلي عن التأكيد على كلا الأمرين تدريجياً. وصار يفترض أن نظام السوق قادر على تحقيق تخصيص فعال للموارد وعلى حل جميع مشاكل الإنتاج ، وأنه ، بما أن فشل الرأسمالية يكمن بشكل رئيسي في ناحية التوزيع ، فإن المهمة الرئيسية للاشتراكية هي إزالة الظلم وعدم المساواة في مجال التوزيع الكامنين في النظام الرأسمالي . وكان يفترض أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال اقتصاد مختلط يلعب فيه القطاع العام دوراً هاماً ويعتمد عدداً من التدابير بغية "تعديل طابع الرأسمالية إلى درجة كبيرة" مما "يؤدي إلى الاشتراكية" في النهاية[٦٠]. ومع أنه كان ثمة اختلاف كبير في الرأي حول ماهية هذه التدابير ، فقد أصبحت الاشتراكية الديمقراطية بوجه عام تقارن بدولة الرفاهية من حيث تأكيدها على الديمقراطية السياسية والاقتصادية، المقترنة بالتنظيم وتأميم الصناعات الرئيسية والإصلاحات العمالية وخدمات الرفاهية (إعانات حين البطالة ، والتعليم المجاني أو المدعوم من قبل الدولة، وخدمات الصحة والنقل ، والمعونات الاجتماعية) . ونقيض ذلك أصبحت الشيوعية مرادفة للثورة والتخطيط المركزي وملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج . وكان هذا في جوهره نجاح "حتمية التدرج" التي نادى بها الفابيون الإنجليز وأصحاب الحركة التعديلية في أواخر القرن التاسع عشر .

٧٨ بيد أن المنظرين الاشتراكيين الراديكاليين لم يعجبهم هذا التطور . فهم يرون أن أدوات أصحاب الحركة التعديلية ، المتمثلة بالحزب البرلماني والنقابات العمالية ، آيلة إلى الفشل حين تعمل ضمن بيئة رأسمالية . فالبرلمان والنقابات العمالية إنما يعكسان المصالح السائدة في المجتمع ، وفي مجتمع رأسمالي تكون مصالح البورجوازية هي السائدة المسيطرة . لذلك فإن أدوات أصحاب الحركة التعديلية لا يمكن أن تنجح في العمل على الإطاحة بالرأسمالية . فهي لا يسعها إلا أن تعزز مؤسسات المجتمع الرأسمالي . وبناءً على ذلك ، كان يقال إن من

---

٦٠ Crosland (1963), p. 26.

شأن البرنامج الإصلاحي فقط أن يطيل أمد وجود الرأسمالية[٦١]. لهذا لم يكن الراديكاليون يعتبرون دولة الرفاهية هدفهم النهائي. بل ظلوا متمسكين بأمل تحقيق الاشتراكية "الحقيقية" في خاتمة المطاف، تلك الاشتراكية التي ستتجاوز دولة الرفاهية وتسير نحو مجتمع أزيلت منه الفروق الطبقية وتم فيه توزيع الثروة على نحو عادل من خلال إلغاء علاقات الأجور ومن خلال ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج. لكن هذا النهج الراديكالي، الذي أدى فقط، كما بينا سابقاً، إلى تفاقم عبودية الأجور وإلى تقويض الكفاءة، لم يعد يمثل البرنامج السياسي للأحزاب الاشتراكية التي أصبح ينظر إليها بوصفها صنو دولة الرفاهية[٦٢]. ثم إنه بعد أن تخلى حتى السوفيت عن النهج الراديكالي فإن الاحتمال ضعيف في أن يكتسب هذا النهج أتباعاً في المستقبل المنظور.

٧٩ ومن هنا يبرز السؤال التالي: هل من الممكن تحقيق الهدف الرامي إلى إيجاد مجتمع مثالي من الأخوة، مجتمع زال منه الفقر وتمت فيه تلبية احتياجات كل فرد، وجرى فيه توزيع الدخل والثروة على نحو عادل، بمجرد إجراء بعض التغيرات التجميلية على آلية التوزيع الرأسمالية، من خلال إعطاء دور أكبر للدولة في الاقتصاد؟ كان من الممكن أن يكون الجواب "نعم" لو أن نظام السوق نجح في تخصيص الموارد على نحو "كفء" ولو أن فشله كان يعود إلى التوزيع بشكل رئيسي. ولكن بما أن نظام السوق قد فشل أيضاً، كما بينا، في توزيع الموارد على نحو "كفِي" ، فلا مجال لنجاح الاشتراكية الديمقراطية بتعديلاتها الثانوية في تشغيل آلية توزيع نظام السوق. ولقد برهن على ذلك بوضوح الخبرة الطويلة في الاشتراكية الديمقراطية.

٨٠ لقد جاءت الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة في أوقات مختلفة في جميع بلدان أوروبا الغربية تقريباً. وكانت أهدافها الرئيسية ما يلي: إلغاء الفقر وقيام الدولة بتقديم الخدمات الاجتماعية، وزيادة المساواة في الثروة، والتشغيل

---

[٦١] See Rosa Luxemburg, *Reform or Revolution* (1963), p. 41. See also George Lichtheim, *Marxism* (1961), p.329; Furniss and Tilton, (1977), pp. 69-70.

[٦٢] -See Lewis A. Coser, "Socialism", *Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1973-74), vol. 16, p. 973.

الكامل والاستقرار الاقتصادي[٦٣]. ومع أن هذه الأحزاب أفلحت في إدخال عدد من الإصلاحات التي كانت موضع ترحيب بالغ في اقتصاداتها وفي تحسين وضع العمال ، فلا بد من الاعتراف أنها فشلت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها الرئيسية. فرغم غنى اقتصاداتها الواسع فإن الفقر لازال مستمراً ، وبقيت الاحتياجات غير ملباة ، كما ازدادت حالات اختلال التوازن وعدم الاستقرار، واقترن كل ذلك بعواقب غير صحية بالنسبة للنمو الاقتصادي والكفاءة والعدالة.

المساومة على المبادئ (التنازل عنها)

٨١ وفيما بقيت المثل العليا للاشتراكية الديمقراطية بعيدة المنال ولم تتحقق ، فإن استراتيجيتها تعرضت للهجوم من جراء حالات العجز غير الصحية في الميزانية ، والأعباء الضريبية الباهظة التي جاءت بها ، وهو ما سنتناوله في الفصل التالي . وهكذا فقدت الحركة الاشتراكية الكثير من حيويتها . ففي العديد من البلدان التي قويت فيها الاشتراكية "ثمة ابتعاث لـ 'اليمين الجديد' ، وأصبحت مناهَضَة الاشتراكية وسيلة لجذب أصوات الناخبين"[٦٤]. وكانت النتيجة أن حزب العمال البريطاني فشل في عام ١٩٨٣م و١٩٨٧م "في زحزحة حكومة محافظة اقترنت فترة حكمها بانكماش اقتصادي أكثر حدة من الانكماش الذي حدث عام ١٩٢٩م"[٦٥]. إن عدم قدرة حزب العمال على ترجمة ثلاثة ملايين من العاطلين عن العمل إلى قضية رابحة ، دعت مجلة الإيكونوميست إلى القول بأن : "الاشتراكية ، ذلك المبدأ السخي والثوري في فترة الإنفاق العام المتزايد، تبدو الآن مُسِنّة مجهَدة .... لم تعد الاشتراكية مصدر إلهام لما سيصبح عما قريب : أوروبا ما بعد الاشتراكية"[٦٦].

---

٦٣ See Crosland (1963), p. 1.

٦٤ See Nove (1983), p. xii. See also "Europe's Socialists: Has Anybody Seen Our Philosophy ? " *The Economist*, 30 September, 1989, pp. 21-4.

٦٥ George F. Will, "A Turning Point in History: British Socialism's Demise", *International Herald Tribune*, 18 June, 1987, p. 5.

٦٦ "Labour's Wilderness ",*The Economist*, 10 January 1987, p.16.

٨٢ بل إن بعض طلائع المفكرين الاشتراكيين يشككون حتى في حكمة مهاجمة الاشتراكية لبعض أسس الرأسمالية ، ولا سيما الملكية الخاصة للممتلكات والربح. ويخلص كروسلاند(Crosland) في كتابه "مستقبل الاشتراكية" إلى أن "تعريف الرأسمالية من ناحية الملكية ، سواء أكان ذلك مفيداً أم لا قبل مائة عام ، قد فقد معناه وشأنه كلياً ، إذ لم تعد الملكية الآن المفتاح للصورة الكلية للعلاقات الاجتماعية . وأنه من الأجدى تحديد المجتمعات من حيث المساواة والعلاقات الطبقية ، أو من حيث أنظمتها السياسية"[٦٧]. ولم يعد التأميم يعتبر هاماً . ولذا فإن الأحزاب الاشتراكية البريطانية والعديد من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية هي جماعية إلى حد "طفيف" فقط[٦٨]. وأخذ الاعتراف يزداد بأهمية الأرباح في فعالية المجتمع وتطوره . وهكذا يقول كروسلاند : "من الخطأ التفكير بأن الربح ، بمعنى ما يفيض عن الكلفة ، له علاقة خاصة وفريدة بالرأسمالية . بل على العكس، يجب أن يكون الأساس المنطقي لنشاط الأعمال في أي مجتمع يتصف بالنمو المستمر والحيوية ، سواء أكان رأسمالياً أم اشتراكياً "[٦٩]. من هنا فإن المرء يميل إلى الاتفاق مع نوفاك (Novak) حين يَخلُص إلى أنه "يبدو أن الاشتراكيين في تراجع عن النظرية والتطبيق على حد سواء"[٧٠]. وحتى السيد كجيل-أولوف فلدت (Kjell-Olof Feldt)، وزير مالية السويد ، صرح بأنه "يجب أن لا نسمح لأنفسنا بأن نصبح

---

٦٧ Crosland (1963), p. 42.

٦٨ Cf. John Lloyd, " Why it will not be Easy to Kill Off Socialism?" *Financial Times*, 23 March 1987, p. 14.

٦٩ Crosland (1963), p. 16.

٧٠ Michael Novak, *The Spirit of Democratic Capitalism* (1962), p. 197.

تبنت الدولية الاشتراكية ، التي تضم أكثر من ٨٠ من الأحزاب اليسارية والأحزاب الاجتماعية - الاشتراكية في أنحاء العالم، اقتصاد السوق في ذكرى تأسيسها المئوي في استوكهولم بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٨٩م ، ورفضت فكرة التأميم بوصفها "علاجاً للعلل الاجتماعية" . وهذا بدون شك إعادة نظر في مبادئها الأساسية.
Robert Taylor," Socialists Revise Objections to Market Economy ", *Financial Times*, 23 June, 1989, p. 3.

الحزب المناهض للرأسمالية . فالرأسمالية تواجه العديد من المشاكل الكبيرة ، لكننا لا نملك بديلاً لكل شيء فيها"[٧١].

٨٣على أنه إذا كانت الاشتراكية ستتقبل الملكية الخاصة للممتلكات ، والربحَ على حد سواء ، فعندئذٍ يمكن التساؤل عن الشيء الذي يميز الاشتراكية عن الرأسمالية ، لاسيما وأن حالات عدم المساواة ، نشأت حتى في ظل الاشتراكية الديمقراطية ، وأن الطبقات الاجتماعية لا تزال مسيطرة ؟ وبما أنه حتى اليمينيون يؤيدون الآن توفير الخدمات الأساسية على نطاق جماعي ، فإن الدعم القوي للنقابات العمالية يبقى السمة الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية . ولكن مع انتشار معدل البطالة المرتفع فإن الحركة النقابية قد ضعفت أيضاً إلى حد كبير وهي "غير قادرة على تحقيق تحول جذري لعلاقات السلطة"[٧٢]. وهذا قاد ويليام بفاف (William Pfaff) لأن يقول : " لا يوجد بكل بساطة لدى اليسار الليبرالي-ولا لدى اليسار غير الليبرالي-برنامج واسع ومقنع للمجتمع"[٧٣]. ويذهب ايرفينغ هاو (Irving Howe) إلى أبعد من ذلك إذ يقول: "لم تعد الاشتراكية الآن تقترن بإلغاء الفقر ولا بتأميم الصناعة"[٧٤].

٨٤ إن إحدى المشكلات الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية هي أنها في سعيها للوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية والقانونية في البلدان الصناعية المتقدمة ، اضطرت لتقديم الكثير من التنازلات بتأثير اعتبارات السياسات الانتخابية ، بحيث أنها فقدت قوة الإيمان والقدرة على تحقيق تغيير أساسي-تغيير من شأنه أن يؤدي إلى "تعديل" حقيقي للرأسمالية[٧٥]. فيمكن تصور الاشتراكيةً الديمقراطية بشرط أن تكون الغالبية العظمى من السكان راغبة بها . فلقد أظهرت نتائج

---

[٧١] Kjell-Olof Feldt, " The Acceptable Face of Socialism", *Financial Times*, 16 June 1988, Section IV, p. Iv.

[٧٢] John Lloyd (1987), p. 14.

[٧٣] William Pfaff, "When the Left has Nothing to Offer, the Right Wins", *International Herald Tribune*, 9 July 1987, p. 4.

[٧٤] See Irving Howe, "Introduction" in Irving Howe (ed.), *Twenty Five Years of 'Dissent': An American Tradition*(1979), pp. xiv and xix.

[٧٥] See also Barrington Moore, *Reflections on the Causes of Human Misery and upon Certain Prospects to Eliminate Them* (1972), p. 193.

الانتخابات في بلدان كثيرة أن التزام الناخبين قد تزعزع ، رغم الركود والبطالة. فلم تتمكن الحركة من إرساء جذورها ، وظلت تحت رحمة بِدَع الجمهور وقوة القيادة المحافظة أو الاشتراكية . فما من أحد بين الناس مستعد لاتخاذ موقف صامد من أجلها والنضال والموت في سبيلها كما يمكن أن يحدث في سبيل مثل أعلى ديني . فهل بوسع مثل هذا التغير في مزاج الجمهور توفير ضمان نجاح الاشتراكية الديمقراطية في خاتمة المطاف؟ ثم إن الثورة ليست بالحل. فقد قتلت الثورتان الشيوعيتان في روسيا والصين الملايين من الناس ، وخلفتا وراءهما ذكريات مقيتة لا يستسيغها أحد من الذين يحملون الديمقراطية وحقوق الإنسان محمل الجد. وحتى في بعض البلدان النامية، حيث جاءت الاشتراكية بوسائل ثورية أو من خلال انقلابات عسكرية، فإنها دمرت إلى حد كبير ما كان يوجد في التعاليم الأصلية للاشتراكية من جوانب إنسانية[٧٦].

فقدان الحيوية

٨٥ إذا نظرنا إلى الاشتراكية الديمقراطية من خلال منجزاتها يمكن القول بأنها لم تنجح في تحقيق أهدافها، وحتى لو عادت إلى السلطة في انتخابات قادمة، فإن الاحتمال ضعيف في أن تحرز تقدماً يذكر . والسبب في ذلك هو أن انعدام الانسجام بين أهدافها ونظرتها العامة إلى الحياة ، يحول دونها واستحداث إستراتيجية فعالة . فالاشتراكية الديمقراطية ، شأنها في ذلك شأن الرأسمالية ، هي أيضاً امتداد للفلسفة العَلْمانية لما بعد عصر التنوير . وكل ما فعلته هو أنها طرحت بعض التغييرات "الواقعية" في آلية التوزيع الرأسمالية . غير أن محاولة الحصول على شجرة مانجو من بذرة ليمون من خلال إجراء بعض التغيرات في الأسمدة والتربة لم تنجح ولا يمكن لها أن تنجح . فبدون تغيير جذري في النظرة العامة للحياة وبدون إحداث تغيير في البشر ، وهم أهم عنصر في المسرح، وبدون تغيير جوهري في الاستراتيجية ، فإن جميع الجهود التي تبذل لتحقيق أهداف الاشتراكية الإنسانية لا بد أن تبوء بالفشل.

---

٧٦ Moore (1972), p. 193.

٨٦ على أنه بدلاً من إعادة التفكير الجذري للوصول إلى حل حقيقي، فإن ما حدث هو "أمركة" اليسار (= صبغهُ بالخصائص الامريكية) . فثمة جهود تبذل لجعل الاشتراكية الديمقراطية تقترن بقضايا أخرى مثل قضية البيئة والسلام. ومع أن هاتين القضيتين على جانب من الأهمية ، إلا أن اعتناقهما لا يضمن بأي حال من الأحوال أن تتم تلبية الاحتياجات وتحقيق المزيد من المساواة وتراجع الفروق الطبقية . إن وصفات كهذه يمكن أن تصدر عن الأحزاب البورجوازية بقدر مماثل من الحماس . وقد أظهر كتاب روي هاترسلي (Roy Hattersley) الأخير "الأولويات الاقتصادية لحكومة العمال "مدى ضيق القاعدة التي تستند إليها الاشتراكية الديمقراطية[٧٧]. ففي الكلمة التي ألقاها المستر نيل كينوك (Neil Kinnock) في مؤتمر حزب العمال "طُرح جدولُ أعمال لسياسات السوق- الاجتماعية اتسم برأسمالية خالصة لا تقل عن جدول الأعمال الذي طرحه حزبا الوسط في الأسبوعين الأخيرين" . فقد قال زعيم حزب العمال أن هدف الحزب "ينبغي أن يكون القيام بإدارة اقتصاد السوق بأحسن من المحافظين"[٧٨]. لقد نجم عن انتخاب المستر كينوك رئيساً لحزب العمال أن ألزم الحزب فعلياً برأسمالية "يقوم بإدارتها على نحو أفضل" . وهكذا يبدو أن الاشتراكية الديمقراطية بدلاً من أن تحقق أهدافها الأساسية ، قد فقدت حيويتها.

٧٧ Roy Hattersley, *Economic Priorities for the Labour Government* (1987).

٧٨ " A Battle Won, A Battlle Joined", *The Economist*, 8 October 1988, p. 41.

الفصل الثالث

أزمة دولة الرفاهية

كثيراً ما وجد المهتمون اهتماماً عميقاً بالعدالة الاجتماعية أنفسهم يجرون حواراً مع الصم.

مايكل براوز(Michael Prowse)[1]

١ مما لا شك فيه أن البلدان الرأسمالية رحبت باستحداث دولة الرفاهية، وقد ازداد زخم دولة الرفاهية في بادئ الأمر بعد الركود الكبير ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، استجابة للتحدي المتمثل بالاشتراكية والصعوبات الناجمة عن الركود والحرب[2]. كان هدفها الأول المباشر تخفيف بعض أهم التجاوزات المفرطة المقترنة بالرأسمالية، وبالتالي الحد من جاذبية الاشتراكية . لذا فقد جذبت إليها جميع فئات الناس من عمال ورأسماليين على حد سواء . وقد جاء في بعض المقالات النقدية عنها أنها تمثل "حركة إدارة اجتماعية من الأعلى هدفها ضمان

[1] Michael Prowse, "The Isolation of the individual", *Financial Times*, 4 May 1989, p. III of Supplement on "Audit of Revolution".

[2] للإطلاع على واحدة من أفضل الدراسات المتعلقة بدولة الرفاهية انظر:
Asa Briggs, "The Welfare State in Historical Perspective", *Archives Europeenes de Sociologie* (1961); see also Richard Titmuss, *Essays on the "Welfare State"* (1963); Maurice Bruce, *The Coming of the Welfare State* (1966); and David Marsh, *The Future of The Welfare State* (1964).

النظام الاجتماعي بدون نقل السلطة الأساسية من الطبقة الحاكمة إلى الأكثرية المتمثلة بالعامة"[٣].

٢ ويستدل من فلسفتها الأساسية أنها حركة تبتعد عن مبادئ الداروينية الاجتماعية- الخاصة برأسمالية عدم التدخل ، وتميل إلى الاعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق . وتفترض هذه الفلسفة أن الاتجاه السائد في علم الاقتصاد يعترف رسمياً بأن الفقر وعدم القدرة على تلبية الحاجات ليست بالضرورة دلائل على عجز الأفراد الشخصي . فقد يتعرض العمال إلى العمل بأجور زهيدة أو إلى البطالة أو إلى الفقر دونما خطأ ارتكبوه . لذا من اللازم تأمين حصول كل فرد على حماية المجتمع له إزاء الأخطار الاجتماعية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والرعاية الطبية والنقل العام ، التي تعتبر من الأمور الأساسية التي لابد منها لكي يقوم الأفراد في المجتمع الحديث بأداء مهامهم ، ولكنها قد لا تكون في متناول أصحاب الموارد المحدودة . كما تعترف هذه الفلسفة بأن التشغيل التام لقوة العمل والتوزيع العادل للدخل والثروة هو من بين الأهداف الهامة لسياسة الدولة . وهذا يدعو إلى أن تقوم الدولة بدور في الاقتصاد أكثر نشاطاً بكثير مما يسمح به نمط دولة "رأسمالية عدم التدخل" والنمط الكينزي.

٣ على أن هذا ينبغي أن لا يقود إلى الاعتقاد بوجود إجماع في الآراء حول طبيعة دولة الرفاهية ومهامها . بل على العكس من ذلك ، إذ أن المحللين الاقتصاديين لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق مقبول بوجه عام حول التعريف الدقيق لدولة الرفاهية رغم مناقشاتهم التي امتدت عقوداً من الزمن-وقد أدى ذلك إلى أن يسميها تيتموس (Titmuss) "تجريداً لا يمكن تحديده"[٤]. لهذا ، تختلف أمثلة دولة الرفاهية ابتداء من النموذج الفاتر المطبق في الولايات المتحدة وانتهاء بالنموذج الأكمل الموجود في السويد.

---

[٣] A. H. Halsey, "Some Lessons from the Debates", in OECD, *The Welfare State in Crisis* (1981), p. 15.

[٤] Richard M. Titmuss, *Commitment to Welfare* (1976), p.124; see also, D. Arnold Hancock and Gideon Sjoberg, *Politics in the Post Welfare State* (1972), p. 3; and Norman Furniss and Timothy Tilton, *The Case for the Welfare State: from Social Security to Social Equality* (1977). pp. 14-21.

٤ على أن دولة الرفاهية لم تتمكن من التخلص من زُخرف العَلْمانية المقترن بفلسفة التنوير أو من الإيمان بقدسية نظام السوق . فقد تواصل موقف التنوير من الأحكام القيمية بدون وجل . واعتبر "اختبار الحاجة الشخصية" من المحرمات في دولة الرفاهية[٥]. فقد افترض ، تماشياً مع الاشتراكية الديمقراطية ، أن تخصيص الموارد يمكن أن يتم على نحو فعال في نظام السوق بشيء من التدخل الحكومي الرامي إلى تقليل الجوانب السلبية لحالات من عدم الكفاءة في عملية السوق ، وإلى تعديل حالات "فشل السوق" التي تحول دون بلوغ السوق بعض النتائج المرغوبة في استخدام الموارد . ويكمن دور القطاع العام في مجال التوزيع، ولا سيما من خلال المعونات (المدفوعات التحويلية) وتوفير السلع والخدمات التي يحتاج إليها الجمهور . ولا يتوقف التمتع بهذه السلع والخدمات واستحقاقها على كون المرء غنياً أو فقيراً ، بل على كونه مواطناً على قدم المساواة مع جميع أفراد المجتمع[٦]. وبناء على ذلك "فإن مبدأ تقديم المنافع بوصفها حقاً اجتماعياً بدل من أن يكون على أساس حاجة الفرد هو الأساس الذي تقوم عليه معظم برامج التأمين الاجتماعي"[٧]. والتبرير المنطقي الذي يكمن وراء ذلك هو أن توزيع المنافع على أساس " اختبار الحاجة الشخصية " لا يحتاج فقط إلى أحكام قيمية بل إنه يخل بأمثلية باريتو.

الاستراتيجية

٥ وهكذا فإن دولة الرفاهية لم ترى حاجة لإدخال أية تغييرات جذرية على نظام السوق لتحقيق أهدافها . فقد ساد الاعتقاد بأن إسناد دور أكبر للدولة

---

arry K. Girvetz, "Welfare State", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (1968), vol. 16, p.515. ٥

Neil Gilbert, *Capitalism and the Welfare State, Dilemmas of Social Benevolence* (1983), p.47. ٦

Peter Saunders and Friedrich Klau, *The Role of the Public Sector; Causes and Consequences of the Growth of Government* (1985), p 25. ٧

لقد أيد تقرير (Beveridge) (١٩٤٧) الذي وضع إطار دولة الرفاهية لبريطانيا ، أيد أيضاً الرأي القائل بأنه يجب إتاحة الخدمات الصحية وخدمات الرفاهية لجميع المواطنين بوصفها حقاً أساسياً.

يكفي لتحسين أداء السوق وعلاج حالات الظلم الناجمة عن رأسمالية عدم التدخل . ويمكن تحقيق ذلك من خلال أدوات دولة الرفاهية ، تلك الأدوات التي اكتسبت ست منها أهمية كبيرة: التنظيم والتوجيه ، وتأميم بعض الصناعات الأساسية ، وحركة عمالية قوية، والسياسة المالية العامة ، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، والتشغيل الكامل . لذا من الأهمية بمكان فحص فعالية أدوات دولة الرفاهية تلك في تحقيق أهدافها.

(أ) التنظيم والتوجيه Regulation

٦ مما لا شك فيه أن تنظيم النشاط الاقتصادي الحر أمر هام لضمان المنافسة والمحافظة على النظام والمواصفات وحماية حقوق الآخرين . على أن التنظيم يفترض وجود معايير متفق عليها أو قيم جماعية يتم التنظيم على ضوئها . فإذا لم تتوافر تلك المعايير والقيم ، أو إذا لم يكن ثمة إجماع عليها فعند ذلك تصبح الدولة ، في المجتمعات التعددية التي يسعى كل فرد فيها وراء مصلحته الذاتية ، محطة عبور لجميع الفئات وذوي المصالح المكتسبة ، وتصبح أنشطتها ببساطة حصيلة ما تسفر عنه المساومة في الصراع السياسي[٨]. فإذا افترضنا أن ذوي المصالح المكتسبة سوف يسعون بقوة لحماية مصالحهم ، فإن التنظيم إذا لم يقترن بوجود قيم متفق عليها على الصعيد الاجتماعي لا بد أن يحابي هذه الفئة أو تلك ، وأن يميل إلى الإفراط أو التفريط . وذلك يتوقف على جماعة الضغط التي تكون مهيمنة من حيث الأصوات والسيطرة على وسائل الإعلام وتمويل الحملات الانتخابية وممارسة أنشطة جماعات الضغط (اللوبي) . وبما أن القوة الاقتصادية والتنظيمية المتاحة لذوي المصالح من الجماعات ليست موزعة بالتساوي ، فإنها لا تتوازن مع بعضها البعض، كما زعم ستراشي(Strachey) وغالبريث (Galbraith) وغيرهما. ففي هذه الحالة قد تميل الجهود المبذولة للتنظيم في خاتمة المطاف إلى محاباة الأغنياء والأقوياء لأنهم سوف يستخدمون مواردهم للسيطرة على وسائل الإعلام ولتمويل الحملات الانتخابية وممارسة أنشطة قوية في مجال الضغط السياسي (اللوبي) وذلك بغية ترجيح كفة التنظيم لما فيه مصلحتهم.

---

٨ See Ralph Millhand, *The State in Capitalist Society* (1969), and Edward S. Greenberg, *Serving the Few* (1974), p. 20.

٧ وعلاوة على ذلك ، حتى إذا تم إعداد الإطار القانوني المناسب للتنظيم، فقد تكون القوة القسرية للحكومة ذاتها غير كافية لفرض تنفيذ الأنظمة على نحو فعال. فلا بد لها من دعم بواسطة آلية حافزة قوية لا يمكن أن تتوافر إلا من خلال التربية المناسبة والتحول الأخلاقي للمجتمع . فإذا لم يوجد وازع داخلي لدى الأفراد يدفعهم إلى الانصياع للأنظمة بوازع من ضمائرهم الحية ، وعلى حساب مصلحتهم الذاتية إذا لزم الأمر ، فإنهم سوف يسعون دائبين للتهرب واستغلال الثغرات التي لا بد أن توجد في جميع الأنظمة ، بصرف النظر عن دقة صياغتها . لذا فإن لمن مجرد التمني التوقع بأنه يمكن وضع الأنظمة المتوازنة الرامية إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية–الاقتصادية وفرض تنفيذها على نحو فعال من خلال الآلية القسرية للحكومة ، بدون دعامة من الأهداف والقيم المتفق عليها على الصعيد الاجتماعي ، ومن الحوافز التي تدفع جميع الطبقات الاجتماعية على التضحية بمصلحتها الخاصة من أجل تحقيق هذه الأهداف. وقد جُردت كل من هاتين الدعامتين من أي دور من قبل العَلْمانية التي تشكل، شأنها في ذلك شأن الرأسمالية، الدعامة الرئيسية التي يقوم عليها صرح دولة الرفاهية.

٨ حين كانت الأفكار المتصلة بدولة الرفاهية في تسارع متواصل وزخم متصاعد بتأثير الهجمة الاشتراكية ، كان الأغنياء والأقوياء أيضاً في المجتمعات الرأسمالية يدعمون التنظيم المتزايد ويعتبرونه بديلاً أفضل من الاشتراكية . أما الآن في الوقت الذي تواجه فيه دولة الرفاهية مشاكل وتثار الأسئلة حول جدواها في المدى البعيد ، فقد تضافرت جهود أصحاب المصالح من رجال الأعمال مع جهود الحكومات المحافظة للمطالبة بإلغاء قيود التنظيم . وقد تسارع زخم هذه المطالبة في العديد من البلدان الصناعية . يقول الذين ينادون بإلغاء قيود التنظيم إنه لا يسمح للاقتصاد بحرية الحركة ويزيد من التكاليف العامة والخاصة الناجمة عن تنفيذ الأنظمة أو الانصياع لها . أن ما يظهر بوضوح من ذلك هو أنه في حالة ينعدم فيها الإيمان الاجتماعي الراسخ بالعدالة الاجتماعية–الاقتصادية المقترنة بقيم متفق عليها على الصعيد الاجتماعي، وبوسائل حفز مختلف الفئات على إعطاء الآخرين مستحقاتهم، وعلى كبح

طلباتها من الموارد ضمن حدود الصالح الاجتماعي ، فإنه من الصعب إيجاد أنظمة متوازنة وفرضها بغية تحقيق العدالة في المجتمعات التعددية ، وذلك بصرف النظر عن الأنظمة التي يتم وضعها بتأثير الرياح السياسية التي تميل للتخامد أو التلاشي عندما تتغير مقتضيات السياسة.

(ب) التأميم

٩ وقد فقدت الحركة الداعية إلى تأميم الصناعات الرئيسية زَخْمها أيضاً. ولا يعود هذا إلى زوال الوهم العام حول أداء الصناعات المؤممة فحسب ، بل أيضاً بسبب الجرعات الكبيرة من الإعانات التي كانت تلك الصناعات تحتاج إليها عادة من أجل المحافظة على بقائها ، وذلك يعود في بعض الأحيان للعوائق السياسية التي تمنعها من تقاضي الأسعار ذات الصلة بالسوق . فمشاكل الميزانية التي يواجهها الجميع في كل مكان تجعل من الصعب على خزانة الدولة تمويل هذه الإعانات . من هنا أصبحت الخصخصة (أي تحويل المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص) ، بوصفه ضرورة مالية أكثر منه خياراً سياسياً، اتجاهاً سائداً على نطاق العالم بأسره، اتجاهاً يزداد زخماً في ظل الحكومات اليمينية واليسارية على حد سواء .

١٠ وقد تم أو يجري التخطيط لبرامج الخصخصة من مختلف الأنواع في أوروبا الغربية . بل أن الحماس قد انتشر ليصل إلى بلدان ومناطق متباعدة عن بعضها البعض مثل اليابان والهند وأمريكا اللاتينية وكندا وأفريقيا وحتى الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي[٩]. وفي أسبانيا بدأ التحرك نحو الخصخصة في ظل أول حكومة اشتراكية بكل معني الكلمة عرفتها البلاد[١٠]. وفي بريطانيا وفرت حركة الخصخصة ، التي استهلها المحافظون في عام ١٩٧٩م، للخزينة أكثر من

---

[٩] جاء في تقديرات نشرها بنك سالمون بروذرز (Salomon Brothers) وهو من كبار البنوك الاستثمارية في وول ستريت (Wall street) انه تم تحويل ما لا يقل عن ٥٥ من المؤسسات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص منذ عام ١٩٨٠م ، مما در عائدات بلغ بمجموعها حوالي ٤٨ مليار دولار ، وأنه من المقرر بيع ٢٠٠٠ من المؤسسات الأخرى بحلول عام ١٩٩٠م انظر :
(Guy de Jonquieres, "Privatisation: Trusting the Market", *Financial Times*, 16 September 1987, Section III, p. 1).

[١٠] المرجع ذاته ، صفحة ٨ .

١٧مليار دولار بحلول عام ١٩٨٨م . وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليبلغ ٣٣مليار دولار في السنوات الثلاث التالية . وعلى أثر ذلك هبط إسهام الصناعات المؤممة من ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٩م إلى حوالي ٦ بالمائة في عام ١٩٨٨م[١١]. وبما أن المناخ السياسي قد تغير الآن، فإن حزب العمال أيضاً لم يعد يعرب عن ولائه للتأميم. ومن المحتمل أن يزداد زخم حركة الخصخصة مع استمرار معدلات النمو المتباطئة والعوائق المتصلة بالميزانية التي تواجهها الحكومات.

(ج) الحركة العمالية

١١ إن الحركة النقابية التي كانت تعتبر الدواء الشافي والعلاج العام لرفع دخل العمال وتحسين ظروف عملهم وتوفير الشعور بالأمن الاقتصادي لهم ، هذه الحركة قد فقدت الآن قوة اندفاعها بنتيجة التضخم وارتفاع البطالة . ويجري الآن إلقاء اللوم بغير حق ، أو ربما بحق ، على الأجور المتصاعدة على نحو متواصل التي تسبب التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف . كما تعتبر صلابة الأجور (=مقاومتها للتخفيض) بوجه عام سبباً رئيسيًا للبطالة . نتيجة لذلك نشأت اللانقابية في العديد من البلدان الصناعية ، كما أن النقابات العمالية تعاني من هبوط مطلق في عدد أعضائها وهبوط في حصتها من القوة العاملة. فأغلبية واضحة من العمال في بريطانيا ، التي كانت الحركة النقابية فيها على أشدها ، لم تعد تنتمي للنقابات . وفي مجال الصناعة ، وهي القاعدة التقليدية للحركة النقابية البريطانية ، هبط عدد أعضاء النقابات بنسبة ٢٤ بالمائة عندما هبط التشغيل بنسبة ١٣ بالمائة . إن نسبة العمال في اتحادات مؤتمر النقابات في بريطانيا أصبحت الآن أقل من ٤٠ بالمائة . ومعظم الأعضاء هم أعضاء لا يضطلعون بأنشطة نقابية. ولقد ضعف التزام القواعد النقابية إزاء النقابات و"الناس بكل بساطة لا يرغبون في الانتماء إلى النقابات"[١٢]. وهذا يدل على

---

[١١] Simon Holberton, " A Turning Point in Privatisation", *Financial Times*, 6 November 1988, p. 3. See also Richard Hemming and Ali M. Mansoor, *Privatisation and Public Enterprise* (1988), p. 7.

[١٢] Philip Bassett, "Britain's Trade Unions: At War with a Wasting Disease", *Financial Times*, 28 August 1986.

ضعف الحركة النقابية حتى في معقلها. ويزداد هذا الضعف في ألمانيا الغربية واليابان وفرنسا حيث أرقام الكثافة النقابية أقل، والولايات المتحدة حيث لا ينتمي إلى النقابات إلا ١٩ بالمائة من العمال[١٣].

١٢ من غير المحتمل على ما يبدو أن تتمكن النقابات العمالية من تحقيق تقدم مثير رئيسي في المستقبل المنظور فيما يتصل بالبطالة التي يبدو أنها ستبقى في حدود مستوياتها الحالية. على أن البطالة ليست هي وحدها موضع اللوم. فبعض التجاوزات التي قامت بها النقابات نفسها، والتي كان الدافع إليها السعي "الجامح" وراء المصلحة الذاتية من جانب الأعضاء المناضلين والمفوهين، وعدم اهتمامهم بأي أثر سلبي لسياساتهم على الصالح الاجتماعي، هذه التجاوزات كانت أيضاً عاملاً هاماً في إضعاف الدعم الذي كانت تحظى به من الصناعيين وعامة الجمهور.

١٣ كان الصناعيون قد أذعنوا للحركة النقابية، ولم يكن ذلك ناجماً بالضرورة عن إيمانهم بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية، بل لإدراكهم أن النقابات تشكل منفعة إيجابية للنظام الصناعي من خلال ما يمكن أن تسهم به في تحقيق الانسجام في العلاقات بين الإدارة والعمال. فقد توصلت تلك النقابات إلى إنجاز صيغ للعقود تلزم جميع الأعضاء. كما وحدت العقود الخاصة بالأجور بين الشركات الصناعية المتنافسة، ولم تكن تجيز الإضرابات إلا بعد انقضاء العقود، فأنهت بذلك الإضرابات غير المشروعة التي لا تجيزها النقابات. وهكذا فقد عملت هذه النقابات على دعم الاستقرار وإمكان التوقع فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية، ذلك التوقع الذي لا بد منه من أجل تراكم رأس المال ونمو الإنتاج[١٤]. ولكن أدى فساد القيادات النقابية والعدد الكبير من الإضرابات إلى

---

[١٣] انظر المرجع ذاته وكذلك:
"Unions: Declining Force, Increasing Power" *The Economist*, 14 February 1987, p. 35.

ولا تزيد نسبة القوى العاملة اليابانية المنتسبة إلى نقابات عن ٢٧ بالمائة، وهي نصف نسبة عام ١٩٤٨م.
(Japan: All Together Now",*The Economist*,30 September 1989, p.67).

[١٤] See James O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (1973), p. 138; Greenberg, p. 199; and John K. Galbraith, *The New Industrial State* (1972), p. 288.

انهيار العقد الاجتماعي الضمني بين الصناعيين والنقابات العمالية ، وأزال الأساس المنطقي الذي يقوم عليه دعم الصناعيين للنقابات العمالية . ففي "شتاء السخط" عام ١٩٧٨/١٩٧٩م حدثت إضرابات عديدة جداً في بريطانيا أدت إلى تفاقم المعاناة والتعاسة لدى الجمهور وألبت الجمهور على النقابات . ويبدو أن هذا كان أحد الأسباب الرئيسية التي أوصلت السيدة تاتشر إلى السلطة بعد الفوز الساحق الذي حققه حزبها[١٥].

١٤ ثمة شكوك حول ما إذا كانت النقابات قد أسهمت إسهاماً هاماً في ارتفاع الأجور الحقيقية . ففي الولايات نجد أنه في حين أن متوسط الأجور الحقيقية للساعة أرتفع بنسبة ٥٨ بالمائة خلال العقدين الواقعين بين عام ١٩٤٧وعام ١٩٦٧م ، فإنه لم يرتفع على الإطلاق خلال العقدين التاليين. ففي عام ١٩٨٧م كانت هذه الأجور قريبة مما كانت عليه عام ١٩٦٨م[١٦]. فبالنظر لاشتداد النزعة المحافظة ، ولضعف الدعم السياسي لاستصدار تشريع بخصوص الحد الأدنى من الأجور ، فإن النقابات لم تفلح في تحقيق ارتفاع كاف في الولايات المتحدة في الأجور الدنيا الاسمية الفدرالية، حيث ظلت هذه الأجور على ما كانت عليه عام ١٩٨١م ، أي ٣,٣٥ دولار في الساعة . أما القرار القريب العهد برفع ذلك الأجر إلى ٤,٢٥ دولار في الساعة في إبريل (نيسان) عام ١٩٩١م فإنه قصر كثيراً عن الأجر الأدنى البالغ ٤,٨٦ واللازم لمجرد تعويض النقص البالغ حوالي ٤٥ بالمائة الذي حدث خلال العقد في الأجر الحقيقي من جراء التضخم[١٧]. وإذا استمرت عملية التناقص في القيمة الحقيقية للأجر الأدنى ، فإن التضخم وليس التشريع هو الذي سيكون قد أبطل ذلك الحد الأدنى.

---

[١٥] Philip Bassett, "The Spectre Refuses to Rise Again" *Financial Times*, 2 June 1987.

[١٦] IMF, *International Financial Statistics*, lines 64 and 65 of the page on U.S., and "Flat Wages in America", *International Herald Tribune*, 8 September 1987; see also, Albert E. Rees, *Wage Inflation*(1957),pp 278.

[١٧] أجري الحساب على أساس مؤشر أسعار المستهلك للولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي:

International Financial Statistics (Yearbook for1989 and July1990).

مع اسقاطات للفترة التالية.

(د) السياسة المالية العامة

الإنفاق العام

١٥ لقد كانت السياسة المالية العامة الأداة الرئيسية لدولة الرفاهية . فهي تتضمن استخدام الإنفاق العام والضرائب التصاعدية والاقتراض لتحقيق الأهداف المرغوبة. ويتعين أن يتم الإنفاق العام ، ليس على الوظائف التقليدية فحسب التي تعترف بها حتى الدولة التي تعتنق سياسة الاقتصاد الحر (وهي وظائف الدفاع والإدارة العامة والخدمات الاقتصادية) ، بل أيضاً على وظائف دولة الرفاهية المتعلقة بتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وزيادة المساواة في الدخل . فمع التوسع المتواصل في مسئوليات الدولة في سعيها لتحقيق تلك الوظائف ، حدث نمو أسّي (مطرد وكبير) في الإنفاق العام والضرائب خلال السنوات الخمسين الأخيرة، ولاسيما من جراء الارتفاع الحاد في الإنفاق على الدفاع والمعونات الاجتماعية (التحويلات) . وتشمل تلك المعونات جملة واسعة من المنافع ، بما في ذلك مستحقات الضمان الاجتماعي (مثل تعويض البطالة) ، ومنح المعونة الاجتماعية (مثل إعانات الشيخوخة ورعاية الطفولة) ودعم أسعار الطعام والمرافق العامة ، وتوفير الخدمات العامة (مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والنقل العام) التي لا تقتصر فقط على الفقراء ، بل تطالب بها كل فئة من أصحاب المصالح .

١٦ بين عام ١٩٦٠م وعام ١٩٨٢م ارتفع متوسط الإنفاق الحكومي بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمقدار ١٥ نقطة مئوية ليبلغ ٣, ٤١ بالمائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبعد ذلك مال هذه الإنفاق إلى الهبوط تدريجياً ليبلغ ٤٠ بالمائة في عام ١٩٨٨م. وقد ارتفع لدى بعض البلدان فبلغ ٦٦ و٦٢ في المائة في السويد وهولندا على التوالي في عام ١٩٨٢م، ثم هبط فيهما إلى حوالي ٥٩ و٥٨ بالمائة على التوالي في عام ١٩٨٨م. وكانت أخفض نسبة في الإنفاق هي في سويسرا

(٣٠بالمائة)[١٨]. وارتفعت النسبة أيضاً على نحو متواصل في الولايات المتحدة، التي لم تكن ملتزمة بدولة الرفاهية مثل السويد، من حوالي ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٤٠م إلى ٣٧ بالمائة في عام ١٩٨٦م، لتهبط بعد ذلك قليلاً إلى ٣٦,٣ بالمائة في عام ١٩٨٨م[١٩]. ولم يرتفع الإنفاق خلال فترات الركود والبطالة فحسب، بل أيضاً خلال فترات الازدهار والتشغيل الكامل، وهو ما لا يمكن تبريره أبداً ضمن إطار التحليل الكينزي. كان لا بد للإنفاق الحكومي من مواصلة الارتفاع لأن رأسمالية عدم التدخل كانت غير مستقرة وغير عادلة في جوهرها، ولم يكن بالإمكان الاستجابة للثورة التي حدثت في التوقعات المتصاعدة من حيث السلع المادية والخدمات، التي جاءت بها الثقافة المادية، بدون معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

١٧ على أن ارتفاع الإنفاق اقترن بتغييرين رئيسين في هيكل الإنفاق الحكومي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أحدهما ارتفاع حاد في نفقات الدفاع والتحويلات (المعونات) وهبوط في الإنفاق الاستثماري الحكومي، والثاني هو صعوبة تخفيض إجمالي الإنفاق. وبما أن معدلات النمو في الغالبية العظمى من البلدان هي أدنى من المستوى اللازم لتخفيض النسبة المرتفعة للبطالة، فإن لتخفيض الإنفاق مضاعفات اجتماعية خطيرة إلى جانب حساسيته السياسية. ومن هنا أصبح الإنفاق الحكومي خارجاً عن نطاق السيطرة[٢٠]. لهذا تتعرض الحكومات للضغط لتخفيض الإنفاق. على أنه بدلاً من أن تقوم الحكومات بترتيب الأولويات في ضوء الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية المتفق عليها فإنها لجأت إلى أتباع "إستراتيجية

---

١٨ 1960 data are from Saunders and Klau, *The Role of the Public Sector* (1985), Table 1, p. 29; data for later years are from the *OECD Economic Outlook, 47*, June 1990, Table R 15, p. 195.

١٩ Data for 1940 are from the U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States*, 1986, pp. 305 and 410; data for later years are from *OECD Economic Outlook, 47*, June 1990.

٢٠ Saunders and Klau (1985), pp. 11-26.

التخفيضات الصغيرة هنا وهناك" ، التي "سرعان ما كانت تنقلب رأساً على عقب"[٢١].

١٨ كان الاتجاه العام هو "القيام بتشذيب اللحم بدلاً من الدهن"[٢٢] فالجهات المرشحة الأولى لعمليات التخفيض هي عادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق على الرفاهية العامة مما يصيب الأغنياء والفقراء على حد سواء . وبما أنه لا يمكن مواصلة تطبيق تلك التخفيضات لمدة طويلة دون إلحاق الأذى باحتمالات النمو في المستقبل وبالاستقرار الاجتماعي ، أو دون إضعاف الدعم السياسي للحزب الحاكم ، فإن احتمالات القلب رأساً على عقب تبقى قوية. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الحكومات غير قادرة على الوفاء بوعودها التي قطعتها للناخبين في أن تقوم بتخفيضات متواصلة في الإنفاق على المدى الطويل .

١٩ لقد جعل هبوط التوتر بين الشرق والغرب من الممكن جني "أرباح سلام" على شكل حالات انخفاض في عجز الميزانية وزيادة المخصصات لعدد من القطاعات التي تزيد الكفاءة والعدالة الاقتصادية . ومع ذلك يبدو أن الشعور العام هو ما وصفته صحيفة النيويورك تايمز وصفاً ملائماً في افتتاحية قريبة العهد حين قالت "سوف يتردد الزعماء السياسيون في خفض إنفاق البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) ، حتى في الحالات التي يرون أن من الحكمة إجراء تخفيضات، وذلك إلى أن يكونوا واثقين أن المقاطعات [التي انتخبتهم] لن تواجه دماراً اقتصادياً"[٢٣]. وهذا يدل على أنه ليس دور الإدارة الاقتصادية لميزانية البنتاغون الضخمة هو الذي يمنع التخفيضات الكبيرة في تلك الميزانية ، بل إنما هي سياسة جماعات الضغط التي تحول دون ذلك . فمن الممكن دائماً معالجة ذلك الجزء من الميزانية المتعلق بالإدارة الاقتصادية من خلال المخصصات الإضافية لتحسين الصحة والتعليم والبحوث والبنية التحتية والبيئة

---

[٢١] John Burton, *Why No Cuts: An Inquiry into the Fiscal Anarchy of Uncontrolled Government Expenditure* (1985), p. 86.

[٢٢] المرجع ذاته ، صفحة ٨٨.

[٢٣] "Retooling without Ruin", *a New York Times* editorial reproduced in the *International Herald Tribune*,23 March1990, p.4.

والتشغيل . لكن عدداً صغيراً من الشركات العملاقة ، التي تتمتع بنفوذ سياسي كبير ، من شأنها أن تفضل الإدارة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق العسكري .

٢٠ ويمكن أن يكون تخفيض الإعانات الزراعية أمراً مفيداً ، وهي تفيد المزارعين الكبار بالدرجة الأولى من خلال برنامج دعم الأسعار ، في حين أنها تضر بالفقراء من خلال ارتفاع الأسعار . ومع ذلك ظلت الإعانات تتصاعد . وقد ارتفعت كنسبة مئوية من دخل المَزارع لجميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . فقد ارتفعت ، بين عام ١٩٧٩م وعام ١٩٨٦م من ٧, ١٤ بالمائة إلى ٤, ٣٥ بالمائة في الولايات المتحدة ، ومن ٣, ٤٤ بالمائة إلى ٣, ٤٩ بالمائة في الجماعة الأوروبية ومن ٣, ٦٤ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة في اليابان[٢٤]. إن ما تمثله التكلفة المباشرة يشكل عبئاً كبيراً أيضاً على دافعي الضرائب : حوالي ٤٠ مليار دولار في السنة في الولايات المتحدة ؛ وحوالي الرقم ذاته في اليابان ؛ وحوالي ٣٠ مليار دولار لدى الجماعة الأوروبية الاقتصادية ، وذلك رغم الإصلاحات القريبة العهد المتعلقة بالمزارع . أما التكاليف غير المباشرة لارتفاع أسعار الأغذية والإنتاج غير الكُفُؤ فهي أكثر أيضاً . وقد أظهر تقدير قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن إجمالي التكاليف التي يتحملها دافعو الضرائب والمستهلكون في بلدانها الأعضاء بلغ ٢٤٥ مليار دولار في السنة[٢٥]. وقد جاء في افتتاحية للفانينشال تايمز أنه قلما "أغدق مثلُ هؤلاء الكثيرون مثلَ هذه الأشياء الكثيرة على مثل هؤلاء القلة من الناس"[٢٦]. وبما أن السياسيين في البلدان الصناعية الغنية هم سجناء جماعات الضغط (اللوبي) الزراعي لدى كل منها ، فإن ما تثيره هذه البيانات من قلق لا يحتمل أن يؤدي إلى أثر ملموس.

---

٢٤ OECD, *National Policies and Agricultural Trade* (1988) cited by the *Financial Times* in an editorial, " Hight Cost of Farming", 20 May 1988, p. 18.

٢٥ See Peter Montagnon, *et al*,."Governments Held to Ransom", *Financial Times*, 14/15 July 1990.

٢٦ "High Cost of Farming", *Financial Times*, 20 May 1988, p. 18.

٢١ إن السبيل البديهي لتمويل الإنفاق المتزايد هو رفع الضرائب أو اللجوء إلى زيادة الاقتراض العام . غير أن الضرائب قد ارتفعت الآن ارتفاعاً كبيراً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٧, ٢٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام١٩٦٠م إلى ٤, ٣٨ بالمائة في عام ١٩٨٨م– حيث بلغت أعلى نسبة في السويد (٣, ٥٥ بالمائة) والدانمرك (١, ٥٢ بالمائة) وأخفضها في الولايات المتحدة (٨, ٢٩ بالمائة) وتركيا (٩, ٢٢ بالمائة)[٢٧]. لذا فقد حصل رد فعل أصبح يدعى "الحركة الإرتجاعية لدولة الرفاهية" ، وهي عبارة عن حركة مقاومة للضرائب التي قامت على أساسها برامج الرفاهية .

٢٢ وبما أن هذه الحركة الإرتجاعية جعلت من الصعب رفع الضرائب بما يتماشى مع الإنفاق ، فقد كان من البديهي اللجوء على نحو متزايد إلى الاقتراض لتمويل حالات العجز المتزايد . ففي حين كان هنالك فائض إجمالي في الميزانية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٦٠م بلغ ٣, ١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد حصل عجز عام ١٩٨٤م بنسبة ٤, ٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . ولقد هبط العجز منذ ذلك الحين ، إلا أنه من المتوقع أن يبقى في حدود ٢ بالمائة في عام ١٩٩٠م بالنسبة للبلدان الصناعية الرئيسية ، رغم فترة التوسع الاقتصادي الطويلة – وهو توسع كان من الممكن الاستفادة منه لتقليل العجز إلى الحد الأدنى[٢٨]. وينطوي العجز الكبير على عدد من النتائج . فهو يؤدي إلى التضخم وإلى رفع أسعار الفائدة ويزاحم استثمارات القطاع الخاص ليحل مكانها . كما أنه أسهم في ارتفاع ما تدفعه الحكومة من فوائد من ٥ بالمائة وسطياً من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام ١٩٧٥م إلى ما يقارب ١٠ بالمائة بحلول عام ١٩٨٢م . وبما أن الدين العام ظل في ارتفاع ، فإن العامل الوحيد الذي كان له أثر إصلاحي هو هبوط أسعار

---

[٢٧] Saunders and Klau (1985), Table 1, p. 29; and OECD, *Revenue Statistics of OECD Member Countries*, 1965-89 (1990), Table 1.

[٢٨] Saunders and Klau (1985), p. 29; and *OECD Economic Outlook, 47*, June 1990, pp. 15 and 194.

الفائدة منذ ذلك الحين. على أن أسعار الفائدة عادت إلى الارتفاع منذ عام ١٩٨٨م[٢٩].

٢٣ وهكذا فإن ارتفاع مستوى كل من الضرائب والاقتراض لتمويل الإنفاق يمثل بعداً غير صحي وتكتنفه المشاكل في الهيكل العام للموارد المالية في جميع دول الرفاهية . أما في الولايات المتحدة فقد كانت حالات العجز المتواصلة تكتنفها المشاكل إلى مدى أبعد أيضاً . فهي لم تقتصر على امتصاص مدخرات القطاع الخاص برمتها بل أدت أيضاً إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الزيادة . و لم ينجم عن هذا مجرد مزاحمة استثمارات القطاع الخاص والحلول مكانها فحسب ، بل أدى أيضاً إلى تحويل الولايات المتحدة ، وهي من أغنى بلدان العالم، إلى واحد من أكثر البلدان مديونية . فإذا استمرت حالات العجز فإن الحاجة إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي سيضطرها للإبقاء على أسعار فائدة أكثر ارتفاعاً ، مما سيكون له أثر ضار بالنمو الاقتصادي والتشغيل والحساب الجاري، لا في الولايات المتحدة فحسب بل أيضاً في بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية التي سترتفع فيها أعباء خدمة الدين من جراء ذلك، وتحد من قدرتها على تمويل التنمية من موارد داخلية.

الإعانات غير العادلة

٢٤ في حين ارتفع الإنفاق العام وعبء الضرائب والعجز بمعدل أسّي ، فإن حالات عدم المساواة في الدخل والثروة التي كانت دولة الرفاهية تهدف إلى تقليصها لم تتدن . وفي واقع الأمر ما كان بوسع الإنفاق الحكومي أن ينجح في

---

[٢٩] للإطلاع على دفعات الفوائد الحكومية العامة انظر:

Saunders and Klau (1985), p. 72; and IMF, *Government Financial Statistics Yearbook*, 1989, pp.74-5.

وللإطلاع على دين القطاع العام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انظر:

OECD Economic Outlook, 47, June 1990, p. 119.

وللإطلاع على أسعار الفائدة انظر:

IMF, *International Financial Statistics.*

الخاصة الصفحات المتعلقة بأسعار الفائدة الدولية والوطنية.

تقليص حالات عدم المساواة الناجمة عن استمرار جميع المؤسسات الرأسمالية استمراراً لا يقف في وجهه عائق . كما أن النظام الإنتاجي الذي يعمل وفقاً للمعايير الرأسمالية عمل أيضاً ضد استعمال الموارد النادرة لتلبية حاجات الجميع. فقد كان غياب آلية اصطفاء متفق عليها للقيم الإنسانية عائقاً في وجه الأحكام القيمية ، و لم يقتصر أثره على حرمان دولة الرفاهية من الأولويات الراسخة ذات المدى الطويل في التخطيط للإنفاق ، بل أدى أيضاً إلى معاملة الأغنياء والفقراء على قدم "المساواة" من حيث الاستفادة من مزايا الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية ، ومن عدد متنوع من السلع والخدمات التي تحصل على إعانات من الحكومة . وقد أدى ذلك ، من جهة ، إلى تقليص أثر إعادة التوزيع للإنفاق الحكومي ، وأخضع من جهة أخرى ، عمليات تمويل القطاع العام إلى ضغوط لا داعي لها ولا تستطيع تحملها . فلم يَشعر أحدٌ أنه لو استخدم اختبار الحاجة الشخصية [كشرط لتقديم المعونة] ولو استخدمت أساليب تسعير "استعادة التكلفة" على الأغنياء ، لحصل الفقراء على مزيد من المنافع من جراء ذلك ، أو لكان مستوى الإنفاق الحكومي أخفض . وبنتيجة ذلك فشلت حتى الوسائل المؤقتة التي كانت ترمي إلى سد الثغرات ، والتي تم اعتمادها في إطار الرأسمالية ، في إحداث النتيجة المرجوة من تقليص حالات عدم المساواة.

٢٥ لقد درس جوليان لوغراند (Julian Le Grand) أثر "الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية والسكن والنقل العام" ، على النمط الكلي لعدم المساواة. وقد توصل بالاستناد إلى حجج سليمة إلى أن الإنفاق العام في كلٍ من الحالات الأربع يحابي بوجه العموم من هم في بحبوحة من العيش بدلاً من الفقراء . وهكذا فإن المساواة المرغوبة في توفير المنافع للأغنياء والفقراء لم تتحقق . بل أن حالات عدم المساواة المعنية لم تتقلص إلى حد كبير . وخلص إلى أن الاستراتيجية قد فشلت ويبدو أنه لا يوجد كبير "أمل في إنقاذ الموقف من خلال الإصلاح التدريجي"[٣٠].

---

[٣٠] Julian Le Grand, *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services* (1982), pp. 3, 17 and 137.

٢٦ ولقد اعترف واحد من أكبر دعاة تقديم المنافع الشاملة ، ريتشارد تيتموس (Richard Titmuss) ، بأن تجربة خمسة عشر عاماً في مجال خدمة الصحة الوطنية البريطانية الشاملة والمجانية ، قد أظهرت أن "فئات الدخل الأعلى تعرف كيف تستفيد من الخدمة على نحو أفضل ، فهي تميل لاستقطاب المزيد من اهتمام الأخصائيين ، وتَشْغل عدداً أكبر من الأسرَّة في مستشفيات تمتاز بتجهيزات وأطباء أفضل . وهي تحظى بالمزيد من العمليات الجراحية الاصطفائية ورعاية أفضل للأمومة ، وتزيد احتمالات حصولها على المساعدة من الطب النفسي والعلاج النفسي عن الفئات ذات الدخل الأدنى"[٣١]. فكثيراً ما يحال الفقراء إلى الخدمات الأدنى ويكون مصيرهم الانتظار في آخر الطابور[٣٢]. وحتى في الولايات المتحدة لم تفلح برامج المساعدة الطبية والرعاية الطبية في فصم أو حتى مجرد التقليل المحسوس - للعلاقة القائمة بين الطبقة الاجتماعية والرعاية الطبية . فهي لم تفشل فحسب في تحسين وضع المحرومين تحسيناً جوهرياً ، بل أنها حسنت في واقع الأمر وضع بعض الفئات من بين أصحاب الميزات[٣٣]. وفي حقيقة الأمر ، كما قال غرينبرغ (Greenberg)، "إن الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة يساهم ساهمة رئيسية في المحافظة على عدم المساواة الطبقية"[٣٤].

٢٧ وقد أظهرت عدد من الدراسات الأخرى أيضاً أن الإعانات العامة تميل إلى إفادة الأغنياء أكثر من الفقراء ، حيث أن نسبة ما يستهلكه الأغنياء من السلع والخدمات التي تنال إعانات حكومية هي نسبة كبيرة . وقد درس ويت (Witt) ونيوبولد (Newbold) ، توزيع الإعانات الحكومية المتصلة بالخبز والزبدة والحليب والجبن والدقيق والشاي والتي طبقتها حكومة العمال في بريطانيا فور فوزها في الانتخابات عام ١٩٧٤م ، وخلصا إلى أن هذه الإعانات

٣١ Richard M. Titmuss, *Commitment to Welfare* (1976), p. 196.

٣٢ Gilbert (1983), p. 71.

٣٣ Greenberg (1974), p. 203. تقدم Medicaid أموالاً من الحكومة الاتحادية ومن حكومات الولايات للحاجات الطبية للفقراء كما تقدم Medicare بعض الخدمات الطبية للأمريكيين الذين تزيد أعمارهم عن الـ ٦٥ عاماً .

٣٤ Greenberg (1974), p. 181.

الغذائية أفادت من هم في بحبوحة من العيش أكثر ممن هم أدنى[٣٥]. كما أن الإعانات الغذائية شائعة في البلدان الاشتراكية . وقد بين غيورغي سزاكولكسزاي (Gyorgy Szakolczai) أن النمط ذاته موجود هناك. وقد أظهرت دراسته لنظام إعادة التوزيع الهنغاري من خلال تخفيض أسعار السلع أنه مع أن الإعانات الغذائية كانت بعيدة المدى إلا أن خلاصة أثرها على النظام بأكمله كانت تعمل ضد الفقراء[٣٦].

٢٨ وتؤدي إعانات الأسعار التي تقدم من خلال الصناعات المؤممة إلى ذات النتائج العكسية . فبما أن الأغنياء ينفقون المزيد على الكهرباء والغاز والفحم والخدمات البريدية والهاتفية فقد بين لوغراند (Le Grand) أن الإعانات المقدمة لهذه الخدمات كجزء من سياسات مكافحة التضخم في بريطانيا في أوائل السبعينات (من خلال كبح أسعار تلك السلع ودفع تعويضات إلى الصناعات المعنية لموازنة حالات عجزها الناجمة عن ذلك الكبح) قد أفادت الأغنياء أكثر من الفقراء[٣٧]. وهكذا فإن التوسع في الخدمات العامة المجانية أو التي تنال إعانات حكومية في دولة الرفاهية قد أفاد الأغنياء أكثر بكثير من الفقراء . ولذا فقد ازدادت حدة عدم المساواة .

الضرائب التصاعدية

٢٩ لم يكن العنصر الآخر للسياسة المالية لدولة الرفاهية ، والمتمثل بالضرائب التصاعدية ، أوفر حظاً . في بادئ الأمر بلغ الإيمان في قدرة الضرائب التصاعدية

---

٣٥ Witt, S.F. and Newbould G. D.,"The Impact of Food Subsidies", *National Westminster Bank Quarterly Review*, August 1976, pp.29-36.

٣٦ Gyorgy Szakolczai, "Limits to Redistribution: The Hungarian Experience", in D. Collard, R. Lecomber and M. Slater (eds.), *Income Distribution: The Limits to Redistribution* (1980), pp. 206-35. See also, Maksymilian Pohorille, "Collective , Consumption in Socialist Countries: A Theoretical Approach", in R.C.O. Mathews and G.B. Stafford,*The Grants Economy and Collective Consumption* (1982) , p77.

٣٧ Julian Le Grand,"Who Benefits from Public Expenditure?" *New Society*, vol. 45, No. 833, 1978, pp. 614-16.

على تقليص حالات عدم التساوي حداً كبيراً جعل هنري سيمونز (Henry Simons) يؤكد:

"لذا أقول .... ليست الضرائب التصاعدية هي طريقة سليمة وواعدة في تخفيف عدم التساوي فحسب ، بل إنها الطريقة السليمة والواعدة الوحيدة التي اقترحت بشكل جاد ، وأن البرامج الشائعة في الوقت الراهن غير سليمة ولا تنسجم مع تلك التدابير الشاملة التي نود المحافظة عليها في مواجهة الاتجاه العالمي السائد مؤخراً"[٣٨].

وقد راقت الضرائب التصاعدية للجميع لأنها لم توجد أي اضطراب أساسي في النظام الرأسمالي .

٣٠ غير أن الضرائب التصاعدية فشلت في حقيقة الأمر في تقليص حالات عدم المساواة في الدخل . فقد أظهر عدد من الدراسات عن الولايات المتحدة أنه في حين أن هيكل النسب الضريبية قد أبقى على المظهر الخارجي للتصاعد ، فإن الحالات العديدة من الاستثناءات والإعفاءات والحسومات والتسليف قد خفضت هيكل النسب هذا من الناحية العملية . فكل بند يستثنى من الضريبة يقلص دخل الحكومة وربما يجعل ضريبة الدخل أقل إنصافاً[٣٩]. لذا فقد بين سترايز (Strayer) أن "ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد ليست الأداة الفعالة لإعادة توزيع الدخل كما كان يعتقد بوجه عام"[٤٠]. وثمة دراسات أخرى خلصت إلى النتيجة نفسها[٤١]. وذهب بتشمان (Pechman) إلى أبعد من ذلك إذ قال إن نظام الضريبة أصبح في العشرين سنة الماضية أكثر تراجعية من جراء زيادة الاعتماد على ضرائب الرواتب والأجور ، وتناقص أهمية الضرائب على

---

[٣٨] Henry C. Simons, *Personal Income Taxation* (1938), pp. vi and 29.

[٣٩] Joseph A. Pechman, *The Rich, the Poor and the Taxes they Pay* (1986), p. 59.

[٤٠] Paul J. Strayer, "The Individual Income Tax and Income Distribution", *American Economic Review*, vol. 45, No. 2, pp. 430-1.

[٤١] See, for example, B.I. Page, "Why Doesn't the Government Promote Equality", in Robert A. Solo and Charles W. Anderson, *Value Judgement and Income Distribution* (1981), p. 83; Joseph A. Pechman and Benjamin A. Ocker, *Who Bears the Tax Burden?* (1974), pp. 49 and 56; and Joseph A. Pechman, "The Rich, the Poor and the Taxes They Pay", *The Public Interest*, Fall 1969.

الشركات. وهذا الاتجاه وجد أيضاً في بلدان متقدمة أخرى[٤٢]. وقد خلصت دراسة أجريت حديثاً من قبل معهد الدراسات الضريبية إلى أن النظام الضريبي قد ازداد وطأة بالنسبة للغالبية العظمى من سكان بريطانيا منذ ١٩٧٩م[٤٣]. وحتى في حالة السويد ، وهي على ما يبدو دولة رفاهية نموذجية، فإن الموقف فيها هو أن "النظام الضريبي قد يكون تصاعدياً على نحو شاهق من الناحية النظرية ، إلا أن الأغنياء تعلموا كيف يستخدمون نظاماً معقداً من الحسومات لتخفيف أعبائهم الضريبية . فما أن يؤخذ الدخل الناجم عن رأس المال بالاعتبار حتى تصبح تصاعدية النظام الضريبي أقل قسوة .... وبوسع الناس المحافظة على غناهم من خلال استغلال الفجوات التي ينطوي عليها النظام الضريبي"[٤٤]. وهكذا يبدو أنه ثمة إدراك عام الآن بأن الضرائب التصاعدية لم تفشل فقط في عدم القيام بدور هام في إعادة التوزيع في أي مكان ، بل لعلها عملت في الاتجاه المعاكس في بعض البلدان .

٣١ على أنه بالرغم من أن الأنظمة الضرائبية كانت تنطوي على إمكانية تحقيق إعادة توزيع جوهري ، لو تم تصميمها وتنفيذها على نحو مناسب ، فإن رد فعل الإرتجاعي لدولة الرفاهية وهجمة مدرسة "اقتصاديات العرض" (supply-side economics) قادا إلى دعوات لإجراء تخفيضات في معدل ضرائب الأفراد والشركات بدلاً من إصلاح النظم الضريبية لتتجه نحو تحقيق زيادة في الإنصاف . فقد قيل أن إعادة توزيع التكاليف الضريبية تعيق النمو . لذا يجرى الآن تخفيض معدلات الضريبة في العديد من البلدان . ففي الولايات المتحدة أدى الإصلاح الضريبي لعام ١٩٨٦م إلى "تخفيض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات لم يشاهد لها مثيل منذ العشرينات"[٤٥]. والنتيجة هي أنه في حين كان النظام الضريبي في السابق يعطي انطباعاً ظاهرياً على الأقل بأنه

---

٤٢ Pechman (1986).

٤٣ See John Plender, "World Tax Reform: Another Wave of Change Ahead", *Financial Times*, 13 March 1987.

٤٤ "Sweden's Economy", *The Economist*, 7 March 1987, pp. 23-4.

٤٥ Joseph A. Pechman, *World Tax Reform: The Progress Report*(1988), p. 1.
للإطلاع على بعض التفاصيل ذات الصلة بموضوع الإصلاح الضريبي في بلدان صناعية أخرى انظر مختلف فصول هذا الكتاب.

يستهدف إعادة توزيع الدخل ، فإنه سيفشل في إعطاء هذا الانطباع بعد تنفيذ التخفيضات المقترحة في معدلات الضريبية .

استمرار حالات عدم المساواة

٣٢ إن ما يدعو إلى الشعور بالمرارة هو أنه بالرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي والضرائب التصاعدية في الظاهر ، فإن حالات عدم المساواة في الدخل والثروة قد ازدادت حدة–حيث أصبح الفقراء أكثر فقراً والأغنياء أكثر غنى ، ولا سيما في الولايات المتحدة[٤٦]. فقد أورد المكتب الأمريكي للإحصاء إن معدل الفقر (النسبة المئوية لمن هم دون مستوى الفقر) ارتفع في الولايات المتحدة من ٤, ١١ بالمائة في عام ١٩٧٨م إلى ٦, ١٣ بالمائة في عام ١٩٨٦م[٤٧]. كما اتسعت فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء . ففي عام ١٩٨٠م كان الخُمس الأدنى من مجموع الأسر في المجتمع يحصل على ٣, ٥ بالمائة من إجمالي الدخل في حين كان الخمس الأعلى ينال ٢, ٣٨ بالمائة من إجمالي الدخل . وبعد ست سنوات فقط ، أي في عام ١٩٨٦م ، كانت حصة الخمس الأفقر قد هبطت إلى ٦, ٤ بالمائة في حين أن حصة الخُمس الأعلى ارتفعت إلى ٧, ٤٣ بالمائة[٤٨]. لذا فقد خلص الديمقراطيون في لجنة الكونغرس الاقتصادية المشتركة في تقرير قريب العهد إلى أن "تركيز الثروة قد ازداد زيادة كبيرة في العقدين الماضيين" . ففي حين أن نصف الواحد بالمائة الأغنى من السكان كانوا يسيطرون على ٤, ٢٥ بالمائة من صافي الثروة في عام ١٩٦٢م، فإنهم أصبحوا يسيطرون على ١, ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٣م . وهبطت حصة

---

[٤٦] See S. Banziger, P. Gottschalk and E. Smolensky, "American Income Inequality: How the Rich have Fared", *Amerian Economic Review*, May 1989, pp. 310-14; and Isabell V. Sawhill,"Poverty in the U.S.: Why is it So Persistent?" *Journal of Economic Literature*, September 1988, pp. 1085 and 1113.

[٤٧] *Statistical Abstract of the United States*, 1988, Table 713, p. 433.

[٤٨] Data for 1980 are from IBRD, *World Development Report*, 1989, Table 30, p. 223, while those for 1986 are from *Statistical Abstract of the United States*, 1986, Table 70, p. 428. For comparison with 1973,1979,1982, and 1987, see Danziger, et al. (1989), p.311.

ممتلكات الـ ٩٠ بالمائة الأكثر فقراً من الأسر الأمريكية خلال تلك السنوات الإحدى والعشرين من ٩, ٣٤ بالمائة إلى ٢٨ بالمائة[٤٩]. وقال رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة ، النائب ديفيد. آر. أوبي (David R. Obey)، في معرض التعليق على التقرير أن الأرقام "تدل على أن الأغنياء يزدادون غنى" . ومضى يقول "إذا كانت الثروة تمثل السلطة فإن معظم الأمريكيين اليوم يملكون من السلطة أقل مما كانوا يملكون في أوائل الستينات" . ولا يختلف الموقف اختلافاً كبيراً في البلدان الصناعية الأخرى . ففي السويد التي يفترض أنها دولة الرفاهية الكاملة ارتفعت حصة أعلى ١٠ بالمائة من الأسر من ٣, ٢١ بالمائة من إجمالي الدخل في عام ١٩٧٢م إلى ١, ٢٨ بالمائة في عام ١٩٨١م[٥٠]. ومع أن حصة الخمس الأفقر من الأسر قد ارتفعت هامشياً من ٦, ٦ بالمائة إلى ٤, ٧ بالمائة فإن هذا الارتفاع لم يكن يكفي لتمكينهم من تلبية جميع حاجاتهم الأساسية في بيئة تضخمية.

(هـ) النمو المرتفع

٣٣ إذا كانت وسائل دولة الرفاهية التي تطرقنا إليها آنفاً قد فشلت بأن تسهم إسهاماً جوهرياً في خفض حالات عدم المساواة في الدخل والثروة ، فإن إستراتيجية النمو المرتفع لم تكن أحسن حالاً . كان النمو المرتفع هو في جعبة دولة الرفاهية الأداة الوحيدة التي تنسجم تماماً مع الالتزام بعدم إصدار أحكام قيمية أو إجراء مقارنات بين الأشخاص ، والتي لقيت بالتالي تأييداً شاملاً . وبما أن مفهوم دولة الرفاهية ازداد زخماً بعد الحرب العالمية الثانية في أجواء النمو الاقتصادي المتواصل ، فقد كان الإيمان قوياً بقدرتها على قيادة مجتمع لا طبقي. وأصبحت السياسة الاجتماعية "ملحقاً خاصاً بالنمو الاقتصادي"[٥١]. بل أن

---

٤٩ Reported by Michael Wines, "Rich in U.S. Get Richer: Study Finds", *International Herald Tribune*, 28 July 1986, p. 3. For comparison with other countries, see Alan Harrison, *The Distribution of Income in Ten Countries* (1979).

٥٠ See IBRD *World Development Report*, 1980 and 1989, Tables 24 (p.157) and 30 (p.223) respectively.

٥١ Richard M. Titmuss, *Commitment to Welfare* (1976), p. 164.

بعض الكتاب اعتبروا أن إعادة التوزيع بدون النمو أمر مشكوك فيه . وحتى أنتوني كروسلاند (Anthony Crosland) الذي كان في طليعة الاشتراكيين ، كان يرى أن النمو هو الوسيلة المعقولة الوحيدة لإعادة التوزيع لأن "أي نقل [= إعادة توزيع] جوهري ينطوي لا على هبوط نسبي بل على هبوط مطلق في الدخل الحقيقي للنصف الأغنى من السكان ... لذا فإنهم سيحبطون ذلك النقل"[٥٢]. بل يرى بعض الاستشاريين الاقتصاديين البارزين أن زيادة سرعة النمو هي الحل الوحيد لجميع المشاكل التي تعاني منها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء[٥٣].

٣٤ غير أن عقدين من معدلات نمو مرتفع غير متوقعة ومن ارتفاع مستمر للثروة قد أخفقا في إزالة الفقر وتلبية الحاجات وتقليص حالات عدم المساواة . وحتى في أغنى بلدان العالم ، وبصرف النظر عما إذا كنا ننظر إلى البلدان الأقل توجهاً نحو دولة الرفاهية مثل الولايات المتحدة واليابان أو إلى البلدان ذات التوجه الكبير نحو دولة الرفاهية مثل ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة والسويد ، فإن بعض الحاجات الأساسية للفقراء – ولا سيما في مجال التعليم والمرافق الطبية والسكن – بقيت غير ملباة . ثم إن الارتفاع الضخم في كمية السلع والخدمات الذي نجم عن النمو الاقتصادي لم يسهم بحد ذاته في زيادة السعادة البشرية . فثمة أعراض متزايدة للتسيُّب . يقول ميشان (Mishan): "في كل مكان يغلب التوتر على الوئام ويغلب عدم الانسجام على الانسجام"[٥٤].

٣٥ وفي حين أن الاندفاع القوي نحو النمو الاقتصادي لم يساعد في تحقيق أهداف التوزيع ، فإنه ساهم في رفع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وذلك بسبب التسارع في معدلات الارتفاع الذي كانت الحاجة تدعو إليه في الإنفاق

---

[٥٢] C.A.R. Crosland, *Socialism Now* (1974).

[٥٣] في الاجتماع السنوي للجنة بريتون وودز(Bretton Woods Committee) الذي عقد في ٢١ يناير ١٩٨٧م ، اعرب عدد من المتكلمين منهم بول فولكر (Paul Volcker) وهلموت شليسينجر (Helmut Schlesinger) وريمر دي فريس (Rimmer de Vries) وبول ساربنيز (Paul Sarbeans) عن الرأي القائل بأن معدلات النمو المتدنية في البلدان الصناعية لم تساعد على النمو،والتكيف في البلدان النامية . فازدياد النمو هو الحل طويل الأجل الوحيد لا لمشاكل البلدان النامية فحسب بل أيضاً للولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية الرئيسية انظر :
(*IMF Survey*, 26 January 1987, p. 21.).

[٥٤] E. J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (1973), p. 204.

العام والخاص . كما ساهم في زيادة نسبة التلوث وسرعة نضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة . ولذلك فإن فكرة ارتفاع معدلات النمو نفسها تعرضت للهجوم. وقد شاعت فكرة "التنمية القابلة للاستمرار" منذ عام ١٩٨٧م على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة "برونتلاند (Brundtland Commission)") . وهي تشدد على تحقيق النمو بدون أن يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على العدالة بين الأجيال أو ضمن الجيل الواحد . وإذا ما أخذت بعض الظواهر التي تؤثر تأثيراً سلبياً على تلك العدالة – مثل ارتفاع مستويات التضخم وأسعار الفائدة وخدمة الدين والتلوث ونضوب الموارد غير المتجددة – بعين الاعتبار ، فإن التشخيص لا يمكن إلا أن يكون عبارة عن انخفاض معدل التنمية القابلة للاستمرار .

٣٦ وعلاوة على ذلك ، فإن العودة إلى معدلات النمو المرتفعة التي عرفت في الخمسينات والستينات غير وارد في البلدان الصناعية في المستقبل القريب . ومن المنتظر ، حسب توقعات صندوق النقد الدولي ، أن لا يزيد المعدل الحقيقي للنمو في النصف الأول من التسعينات عن حوالي ٣ بالمائة[٥٥] . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه التوقعات ، فإن إستراتيجية الاعتماد اعتماداً رئيسياً على النمو الاقتصادي ، لحل حالات اختلال التوازن في التوزيع وفي الاقتصاد الكلي واختلال التوازن الخارجي للعديد من البلدان الصناعية والنامية هي استراتيجية لا توحي بالثقة . إن ما تدعو الحاجة إليه هو إستراتيجية جديدة ولكن فعالة .

(و) التشغيل الكامل

٣٧ وباء بالفشل أيضاً هدف تحقيق معدل عال للتشغيل الذي كان وسيلة هامة لتحسين وضع الفقراء ، بعد أن أصبحت البطالة إحدى أكبر المشاكل المستعصية التي تواجهها جميع الأمم الصناعية الغربية . بلغت نسبة البطالة في أوروبا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) عام ١٩٩٠م ١, ٨ بالمائة، أي ثلاثة أضعاف نسبة ٧, ٢ بالمائة التي كانت عليها عام

---

[٥٥] IMF, *World Economic Outlook*, May 1990, Table 5, p. 31. and Table A51, p. 197.

١٩٧٠م ، وذلك رغم بعض الهبوط من المستوى العالي الذي بلغ ٩,٩ بالمائة عام ١٩٨٦م[٥٦]. ولا يتوقع أن تتدنى تلك النسبة بشكل كبير عن هذا المستوى في المستقبل القريب[٥٧]. "كما ازداد "معدل البطالة للتضخم غير المتسارع" زيادة حادة في جميع البلدان الصناعية الرئيسية منذ أواخر الستينات[٥٨]. كما أن البطالة بين الشبان تفوق المعدل المتوسط ، وهذا يدعو إلى القلق لأنها تمس كبرياءهم وتضعف إيمانهم بالمستقبل وتزيد من عدائهم للمجتمع وتلحق الضرر بقدراتهم الشخصية وما يمكن أن يساهموا به[٥٩].

٣٨ ومع ذلك فإن الأداة الرئيسية الوحيدة المتاحة في إستراتيجية دولة الرفاهية لزيادة التشغيل هي معدل عال للنمو . ففي أوروبا ثمة حاجة إلى مستوى ٣,٥ بالمائة من النمو الحقيقي لمنع ارتفاع البطالة . ولقد كان النمو الأوروبي أدنى من هذا المستوى لأكثر من عقد من الزمن منذ عام ١٩٧٦م . وقد تحسن الأداء خلال عامي ١٩٧٨-١٩٧٩م، لكن التوقعات في الأجل المتوسط لا تشجع كثيراً. وحتى في الولايات المتحدة ثمة حاجة إلى مستوى ٢,٥ بالمائة من معدل النمو بحسب رأي مصرف التسويات الدولية BIS لمنع ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة . وقد قدر معدل النمو في الولايات المتحدة بنسبة ١,٧ بالمائة عام ١٩٩٠م ويتوقع أن يتدنى أيضاً عام ١٩٩١م . وتشير التوقعات إلى أنه إذا أصبحت الولايات المتحدة مصممة تصميماً جاداً على خفض العجز في ميزانيتها ، فإنه من المحتمل أن يبقى معدل النمو منخفضاً لفترة

---

[٥٦] *OECD Economic Outlook, 47*, June 1990, Table R,19, p. 199; and OECD *Press Release on Standardized Uneployment Rates*, 21 March1991.

[٥٧] *OECD Economic Outlook, 47*, June 1990, Table 9, p. 23.

[٥٨] ChaAdams, Paul Fenton and Flemming Larson, "Differences in Employment Behaviour among Industrial Countries", IMF, *Staff Studies for the WorlEconomic Outlook*, July 1986, p.6.

[٥٩] للإطلاع على معدل البطالة المرتفع لدى الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انظر :
OECD Employment Outlook (1986), Table 2.3; Commission of the European Communities, *European Economy*, Supplement A on Highlights on Employment and Unemployment, December 1989, Table 5, p. 4

من الوقت وأن يقترن هذا الانخفاض بارتفاع في معدل البطالة[٦٠]. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قيود الميزانية وخطر التضخم المحدق بشكل دائم واحتمال استمرار معدلات النمو المنخفضة في المستقبل المنظور، فإن إمكان تحقيق تشغيل كامل في العالم الغربي لا يبشر بالخير[٦١]. ويتجلى هذا التشاؤم على نحو واضح في قول لويس أمريج (Louis Emmerij) من أنه "إذا جمعنا طرفي المعادلة معاً ، معدل النمو الأدنى وازدياد عدد القوى العاملة ، فإننا نحصل على النتيجة التي لا مفر منها وهي أن التشغيل الكامل كما نفهمه اليوم يكاد يكون هدفاً لا يمكن تحقيقه"[٦٢].

فشل الاستراتيجية

٣٩ مما لا شك فيه أن دولة الرفاهية كانت أفضل بكثير من فلسفة الداروينية الاجتماعية للرأسمالية . فالنفور الفطري لدى البشر من الظلم والبؤس لم يتحمل حالات الظلم التي ولدتها الرأسمالية . وحتى بعد ثلاثة قرون من العَلْمانية لم يتم القضاء على ذلك الظلم والبؤس . ومع أن أهداف العَلْمانية كانت أهدافاً إنسانية فإنها لم تتمكن من استحداث إستراتيجية فعالة لتحقيق أهدافها . فهي لم تطرح أي تغيير أساسي في النظرة العالمية للرأسمالية أو في

---

٦٠ See, *OECD Economic Outlook, 44* (June 1990), *op. cit.*, pp. 1 and 181; and IMF, *World Economic Outlook*, May 1990, p. 31. See also Samuel Brittan, "Time to Tackle the Euro Malaise", *Financial Times*, 22 June 1987, p. 19. حسب BIS أن معدل النمو الذي "يمكن للبلدان الصناعية القديمة أن تأمل في تحقيقه دون التعرض لأخطار التضخم" هو في حدود ٢,٥ بالمائة (انظر: BIS, *59th Annual Report*, June 1989, p. 3. See also IMF, *World Economic Outlook*, 1 May 1990, Table 1.).

٦١ See Morgan Guarantee Trust, Co. of New York, *World Financial Markets*, June/July 1986, p. 5.

٦٢ Louis Emmerij, "The Social Economy of Today's Employment Problem in Industrial Countries", in *Unemployment in Western Countries* (1980), p. 58.

إستراتيجيتها . لذا فقد كانت تفتقر إلى آلية فعالة ونظام للحوافز من شأنهما المساعدة على منع استخدام الموارد النادرة لأغراض تعيق تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق المساواة . فقد بقي طراز الحياة الرأسمالي ذاته وآلية الإنتاج ذاتها وجميع المؤسسات الرأسمالية التي تقوم بدور أساسي في تعميق الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء ، كلها بقيت كما هي ولم يطرأ عليها أي تغيير . إن الفكرة القائلة أن النظام العَلْماني للسوق سيتمكن بنفسه من تحقيق توزيع "كُفُؤ" للموارد ، وأنه يمكن القضاء على حالات عدم المساواة التي يولدها السوق من خلال ما تقوم به الحكومة من دور نشط ، وبدون مساعدة من الأحكام القيمية الجماعية وبدون أي تغيير هيكلي كبير للاقتصاد ، تبين أن هذه الفكرة أن هي إلا أضغاث أحلام .

٤٠ ومع أن دولة الرفاهية قد حسنت نوعاً ما حالة الفقراء في البلدان الصناعية، فإن مشاكل الفقر والحرمان لا تزال مشاكل عميقة الجذور . فالفقر مازال قائماً مستعصياً ، وحتى الحاجات الأساسية للفقراء لم تتم تلبيتها ، كما أن المسافة الفاصلة بين الأثرياء والفقراء ما زالت تتسع ، لا من حيث الدخول الحقيقية فحسب بل أيضاً من حيث الحصول على الرعاية الصحية والمسكن والتعليم العالي. وتتمثل المعضلة المحيرة في أنه على الرغم من إنفاق جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية (ما يزيد عن ٩ بالمائة في السويد) فإن الفقراء والمسنين لا يتمكنون من الحصول على المعالجة السريعة والكافية . فعليهم الانتظار مدة طويلة ، أطول مما يمكن تحملها في حالة بعض العمليات التي هم بأمس الحاجة إليها والتي تتراوح بين الجراحة القلبية وإزالة إعتام عدسة العين. ثم إن أسعار الأدوية مرتفعة وقد عمل رجال صناعة الأدوية على ثني الحكومات عن الإصرار على استعمال أصناف الأدوية العامة ، الأرخص ثمناً ولكن التي لها نفس القيمة الدوائية، بدل الأدوية ذات العلامة التجارية[٦٣] .

٤١ وفي الولايات المتحدة حيث يتم تمويل الجزء الأعظم من الرعاية الصحية من قبل القطاع الخاص ، يفتقر ٣, ٣١ مليون أمريكي (٣, ١٣ بالمائة من

---

[٦٣] See "Sick Health Services: Europeaans Seek the Right Treatment", *The Economist,* 16 July 1988, pp. 17-20.

السكان) إلى التأمين الصحي . ومن بين هؤلاء يوجد ٦, ٨ مليون طفل – أي حوالي طفل واحد من أصل كل ستة أطفال في الولايات المتحدة برمتها[٦٤] . وقد أصبح الجميع تقريباً يجدون صعوبة في نطاق السكن ولكن ذلك ينطبق بشكل خاص على الفقراء . "يكاد لا يوجد أية مساكن في متناول الفقراء الحقيقيين"[٦٥] . لذا فإن الغالبية العظمى من الأسر الفقيرة تسكن بالأجرة ، وقد ارتفعت الإيجارات بأسرع من ارتفاع الدخول في العقد الأخير . بينما تصاعدت تكلفة التعليم الجامعي بأسرع من ذلك أيضاً ، مما جعل مبدأ تساوي الفرص أمراً يدعو إلى السخرية . ومن المفارقات التي تدعو إلى مزيد من الحيرة أن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية لا تبقي الفقراء على فقرهم فحسب ، بل إنها تجعل الفقر أمراً مستديماً في الأسر ، فكأنه ثقب أسود لا يستطيع إلا قلة من الناس الإفلات منه . وهكذا فقد وقع الملايين من البشر في أغنى الأمم وأقواها من الناحية الاقتصادية ، في فخ الأحياء الفقيرة المتقيحة داخل المدن التي سارت من سيئ لأسوأ رغم وجود دولة الرفاهية، وأصبحت كابوساً مزعجاً من أطفال لا يُعرف آباؤهم ، ومن الجريمة والعصابات والمخدرات واليأس.

٤٢ وهكذا يظل الحلم بإيجاد مجتمع تسوده المساواة بعيداً عن التحقيق رغم الثروة الكبيرة لدول الرفاهية[٦٦] . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأحوال الراهنة يمكن القول ، بلا خوف من أي اعتراض ، إن دولة الرفاهية قد فشلت في تحقيق توزيع فعال وعادل للموارد . ومع ذلك يقال أنه كان من شأن علاقات السوق غير المقيدة أن تولد المزيد من حالات عدم المساواة الاجتماعية بدون دولة الرفاهية . ومع أن هذا صحيح بلا ريب فإنه لا يبرئ ساحة دولة الرفاهية من تقصيرها الذي أصبح معروفاً على نطاق واسع . وهكذا مع أن حلم إيجاد "مجتمع صالح" ، الذي كانت دولة الرفاهية تتوخاه ، يبقى غير

---

٦٤ *Statistical Abstract of the United States*, 1988, p. 92.

٦٥ "The Stretching of the Middle Class", *The Economist*, 17 September 1988, p. 54.

٦٦ يعترف ليندمان بأنه "مع أن مقدار ثروة البلدان الغربية قد ازداد زيادة لا حدود لها ، فإن توزيع هذه الثروة لم يتغير تغيراً يذكر . فقد بقيت الصفوة الضيقة هي التي تمارس السلطة بصرف النظر عن شكليات المشاركة والمراقبة الديمقراطية". انظر:
Albert S. Lindemann, *A History of European Socialism*, (1983), pp.3512.

متحقق فإن إستراتيجيتها قد نضبت . فكل أدواتها التي في جعبتها قد جربت وانثلمت ، منها التنظيم والتأميم والحركة العمالية والسياسة المالية العامة والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل . لذا "ثمة ثقة مفقودة على نطاق واسع في قدرة دولة الرفاهية على تحقيق إما التشغيل الكامل أو خدمات الرفاهية"[٦٧]. وقد بلغت الجرأة بالبرت هيرشمان (Albert Hirschman) أن يعترف "بأنه ليس من الممكن إنكار أن دولة الرفاهية في مأزق"[٦٨].

٤٣ لقد مكنت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" من سرعة ازدياد الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية في الخمسينات والستينات . لكن انخفاض معدل النمو منذ أوائل السبعينات وارتفاع مستوى العجز في الميزانيات عطل نمو البرامج والمنافع. وكانت النتيجة تباطؤاً أكثر مما ينبغي في تمويل إنشاء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية العامة والمؤسسات التعليمية . وأدى ذلك إلى أن أصبحت المرافق القائمة مزدحمة جداً وأقل كفاءة وغير قادرة على تلبية الطلب المتزايد . ومن الواضح أن المزيد من المال ، ضمن إطار القيد الفلسفي لدولة الرفاهية، هو حل رئيسي . فحتى حزب العمال البريطاني يقول إن زيادة الإنفاق العام والاقتراض أمران أساسيان لزيادة الاستثمار وفرص العمل[٦٩]. إلا أنهم لم يتمكنوا من بيان كيفية تحقيق ذلك بدون زيادة الضرائب أو تسريع التضخم .

٤٤ إن حالات العجز الكبير في الميزانية وما ينطوي عليه ذلك العجز من آثار، تجعل من الصعوبة بمكان توفير التمويل المتزايد الذي كان متوافراً خلال الخمسينات والستينات . وفي واقع الأمر لكي يتحقق الهدف الذي يرمي إلى التخلص من التضخم الذي كان سائداً في السبعينات لا بد من خفض حالات العجز الحكومي وتقليص التوسع الائتماني . على أنه بالنظر لردود الأفعال ضد الضرائب فإن انخفاض العجز لا يمكن أن يتحقق إلا بخفض الإنفاق . غير أن

---

٦٧ Halsey, in OECD, *The Welfare State in Crisis* (1981), p. 17.
٦٨ Albert O. Hirschman, "The Welfare State in Trouble: Systemmatic Crisis or Growing Pains", *American Economic Review*, May 1980,p.113.
٦٩ Philip Stephens (1987).

جماعات الضغط (اللوبي) القومية ، لا تسمح ، بدافع من المصلحة الذاتية ، بإجراء تخفيض كبير في الإنفاق في مجال الدفاع وغير ذلك من مجالات الإنفاق العام التي كانت تحظى بأعلى درجات الأولوية من أجل المصلحة "الوطنية" . لذا فإنه يجري الآن إعادة النظر في سلسلة من السياسات الاجتماعية التي تتضمن دفع تعويضات في حالة البطالة ووضع حد أدنى للأجور وتقديم المساعدة الطبية وغير ذلك من مزايا الرفاهية . وكان من جراء التصادم الناتج بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تعرضت دولة الرفاهية إلى أزمة . " إن الفكرة السائدة الآن هي في أغلب الظن أن استمرار نمو دولة الرفاهية ليس بالأمر المحتمل ولا حتى بالأمر المرغوب"[٧٠]. بل أن هارولد ويلنسكي (Harold Wilensky) يقول ، باستناد إلى دراسة شملت ٦٤ قطراً ، أنه أخذت تبرز في السبعينات دلائل تشير إلى وجود مقاومة متزايدة لزيادة التوسع في خدمات الدولة في العديد من البلدان الغنية[٧١].

٤٥ وقد نجم عن هذا الاتجاه الفكري تصاعد حركة سياسية محافظة كادت تعصف بجميع دول الرفاهية تقريباً[٧٢]. على أنه لا يوجد ما يبرر ردة الفعل هذه. إذ لا يمكن لأي مجتمع بشري واسع أن يحقق أهدافه الإنسانية دون أن تقوم الدولة بدور هام في مجال الاقتصاد . وحتى نجاح الاقتصادات الغربية التي تتبع نظام الاقتصاد السوقي قام إلى حد بعيد على أساس حلم "المجتمع الصالح" الذي وفرته دولة الرفاهية . لذا لا يمكن تقليص حدود دولة الرفاهية مدة طويلة. فإذا كان لا بد لممثلي المجتمع المنتخبين من مواجهة ناخبيهم من حين لآخر فإنه لا يسعهم عدم الوفاء بالوعود التي قطعوها ، تلك الوعود التي لا يمكن الوفاء بها بدون إسناد دور فعال للدولة في مجال الرفاهية . وهكذا فإن دولة الرفاهية في مأزق ذي حدين . فهل حدث خطأ ما؟

---

٧٠ Bernard Cazes, "Welfare State: A Double Bind", in OECD, *The Welfare State in Crisis* (1981), p. 151.

٧١ Harold Wilensky, *The Welfare State and Equality* (1975), p.47

٧٢ Ruud Lubbers, the Dutch Prime Minister,"Beyond the Welfare State", an interview by Laura Rann , *Financial Times,* 15 December 1986,p 6.

العيوب المنطقية

٤٦ تنشأ المشكلة لأن دولة الرفاهية تواجه ندرة الموارد ذاتها التي تواجهها أية دولة أخرى. فإذا زادت طلباتها على الموارد من جراء خدمات الرفاهية، فلا بد لها من خفض طلبات أخرى على الموارد. وما لم تفعل ذلك فإنه لا يمكن لدولة الرفاهية أن تخرج من المأزق الذي تجد نفسها الآن فيه. على أنها إذا لجأت إلى مجرد نظام الأسعار [الحرة] فإن خفض الطلبات لا يمكن بلوغه بطريقة تجعل من الممكن تحقيق الأهداف الاجتماعية . فلا بد من ترتيب الأولويات على أساس آلية اصطفاء مقبولة اجتماعياً ، وحفز الناس على إعادة توجيه أذواقهم وطلباتهم على الموارد طبقاً لتلك الأولويات . لكن دولة الرفاهية تعمل من خلال إطار الرأسمالية العَلْماني ، وتفتقر إلى آلية توصلها إلى التوافق في الرأي حول الأولويات ، أو تحفز الأفراد أو الجماعات التعددية على كبح طلباتها بما ينسجم مع متطلبات توازن الاقتصاد الكلي والتوازن الخارجي وأهداف المجتمع المتعلقة بالتوزيع . بل الأمر هو على العكس ، إذ أن التقيد بالامتناع عن إصدار الأحكام القيمية ، ووضع السياسات ضمن إطار أمثلية باريتو (Pareto optimality) ، تؤدي إلى سيل عرم من الطلبات على الموارد النادرة ، تلك الطلبات التي يولدها القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء. فالتزاحم على رموز التباهي الذي يذكي أوارها الإعلان المجرد من القيم، والتوسع المتواصل في الائتمان ، يؤدي إلى تسارع الطلب الخاص حتى في المجتمع العَلْماني لدولة الرفاهية ، حيث يتمثل هدف الحياة الأسمى بتلبية أكبر عدد ممكن من الرغبات . ويتفاقم الأمر من جراء حالات العجز المالي الكبيرة التي يعاني منها القطاع العام بنتيجة توفيره لخدمات الرفاهية ضمن قيد "أمثلية باريتو" الذي فرضته على نفسها .

٤٧ وهكذا أصبحت دولة الرفاهية مثقلة بالطلبات التي أقرها نظامها القيمي مباشرة . ومع أن ذلك ساهم في أول الأمر في تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادي فإنه أدى منذ ذلك الحين إلى تعميق سريع للهوة التي تفصل بين

الموارد والطلبات عليها . وقد ظهرت هذه الهوة في حالات اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي ، وفي حالات اختلال التوازن الخارجي في عدد من البلدان.

٤٨ وكان لزاماً ، في بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، حيث أصبحت حالات اختلال التوازن كبيرة إلى درجة غير مبررة ، وحيث اعتبرت أموراً غير مرغوب فيها ،كان لزاماً العمل على خفض حالات العجز في الميزانية. وكان من الممكن تحقيق ذلك ضمن إطار فلسفة ريغان وتاتشر ، بالدرجة الأولى من خلال إيلاء السوق مزيداً من الثقة . وفي حين أن هذه الاستراتيجية ساعدت الحكومة البريطانية بالفعل على تحسين ميزانها المالي ، فقد كان ذلك على حساب أولويات الرفاهية . وقد دفعت تاتشر ثمن ذلك غالياً في صناديق الاقتراع . أما الولايات المتحدة فإنها لم تطبق هذه السياسة تطبيقاً جاداً فلم يتحسن ميزان الحكومة المالي تحسناً كبيراً كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي رغم الوعود التي قطعت للناخبين .

٤٩ وفي بلدان مثل السويد التي كان سجلها أفضل في مجال تقديم خدمات الرفاهية ، ثمة مشاكل تنجم عن ارتفاع مستوى الضريبة والإنفاق الحكومي . ويدرك الجميع أن معدلات الضريبة المرتفعة إلى حد بالغ تثبط العمل والادخار والمبادرة الشخصية . ومعدل التضخم في السويد هو الآن أكثر من ضعفي مثيله في البلدان الصناعية . وهذا يعمل على إضعاف قدرة السويد على المنافسة ويؤدي إلى خفض حصتها في السوق ويزيد من عجز حسابها الجاري ، وذلك رغم التخفيض الكبير نسبياً لقيمة الكرون السويدي . ولقد أثر عبء الضريبة الثقيل تأثيراً سلبياً على المدخرات الخاصة حيث لم تزد نسبة الادخار الخاص عن ثماني أعشار الواحد بالمائة من الدخل الذي يمكن التصرف به في السويد خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٠م وعام ١٩٨٧م ، بالمقارنة مع نسبة ٣, بالمائة في البلدان الصناعية الرئيسية[٧٣]. وهذا لا بد أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وأن يعمل أيضاً على تدني الاستثمار والنمو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في المستقبل . وهكذا ثمة ضغط عام لتخفيض معدلات الضريبة . إلا انه لا يمكن تخفيض الضرائب إذا لم يقترن ذلك بخفض الإنفاق في

٧٣ Bank for International Settlements, *59th Annual Report*, June 1989, p.32.

الوقت نفسه، وإلا سيزداد العجز في الميزانية والتضخم وحالات اختلال التوازن الخارجي . وأسهل هدف للتوفير في الإنفاق سيتمثل في إجراء تخفيضات شاملة في الإنفاق على الرفاهية وهو ما حدث في بلدان أخرى. من هنا فإن الدعوة إلى خفض المعدلات الضريبية، في إطار المفاهيم العَلْمانية ، هي بالأساس علامة تشير إلى تقليص دور الرفاهية الذي تقوم به الدولة .

٥٠ وثمة صعوبة من نوع آخر في بلدان مثل ألمانيا الغربية واليابان التي لا تعاني من حالات اختلال التوازن في مجال الاقتصاد الكلي ، ولكنها فشلت في تحقيق أهداف دولة الرفاهية بدرجات متفاوتة . وتتمثل هذه الصعوبة بالضغط الذي تمارسه البلدان التي تعاني من حالات عجز كبير لتنشيط اقتصاداتها بغية تحقيق تكيف متساوق وتنسيق لسياستها الدولية . وهذا الضغط يجعل من الصعوبة بمكان أن تواصل بلدان الفوائض تطبيق سياستها النقدية والمالية السليمة خلال فترة طويلة من الزمن إلا إذا حذت جميع الدول حذوها في الوقت نفسه . وقد اضطرت ألمانيا الغربية واليابان على حد سواء للاستجابة للضغط وذلك بتخفيض معدلات الحسم للبنك المركزي في كل منها من ٥, ٤ بالمائة و٥ بالمائة في عامي ١٩٨٤م و١٩٨٥م على التوالي إلى أخفض مستوى في تاريخهما والبالغ ٥, ٢ بالمائة في عام ١٩٨٧م . ونتيجة ذلك فقد عانت كل منهما من ازدياد نقدي غير مرغوب فيه ومن زيادات في الأسعار ومن الإفراط في مجال المضاربة . لذا فقد اضطرت كلاهما لرفع سعر الحسم بخطوات قصيرة سريعة ليصل إلى ٦ بالمائة بحلول شهر أكتوبر عام ١٩٨٩م (بالنسبة لألمانيا الغربية) وأغسطس عام ١٩٩٠م (بالنسبة لليابان) . وقد ارتفعت الأسعار في أسواق الأسهم والعقارات اليابانية خلال فترة انخفاض أسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً لم يكن بالإمكان المحافظة عليه مدة طويلة . ولم يكن أحد ليدرك أن تنشيط اقتصادات البلدان ذات الفائض [بزيادة الطلب الكلي فيها] قد يؤدي إلى تدني سلامة اقتصاداتها دون أن يساعد البلدان ذات العجز ، إلا إذا قامت هذه البلدان في الوقت نفسه بتبني سياسات نقدية ومالية سليمة وإلا إذا قامت بإصلاح هيكل اقتصاداتها . وبما أن هذا لا ينفّذ فإن استقرار الاقتصادات السليمة يتعرض أيضاً إلى الاضطراب ، وتزداد حركة المضاربة قصيرة الأجل

برؤوس الأموال . وهذا بدوره يميل إلى تعكير المناخ الاقتصادي والمالي الدولي وإلى التقلبات في أسعار النقد الأجنبي (أسعار القطع) وأسواق السلع والأسهم.

٥١ وهكذا ففي حين أن الرأسمالية ولدت أعباء زائدة من الطلبات من خلال حيادها القيمي ، فإن دولة الرفاهية زادت في تفاقم المشكلة دون تحسين أوضاع الفقراء تحسيناً حقيقياً . ففي سعيها لمعالجة ما نجم عن الرأسمالية من نتائج غير مقبولة أوجدت دولة الرفاهية مشاكل هي بدورها مشاكل غير قابلة للحل[٧٤]. وسبب ذلك هو أن السياسات التي اتبعتها دولة الرفاهية كانت في أساسها سياسات ترقيع للفلسفة الرأسمالية العَلْمانية و الداروينية الاجتماعية – أي أنها نتيجة عشوائية للصراع بين الجماعات التعددية التي تحاول كل منها خدمة أقصى قدر ممكن من مصلحتها الذاتية بتقديم أقل ما يمكن من التضحيات. فالأهداف الإنسانية التي تقر بها دولة الرفاهية ضمنياً ، و مذهب اللذة (الهيدونية) والداروينية الاجتماعية التي تقوم عليها إستراتيجيتها لا شعورياً، لا يمكن أن تتعايش لمدة طويلة بدون إيجاد مشاكل اجتماعية – اقتصادية محيرة ومربكة . وقد فشلت عمليات التكيف والتعديل البسيطة العديدة التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في تحقيق المطلوب . فهذه التعديلات تحل بعض المشكلات لكنها توجد مشاكل أخرى . فثمة حاجة لإصلاح هيكلي أساسي في المجتمع والاقتصاد بطريقة يمكن فيها تحقيق الأهداف الإنسانية لدولة الرفاهية دون تجاوز الحدود التي يفرضها توافر الموارد .

٥٢ ويدرك هذه الحقيقة الآن كثير من الباحثين . يقول موريس بروس (Maurice Bruce) "ما من أحد .... خطط لدولة الرفاهية ولم تكن دولة الرفاهية أبداً نتيجة مباشرة لأية فلسفة سياسية أو اجتماعية . بل هي ، في واقع الأمر ، مجرد حلول تراكمت عبر السنوات لمشاكل محددة"[٧٥]. ويقول بيت ثونز (Piet Thoenes) في معرض الإعراب عن اعتراضه على فلسفة دولة الرفاهية: "مما يجلب النظر في دولة الرفاهية هو أنه ما من أحد يجرؤ على الترويج لها كما

---

[٧٤] See Claus Offe, *Contradictions of the Welfare State*, ed., John Keane (1984), pp. 35-7.

[٧٥] Maurice Bruce, *The Coming of the Welfare State* (1968), p. 13.

ينبغي وعلى نحو شامل . فالاشتراكيون يـرون فيهـا شبه اشـتراكية والليـبراليون يعتبرونهـا شـبه ليبراليـة"[٧٦]. لـذا يؤكـد سـيدني هـوك (Sidney Hook) أن "الفلسفة الاجتماعية التي تكمن وراء دولة الرفاهيـة هـي فلسـفة غـير واضحـة المعالم ومتناقضة"[٧٧]. ويرى بارينغتون مور (Barington Moore) أنـه لا يوجـد في جعبة أنصار دولة الرفاهية سوى إجابات سلبية وغير مكتملة حتـى بالنسـبة لأبسط الأسئلة الأساسية مثل : ما هي أهدافهـا ؟ مـا هـو تصورهـا للرفاهيـة ؟ وينوه بأن "دولة الرفاهية جاءت للوجود بعد أزمـة عالميـة وحـرب عالميـة ، في فترة ندرة الموارد كان فيها الجميع يعرفون بشكل واضح ما لا يريدونه ألا وهـو الخطر والجوع والعطش أو الـبرد والبطالـة والدكتاتوريـات أو تبذيـر الطعـام أو المواهب" . ومن هنا فإن "هـذه الأهـداف السـلبية هـي أكـثر الأهـداف الملحـة بالنسبة لدولة الرفاهيـة"[٧٨]. وبنـاء علـى ذلـك أشـار مـيردال (Myrdal) إلى أن عمليات التدخل الحكومي التي قامت عليها سياسات دولة الرفاهية نجمت عـن أحداث ولم تكن وليدة عقيدة معينة[٧٩]. ولعل هذا هو السبب الـذي حـال دون أن تتمكن دولة الرفاهية من قطع شوط كاف في مجال الإصـلاح الاجتمـاعي- الاقتصادي . فليـس لهـا فلسـفة واحـدة متماسـكة ومقنعـة تقـوم باسـتناد إليهـا باستحداث إستراتيجية فعالة تكون جميع عناصرها منسـجمة مـع بعضهـا بعضـاً ومصممة لتحقيق أهدافها الإنسانية .

٥٣ إن القوى التي توجد الفقر وحالات عدم المساواة وتعمل على اسـتمرارها أقوى من أن يتم التغلب عليها من خلال مجرد تدابير خاصة تتمثل في الخدمـات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرفاهية . فسبل إعادة التوزيع "من الباب الخلفي" ليست على درجة كافية من القوة بحيث تستطيع التغلب على القوى الاجتماعية والاقتصادية التي توجد الفقر وتعمل على استمرار حالات عـدم المسـاواة . فـلا بد من التصدي لهذه القوى مباشرة ومن معالجة أساس المشكلة بدلاً مـن تنـاول

---

٧٦ Piet Thoenes, *The Elite in the Welfare State* (1966), p. 133.

٧٧ Sidney Hook, "Welfare State - A Debate that Isn't" in C.I. Schottland (ed,) *The Welfare State* (1967), p. 165.

٧٨ Piet Thoenes (1966), p. 133; Barrington Moore, *Reflections on the Causes of Human Misery* (1972).

٧٩ Gunnar Myrdal, *Beyond the Welfare State* (1960).

مجرد أعراضها. إن ما تدعو الحاجة إليه هو إصلاح شامل للبنية الاجتماعية- الاقتصادية والقيم الحياتية التي تقوم على أساسها الرأسمالية أو صورتها المعدلة المتمثلة بدولة الرفاهية . وهذا من شأنه أن يساعد أيضاً على حل عدد من المشاكل الاجتماعية الأخرى ، بما في ذلك البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي والجريمة ، تلك المشاكل التي تفاقمت إلى درجة تدعو إلى الهلع بالرغم من الاشتراكية وبالرغم من دولة الرفاهية .

٥٤ في حقيقة الأمر؛ لم تكن دولة الرفاهية لتطور لنفسها فلسفة متماسكة منسجمة وخالية من التناقض فيما بين مكوناتها الذاتية ، حتى لو أراد ذلك الباحثون الذين يكتبون عن الموضوع . فهل من الممكن تطوير فلسفة رفاهية اجتماعية على أسس من النفعية ونظرية العدالة التي تقوم على أساس العقد الاجتماعي ؟ وهل بوسع مفاهيم المصلحة الذاتية الرشيدة والعقد الاجتماعي أن تأخذنا إلى الحد الذي يتجاوز أمثلية باريتو ؟ إن هذه الفلسفات لا تستطيع إلهام البشر بالعيش والموت من أجل أن تكون القيم المتفق عليها هي الأعلى ، ولأن تنفخ فيهم روح الأخوة وأن تحفزهم على التعاون والتضحية من أجل رفاهية الآخرين . إن غرس هذه الصفات يتطلب أن يتسامى البشر فوق المصلحة الذاتية وأن يقللوا من طلباتهم على الموارد حتى لو أدى ذلك إلى الأضرار بمصلحتهم الخاصة الآنية .

٥٥ يمكن لجميع القيم التي تقوم على أساس النفعية والمصلحة الخاصة أن تكون موضع نزاع وجدل ، في حين أن المجتمع البشري بحاجة لأن يقوم على أساس مفاهيم "الصالح" و"الفاسد" و"الحق" و"الباطل" التي لا تكون موضع نزاع حتى تعود بالنفع على المحرومين على حساب الميسورين . أما المجتمع العَلماني فهو غير ملتزم بأية رؤية معنية لنظام اجتماعي . كتب مايكل نوفاك (Michael Novak) يقول : ".... في مجتمع تعددي حقيقي لا يوجد ظلة مقدسة ، وإن عدم وجود تلك الظلة المقدسة شيء مقصود . فالمقام يترك فارغاً بسبب العلم بأنه ما من كلمة أو صورة أو رمز جدير بأن يحتل ذلك الموقع المقدس ، ويحقق ما ينشده الجميع هناك"[٨٠]. والهدى الإلهي وحده هو التي يمكنه

---

٨٠ Michael Novak, *The Spirit of Democratic Capitalism* (1982), p.53.

توفير تلك الظلة المقدسة وحفز البشر على البقاء في كنفها حتى في الظروف الحالكة. فإذا لم يتوافر الشعور بالتزام أخلاقي للقيام بالتضحية، فما الذي يدفع رجلاً غنياً للتنازل عن كمالياته والاقتصاد في استخدام الموارد من أجل تلبية حاجات الجميع .

الجوانب المضيئة

٥٦ غير أنه لكل سحابة جانب مضيء–وهذا الجانب في غيوم سماء الغرب هو ما يدور فيها من نقد للنظرية الرأسمالية ونظرية دولة الرفاهية على حد سواء. فثمة إدراك متزايد أن الأنانية لا تشكل بالضرورة القوة المحرضة الرئيسية وراء سلوك البشر . كما يجري التأكيد على أهمية تلبية الاحتياجات وضرورة الأحكام القيمية في المجتمع البشري . وبناءً على ذلك فقد نشأت مختلف المدارس الفكرية–وهي مدارس لا تقع تماماً ضمن حدود الاتجاه السائد لعلم الاقتصاد التقليدي السائر . غير أن جميع هذه المدارس وثيقة الصلة ببعضها البعض وينحصر الاختلاف بينها بشكل رئيسي في درجة التأكيد على نواح دون غيرها . ويجدر بنا تناول ثلاث من هذه المدارس بالذكر .

٥٧ تتمثل إحدى هذه المدارس فيما سمي باقتصاد المِنَح (Grants Economics) الذي يشدد على أنه "لم يعد من اللازم اعتبار التجرد من الأنانية شذوذاً عن الرُشد" لتفسير السلوك الفردي[٨١]. في واقع الأمر يشك بعض الاقتصاديين في كون افتراض الرشد هو أمر واقعي بما فيه الكفاية . يقول هان (Hahn) "لعل علم الاقتصاد قد أخطأ حين اعتمد مصطلح 'الرشد' في الوقت الذي كان كل ما يعنيه هو حسابات صحيحة [تقوم بها] شخصية منظمة"[٨٢]. كما أن هناك من يشكك في إمكان أن تولد الافتراضات غير الواقعية نظرية

---

٨١ Janos Horvath, "Foreword", in Robert A. Solo and Charles W.Anderson (eds.), *Value Judgement and Income Distribution* (1981), pp.ix-x

٨٢ Frank Hahn and Martin Hollis(eds.), *Philosophy and Economic Theory* (1979), p. 12.

صحيحة. ومع أن فريدمان (Friedman) يرى ذلك ممكنا إلا أن بعض الاقتصاديين لا يشاركونه في الرأي[٨٣]. وقد يكون من المناسب القول أنه إذا كانت وظيفة النظرية الاقتصادية هي أن تعطي تنبؤات صحيحة وذات معنى بشأن ظواهر لم تشاهد بعد، فإن افتراض سلوك رشيد ضمن إطار الإيثار، وليس مصلحة الذات ، قد يعطي تنبؤات ذات معنى أكثر . ومن هنا فقد طرحت "أمثلية بولدينغ (Boulding Optimum) كبديل لأمثلية باريتو (Pareto Optimum) ، بغية " إدخال نزعة إنسانية ضمن نطاق التحليل الاقتصادي كان قد افترض غيابها بأسم العلم المجرد من القيم"[٨٤].

٥٨ وتتمثل مدرسة فكرية ثانية بعلم الاقتصاد الإنساني الذي يقوم على أساس الحاجات (Need-based Humanistic Economics) والذي يرمي إلى "تعزيز الرفاهية الإنسانية من خلال اعترافه بالنطاق الكامل للقيم الإنسانية الأساسية وتحقيق الاندماج والتكامل فيما بينها"[٨٥]. فعلم الاقتصاد الإنساني بدلاً من التأكيد التقليدي على الرغبات والثروة فإنه يؤكد على تلبية الحاجات والتطور الإنساني للتحرك نحو ما يسميه أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) "تحقيق الذات" أو"جعلها أمراً واقعياً"(self-realisation) أو(self-actualisation)[٨٦].

٥٩ والمدرسة الثالثة هي علم الاقتصاد الاجتماعي الذي ينطوي على "إعادة صياغة النظرية الاقتصادية في قالب الاعتبارات الأخلاقية"[٨٧]. فالالتزام بحتمية الحياد العلمي ، وهو المثل الأعلى المقدس لعلماء التنوير (Enlightenment)

---

[٨٣] يقول فريدمان أنه "يتبين أن الفرضيات الهامة وذات المغزى الحقيقي تنطوي على افتراضات بعيدة عن الواقع إلى حد بعيد، وبشكل عام كلما زادت أهمية النظرية كلما كانت الافتراضات غير واقعية (بهذا المعنى)" انظر : Milton Friedman, "Methodology of Positive Economics", in Hahn and Hollis (1979), p. 26. See also Hahn's view in *ibid.*, p. 12.

[٨٤] Solo and Anderson (1981), p. X.

[٨٥] M. A. Lutz and K. Lux, *The Challenge of Humanistic Economics* (1979), p. Ix.

[٨٦] Abraham Maslow, *Motivation and Personality* (1970).

[٨٧] Masudul Alam Choudhury, "The Micro-Economic Foundations of Islamic Economics: A Study of Social Economics", *The Americian Journal of Social Sciences* (1986), p. 237.

الذي خلفه علماء الاقتصاد ، أصبح من المتعذر الآن الدفاع عنه وأصبح غير مستصوب على حد سواء – من المتعذر الدفاع عنه لأن البحث العلمي يقوم على أساس افتراضات تنطوي ضمنياً على أحكام قيمية ، وغير مستصوب لأن على البحث العلمي أن يتوجه للتصدي لمسائل ذات أهداف وأولويات عامة. وأي فرع من فروع المعرفة ملتزم بالحياد القيمي لا يستطيع أن ينجح في تقييم السياسات والتوصيات لكي تختارها الجمهرة العامة من الناس . فهذا التقييم ينطوي بالضرورة على أحكام أخلاقية . لذا فإن البروفسور سين (Sen) يرى أن "إبعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق قد أفقر "علم اقتصاد الرفاهية" كما أفقر أيضاً الكثير من علم الاقتصاد الوصفي والتنبؤي" . وقد توصل إلى أن علم الاقتصاد "يمكن أن يصبح منتجاً أكثر إذا أولى اهتماماً أكبر وأصرح للاعتبارات الأخلاقية التي شكلت السلوك الإنساني والمحاكمة العقلية للبشر"[٨٨]. على أن المشكلة تكمن في أن القيم لا يمكن استقاؤها علمياً . وكما قال آرنولد برختس (Arnold Brechts) "إن من يدعي–السند العلمي لنظام من القيم هو مخطئ علمياً"[٨٩]. فإذا كان من المتعذر إثبات القيم "علمياً" وإذا كان لا بد من ممارسة المحاكمة العقلية فعندئذٍ يصبح السؤال : محاكمة مَن العقلية ؟ فهل يمكن تحقيق إجماع في الرأي–إجماع على درجة كافية من القوة بحيث يصبح عقوبة اجتماعية يتعرض كل من يتصرف بخلاف معاييرها القائمة إلى اللوم والانتقاد؟

٦٠ إن تراجع قدسية مفهومي "المصلحة الخاصة" و"الإنسان الاقتصادي" والتأكيد على تلبية الحاجات والأحكام القيمية تطورات تلقى الترحيب . فهي تدل على أن الإنسان ليس محكوماً عليه بالضرورة بأن يعيش في حالات من عدم الإنصاف . وهو قادر على التسامي إذا ما دعا الداعي ، وعلى تحليل مشاكله وعلى معرفة ما هو خطأ . غير أن ما ليس بالأمر السهل هو الدواء . فهو لا يكمن في الترقيع والتغيرات التجميلية . فالدواء يكمن في إصلاح هيكل المجتمع بأسره والنظام الاقتصادي كله بطريقة تؤدي : من جهة إلى تحويل الفرد من رجل اقتصادي إلى إنسان أخلاقي يدرك القيم الأخلاقية ويرضى بأن

---

٨٨ Amartya Sen, *On Ethics and Economics* (1987), pp.78 and 9.

٨٩ Cited by Solo in the "Introduction" to Solo and Anderson (1981),p1

يستجيب لدواعي الأخوة والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية ؛ وتؤدي ، من جهة أخرى ، إلى الإصلاح الهيكلي للاقتصاد بأسره بطريقة تتم فيها تلبية الحاجات دون توليد حالات من اختلال التوازن ؛ ولا يقتصر الأمر فيها على عدم توليد حالات عدم المساواة في الدخل والثروة فحسب بل يؤدي إلى تضاؤلها إلى حد بعيد .

٦١ مع أن إحياء التأكيد على القيم أمر يدعو إلى الثناء ، إلا أن إدخال هذه القيم إلى الاقتصاد الغربي عملية شاقة . أولا هناك ما أشار إليه غالبريث (Galbraith) بعبارة "الالتزام الفكري المتأصل بالمعتقد القائم" ، والذي ينظر إلى الاقتصاد كعلم ويحدد "معيار الدقة الفكرية" على نحو يماثل السائد في العلوم (التجريبية) الراسخة[٩٠] ثم إن الالتزام بحيادية القيم قد اشتط في الغرب خلال القرنين الأخيرين إلى حد لا يسمح بالتراجع السريع ، ولا سيما في معزل عن إجماع الرأي الذي لا يوفره إلا الدين . وكما نوه شادويش (Schadwich) بتبصر "إن أخلاق المجتمع تستند إلى معايير متفق عليها ، إلى إجماع في الرأي يعتبر من المسلمات التي لا تحتاج إلى مناقشة" ، وأنه "باستثناء حالة عدد قليل من الفئات الاستثنائية ، فإن أخلاق الناس لم تنفصل أبداً عن الدين خلال تاريخ البشرية برمته"[٩١]. إن نظريتي النفعية والعقد الاجتماعي لا تنطويان على إمكان توفير القيم التي يقبلها الجميع باعتبارها قيماً متأصلة لا يمكن لأحد أن يشكك فيها . وليس بغريب أن يلاحظ مينسكي (Minsky) بشأن العالم الغربي أنه "لا يوجد إجماع في الرأي بشأن ما يتوجب علينا عمله"[٩٢]. فبدون قيم متفق عليها من الصعوبة بمكان الوصول إلى هذا التوافق .

---

٩٠ John K. Galbraith, *Economics in Perspective* (1987), p. 284.

٩١ Owen Schadwick, *The Secularization of the European Mind in the Nineteenth Century* (1975), pp. 229 and 234.

٩٢ Hyman P.Minsky, *Stabilising an Unstable Economy* (1986), p.290.

الفصل الرابع

التناقض في الاقتصاد الإنمائي (اقتصاديات التنمية)

١ ليس للاقتصاد الإنمائي هوية منفصلة خاصة به . فهو فرع منبثق عن أحد الاتجاهات الرئيسية الثلاثة في علم الاقتصاد السائد (الكلاسيكي الجديد، والكينزي Keynesian والاشتراكي) ، وهذه كلها منغرسة الجذور في النظرة الغربية للعالم . لذا فإن الإستراتيجيات التي يطرحها الاقتصاد الإنمائي هي أيضاً تقوم على أساس النظرة العامة الغربية للعالم . على أن الاستراتيجية التي تطبق في أي وقت كانت تعتمد على الاتجاه في علم الاقتصاد الإنمائي الذي كان سائدا في ذلك الوقت . وهكذا فقد شهد الاقتصاد الإنمائي تذبذب الولاء وتحوله من الإستراتيجيتين الكينزية والاشتراكية إلى الاستراتيجية الكلاسيكية الجديدة .

الولاء المتقلب

٢ ولد الاقتصاد الإنمائي بعد الحرب العالمية الثانية عندما استقل عدد من البلدان النامية وأخذ تحليل المشاكل المتعلقة بإنمائها يسترعي الانتباه[١]. وقد ظهر أول عدد من المجلة الأولى المهتمة بالاقتصاد الإنمائي، واسمها: Economic

---

١ E. E. Hagen, *On the Theory of Social Change* (1962), p. 36; See also H. W. Arndt, "Development Economics before 1945", in Jagdish Bhagwati and Richard Eckaus, *Development and Planning: Essays in Honour of Paul Rosenstein Rodan* (1972), pp. 13-29.

(التنميـة الاقتصاديـة والتغـير الثقـافي) Development and Cultural Change عام ١٩٥٢م . وفي ذلك الوقت لم يكن يوجد إلا حفنـة مـن الأعمـال العلميـة التي تتناول هذا الموضوع علـى نحـو خـاص[٢]. وبمـا أن علـم الاقتصـاد الكينـزي والاشـتراكية كانـا ينتشـران في الغـرب في ذلـك الوقـت بنتيجـة الركـود الكبير(Great Depression) ومشاكل إعادة التعمير بعـد الحـرب ، فقـد ابتعـد علم الاقتصـاد الإنمـائي أيضـاً عـن قاعدتـه الكلاسيكية الجديـدة وأخـذ ينـادي بتخفيف الاعتماد على السوق وإعطاء دور أكبر للحكومة في الاقتصاد . إلا أنه عندمـا أخـذ تأثـير الإسـتراتيجيات الكينزيـة والاشـتراكية يضعـف في أوائـل السبعينات ، وحين بـدأ علـم الاقتصـاد الكلاسـيكي الجديـد يعـود ، بـدأ علـم الاقتصاد الإنمائي "يمر بأزمة" . وتعكس الأدبيات التي عـالجت الموضـوع "جـواً من التساؤل والشك في الذات"[٣].

٣ وفي حين أن الغالبية العظمـى مـن الاقتصـاديين الإنمـائيين لازالـوا يعتقـدون بفائدته فثمة آخرون يشكون حتى في شرعية هـذا الفـرع مـن فـروع المعرفـة[٤]. وتمحور النقاش بين أولئك الذيـن لا ينـادون بالاعتمـاد الوحيـد علـى الأسـواق والأسعار ، وأولئك الذيـن يؤمنـون بـأن تحريـر الأسـواق المقـترن بتقليـص دور

---

[٢] See, For example, K. Mandelbaum, *The Industrialisation of Backward Areas* (1945); United Nations,*Measures for the Economic Develpement of Underdeveloped Countries* (1951); Paul Baran, "On the Political Economy of Backwardness", *The Manchester School of Ecand Social Studies*, January 1952, pp. 66-85; Bert F. Hoselitz, *The Progress of Underdeveloped Areas* (1952); Moses Abramovitz, "Economics of Growth", in B. F. Haley, *A Survey of Contemporary Economics* (1952), vol. 2, pp. 132-82; and Jacob Viner, *International Trade and Economic Development* (1952). See also David Morawetz, *Twenty-Five Years of Economic Development*: 1950 to 1975 (1977).

[٣] D. Colman and F. Nixson, *Economics of Change in Less Developed Countries* (1986), p. Vi.

[٤] For a spectrum of views on the subject, see, Deepak Lal, *The Poverty of Development Economics* (1984); Ian M. D. Little, *Economic Development: Theory, Policy and International Relations* (1982); Albert O. Hirschman, "The Rise and Decline of Development Economics", in Gersovitz, Diaz-Alejandro, Ranis and Rosenweig, (eds.), *The Theory and Experience of Economic Development* (1982); Henry Bruton, "The a Development Economics", *World Development Oct/Nov (13)*; and Paul Streeten, *Development Perspectives* (1981).

الحكومة في الاقتصاد هو كل ما تدعو الحاجة إليه لحل مشاكل البلدان النامية. ويبدو أن الرأي السائد الآن هو معارضة التوجيه والرقابة (anti-dirigiste) ومناصرة السوق الحرة، مما يعكس عودة الليبرالية وعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في الغرب. وبنتيجة ذلك فإن العديد من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية الآن تعزى إلى سياسات التوجيه والرقابة التي كانت تتبع في العقود الثلاثة الأخيرة، سواءً أكان ذلك من حيث الاستخدام غير الكفؤ للموارد النادرة، أو حالات الاختلال المفرط في التوازن الاقتصادي الكلي والخارجي، أو من حيث ازدياد حالات عدم المساواة في الدخل والثروة أو التوترات الاجتماعية.

٤ هذا الولاء المتقلب لعلم الاقتصاد الإنمائي، من السوق إلى الدولة ثم من الدولة إلى السوق قد جرده من التوجه الثابت. وقد أدى ذلك إلى تحليلات متضاربة ووصفات للسياسة متعارضة، وولد حالات من التناقض والشك في البرامج الإنمائية للبلدان النامية، مما ألحق ضرراً كبيراً بسلامة اقتصاداتها وتنميتها. وقد تضاعفت صعوبة المهمة التي تواجهها هذه البلدان الآن. فعليها ليس فقط أن تنمي اقتصاداتها بطريقة تؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدل في استخدام مواردها، النادرة إلى حد بعيد، بل عليها أيضاً أن تزيل حالات اختلال التوازن التي ولدتها الوصفات الخاطئة. والسؤال الذي يطرح هو ما إذا كانت السياسات الجديدة التي تقترح في ضوء علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ستساعد في تحقيق العدل إلى جانب الكفاءة والاستقرار. لذلك من المناسب تبيُّن أثر النظرة العامة الغربية للعالم على علم الاقتصاد الإنمائي والمشاكل التي ولدتها بالنسبة للبلدان النامية.

٥ وبما أن علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والكينزي والاشتراكي يعود في أصله إلى نظرة التنوير العامة للعالم، فإنها هذه الاتجاهات الثلاثة هي علمانية في نهجها الذي تتبعه لتحقيق رفاهية البشرية وتحليل مشاكلها. فهي تبالغ في التشديد على الاستهلاك والثروة كمصدر للسعادة البشرية، وتتجاهل دور القيم الأخلاقية في إصلاح الفرد والإصلاح الاجتماعي وبالتالي في التنمية، وتبالغ في التشديد على دور السوق أو على دور الدولة. فهي غير ملتزمة في

صميمها بالأخوة والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، ولا يتوفر فيها آلية اصطفاء متفق عليها للقيم الأخلاقية . فمنظورها المحصور في هذه الدنيا لا يوفر المبرر المنطقي لأي شيء غير المادية والداروينية-الاجتماعية . فضمن هذا الإطار لا يوجد حافز يدفع إلى خدمة المصلحة الاجتماعية إلا حيث تتم هذه الخدمة تلقائياً كنتيجة غير مباشرة لخدمة المصلحة الخاصة .

النظرة المتشائمة

٦ لقد أدت طريقة الاقتصاديين الداروينيين-الاجتماعيين المقترنة بنظرتهم المتمركزة حول العرق إلى تسرب قدر من التشاؤم في الأدبيات الإنمائية من حيث إسنادها أسباب الفقر والتخلف الإنمائي والإخضاع السياسي للبلدان الفقيرة ، التي تصادف أنها غير أوروبية وغير بيضاء بالدرجة الأولى ، إسنادها ذلك إلى النقص الثقافي والعرقي وحتى العقلي لشعوبها[٥]. وقيل أن هذه البلدان لم تستوفِ الشروط الأساسية التي تتطلبها التنمية . واعتبرت أنماطها الاجتماعية والقيمية غير قادرة على إيجاد تلك الشروط الأساسية . وقد عكست حتى دراسة للأمم المتحدة (قامت بإعدادها نخبة مؤلفة من خمسة خبراء) هذا الموقف المتمركز حول العرق ورأت أن تقدم البلدان الفقيرة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إصلاح مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية بحيث تصبح مماثلة لمؤسسات البلدان الرأسمالية الغربية[٦]. ووجدت وجهة نظر مماثلة لدى خبراء البنك الدولي الذين كانوا يرون أن السبيل الوحيد لكي تكوِّن البلدان الفقيرة رأسمالاً وقوةً إنتاجية واستهلاكاً على غرار البلدان المتقدمة هو أن تقلِّد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان الأخيرة . كان هذا هو انطباع كل من كيندلبرغر (Kindleberger) وشبنغلر (Spengler) بعد دراسة ثلاثةٍ وعشرةٍ من تقارير البنك الدولي على التوالي ، تم إعدادها في أوائل الخمسينات[٧]. وقد جاء أوقح تعبير عن هذه الآراء على لسان يوجين ستالي

٥ See H. W. Arndt, *Economic Development: The History of an Idea* (1987).

٦ United Nations, *Measures for the Economic Development of Underdeveloped Countries* (1951), pp. 13-16.

٧ See C. P. Kindleberger, "Review of the Economy of Turkey; The Economic Development of Guatemala; Report on Cuba", *Review of Economics and*

(Eugene Staley) الذي قال إن تنمية البلدان الفقيرة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا جرت على صورة الولايات المتحدة ومثالها . فعلى تلك البلدان تبنّي المؤسسات والقيم الاجتماعية السائدة في الغرب[٨]. وحتى ميردال (Myrdal) وهو اقتصادي غربي أقل تمسكاً بالنظرة المتمركزة حول العرق، رأى أن "المثل العليا للتحديث" اللازمة للتنمية هي "غربية" على تلك البلدان لأنها "تنبع من تأثيرات أجنبيـة"[٩]. وهكذا فقد ساد الرأي القائل بأن الثقافة الغربية وقيمها المادية هي المثل الأعلى للتنمية ، وأنه لن يتسنى للبلـدان الناميـة أن تتقـدم مـا لم تحقـق "الحداثـة" . ولا تقتصر الحداثة على مجـرد تبـني التّقانَـة (التكنولوجيـا) الحديثـة وأسـاليب الإدارة والتسويق الحديثة بل تكمن في تبني القيم وأنماط الحياة المادية الغربية .

٧ وأدى التأكيد المتواصل والشديد على عدم توافر الشروط الأساسية المسـبقة للنمو من وجهة نظر الثقافة الغربية إلى قبول واسع لفكرة "الحلقة المفرغة للفقر" في أدبيات التنمية . وقد عرفها نوركسه (Nurkse) بأنها "مجموعـة دائريـة مـن القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تعمل على إبقاء البلد الفقير في حالـة

Statistics, November 1952, pp. 391-2; and Joseph P. Spengler, "IBRD Mission, Growth Theory", *American Economic Review*, May 1954, pp. 586-7.

٨ Eugene Staley, *The Future of Underdeveloped Countries* (1954), pp. 4,21 and 24; See Also Bert F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* (1960), p. 56.

لقد وصف آرندت (Arndt) ستالي (Staley) بأنه "الرجل المسؤول أكثر من أي رجـل آخـر عـن طـرح موضـوع التنميـة الاقتصادية في المناقشات الاقتصادية الأمريكية"
Arndt, in Bhagwati and Eckaus (1972), p. 26.

٩ Gunar Myrdal, *Asian Drama* (1968), vol. 2. p. 73.

يرى ستريتن (Streeten) أن مؤلَّف ميردال المعنون Asian Drama (الدراما الآسيوية) متشائم بوجه العموم فيما يتعلق باحتمالات التنمية في البلدان النامية
(Paul Streeten, *Development Perspective*, 1981, p. 425).

إن "المثل العليا للتحديث" التي يتحدث عنها ميردال هي : الرشد وتحقيق المسـاواة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والكفـاءة والمثـابرة والتنظيم والتقيد بالمواعيد والاقتصاد في الإنفاق والأمانة الدقيقة وعقلانية القرارات المتعلقة بالإجراءات والاستعداد للتغير والتيقظ لاقتناص الفرص وحب المغامرة النشطة في مجال الأعمال والاستقامة والاعتماد على الذات وروح التعـاون والرغبـة في النظـر إلى بعيد. (Myrdal, *ibid* , vol, 1. pp. 57-69)
ومن الغريب أن يكون بإمكان ميردال الاعتقاد بأن تلك المثل العليا "متأصلة" في الغرب و"غربية" بالنسبة لجميـع البلـدان الناميـة (بما في ذلك البلدان المسلمة).

الفقر .... فالبلد فقير لأنه فقير"[10]. وقد شاعت فكرة الحلقة المفرغة في الأدبيات بحيث كادت عدواها تصيب جميع الاقتصاديين الإنمائيين تقريباً[11]. فليس بإمكان البلدان الفقيرة التغلب على الحلقة المفرغة التي تتضمن زيادة السكان وانخفاض الدخل وانخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمار وانخفاض الصادرات وانخفاض النمو الناجم عن عدم توافر "المثل العليا للتحديث" . لذا فهي محكوم عليها بما وصفه نوركسه (Nurkse) بعبارة "التوازن المنخفض الذي يؤيد نفسه". وحتى المدخرات التي حققتها تلك البلدان بالفعل من جراء ضغط الاستهلاك لم يكن بالإمكان ترجمتها إلى سلع إنتاجية بسبب عدم قدرتها على زيادة صادراتها وعائداتها من القطع الأجنبي . فهذه البلدان لن تجد من الممكن التغلب على فجوتي الادخار-الاستثمار والاستيراد-التصدير ، اللتين واجهتهما، وبالتالي فإنها لن تستطيع التخلص من فخ الفقر.

٨ وحتى نظريات "مراحل النمو" تنطوي ضمنياً على فكرة "الحلقة المفرغة"[12]. فالعوامل الاستراتيجية للتنمية التي تركز الاهتمام عليها في هذه النظريات تنطوي على علاقة سببية دائرية ، فمن شأن وجود بعض العوامل الاجتماعية والمؤسسية أن يحول دون انتقال البلدان الفقيرة من مرحلة لأخرى . وهذا يميل لأن يؤثر تأثيراً تراكمياً ، أكبر خطورة على تنميتها حتى من الحلقة المفرغة .

٩ وهكذا فقد اتسمت معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية بروح من التشاؤم العميق حول إمكان النمو في البلدان النامية[13]. وإذا افترض أن أنماط العيش

---

[10] Ragnar Nurkse, *Problems of Capital Formation in UnderDeveloped Countries* (1953), p. 4.

[11] See H.W. Singer, "Economic Progress in Developed Countries", *Social Research*, March 1949. See also Gunnar Myrdal, *Rich Lands and Poor* (1957), pp. 11-38. and *Asian Drama* (1968), vol. 3, pp. 1844-5.

[12] لقد وجدت أدبيات كثيرة حول نظريات مراحل النمو . للإطلاع على إستعراض لهذه المراجع أنظر:
F. Hoselitz, *et al., Theories of Ecconomic Growth*, (1960),pp. 19-238.

[13] للإطلاع على أمثلة عن التنبوات المتشائمة نسبياً بالنسبة لبلدان معينة أنظر:
IBRD, *The Basis of a Programme for Columbia* (1950); Willard Throp," Some Basic Policy Issues in Economic Development", *American Economic Review*, May 1951, pp. 407-17. *American Economic Review*, May 1953, pp. 115-25.

وقيم الحياة المختلفة عن أنماط وقيم الغرب المستنير تتعارض مع النمو ، فلم يتم إيلاء إلا النزر اليسير من التفكير لوضع إستراتيجية إنمائية تنسجم مع موارد البلدان الفقيرة وقيمها. وقد اعترف ويليمسون (Williamson) بحق في أوائل الخمسينات بذلك حين قال "لقد أفرط الاقتصاديون بوجه عام في الاهتمام بالنماذج الساكنة، كما أفرطوا ثقافياً في الخضوع للإطار الأوروبي الغربي للمؤسسات بحيث تعذر عليهم المساهمة في موضوع اقتصاد النمو ، تلك المساهمة المتوقعة مهنياً في حدود المعقول"[١٤].

١٠ غير أن التجربة أثبتت بوضوح أن هذا التشاؤم المتعلق باحتمالات التنمية كان مخطئاً إلى حد كبير وأن قدراً كبيراً من النمو قد حصل بالرغم من الانطلاق من موارد طبيعية وظروف مختلفة كل الاختلاف . إلا أن المشكلة التي بقيت هي أن الفقر استمر من جراء السياسات التي وضعت وطبقت من منظور حيادية القيم، و" تركزت ثمار النمو في أيد قليلة " رغم النمو[١٥]. وعلاوة على ذلك أصبحت البلدان النامية غارقة في حالات من عدم التوازن الاقتصادي الكلي والدين الخارجي بنسب هائلة . أما سبب ذلك فسيتضح في البحث التالي.

الاستراتيجية الاشتراكية

١١ أدى جو التشاؤم في السنوات الأولى لعلم الاقتصاد الإنمائي إلى نشوء فكرة "الجهد الأدنى الضروري" . فإذا أرادت هذه البلدان أن تفلت من الحلقة المفرغة فإنه يتعين عليها "إيجاد وحشد حوافز للتنمية بقدر كاف"[١٦]. فإذا لم يتوافر الجهد الأدنى الضروري فإن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية ستؤول إلى

See also W. A. Lewis, "A Review of Economic Development", *Manchester School*, May 1965, pp. 1-16.

١٤ H. F. Williamson in his comments on the Abramovitz paper in Haley (1952), vol. 2, p. 182.

١٥ W. Arthur Lewis, "Reflections on Development", in Gustav Ranis and T. Paul Schultz, *The State of Development Economics: Progress and Perspectives* (1988), pp. 3-14. and 16-19.

١٦ Harvey Leibenstein, *Economic Backwardness and Economic Growth* (1957), pp. 96, 98.

الفشل[١٧]. ولكن كيف يمكن حشد هذا الجهد الأدنى الضروري حين يكون الناس متخلفين وحين لا تتوافر المدخرات والمبادرة الخاصة اللازمة لهذا الغرض؟ سارت المناقشة في اتجاهين محددين. أحدهما كان يفضل اعتماد الاستراتيجية الاشتراكية التي تسند إلى الحكومة دوراً أساسياً في الاقتصاد من خلال التخطيط الشامل والضوابط والمشاريع العامة وذلك على نقيض تام للرأي الكلاسيكي الجديد المتطرف الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على القطاع الخاص والسوق[١٨]. أما الاتجاه الثاني فكان التقليل من شأن هدف تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان النامية.

١٢ نجم التحول التام والمفاجئ باتجاه الاستراتيجية الاشتراكية في أدبيات التنمية عن النجاح الأولي للأنظمة الشمولية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والصين والاقتصاد الكينزي في الغرب. وأخذ علماء الاقتصاد يجادلون بأن نموذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، في تشديده على الأسواق وعمليات التكيف الاقتصادي الهامشية (= المحدودة) استجابة لتغيرات الأسعار، لم يكن واقعياً على الإطلاق بالنسبة للبلدان النامية التي كانت تعاني من تصلبات مختلفة ثقافية وهيكلية[١٩]. فيتعين على حكومات البلدان النامية أن "تدفع" باتجاه التنمية بأشد ما تستطيع وذلك بالقيام بدور رائد في الاقتصاد. إن "دفعة قوية" من هذا القبيل هي وحدها الكفيلة بمساعدة تلك البلدان على بلوغ النمو "المتولد ذاتياً" أو "القابل للاستمرار بذاته" و" القفزة الكبيرة إلى الأمام "[٢٠].

---

[١٧] المرجع ذاته صفحة ٩٦.

[١٨] من الاقتصاديين الذين كان لكتاباتهم أثر في تقديم مختلف عناصر الاستراتيجية الاشتراكية: نوركسه (Nurkse) وميردال (Myrdal) وهيرشمان (Hirschman) وبالوغ (Balogh) وروزنستاين رودان (Rosenstein Rodan) وتشينري (Chenery) وبريبيش (Prebisch) وسينغر (Singer) وستريتن (Streeten) وأما الذين ظلوا يؤكدون على تفوق السوق فهم: هابرلر (Haberler) وفينر (Viner) وباور (Bauer) ويامي (Yamey) وشولتز (Schultz) للإطلاع على مراجع مفصلة انظر:
Deepak Lal, *The Poverty of Development Economics*(1983),p.5.

[١٩] See for example, Albert Hirschman, "The Rise and Decline of Development Economics", in *Essays in Trespassing* (1981); and Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Underdeveloped Regions* (1957).

[٢٠] See W. W. Rostow, "Take-off into Self-sustained Economic Growth", *Economic Journal*, March 1986.

١٣ كانت عبارة "الدفعة القوية" في الأساس عبارة ملطفة لما أطلق عليه ستالين اسم "طريق التصنيع الاشتراكي" الذي كان يدعو إلى تحقيق نمو سريع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وذلك بإعطاء الأولوية القصوى لتنمية الصناعة الثقيلة. وهذا من شأنه أن يكون قوة دافعة لتنمية الزراعة والقطاعات الأخرى للاقتصاد السوفيتي في خاتمة المطاف، مما يخفف الاعتماد على الواردات من البلدان غير الاشتراكية[٢١]. وكان على البلدان النامية أيضاً أن تحقق "الدفعة القوية"، كما هو الحال في النموذج الستاليني، من خلال النمو غير المتوازن الذي يشدد كثيراً على التصنيع وإبدال الواردات (=بالمصنوعات المحلية محل المستوردة) والتنمية المدنية (في المدن). فكان من اللازم وجود "مَوْجَة من الاستثمارات الرأسمالية في عدد من الصناعات"[٢٢]. وكان هذا، في رأي روزنشتاين-رودان (Rosenstien-Rodan) شرطاً لازماً (وإن لم يكن كافياً) للنجاح"[٢٣]. كانت نظرية الدفعة القوية تنطوي على انحياز متأصل نحو المشاريع الكبيرة والتِقانة المكثّفة لرأس المال[٢٤]. وكان التركيز على الصناعة، ولا سيما الصناعة الثقيلة، "يطرح بوصفه المنهج الوحيد الذي يمكن أن توضع البلدان النامية بواسطته على طريق التنمية"[٢٥]. وبما أن أدنى حجم اقتصادي لعدد من المشاريع الصناعية كان يعتبر كبيراً جداً بحيث أن المقاولين من القطاع الخاص لم يكونوا راغبين ولا قادرين على القيام بتلك الاستثمارات، "فلا بد أن تكون ضمن القطاع العام"[٢٦].

---

[٢١] للإطلاع على وصف موجز للنموذج الاستاليني من مصادر روسية أنظر:
"Development Theory and Problems of Socialist Development Economics", in Ranis and Schultz (1988), pp.235-7.

[٢٢] Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (1953), p. 13.

[٢٣] P.N.Rosenstein-Rodan,"Notes, on the Theory of the 'BigPush' ", Howard S Ellis, ed., *Economic Development for Latin America* (1961),p.1.

[٢٤] Myrdal, *Asian Drama* (1968), vol. 3,.p. 1899.

[٢٥] المرجع ذاته صفحة ١٩٠٠.

[٢٦] M.L.Qureshi,*Strategy of Industrial Planning and Development in Pakistan* (1965),p. 6.

١٤ نجم عن نظرية "الدفعة القوية" تشديد لا مبرر له على دور القطاع العام في النمو الاقتصادي . وهكذا فقَدَ الاقتصاد "الكلاسيكي الجديد" سمعته . وحل محله علمٌ اقتصاد جديدٌ زادَ التأكيدَ على التخطيط والتدخل الحكومي والتصنيع وإبدال الواردات والتنمية المدنية وحشد من السياسات الأخرى التي أدت إلى دور متزايد أبداً للحكومة في الاقتصاد . واكتسب الاقتصاد الإنمائي بوجه عام "انحيازاً قوياً نحو التوجيه ومناهضة السوق الحرة والرأسمالية"[٢٧].

١٥ ازدادت أهمية التخطيط الشامل في مختلف البلدان . وكانت الغالبية العظمى من هذه الخطط تدعو إلى أن تقوم الحكومة بجميع الاستثمارات الرئيسية تقريباً وأن تقوم بتشغيل جميع صناعات السلع الرأسمالية . كما كان العديد من هذه الخطط يدعو إلى سلسلة واسعة من الرقابة والقيود المباشرة . وهكذا لم يكن القصد من التخطيط مجرد توفير التوجيه والإطار للتنمية بغية تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة والعدالة ، بل كان بالأحرى موجهاً إلى التنفيذ الفعلي للمشاريع الاستثمارية من جانب الحكومة من خلال المشاريع الحكومية وفرض القيود والمراقبة المباشرة .

إهمال العدالة

١٦ كان الأثر الثاني لجو التشاؤم هو الاعتقاد بأنه لا يمكن التوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية ، وأنه إذا ما أريد تحقيق هدف النمو المتسارع فإنه لا بد من التضحية بهدف التوزيع العادل[٢٨]. على أنه لم يكن بالإمكان التجرؤ على الإفصاح عن ذلك في الخطط الإنمائية بسبب ما ينطوي على ذلك من آثار سياسية سلبية . لذا بقيت الخطط تكتفي

---

[٢٧] Gottfried Haberler "Liberal and Illiberal Development Policy", in Gerald M.Meier, (ed.), *Pioneers in Development* (1987) p. 66.

[٢٨] إن الأدبيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حافلة بالتأكيدات على أن تحسين توزيع الدخل يتعارض تعارضاً مباشراً مع النمو الاقتصادي . للإطلاع على خلاصة هذه الآراء انظر:

William R. Cline, *Potential Effects of Income Redistribution on Economic Growth* (1973), Chapter 2.

بالإعراب اللفظي عن الولاء لهدف العدالة الاجتماعية – الاقتصادية وذلك بإيراده بين أهداف التخطيط. فقد نصت أول خطة وضعت لبلد نام – الهند عام ١٩٥٢م–على "تحقيق العدالة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي" بين أهداف الخطة إلى جانب "أقصى الإنتاج" و" التشغيل الكامل "[٢٩]. وتضمنت المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة في دستور الباكستان لعام ١٩٥٦م أمراً يدعو إلى "منع التركيز المفرط للثروة ، ولوسائل الإنتاج والتوزيع، في أيدي القلة ، مما يلحق الضرر بمصالح عامة الناس"[٣٠]. كما أن المرجعية التي أسندت إلى هيئة التخطيط الوطني وبيان الأهداف في الخطة الخمسية الأولى صيغت بعبارات المساواة . وكررت خطة الباكستان الخمسية الثانية أهداف المساواة التي انطوت عليها الخطة الخمسية الأولى[٣١]. غير أنه لم تتخذ تدابير فعالة في الهند وباكستان والغالبية العظمى من الدول النامية لجعل الهدف الذي يرمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية–الاقتصادية حقيقة واقعة .

١٧ كان السيد آرثور لويس (Sir Arther Lewis) هو الذي أطلق اللهجة المناهضة للعدالة في أدبيات التنمية منذ عام ١٩٥٥م ولمدة عقد ونصف العقد . فقد كتب يقول : "أولاً : تجدر الملاحظة بأن موضوعنا هو النمو وليس التوزيع"[٣٢]. وجادل باور (Bauer) ويامي (Yamey) عام ١٩٥٧م بأن "من غير المحتمل أن تعزز 'إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء' النموّ الاقتصادي من حيث زيادة متوسط الإنتاج للفرد الواحد"[٣٣]. وحتى الأمم المتحدة استبعدت

---

٢٩ Government of India, Planning Commission, *The First Five Year Plan : A Summary* (1952), p.8.

٣٠ Government of Pakistan, *The Constitution of the Republic of Pakistan,* (1962), p.13.

٣١ Government of Pakistan, National Planning Board, *The First Five Year Plan* 1955-60, (1967), pp.1 ff; and *The Second Five Year Plan* 1960-65 (1960) pp.xv, 1.

٣٢ Arthur W.Lewis, *The Theory of Economic Growth* (1955), p. 9.

٣٣ Peter T.Bauer and Basil S.Yamey, *The Economics of Underdeveloped Countries* (1957), p. 168.

التوزيع كهدف للسياسة العامة حيث أوردت أن "أهم هدف للتنمية الاقتصادية هو تحقيق الحد الأقصى للدخل الوطني أو لمعدل النمو الاقتصادي"[٣٤]. وأكد البروفسور هاري جونسون (Harry Johnson) حين كتب عام ١٩٦٢م أنه "ليس من الحكمة لبلد يتلهف لتحقيق النمو السريع أن يشدد أكثر مما ينبغي على السياسات التي تهدف إلى ضمان المساواة الاقتصادية وتوزيع عادل للدخل"[٣٥]. وقد خلت الطبعة الأولى التي نشرت عام ١٩٦٤م من كتاب جيرالد ماير (Gerald Meier) وعنوانه "القضايا الرائدة في التنمية الاقتصادية" (Leading Issues in Economic Development) وهو كتاب واسع الانتشار، خلت عملياً من النظر إلى قضايا الفقر وعدم المساواة وتوزيع الدخل. بل أن مؤتمراً للقادة في حقل التنمية الاقتصادية عقد في منتصف الستينات لم يكد يتعرض لذكر أهداف تخفيض الفقر وعدم المساواة ، كما يتضح من المحاضر التي نشرت عام ١٩٦٦م[٣٦].

١٨ وقد ذهب بعض المدافعين عن النمو المتسارع إلى حد الدعوة إلى "زيادة حالة عدم المساواة في الدخول على أساس أنه من المحتمل أن يدخر المستفيدون جزءاً أكبر من الدخل الذي تحول إليهم وبالتالي يزيدون من تكوين رأس المال"[٣٧]. وقد التمس لتلك الآراء دعم تجريبي مضلل في المنحني البياني على شكل حرف U المقلوب والذي أصبح يقترن باسم كوزنتس (Kuznets) ، مع أن تلك الآراء لم تلق إلا دعماً تجريبياً ضئيلاً من كتابات كوزنتس أو من المعطيات اللاحقة . وقد فسر منحني كوزنتس على أنه يعني ضمنياً أنه لا بد لعدم المساواة من أن تزداد في المراحل الأولى للتنمية وأنها ستتناقص في المراحل

---

٣٤ United Nation ECAFE, "Criteria for Allocating Investment Resources among Various Fields of Development in Underdeveloped Countries", June 1961,p. 30.

٣٥ Harry G. Johnson, *Money, Trade and Economic Growth* (1962), p. 159

٣٦ G. Fields, "Income Distribution and Economic Growth" in Ranis and Schultz (1988), p. 460; Irma Adelman and Erik Thorbecke (eds.), *Theory and Design of Economic Developement* (1966).

٣٧ Bauer and Yamey (1957), p.168. See also W. Galenson and H. Leibenstein,"Investment Criteria, Productivity and Economic Developement", *Quarterly Journal of Economics*, August 1955, pp343-70.

اللاحقة فقط . ولم ينظر في احتمال أن يكون منحنى كوزنتس نتيجة النظام الاقتصادي والسياسات المتبعة وأنه لا يعكس بالضرورة قانوناً طبيعياً صارماً[٣٨].

١٩ ومن أكثر التفسيرات شيوعاً لارتفاع معدل الادخار في جميع الثورات الصناعية هو ازدياد عدم المساواة . ومنذ آدم سميث (Adam Smith) أكد المؤرخون الاقتصاديون على العلاقة العكسية بين النمو وعدم المساواة ، تلك العلاقة التي تحتل موقعاً مركزياً في نموذج فائض العمل الكلاسيكي الذي كان يُفترض أنه ينطبق على جميع بلدان العالم الثالث . إلا أن الوقائع لم تكن لتؤيد أطروحة العلاقة العكسية . فازدياد عدم المساواة لم يفسر إلا قليلاً تجربة الادخار في أمريكا أو بريطانيا . ويبدو أنها لم تساهم إلا مساهمة قليلة في الادخارات المعاصرة[٣٩].

٢٠ بل لقد تم تبني حتى سياسة التضخم بحجة أنها تخفف من عبء تسديد ديون الخزينة العامة ، كما أنها "ترغم" الجمهور على الادخار . وكان ثمة من يجادل بأن للتضخم القدرة على "تحقيق إعادة التوزيع لمصلحة الأفراد والطبقات [الأغنى] التي يحتمل أن تدخر جزءاً أكبر من الدخل المحول إليها"[٤٠]. كما جادل البروفسور لويس على نحو بليغ بأن ارتفاع الأسعار الناجم عن التضخم "الطفيف" يعمل على زيادة أرباح الطبقات الصناعية والتجارية ويؤدي بذلك إلى زيادة مدخراتها التي يتم استثمارها[٤١]. وقد استند هذا التفكير على الفرضية

---

[٣٨] Simon Kuznets,"Economic Growth and Income Inequality", *American Economic Review*, March 1955; "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: VIII, Distribution of Income by Size", *Economic Devlopement and Cultural Change*, January 1963; and *Modern Economic Growth* (1966).

[٣٩] -See J. G. Williamson and P.S. Lindert, *American Inequality: A Macro Economic History* (1980); J. G. Williamson, *Did British Capitalism Breed Inequality?* (1985); and J. G. Williamson, " The Historical Content of the Classical Labour Surplus Model ", *Population and Developmant Review*, June 1985, pp. 171-91. See also Williamson's comments on Lewis' Paper in Ranis and Schultz" (1987), p. 29.

[٤٠] Bauer and Yamey (1957), p. 206, See also p. 16.

[٤١] W. Arthur Lewis, *The Theory of Economic Growth* (1955).

الخاطئة القائلة بأن كل مبلغ يدفع في مجال الأجـور يتم إنفاقه في الاستهلاك ، وأن كل مبلغ لا يدفع للعمال يدخر بالضرورة ويستثمر استثماراً منتجاً .

٢١ وقد أثر هذا الاتجاه الفكري على القادة وصانعي السياسة في البلدان النامية. وحتى جواهر لال نهـرو(Jawaharlal Nehru) الـذي كـان يبـدو مؤمنـاً قويـاً بالعدالـة الاجتماعيـة-الاقتصاديـة بـرر هـذا الاتجـاه نحـو زيـادة عـدم المسـاواة الاقتصادية في الهند بقوله : "إن هـذا الأمـر لا مفـر منـه إلى حـد مـا في اقتصـاد نام"[٤٢]. وقد انضم إلى القافلـة أيضـاً بعـض الاقتصـاديين المسـلمين رغـم تـأكيد الإسلام الواضح والصريح على العدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، وأخذوا بالرأي العَلْمـاني الداروينـي الاجتمـاعي-القـائل بـأن الإفـراط في إتبـاع هـدف العدالـة الاجتماعية-الاقتصادية هـو مـن الأمـور الكماليـة الـتي لا يسـع سـوى البلـدان المتطورة التمتع بها . كتب الدكتور محبوب الحق الذي أصبـح فيمـا بعـد وزيـر المالية والتخطيط في الباكستان : "يجب على البلدان المتخلفة أن تقبل عـن وعـي وتصميم فلسفة النمو وأن تصرف النظر حتى المستقبل البعيد عـن جميـع أفكـار التوزيع العادل ودولة الرفاهية . وينبغي إدراك أن هـذه الكماليـات لا يسـع إلا البلدان المتطورة أن تتمتع بها"[٤٣]. ولعله لم يـدرك أن المسـلم يقـذف إثمـاً كبـيراً بالترويج للظلم أو حتى السكوت عنه أو الرضا به .

٢٢ وهكذا فإن الاتجاه الاشتراكي في الاقتصاد الإنمائي لم يعكس الحرص على العدالة مثلما كـان شـأنه في البلـدان الغربيـة والاشـتراكية . فهـو لم يعكـس إلا الرغبة في تحقيق نمو متسارع من خلال التخطيـط وسـلطة الدولـة القـاهرة مـع التزام بالداروينية الاجتماعية أكبر أيضاً مما كـان عليـه الحـال بالنسـبة للاقتصـاد الكلاسيكي الجديد . فالاشتراكية في البلدان النامية كانت "علـى هـذا الأسـاس نوعاً ثالثاً غير اشتراكية البلدان الشيوعية واشتراكية العالم الغربـي"[٤٤]. فكـل مـا كانت الاشتراكية تعنيه في العالم الثالث هو التزام بالتـأميم وبشـكل أعـم الـتزام

---

٤٢ Strategy of the Third Plan", *Problems in the Third Plan: A Critical Miscellany*, p. 50.

٤٣ Mahboobul Haq, *The Strategy of Economic Planning: A Case Study of Pakistan* (1963), p. 30.

٤٤ Myrdal, *Asian Drama* (1968), vol. 2, p. 740.

بملكية الدولة وإدارة قطاع كبير من الاقتصاد"[٤٥]. وهكذا صارت الاشتراكية "مجرد مرادف للتخطيط"[٤٦]. ومع أنه ظل عدد من الاقتصاديين يهتمون بالعدالة حتى خلال هذه الفترة إلا أنهم كانوا أقلية[٤٧]. وكان الرأي السائد يقول : إن آلية "التنقيط الخفيف" ستعمل في خاتمة المطاف على حل مشكلتي الفقر وتوزيع الدخل إذا ما كان النمو سريعاً بدرجة كافية[٤٨]. على أن آلية التنقيط الخفيف برهنت على عدم فعاليتها بشكل كبير . وكان هذا أمراً لا بد منه . فالفقر وعدم المساواة في الدخل أمران متأصلان ومنتشران بحيث أنه من غير الواقعي على الإطلاق توقع إمكان إزالتهما بدون تغيرات هيكلية أساسية في النظام الاقتصادي والمالي ، وبدون إيجاد قيم ونظام حافز يعمل على إزالتهما.

الخلافات العقيمة

٢٣ إن عدم التزام الاقتصاد الإنمائي بآلية اصطفاء تقوم على القيم المتفق عليها ولاسيما العدالة الاجتماعية–الاقتصادية ، جعل من الصعب حل الخلافات والمجادلات العميقة التي ابتلي بها خلال العقود الثلاثة الأخيرة . فالعمودان التوأمان المتمثلان بالمادية وعدم المساواة واللذان قام عليهما الاقتصاد الإنمائي لم يتمكنا من توفير آلية اصطفاء يمكنها أن تساعد على حل هذه الخلافات التي تدور حول مختلف القضايا ذات الأهمية الاجتماعية . فنزوات المتناقشين وأهواؤهم الشخصية التي تفتقر إلى معايير متفق عليها ، وَجهت النقاش إلى طريق دائري لانهاية له . وقد انطبق هذا بوضوح على سائر الخلافات : الزراعة مقابل التصنيع ، التنمية الريفية مقابل التنمية المدنية ، النمو المتوازن مقابل النمو

---

٤٥ المرجع ذاته صفحة ٨٠٨ .

٤٦ المرجع ذاته صفحة ٨٠٧ .

٤٧ كان غونار ميردال (Gunner Myrdal) أحد هؤلاء الاقتصاديين . فالتشديد على المساواة الاقتصادية والاجتماعية يتجلى في جميع كتاباته ولا سيما في *Asian Drama* (الدراما الآسيوية) (١٩٦٨م) .

٤٨ Morawetz (1977), p. 9.
ويقصد بآلية " التنقيط الخفيف " أن منافع التنمية تتسرب على مهل إلى الفقراء – المراجع.

غير المتوازن، إحلال الواردات مقابل تعزيز الصادرات ، وقوى السوق مقابل التخطيط. وإذا نظرنا إلى الخلاف من وجهة نظر تحقيق الهدفين التوأمين المتمثلين بالكفاءة والعدالة فإنه يبدو عقيماً غير منتج. فهو يعكس غياب العدالة الاجتماعية-الاقتصادية بوصفها هدفاً من أهداف التنمية . كما أنه يدل على عدم إدراك لمختلف المراحل التي تمر بها البلدان النامية، وتنوع ظروفها الاجتماعية-الاقتصادية ، وتعقيدات المجتمع البشري ، والعوامل التي تحفز البشر وتدفعهم للعمل لخدمة مصلحتهم الخاصة دون تجاوز حدود المصلحة الاجتماعية. ويتجلى الضرر الذي سببه الخلاف في الإختناقات وحالات اختلال التوازن وانخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب التضخم والأعباء الثقيلة للديون والاضطراب الاجتماعي، مما تعاني منه الآن البلدان النامية. ولو أنه توفرت آلية اصطفاء لقيم متفق عليها ، وكانت العدالة الاجتماعية-الاقتصادية هدفاً واضحاً للسياسات العامة لما تعرضت إستراتيجية التنمية لهذا القدر من الخلاف الذي شهدته أدبيات التنمية .

الزراعة مقابل الصناعة

٢٤ بما أن الغالبية العظمى من السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ، فإنه لم يكن بالإمكان ضمان رفاهيتهم بدون التنمية الريفية والزراعية. لذا فإن التنمية الزراعية لم تكن خياراً من الخيارات بل كانت أمراً لا بد منه. على أنه لم يكن من الممكن تحقيق التنمية الريفية بدون دعم التنمية الصناعية. فلتمكين المزارعين من الاضطلاع باستثمارات في مجال الأسمدة والبذور الأفضل والتقانة المحسنة ، فلا بد من رفع دخولهم . ولم يكن هذا ممكناً بدون توفير التشغيل للعاطلين عن العمل في الأسر الريفية وللذين لا يعملون إلا قليلاً . ولا يمكن تحقيق ذلك دون القيام في الوقت نفسه بتطوير صناعات على نطاق صغير وصناعات جزئية في المناطق الريفية . وهكذا لم يكن التصنيع بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية مجرد خيار ، شأنه في ذلك شأن التنمية الزراعية . فقد كان لا بد للتصنيع من أن يكون جزءاً أساسياً من أهداف السياسة العامة. وكان لا بد من تحقيق تنمية متوازنة إذا كان الهدف زيادة فرص التشغيل وتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان وتخفيض حالات عدم المساواة. فلا

الزراعة ولا التصنيع يمكن لهما أن يساعدا بحد ذاتهما البلدان النامية على تحقيق تلك التنمية . فكان لا بد من تنويع وتحديث جميع قطاعات الاقتصاد .

٢٥ وهكذا لم تكن التنمية الزراعية والتنمية الصناعية بديلين يُختار واحد منهما مكان لآخر ، بل كانتا متكاملتين وداعمتين لبعضهما البعض فيما يتعلق بالمدخلات والنواتج على حد سواء . فلم تكن القضية قضية تنمية صناعية أو زراعية بل هي قضية الإنسان وكيفية تحسين رفاهيته . فلو كان الهدف هو رفاهية الجميع لأمكن تقدير العلاقة المتبادلة بين الصناعة والزراعة ، والمساهمة التي يمكن لكل منهما أن تقدمها للأخرى ولتحقيق الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية المتفق عليها . فضمن هذا السياق ، لا يمكن لأي برنامج إنمائي يدعو إلى النمو غير المتوازن ويبالغ في التأكيد على التصنيع بالنسبة للزراعة ، أو على الزراعة بالنسبة للصناعة، لا يمكن له إلا أن يؤدي إلى الظلم والبؤس وأن يوجد إختناقات أيضاً يصعب إزالتها بدون عكس للسياسات بغية إعادة التوازن . إن مثل هذا العكس للسياسات صعب ويحدث صدمات في الأحوال العادية .

إحلال الواردات مقابل تعزيز الصادرات

٢٦ إذا كان لا بد من تنمية كل من الصناعة والزراعة فلا بد إذاً من إيجاد تصور واضح للأهمية الاستراتيجية لكل من إحلال الواردات وتعزيز الصادرات في التقدم الاجتماعي– الاقتصادي للبلدان النامية . وما من سبب يدعو للتشديد على واحد دون الآخر . فكلاهما لازم ، رغم أن أهميتهما قد تتغير خلال فترة زمنية طويلة ، بما ينسجم مع مختلف مراحل تنمية قطر من الأقطار.

٢٧ وهذا لا يعني أنه يجب الاضطلاع بإحلال الواردات بأي ثمن[٤٩]. فبما أن الهدف النهائي هو الاستخدام الكُفُؤ والعادل للموارد النادرة لتحقيق الرفاهية

[٤٩] ويمكن مشاهدة ذلك من المتطابقة $Y = C + I + G + X - M$ حيث ترمز Y إلى الناتج المحلي الإجمالي وC إلى الاستهلاك وI الاستثمار المحلي الإجمالي وG إلى الإنفاق الحكومي وX إلى الصادرات وM إلى الواردات . فإذا كان $A = C + I + G$ حيث تمثل A الامتصاص الأهلي الإجمالي فعند ذلك تكون $Y = (A-M) + X$. فالاستراتيجية الناجحة

العامة فإنه يتعين المفاضلة بين مختلف سياسات تقييد الواردات (كالرسوم الجمركية وسواها من القيود) من وجهة تحقيق العدالة الاجتماعية – الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويجب أن لا تغيب عن الأذهان المبادئ المنطقية لتوزيع الموارد، وبذلك يتجلى أن تكلفة عدم الكفاءة الاقتصادية هي عدم تحقيق الأهداف، وأن على الشعب على أن يتحمل هذه النتائج وهو أمر لا يمكن تبريره. ومع ذلك فقد أصبح إحلال الواردات بأي ثمن أمراً أساسياً في سياسة العديد من البلدان النامية ، لأنه كان يحقق المصلحة المتأصلة للأغنياء ولذوي السلطة . واستخدم شعار تخفيض الاعتماد على الخارج لإستجاشة المشاعر الوطنية للجماهير .

٢٨ لهذا لم تكن سياسة إحلال الواردات في حد ذاتها هي مصدر الخطأ ، بل كان الخطأ هو الطريقة التي نفذت فيها هذه السياسة . ولو كانت العدالة من الأهداف الأساسية للتنمية لاستخدمت سياسة إحلال الواردات في أول الأمر لدعم الزراعة والمشاريع الصغيرة في البلدان النامية ، وكان من شأن هذا أن يساعد على تلبية الاحتياجات وزيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والمدن الصغيرة . وكان من شأن ذلك أن يوفر للعمال أعمالاً إما في قراهم وبلدانهم أو قربها ، ولما كانوا انتزعوا من أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية . على أن ما نفذ هو تعزيز الصناعات الكبيرة في المراكز المدنية من خلال الدعم الحكومي التام الذي تمثل بالمدخلات المساعدة وزيادة أسعار الصرف ووضع تعريفات (رسوم جمركية) عالية غير مبررة على الواردات المنافسة . وقد أتيح أيضاً الدعم الدولي لتلك الصناعات بشكل خاص . فالمشاريع الكبيرة "تسترعي الانتباه ، وحتى الوكالات الدولية تميل إلى تفضيل المشاريع الكبيرة"[٥٠].

لزيادة Y وتخفيض حالات اختلال التوازن بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه حالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء ، تحتاج إلى زيادة لا في Y فحسب بل أيضاً في (A-M) ، وهو الامتصاص المحلي للسلع والخدمات المنتجة محلياً. وبما أنه يتعين خفض A لإزالة اختلال في التوازن الداخلي فإن الطريقة الوحيدة لإمكان رفع (A-M) هي بتخفيض M بأكثر من نسبة الهبوط في A . ومع أن من شأن إحلال الواردات أن يمثل طريقة هامة لتحقيق هذا الهدف فإنه لن يكون كافياً ، فسيكون من اللازم ممارسة ضغط كبير على استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية وغير الأساسية بحيث يسير استيراد السلع الأساسية والسلع الرأسمالية (الإنتاجية) وفق المطلوب .

[٥٠] Douglas Dosser, "General Investment Criteria for Less Developed Countries", *Scottish Journal of Political Economy*, June 1962, pp. 93-8.

٢٩ وعانت الزراعة والمشاريع الصغيرة من عدم وجود أية مساعدة أو حماية، ومن أسعار الصرف الرسمية المبالغ في قيمتها . وظلت التقانات قديمة العهد والطاقة الإنتاجية منخفضة . ولم يكن من الممكن ازدياد الدخل والمدخرات والاستثمار زيادة هامة فارتفعت البطالة والتشغيل الناقص . وانتعشت الصناعات الكبيرة التي حلت محل الواردات بسبب انخفاض تكلفة رأس مالها ومدخلاتها والحماية التي حصلت عليها من خلال حواجز التعريفات المرتفعة وأسعار الصرف المبالغ في قيمتها . وعلاوة على ذلك فبما أنه لم تكن العدالة وتلبية الاحتياجات هما الهدفان الأساسيان للسياسة العامة فإن اختيار الصناعات التي تحل محل الواردات لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار أيضاً . ولو تم ذلك لحصل تقدم إيجابي باتجاه تلبية الاحتياجات، وإن كان هدف التشغيل الكامل سيظل بعيد المنال. لم يكن الكثير من الصناعات الكبيرة التي حلت محل الواردات يتصل بالاحتياجات بل كان يتعلق بالسلع المعمرة للمستهلكين والسلع الإنتاجية الثقيلة–وهي صناعات ما كان لبرنامج إنمائي متوجه نحو تحقيق الاحتياجات أن يهتم بها اهتماماً جاداً في المرحلة الأولى للتنمية. وأصبحت هذه الصناعات مقيدة أيضاً بحجم السوق المحلي. ومع ذلك فقد أدت إلى زيادة حجم الواردات ولا سيما بالنسبة للصناعات التي كان عليها أن تستورد لا السلع الإنتاجية فحسب بل المواد الأولية أيضاً ، فلم يكن بالإمكان تخفيض الواردات التي كانت بحاجة إليها. وهكذا فان ما حققه العديد من هذه الصناعات في واقع الأمر هو إحلال نوع من الواردات محل واردات أخرى .

٣٠ لم يعمل نمو الصناعات الكبيرة ، التي حلت محل الواردات ، والتي كان عدد كبير منها يعتمد على السلع الإنتاجية والمواد الأولية المستوردة ، على تحقيق زيادة هامة في الطلب على إنتاج الزراعة والمشاريع الصغيرة . وهكذا فإن أثر "الربط" لم يتحقق بل تسرب معظم المنافع إلى الخارج من خلال الزيادة غير المباشرة للواردات. وعلاوة على ذلك فإن التقانات التي تم اعتمادها في هذه الصناعات كانت في معظمها مكثفة لرأس المال ، حيث أنها مصممة لبلدان

يكثر فيها رأس المال وتندر فيها اليد العاملة[٥١]. وهكذا فإن التشغيل الناجم بشكل مباشر عن توسع تلك الصناعات كان ضئيلاً نسبياً. بل أن جزءاً كبيراً من المدخرات المحلية الضئيلة أصبح يحول إلى تلك الصناعات بأسعار فائدة متدنية أو مدعومة، بالمقارنة مع ما هو سائد في المناطق الريفية. وهكذا فإن نسبة المدخرات التي ذهبت إلى الزراعة والمشاريع الصغيرة كانت صغيرة – ولم ينجم ذلك بالضرورة عن عدم توافر المدخرات في هذه القطاعات بل بسبب إساءة تخصيص المدخرات. وهكذا فإن الدعم الكبير غير المبرر الذي قدم للصناعات الكبيرة أدى إلى تدمير الصناعات اليدوية ولا سيما الأنوال اليدوية. ولم يكن أمام القسم الأعظم من السكان الريفيين خيار سوى الاكتفاء بالتشغيل الناقص في المناطق الريفية أو الهجرة إلى المراكز المدنية المزدحمة بالسكان[٥٢]. وهذا ليس نقداً موجهاً ضد الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال في حد ذاتها والتي لها بالفعل مكانها في التنمية. لكن بما أن زيادة فرص العمل الحر والتشغيل لهما الأولوية، فإنه يتعين عدم اختيار الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال إلا حين تكون لازمة لا يمكن الاستغناء عنها لا يمكن تنفيذ ما تقوم به تنفيذاً فعالاً من خلال المشاريع الصغيرة كثيفة اليد العاملة.

٣١ كان الاتجاه العام الذي سار فيه إحلال الواردات اتجاهاً طبيعياً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنماط الحياة الغربية وعدم وجود فلسفة تنموية محلية، وغياب نظام حافز ينجح في دفع الناس إلى الامتناع عن الاستهلاك غير اللازم والتفاخري. وقد تفاقم الأمر من جراء المصلحة المتأصلة لصانعي السلع الإنتاجية والمواد الأولية الغربيين في إنتاج السلع للاستهلاك التفاخري. فقد قام هؤلاء الغربيون بأنشطة فعالة في ترويج تلك السلع، وعملوا على توفير التمويل من خلال تقديم ديون وقروض الموردين من المصارف ومؤسسات الإقراض الرسمية. لذا فقد ازدادت الواردات بدون زيادة مقابلة في الصادرات وأصبح الافتقار للقطع الأجنبي أكثر حدة.

---

٥١ Hla Myint, "Neoclassical Development Analysis: Its Strength and Limitations", in Meier (1987), p. 118.

٥٢ See ILO, *Employment Objectives in Economic Development: Report of a Meeting of Experts* (1961), pp. 28-32.

٣٢ على أنه لو كان الغرض من تطبيق سياسة التصنيع وإحلال الواردات هو تعزيز العدالة لاتبع نهجاً مختلفاً كل الاختلاف ؛ ولكان الهدف هو تلبية الاحتياجات وزيادة فرص التشغيل وتقليل حالات عدم المساواة بدلاً من خدمة المصلحة المتأصلة للمصدرين الأجانب والمستثمرين المحليين الأغنياء ؛ ولكان كل شيء قد بذل لتشجيع ومساعدة المقاولين الريفيين والمدنيين على إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة للسوق المحلية وللتصدير ؛ ولكانت المساعدة قد تضمنت لا الحماية الجمركية فحسب بل شملت أيضاً إيجاد هياكل أساسية كفيئة مادية واجتماعية ومالية في المناطق الريفية ، علاوة على استيراد أو تطوير تقانة محلية بسيطة - ولكن كفيئة - للمشاريع الصغيرة ؛ ولكان من شأن هذا أن يمكّن تلك المشاريع من زيادة الإنتاج ومن المنافسة الفعالة مع السلع الأجنبية في خاتمة المطاف ؛ ولكان التشغيل والدخل قد ارتفعا في المناطق الريفية واقترن ذلك بتخفيف الازدحام في المراكز المدنية ؛ ولكانت زيادة دخول السكان الريفيين قد ساعدت الزراعة أيضاً من خلال تمكين المزارعين من استخدام مدخلات زراعية أفضل .

٣٣ كان من شأن سياسة إحلال الواردات لو طبقت ضمن هذا الإطار أن تمكن المشاريع الصغيرة في بادئ الأمر من تلبية الحاجة المحلية ومن ثم إن تقوم بالتصدير . ولا يتعين أن تكون الصادرات بالضرورة سلعاً ليست مطلوبة في السوق المحلية أيضاً . فيمكن للإنتاج أن يتوجه إلى كلا السوقين المحلية والأجنبية. على أنه يمكن للإنتاج ، في المرحلة الأولى ، أن يكون للسوق المحلية . وبعد ذلك وبعد أن تزداد الطاقة وبعد أن تتحقق الاقتصادات الخارجية يمكن أيضاً قطف ثمار سوق التصدير. وكان من شأن هذه السياسة أن تساعد البلدان النامية على استخدام ميزتها في إنتاج وتصدير السلع البسيطة التي تلبي الاحتياجات والخدمات والسلع الإنتاجية المتصلة بها . وهذا السبيل للتصنيع في بادئ الأمر لا يعني ضمنياً أنه لا يمكن في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية ، حين تكون الاحتياجات قد تمت تلبيتها إلى درجة كبيرة وحين تكون مشكلة البطالة قد حلت ، أن يصبح إحلال الواردات وتعزيز الصادرات في مجال السلع

المعمرة الاستهلاكية والسلع الإنتاجية الثقيلة أن يُصبح هدفاً من أهداف السياسة الوطنية .

٣٤ إذا كان إحلال الواردات لم يأخذ المسار الصحيح فإن تعزيز الصادرات لم يتحقق أيضاً . فكثير من الصناعات كثيفة رأس المال التي تم تأسيسها لم يكن لها ميزة نسبية في المرحلة الأولى من مراحل التنمية ولم تتمكن من المنافسة في سوق التصدير رغم المساعدات المباشرة والخفية . ولم تحصل الزراعة والصناعات الصغيرة كثيفة اليد العاملة التي كان يمكن العمل على أن يكون لها ميزة نسبية ، لم تحصل على المساعدة والائتمان الرسميين اللازمين لزيادة إنتاجها. كما أنها تضررت من جراء سعر الصرف المبالغ به ، فلم تتمكن من المنافسة الفعالة في سوق التصدير . لذا لم ترتفع الصادرات بالقدر الذي كان يمكن لها أن تبلغه .

٣٥ ينبغي النظر بحذر إلى الانقلاب عن الاتجاه السابق والتشديد الذي جرى مؤخراً على تعزيز الصادرات[٥٣]. فإذا كان إحلال الواردات بأي ثمن أمراً سيئاً فإن تعزيز الصادرات بأي ثمن هو أيضاً أمر غير مستصوب . فينبغي أن لا يغيب عن الأذهان الأثر النهائي لأية سياسة تتعلق بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه تم تأسيس عدد من الصناعات الكبيرة غير الكفيئة. فقد يمكن لجرعة كبيرة من تخفيض العملة المحلية المقترن بتجميد الأجور الاسمية (وهما الدعامتان اللتان تستند إليهما إستراتيجية التصدير) أن تساعد الصناعة المدنية غير الكفية التي أنشأها الأغنياء وأصحاب النفوذ على التصدير وبالتالي على البقاء ، لكن من شأن ذلك أن يُلحق الضرر بالفقراء من خلال تخفيض أجورهم الحقيقية تخفيضاً كبيراً ، وهذا بدوره يتعارض مع هدف تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية . وهكذا قبل المبادرة إلى تعزيز الصادرات ينبغي اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان ذهاب المنفعة إلى الفقراء بدلاً من الأغنياء .

---

[٥٣] يصب تقرير الاونكتاد لعام ١٩٨٩م المتعلق بالتجارة والتنمية شيئاً من الماء البارد على الفكرة القائلة أن الإصلاحات التي تتناول السياسة التجارية تعزز بالضرورة النمو الاقتصادي للبلدان النامية . فقد أظهرت دراسة شملت ٣٢ بلداً نامياً طبقت سياسات تجارية مختلفة خلال الثمانينات أن أداء الصادرات الملائم لم يكن دائماً مرادفاً للأداء الاقتصادي الإجمالي الجيد . انظر أيضاً :
"Export Reforms No Guarantee of Economic Growth", *Financial Times,* 6 September 1989, p. 6.

٣٦ يحسن بأولئك الذين يبالغون في التشديد على إستراتيجية تعزيز الصادرات على حساب إهمال إحلال الواردات أن يتذكروا أن صادرات البلدان النامية كانت دائماً ولازالت تواجه كل أنواع الحواجز التعريفية وغير التعريفية في البلدان الصناعية ، وأن وارداتها قد تأثرت بالإغراق والتسعير الجائر من جانب البلدان الصناعية . فقد جاء في مجلة الإكونوميست ، "إن البلدان الفقيرة هي الضحايا الرئيسية لبعض الحواجز التي لها أكبر الأثر الضار على التجارة ، مثل السياسة الزراعية العامة لأوربا واتفاقية البلدان الغنية المتعلقة بالخيوط المتعددة"[٥٤] . لقد ازدادت المساعدة الحكومية للزراعة والصناعة زيادة كبيرة في البلدان الصناعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة وانتشرت الحواجز التي تقف في وجه الواردات . يقول بونكامب (Boonekamp) ، "إن القيود تؤثر بشكل رئيسي على البلدان النامية"[٥٥] . وبنتيجة برامج الدعم والتدابير الحمائية المذكورة تتأثر واردات المنتجات الزراعية من البلدان النامية تأثراً حاداً. فعلى سبيل المثال تكاد تكون واردات الأرز كلها غير مسموح بها في اليابان، ويباع الأرز الذي يتم إنتاجه محلياً بسعر يقارب تسعة أضعاف السعر العالمي رغم التخفيضات التي جرت مؤخراً في أسعار الدعم[٥٦] . ومع أن التعريفات قد خفضت على نحو ثابت فإن الحماية المتمثلة بالحواجز غير التعريفية تزداد أهمية. وتتضمن هذه الحواجز غير التعريفية تكاليف كبيرة فيما يتصل بالتجارة والتشغيل والرفاهية للبلدان النامية[٥٧] . وعلاوة على ذلك فإن أي بلد نام يسعى جاهداً وينجح في أن يصبح مصّدراً كبيراً سرعان ما يواجه عوائق ضخمة من سقوف الحصص (الكوتات) التي تفرضها البلدان الصناعية، وهكذا يجد من الصعب عليه زيادة التوسع في صادراته . وقد قدر الأونكتاد (UNCTAD) (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إن إجمالي التكلفة الاقتصادية للحواجز الحمائية الموضوعة في وجه

---

٥٤ *The Economist*, 22 July 1989, p. 65.

٥٥ Clemens Boonekamp, " Industrial Policies of Industrial Counries", *Finance and Development*, March 1989, p. 17.

٥٦ Peter Winglee, "Agricultural Trade Policies of Industrial Countries", *Finance and Development,* March 1989, p. 10.

٥٧ See Sam Laird and Alexander Yeats, " Non-tariff Barriers of Developed Countries, 1966-68", *Finance and Development,* March 1989, pp.12-13.

بلدان العالم الثالث قد وصل إلى مبلغ ٧٠٠ مليار دولار سنوياً من حيث عائدات التصدير-أي أكثر من ٥٠ بالمائة من إجمالي الدين الخارجي الحالي لهذه البلدان[٥٨].

المشاكل غير المتوقعة

٣٧ في حين أن علماء اقتصاد التنمية أكدوا على دور حكومي كبير جداً للتغلب على التشاؤم السائد بشأن احتمالات النمو ، فإنهم لم يعيروا كبير اهتمام لاستحداث إستراتيجية تخفض الطلبات على الموارد في مجالات أخرى لتوازن تلك الزيادة في دور الحكومة . فقد انتشرت بالفعل الدعوة إلى التبني الكلي لثقافة المستهلك الغربي ودُفعت حتى البلدان النامية التي تمر بمراحل تنميتها الأولى إلى مرحلة روستو (Rostow) الخامسة التي تتميز بحياة المترفين وما فيها من أدوات وأجهزة كمالية . وأدى هذا إلى زيادة استيراد السلع الكمالية وعمل على تعميق الهوة التي تفصل بين الواردات والصادرات تعميقاً لا مبرر له ، كما خفض الميل إلى الادخار . وهكذا فإن المدخرات المتولدة داخلياً لم تكن كافية لتلبية الحاجة المتصاعدة الاستثمار . وهكذا تعمقت أيضاً الفجوة بين المدخرات والاستثمار . وكان تقليص الإنفاق التبذيري وغير الأساسي يحتاج إلى أحكام قيمية لا يسع للاقتصاد الإنمائي المجرد من القيم أن يأخذ بها ، فلم يكن في جعبته إلا الضرائب والتضخم كأداتين رئيسيتين متاحتين لتقليص الاستهلاك .

٣٨ على أنه لم يكن بالإمكان زيادة عائدات الضرائب بحيث تتمشى مع الإنفاق ، بسبب القاعدة الضريبية الضيقة وبسبب الإدارة غير الكفيئة والفاسدة للضرائب في البلدان النامية . وهكذا ارتفعت حالات العجز في الميزانية وفي الحسابات الجارية ارتفاعاً شاهقاً . فلتمويل حالات العجز تلك شجع الاقتصاد الكينزي التوسع النقدي وأشار نهج (الفجوتين) باتجاه طلب المساعدة

---

[٥٨] United Nations Conference on Trade and Development (UCTAD), *Trade and Development Report*, 1985, pp. 123-4. For the external debt of developing countries, see note 65.

للاطلاع على الدين الخارجي للبلدان النامية انظر الحاشية ٦٥ .

الخارجية[٥٩]. ولعل أولئك الذين شجعوا التوسع النقدي لم يدركوا أن البلدان النامية باختناقاتها الهيكلية وعوائق العرض هي أكثر عرضة من البلدان الصناعية المتقدمة لزيادة معدل التضخم وتعميق الفجوة التي تفصل بين الواردات والصادرات ، ولعل أولئك الذين أكدوا على المساعدات (الخارجية) لم يدركوا أن جزءاً صغيراً جداً من المساعدة يكون على شكل منح ، بينما القسم الأعظم منها يكون عادة قروضاً يتعين تسديدها مع الفائدة . وهكذا أصبح التوسع النقدي والاقتراض الكثيف (الداخلي والخارجي على حد سواء) الدعامتين اللتين اعتمدت عليهما الحكومات اعتماداً كبيراً . ومتى أصبحت الحكومات تعتمد على هاتين الدعامتين فإنه يصعب عليها التخلي عنهما. فالتخفيضات الكبيرة في الإنفاق أو الارتفاع الشاهق في الضرائب ، اللذان يتطلبهما ذلك التخلي ، هي إجراءات غير محبوبة على الصعيد السياسي .

التضخم

٣٩ وقد تفشى التضخم . لكن هذا تم تبريره أيضاً في أول الأمر[٦٠]. وقد أتاح منحنى فيليبس (Phillips) لصانعي السياسة التبرير المنطقي اللازم على شكل موازنة بين بديلين : تقليل التضخم من جهة وازدياد النمو والتشغيل من جهة أخرى . ولم يشعر معظم الاقتصاديين الكينزيين إلا بالقليل من الاهتمام والقلق إزاء التضخم ، وظلوا يدعون إلى إتباع سياسات توسعية خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية[٦١]. قال البروفسور هنري بروتون (Henry Bruton) في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في جامعة بومباي عام ١٩٦١م "يمكن الدفاع

---

٥٩ See Hollis Chenery with A. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, September 1966; and Henry Bruton, "The Two-gap Approach to Aid and Development", *American Economic Review*, September 1966.

(ويقصد بالفجوتين : الفجوة بين الادخار والاستثمار والفجوة بين الصادرات والواردات – المراجع).

٦٠ ظل المعدل الوسطي للتضخم يرتفع في البلدان النامية من ١٠ بالمائة سنوياً بين أعوام ١٩٦٥م و١٩٧٣م إلى ٢٦ بالمائة بين أعوام ١٩٧٤–١٩٨٢م و٥١ بالمائة بين أعوام ١٩٨٣م و١٩٨٧م . انظر:
IBRD, *World Development Report*, 1989, p. 62.

٦١ Haberler, in Meier (1987), p. 70.

عن أسلوب جعل التضخم أداة للسياسة العامة بدلاً من جعل كبح التضخم هدفاً للسياسة العامة"[٦٢]. وكانت تضاف التحذيرات بلا شك من إساءة الإدارة النقدية بالقول بأن "الإسراف في طبع النقود لا يؤدي إلا إلى الأذى"[٦٣] لكن تلك التحذيرات لم تكن تحمل على محمل الجد من قبل المخططين ووزراء المال في معظم البلدان النامية. كان التضخم يطرح بوصفه طريقة "لفرض الضرائب المستترة بدون موافقة [الجمهور]". فلم يكن يشير على الفور الهياج السياسي الذي من شأن الضرائب أن تثيره، وهكذا كان طريقة سهلة لتمويل حالات العجز المنتشرة انتشاراً سريعاً. وإذا كان هناك أية نتائج غير سارة فإن خلفاء متخذي القرار وليس هم أنفسهم الذين سيضطرون لمواجهة تلك النتائج. وكان ينبغي توقع مثل هذا السلوك بوصفه سلوكاً طبيعياً إلى أبعد الحدود في نظام لا يكون فيه العدل الاجتماعي-الاقتصادي هدفاً أساسياً وتكون المصلحة الخاصة هي الهدف الأساسي للحياة. ولم يكن هنالك ما يدعو إلى التوقع بأن يتصرف أرباب الدواوين (البيروقراطيون) والقادة السياسيون بشكل مختلف في بيئة خالية من القيم.

٤٠ كان التضخم يميل إلى إعادة توزيع الدخل إلى الأعلى (الأغنياء)، مرجحاً بذلك الكفة ضد هدف العدالة الاجتماعية-الاقتصادية. وهذا وحده لم يكن لينبه الاقتصاديين الإنمائيين إلى ضرورة إعادة التفكير. إلا أنه كان له آثار سلبية أخرى ألحقت وسوف تستمر بإلحاق الضرر بالتنمية لمدة من الزمن في المستقبل.

٤١ أدى التضخم إلى التسعير (تقييد الأسعار) وإلى منح مساعدات للحبوب وغيرها من البنود الاستهلاكية الأساسية. وفي حين أن القيود الموضوعة على الأسعار تلحق الضرر بالنمو من حيث العرض طويل الأجل لهذه السلع، فإن المساعدات قد حملت الميزانية الحكومية عبئاً ثقيلاً صارت الحكومات الآن تنوء به. كما أدى التضخم إلى أسعار صرف مبالغ في قيمتها اعتمدتها الحكومات بغية كبح ضغوط التضخم. وهذا ما شجع الواردات وألحق الضرر بالصادرات بأن جعلها غير قادرة على المنافسة في السوق الدولية. وكان المتضرر الأكبر

---

٦٢ Henry Bruton, *Inflation in a Growing Economy,* 1961, p. 57.

٦٣ المرجع ذاته صفحة ٥٨.

الزراعة والمشاريع الصغيرة لأنها لم تحصل على الدعم الذي تلقته الصناعات الكبيرة. وقد ازداد الاعتماد على الواردات وازداد العجز في القطع الأجنبي. وأدى هذا إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض وإلى تفاقم عبء خدمة الدين. ومع أن الحكومات ترغب الآن، تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إزالة القيود على الأسعار والمساعدات ، وفي أن تتبنى أسعار صرف واقعية، فإنها تجد من الصعب من الناحية السياسية أن تفعل ذلك بسبب الأثر السلبي على تكاليف المعيشة . وقد جعل هذا السير آرثر لويس (Sir Arthur Lewis) يقول : "إن الدرس الرئيسي الذي تعلمناه جميعاً، البلدان الأقل نمواً والبلدان الأكثر نمواً على حد سواء، هو أن التضخم بلاء"[٦٤].

عبء الدين

٤٢ ارتفعت كل من الديون الداخلية والخارجية للبلدان النامية ارتفاعاً شاهقاً بنتيجة القروض الضخمة التي حصلت عليها[٦٥]. وقد كان لذلك ما يبرره في أول الأمر . أما الآن فقد أصبحت حالات اختلال التوازن الداخلية والخارجية التي تواجهها البلدان النامية كابوساً يقض مضجع جميع المعنيين بالسياسات الإنمائية، ويزعزع سلامة النظامين الماليين المحلي والدولي على حد سواء . لقد أدى استخدام الأسواق المالية المحلية الضحلة من أجل القروض الحكومية الضخمة ليس فقط إلى مزاحمة وإبعاد القطاع الخاص فحسب بل أيضاً إلى إضعاف المؤسسات المالية . فبما أنها كانت تعاني من المردود المتدني للدين الحكومي، فإنها لم تتمكن من أن توفر احتياطيات كافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة . وقد أدى الالتجاء إلى المصارف متعددة الجنسيات

---

٦٤ Lewis, in Ranis and Schultz (1988), p. 22.

٦٥ ارتفع الدين الخارجي لجميع البلدان النامية من ٦٣٩ مليار دولار عام ١٩٨٠م الى ١٣٤١مليار دولار (متوقع عام ١٩٩٠م) وهو انظر :
(IBRD, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries 1990-91*, vol. 1, p. 12.)

للحصول على قروض خارجية (والذي كان يبرر في أول الأمر على أساس أن المدينين الحكوميين لا يعجزون أبداً عن السداد) إلى زيادة عبء الدين إلى مستوى لا يطاق بحيث أن عدم قدرة البلدان المدينة على خدمة دينها يهدد وجود المصارف المقرضة ذاتها . بل أن العملية الإنمائية نفسها أصبحت الآن معرضة للخطر . فقد تباطأت المعدلات الحقيقية للنمو ، وقد تؤدي الجهود التي تبذل للتخفيض من التضخم ومن اختلال التوازن الخارجي إلى زيادة هذا التباطؤ .

الصعوبات المقترنة بالتخطيط

٤٣ في حين أن المشاكل المقترنة بالإنفاق الحكومي المفرط لم تكن متوقعة ، فإن الصعوبات المقترنة بالتخطيط الشامل هي أيضاً لم تقدر حق قدرها ، كما أنه بولغ في تقدير النتائج المتوقعة . وقد أعيقت القدرة على وضع الخطط الإنمائية إعاقة كبيرة من جراء عدم وجود البيانات اللازمة ومن جراء الإحصائيات المتاحة التي كانت تفتقر إلى الدقة . وقد تضخمت الأخطاء لأن البيانات اللازمة لم تكن كافية لحساب المتحولات الاستراتيجية مثل إجمالي الادخار ومعاملات رأس المال ومدى التشغيل الناقص لليد العاملة وقيمة المشروع الاستثماري .

٤٤ وعلاوة على ذلك كان هناك ميل لتوقع أكثر مما ينبغي من النماذج التخطيطية . فلم يكن واضحاً أن النموذج التخطيطي لا يستطيع إزالة أو تبسيط الخيارات الصعبة التي لا بد لصانعي السياسة من اتخاذها ، ولم يكن بالإمكان حل الصراعات بين الأهداف المتعددة والتي كانت تبرز كثيراً في البرامج الإنمائية بدون ترتيب الأولويات . فالنموذج الاقتصادي القياسي (الايكونومتري) لا يمكن أن يحل محل فلسفة إنمائية تقدم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأهداف والقيم المتفق عليها مما لا يمكن وضعه ضمن إطار أمثلية باريتو. فكانت هنالك حاجة لفلسفة إنمائية ولحوافز من جانب صانعي السياسة والجمهور لاتخاذ وقبول قرارات دون تذمر من أجل المصلحة الاجتماعية

الكبرى. إن غياب مثل هذه الفلسفة وهذا النظام الحافز يفسر السبب الذي جعل جميع الخطط الإنمائية تقريباً تضع العدالة بين أهداف التخطيط ولكن ما من واحدة من هذه الخطط وضعت برنامجاً فعالاً لتحقيق هذه العدالة .

٤٥ كما أن المشاكل المقترنة بتنفيذ الخطط الشاملة لم تـول الاهتمام الكافي. فكثير من الخطط الإنمائية احتازت على الورق اختبارات الكفاءة وعدم التناقض (وإن لم تجتز اختبارات العدالة) لكنها فشلت عند التطبيق . وكان ذلك يعود إلى حد كبير لافتقاد المتطلبات السياسية والإدارية . كان تنفيذ الخطط بوجه العموم بالغ الصعوبة لأن صياغتها استندت إلى أحدث النماذج الاقتصادية القياسية . فقد كانت الخطط دقيقة جداً فتعذر تنفيذها في الواقع العملي. وكان بوسع الغالبية العظمى من البلدان النامية أن تستفيد "من التطبيق السليم للمبادئ الأولية الأساسية لعلم الاقتصاد أكثر من محاولة استخدام أكثر النظريات أناقة"[٦٦] .

٤٦ كانت نماذج الاقتصاد الكلي تنطوي على تفضيل لما يمكن التعبير عنه بلغة الأرقام وعلى إهمال نسبي للمكونات التي لا يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام مع أنها بالغة الأهمية لتحقيق أهداف الخطة ولا سيما أهداف العدالة الاجتماعية-الاقتصادية . فكلما كان النموذج الاقتصادي شديد الدقة كلما قل احتمال احتوائه على مكونات غير اقتصادية. وكما قال البروفسور غالبريث (Galbraith): " تكفي نظرة جدُّ أولية للمشكلة لتظهر أن الحكومة الفعالة ، والتعليم ، والعدالة الاجتماعية هي أمور ذات أهمية حاسمة . ففي تشخيص عوائق التقدم ، في كثير من البلدان ، نجد أن عدم توافر هذه الأمور له أهمية حاسمة . فإلى أن تزال هذه العوائق لم ينتج عن استثمار رأس المال والمساعدة التقنية إلا الشيء القليل . فالخطط تكون ضخمة على الورق لكنها تتمخض عن نتائج ضئيلة"[٦٧] .

---

[٦٦] Gerald Meier, *Leading Issues in Development Economics: Selected Materials and Commentary* (1964), p. 563.

[٦٧] J. K.Galbraith, *Economic Development in Perspective* (1962), pp.9-10.

عودة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد

٤٧ أدت الصعوبات التي واجهتها البلدان النامية إلى عودة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد . وقد ألقي اللوم بشكل مباشر على الاستراتيجية الاشتراكية المتمركزة على التخطيط الشامل ، والدور الحكومي الكبير الذي انتهج خلال فترة ثلاثة عقود تقريباً . وقيل أن الاعتماد الكبير على استثمارات والقطاع العام وقيوده لتعزيز النمو قد أدى لا إلى التشويه في تخصيص الموارد فحسب بل أيضاً إلى حالات اختلال في الاقتصاد الكلي وفي القطاع الخارجي. وقد أعاق ذلك كله التحقيق التام للمبادرة والإمكانات الاستثمارية للقطاع الخاص . ونجم عن الحماس للصناعات الثقيلة الكبيرة كثيفة رأس المال تصنيع غير كفيء على حساب التنمية الريفية والزراعية . وكما أكد بوضوح المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي المستر مايكل كمدسوس (Michael Camdessus) " إن الاقتصادات التي يتفشى فيها التضخم وحالات عجز الميزانية وانتشار القيود التجارية وأسعار صرف منحازة انحيازاً سيئاً وأسعار فائدة غير واقعية ودين خارجي كبير وتكرار هروب رأس المال، لا يمكن أن تنمو ، ولا تنمو ، نمواً سريعاً لأي فترة طويلة من الزمن"[٦٨]. والأنكى من النمو المتخلف وحالات عدم التوازن هو فشل البلدان الفقيرة في تخفيف أعداد الذين يعانون من الفقر المطلق ، مع زيادة عدد العاطلين عن العمل والتشغيل الناقص واستمرار عدم المساواة . فلقد ازدادت المشاكل التي يواجهها الفقراء بدلاً من أن تتناقص . وخابت الآمال التي علقت على الاستقلال وعلى الوعود التي قطعتها الحكومات الوطنية .

٤٨ وهكذا فإن عودة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد عشية فشل الاستراتيجية الاشتراكية قد أعادت البلدان النامية إلى نقطة البداية – أي إلى مشكلة تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء في استعمال الموارد النادرة . ولا بد من الاعتراف بأن اقتصاد التنمية أصبح له وجه مختلف ، أو هكذا يبدو على الأقل.

---

[٦٨] Michael Camdessus, " Opening Remarks", Vittoria Corbo, *et al.*, *Growth Oriented Adjustment Programmes* (1987), p. 7.

فهو لم يعد يهتم بالنمو فحسب ، بل أيضاً بالعدالة . وقد حدث ذلك منذ بداية السبعينات حين ساد الإدراك بأن التنمية يجب أن تعني لا النمو في متوسط دخل الفرد فحسب بل أيضاً تقليص الفقر[69]. وبدأ المعنيون بالأمر يدركون أن نمو الدخل الفردي طويل الأجل والقابل للاستمرار والموزع توزيعاً عادلاً هو وحده الذي يوفر للغالبية العظمى من الناس ، في بلدان فقيرة ومزدحمة بالسكان مثل الهند وبنغلاديش وباكستان وأندونيسيا ، أي أمل بالتقدم الاقتصادي. ولم يعد من الممكن: "النمو أولاً ثم إعادة التوزيع لاحقاً"[70]. وهكذا لم يعد اقتصاد التنمية يأتمّ بالإنتاج القومي الإجمالي ، طالباً النمو فحسب ، بل أصبح يقول إنه من حواريّي ومريدي "إعادة التوزيع" ، وأصبح الشعار : "النمو وإعادة التوزيع" و" تقليص الفقر المطلق" و" تلبية احتياجات البشر الأساسية ". فلم يعد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يكتفي بأن يكون "حارس الرشاد الاقتصادي"، بل أصبح يطمح في أن يكون "الوصي المؤتمن على الفقراء"[71].

٤٩ في محاضرة ألقاها المستر ماكنمارا (Mc Namara) عام ١٩٧٣م حين كان رئيس البنك الدولي ، في الاجتماع السنوي للبنك الدولي في نيروبي ، دعا العالم إلى التركيز على أولئك الذين يعانون من "الفقر المطلق"-"أولئك الذين يعيشون في حضيض المرض والأمية وسوء التغذية والقذارة ويحرمون من ضروريات الحياة الأساسية"[72]. وقال ثيودور شولتز (Theodore Schultz) عندما قبل جائزة نوبل عام ١٩٧٩م : "إن معظم الناس في العالم فقراء . فإذا عرفنا اقتصاد حالة الفقر فسنعرف الكثير عن الاقتصاد الهام حقاً"[73]. كما أن جيرالد ماير (Gerald Meier) الذي كانت الطبعة الأولى من كتابه "قضايا رائدة في التنمية الاقتصادية" (Leading Issues in Economic Development) المنشورة عام ١٩٦٤م خالية عملياً من مواضيع الفقر وعدم المساواة وتوزيع الدخل ، قد أستهل الطبعة الرابعة (١٩٨٤م) بالتأكيد الشديد

---

٦٩ Morawetz (1977), p. 10.

٧٠ المرجع ذاته صفحة ٧١ .

٧١ Gerald Meier, *Emerging from Poverty: The Economics that Really Matters* (1984), pp. 5 and 184.

٧٢ Cited by *Ibid.*, p. 29.

٧٣ Cited by *Ibid.*, p. 2.

على توزيع الدخل في البلدان النامية وذهب أيضاً إلى حد القـول بـأن "الخـروج من الفقر" هو "الاقتصاد الذي يعتد به حقاً" وذلك في كتاب آخر له نشر أيضـا عـام ١٩٨٤م[٧٤]. ويتجلى هـذا الاهتمـام بـالتوزيع فيمـا أوجـزه دادلي سـيرز (Dudley Seers) على نحو بليغ إذ يقول: "لذا فإن الأسئلة التي ينبغي أن تطرح حول التنمية في بلد ما ، هي : ما الذي حصل بشأن الفقر؟ وماذا حصل بشـأن البطالة؟ وماذا تم بشـأن عـدم المسـاواة؟ فـإذا هبطـت هـذه الأمـور الثلاثـة مـن مستويات عالية فعند ذلك يمكن القول بدون أدنى شـك بـأن تلـك الفـترة هـي فترة تنمية بالنسبة للبلد المعني . أما إذا ازداد واحد أو اثنـان مـن هـذه المشـاكل سوءاً ، ولا سيما إذا شمل ذلك الثلاثة كلها، فسيكون من المستغرب أن نسـمي النتيجة تنمية ، حتى لو تضاعف متوسط دخل الفرد"[٧٥].

المسألة الحاسمة

٥٠ وهكذا نجد أن العدالة الاجتماعية-الاقتصادية التي اعتبرت شيئاً منبوذاً في سبيل تسريع "تكوين رأس المال" والنمو ، قد قبلـت مـن جديـد . وهـذا مما لا شك فيه تغيرٌ يدعـو إلى الـترحيب . أصبـح الاقتصـاد الإنمـائي الآن يـأخذ علـى الأقل نفس المظهر الخارجي الذي اتخذه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والكيـنزي والاشتراكي-ألا وهو الطموح إلى تحقيق العدالة والكفاءة على حد سواء . على أن المسألة الحاسمة هي ما إذا كـان الاقتصـاد الكلاسـيكي الجديـد الحيـادي إزاء القيم قادراً على توفير إستراتيجية فعالة لتحقيق كل من هذين الهدفين في البلدان النامية. فالإستراتيجية التي يؤكد الآن عليها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد في كل بحث وفي كل مؤتمر دولي أو إقليمي هي "التكيّف" Adjustment . وما من أحد يستطيع التشكيك بالحاجـة إلى التكيـف . ففـي حـالات اختـلال التـوازن الحادة التي تواجهها البلدان النامية لم يعد التكيف خياراً بل أصبح أمـراً لازمـاً . إلا أن الأهم من ذلك هـو مكونـات برنـامج التكيـف. ومـن المشـكوك فيـه أن

---

[٧٤] المرجع ذاته .

[٧٥] Dudley Seers "The Meaning of Development", *International Development Review,* December 1969.

يكون بوسع المكونات التي تتمثل بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد المساعدة على تحقيق كل من العدالة والكفاءة.

٥١ ولعل الجميع متفقون على أن التكيف "الصحيح" هو ذلك الذي يتصدى لكل من جانبي المشكلة المتمثلين بالعرض والطلب . بطريقة تحقق " أدنى حد من التضحية بالنمو" . فمن جانب الطلب ، من الضروري تقليص الامتصاص المحلي (للموارد) الذي يشير إلى مجموع الاستهلاك الخاص والعام والإنفاقات الاستثمارية (C+I+G) . علماً بأنه إذا أريد ضمان النمو في المستقبل ، فلا بد من أن يتم تقليص الامتصاص بالدرجة الأولى من جانب الاستهلاك وليس من جانب الاستثمار . وعلاوة على ذلك ، إذا أريد أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، فلا بد من تحقيق التقليص في الاستهلاك بحيث تقع النتائج السلبية على الميسورين ومن هم أقوياء بدرجة كافية لتحمل التقشف اللازم ، وبحيث لا يسوء وضع الفقراء على الأقل ، إن لم يمكن تحسينه لسبب قوي ، وهو البديل المنشود أكثر من أي بديل آخر . وكذلك الأمر من جانب العرض ، فإن العدالة الاجتماعية-الاقتصادية تتطلب أن تتحقق زيادة الإنتاج بحيث تتم تلبية الاحتياجات ويزداد التشغيل وتتقلص حالات عدم المساواة .

٥٢ وعلى نقيض ذلك فإن برنامج التكيف الذي يقترحه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ومَعقِله المتمثل بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي "سوف يؤدي" كما اعترف بصراحة المستر باربر كونابل (Barber Conable) رئيس مجلس إدارة البنك الدولي "إلى شئ من البطالة المؤقتة ، وإلى تخفيضات بالغة الصعوبة قصيرة الأجل في مستويات المعيشة-وهو ما يكون تأثيره أفدح ما يكون على أفقر شريحة من السكان"[٧٦] . على أن نظاماً اقتصادياً ملتزماً التزاماً قوياً بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية لا يمكن أن يسمح لأفقر شريحة في السكان بأن تتعرض للتأثير "الأكثر فداحة" . وتلطيف الأثر الفادح بالقول بأنه قد يكون "مؤقتاً" و"قصير الأجل" لا يقلل من وقع الصدمة لأن من المحتمل أن هذا الأثر قد لا يكون دائماً فحسب بل لعله سيكون تراكمياً . على أن المستر كونابل ليس مخطئاً في توقعه بشأن أثر التكيف على الفقراء . فقد جاء توقعه

٧٦ Barber Conable, "Opening Remarks", Corbo, *et al.* 1987, p. 6.

ضمن إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد . لذا من الأهمية بمكان أن نرى لماذا سيتأثر الفقراء ، الذين عانوا أشد المعاناة من جراء الاقتصاد الإنمائي العَلْماني خلال فترة التوسع ، ويعانون أشد المعاناة مرة ثانية من جراء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد خلال فترة التكيف .

محتويات عملية التحرير (Liberalization)

٥٣ إن برنامج التكيف الذي يطرحه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد معلق بخيط (عملية) التحرير . وهذه الدعوة إلى التحرير تأتي بشكل أساسي ضمن إطار نظرية التنوير (Enlightenment) الحيادية إزاء القيم . ورغم الحديث الكثير عن كون الاقتصاديين "أوصياء مؤتمنون على الفقراء" فإنه لا يوجد التزام بآلية اصطفاء تقوم على قيم اجتماعية متفق عليها أو بنظام حافز يحث الأغنياء والأقوياء على امتصاص الأثر القاسي للتكيف ، بحيث يساعد على ضمان العدالة الاجتماعية-الاقتصادية . ولا يتوقع أن تتم موازنة الأثر القاسي على الفقراء إلا بشكل غير مباشر-وذلك يكون بشكل رئيسي بإيجاد بيئة موائمة للنمو الأعلى من خلال إعادة التوازن الداخلي والخارجي .

٥٤ إن أهم مكونات التحرير الكلاسيكي الجديد ، كما أوردها صندوق النقد الدولي في برامجه الخاصة بالتكيف هي : (أ) تقليص دور الحكومة في الاقتصاد ، (ب) السماح للسوق بأن تقوم بدورها ، (ج) تحرير التجارة الخارجية . ويتعين تحقيق الاستقرار والكفاءة ، وهما الهدفان الرئيسان ، من خلال تحقيق "توازن خارجي قابل للاستمرار" ومن خلال "كبح الطلب المحلي الإجمالي وتعزيز العرض، والأهم من ذلك من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية". وقد قيل بأمانة أن "قضايا التوزيع هي بالدرجة الأولى شأن سياسي داخلي"[٧٧] . ولهذا "لم يكن تلطيف الآثار السلبية للتوزيع التي تنطوي عليها الصدمات الخارجية المنشأ أو عمليات التكيف الاقتصادي التي نشأت

---

٧٧ IMF, *Fund-Supported Programmes, Fiscal Policy, and Income Distribution,* IMF Occasional Paper No. 46 (September 1986), p. 1.

بالضرورة عن السياسات العامة الماضية غير الملائمة، هدفاً صريحاً للبرامج التي يدعمها الصندوق" ، مع أن لهذه البرامج الخاصة بالتكيف "آثاراً هامة تتعلق بالتوزيع"[٧٨]. وبنتيجة ذلك ما من واحد من التقارير الاستشارية السنوية لصندوق النقد الدولي حول الدول الأعضاء يناقش على الإطلاق التقدم الذي يحرزه بلد عضو في إزالة الفقر وتلبية الاحتياجات وتقليص حالات عدم المساواة. فالبلد الذي ينجح في تقليص حالات عدم التوازن ينال رضا صندوق النقد الدولي التام ، بصرف النظر عما إذا تَحققَ ذلك مقترناً أو غير مقترن بتأثير سلبي على العدالة .

٥٥ يقال أن تقليص دور الحكومة في الاقتصاد سيساعد على تخفيض الامتصاص المحلي من خلال الانضباط المالي وخفض عجز الميزانية . وهكذا سوف يتمكن القطاع الخاص من القيام بدور أكبر وأكثر فعالية في الاقتصاد ، وبما أنه سيكون مدفوعاً بحافز أفضل لما فيه مصلحته الخاصة ، فإنه سيساهم في تحقيق المزيد من الكفاءة . وسوف يساعد كبح التوسع الائتماني على تقليص امتصاص القطاع الخاص للموارد . وسوف تساعد زيادة الاعتماد على السوق على "تصحيح الأسعار" (بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف) وعلى إعطاء الإشارات الصحيحة للوحدات الاقتصادية. وهذا سوف يزيل التشوهات ويؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد. وفي حين أن هذه السياسة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الغالبية العظمى من السلع والخدمات في البلدان النامية ، فإن الوصفة الكلاسيكية الجديدة تدعو إلى كبح الأجور الحقيقية . ومع أنه سيكون لذلك "وقع شديد على اليد العاملة المنظمة"[٧٩]، فإنه سيتوازن في خاتمة المطاف من خلال ازدياد التشغيل والنمو . وسوف يساعد " التوجه نحو الخارج" البلد

---

[٧٨] IMF, *The Implications of Fund-SupporAdjustment Programmes for Poverty: Expeof Selected Countries,* Occasional Paper No. 58 (1988), pp. 1 and 32. See also Occasional Paper No. 55, *Theoretical Aspects of the Design of Fund Supported Adjustment Programmes,* September 1987.

[٧٩] IMF, Occasional Paper No. 58 (1988), p. 17.

الـذي يسـعى إلى التكيـف علـى الاسـتفادة مـن التجـارة الدوليـة لتعزيـز النمـو وموازنة أثر الركود الناجم عن تقليص الامتصـاص المحلـي . ويجـب إزالـة جميـع القيود على الاستيراد ويجب تشجيع كل من الواردات والصادرات . وسـيكون لأسعار الصرف الواقعية تأثير كبير علـى زيـادة الصـادرات وتقليـص الـواردات وبالتالي سيكون لها تأثير على تقليص العجز في الحساب الجاري . وإذا كـان لا بد من استخدام التعريفات (الرسوم الجمركية) فمن الأفضل أن تكون منخفضة وموحدة . وأي تمييز في التعريفات سيحتاج إلى أحكـام قيميـة غـير مسـتصوبة، وهي لن تؤدي إلا إلى التشوهات التي ستؤثر تأثيراً سلبياً على الكفاءة. وقد قيل أن لإحلال الواردات قدرة محدودة لأن هدفه هو بالدرجة الأولى السوق المحلية ، المحدودة ، في حين أن الصادرات لا تواجه مثل هذا القيد الكمي .

٥٦ في حين أن التحرير يدعو إلى تخفيض الإنفاق الحكومي الإجمالي ، فإنـه لا يتصـدى لتغيـير تركيـب الإنفـاق الحكومـي بغيـة تحسـين أداء الموازنـة المتصـل بالعدالة. فلا يتصدى لمناقشة سبل "توفير" المـوارد اللازمـة لرفـع نوعيـة وزيـادة كمية المرافق التعليمية والصحية والسكنية ومرافق النقل والصحة العامـة الخاصـة بالفقراء بغية الارتقاء النوعي بالعامل البشري في التنمية . وحتى مناقشة جـانب العرض في برامج الصندوق الدولي تهتـم بالدرجـة الأولى بتوفـير حوافـز أفضـل لتعزيز المدخرات والاستثمارات والصادرات مـن خـلال واقعيـة أسـعار الفـائدة وأسعار القطع والضرائب . ولا يوجد مناقشة لإعادة هيكلة الاقتصاد بغية زيادة عرض السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجـات . إن " الحصـول علـى الأسـعار الصحيحة " من خلال الاعتماد على السوق في إعطـاء الإشـارات "الصحيحـة" لمتخذي القـرارات الاقتصاديـة هـو إذاً المرتكـز الأساسـي للوصفـة الكلاسـيكية الجديدة لحل مشاكل التخصيص والتوزيع في البلدان النامية .

٥٧ لقد سبق أن بينا في الفصل الأول أنه بدون وجود الشـروط الخلفيـة فـإن الاعتماد فقط على آلية الأسعار والنظام المصرفي الذي يقوم على أساس الفـائدة في تخصيص الموارد لا يمكن إلا أن يعمل ضد توفير الاحتياجات والتوزيع العادل للدخل والثروة . وهـذا الجـانب مـن التحريـر لا يذكـره صراحـة الاقتصـاديون

الكلاسيكيون الجدد . على أنه كامن في أذهانهم حين يُدْلون بتوقعاتهم القاسية بشأن الأثر الذي سيلحق بالفقراء . فهم يفترضون ، وافتراضهم واقعي ضمن إطارهم الخالي من القيم ، أنه لا يمكن عمل أي شيء لتفادي " أقسى" الآثار على الفقراء . أي جهد يرمي إلى تفادي نتيجة قوى السوق سوف يولد تشوهات تؤدي إلى عدم الكفاءة ونمو منخفض . وبناءً على ذلك فإن البديل المفضل الوحيد هو السماح بتحقيق نمو أكبر من خلال التحرير بغية تحسين وضع الفقراء. على أن السؤال هو : هل سيؤدي النمو الأكبر تلقائياً إلى تحقيق العدالة ؟ فلو كان بوسعه تحقيق ذلك لكانت البلدان الصناعية الغنية قد نجحت منذ زمن بعيد في إزالة الفقر وتقليص حالات عدم المساواة . وهذا يدل بوضوح على أن الداروينية الاجتماعية موجودة بلا ريب في صلب الاقتصاد الكلاسيكي الجديد مع أنه يظهر وجهاً باسماً للفقراء - فهو ذئب في ثوب حَمَل.

الأمثلة الخاطئة: ليس بالتحرير وحده

٥٨ يستشهد لتأييد الوصفة الكلاسيكية الجديدة بأمثلة من بلدان الشرق الأقصى مثل اليابان وتايوان وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) وهونغ كونغ وسنغافورة التي لجأت إلى سياسات التحرير والتوجه نحو التصدير لتعزيز الكفاءة والنمو . وقد قيل أن التحرير ساعد على تسريع تنميتها من خلال حفز قطاعاتها الخاصة على القيام بمزيد من المبادرة وزيادة الكفاءة . فقد زاد التوجه نحو الخارج فائض التصدير لديها وزاد لا فرص التشغيل فحسب في هذه البلدان بل مكنها أيضاً من تأمين حاجاتها من القطع الأجنبي الذي تتطلبه اقتصاداتها المزدهرة وذلك بتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية .

٥٩ ما من شك في أن التحرير والتوجه نحو التصدير قد قاما بدور هام في تسريع النمو في هذه البلدان ، لكن من غير الصواب أن يعزى نجاح هذه البلدان الاقتصادي كلياً إلى هذين العاملين . فثمة عناصر أخرى ساهمت بنفس القدر أن لم يكن بقدر أكثر في هذا النجاح . ومن بين هذه العوامل : التدخل الحكومي الكبير والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية والانسجام الاجتماعي الذي

تحقق من خلال الإصلاح الواسع النطاق المتعلق بالأراضي الزراعية والقيم الاجتماعية ، والميل المرتفع للادخار والاستثمار ، والدعم النشط لإحلال الواردات فضلاً عن تعزيز التصدير من أجل التصنيع . فما كل هذه العوامل موجودة في النموذج الكلاسيكي الجديد . بل من الواضح أن بعض هذه العوامل يتعارض معه .

الدور الذي قامت به الحكومة

٦٠ قامت الحكومات في هذه البلدان ولا زالت تقوم بدور هام . ولم يتم إلا في هونغ كونغ تطبيق شئ يقارب سياسة عدم التدخل . أما في البلدان الأخرى فقد حدث تدخل على نطاق واسع على شكل مشاريع الدولة والمساعدات والقيود وغير ذلك من التدابير التي تؤثر على سوق رأس المال والمدخرات المحلية والتجارة وكل جانب تقريباً من جوانب الاقتصاد . كما أن الحكومات قامت أيضاً بتوجيه الأعمال الخاصة إلى قنوات مستهدفة من خلال تحكمها بالتراخيص الصناعية والقروض الأجنبية والاتفاقات المتعلقة بالتقانة (التكنولوجيا) واستخدام حوافز وتهديدات انتقائية[٨٠]. فلا يمكن أن نطلق على اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة صفة الليبرالية بالمعنى الكلاسيكي الجديد[٨١]. ففيما يتعلق باليابان يقول ياسو ماساي (Yasuo Masai) : "مع أن مدى المشاركة المباشرة للدولة في الأنشطة الاقتصادية هو مدى محدود ، فإن سيطرة الحكومة ونفوذها على الأعمال أقوى وأشمل منه في معظم البلدان الأخرى . وهذه السيطرة لا تمارس من خلال التشريعات أو الإجراءات الإدارية بل من خلال المشاورات المستمرة-التي يراها المراقب الخارجي مفرطة-مع رجال الأعمال ، ومن خلال اشتراك السلطات الحميم ولكن غير المباشر في الأعمال المصرفية ... وعلاوة على ذلك يوجد العديد من الوكالات والإدارات الحكومية التي تهتم

---

٨٠ See Ronald Findlay, "Trade, Development and the State", in Ranis and Schultz (1988), pp. 92-3; See also Myint in Meyer, *Pioneers in Development* (1987), p. 117.

٨١ See Ronald Findlay's Comments on Haberler in Meier, (1987), p. 96; See also Bhagwati and Kruger, " Exchange Control, Liberalisation and Development ", *American Economic Review,* 2/1973, pp. 419-27.

بتلك الجوانب من الاقتصاد التي تتعلق بالصادرات والواردات والاستثمار والأسعار فضلاً عن النمو الاقتصادي الإجمالي. وبهذا يتم تحاشي الحاجة إلى مشاركة الحكومة على نطاق واسع في الأنشطة الاقتصادية . وخلافاً للعديد من الحكومات في عالم الاقتصاد الحر تبدو الدولة غير راغبة في توسعة دورها المباشر"[٨٢]. ومن المشكوك فيه أن تكون هذه البلدان قد استطاعت تحقيق ما حققته لولا ما اضطلعت به حكوماتها من دور نشط وقوي.

٦١ على أنه لا بد من الاعتراف بأن دور الحكومة في هذه البلدان لم يكن بالضرورة تقييدياً اتخذ شكل القيود التي تعطل المبادرة والاندفاع لدى القطاع الخاص . لقد كان هذا الدور بالأحرى إيجابياً حيث قام بتسهيل أمور القطاع الخاص وتشجيعه . ومن المؤكد أن القيادة الواقعية المتوجهة نحو النمو والمخلصة في هذه البلدان قد مكنت من اتخاذ القرارات الصحيحة في مصلحة البلد، كما أن استقرار الحكومة قد أزال حالات عدم الاطمئنان بشأن السياسات العامة وأوحى بالثقة للمستثمرين .

الإصلاح المتعلق بالأراضي وتوزيع الثروة

٦٢ تم إدخال إصلاحات شاملة في مجال الأراضي في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان بعد الحرب العالمية الثانية من جانب سلطات الاحتلال بغية تدمير الإقطاعيين نفسياً ومادياً ، وهم الذين كانوا يشكلون القوة الدافعة الكامنة وراء المجهود الحربي لهذه البلدان . وكان لهذه الإصلاحات آثار جانبية بعيدة المدى تمثلت في تحقيق المساواة في توزيع الدخل الريفي وإبقاء الفروق ما بين الريف والمدينة أضيق نطاقاً بكثير منها في بلدان أخرى . وقد كانت الإصلاحات المتعلقة بالأراضي في جميع الحالات الثلاث واسعة النطاق . فقد أطاحت بقاعدة سلطة الإقطاعيين ، كما أنها قضت تقريباً على المزارع المستأجرة التي كانت واسعة الانتشار قبل الإصلاحات . وخفضت الإصلاحات المتعلقة بالأراضي متوسط ملكية الأسرة في اليابان إلى حوالي ٥, ٢ أكر ، وفي كوريا الجنوبية إلى

[٨٢] Yasuo Masai, " Japan", *The New Encyclopaedia Britannica,* 15th ed., vol. 10, p. 49.

حوالي ٢,٢٥ إكر من الأراضي القابلة للزراعة[٨٣]. وبقي نطاق ملكية الأراضي بدون تغيير خلال الثلاثين سنة الماضية. وحتى في عام ١٩٨٥م بلغ متوسط حجم المزارع ١,٢ هكتار(٢,٩ إكر) في اليابان ، مع وجود أربعة بالمئة فقط من جميع المزارع على أرض تزيد مساحتها على ٣ هكتار (٧,٤١ إكر)[٨٤]. ويرى ساخس (Sachs) أن الإصلاحات المتعلقة بالأراضي في هذه البلدان "ربما كانت أوسع انتشاراً من أية إصلاحات في التاريخ الحديث . وقد أمكن تحقيقها بسبب الظروف الوطنية غير العادية في كل من هذه البلدان"– فقد كانت اليابان وكوريا الجنوبية تحت الاحتلال الأمريكي ، بينما كانت تايوان محتلة من قبل الوطنيين . لذلك لم يتمكن الإقطاعيون في هذه البلدان من حشد مقاومة سياسية على نحو فعال[٨٥]. وقد نجم أيضاً عن الإصلاحات المتعلقة بالأراضي من حيث الأساس عمليات كبيرة النزع الملكية من الإقطاعيين ، إما لأن التعويض لم يدفع أو لأنه كان غير كاف .

٦٣ وقد تعزز أيضاً أثر إعادة التوزيع من جراء ما دمرته الحرب من ثروات في جميع البلدان الثلاثة ، ومن جراء تدني القيمة الحقيقية للتعويض الذي تم الحصول عليه ، وكذلك من جراء تدني القيمة الحقيقية للأصول المالية (سندات وممتلكات نقدية) بسبب معدل التضخم المرتفع . وقد بلغت معدلات التضخم السنوية ٣٣٤ بالمائة في اليابان عام ١٩٤٧م ، و٥٠٠ بالمائة في جمهورية كوريا و٣٤٠٠ بالمائة في تايوان عام ١٩٥٠م[٨٦]. هذه العوامل كلها أدت إلى تضييق تفاوت الدخل والثروة إلى درجة كبيرة وإلى إيجاد الظروف الخلفية (التي جرت

---

[٨٣] Marius B. Jansen, " Japan, History of ", *The NEncyclopaedia Britannica,* 1ed., vol. 10, p. 88; South Korea, Agriculture in Korea (1970), pp. 5-17; and Oh Young-Kyun, " Agrarian Reform and Economic Development: A Case Study of Korean Agriculture ", *Koreana Quarterly,* 1969, p. 99.

[٨٤] Australian Bureau of Agricultural and Research Economics, *Japanese Agricultural Policies,* Policy Monograph No 3, Canberra, 1988.

[٨٥] Jeffrey D. Sachs, " Trade and Exchange Rate Policies in Growth-Oriented Adjustment ", in Corbo, *et al.* (1987), p. 301.

[٨٦] المرجع ذاته صفحة ٣٠٢ .

مناقشتها في الفصل الأول) والتي لولاها لكان من المحتمل أن يؤدي التحرير الاقتصادي إلى مزيد من الظلم .

٦٤ لقد أدى إيجاد عدد كبير من المزارعين الملاكين المستقلين الذين حلوا مكان طبقة صغيرة جداً من الأغنياء والإقطاعيين غير المحبوبين إلى اختلال ميزان السلطة السياسية لمصلحة الفلاحين . أصبح بإمكان الفلاحين الآن تأكيد نفوذهم السياسي الذي اكتسبوه مجدداً لتوجيه اتخاذ القرارات لما فيه مصلحتهم من جانب حكومات تحتاج إلى دعمهم . ولذا أصبحت هذه الحكومات ملزمة بحماية الزراعة وتطوير البنية الأساسية الريفية. وقد مكنت البنية التحتية ، بالإضافة إلى نقل ملكية الأرض، مكنت الفلاحين من خدمة مصلحتهم الذاتية وبذلك وفرت الحافز اللازم لتحقيق تحسينات واستثمارات طويلة الأجل في مجال الزراعة . وبالنظر لحجم ملكيات الأرض الصغيرة فقد نجح المزارعون في استخدام تِقانات بسيطة كثيفة اليد العاملة (بذور من نوع أرقى وأساليب أفضل لزراعة المحاصيل وزيادة مدخلات الأسمدة الطبيعية والأسمدة الكيماوية) لتوليد زيادة كبيرة في الإنتاج والدخول . وهذا لم يوفر فقط الغذاء اللازم لسكان يتزايد عددهم تزايداً سريعاً ، بل وفر أيضاً المدخرات والسوق اللازمة للتوسع الصناعي .

٦٥ إن ما حققه التحرير الاقتصادي هو تمكين محدثي الثراء من أن يصبحوا عنصراً حركياً ضمن الاقتصاد وذلك بتمكينهم من استثمار مدخراتهم في التقانة والآلات الغربية . وأدى ذلك إلى توسع سريع في الإنتاج الصناعي من خلال تأسيس عدد كبير من الوحدات الصناعية التي تتنافس فيما بينها . وهكذا حصل نمو متزامن ومتوازن في كل من الزراعة والصناعة . ولولا وجود التحرير لتوجه محدثو النعمة إلى مجالات غير منتجة من الاستهلاك التفاخري وهروب رؤوس المال مثلما حدث في العديد من البلدان النامية .

المساواة الاجتماعية

٦٦ كانت المشاركة الواسعة في منافع النمو التي نجمت عن الإصلاحات المتعلقة بالأراضي إيذاناً بحلول المزيد من المساواة الاجتماعية. وكما لاحظ

ميردال (Myrdal) بحق : إن عدم المساواة الاجتماعية "بجميع أشكالها تلحق الضرر بالإنتاجية"[٨٧]. وقد قلصت المساواة الاجتماعية أيضاً الاستهلاك التفاخري وما يتصل بذلك من الاستثمارات التي تتعزز بين الأغنياء بسبب عدم المساواة في الدخل. وقد حرر ذلك موارد لتلبية احتياجات الفقراء، بحيث تحسنت أوضاعهم الصحية ومستوي تعليمهم. وهكذا فقد أقامت القوى العاملة التي حصلت على غذاء جيد وأصبحت تتمتع بصحة جيدة وتعليم أفضل أساساً راسخاً لنمو أسرع وقابل للاستمرار. وقد أزال تقلص معاناة الفقراء المشاعر المناهضة للمجتمع فيما بينهم وعمل على تحسين حوافزهم التي تدفعهم للعمل وإلى الكفاءة في العمل، كما قلص الهدر الناجم عن الإضرابات والصراع. ويرى ساخس (Sachs) أن النجاح الاقتصادي في أمريكا اللاتينية يعيقه الصراع الاجتماعي حول حالات عدم المساواة الضخمة في الدخل، إذ أن توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية هو اشد تفاوتاً منه في أي جزء في العالم. ففي البرازيل يمتلك خمس السكان الأكثر غنى ٣٣ ضعف ما يملكه خمس السكان الأكثر فقراً، بينما يملك نظيرهم من الأغنياء في تايوان أقل بقليل من أربعة أضعاف. وإذا نظرنا إلى المتوسط العام، فإن الخمس الأغنى من السكان هم أغنى بـ ٢١ ضعفاً في أمريكا اللاتينية، ولكن بتسعة أضعاف في شرقي آسيا[٨٨].

التقانات كثيفة اليد العاملة

٦٧ ومما زاد في تعزيز العدالة اختيار السياسات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة مما ساعد قضية التشغيل في تلك البلدان. على أنه خلافاً لليابان وكوريا الجنوبية فقد اتجهت تايوان نحو إسناد دور فعال للمشاريع الصغيرة في الزراعة والصناعة و لم تسمح بإنشاء تكتلات كبيرة في نطاق الأعمال المحلية[٨٩]. وهذه

---

[٨٧] Myrdal, *Asian Drama* (1968), vol. 2, p. 747.

[٨٨] Jeffrey Sachs, *Social Conflict and Populist Policies in Latin America* (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, Paper No. 2897).

[٨٩] Pranab Bardhan's Comments on Ranis and Fei, in Ranis and Schultz (1988), p. 138.

السياسة لم تقتصر على توفير مزيد من الدعم للتقانة كثيفة اليد العاملة مما ساهم في تخفيض كل من البطالة والتشغيل الناقص (وهي مشكلة دائمة في البلدان الصناعية والبلدان النامية الأخرى) بل أعطت أيضاً صغار المزارعين فرصاً جيدة لتحقيق الإيرادات في الريف . وهذا عمل على دعم وزيادة الدخول الريفية . وبحلول عام ١٩٨٠م كان حوالي ثلاثة أرباع دخل الأسر الريفية من مصدر غير زراعي[٩٠]. وهكذا تحولت تايوان مع الزمن من اقتصاد تكثر فيه اليد العاملة في الخمسينات إلى اقتصاد يعاني من ندرة اليد العاملة في السبعينات . وقد أدى تحقيق التشغيل الكامل في المناطق الريفية والمدنية على حد سواء إلى ارتفاع دخول جميع الأسر ، كما زاد من تقارب الدخل ، الذي سبق أن تحقق بنتيجة الإصلاحات المتعلقة بالأراضي[٩١]. وبنتيجة ذلك فقد ظل مُعامِل جيني (Gini Coefficient) في هبوط في تايوان من (٥٦, ٠) في الخمسينات إلى (٣١, ٠) في أوائل الثمانينات[٩٢]. وهكذا فقد حققت تايوان نسبة اكبر من المساواة في الدخل من أي من اقتصادات البلدان النامية . وهبطت نسبة "دخل أغنى ٢٠ بالمائة من السكان" إلى "دخل أفقر ٢٠ بالمائة" ، من (٥, ٢٠) عام ١٩٥٣م إلى (٢, ٤) عام ١٩٨٠م . ولعل هذه النسبة هي الأدنى في أي من البلدان النامية[٩٣].

---

٩٠ Meier, *Emerging from Poverty* (1984), p. 61.

٩١ See Hla Myint, " Comparative Analysis of Taiwan's Economic Development with other Countries ", *Academic Economic Papers,* March 1982; See also Myint, in Meier, *Pioneers in Development* (1988), p. 133.

٩٢ Ranis and Fei, in Ranis and Schultz (1988), p. 121.
(ومعامل جيني هو مقياس احصائي للتفاوت في توزيع الدخل أو الثروة – المراجع).

٩٣ See Meier *Emerging from Poverty* (1984), p. 63; Tibor Scitovsky, "Economic Development in Taiwan and South Korea", Food Research Institute Studies, No. 4, 1985, pp. 215-64; and " Unequalled Economic Failures ", *The Economist,* 17 June 1989, p.83.

يقول ماير (Meier) " لعل المساواة تسود في تايوان أكثر من أي بلد رأسمالي آخر"(Meier, *Emerging from Poverty* (1988), p. 63.
وربما كان هذا القول غير دقيق ، لأن معامل جيني (Gini Coefficient) لعدد من البلدان الأخرى هو أدنى ولديها خدمات رفاهة أفضل مما في تايوان .

٦٨ كما ساعدت القيم الثقافية لهذه البلدان ، فضلاً عن تجانس السكان في معظمها ، على إيجاد مجتمع مترابط يسوده السلام والاستقرار . ويقوم نظام القيم لديهم على أساس الالتزام الشخصي-الالتزام بالأبوين والالتزام برب العمل وبالمستخدمين وبالأصدقاء والجيران والمجتمع في مجموعه . ولا بد من تنفيذ هذه الالتزامات لكي يُقبل الفرد في المجتمع ويصبح عضواً فيه . أما إذا رفض هذه الالتزامات أو أهملها فإن النتيجة الحتمية هي نبذ المجتمع لذلك الفرد . ففي مجتمع يحتل فيه الالتزام هذا المركز الهام يكون النظام الجماعي قوياً ويعامل ربُّ العمل المستخدمين معاملة إنسانية ويولي العناية اللازمة لرفاهتهم ، ويعمل المستخدمون بجد وبما تمليه عليهم ضمائرهم ، ويسود الانسجام في العلاقات بين رب العمل والمستخدم . فهذا الجانب من القيم الاجتماعية الذي يكبح جماح المصلحة الخاصة ويخدم المصلحة الاجتماعية حتى حين لا تتطابق المصلحتان ، من المؤكد أن هذا الجانب لا ينسجم مع التحرير الخالي من القيم في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد[٩٤] .

٦٩ على أن السؤال المحير هو لماذا ظلت هذه القيم الثقافية نفسها راقدة قبل الحرب ؟ والجواب على هذا السؤال هو أن هذه القيم تحتاج إلى بيئة ملائمة تمكن من مراعاتها . وكان أحد العوامل التي أوجدت هذه البيئة هو المساواة الاجتماعية-الاقتصادية التي تحققت من جراء إعادة الهيكلة السياسي والاقتصادي بعد الحرب . ففي هذه البيئة يكون الجميع مضطرين للالتزام بالقيم السائدة في المجتمع والانصياع لها ولا يسعهم الإفلات منها دون التعرض لنبذ المجتمع لهم ، مثلما يسعهم الإفلات في مجتمع يسوده حالات عدم المساواة المتطرفة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويشيع فيه انتهاك الأعراف الاجتماعية دونما رادع . ويتمثل عامل آخر بالصعوبات التي واجهها الناس في ظل اقتصاد دمرته الحرب . وكان الجميع يعرفون معرفة واضحة ما

[٩٤] أنظر فيما يتصل باليابان:

R. Benedict, *The Chrysanthemum and the Sword* (1946); See also Yoshihara Kunio, *Japanese Economic Development: A Short Introduction* (1979), pp. 802.

تحتاج إليه إعادة الهيكلة الوطني-ألا وهو الاقتصاد في استخدام الموارد . وقد وفرت هذه المعرفة سلطاناً ملزماً للقيم الثقافية التي تشجع الحياة البسيطة والامتناع عن الاستهلاك التفاخري[٩٥]، مما يؤدي إلى مراعاة الجميع لتلك القيم بدون استثناء . فكانت فرادى الأسر تميل ميلاً شديداً إلى الاقتصاد .

٧٠ وقد ساعد ذلك على الاعتدال في الاستهلاك وولد معدل ادخار مرتفع في تلك البلدان . وبلغ الادخار المحلي الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٤, ٣٣ في اليابان و٧, ٣٠ في هونغ كونغ و٩, ٣٩ في سنغافورة و٦, ٣٧ في كوريا الجنوبية و٣٧ بالمائة في تايوان عام ١٩٨٧م ، بالمقارنة مع نسبة متوسطة بلغت ٨, ١٩ بالمائة في أمريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي و١٣ بالمائة في بلدان أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء و١٧ بالمائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و٣, ١٩ بالمائة في جنوب آسيا[٩٦]. وأتاح معدل الادخار المرتفع الموارد المحلية اللازمة لتكوين رأس المال وزيادة الإنتاج والصادرات . فلا ينبغي الاستهانة بما ساهم به معدل الادخار المرتفع هذا في النجاح الاقتصادي لهذه البلدان . فقد أبقى أسعار الفائدة في تلك البلدان أخفض نسبياً منها في بلدان أخرى وشجع بذلك على الاستثمار . ومكن الحكومة والقطاع الخاص من تمويل استثماراتهما بدون الحاجة إلى اللجوء ، مثلما حدث في بلدان نامية أخرى ، إلى التوسع النقدي والائتماني الذي لا مبرر له ، وإلى الاقتراض الخارجي . وعمل هذا على إبقاء التضخم تحت السيطرة وعزز قدرة هذه البلدان على المنافسة في سوق الصادرات . كما مكنها من زيادة قدرتها الإنتاجية ، وأرسى قواعد نجاح سياستها المتوجهة إلى الخارج بدون إثقال اقتصاداتها بعبء خدمة الدين الثقيل ، مثلما حدث في بلدان نامية أخرى .

---

٩٥ For Japan, See T. Nakamura, tr. J. Kaminski, *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure* (1981), p. 96.

٩٦ World Bank, *World Tables, 1988-89,* vol. 1, pp. 66-9; and Directorate General of Budget, Accounting and Statistics, Republic of Taiwan, *Statistical Yearbook of the Republic of China,* 1988, p.90.

٧١ في حين أن القيم الاجتماعية ساعدت على تعزيز المدخرات في تلك البلدان فإنها ساعدت أيضاً مساعدة كبيرة في كبح الواردات غير الضرورية . وقد أمكن تحقيق هذه الحاجة الوطنية المشروعة في بلدان نامية أخرى من خلال فرض تعريفات عالية على الواردات ووضع قيود قاسية على القطع الأجنبي (الأمر الذي أدى إلى التهريب وتقليل قيمة فواتير المستوردات والفساد) . أما المجتمعات التي نتحدث الآن عنها فقد سادها إجماع الرأي غير المبني على الإلزام القانوني ، وتمت تلبية الحاجة من خلال المعايير الاجتماعية التي لا يمكن مخالفتها دون التعرض للتأنيب القاسي . وهكذا في حين أنه قد يبدو أن هذه الاقتصادات كانت متوجهة نحو الخارج فقد كانت كذلك ، في المقام الأول، من جهة الصادرات لا الواردات، مع أن غياب القيود الصارمة على الواردات قد يجعلها تبدو كذلك[٩٧]. وعلاوة على ذلك ، كما لاحظ ليستر ثورو (Lester Thuraw) بالنسبة لليابان : "كيف يمكن لشركة أجنبية اقتحام السوق كمورّد جديد لمكونات صناعية ، مثلاً، في الوقت الذي تعطي فيه الشركات اليابانية أفضلية للمحافظة على علاقات توريد صميمة طويلة الأجل مع الموردين المحليين المجاورين ، وذلك ضمن نظام للمخزون يعتمد على التوريد فور الطلب؟"[٩٨].

٧٢ ثم إنه قد بولغ في إعطاء الأهمية لدور التوجه نحو القطاع الخارجي في هذه البلدان مبالغة ليس لها ما يبررها . فالنمو المتوجه نحو الصادرات أمر جديد في اليابان . كانت اليابان تعاني في الخمسينات والستينات من عجز تجاري مزمن . وكانت الشركات تنجح من خلال ما تربحه في الداخل وبعد ذلك

---

[٩٧] بلغت تعريفة الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية في اليابان عام ١٩٨٣م ٥ , ٤ بالمائة و٥, ٢ بالمائة بالنسبة لجميع الواردات ، وهي أخفض منها في أمريكا أو أوروبا . وحتى تعريفة المنسوجات البالغة ٨, ١٣٪ هي أخفض من تعريفة أمريكا البالغة ٧, ٢٢ بالمائة وما يقارب مثلها في أوروبا :
"An Open and Shut Case ", in " Japan: A Survey ", *The Economist*, 7 October 1985, p. 20.

[٩٨] Lester Thurow, "A Time to Dismantle the World Economy", *The Economist*, 9 November 1985, p. 23.

كانت تغامر في الخارج من خلال استغلال اقتصادات ووفورات الحجم الكبير: فقد كان الطلب المحلي يشحذ الاندفاع نحو التصدير وليس العكس . وقد قامت كوريا وتايوان وعدد من البلدان التي نجحت في تعزيز صادراتها "في بادئ الأمر بأتباع طريق إحلال الواردات"[٩٩]. وقد لجأت هذه البلدان جميع في بادئ الأمر إلى درجة كبيرة من الحماية و لم يتم الانتقال من إحلال الواردات إلى تعزيز الصادرات إلا لاحقاً ، ولكن دون أن يحدث أي تغيير يذكر في الفلسفة الإنمائية . ولقد كانت هذه البلدان مرغمة تقريباً على القيام بذلك لأن القليل الذي كانت تجنيه من القطع الأجنبي كان يجب تخصيصه لشراء التقانة والآلات الأجنبية التي لم يكن بوسعها إنتاجها بنفسها في أول الأمر . وقد تم تنظيم الاقتصاد برمته بحيث تبقى واردات السلع غير الضرورية ضمن الحدود الدنيا . وفي حين أن الحماية لا تكفي لإنجاح التصنيع فإن الحجة القائلة بأنها غير لازمة تبدو افتراضاً مسبقاً إلى حد بعيد . فالغالبية العظمى من الأمثلة التاريخية في ألمانيا والولايات المتحدة واليابان قد انطوت على الحماية . وحتى الآن فإن هذه البلدان تلجأ إلى درجة كبيرة من الحماية بالنسبة لكل من الصناعة والزراعة . لذا فإن الطلب إلى البلدان النامية أن تفعل ما لم تفعله سابقاً ولا تفعله الآن حتى البلدان المتقدمة نفسها هو نصيحة غير واقعية .

الإنفاق المنخفض في مجال الدفاع

٧٣ إن ما يميز الموارد المالية اليابانية العامة هو المستوى المنخفض للإنفاق في مجال الدفاع . فقد كانت السياسة العامة تبقي الإنفاق العسكري دون الواحد بالمائة من الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة مع نسبة متوسطة تبلغ حوالي أربعة بالمائة في البلدان الصناعية وحوالي ثلاثة بالمائة في البلدان النامية[١٠٠]. وقد حرر ذلك الموارد لإنشاء بنية تحتية كفيئة بالرغم من المستوى المنخفض نسبياً لإجمالي الإنفاق الحكومي ، كما ساعد على إبقاء الضرائب في مستوى متدن بالمقارنة

---

٩٩ Findlay, In Ranis and Schultz (1988), p. 90.

١٠٠ See IMF, *Government Financial Statistics Yearbook*, (1989), pp. 92-3, for data on worldwide defence spending except Japan, for which data have been obtained from other sources.

مع بلدان أخرى . ففي اليابان كانت الضرائب تشكل ٢١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٥م و ٣١,٣ بالمائة عام ١٩٨٨م بالمقارنة مع ٣٣ بالمائة و ٤٠,٨ بالمائة على التوالي في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية[١٠١]. وفي حين أن كوريا الجنوبية وتايوان كانتا تنفقان نسباً أعلى في مجال الدفاع بالمقارنة مع اليابان فقد عملت المساعدة الأجنبية ، ولاسيما من الولايات المتحدة ، على تخفيف أعبائهما المالية إلى حد كبير .

نظرة سريعة إلى المستقبل

٧٤ وهكذا يمكن الآن تبيّن الدور الحاسم لعدد من العوامل في النمو السريع لهذه البلدان ، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيف الصراع بين هدفي النمو والعدالة . ومن غير الصحيح أن تعزى جميع هذه العوامل إلى التحرير (Liberalization) وحده مع أن التحرير قام بدور هام أيضاً . على أن السؤال الحاسم الذي قد يرغب المرء في طرحه هنا هو ما إذا كان من الممكن لهذه البلدان المحافظة على العدالة التي تمكنت من تحقيقها بسبب وجود ظروف استثنائية ؟ إن بعض العوامل التي تعمل على تقليص العدالة في تلك البلدان توحي بإجابة سلبية على هذا السؤال .

٧٥ اختارت كوريا ، خلافاً لتايوان ، التكتلات الكبيرة التي تديرها الأُسَر (تشايبول Chaebol) في القطاع الاقتصادي . فقد ظلت هذه التكتلات تنمو بمساعدة الحكومة والتمويل من المصارف . وبحلول عام ١٩٨٤م ، كانت التكتلات العشرة الأكبر تشكل ٦٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي و ٧٠ بالمائة من الصادرات[١٠٢]. ومع أن تفضيل اللجوء إلى التقنيات كثيفة اليد العاملة قد أدى إلى توسع كبير في فرص التشغيل ، فقد أصبحت هذه الفرص متاحة بشكل رئيسي في المراكز المدنية لا في المناطق الريفية . لذا ، وخلافاً لما حصل في تايوان، حدث انتقال كبير للسكان من المناطق الريفية إلى المراكز المدنية[١٠٣].

---

١٠١ OECD, *Revenue Statistics of OECD Member Countries, 1965-89* (1990).

١٠٢ "Republic of Korea (South Korea)", *The Europa Yearbook, 1987*, pp. 1661 2.

١٠٣ See Parvez Hasan, *Korea: Problems and Issues in a Rapidly Growing Economy* (1976), p. 23.

فنصف سكان البلد تقريباً محشورون الآن في أربعة مراكز مدنية رئيسية (سيئول وبوسان وتايغو وإنشون) . وقد أدى ذلك إلى ضغط على السكن والمرافق الأخرى في هذه المراكز المدنية ، مما جعل حياة المهاجرين من الريف حياة بؤس وشقاء . وقد عملت التكتلات الكبيرة ، التي ساعد على توسعها النظام المصرفي والتحيز إلى المدينة ، عملت على تعميق الفروق في الدخل في كوريا الجنوبية. فقد كان نصيب الأربعين بالمائة الأفقر ٣, ١٩ بالمائة من الدخل عام ١٩٦٥م ، وهبط بحلول عام ١٩٨٧م إلى ٩, ١٦ بالمائة-وارتفع نصيب العشرين بالمائة الأغنى إلى ٣, ٤٥ بالمائة بعد أن كان ٨, ٤١ بالمائة[١٠٤].

٧٦ وهكذا فمع أن توزيع الدخل ينطوي على قدر أكبر من العدالة في كوريا الجنوبية منه في بلدان نامية مماثلة ، فإن اختيار التكتلات كشكل مفضل لتنظيم الأعمال قد بذر بذور زيادة فروق الدخل ، والاستهلاك التفاخري والنزاع الصناعي . فبين عام ١٩٨١م وعام ١٩٨٥م بلغ عدد الإضرابات ١٠٠ إضراب في السنة . وبلغ عددها ٢٧٦عام ١٩٨٦م . أما في عام ١٩٨٧م فقد تصاعد العدد تصاعداً شاهقاً ليبلغ ٣٠٠٨[١٠٥]. وهذا يدل على أن حالات عدم المساواة المتزايدة والعناء الذي تواجهه اليد العاملة المهاجرة في المناطق المدنية قد أضعف العلاقات الصناعية المنسجمة التي ولدتها المساواة الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت بدورها ثمرةً للإصلاح الزراعي والقيم الثقافية . "ظلت كوريا خلال ثلاثة عقود تسعى وراء التنمية الاقتصادية بصرف النظر عن النتائج الاجتماعية. أما الآن فإن المواقف تتغير"[١٠٦]. وهكذا فقد لاحظ بارفز حسن (Parvez Hasan) بحق أن "التجربة الماضية لتخلف الدخل الريفي والهجرة المفرطة إلى المناطق المدنية أظهرت الحاجة الشديدة لإستراتيجية شاملة لمعالجة اختلال التوازن الاقتصادي بين المناطق الريفية والمدنية"[١٠٧].

---

١٠٤ Data for 1965 from Michael Prowse, "Unequal Society Rethinking its Priorities", *The Financial Times*, 15 June 1989, p. XII; and those for 1987 from the IBRD, *World Development Report, 1989*, p. 223.

١٠٥ Liz McGregor, "Labour Unrest, The Price of Success", *The International Herald Tribune*, 5 July 1989, p. 7.

١٠٦ Prowse (1989).

١٠٧ Hasan (1976), p. 23.

٧٧ وفي اليابان أيضاً من المتوقع حصول زيادة تدريجية في حالات عدم المساواة في المستقبل . فقد أدى حل جماعات الزايبتسو(zaibatsu) بعد الحرب جماعات تسيطر عليها أسر للشركات الاحتكارية (وهي جماعات من الشركات الاحتكارية تسيطر عليها أُسَر) مثل ميتسوبيشي وسوميتومو وياسودا، إلى جانب إصلاح الأراضي ، إلى انتشار السلطة الاقتصادية على نحو أكثر تكافؤاً بين السكان، مما جعل من الصعب على فئة صغيرة من الناس أن تسيطر على الاقتصاد الوطني والسياسة . وأدى هذا إلى انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأوجد منافسة شديدة في جميع الصناعات . وازدادت الكفاءة مما مكن اليابان من المنافسة على الصعيد الدولي . بيد أن القانون الذي أدى إلى إلغائها (والمسمى قانون إزالة التركيز المفرط للسلطة الاقتصادية) أصبح مهملاً اعتباراً من أواخر الأربعينات ثم الغي أخيراً في منتصف الخمسينات . وقد أدى ذلك إلى جعل حل جماعات الزيباتسو أمراً غير مجد ، كما يتضح من ظهور شركات ميتسوبيشي وميتسوي واحتلالها مراكزها السابقة تقريباً[١٠٨] . ومع أن تنظيم هذه الشركات مختلف الآن عما كان عليه أيام جماعات الزايبتسو فإنها لا تزال تمارس نفوذاً اقتصادياً وسياسياً بالغاً. وأصبحت مصارف زايبتسو ، التي أخذت تزداد قوة على نحو تدريجي ، تخدم تلك الشركات ، وأغلب الظن أن سيطرتها على الاقتصاد سوف تزداد تدريجياً ولكن بشكل مستمر[١٠٩] .

٧٨ في حين أن المنشآت الصغيرة تنتشر انتشاراً واسعاً في اليابان فإن حصتها اليوم من المبيعات أصغر بكثير[١١٠] . ثم إن الغالبية العظمى من هذه المنشآت هي

---

[١٠٨] Kunio (1979), p. 111.

[١٠٩] إن أكبر عشرة مصارف في اليابان ، وكثير منها تقترن باسماء أسر تكتلات الزايباتستو ، هي الآتية : داي اتشي كانغيو ، ميتسوي ، تايوكوبية ، سوميتومو ، فوجي ، ميتسوبيشي ، سانوا ، توكاي ، دايوا ، بنك طوكيو ، وكيووا . وبعض هذه المصارف من أكبر المصارف في العالم . انظر :

("Wedding Bells for Japan's Big Banks", *The Economist,* 2 September 1989, p. 79; and " Ranking the World's Largest Banks", *Institutional Investor,* June 1989, p. 119 ff.).

[١١٠] تم تصنيف ثمانية واربعين بالمائة من جميع متاجر الجملة و٨٣ بالمائة من جميع متاجر التجزئة ضمن زمرة المتاجر الصغيرة عام ١٩٨٥م (أي أن لديها أقل من ٥ مستخدمين) . غير أن هذه المتاجر كانت تشكل ٥ بالمائة فقط من قيمة جميع مبيعات الجملة و٣١ بالمائة من مبيعات التجزئة في تلك السنة . انظر :

مخازن تابعة للشركات ولا تملك حرية اختيار أسعارها . وهكذا فإن النظام يؤدي تدريجياً ، بمساعدة المصارف ، إلى تركيز للثروة . ومع أنه قد لا يكون من نفس الطابع والكثافة اللذين كانا يميزان تكتلات الزايبتسو القديمة فإنه يقترب منها[111] . فلا عجب أن في اليابان ستة من أغنى عشرة رجال في العالم، مع أنه لم يمض سوى أربعة عقود منذ تم ما يقارب إزالة حالات عدم المساواة بعد الحرب[112] . فهؤلاء الناس من ذوي الغنى المفرط بوسعهم أن يمارسوا ، كما هو الحال في بلدان أخرى ، نفوذاً متزايداً على الاقتصاد ونظام الحكم[113] . وقد تؤدي عملية التحرير الجارية إلى زيادة تركز الثروة ، ولا سيما إذا تم إلغاء أو إضعاف قانون الأراضي الزراعية بشكل كبير (ذلك القانون الذي حال دون إحياء نظام الإقطاع) ، ونظام المتاجر الكبيرة لبيع التجزئة (والذي حال دون دخول المتاجر الكبيرة إلى قطاع التجزئة) .

٧٩ إن جزءاً كبيراً من المدخرات في هذه البلدان يذهب الآن إلى سوق الأسهم والمضاربة بالأراضي ويرفع قيم الأسهم والأرض ويعطي بذلك زخماً للاتجاه نحو التركيز . لقد ارتفع مؤشر نيكي (Nikkei Index) لأسعار الأسهم من متوسط بلغ ١٠٢ في عام ١٩٥٠م إلى ١١١٧عام ١٩٦٠م و٢١٩٣ عام ١٩٧٠م و٦٨٧٠ عام ١٩٨٠م و٢٦٦٤٦ قبيل الانهيار الذي حصل في أكتوبر ١٩٨٧م . غير أن الأسعار انتعشت في اليابان بأسرع من أي سوق أسهم رئيسية أخرى . وبلغ المؤشر الرقم العالي البالغ ٣٨٩١٦ في ديسمبر عام ١٩٨٩م[114] . وهكذا فإن سوق الأسهم اليابانية قد شهدت تضاعف أسعار الأسهم كل أربع سنوات وسطياً. وبناءً على ذلك فإن وسطي نسبة (أسعار الأسهم منسوبة إلى عائداتها) في اليابان قد ارتفع من ٧, ١٠ عام ١٩٧٠م إلى

(Japan: Ministry of International Trade and Industry, *Commercial Statiscics and White Paper on International Trade (1988).*).

[111] يظهر ذلك بوضوح في معامل جيني (Gini Coefficient) بالنسبة لليابان وقد ارتفع من ٣٨٠, ٠ عام ١٩٦٥م إلى ٤٢٠, ٠ عام ١٩٧١م . انظر:

[112] *Forbes Magazine,* cited by *Arab News,* 10 July 1989, p. 14

[113] See Karel van Wolferen, *The Enigma of Japanese Power* (1989).

[114] Yamaichi Research Institute of Securities and Economics, *Monthly Digest of Statistics,* January and September 1989 and July 1990, p. 1.

١, ١٩ عام ١٩٨٠م وإلى الذروة البالغة ٤, ٦١ في إبريل ١٩٨٨م . وبعد ذلك هبط إلى ٤, ٥٠ في يوليو ١٩٨٩م، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الفائدة . وبلغت نسب (الأسعار / العائدات) المقارنة لبلدان الرئيسية أخرى في يوليو ١٩٨٩م ما يلي : الولايات المتحدة : ٣, ١٣ ؛ المملكة المتحدة : ٧, ١١ ؛ ألمانيا الغربية : ٧, ٥ ؛ فرنسا : ٥, ١٢ [١١٥]. إن الذرى المرتفعة التي تسبب الدوار لنسبة (الأسعار / العائدات) اليابانية تحمل بذور أزمة خطيرة يمكن أن تنفجر في أي وقت ويكون لها أثر يزعزع الاستقرار إلى حد بعيد ، ليس بالنسبة للاقتصاد الياباني فحسب بل أيضاً بالنسبة للأسواق المالية العالمية .

٨٠ وارتفعت أسعار الأراضي أيضاً ارتفاعاً كبيراً . فقد كان وسطي سعر الأراضي التي تستخدم لأغراض تجارية وسكنية وصناعية في ست من المدن الرئيسية يتضاعف وسطياً كل أربع سنوات بحيث ارتفع مؤشر وسطي أسعار الأراضي من ١٠٠ في مارس ١٩٥٥م إلى ١٢٨٤٨عام ١٩٨٩م[١١٦]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت العقارات التجارية والسكنية والصناعية على درجة من الغلاء في اليابان بحيث أصبحت الآن بعيدة عن متناول الأسر التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة . وهذا يقوض أحلامهم بأن يمتلكوا في يوم من الأيام عملاً وبيتاً خاصاً . كما تضيف الكلفة المرتفعة لعقارات المكاتب والعقارات السكنية تكلفة زائدة على جميع السلع والخدمات التي يشتريها اليابانيون ، مما يقلص دخلهم الحقيقي ومما جعل اليابان اليوم واحدة من أغلى بلدان العالم . وهكذا فإن القوة الشرائية الداخلية للين قد تتخلف عن اللحاق بأسعار صرفه .

٨١ ومع ذلك استمرت المضاربة في كل من الأسهم والعقارات تتصاعد من جراء الائتمان الذي تمنحه البنوك لأغراض المضاربة إلى أولئك الذين يملكون تقديم ضمانات الائتمان . وبما أن قيمة الضمان (الأسهم والعقارات) كانت تتصاعد فقد توسع الائتمان في الوقت نفسه . وهكذا فإن طفرة المضاربات

---

[١١٥] المرجع ذاته صفحة ٦ و١٢٦.

[١١٦] Nikko Research Centre, *Analysis of Japanese Industries for Investors, 1990* (January 1990), p. 202.

كانت تزيد من حدة حالات عدم المساواة في الثروة وتعمل على إضعاف العدالة الاجتماعية–الاقتصادية التي تحققت بعد الحرب إضعافاً كبيراً . وأصبح الآن لمحدثي الثراء من أصحاب الممتلكات مواقف مختلفة . فهم ينفقون على الاستهلاك التفاخري مما زاد في حالات عدم المساواة الاجتماعية وأضعف الرابطة التي كانت تعزز التضامن الاجتماعي[١١٧]. وهذه الطفرة ذاتها في مجال المضاربة جارية الآن أيضاً في كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، مع ما يقترن بها من أثر سلبي على المساواة الاجتماعية–الاقتصادية[١١٨].

٨٢ وهكذا مع أن هذه البلدان بدأت مسيرتها بعد الحرب بالمساواة النسبية وتوافرت فيها الظروف الخلفية للنمو المقترن بالعدالة ، فإنها وجدت صعوبة في المحافظة على العدالة الاجتماعية–الاقتصادية ضمن إطار النظامين الرأسماليين في الاقتصاد والمال اللذين يسودان في هذه البلدان . وهذا يدل على أنه حتى لو تقلصت حالات عدم المساواة في أول الأمر من جراء ظروف غير عادية فإنها تعود إلى الظهور وتؤدي إلى تركيز الثروة ، ما لم تتم إعادة هيكلة الاقتصاد برمته وإعادة تنظيم النظام المالي بطريقة تساعد في المحافظة على العدالة وتعزيزها. وسوف تتناول الفصول من ٨ إلى ١٠ العناصر الهامة لإعادة الهيكلة المذكورة، ولا سيما في النظام المالي الذي يميل ميلاً قوياً بطبيعته إلى تعزيز تركيز الثروة.

---

[١١٧] يقول ايموت (Emmott): "أصبح حديثو الثراء ، من خلال طراز حياتهم الأكثر بريقاً ووفرة ، مثالاً تحتذيه الملايين الذين لا يملكون إلا ثروة متواضعة . وينصب أثر ثرائهم على ما ينفقه الناس ، ولماذا يشترون وماذا يطمحون إليه . فالتجانس القديم الذي كان يتصف بالبساطة والتقشف في الحياة اليابانية آخذ بالتداعي . انظر :
Bill Emmott, *The Sun also Sets: Why Japan will not be Number One* (1989).

[١١٨] See " South Korea: Land to the Dweller ", *The Economist,* 16 September 1989, p. 80; and " A Dangerous Game in Taipei: Taiwan's Stock Market was once a Sleepy Casino, Now it's Hyperactive ", *ibid.,* 9 September 1989, p. 113. See also the special surveys on Taiwan and South Korea, *Financial Times,* 10 October 1989 and 16 May 1990.

٨٣ وهكذا ففي حين أن بلدان الشرق الأقصى قد تمكنت من تحقيق النمو المقترن بالعدالة فإنه من الخطأ المبالغة في التأكيد على دور التحرير (Liberalization) في هذا الإنجاز . وحتى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد يسلمون بأن "التأكيد على السوق لم يعنِ أنه يتوجب على الحكومة قبول نتائج سياسة عدم التدخل في الاقتصاد ، بل إنه يتعين على الحكومة أن تحسن وتعزز نظام سعر السوق"[١١٩]. إن الإجابة عن سؤال : هل بوسع التحرير الكلاسيكي الجديد ، إضافة إلى "تحسين" و"تعزيز" نظام السوق من جانب الحكومة ، أن يحافظ على العدالة ؟ هذه الإجابة هي إجابة بالنفي، كما ورد آنفاً.

٨٤ إن السبب الأساسي الذي يكمن وراء تحقيق قسط أكبر من العدالة في بلدان الشرق الأقصى ليس هو التحرير بل هو الظروف الاستثنائية التي سادت في تلك البلدان بعد الحرب ، فضلاً عن السياسات التي اتبعتها الحكومات والقيم الثقافية . أن مثل هذا الجمع بين الظروف التي توجد المساواة لا يمكن تكراره في بلدان نامية أخرى في الظروف العادية التي تسود في زمن السلم . فبدون الظروف الخلفية التي أوجدتها هذه العوامل فإن من شأن التحرير الكلاسيكي الجديد أن يزيد وضع العدالة سوءاً ما لم يقترن بإستراتيجية فعالة لتعزيز قضية العدالة . ومع أن مثل تلك القيم الثقافية موجودة أيضاً في بلدان أخرى ، فإن فعاليتها قد ضعفت من جراء المستوى العالي لعدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية السائد ، فضلاً عن التدهور الأخلاقي المستمر وهجمة الثقافة الاستهلاكية الغربية . لذا فإن التحدي الذي يواجهنا هو كيف نحقق العدالة ونحافظ عليها في بلدان لم تتحقق فيها تلك العدالة من جراء قوة الظروف .

٨٥ لم يتمكن اقتصاد التنمية حتى الآن ، رغم إعادة طرح العدالة كهدف يراد تحقيقه ، من الإتيان بإستراتيجية فعالة لتحقيق العدالة في بلدان لا تتوافر فيها الظروف الخلفية التي توجدها أحوال استثنائية . ولقد كان موراوتز

---

[١١٩] Meier, "On Getting Policies Right", in Meier, *Pioneers in Development* (1987), p. 70.

(Morawetz) مصيباً حين قال بعد دراسة ٢٥سنة من التنمية : "ثمة أدبيات كثيرة وسهلة المتناول حول موضوع كيفية تحقيق النمو ، وحول ماهية السياسات التي جربت وأين جربت وماذا كانت نتائجها . أما بالنسبة لمسألة كيفية إعادة التوزيع فإن المساهمات في هذا الصدد متخالفة رغم كثرتها"[١٢٠]. ومع أن هذا القول يعود إلى أكثر من عقد من الزمن فإنه لا يزال صحيحاً. فما زال الاعتماد ينصب بالدرجة الأولى على التنمية لتحسين التوزيع . ولكن كما خلص فيلدز (Fields) بحق : "مع أن النمو الاقتصادي السريع يقلص الفقر بوجه عام ، فإن النمو ليس ضرورياً ولا كافياً لتخفيف حدة الفقر. فاحتمال زيادة عدم المساواة أو نقصها تبعاً للنمو الاقتصادي يعتمد على نوعية النمو وليس على مستوى الناتج القومي الإجمالي أو معدل نموه في حد ذاته "[١٢١].

٨٦ إن عجز الاقتصاد الإنمائي المستمر عن طرح برنامج فعال لتقليص حالات عدم المساواة يوحي بأنه حتى الاهتمام بالعدالة الذي يجري الحديث عنه قد يكون مؤقتاً و" مجرد صيحة من الصيحات التي تعم في علم يتأثر بكل ما يطرأ من صيحات"[١٢٢]. ويتعزز هذا الانطباع أيضاً باتساع دائرة الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين يميلون إلى تفضيل إبقاء العدالة هدفاً غير مباشر للسياسة العامة بدلاً من أن يصبح هدفاً مباشراً وصريحاً وأساسياً . فهم يرون أن "قصور وتخلف" الاقتصاد الإنمائي لا يكمن في مناقشته غير المباشرة وغير الكافية للعدالة ، بل يكمن في انشغاله بتلك المناقشة[١٢٣].

٨٧ إن الاستراتيجية الفعالة لتحقيق العدالة تحتاج إلى قيم متفق عليها على الصعيد الاجتماعي وإلى نظام للحوافز وإعادة هيكلة للاقتصاد . وهذا لا يمكن تحقيقه من خلال إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الخالي من القيم . فإذا أمكن طرح سياسات ملائمة فما الذي يدعو الآخرين لقبولها ؟ وكما أشار ميير

---

١٢٠ Morawetz (1977). p. 17.

١٢١ Gary Fields, "Income Distribution and Economic Growth", in Ranis and Schultz (1988), pp. 468-9.

١٢٢ Morawetz (1977), p. 7.

١٢٣ See Deepak Lal (1984).

(Meier) أن أكثر جزء متخلف في الاقتصاد الإنمائي هو سؤال "كيف نحقق قبول سياسات أكثر ملائمة ؟"[١٢٤] . فقد يُسأل لماذا يكون من السهل نسبياً طرح السياسات ولكن يصعب للغاية تأمين قبولها وتنفيذها ؟ والجواب ، كما بين ميير أيضاً هو أنه "من النادر أن توجد سياسة عامة يكسب منها الجميع ، فالبعض يكسب والبعض يخسر من تنفيذ السياسة"[١٢٥] . لذا لا بد من وجود آلية تحفز حتى أولئك الذين يتضررون على قبول السياسات المطروحة .

٨٨ وهنا يفشل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد . فهو لا يكون فعالاً إلا إذا كانت المسألة هي مسألة خدمة المصلحة الخاصة لكل فرد ، وهو أمر لازم للحفز على القيام بمزيد من المبادرات وتحقيق الكفاءة . لكن التوزيع العادل لا يمكن بلوغه إذا ما توجه كل فرد لخدمة مصلحته الخاصة . بل أن هذا السلوك يميل إلى زيادة توزيع الدخل سوءاً . إن التوزيع العادل يحتاج إلى حافز لخدمة المصلحة الاجتماعية حتى لو انطوى ذلك على التضحية بالمصلحة الخاصة . فالمصلحة الاجتماعية لا تتحقق بمقتضى النموذج الكلاسيكي الجديد إلا حين تتطابق مع المصلحة الخاصة . ولا يوجد لنهج الليبرالية العَلْماني المجرد من القيم أية آلية لحفز الناس على التضحية بمصلحتهم الخاصة من أجل المصلحة الاجتماعية حين لا تتطابق المصلحتان . جاء في تقرير للبنك الدولي أنه لو تم توزيع الدخل بشكل مختلف (عن الوضع الحالي) على صعيد الكرة الأرضية فإن الناتج الحالي للحبوب وحده يمكن أن يزود كل رجل وإمرأة وطفل بأكثر من ٣٠٠٠ وحدة حرارية (سعرة) و٦٥ غرام من البروتين يومياً-وذلك أكثر بكثير من أعلى التقديرات للاحتياجات[١٢٦] . وبالمقارنة مع هذا فإن الإمدادات اليومية بالوحدات الحرارية للفرد الواحد كانت عام ١٩٨٥م أدنى منها في عام ١٩٦٥م في معظم البلدان النامية[١٢٧] .

---

[١٢٤] Meier, *Emerging from Poverty* (1984), p. 233.

[١٢٥] المرجع ذاته صفحة ٢٢٨ .

[١٢٦] المرجع ذاته صفحة ٩٠ .

[١٢٧] Development Committee, *Strengthening Efforts to Reduce Poverty* (1989), p. 3.

٨٩ تبقى الاحتياجات غير ملباة . وذلك لا يعود بالضرورة إلى عدم توافر الإنتاج الكافي لجميع السلع التي تلبي الاحتياجات، بل بسبب التوزيع غير العادل. إن النموذج الكلاسيكي الجديد غير قادر على تحقيق توزيع عادل للثروة . ولو أنه كان قادراً على ذلك لنجح في البلدان الصناعية الغنية التي تتمتع بمقادير اكبر بكثير من الموارد وبالنمو ، ولما اضطرت لجنة التنمية لأن تعترف بأنه "تبين أنه من الصعوبة البالغة التصدي بنجاح لمشاكل الفقر"[١٢٨] . إن فشل النموذج الكلاسيكي الحديث في تعزيز العدالة ، للأسباب التي سبقت مناقشتها في الفصل الأول، هو الذي أدى إلى ظهور الاشتراكية . لكن الاشتراكية فشلت أيضاً في تعزيز العدالة في الغالبية العظمى من البلدان . بل إنها فشلت أيضاً في جميع البلدان في تعزيز الكفاءة . وبما أن العدالة هي أكثر الأمور الاجتماعية-السياسية إلحاحاً في البلدان النامية فانه لا يمكن التوقع الآن بأن يؤدي إنعاش الاقتصاد الكلاسيكي الجديد إلى تعزيز ما فشل في تحقيقه في الماضي .

٩٠ وهكذا فمن المتوقع استمرار حالات عدم المساواة في البلدان النامية إذا عادت لإتباع النموذج الاقتصادي (الكلاسيكي) الجديد . فهذا ينطوي على زيادة حدة الاستياء الذي أصبح يتصاعد في السنوات الأخيرة . وقد يؤدي الاضطراب السياسي الذي قد يتولد عن ذلك ، إلى الاندفاع مرة أخرى إلى الاتجاه المعاكس ، أي إلى مناهضة الليبرالية وبشكل أفدح هذه المرة . ولكن هل ستنجح مناهضة الليبرالية في تعزيز العدالة في البلدان النامية ، مع أنها فشلت في تحقيق ذلك في الماضي في كل من البلدان النامية ومعظم البلدان الاشتراكية ؟ الأرجح أن لا تنجح. لذا فبدلاً من أن تتذبذب البلدان النامية بين نظام وآخر ، وأن يطوّح بها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، فإنها بحاجة إلى تطوير استراتيجيتها الخاصة بها في ضوء حتمياتها الاجتماعية-الاقتصادية .

---

[١٢٨] المرجع ذاته صفحة ٥.

القسم الثاني

الطرح الإسلامي

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾
(سورة الأنفال ، ٢٤)

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾
(سورة الرعد ، ١١)

الفصل الخامس

النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة، والاستراتيجية الإسلامية

١ لقد تناولت الفصول الأربعة الأولى الأسباب التي جعلت البلدان الرأسمالية والاشتراكية الغنية فضلاً عن البلدان النامية غير قادرة على أن تحقق هدفي الكفاءة والعدالة في الوقت نفسه من خلال استراتيجيات تقوم على أساس لنظرة العامة لحركة التنوير العَلْمانية إلى الحياة . لذا ليس هنالك من سبب يدعو البلدان الإسلامية لقبول هذه الاستراتيجيات كنماذج تحتذى إذا كانت ترغب في تحقيق مقاصد الشريعة ، الأوسع نطاقاً بكثير ، في شموليتها للعناصر اللازمة لرفاهية البشرية ، مما يمكن أن يتوخاه أي نظام علماني . كما أنه لا يوجد متسع من الوقت أمام البلدان الإسلامية كي تعمل . فيوجد الآن قدر كبير من عدم الاستقرار والتذمر . فإذا لم تولِ هذه البلدان الأولوية القصوى لتحقيق المقاصد الشريعة فإن الاستياء سيزدادُ حدة ويؤدي إلى ما يقارب الانحلال في مجتمعاتها .

٢ لذلك فإن البلدان الإسلامية بحاجة إلى نظام اقتصادي مختلف-نظام قادر على توفير جميع العناصر اللازمة للرفاهية البشرية وفقاً لمتطلبات الأخوة والعدل الاجتماعي-الاقتصادي . ويتعين على هذا النظام أن يكون قادراً لا على إزالة حالات عدم التوازن فحسب ، بل أيضاً أن يعمل على إعادة تخصيص الموارد

بحيث تتحقق أهداف الكفاءة والعدالة على حد سواء في الوقت نفسه . ويتعين على هذا النظام أن يحفز المشاركين على الالتزام بمبادئه وتقديم أفضل ما لديهم، لا من أجل مصلحتهم الخاصة وحدها بل أيضاً من أجل مصلحة المجتمع . ولا يمكن لهذا النظام أن ينجح إلا إذا تمكن من إيجاد بيئة إيجابية من خلال إعادة هيكلة اجتماعية-اقتصادية شاملة . وقد يكون من الصعب تحقيق إعادة الهيكلة المذكورة ما لم يتم تكييف جميع مراكز القوى في المجتمع من خلال إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ، بحيث لا يمكن لفرد أو لفئة أن تحصل على ميزة غير مستحَقّة من خلال مخالفة المبادئ الأساسية للنظام .

٣ ولإيجاد توازن بين الموارد النادرة والطلبات التي تنهال عليها ، بطريقة تحقق الكفاءة والعدالة على حد سواء ، لا بد من التركيز على البشر أنفسهم بدلاً من التركيز على السوق أو الدولة . فالبشر يكوّنون العنصر الحي الذي لا يُستغنى عنه في أي نظام اقتصادي ، فهم الغاية والوسيلة . فإذا لم يتم إصلاحهم وحفزهم على السعي وراء مصلحتهم الخاصة ضمن قيود المصلحة الاجتماعية ، فلا يمكن لأي نظام أن ينجح في تحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية ، سواء أكان نظام "اليد الخفية" للسوق أو "اليد الظاهرة" للتخطيط المركزي . ويتلقى الأفراد بدورهم حوافز هامة من النظام الاقتصادي ومؤسساته ، ولا يمكن لأي إصلاح للأفراد أن يكون فعالاً إلا إذا تغلغل في النظام الاقتصادي وحقق إعادة الهيكلة المذكورة لأنماط الحياة ، وللآلية الاقتصادية - المالية التي تعمل على تقليص الطلبات غير الضرورية على الموارد إلى الحد الأدنى ، وتعمل على تقليص جميع مصادر الظلم والاستغلال وعدم الاستقرار ، إن لم تفلح في إزالتها كلية . وهكذا ثمة علاقة مزدوجة بين البشر والنظام الاقتصادي . فلا بد من معالجتهما كليهما . وأي نظام يولي اهتماماً أساسياً في استراتيجيته إلى السوق أو الدولة فقط ، رغم نواياه الطيبة الرامية إلى حل مشاكل البشر ، سينتهي في خاتمة المطاف إلى الحطّ من شأن البشر وإلى زيادة بؤسهم .

٤ لا يمكن للبشر أن يصبحوا الغاية والوسيلة في نظام اقتصادي إلا إذا كان هذا النظام يقوم على أساسٍ نظرة عالمية تعيد إليهم اعتبارهم الهام المرغوب فيه بحيث يحتلون موقعاً مركزياً يدور حوله كل شيء آخر . إن النظرة العالمية لكل

من الرأسمالية والاشتراكية لا تولي هذا الاهتمام للبشر . وبما أنها تقوم على أساس الداروينية الاجتماعية أو الديالكتيكية فإنها لا تنطوي على إيمان متأصل بالأخوة البشرية والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية وبأن الموارد هي "أمانة" . فهناك تشديد مبالغ به على "البقاء للأقوى" أو "الصراع الطبقي" والتلبية "القصوى للحاجات" أو "الظروف المادية للحياة" . فلا يوجد لديها نظام حافز يغري البشر بالعمل لمصلحة المجتمع ، تلك المصلحة التي لا تتحقق دائماً من خلال سعي الأفراد لتحقيق مصلحتهم الخاصة ، بل تحتاج أيضاً إلى التضحية بالراحة والمكسب الشخصيين من أجل الآخرين. فهذه النظرات العامة الأخرى إلى الحياة تزيد من الطلبات والنزاع وتقود إلى عدم الكفاءة وعدم العدالة في تخصيص الموارد ، بل أيضاً إلى خيبة الأمل والجريمة وانهيار الأسرة والمجتمع ، وفي خاتمة المطاف إلى انحطاط البشر .

٥ أن للنظام النقدي والمصرفي تأثيراً كبيراً على الاقتصادات الحديثة بحيث لا يمكن لأي نظام اقتصادي أن يحافظ على سلامته وقوته أو أن يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق أهدافه الاجتماعية-الاقتصادية بدون دعم إيجابي من النظام النقدي والمصرفي. لذلك يجب إصلاح هذا النظام بحيث يتفادى حالات الإفراط وعدم التوازن التي تزيد من عدم المساواة والاستهلاك التفاخري والبطالة والتوسع النقدي غير السليم مما يلحق الضرر بالجميع . فيتعين عليه بوجه عام أن يدعم تلبية الاحتياجات ورفع معدل التشغيل ، وتوسيع قاعدة ملكية وسائل الإنتاج .

٦ فهل من الممكن وضع نظام اقتصادي سليم وعادل كهذا ؟ أن الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو أن يبين بإيجاز أن ذلك ممكن ، إذا كان هذا النظام منغرس الجذور في النظرة العامة الإسلامية إلى الحياة وفي الاستراتيجية الإسلامية. وسيتم تناول كيفية ترجمة هذه النظرة العامة والاستراتيجية إلى سياسات محددة في الفصول من ٦ إلى ١١ .

٧ أن للشريعة الإسلامية نظرة عامة إلى الحياة ، واستراتيجيةً تنسجمان مع مقاصدها وتسمحان بطرح برنامج عمل عادل وعملي لحل المشاكل التي تواجهها البلدان الإسلامية ، بشرط توافر الإرادة السياسية اللازمة لتبني تعاليم

الشريعة وتنفيذ إصلاحاتها . وبما أن اقتصادات عدد من البلدان الإسلامية لا تزال في المراحل الأولى من التنمية فقد لا يكون عسيراً عليها أن تتبنى خطة واتجاهاً جديدين لاقتصاداتها وأنظمتها المالية . إلا أن عدم البدء بذلك قد يزيد صعوبة التنفيذ بمرور الزمن .

النظرة العامة إلى الحياة

٨ الإسلام دين عالمي بسيط وسهل الفهم والتسويغ . وهو يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي **التوحيد والخلافة** (عن الله) **والعدالة** . وهذه المبادئ هي الإطار للنظرة الإسلامية العامة إلى الحياة ، كما هي منبع مقاصد الشريعة واستراتيجيتها . وهكذا لا مجال لعمل ترقيعي أو لاستجابة متأخرة للطلبات المتعارضة للجماعات أو الطبقات الاجتماعية المتعددة. أن النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة ومقاصد الشريعة والاستراتيجية **متحدة مع بعضها البعض** لتكوّن كلاً متسقاً يسوده الانسجام التام . ففائدة غير المطلعين على هذه المفاهيم وبيان الكيفية التي يتم بها تلاحم النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة ومقاصد الشريعة والاستراتيجية في كلٍ متسقٍ لتمكين النظام الاقتصادي الإسلامي من تحقيق أهدافه ، من المناسب إيراد شرح موجز لمعنى هذه المبادئ الثلاثة الأساسية وأهميتها .

التوحيد

٩ التوحيد (وحدانية الله) هو حجر الأساس في الدين الإسلامي وعليه تقوم النظرة العامة إلى الحياة والاستراتيجية برمتها ، وكل شيءٍ آخر ينبثق منه بصورة منطقية . والمقصود بالتوحيد هو أن الكون صمم تصميماً واعياً وخلق من قبل الله الواحد الأحد ، ولم يأت إلى الوجود صدفة أو عبثاً (القرآن الكريم : سورة آل عمران/١٩١، سورة ص/٢٧ ، وسورة المؤمنون/١٥) فكل ما خلقه الله له غاية . وهذه الغاية هي التي تعطي معنى وأهمية لوجود الكون الذي يعتبر

الإنسان جزءاً منه . ولم يتقاعد الله بعد خلقه الكون بل هو قيوم عليه يتولى شؤونه (القرآن الكريم : سورة يونس/ ٣ ، وسورة السجدة/ ٥) وهو عليم محيط إحاطة تامة لا يعزب عنه مثقال ذرة (القرآن الكريم : سورة لقمان/ ١٦، وسورة الملك / ١٤)[١].

الخلافـــة

١٠ والإنسان هو خليفة الله في الأرض (القرآن الكريم : سورة الروم، سورة الانعام/١٦٥، سورة فاطر/٣٩، سورة ص/٢٨، وسورة الحديد/٧) وقد زود بجميع الخصائص الروحية والعقلية ، فضلاً عن الموارد المادية ، لتمكينه من القيام بمهمته على نحو فعال[٢]. وهو ضمن حدود الخلافة حر الإرادة . كما أنه قادر على التفكير والمحاكمة والاختيار بين الحق والباطل وبين العدل والظلم وعلى تغيير ظروف الحياة ومجتمعه ومجرى التاريخ ، إذا رغب بذلك . وهو مفطور على الخير والنبل (القرآن الكريم : سورة الحجر/٢٩، سورة الروم/٣٠، وسورة التين/٤) وبوسعه المحافظة على فطرته الخيرة والنبيلة ومواجهة التحديات التي تصادفه إذا حصل على تربية وتوجيه مناسبين فضلاً عن الحوافز المناسبة . وبما أنه مفطور على الخير فإنه لا يشعر بالسعادة والرضا النفسيين إلا إذا بقي ضمن

---

[١] للإطلاع على دراسة مفصلة للتوحيد انظر:
M. Nejatullah Siddiqi, " *Tawhid,* the Concept and the Process", in K. Ahmad and Z. I. Ansari, *Islamic Perspectives: Studies in Honour of Sayyid Abul Ala Mawdudi* (1979), pp. 17-33.

[٢] للإطلاع على مقدمة شاملة لمفهوم *الخلافة* في الإسلام انظر:
عبدالقادر عودة : *المال والحكم في الإسلام* . (١٣٨٩هـ) ، ص ١٢-٢٥.
وهذا يمثل الرأي السائد الذي يؤيده معظم المفسرين والعلماء الحديثين . وتعود أصوله إلى القرآن والسنة انظر على سبيل المثال: السيد محمد رشيد رضا *تفسير المنار* (١٩٥٤م) ، ص ٢٥٧-٦١ ؛ سيد قطب : *في ظلال القرآن* (١٩٨٦م) ج١ ، ص ٥٠-٥١ ؛ الإمام حسن البنا : *الإنسان في القرآن في حديث الثلاثاء للإمام حسن البنا* . تحرير احمد عيسى عاشور (١٩٨٥) ص١٩-٢٥ ؛ سيد أبو الأعلى المودودي تفهيم القرآن (١٩٦٧-١٩٧٣ بالأردية) ج٣ ، ص ٤١٧-٤٢٠ و٥٩٢ ، وج٤/٢٣٨ و٤٨٣ .
على أنه وجد ويوجد بعض العلماء الذين لا يقبلون فكرة كون الإنسان خليفة الله. للإطلاع على هذا الرأي انظر :
عبدالرحمن حسن الميداني : بصائر للمسلم المعاصر (١٩٨٨) ، ص ١٥٢-١٦٦ وانظر أيضاً:
Jaafar Sheikh Idris, " Is Man the Vicegerent of God ? ", *Journal of Islamic Studies,* 1/1990, pp. 99-110.

فطرته الداخلية أو طالما اقترب منها . وهو يشعر بالتعاسة والبؤس عند الانحراف عن هذه الفطرة[3].

١١ أن الموارد التي حبا الله هذا العالم بها ليست بدون حدود . غير أنها تكفي لتأمين رفاهية الجميع إذا استخدمت استخداماً "كفيئاً" و"عادلاً" . والإنسان الواحد حر في الاختيار بين مختلف استخدامات هذه الموارد . إلا أنه ليس الخليفة الوحيد ، حيث يوجد ملايين من البشر الآخرين جميعهم خلفاء مثله وجميعهم إخوته في الإنسانية وأنداده ، وإن أحد الاختبارات الحقيقية التي يتعرض لها هي في استخدام الموارد التي أنعم الله بها بطريقة "كفيئة" و"عادلة" بحيث يتأمن فلاح الجميع . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا استخدمت الموارد من منطلق الشعور بالمسئولية وبالقيود التي تحددها الهداية الإلهية ومقاصد الشريعة .

١٢ أن مفهومي "التوحيد" و"الخلافة" ينطويان على تناقض متأصل مع مفاهيم: "الخطيئة الأصلية" أو "البيدق (حجر الشطرنج) على رقعة شطرنج التاريخ" أو "اللوح الأملس" أو "المحكوم عليه بالحرية" .

١٣ ما هو الدافع الذي يجعل الله العظيم الرحيم يخلق إنساناً مشوباً بـ"الخطيئة الأصلية" ثم يحكم عليه بالشقاء الأبدي لا لذنب ارتكبه ؟ وكما أشار كانت (Kant) بحق "أن أخرق طريقة لفهم انتشار الشر الأخلاقي واستمرار وجوده

---

[3] انظر جعفر شيخ إدريس "*التصور الإسلامي للإنسان : أساس لفلسفة الإسلام التربوية*"؛ وعبدالرحمن حسن الميداني "*مفاهيم قرآنية حول النفس الإنسانية وما تشتمل عليه* " .
قدمت كلتا الورقتين آنفتي الذكر في المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي ، مكة ، ٣١ مارس - ١٨ إبريل ، ١٩٧٧م .
إن هذا المفهوم للخير الكامن في طبيعة الإنسان هو فقط الذي يمكن أن يجيب عن السؤال القائل: لماذا تحرك كارثة طبيعية مثل زلزال أفضل الدوافع عند الناس وتجعلهم يستجيبون ببطولة لنداء المساعدة الصادر عن إخوانهم البشر . انظر :
"A Disaster Brings Out the Best in People. Why ? Science Has Theories But No Complete Answer ", *Newsweek*, 6 November, 1989, p. 9.
إن نظرية التطور التي تعتمد في إجابتها على غريزة البقاء لا تفسر السبب الذي يدعو الناس أحياناً إلى التضحية حتى بحياتهم في سبيل غرباء لا يمكن أن يتوقعوا منهم رد الجميل، ولا أن تفسر كيف أن بعض الناس أكثر ميلاً إلى التضحية من البعض الآخر . فحتى التفسيرات الصادرة عن علماء النفس الاجتماعيين غير كافية وتثير من الأسئلة أكثر مما تجيب عنه . أما الإجابة الإسلامية التي تتحدث عن فطرة الإنسان الخيرة والثواب الإلهي فإن لها ميزة واضحة. فالبشر يحتاجون إلى الحافز المناسب كي يتصرفوا بعيداً عن الأنانية بالرغم من طبيعتهم المتأصلة. إن الطبيعة البشرية المتأصلة والحوافز المناسبة بوسعها أن تفسر الأعمال البطولية التي يقوم بها الأفراد من أجل المجتمع ويتكبدون لهذه الغاية الشيء الكثير من وجهة نظر دنيوية .

خلال التاريخ البشري هو أن نتصور أنه ينحدر إلينا "بالوراثة" من أبوينا الأولين"[4]. أن فكرة الخطيئة الأصلية تعني ضمنياً أن ارتكاب الأخطاء ينتقل وراثياً وأن كل إنسان يأتي إلى هذا العالم متأثراً تأثراً مسبقاً بفشل الآخرين وخطاياهم . ثم إنه إذا كان لا بد من مجيء "مخلّص" من أجل "التكفير عن الخطيئة الأصلية" التي لم يرتكبها هو ، فلماذا جاء متأخراً في مجرى التاريخ وليس مع ظهور المخلوقات البشرية الأولى على الأرض ؟ وإذا كان الإنسان "يولد مشوباً بالخطيئة" فكيف يعتبر مسئولاً عن أفعاله ؟ وهكذا فإن مفهوم "الخطيئة الأصلية" يتعارض تعارضاً حاداً مع المسئولية الفردية عن جميع الأفعال . تلك المسئولية التي يؤكدها القران الكريم صراحة وبلا مواربة "(انظر على سبيل المثال الآيات الكريمة : سورة الانعام/١٦٤، سورة الاسراء/١٥، سورة فاطر/١٨، سورة الزمر/٧، وسورة النجم/٣٨) . أن هذا المفهوم يمكن ، كما أشار لويس (Lewis) بحق ، أن "يلحق ضرراً بالغاً من خلال تقويض الشعور بالمسئولية لأن الذنب الجماعي ليس ذنب أحد معين"[5]. كما أن مفهوم الخطيئة الأصلية يتعارض مع صفات الله الرحمن الرحيم التي يرددها المسلم مراراً وتكراراً في حياته . فالإنسان يعجز عن فهم السبب الذي يجعل هذا الإله الرحيم يتصرف بهذا الظلم ويحمل جميع البشر خطيئة أبويهم الأولين . إنه من المستحيل أن يفعل ذلك إذا ما عرفنا أنه إله غفور ودود له كل الأسماء الحسنى (القرآن الكريم ، سورة الاعراف/١٨٠) . فلا عجب أن يرفض حتى العقلانيون والرومانسيون في القرن التاسع عشر فكرة وجود عيب متأصل في الطبيعة الإنسانية (الخطيئة الأصلية) شأنهم في ذلك شأن جميع الفلاسفة الحديثين[6].

---

[4] Cited From Immanuel Kant's *Religion within the Limits of Reason Alone* by Mauric Boutin, "The Fall: Its Factual Acceptance and Practical Meaning in Contemporary Society", in Durwood Foster and Paul Mojzes (eds.), *Society and Original Sin: Ecumenical Essays on the Impact of the Fall* (1985), p. 14.

[5] H. D. Lewis, "Guilt", *The Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol.3, p397. For the sake of comparison,See Sulayman S.Nyang,The Islamic Concept of Sin ", in Foster and Mojzes (1985), pp 52-61.

[6] See Claude Welch, *Protestant Thought in the Nineteenth Century* (1972), vol. 1, (1799-1870), p. 34; See also Paul Tillich, *A Complete History of Christian Thought* (1968), pp. v, 34 and 47.

١٤ وكذلك فإن مفهومي "البيدق" و"اللوح الأملس" المتأصلين في معظم النظريات الغربية عن الطبيعة البشرية يجعلان المخلوقات البشرية تتضاءل لتصبح عديمة الأهمية وذلك بإنكارها لوجود نفس خالدة لها هويتها الخاصة وقادرة على تحديد مجرى حياتها من خلال التأثير على القوى المحيطة بها . فجميع هذه النظريات تفترض ضمنياً أن العقل الإنساني هو لوح فارغ تسجل عليه العوامل الخارجية ما شاءت من الانطباعات . فهذه النظرة تجعل من البشر مخلوقات سلبية عاجزة مجردة من أية رسالة تحيا من أجلها . وحياة البشر تحددها القوى المادية للتاريخ (ماركس) أو أنها تتحدد من جراء مؤثرات نفسية (فرويد) (Freud) غريزية (لورنز) (Lorenz) وبيئية (بافلوف Pavlov) ، (واطسن Watson ، سكينر Skinner ، وغيرهم) . وهذا يقود إلى إصدار حكم على غرار سكينر بأن "الحرية الفردية هي خرافة"[٧]. لا يمكننا التوفيق بين الجبرية والمسئولية البشرية[٨]. فالجبرية لا تخفض الكرامة الإنسانية فحسب بل أيضاً تنفي مسئولية الإنسان عن الشروط السائدة وعن توزيع الموارد غير الكفؤ وغير العادل .

١٥ أن ما تعنيه الجبرية ضمنياً هو أن الوضع الإنساني لا يمكن أن يتغير حتى تتغير القوى النفسية والبنى الاجتماعية والظروف المادية للحياة . ولكن من الذي سيغيرها إذا كان البشر سلبيين وحياتهم جبرية ومحددة ؟ ثم إنه إذا كانت

---

[٧] B. F. Skinner, *Science and Human Behaviour* (1953); See also Leslie Stevenson, *Seven Theories of Human Nature* (1974), p. 104.

[٨] ناقش عدد من الكتاب مشاكل الجبرية والمسئولية وترد هذه المناقشات في

Sidney Hook (ed.) *Determinism and Freedom in the Age of Modern Science* (1958).

وهي مختارات من الأوراق التي كتبها فلاسفة معاصرون ؛ وكذلك في:

Sidney Morgenbesser and James Walsh, (eds.) *Free Will* (1962).

الذي يجمع عدداً من الدراسات التي قام بها كتاب كلاسيكيون وحديثون وهي موجهة بشكل رئيسي إلى الطلاب. انظر أيضاً:
A. J. Alden, *Free Action* (1961).
الذي يعرض تحليلاً مفصلاً ومتعمقاً لسلسلة واسعة من المفاهيم التي كانت دائماً تحتل موقعاً مركزياً في الخلاف الذي يدور حول حرية الإرادة . ومع أن المؤلف لا يحاول أن يبرهن بشكل مباشر أن الناس يتمتعون بحرية الإرادة ، فإنه يهاجم الأساس الذي تقوم عليه بعض النظريات الجبرية التي يؤمن بها الكثيرون .

الحياة محددة فلا بد إذاً أن يكون "الاغتراب" جزءاً أساسياً منها ولا يمكن أن تكون البورجوازية ولا البروليتاريا مسئولتين عن ذلك الاغتراب . فلماذا يلقى اللوم على البرجوازية بشأن "اغتراب" الطبقة العاملة ولماذا لم يطلب إلى الطبقة العاملة أن تثور؟ أن الطبيعة الجبرية لوجود الإنسان يجب تعريفاً أن لا تكون قابلة للتغيير بنتيجة الجهد الإنساني. ولا يسع الوصفة الماركسية القائلة بإزالة البرجوازية والملكية الفردية وإقامة دكتاتورية الدولة مكانها إلا أن تطرح نوعاً آخر من الجبرية في الحياة الإنسانية ، ألا وهي الجبرية التي يفرضها المكتب السياسي .

١٦ وعلى النقيض من الجبرية هنالك وجودّية سارتر[٩]. فبما أنه لا يوجد اله فإن الإنسان "محكوم عليه بالحرية" . ولا حدود لحريته سوى أنه ليس حراً في أن يتخلى عن كونه حراً[١٠]. أن كل جانب من جوانب حياة الإنسان الفكرية يصدر عن عزم وتصميم وعلى مسئوليته . ولا شك أن هذا أفضل من الجبرية. لكن سارتر يرى أن هذه الحرية مطلقة – فكل شيء مباح. فلا يوجد معنى أساسي ولا غاية متأصلة في الحياة البشرية . ولا يوجد قيم سامية أو موضوعية محددة للبشر ، ولا قوانين إلهية ولا مُثل أفلاطونية ولا أي شيء آخر. فالبشر "مهجورون" و"منبوذون" في العالم وعليهم الاهتمام بنفسهم كلياً . والأساس الوحيد للقيم هو الحرية البشرية ولا يمكن أن يوجد تبرير خارجي أو موضوعي للقيم التي يختار أي شخص أن يتبناها[١١]. أن مثل هذا المفهوم للحرية المطلقة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى مفاهيم عدم التدخل الرأسمالية وإلى حيادية القيم. فلا مجال لقيم متفق عليها ولفرض قيود على الحرية الفردية لإيجاد الانسجام بين المصلحة الفردية والاجتماعية أو لبلوغ تخصيص كفيء وعادل للموارد وتوزيعها ، مما لا يتحقق تلقائياً بواسطة قوى السوق .

١٧ وعلى نقيض كامل لهذه الأفكار فإن مفهوم الخلافة يرقى بالبشر إلى مركز شريف وكريم في الكون (القرآن الكريم : سورة الاسراء/٧٠) ويعطي معنى

---

[٩] Jean-Paul Sartre, *Being and Nothingness,* tr. by Hazel Barnes (1957), See also Stevenson (1974), pp. 78-90; and Anthony Manser, *Sartre: A Philosophic Study* (1966).

[١٠] Sartre (1957), pp. 439 and 615.

[١١] المرجع ذاته صفحة ٣٨ .

لحياة الرجل والمرأة على حد سواء ويحملهما رسالة . وهذا معنى يتولد من الإيمان بأن الإنسان لم يخلق عبثاً (القرآن الكريم : سورة آل عمران/١٩٢ ، سورة المؤمنون/١١٥) وإنما لتحقيق رسالة . ورسالته هي أن يتصرف وفقاً للهدي الإلهي رغم كونه حراً . وهذا ما يستفاد من مفهوم "العبادة" (القرآن الكريم : سورة الذاريات/٥٦) بالمعنى الإسلامي ، التي تتضمن أمراً لا يجوز تجاوزه ألا وهو تأدية حقوق العباد وتعزيز رفاهيتهم وتحقيق **مقاصد الشريعة** . فلا عجب أن يشدد الإسلام ، شأنه في ذلك شأن الأديان الكبرى الأخرى ، على الواجبات أكثر من الحقوق[١٢] . والحكمة الكامنة وراء ذلك هي أنه إذا نفذت الواجبات من جانب كل شخص فإن المصلحة الخاصة تبقى تلقائياً ضمن حدود، وتبقى حقوق الجميع مصونة بلا ريب .

١٨ أن نجاح الإنسان في تحقيق هذه الرسالة يحتاج إلى سمو روحي من خلال الانصياع التام للخالق الحكيم العادل الحميد الودود وللهداية التي أرسلها . ويتعين على البشر الاستسلام له وحده ولقيمه دون غيرها ، والعيش لتحقيق رسالته دون غيرها . وهم مسئولون أمامه عن جميع أعمالهم في هذه الدنيا . على أنهم يسألون فقط عن أفعالهم (القرآن الكريم : سورة الانعام/١٦٤، سورة الاسراء/١٥ ، سورة فاطر/١٨) وليس عن أعمال الآخرين ، في الماضي أو الحاضر إلا بمقدار ما يكونون هم أنفسهم المتسببين الأساسيين . ومع أن الموت مقدَّر عليهم (القرآن الكريم: سورة آل عمران/١٨٥ ، سورة العنكبوت/٥٧) فإن حياتهم لا تقتصر على هذا العالم فقط الذي هو مكان للاختبار والامتحان وبالتالي فإنه مؤقت . أن مكانهم الحقيقي هو في الآخرة حيث سيثابون أو يعاقبون حسبما يكونون قد وفّوا بمسئولياتهم في هذا العالم . ولا يمكن لهم أبداً تفادي الحساب أمام الله . وهكذا فإن حياتهم ليست" آيلة إلى الفناء في خضم الموت الشاسع للنظام الشمسي" ، كما أن الصرح الكامل

---

[١٢] للإطلاع على معالجة شاملة لواجبات المسلم نحو نفسه والآخرين انظر:

M. Fazlurrahman Ansari, *The Qur'anic Foundations and Structure of Muslim Society* (1973), vol. 2.

لإنجاز الإنسان لن "يدفن تحت أنقاض كون متداع" حسب توقع برتراند راسل المتشائم[١٣].

١٩ أن لمفهوم الخلافة عدداً من الآثار أو النتائج الطبيعية وهي:

(أ) *الأخوة بين البشر جميعاً*

٢٠ تنطوي الخلافة على معنى وحدة البشرية الأساسية والأخوة بين البشر . فكل فرد خليفة ، وليس ذلك لشخص واحد ذي امتياز ، ولا لأفراد عرق أو جماعة أو قطر أو بلد معين . وهذا يجعل المساواة الاجتماعية وكرامة كل البشر من أبيض وأسود وسام ووضيع عنصراً أساسياً للدين الإسلامي . أن المعايير التي تحدد قيمة الإنسان ليست العرق أو الأسرة أو الثروة بل خُلقه (الذي يعكس إيمانه وأفعاله) وخدمته للبشرية[١٤]. وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام أن : "الخَلْق عِيال الله ، فأحبُّ الخلق إلى الله من أحسنَ إلى عياله "[١٥].

٢١ انطلاقاً من هذا المفهوم للأخوة فإن الموقف الصحيح من البشر لا يكون عبارة عن "الحق للقوة" ، والكفاح من أجل خدمة "المصلحة الخاصة" ، أو "البقاء للأقوى"، بل هو التضحية والتعاون المتبادلان لتلبية الاحتياجات

---

[١٣] Bertrand Russell, *A Free Man's Worship: Mysticism and Logic* (1918), p. 46.

[١٤] نجد ذلك واضحاً في القرآن الكريم والسنة .

جاء في القرآن الكريم : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ الآية (سورة الحجرات/١٣).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن ربكم واحد وأباكم واحد ودينكم واحد . أبوكم آدم وآدم خلق من تراب. لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى " (في *مجمع الزوائد* ، ١٣٥٢، كتاب الأدب ، باب لا فضل لأحد على أحد إلاّ بالتقوى ، المجلد ٨ ، صفحة ٨٤ ، أورده الطبراني والبزار عن أبي سعيد . والنص يجمع بين حديثين) . وقال : "إن الله لا ينظر إلى صُوَرِكُم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " (*صحيح مسلم* ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم ظلم المسلم ١٩٥٥، ج٤ ، ص ١٩٨٧ ، عن أبي هريرة)

"إن من خيركم أحسنكم خلقاً " (*صحيح البخاري* ، كتاب الآداب ، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً ، المجلد ٨ ، صفحة ١٥، عن عبدالله ابن عمر) . فالقرآن الكريم يخاطب البشر جميعاً وليس المسلمين أو العرب فقط: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ الآية (سورة الاعراف/١٥٨) .

[١٥] رواه البيهقي في شعب الإيمان (*مشكاة المصابيح* ٦١٣/٢ برقم ٤٩٩٨ ، *كتاب الآداب*، باب الشفقة والرحمة على الخلق، عن أبي هريرة وعن عبدالله رضي الله عنهما.

الأساسية للجميع، وتطوير الإمكانات البشرية كاملة وإثـراء الحيـاة البشـرية[١٦]. ومن هنا يكون تشجيع المنافسة بمقدار ما تكون سليمة وتعزز الكفـاءة وتسـاعد على تعزيز الرفاهية البشرية ، وهو الهدف الإجمالي للإسلام . وعندمـا تتجـاوز هذه المنافسة الحدود وتساهم في إيجاد التكبر والغيرة وتعـزز القسـوة أو الدمـار المتبادل ، فلا بد من تصحيحها[١٧].

(٢) *الموارد هي أمانة*

٢٢ أن الله هو الذي وضـع جميـع المـوارد تحـت تصـرف البشـر . فالإنسـان ، بوصفه **خليفة** ، ليس هو المالك الأساسي لهذه الموارد . بل مجرد أمين عليهـا[١٨]. وفي حين أن هذه الأمانة لا تعني إنكار الملكية الخاصة فإنهـا تنطـوي علـى عـدد من الآثار الهامة التي توجد فرقـاً ثوريـاً بـين مفهـوم الملكيـة الخاصـة للمـوارد في الإسلام وفي النظم الاقتصادية الأخرى[١٩].

٢٣ أولاً ، الموارد هي لمنفعة الجميع وليس لمنفعة القلـة فقـط (القـرآن الكريـم: سورة البقرة/٢٩) . فيجب استخدامها استخداماً عادلاً لرفاهية الجميع .

---

[١٦] انظر حول دور التضحية في حياة المسلم:
Khurram Murad, *Sacrifice: The Making of a Muslim* (1985).

[١٧] قال تعالى: ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ (سـورة البقـرة/١٤٨) ، و﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (سورة المائدة/٢) . ويقول الرسول الكريـم صلـى الله عليـه وسـلم : "لا تبـاغضوا ، ولا تدابـروا ، ولا تنافسـوا، وكونوا عباد الله إخواناً" مسـلم ج٤، ص ١٩٨٦ رقـم ٣١ . *كتـاب الـبر والصلـة والآداب* ، بـاب تحريـم الظـن والتجسـس والتنافس والتناجش ونحوها .

ولا تدابروا : التدابر المعاداة . وقيل المقاطعة ، لأن كل واحد يولي صاحبه دبره .

ولا تنافسوا : المنافسة والتنافس معناهما الرغبة في الشيء وفي الانفراد به–معنـى الحديـث التبـاري في الرغبـة في الدنيـا وأسـبابها وحظوظها .

[١٨] قال تعالى ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (سورة الحديد/٧) . للإطلاع على مقدمـة موجـزة لطابع "الأمانة" للموارد وما ينطوي عليه من آثار أنظر: عبدالقادر عـودة : *المـال والحكـم في الإسـلام* ، ١٣٨٩هـ ، ص ٢٦–٥٠.

[١٩] Munawar Iqbal (ed.), *Distributive Justice and Need Fulfilment in an Islamic Economy* (1988), "Introduction", p. 15; See also Zubair Hasan, "Distributional Equity in Islam", *ibid.*, pp. 41-5.

وحول مفهوم الأمانة في الإسلام ، انظر أيضاً التعليقات والمناقشة المتعلقة بورقة د. زبير حسن ، ص ٦٣– ٩٠ ولاسيما مناقشـة الدكتور عرفان شافعي والدكتور سعيد مرطان .

٢٤ ثانياً ، يتعين على كل إنسان الحصول على الموارد بطريقة مشروعة ، بالطريقة المحددة في القرآن والسنة . والتصرف بخلاف ذلك يشكل مخالفة لشروط **الخلافة**[٢٠].

٢٥ ثالثاً ، وحتى الموارد التي يتم الحصول عليها بطريقة مشروعة يجب التصرف بها وفقاً لشروط الأمانة ، وهي ليست رفاهية الفرد نفسه وأسرته فحسب بل رفاهية الآخرين أيضاً[٢١]. فلا يليق بالإنسان بوصفه أميناً أن يكون أنانياً متسلطاً وبلا وازع من ضمير ، وأن يعمل من أجل رفاهيته هو فقط .

٢٦ رابعاً ، لا يسمح لأحد بتدمير أو بهدر الموارد التي حبا الله الإنسان بها . لقد أعتبر القرآن الكريم ذلك فساداً في الأ رض لا يحبه الله (القرآن الكريم: سورة البقرة/٢٠٥) وهكذا عندما أرسل أبو بكر ، الخليفة الأول ، يزيد بن أبي سفيان في بعثة حربية أوصاه بأن لا يقتل امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرماً وأن لا يقطع شجراً مثمراً ولا يعقر شاة ولا بعيراً حتى في أرض العدو[٢٢]. فإذا كان ذلك غير مسموح به حتى في حالة الحرب وفي أرض العدو فلا مجال للسماح به في وقت السلم وفي أرض الوطن . لذا فلا مجال مطلقاً لإتلاف الإنتاج مثلاً عن طريق الحرق أو الإلقاء في المحيط بغية رفع الأسعار أو إبقائها على حالها .

(٣) *طراز الحياة المتواضع*

٢٧ إن طراز الحياة الوحيد الذي يلائم **خليفة الله** هو الطراز المتواضع . الذي لا يُنبئ عن صلف أو أبهة وعظمة أو انحلال أخلاقي . فهذه الطرُز من الحياة تؤديَ إلى المغالاة والهدر وينجم عنها ضغط لا لزوم له على الموارد مما يقلص

[٢٠] قال جل وعلا ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة/١٨٨) .

[٢١] تامل الآيات الكريمة التالية : ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ (سورة القصص/ ٧٧) ، ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (سورة الحشر/٩) . "﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ (سورة المعارج/٢٤، ٢٥).

[٢٢] *الأحكام السلطانية* ، لأبي الحسن على بن محمد الماوردي (ط ١٩٦٩) ص ٣٤. ورروي مالك في *الوطا* (٢/٤٤٨ رقم ١٠، *كتاب الجهاد* – باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو) عن يحي ابن سعيد رضي الله عنه إن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان ثم قال له : "..... واني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً، ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاةً ولا بعيراً إلا لمأكلةٍ ، ولا تحرقن نخلاً ، ولا تفرقنه، ولا تغلل ولا تجبن .

قدرة المجتمع على تلبية احتياجات الجميع . وهي تعزز أيضاً طرق الكسب غير الشريف وتولد عدم المساواة في الدخل بما يتجاوز التوزيع الطبيعي الذي تبرره الفروق في المهارة والمبادرة والجهد والمخاطرة . كما أن تلك الطرز تضعف من الشعور بالمساواة وتوهن روابط الأخوة التي هي ميزة أساسية للمجتمع المسلم[٢٣] .

(٤) الحرية البشرية

٢٨ .بما أن البشر هم خلفاء الله فانهم لا يخضعون إلا له وحده . فالعبودية من أي نوع كان ، وبصرف النظر عما إذا كانت احتماعية أو سياسية أو اقتصادية

---

[٢٣] انظر الآيات الكريمة : سورة الاعراف/٣١ ، سورة الاسراء/٢٦-٢٧ ، سورة الفرقان/٦٧ ، فيما يتعلق بالنهي عن التبذير والإسراف . وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإسراف ودعا إلى البساطة والتواضع في طراز العيش. كما أكد على أن هدر الموارد محرم ليس فقط في أيام الضيق بل أيضاً في أيام السعة (المشكاة ، ١٩٦٦، المجلد ١، صفحة ١٣٣: ٤٢٧) . انظر أيضاً :

Othman Llewellyn, "Islamic Jurisprudence and Environmental Planning", *Journal of Research in Islamic Economics,* vol. 1, No. 2, Winter 1984, p. 34.

عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ ، فقال : " ما هذا السرف يا سعد ؟ " قال : أفي الوضوء سرف ؟ قال : "نعم وإن كنت على نهر جارٍ" (رواه أحمد في المسند وابن ماجة ، المشكاة ، ج١ ، ص ١٣٣، رقم ٤٢٧ ، كتاب الطهارة – باب سنن الوضوء) .

وقال : "إن الله أوحى الي أن تواضعوا حتى لا يبغي أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد ". (*سنن أبي داود* ، كتاب الأدب ، باب في التواضع ، ٥٧٢/٢ ، عن عيّاض بن حمار) ، وأن : "لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء". (*صحيح البخاري*، عن ابن عمر ، كتاب اللباس ، باب قوله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله﴾ ، المجلد ٧ ، صفحة ١٨٢ و*صحيح مسلم* ، ١٩٥٥، المجلد ٣ ، صفحة ١٦٥١: ٤٢) .

وقال أيضاً : " من ترك اللباس تواضعاً لله وهو يقدر عليه دعاه الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق حتى يخيره من أي حلل الإيمان شاء يلبسها" . (جامع الترمذي مع الشرح، *تحفة الأحوذي*، ٣١٢/٣-٣١٣ عن معاذ بن أنس الجهني)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : " كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مَخِيلة " . رواه أحمد في مسنده ، والنسائي وابن ماجة والحاكم في المستدرك عن ابن عمر، (السيوطي، *الجامع الصغير*، المجلد ٢، صفحة ٩٦).

وهكذا فإن القرآن الكريم والسنة يحضان على الحياة البسيطة لأتباع هذا الدين . كما خلص الفقهاء إلى أن التباهي والتنافس على الرموز الدنيوية حرام . قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة رحمهما الله ، في كتاب (*الكسب*):

الحاصل أنه يحرم على المرء فيما اكتسبه من الحلال: الإفساد والسرف والخيلاء والتفاخر والتكاثر . أما الإفساد فحرام لقوله تعالى : ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ﴾ الآية، وأما السرف فحرام لقوله تعالى : ﴿ ولا تسرفوا ..﴾ الآية . وقال جل وعلا : ﴿والذين إذا أنفقوا ..﴾ الآية . فذلك دليل على أن الإسراف والتقتير حرام ، وأن المندوب إليه ما بينهما . وفي الإسراف تبذير وقال الله تعالى : ﴿ ولا تبذر تبذيراً ﴾ الآية والمخيلة حرام–والتفاخر والتكاثر حرام–يعني أنه كما نهى عن الإسراف والتكثر من الطعام نهي عن ذلك في اللباس ، والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ نهى عن الثوبين ، والمراد أن يلبس نهاية ما يكون من الحسن والجودة في الثياب على وجه يشار إليه بالأصابع ، أو يلبس نهاية ما يكون من الثياب الخلق على وجه يشار إليه بالأصابع . فإن أحدهما يرجع إلى الإسراف والآخر يرجع إلى التقتير، وخير الأمور أوسطها " . *كتاب الكسب* ، (الوارد ضمن *كتاب المبسوط*، المجلد ٣٠ ، صفحة ٢٦٦-٢٦٨) .

غريبة عن تعاليم الإسلام . جاء في القرآن الكريم أن من الأهداف الأساسية التي بعث من أجلها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم أن يضع عن البشرية إصرها والأغلال التي كانت عليها (القرآن الكريم : سورة الاعراف/١٥٧) . ولذلك لا يحق لأحد ، ولا حتى للدولة ، إلغاء هذه الحرية وإخضاع الحياة البشرية (لأي نوع من العبودية ، أو تقييدها بنظام يهدر الكرامة . هذه التعاليم هي التي دفعت الخليفة الثاني عمر ليسأل : "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟ "[٢٤].

٢٩ وهذا لا يعني أن البشر أحرار في أن يفعلوا ما يريدون . فهم يخضعون **للشريعة** التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الجميع بإخضاع كل فرد للنظام . وهكذا فهم أحرار فقط ضمن حدود المسئولية الاجتماعية كما تحددها **الشريعة** . وأي نظام يخضع البشر للعبودية أو يطلق لهم عنان الحرية ليتجاوزوا القيود التي فرضها الخالق نفسه من خلال الشريعة ، أي نظام كهذا يتعارض مع الكرامة والمسئولية اللتين ينطوي عليهما مفهوم **الخلافة** ، ولا يمكن له أن يساهم في تحقيق رفاهية البشر جميعاً .

العدالة

٣٠ إن الأخوة التي تشكل جزءاً أساسياً من مفهومي "التوحيد" و"الخلافة" تبقى مفهوماً أجوف بلا معنى أن لم تكن مصحوبة بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية[٢٥]. لقد اعتبر الفقهاء العدالة عنصراً أساسياً في **مقاصد الشريعة** بحيث أنه لا يمكن تصور مجتمع مسلم مثالي لم تتوطد فيه العدالة . والإسلام واضح كل الوضوح في هدفه الرامي إلى اجتثاث كل آثار الظلم من المجتمع البشري . والظلم مصطلح إسلامي شامل يشير إلى جميع أشكال عدم الإنصاف وعدم العدالة والاستغلال والاضطهاد والعدوان حيث يحرم شخص الآخرين من حقوقهم أو لا يفي بالتزاماته تجاههم[٢٦].

[٢٤] علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي ، *اخبار عمر* (١٩٥٩) ، صفحة ٢٦٨.

[٢٥] للإطلاع على معالجة شاملة لمختلف جوانب العدالة الاجتماعية-الاقتصادية في الإسلام ، انظر سيد قطب ، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (١٩٦٤) .

[٢٦] أنظر :محمد عمر شابرا ، *نحو نظام نقدي عادل* (ط. ثانية، ١٩٩٠) ، ص٤٠

٣١ لقد أكد القرآن الكريم على إقامة العدل واجتثاث كل أشكال الظلم باعتبار ذلك الرسالة الأساسية لجميع رسل الله (القرآن الكريم : سورة الحديد/٢٥) . ويوجد في القرآن الكريم ما لا يقل عن ١٠٠ تعبير مختلف لمفهوم العدل إما مباشرة كما في كلمات العدل والقسط والميزان ، أو في عبارات عديدة غير مباشرة. وإضافة إلى ذلك فإن القرآن الكريم قد نهى أكثر من مائتي مرة عن الظلم في كلمات مثل الظلم والإثم والضلال وغير ذلك من الكلمات[٢٧]. بل أن القرآن الكريم يجعل العدل " أقرب للتقوى " (القرآن الكريم: سورة المائدة/٨) لأهميته في الدين الإسلامي . والتقوى بالطبع هي الأهم لأنها منطلق كل الأعمال الصالحة منها العدل . وقد شدد الرسول عليه الصلاة والسلام في التحذير من الظلم قائلاً : " اتقوا الظلم ، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة "[٢٨]. ولا عجب أن يؤكد ابن تيمية على : " إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة" ، وأن " الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام "[٢٩]. فالظلم والإسلام ضدان لا يمكن أن يتعايشا إلا باقتلاع جذور واحد منهما أو إضعافه.

٣٢ إن تشديد الإسلام على الالتزام بالأخوة والعدل يقتضي أن توضع جميع الموارد تحت تصرف البشر كأمانة مقدسة من الله وأن تستخدم هذه الموارد لتحقيق **مقاصد الشريعة** . وأربعة منها لها أهمية خاصة في إطار هذه البحث وهي (١) تلبية الاحتياجات؛ (٢) مصدر رزق شريف؛ (٣) توزيع عادل للدخل والثروة؛ (٤) النمو والاستقرار.

---

[٢٧] See Majid Khadduri, *The Islamic Conception of Justice* (1984), p. 10

[٢٨] *صحيح مسلم* ١٩٩٦/٤ ، رقم ٥٦ ، *كتاب البر والصلة والأدب* ، باب تحريم الظلم ، عن جابر بن عبدالله . لقد استخدم الرسول ﷺ كلمة "ظلمات" في هذا الحديث . و"ظلمات" هي جمع "ظلمة" وتعني عدة طبقات من الظلام ، تودي في النهاية إلى الظلام "الأسود" أو "المطبق"، كما يظهر أيضاً في الآية القرآنية : ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ سورة النور/٤٠.

عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : ﴿ **يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا**﴾. (رواه مسلم – الموقع السابق ج١٩٩٤/٤ رقم ٥٥) .

[٢٩] ذكر الإمام ابن تيمية في كتابه ، *الحسبة في الإسلام* ، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية . حققه وخرج أحاديثه عبدالعزيز رباح (دمشق : مكتبة دار البيان ، ١٣٨٧) ص ٩٤ .

(أ) *تلبية الاحتياجات*

٣٣ إن النتيجة المنطقية للأخوة ، ولطابع "الأمانة" على الموارد هي أن هذه الموارد يجب أن تستخدم لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد ولأن تضمن لكل فرد مستوى من المعيشة يكون إنسانياً وشريفاً وينسجم مع كرامة الإنسان المتأصلة في كونه خليفة الله[٣٠]. بل أن الرسول عليه الصلاة والسلام ذهب إلى حد القول : "ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع "[٣١]. وبما أن الموارد محدودة نسبياً ، فلا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا كانت الطلبات على الموارد الطبيعية "ضمن حدود الإنسانية"[٣٢] والرفاهية العامة . ويجب أن تكون تلبية الاحتياجات ضمن إطار العيش البسيط . ومع أنه يجب أن تتضمن وسائل الراحة ، فإنها لا يمكن أن تصل إلى حد الهدر والتكبر اللذين حرمهما الإسلام واللذين أصبحا مع ذلك منتشرين في البلدان الإسلامية .

ولا ينبغي تفسير هذا التأكيد على تلبية الاحتياجات في الإسلام على أنه فكرة لاحقة ناجمة عن المناقشة الغربية قريبة العهد للموضوع[٣٣]. لقد احتلت مكاناً هاماً في الفقه والأدبيات الإسلامية الأخرى عبر تاريخ المسلمين . فقد أجمع الفقهاء على أن على المجتمع الإسلامي **فرض كفاية** للاهتمام بالاحتياجات الأساسية للفقراء[٣٤]. بل إنه مبرر وجود المجتمع نفسه ، كما قال الشاطبي[٣٥].

---

[٣٠] قال رسول الله ﷺ : " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " متفق عليه (صحيح البخاري ، عن انس بن مالك ، ٣/١٢٨، وصحيح مسلم ، ٣ /١١٨٩ رقم ١٢) . ويدل هذا الحديث بوضوح على أهمية تلبية الاحتياجات لا للبشر فحسب ، بل أيضاً للطيور والحيوانات .

[٣١] البخاري ، عن ابن عباس ، *الأدب المفرد* (١٣٧٩هـ)، صفحة ٥٢ رقم ١١٢ ، باب لا يشبع دون جاره .

[٣٢] Abdul Hamid Abu Sulayman, " The Theory of the Economics of Islam ", in *Contemporary Aspects of Economic Thinking in Islam* (American Trust Publications, 1976), p. 20.

[٣٣] See Paul Streeten, " A Basic Needs Approach to Economic Development ", in Kenneth P. Jameson and Charles K. Wilker (eds.), *Directions in Economic Development* (1973); Paul Streeten, *et al., First Things First: Meetings Basic Needs in Developing Countries* (1981); and Frances Stewart, *Basic Needs in Developing Countries* (1985).

[٣٤] انظر مثلاً *المحلى* لابن حزم (٦/١٥٦ ، رقم ٧٢٥) .

[٣٥] أبو اسحق الشاطبي : *الموافقات في أصول الشريعة* ، ٢/١٧٧ .

ويجمع على هذه النقطة جميع العلماء الحديثين من أمثال مولانا المودودي والامام حسن البنا وسيد قطب ومصطفى السباعي وأبو زهرة ومحمد باقر الصدر ومحمد المبارك ويوسف القرضاوي[٣٦].

(٢) مصدر شريف للرزق

٣٥ إن الكرامة المقترنة بمركز **الخليفة** تفترض أن تكون تلبية الاحتياجات من خلال جهد الفرد نفسه . لذلك أكد الفقهاء أن على كل مسلم التزاماً هو فرض عين بأن يكسب عيشه ليعول نفسه وأسرته[٣٧]. وأكدوا أيضاً أنه ما لم يوف المسلم بهذا الالتزام فإنه لا يستطيع المحافظة على جسمه وعقله في حالة صحية وفعالة بما يكفي لأدائه واجبات عبادته[٣٨]. وبما أن المسلم لا يستطيع

---

[٣٦] للإطلاع على مقدمة موجزة أنظر:

M. N. Siddiqi, "Guarantee of Minimum Level of Living in an Islamic State", in M. Iqbal (1988), pp. 251-303;

عبدالسلام العبادي : *الملكية في الشريعة الإسلامية* (١٩٧٤-١٩٧٥م) ٣/٨١-٩٥، وإبراهيم أحمد إبراهيم : *نظام النفقات في الشريعة الإسلامية* (١٣٤٩هـ) ، ومحمد أنس الزرقا "*نظم التوزيع الإسلامية*" بحلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي : جامعة الملك عبدالعزيز.

According to Zarabozo, " A basic need approach is the Islamic approach to development ", (Jamal al-Din Zarabozo, " The Need for an Islamic Approach to Economic Development ", *Al-Ittihad,* October-December 1980, p.24.

[٣٧] يهيب القرآن الكريم بالمسلمين بأن ينتشروا في الأرض ويبتغوا من فضل الله بعد أن يقضوا صلواتهم (سورة الجمعة/١٠). وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام : "**طلب الحلال واجب على كل مسلم**" (السيوطي ، *الجامع الصغير* ، عن أنس بن مالك ، ٢/٥٤) ، وقال أيضاً : "**ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده**" (سنن ابن ماجة ١٩٥٢م ، ٢/٧٢٣ ، ورقم ٢١٣٨، عن المقدام بن معد يكرب) . وقد بين الرسول ﷺ أن التوكل على الله لا يعني أن يتقاعس المسلم عن السعي ؛ بل يجب عليه في الواقع السعي إلى أقصى حد وأن يتوكل على الله بالنسبة للنتائج . وانظر *كتاب المبسوط* للسرخسي، ٣٠/٢٤٩). وقد أكد الخليفة عمر على وجوب طلب الرزق بقوله : " لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني ، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، ولكن الله يرزق الناس بعضهم من بعض ". علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي *أخبار عمر* (١٩٥٩)، ص ٢٦٨ ، وقال عمر رضي الله عنه أيضاً : " ابتغوا من فضل الله ولا تكونوا عيالاً على الناس " (يوسف بن عبدالبر القرطبي، *جامع بيان العلم وفضله* ، ٢/١٥) .

[٣٨] المراجع الفقهية تستغرق قائمة طويلة جداً . وقد يرغب القارئ في الرجوع إلى " كتاب الكسب " للشيباني ، *كتاب المبسوط* للسرخسي ، المجلد ٣٠ ، ص ٢٤٤- ٣٨٧ ولا سيما الصفحات ٢٤٥- ٢٥٠ و٢٥٦ ؛ وأبو حامد محمد الغزالي ، *إحياء علوم الدين* ، ٢/٦٠-٦٤، والشاطبي ، *الموافقات* ، ٢/١٧٦-١٧٧ ، والعبادي (١٩٧٤-١٩٧٥) ، ٢ /٢٢-٢٥ . ونهى الرسول ﷺ عن السؤال بقوله : "**ولا تسألوا الناس شيئاً**" (أبو داود ، طبعة ١٩٥٢ ١/٣٨٢، كتاب الزكاة ، باب كراهية المسألة ، عن عوف بن مالك) وقال "**اليد العليا خير من اليد السفلى**" (البخاري ، كتاب الزكاة ، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، المجلد ٢، صفحة ١٣٣، عن عبدالله بن عمر وعن حكيم بن حزام) . كما حرم الرسول اعطاء الصدقات لغير المحتاجين الحقيقيين وللأصحاء في أبدانهم ، بقوله "**لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرّةٍ سَوِيّ**" (ابو داود، كتاب الزكاة ، باب

الوفاء بواجب كسب الرزق الحلال ما لم تتح الفرص للعمل الحر أو التوظيف، فيمكن الاستنتاج أن على المجتمع واجباً جماعياً بأن يضمن لكل فرد فرصة متساوية لكسب الرزق الحلال بما ينسجم مع قدرته وجهده .

٣٦ ومع ذلك فلا مناص من وجود أولئك الذين لا يستطيعون كسب ما يكفي من خلال جهدهم الخاص بسبب أصابتهم بعاهة ما أو بسبب عدم القدرة . فعلى الأمة المسلمة عندئذٍ **فرض كفاية** بأن تساعد مثل هؤلاء الناس على تلبية احتياجاتهم دون أن يقترن ذلك بوصمة عار وتبادل للتهم . وفي مجتمعٍ مسلم مترابط تسوده الأخوة ، يتعين القيام بهذا الالتزام الجماعي للأمة أولاً من جانب الأسرة والأصدقاء والجيران والأوقاف أو المنظمات الخيرية . ولا يأتي دور الدولة إلا حينٍ لا يتمكن هؤلاء من القيام بالتزامهم الجماعي . وهذا من شأنه أن يفرض عبئاً أصغر على الدولة الإسلامية . والهدف النهائي لكل مساعدة هو تمكين أولئك الذين تقدم إليهم من الوقوف على أرجلهم من خلال زيادة قدرتهم على كسب المزيد من الرزق . ولكن إلى أن يتحقق ذلك، لا بد من أن تتضمن المساعدة ما يكمل الدخل . وفي الإسلام ترتيب مؤسسي متأصل للحصول على ما يلزم لتحقيق هذا الغرض من خلال المدفوعات الإلزامية المتمثلة بالزكاة والعشر ، ومن خلال الصدقات والأوقاف. كما يتعين على الحكومة أن تخصص أكبر قدر ممكن من الميزانية لهذا الغرض

(٣) التوزيع العادل للدخل والثروة

٣٧ على أنه بالرغم من تلبية الاحتياجات فقد توجد حالات متطرفة من عدم المساواة في الدخل والثروة. ويمكن القبول بحالات عدم المساواة في مجتمع إسلامي حين تكون متناسبة بالدرجة الأولى مع المهارة والمبادرة والجهد والمخاطرة . وهذه لا بد أن تكون موزعة توزيعاً طبيعياً في مجتمع تطبق فيه تعاليم الإسلام بإخلاص. أما حالات عدم المساواة المفرطة أو بالغة الانحراف

من يعطي من الصدقة وحدُّ الغنى ، ٣٧٩/١ ، والنسائي ، طبعة ١٩٦٤، ٧٤/٥ ، وابن ماجة ، ١٩٥٢، ج ١، ص ٥٨٩ رقم ١٨٣٩). وقد جعل لكسب الرزق مقاماً كريماً حين قال : **"من طلب الدنيا حلالاً استعفافاً عن المسألة وسعياً على أهله وتعطفاً على جاره لقى الله تعالى يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر.** " (*مشكاة المصابيح* ، ١٣٨١هـ ، ج ٢، ص ٦٥٨ ورقم ٥٢٠٧ ، عن أبي هريرة ، رواه البيهقي في *شعب الإيمان*).

فإنها لا تنسجم مع التعاليم الإسلامية التي تؤكد على أن الموارد ليست فقط هباتٍ من الله لجميع البشر (القرآن الكريم : سورة البقرة/٢٩) بل هي أمانة أيضاً (القرآن الكريم : سورة الحديد/٧) . لذا ليس هنالك ما يدعو لأن تبقى محصورة بأيد قليلة . إن عدم وجود برنامج فعال لتقليص حالات عدم المساواة لا بد أن يدمر ، بدلاً من أن ينمي ، مشاعر الأخوة التي يريد الإسلام إيجادها . لذا فإن الإسلام لا يشترط تلبية احتياجات كل فرد فحسب ، وذلك من خلال مصدر رزق حلال ، بل يؤكد أيضاً على التوزيع العادل للدخل والثروة، أي المال ، ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (القرآن الكريم: سورة الحشر/٧) .

٣٨ لقد بلغ تشديد الإسلام على التوزيع العادل مبلغاً كبيراً بحيث أن بعض المسلمين رأوا أن المساواة في الثروة أمر أساسي في مجتمع إسلامي . كان أبو ذر وهو من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى أنه لا ينبغي للمسلم أن يمتلك ثروة تزيد عن الاحتياجات الأساسية لأسرته . على أن الغالبية العظمى من الصحابة لم يقرّوه على هذا الرأي المتطرف . على أن أبا ذر لم يكن يدعو إلى المساواة في الدخول بل كان يدعو إلى المساواة في تراكمات الثروة . وقد أكد أنه يمكن تحقيق ذلك لو تم إنفاق كل العفو (وهو ما يفيض عن النفقات "الحقيقية") من جانب الأغنياء لتحسين وضع إخوانهم الأقل حظاً منهم[٣٩]. إن الرأي السائد بين علماء المسلمين هو أنه لو تم إصلاح هيكل النمط السلوكي الاجتماعي والاقتصاد وفقاً للتعاليم الإسلامية ، فإنه لا يمكن أن توجد حالات متطرفة من عدم المساواة في الدخل والثروة في مجتمع مسلم .

(٤) النمو والاستقرار

٣٩ قد لا تتمكن **الأمة** الإسلامية من تحقيق أهداف تلبية الاحتياجات وبلوغ مستوى عال من العمل الحر والتشغيل دون استخدام الموارد المتاحة بأقصى قدر

---

[٣٩] للاطلاع على آراء أبي ذر رضي الله عنه حول الآية ٣٤ من سورة التوبة، انظر الجصاص (*أحكام القرآن* ، ١٣٤٧هـ، ١٣٠/٣) . ويقول ابن كثير في تفسيره ٣٥٢/٢ : كان من مذهب أبي ذر رضي الله عنه تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال وكان يفتي بذلك ويحثهم عليه ويأمرهم به ويُغْلِظ في خلافه . فنهاه معاوية فلم ينته فخشي أن يضر بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان وأن يأخذه إليه ، فاستقدمه عثمان إلى المدينة وأنزله بالربذة وحْده . وبها مات في خلافة عثمان رضي الله عنهما . تفسير ابن كثير ، الآية ٣٤ من سورة التوبة ، ج٢ ص ٣٥٢ .

ممكن من الكفاءة ، وتوليد معدل عال ضمن حدود المعقول للنمو الاقتصادي. ومن شأن هدف التوزيع العادل للدخل والثروة أن يتحقق بمزيد من السرعة وبقدر أقل من التضحية من جانب الميسورين إذا ما تم تحقيق معدل أعلى للنمو وإذا تمكن الفقراء من كسب حصة أكبر نسبياً من ثمار ذلك النمو. كما أن من شأن تعزيز الاستقرار الاقتصادي أن يساعد على تخفيض حالات عدم المساواة التي يسببها بالضرورة الركود والتضخم والتقلبات الشاذة في الأسعار وأسعار الصرف. وبناء على ذلك فحتى في مجتمع إسلامي لا يعتمد على أمثلية باريتو في وضع السياسات العامة ولا يشدد على النمو الاقتصادي كغاية بحد ذاته ، فإن تحقيق أمثل حد من النمو الاقتصادي وتقليص عدم الاستقرار الاقتصادي إلى الحد الأدنى سيكون أمراً لازماً لتنفيذ ما تنطوي عليه **الخلافة والعدالة** .

الاستراتيجية

٤٠ من البديهي أن أهداف الإسلام ، خلافاً لكل من الرأسمالية والاشتراكية هي أهداف مطلقة ونتيجة منطقية للفلسفة التي تكمن وراءه . فهي لا تشكل خليطاً من العناصر غير المتجانسة ، الناجمة عن الصراع من أجل البقاء والسيطرة بين جماعات متعددة أو طبقات اجتماعية . بل هي جزء أساسي من النظام الإسلامي بحيث أن تحقيقها يكون هو المعيار لقياس المستوى الإسلامي الذي يبلغه مجتمع ما. وبالطبع أن انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي . بل لا بد من وجود استراتيجية تكون هي أيضاً نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة ، وإذا ما طبقت على نحو جاد فإن بوسعها تمكين المجتمع الإسلامي من تحقيق أهدافه . والإسلام يملك مثل هذه الاستراتيجية بالفعل . فهي تتألف من إصلاح هيكل النظام الاقتصادي برمته من خلال مجموعة من العناصر الأساسية التي يدعم بعضها البعض:

(أ) آلية اصطفاء متفق عليها على الصعيد الاجتماعي .

(ب) نظام قوي للحوافز يدفع الفرد لأن يقدم أفضل ما عنده لمصلحته الخاصة ولمصلحة المجتمع .

(ج) إصلاح هيكل الاقتصاد برمته بهدف تحقيق **مقاصد الشريعة** رغم ندرة الموارد.

(د) إسناد دور قوي وهادف للحكومة .

٤١ من الأهمية بمكان أن نتبين الآن كيف يمكن للنظرة الإسلامية للعالم ، إلى جانب تلك العناصر المحددة لاستراتيجيتها ، أن تساعد النظام الاقتصادي الإسلامي على التأثير على تخصيص الموارد (بين الاستعمالات المختلفة) وتوزيعها (بين الناس) باتجاه تحقيق الأهداف .

(أ) آلية الاصطفاء

٤٢ إن الندرة النسبية للموارد بالمقارنة مع الطلبات غير المحدودة عليها، تستوجب وسيلة اصطفاء . ويتعين على جميع الطلبات على الموارد أن تجتاز آلية الاصطفاء تلك ، وذلك لخدمة الغرض المزدوج الرامي إلى جعلها تتساوى مع الموارد المتاحة وتحقق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية المرجوة . إن قيام آلية الاصطفاء أو عدم قيامها بهذه الوظيفة المزدوجة على نحو فعال هو ما يحدد نجاح النظام .

٤٣ فالرأسمالية ، كما رأينا في الفصل الأول ، ترخص للمستهلكين استهلاك ما يرغبون وفق أذواقهم الفردية بغية تحقيق الحد الأقصى لمنافعهم . كما ترخص للمنتجين إنتاج ما يرغبون استجابة لأذواق المستهلكين ، وذلك من خلال تجميع ما يشاءون من عناصر الإنتاج التي يرون أنها ملائمة لتقليص تكاليفهم إلى الحد الأدنى وزيادة أرباحهم إلى الحد الأقصى . والأسعار التي تحددها السوق هي آلية الاصطفاء . فهذه الأسعار تحقق توازناً بين العرض والطلب من خلال تحديدها ليس فقط ماذا سيستهلكه المستهلكون (الذين يسعون إلى الحد الأقصى من المنفعة) بل تحديدها أيضاً كمية هذا الاستهلاك . وكذلك من خلال تحديدها ما يقدمه المنتجون (الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح) .

٤٤ .بما أنه لم يتم تحقيق الظـروف الخلفيـة فـإن استخدام مجـرد نظـام الأسـعار كآلية اصطفاء يؤدي إلى إحباط الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية . فقـد أدى إطلاق العنـان لأذواق الأفـراد المقترنـة بـالإعلان (التجـاري) المجـرد مـن القيـم، وسهولة الاقتراض ، إلى إيجاد رغبات غير محدودة ، في حين أن توزيع الدخل ــ وهو بالغ الانحراف ـ يمكن الأغنياء من تحويل موارد نـادرة لتلبيـة رغبـاتهم غـير الضرورية . وهذا يؤدي إلى التضييق على المـوارد المتاحـة لتلبيـة الاحتياجـات ، كما يؤدي أيضاً إلى تعميق الفجوات التي تفصـل بـين المدخـرات والاسـتثمار ، وبين الصادرات والواردات ، ويؤدي إلى تفاقم حالات عدم التوازن الاقتصادي الكلي والخارجي. أن الاعتماد على مجرد آلية الأسعار كوسيلة اصطفـاء يسـاعد حقاً على إعادة التوازن بين العرض والطلب ، لكن على حساب الفقـراء الذيـن لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم بالأسـعار الأعلـى الناتجـة عـن ذلـك التـوازن . وهكذا تتعرض رفاهيتهم للأذى .

٤٥ ولو بدلنا ، مكان آليـة الاصطفـاء اللامركزيـة لنظـام السـوق ، التخطيـطَ وسيطرةَ الدولة لصـار الموقـف أكـثر سـوءاً ، إذ يصبـح النظـام اسـتبدادياً دون إدخال أي تحسـين علـى تحقيـق الأهـداف . إن وضـع السـيطرة المركزيـة علـى تخصيص الموارد بأيدي أصحاب السلطة وجهاز الموظفـين (البيروقراطيـة) الذيـن لا يملكون وسيلة فعالة للحصول علـى المعلومـات بشـكل فـوري بشـأن أذواق المستهلكين وتكاليف المنتجين ، يجعل عملية اتخاذ القـرار شـائكة وبطيئـة وغـير كفيئة . بل أن "البيروقراطية" لا تملك حتى القيم المتفق عليها اجتماعياً أو النظام الحافز لضمان رفاهية الجميع . والمعيار الوحيد الذي تمتلكه لتخصيص الموارد هو أحكامها الشخصية التي لا يمكنها ، بدون مساعدة القيم المتفق عليهـا اجتماعيـاً ومؤشرات السوق ، أن تضمن توزيع الموارد على نحو يأخذ بعين الاعتبار الندرة النسبية للموارد أو درجة الإلحاح لتلبية الاحتياجات . وعلاوة علـى ذلـك فـإن مركز أفراد البيروقراطية القوي يعطيهم كل ما يحتـاجون إليـه مـن نفـوذ لخدمـة مصلحتهم الخاصة المتأصلة . وهكذا لا مفر من أن يكون التخصيـص والتوزيـع الناتج للموارد غير كفيءٍ ولا عادل .

٤٦ وهكذا فإن الاستراتيجية المثلى لإدخال العدل في تخصيص الموارد لا تتمثل بإزالة اللامركزية في اتخاذ القرارات التي يتسم بها نظام السوق. إن النظام اللامركزي يوفر الطابع الديمقراطي لعملية اتخاذ القرارات بتمكين جميع الأفراد (المستهلكين والمنتجين) من المشاركة. كما انه يحقق المزيد من الكفاءة بتيسير اتخاذ القرارات الفورية استجابة للظروف المتغيرة. بل انه من الأفضل للاستراتيجية المثلى تكملة آلية الأسعار بإحدى الوسائل الأخرى التي من شأنها أن تزيل أو على الأقل تقلص إلى الحد الأدنى ، الطلبات غير الضرورية على الموارد- تلك الطلبات التي تؤدي إلى حالات اختلال التوازن وتشكل عقبة في طريق تلبية الاحتياجات .

٤٧ إن الإسلام يحقق ذلك من خلال الاصطفاء الأخلاقي . فتخصيص الموارد يتم بعملية اصطفاء مزدوجة . فالاصطفاء الأول يتصدى لمشكلة الرغبات غير المحدودة في مصدرها ذاته ، أي الوعي الداخلي لدى الأفراد ، وذلك بتغير معيار أذواق الفرد بما ينسجم مع متطلبات كل من **الخلافة والعدالة**. فالإسلام يوجب على المسلمين تمحيص طلباتهم المحتملة على الموارد من خلال القيم الإسلامية (وهي آلية الاصطفاء الأولى) ، بحيث يحذف الكثير من هذه الطلبات قبل التعرض للاصطفاء الثاني المتمثل بأسعار السوق . وبهذه الطريقة تتم إزالة الطلبات على الموارد التي لا تساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الرفاهية البشرية أو التي تصرف الانتباه عنها ، في مصدرها ، قبل أن تتعرض لآلية الاصطفاء الثانية المتمثلة بأسعار السوق .

٤٨ إن الاصطفاء الأخلاقي يجعل الطلبات على الموارد تابعة للمصلحة البشرية ولا يسمح باستخدامها لأغراض أخرى . فهو على سبيل المثال لا يسمح باستخدام الموارد في أنشطة محظورة أخلاقياً - أنشطة من شأنها أن تقتل أو تؤذي البشر أو الحيوانات أو النباتات على نحو طائش إما آنياً أو مستقبلاً مما يؤدي إلى تقليص الرفاهة . فالاصطفاء الأخلاقي يتطلب طراز حياة متواضع ولا تسمح بالإسراف أو باستخدام الموارد في المظاهر أو في المنافسة التي تنطوي على الغرور- وهي استخدامات لها تأثير فعلي على الرفاهية . كما أنها لا

تسمح بتدمير الموارد أو تبديدها (على سبيل المثال حرق الأغذية بغية رفع الأسعار) . وإذا تم إصلاح هيكل النظام المصرفي أيضاً بحيث يقوم بدور متمم في عملية الاصطفاء فإنه يمكن العمل على إبقاء الطلبات على الموارد ضمن حدود معقولة . وهكذا فإن العامل الأخلاقي يعمل على تلطيف وتهذيب النفوذ الذي يمكن للثروة والسلطة والوساطة المالية أن تمارسه في تخصيص الموارد وتوزيعها[٤٠]. وكما نوه بارينغتون مور (Barrington Moore) بحق: " لا يسع أي مجتمع بشري أن يبيح جميع أنواع السلوك البشري . فإذا سمح بها فسرعان ما سيتوقف عن كونه مجتمعاً"[٤١].

٤٩ على أن إحدى القضايا الأساسية في كل مجتمع تتمثل في تحديد الجهة القادرة على توفير ذلك الاصطفاء الأخلاقي . فهل يتعين أن يكون للقانون الأخلاقي مصدر إلهي وهل يجب أن يدعمه الاعتقاد بالحساب أمام الله ؟ أن وجهة نظر الإسلام ، شأنها في ذلك شأن وجهة نظر الأديان السماوية الأخرى، هي أن الوازع (= الرادع) الإلهي والاعتقاد بالحياة بعد الموت ضروريان على حد سواء .

٥٠ أولاً : إن الوازع الإلهي يجعل قواعد السلوك مطلقة لايطالها النزاع . فبدون الوازع الإلهي تصبح تلك القواعد خاضعة للأحكام والمنازعات الشخصية كما حدث في الغرب بعد علمنته إلى أن " أصبحت قيمة تلك القواعد موضع تشكيك أساسي"[٤٢]. لقد استخلص الزوجان المؤرخان ديورانت (Durant) ، بعد دراستهما الواسعة والمتعمقة لمختلف الحضارات، درساً هاماً من التاريخ وهو أنه: " لا يوجد مثال يعتد به في التاريخ السابق لعصرنا ، لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون مساعدة الدين"[٤٣].

---

٤٠ للاطلاع على مقدمة موجزة حول دور الأخلاق في حالات اختلال التوازن، انظر مالك بن نبي ، *المسلم في عالم الاقتصاد*(١٩٧٨م)،ص١٠٣-١٠٨.

٤١ Barrington Moore, Jr., *Reflections on the Causes of Human Misery and Upon Certain Proposals to Eliminate Them* (1972), p. 81.

٤٢ J. G. de Beus, *Shall We Make the Year 2000 ? : The Decisive Challenge to Western Civilisation* (1985), p. 71.

٤٣ Will and Ariel Durant, *The Lessons of History* (1968), p. 51.

٥١ ثانياً: مَنْ البشر يمكن أن يكون غير منحاز على الإطلاق وملتزماً التزاماً كلياً برفاهية الجميع ؟ فإذا حاول البشر استحداث هذه المعايير بأنفسهم فسيميلون بالطبع لوضع معايير تنحاز لمصلحة الأقوياء والمصالح المتأصلة ، ولا تستطيع خدمة رفاهية الجميع . إن أدنى شك في عدالة من يضع المعايير من شأنه أن يلغي فرص إجماع الرأي .

٥٢ ثالثاً : لا يوجد لدى البشر المعرفة اللازمة لتقييم آثار أعمالهم على الآخرين، ولا سيما أولئك الذين يتأثرون بها عن بعد . لذلك فإنهم بحاجة إلى جهة خارجية تتصف بحسن النية والعلم وتستطيع معرفة تلك الآثار لكي تقدم لهم قواعد للسلوك يمكنها أن تنقذ الآخرين من الآثار السلبية لأعمالهم[٤٤].

٥٣ رابعاً : إن الإله العلي الكبير الذي خلق البشر هو وحده القادر على معرفة طبيعتهم وحاجاتهم وقوتهم وضعفهم ، وعلى أن يكون الموجه الوحيد والمصدر الوحيد لجميع القيم . فهو برحمته ولطفه غير المتناهيين لم يترك البشر يتلمسون طريقهم في الظلام . بل زودهم بما يحتاجون إليه من هداية من خلال سلسلة من الأنبياء ابتداء من آدم نفسه– تلك الهداية التي يمكن أن تضمن رفاهية الجميع .

٥٤ ففي سياق هذا الإطار المنطقي ، لا يمكن تصور حياد القيم (أي الحياد تجاه القيم المختلفة) . فحياد القيم لا يمكن أن يكون منسجماً إلا مع ذلك النظام الذي يمجد الفردية والمصلحة الخاصة أو الديالكتيك، وهو بلا شك يتعارض مع الإسلام الذي يولي اهتماماً أساسياً للمسئولية الاجتماعية ولرفاهية الجميع . فالقيم تحدد مرجعية كل **الخلفاء** أي كل البشر. فعليهم جميعاً أن يتصرفوا وفق هذه القيم بغية تحقيق **مقاصد الشريعة** . فالأحكام القيمية الجماعية لا مفر منها إذاً ، وأية محاولة للامتناع عن إطلاق هذه الأحكام القيمية لا بد أن توجد الالتباس والفوضى وتؤدي إلى إفشال تحقيق رفاهية الجميع . فبعد تمحيص "الطلبات على الموارد" من خلال آلية اصطفاء متمثلة في القيم المتفق عليها اجتماعياً ، وبعد أن يتم بذلك إلغاء الطلبات غير الضرورية أو تقليصها إلى الحد الأدنى ، فإن من شأن آلية الاصطفاء المتمثلة بأسعار السوق

---

[٤٤] للاطلاع على بحث مقنع للغاية حول سبب حاجة البشر إلى هداية إلهية لتنظيم حياتهم كما ينبغي ، انظر محمد باقر الصدر، *الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية* (١٣٨٨هـ) ص ٦-٣٠ .

أن تكون أكثر كفاءة في تحقيق تخصيصٍ للموارد يكون كُفُؤاً وعادلاً على حد سواء .

(ب) الحوافز الصحيحة

٥٥ لا يمكن تحقيق الكفاءة والعدالة بمجرد وجود آلية اصطفاء ملائمة . بل لا بد أيضاً من حفز الأفراد على التصرف بموجبها . فالرأسمالية تفترض أن المصلحة الخاصة ستدفع الفرد لزيادة كفاءته إلى الحد الأقصى، في حين أن المنافسة ستكون كابحاً لمصلحته الخاصة وتساعد على حماية المصلحة الاجتماعية . وهكذا فقد افترض آدم سميث (Adam Smith) أن من شأن نظام السوق أن يتمكن من تحقيق الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية . أما الاشتراكية فإنها لم تثق بالفرد وافترضت أن سعيه وراء مصلحته الخاصة من شأنه أن يلحق الضرر بالمصلحة الاجتماعية . لذلك فقد اقترحت إلغاء الملكية الخاصة والربح وأرست قواعد السيطرة الصارمة للدولة على تخصيص وتوزيع الموارد لحماية المصلحة الاجتماعية .

٥٦ لكن سعي الأفراد وراء مصلحتهم الخاصة ليس أمراً سيئاً بالضرورة . بل انه لازم لتحقيق التطور البشري . ولا يمكن لنظام اقتصادي أن ينجح في تحقيق الكفاءة إلا إذا سمح بذلك . ولا يصبح السعي وراء المصلحة الخاصة مدمراً على الصعيد الاجتماعي إلا إذا تجاوز بعض الحدود ، وإلا إذا رفض الأفراد القيام بما يجب القيام به لإيجاد مجتمع تكون الأخوة والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية هدفيه المركزيين . على أنه في حين أن الفرد العاقل في أي مجتمع يكون عادة مستعداً لإعطاء أفضل ما عنده من أجل مصلحته الخاصة إذا تمكن من الحصول على مكافأة كافية لمساهمته فإن السؤال هو : مالذي سيحفزه على العمل من أجل مصلحة المجتمع ؟ فلمَ يكبحُ المستهلكُ من طلباته على الموارد " ضمن الحدود الإنسانية " ويضحي من أجل الآخرين ؟ ولِمَ لا يحاولُ رجلُ الأعمال خنق المنافسة أو استخدام وسائل مشتبهة للإثراء ؟ فهنا يصبح الإيمان بالحساب أمام الله وبالحياة الآخرة أمراً لا مندوحة عنه .

٥٧ إن المصلحة الخاصة التي تقتصر رؤيتها على هذا العالم المحدود لا بد أن تولد شرور الطمع والتحلل من وازع الضمير وتجاهل مصلحة الآخرين . جاء في مجلة الاكونوميست : "يحاول الوكلاء الاقتصاديون الراشدون ، كلما أتيحت لهم الفرصة ، تحقيق الفائدة لأنفسهم على حساب الآخرين . لذا فثمة العديد من الحالات تتولد فيها آثار جانبية بحيث أن القوة ذاتها التي تجعل عجلة الأسواق تدور تؤدي إلى إفشال الحل المتمثل بالسوق"[٤٥]. وفي مجتمع علماني دنيوي لا يمكن للمصلحة الخاصة أن تحفز الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم إلا حين يؤدي ذلك إلى تحقيق مصلحتهم الدنيوية . لذا فإن أمثلية باريتو هي معيار السلوك المنطقي لمثل هذا المجتمع ، بصرف النظر عما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً . فلمْ يكن باريتو مخطئا من وجهة النظر الدنيوية التي كان فكره يعمل من خلال إطارها، شأنه في ذلك شأن جميع العَلْمانيين الآخرين .

٥٨ لا تملك الرأسمالية آلية فعالة لحفز الفرد على العمل لمصلحة المجتمع إلا إذا كانت تلك المصلحة تتحقق تلقائياً من خلال سعيه وراء مصلحته الخاصة . وبما أن المصلحتين ليستا بالضرورة منسجمتين ، وبما أن الشروط الخلفية لم تُستوفَ، فإن الاعتماد على نظام الأسعار وحده يمكّن الأغنياء من تحويل موارد نادرة لتلبية رغباتهم غير الضرورية على حساب حتى السلع التي تلبي احتياجات الفقراء . وهكذا تصبح الرأسمالية غير عادلة . أما الاشتراكية فهي أسوأ حالاً ، لأنها بمنعها الفرد من السعي وراء مصلحته الخاصة فإنها تجرد نفسها من آلية لحفز الفرد على العمل بكفاءة . كما أن منظورها الدنيوي لا يوفر للفرد حافزاً للعمل للمصلحة الاجتماعية . وهكذا تفشل الاشتراكية في تحقيق الكفاءة والعدالة .

٥٩ أما إذا أدخلنا بُعدَيْ الحساب أمام الله العلي القدير الذي لا يخفى عليه شيء (القرآن الكريم : سورة المائدة /٣) والحياة بعد الموت ، فعند ذلك تتولد عقلانية أرقى . فهذان الاعتقادان يوفران حافزاً قوياً للقيام بأعمال تخدم المجتمع وذلك من خلال إعطاء منظور أطولَ بل أبديّ للمصلحة الخاصة. فهما يلمحان

---

٤٥ " Schools Brief " , *The Economist*, 13 December 1986, p. 83

إلى أن مصلحة الفرد الخاصة لا تتحقق من خلال تحسين ظروفه في هذا العالم فحسب بل أيضاً في العالم الآخر . لذلك فإنه إذا كان ذا عقل راشد ويسعى لما فيه مصلحته فإنه لن يعمل لمجرد رفاهيته الدنيوية قصيرة الأجل ، بل سيحاول ضمان رفاهيته طويلة الأجل من خلال العمل من أجل رفاهية الآخرين ، من خلال تقليص استهلاكه المبذر وغير الضروري رغم قدرته المالية على الإسراف. وهكذا يمكن تحويل الموارد التي يتم توفيرها إلى إنتاج وتوزيع المزيد من السلع التي تلبي الاحتياجات مما يخدم مصلحة الفقراء . كما أن الاعتقاد بأن هذه الحياة متناهية في الصغر بالمقارنة مع الحياة الآخرة يمكن أن يمنع رجل الأعمال من الإثراء بوسيلة مشتبهة ، وبذلك يساعد الآخرين من خلال عدم تقليص حدود فرصهم وحرمانهم من معيشتهم المستقلة . هذه المعتقدات إذا تنطوي على القدرة على أن تكون آلية طوعيه تحفز الفرد على الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الأساسية وهي : ماذا ننتج وكيف ولمن، بطريقة من شأنها أن تقود إلى التخصيص والتوزيع وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

٦٠ إن الإسلام يطرح منظوراً أطول أجلاً للأفعال البشرية، لكنه لا يقتضي حرمان الأفراد من مصلحتهم الخاصة في هذه الحياة الدنيا. فهذا شيء غير عملي. وأي نظام للقيم ينكر على الأفراد مصلحتهم الخاصة لا يمكن أن ينجح. بل أن الإسلام في واقع الأمر يوجب علي الفرد تلبية جميع احتياجاته الأساسية كي يبقى صحيح الجسم والعقل وفعالاً وكَيْ يتمكن من الوفاء بمسئولياته نحو نفسه ومجتمعه ، وبذلك فإنه يعمل على تطوير كامل إمكاناته . فلا مجال للامتناع عن الطيبات من الرزق التي يسرها الله (القرآن الكريم : سورة الأعراف /٣٢) . لكنْ بما أن الموارد محدودة ، فإنه لا يليق به بوصفه خليفة الله أن يذهب إلى حد أن يصبح إنساناً اقتصادياً ويتجاهل رفاهية الآخرين. وكما لاحظ ألك نوف (Alec Nove) بحق: "إن المجتمعات التي لا تهتم إلا بالربح سوف تتفكّك . فالفساد بالمعنى الحرفي والمجازي يمكن أن يزدهر حيث يصبح جمع المال المطمح الأساسي والمعيار المسيطر للنجاح"[٤٦]. ولاحظ جوزيف شومبتر (Joseph Schumpete) أيضاً أنه " ما من نظام اجتماعي يمكن أن

[٤٦] Alec Nove, *The Economics of Feasible Socialism* (1983), p. 7.

ينجح .... إذا كان يفترض أن كل فرد فيه لا يحدوه إلا مصلحته النفعية قصيرة الأجل "[٤٧]. فالتوازن ، وهو "الميزان" في لغة القرآن الكريم (سورة الرحمن / ٧-٩) لا بد منه لضمان الرفاهية الاجتماعية والتطور المتواصل للإمكانات البشرية .

٦١ إن ما فعله الإسلام لإيجاد هذا الميزان هو أنه جاء ببعد روحي وطويل الأجل للمصلحة الخاصة. فعلى الفرد أن يرعى مصلحته في هذا العالم المتناهي في الصغر، وفي الآخرة ، الأبدية . وفي حين أنه يمكن ، وإن لم يكن بالضرورة، تحقيق المصلحة في هذه الدنيا بأن يكون المرء أنانياً ومجرداً من وازع الضمير ، فإن المصلحة في الآخرة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوفاء بالالتزامات نحو الآخرين ، وإن كان ذلك لا يقتضي بالضرورة إنكار الذات . إن الإيمان بالحساب أمام الله العلي القدير العليم يمكن إذا أن يقوم بدور قوي في احتواء المصلحة الخاصة وتشجيع العمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية . ولا يمكن بسلطة الدولة وحدها تأدية هذه الوظيفة ، لأن احتمالات اكتشاف الدولة للمخالفين ليست مضمونة مائة بالمائة . وثمة إمكانات لتجنب الآثار السلبية للملاحقة الرسمية من خلال الرشوة أو استغلال النفوذ السياسي والاقتصادي .

٦٢ وهكذا فإن الإسلام يعترف بما تسعى الماركسية لإنكاره ، أي مساهمة المصلحة الخاصة للفرد من خلال الربح والملكية الخاصة في تحقيق المبادرة الفردية والاندفاع والكفاءة وروح المغامرة في مجال المشاريع . لكن الإسلام يتغلب على شرور الجشع وانعدام وازع الضمير وتجاهل حقوق الآخرين واحتياجاتهم ، وهي أمور لا بد أن يعززها المنظور العَلْماني الدنيوي قصير الأجل لكل من الرأسمالية والاشتراكية . ويحقق الإسلام هذا من خلال الآلية الداخلية المنضبطة ذاتياً ، والمغروسة في أعماق النفس ، وذلك بتأكيدها المتواصل على الحساب أمام الله والأخوة البشرية والعدالة الاجتماعية -الاقتصادية . ويمكن لهذا الصرح من المعتقدات أن يوفر قوة حافزة قوية لمنع تجاوز المصلحة الخاصة حدود الصحة والرفاهية الاجتماعية .

---

٤٧ Joseph Schumpeter, quoted by W. Brus, *Journal of Comparative Economics*, vol. 4, 1980, p. 53.

٦٣ مما لا شك فيه أن للمنافسة وقوى السوق دوراً أساسياً في المساهمة في تحقيق الكفاءة لآلية التخصيص . ولكن يجب أن تعملا من خلال ضوابط آلية الاصطفاء الأخلاقية ، إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية . ولا تكون المنافسة "صحية" وقوى السوق "إنسانية" إلا من خلال هذه الضوابط . ولا يوجد للمنافسة وقوى السوق ولا للتخطيط المركزي وفرض الأنظمة الصارمة القدرة على أن تزرع في البشر القوة الحافزة القوية لاستخدام الموارد النادرة استخداماً عادلاً مثل ما لقوة الإيمان بالحساب أمام الله . وفي حين أنه لا يوجد في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي آلية داخلية تمنع المصالح القوية المتأصلة من التصرف بالسياسات العامة والموارد لمنفعتها الأنانية ، أو أن تشجعها على الإنفاق وفقاً لمقتضيات الرفاهية الاجتماعية ، فإنها في النظام الإسلامي ، شأنها في ذلك شأن أي نظام ديني فعال ، مدفوعة بحافز قوي لأن تفعل ذلك . وإن لم تفعل فإنها تكون تعمل ضد مصلحتها الخاصة طويلة الأجل .

(ج) تجديد الهيكل الاجتماعي–الاقتصادي والمالي

٦٤ قد يفقد كل من آلية الاصطفاء ونظام الحفز فعاليتهما أن لم يقترنا ببيئة اقتصادية–اجتماعية وسياسية مواتية لتحقيق الأهداف . فيجب أن تؤدي تلك البيئة إلى التقيد بقواعد الأمانة فلا تسمح بأن تصبح الممتلكات المادية والاستهلاك التفاخري مصادر للفخار . ويجب أن تكون البيئة الاقتصادية والمالية على نحو لا ينبثق عنها "الإنسان الاقتصادي" وإذا ما ولد فإنه لا يبقى في الوجود . فإذا كان النظام القيمي للمجتمع يضر بمقام وهيبة "الإنسان الاقتصادي" وإذا تعزز ذلك أيضاً من جراء تجديد الهيكل الاقتصادي والمالي (إعادة الهيكلة) ، بحيث لا تدعم آليات الاقتصاد التخصيصية والتوزيعية استخدام الموارد النادرة لأغراض تؤدي إلى إفشال عملية تحقيق الأهداف ، فإنه يمكن الارتقاء بسلوك الأفراد في مجال الاستهلاك والكسب والاستثمار بحيث يصبح افضل جودة ومعنى . ويمكن زيادة تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الهيكلة من خلال الإصلاح السياسي بحيث يتم إضعاف مراكز القوى في المجتمع ، وبحيث يصبح من الصعب على أي فرد الحصول على أية ميزة مفرطة

باستغلال مركزه الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي . إن من شأن غياب التحديد الهيكلي المذكور أن يديم عدم الكفاءة وعدم العدالة في استخدام الموارد وأن يؤدي أيضاً إلى تفاقم حالات عدم التوازن في المدى الطويل .

٦٥ لا يمكن تحقيق إعادة الهيكلة المذكورة من خلال تدابير عشوائية يتم ارتجالها. بل يجب أن تكون منهجية ومترابطة وأن تنفذ على نحو ثابت مطرد بناء على برنامج إصلاحي حسن التصميم لتحقيق الهدف طويل الأجل . ويجب أن يتصدى التحديد الهيكلي إلى ما يلي:

٦٦ (أ) تقوية العنصر البشري من خلال حفز الفرد على أداء مهامه وتمكينه منها بهدف تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء .

٦٧ (ب) تقليص الوضع الراهن لتركيز الثروة والسلطة الاقتصادية والسياسية.

٦٨ (ج) إصلاح جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما في ذلك الموارد المالية للدولة والوساطة المالية ، في ضوء التعاليم الإسلامية، وذلك للمساعدة على تقليص الاستهلاك المبذر وغير الضروري ولتعزيز الاستثمار من أجل تلبية الاحتياجات والصادرات وزيادة التشغيل والعمل الحر .

٦٩ وبعبارة أخرى ، إن ما تدعو الحاجة إليه هو إصلاح البشر وإعادة هيكلة شاملة لأنماط الاستهلاك والاستثمار وملكية وسائل الإنتاج والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فكلما ازدادت ندرة الموارد أو حالات اختلال التوازن وكلما اتسعت الهوة الفاصلة بين الواقع و**مقاصد الشريعة**، كلما ازدادت الحاجة إلى إعادة الهيكلة المطلوبة .

٧٠ إن بعض العناصر الأساسية لإعادة الهيكلة هي جزء أساسي من معتقدات الإنسان المسلم–فبما أن مصيره في الآخرة يتوقف على التزامه المخلص بها فإن الحوافز التي تدفعه إلى ذلك من شأنها أن تكون قوية . لذا من المحتمل أن تنجح إعادة الهيكلة في بيئة إسلامية بأكثر مما ينجح نظيرها في بيئة علمانية . وبعد تنفيذ إعادة الهيكلة المذكورة تنفيذاً فعالاً فإن النظام الناتج يجب أن يكون مختلفاً اختلافاً جذرياً عن الرأسمالية والاشتراكية أو دولة الرفاهية . على أنه لا حاجة إلى القيام في هذا الكتاب باستعراض جميع القيم والمؤسسات الإسلامية التي

تنطوي عليها إعادة الهيكلة الاقتصادي . فالقرآن الكريم والسنة وأدبيات الفقه متاحة لهذا الغرض . ومع ذلك فهناك أربعة مكونات أساسية لإعادة الهيكلة، أوْلاها الإسلام أهمية خاصة لكنها أهملت أو أسيء فهمها ، وهي : (أ) استخدام الموارد المؤتمن عليها بما يمليه وازع الضمير ؛ (ب) المساعدة الذاتية الاجتماعية التي تتحقق من خلال دفع **الزكاة** وغيرها من أموال **الصدقات**؛ (ج) الإرث؛ (د) إصلاح هيكل النظام المالي . وسيتضح في الفصول التالية ما تنطوي عليه هذه الأمور من آثار لوضع مجموعة سياسات ترمي إلى تحقيق **مقاصد الشريعة** .

(د) دور الدولة

٧١ قد يتعذر على الدولة القيام بإعادة الهيكلة الشاملة المذكورة إلا إذا كان لها دور فعال في مجال الاقتصاد . ويتعين عليها أن تترجم أهداف الإسلام وقيمه إلى واقع عملي[٤٨]. وهذا يعود إلى أنه من المحتمل ، حتى في بيئة تسودها المفاهيم الأخلاقية أن يكون الأفراد بكل بساطة غير مطلعين على احتياجات الآخرين الملحة غير الملباة ، أو على مشكلات الندرة والأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد . وعلاوة على ذلك ثمة عدد من الوظائف التي يتعين أداؤها لمصلحة الرفاهية العامة ، ولكن قد لا يكون الأفراد راغبين أو قادرين على أدائها فردياً أو جماعياً بسبب فشل السوق أو عدم قدرتها على حشد الموارد الكافية . في مثل هذه الظروف يكون السمو الأخلاقي ونظام الأسعار ، بصرف النظر على ضرورتهما ، غير كافيين لتحقيق ذلك النوع من إعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق العدل فضلاً من الكفاءة في تخصيص الموارد وتوزيعها. لذا فقد كان دور الدولة في الاقتصاد دائماً يحتل مكاناً هاماً في الفكر السياسي

---

[٤٨] انظر الامام حسن البنا ، *مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا* ، ص ٢٦٢ ، انظر أيضاً:
Sayyid Abul A'la Mawdudi, *Islam awr Jadid Ma'ashi Nazariyyat* (1959), pp. 161-2, and *Khilafat-o-Mulukiyyat* (1966), pp. 15-102;

محمد باقر الصدر : *اقتصادنا* (١٩٨١م) ص ٧٢١-٧٢٢ ، ومحمد المبارك : *نظام الإسلام: الاقتصاد ، المبادئ والقواعد العامة* (١٩٧٢م) ص ١٠٦-١٢٧.

and Hasan Turabi, " Principles of Governance, Freedom, and Responsibility in Islam", *The American Journal of Isalmic Social Sciences,* 1/1987, pp. 1-11.

الإسلامي منذ العصور الأولى حتى اليوم ، وكان يناقش ضمن عدد من العناوين، منها **الأحكام السلطانية ومقاصد الشريعة والسياسة الشرعية والحسبة**[٤٩] .

٧٢ غير أن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليس ذا طابع يصح وصفه بأنه (تدخلي) وتفوح منه رائحة الالتزام برأسمالية عدم التدخل . كما أنه ليس شمولياً وقسرياً يقمع الحرية ويقتل روح المبادرة والمغامرة لدى الفرد . وهو أيضاً ليس له طابع دولة الرفاهية العَلْمانية التي تكثف الطلبات على الموارد ، بسبب عزوفها عن الأحكام القيمية ، وتؤدي إلى حالات اختلال في الاقتصاد الكلي بل أن دور الدولة هو دور إيجابي-هو التزام أخلاقي بالمساعدة على تحقيق رفاهية الجميع من خلال ضمان التوازن بين المصلحتين الخاصة والاجتماعية ، وحفظ القطار الاقتصادي على السكة المتفق عليها ومنع تحويله من جانب المصالح المتأصلة القوية. وكلما ازداد الحافز عند الناس لتطبيق القيم الإسلامية وكانت المؤسسات الاجتماعية-الاقتصادية أكثر كفاءة في إيجاد توازن عادل بين الموارد والطلبات وفي تحقيق مقاصد الشريعة كلما تضاءل الدور الذي يتعين على الدولة القيام به في الاقتصاد. على أنه بصرف النظر عن حجم الدور الذي تقوم به الدولة، فلا ينبغي ممارسته على نحو اعتباطي . بل يجب أن يكون محصوراً ضمن قيود الشريعة ومن خلال القنوات الديمقراطية للشورى .

٧٣ وهكذا ففي حين أن الإسلام يعترف بالحرية الفردية وبدور آلية الأسعار في تعزيز الكفاءة ، فإنه لا يعتبر قوى السوق أشياء مقدسة . فحركة قوى السوق العمياء لا تقوم تلقائياً بمكافأة الجهد المنتج اجتماعياً ، ولا بالحد من الاستغلال ، أو بمساعدة الضعفاء والمحتاجين . لذا فان المسئولية تقع على الدولة لضمان تحقيق مقاصد الشريعة . وهذا لا يعني أنه يتعين على الدولة الإسلامية أن تعمل كدولة بوليسية . فهي لا تحتاج إلى استخدام القوة لتحقيق أهدافها،

[٤٩] من الكتابات ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد ، الجويني : *غياثُ الأمم في التياث الظُّلَم*، والماوردي: *الأحكام السلطانية*، وأبو يَعْلَى : *الأحكام السلطانية*، وابن خلدون: *المقدمة*، وابن تيمية: *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية* . *والحسبة في الإسلام* . وللاطلاع على خلاصة لهذه الآراء انظر رفيق المصري ، *أصول الاقتصاد الإسلامي* (١٩٨٩)، ص ٦٦-٨٤. وظهرت في العصور الحديثة عدة مؤلفات حول دور الدولة في الاقتصاد ، من أهمها آراء الامام حسن البنا وسيد أبو الأعلى المودودي ومحمد باقر الصدر.

ولا تعتمد على امتلاك وتشغيل جزء كبير من الاقتصاد . فشرط استعمال الحكمة والموعظة الحسنة والرفق في تطبيق الشريعة (القرآن الكريم: سورة البقرة/٢٥٦ و سورة النحل/١٢٥) وفي إلغاء الفائدة الربوية لا يسمحان بذلك. بل أن الدولة تحاول أن تحفز وتساعد القطاع الخاص على القيام بدوره بكفاءة ضمن قيود المصلحة الاجتماعية . ولهذا الغرض فإنه يتعين عليها أن تعتمد على الارتقاء بالوعي الأخلاقي للناس ودفع عجلة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتوفير الحوافز والتسهيلات . والدولة مسئولة عن إيجاد الإطار الصحيح للتفاعل المناسب بين البشر والقيم والمؤسسات لتحقيق أهدافها. وسيتضح دور الدولة أكثر في الفصول التالية التي نتناول ما تنطوي عليه القيم الإسلامية من آثار تتعلق بالسياسة العامة[٥٠].

نهج شامل

٧٤ وهكذا نرى أن الإسلام لا يطرح أية صيغة أو آلية أو استراتيجية "سحرية" لجعل تخصيص وتوزيع الموارد كفيئاً وعادلاً . إن الادعاءات المتعلقة بالخصائص "السحرية" لأية آلية تدل على عدم إدراك تعقيدات المجتمع البشري والصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية وتحقيق الأهداف الاجتماعية . كما أنها تعكس ما يبذل من جهد لتحويل الأنظار عن نقاط الضعف في النظام وإيجاد تبرير "علمي" لإثراء المصالح المتأصلة .

٧٥ أما الإسلام فهو أكثر واقعية . فهو يقدر الصعوبات التي ينطوي عليها حل المشاكل الناجمة عن الندرة ويشدد على الحاجة لاستراتيجية تتألف من مجموعة من الأدوات التي تنسجم كلها مع نظرته العامة إلى الحياة ومع **مقاصد الشريعة**. وبدون نهج شامل كهذا لا يمكن وجود استراتيجية فعالة ، بل سيكون هناك

---

[٥٠] انظر أيضاً كتاب المؤلف وعنوانه:

The Islamic Welfare State and its Role in the Economy (1979).

للاطلاع على بحث مفصل عن الالتزامات واستراتيجية ووظائف الدولة في الإسلام.

خليط من السياسات المتعارضة التي توضع كحلول وسط للطلبات المتعارضة للجماعات المتعددة والطبقات الاجتماعية .

٧٦ ومع ذلك فقد حاول بعض المؤلفين أن يعطوا الانطباع الخاطئ بأن البرنامج الإسلامي يقوم على ثلاثة تدابير فقط : المعايير السلوكية والزكاة وتحريم الفائدة[٥١] . ومع أن لهذه التدابير الثلاثة دوراً هاماً تقوم به في إعادة الهيكلة الاقتصادية فإنها لا تمثل كامل النظام الاقتصادي الإسلامي . وتكمن فعالية هذه التدابير في كونها مدعومة ومعززة بآلية اصطفاء ملائمة وبنظام قوي للحوافز وبإصلاح هيكليّ فعال وبدور إيجابي تقوم به الحكومة . فالتدابير الثلاثة لا تستطيع وحدها أن تحمل عبء ومسئولية تحقيق **مقاصد الشريعة** . فكأننا ننظر إلى جمجمة وصدر وساقي هيكل عظمي ثم نقول هذا هو الإنسان. فمع أن هذه أجزاء هامة للجسم البشري فإنها تكتسب أهميتها طالما كانت الروح والعضلات والأوتار والقلب والعقل وجميع أجهزة الجسم الأخرى سليمة وتعمل بشكل ملائم. وما من واحد من هذه الأجهزة يستطيع وحده أن يقوم بدور الإنسان، وهذا يبين الفرق بين العناصر المكونة الفردية والوصفة الكاملة.

٧٧ من غير الحكمة، كما ورد آنفاً ، التقليل من قدرة المعتقدات ومعايير السلوك في تحويل البشر وحفزهم على التصرف بطريقة تنم عن الشعور بالمسئولية الاجتماعية . وفي واقع الأمر ، لا يمكن لأي نظام أن يقدر له البقاء ، بدون تلك المعتقدات والقواعد السلوكية ، وبصرف النظر عما إذا كانت اليد المرئية أو اليد الخفية هي التي توجهه . فهذه المعتقدات والقواعد السلوكية لازالت موجودة حتى في ظل الرأسمالية والاشتراكية ، حيث أن العَلْمانية لم تتمكن من القضاء عليها ، وإن كانت تمكنت فقط من إضعافها إلى درجة كبيرة. ومع أنه زال التأكيد عليها فإنها تعمل ، وإن كان ضمن مدى محدود، على التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية ، وعلى المحافظة على حد أدنى من العدالة في تخصيص الموارد وتوزيعها . وبدونها فإن تلك المجتمعات

---

٥١ See Timur Kuran, "The Economic System in Contemporary Islamic Thought: Interpretation and Assessment", *International of Middle Eastern Studies,* 2, 1986, p. 135.

كان من شـأنها أمـا أن تمـزق نفسـها إربـاً أو أن تغـرق في الثـورات . علـى أن المعتقدات ومعايير السلوك في حالتها الضعيفة غاية الضعف ليس لديها من القوة ما يجعلها تحفز الغالبية العظمى من الأفراد على إبقاء مصلحتهـم الخاصـة ضمـن حدود الرفاهية الاجتماعية بالمقدار اللازم لإعادة الهيكلة من أجل تحقيق العدالـة الاجتماعية-الاقتصادية . وكما بين صامويل بريتان (Samuel Brittan) بحـق: "إن أكبر خطأ يرتكبه المكابرون المتشككون هو التقليل من شـأن دور الشـرعية الأخلاقية في الأفعال البشرية . فلا يمكن لأية منظمة بشرية أن تنجح في القيـام بعملها بدون نوع من القواعد التي تكبح السعي وراء المصلحة الخاصة"[٥٢] .

٧٨ إن مؤسسات الزكاة والإرث وإلغاء الفائدة ليست مجـرد قيـم يتعـين علـى كل مسلم الالتزام بها التزاماً مخلصاً من أجل رفاهه الشخصي في هذه الدنيا وفي الآخرة، بل لها أيضـاً دور هـام تقـوم بـه في إعـادة الهيكلـة الاقتصاديـة وتحقيـق مقاصد الشـريعة . ومـن الخطأ التقليـل مـن أهميتهـا ، إذا مـا أخذنـا بالاعتبـار الانتعاش الفعال للعنـاصر الأخـرى للاسـتراتيجية الإسـلامية ، بمـا في ذلـك دور الحكومة . على أن هذه كلها جوانب من إصلاح هيكـل اقتصـادي كـامل ولا يمكن تحقيق ما تنطوي عليه من إمكانات على نحو كامل بطريقة مجزّءة مفككة. فلا بد من قبول البرنامج الإسـلامي وتنفيـذه بوصفـه كـلاً متكـاملاً . فـالقبول والتنفيذ الجزئيان لا يستطيعان تحقيق الأهداف . وهــذا مـا يؤكـد عليـه القـرآن الكريم:

﴿إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ (سورة البقرة / ٨٥)

﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (سورة البقرة / ٢٠٨)

﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (سورة الرعد / ١١

---

٥٢ Samuel Brittan, "There Must be a Better Way", *Financial Times*, 20 November 1987, p. 17.

الفصل السادس

الانحــراف

١ قد يتساءل المرء عن سبب معاناة الدول الإسلامية أيضاً من نفس حالات عدم المساواة واختلال التوازن التي تعاني منها الغالبية العظمى من البلدان الأخرى، مع وجود النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة والاستراتيجية الإسلامية . إن السبب واضح إذ لا يوجد بلد في العالم الإسلامي تطبق فيه الاستراتيجية الإسلامية تطبيقاً تاماً . وغياب الإسلام في هذه البلدان أمر يجلب الانتباه ولا سيما في الميدانين السياسي والاقتصادي . ولا يمكن أن نعرض هنا تحليلاً شاملاً لجميع العناصر التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى انحراف البلدان الإسلامية عن مُثلها التي تصرح بها ، تلك العناصر المسئولة عن انحراف صحتها حالياً[1] . على أن استعراضاً موجزاً من شأنه أن يساعد على تصور حجم المهمة وطابع السياسات اللازمة لمواجهة التحدي بنجاح .

---

[1] الدراسات التي تناولت أسباب الانحطاط لدى المسلمين ضئيلة للغاية في الأدبيات المتوافرة . إلا أن القارئ يمكن أن يستفيد مما يلي:

أبو الحسن على الندوي ، *ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين* ،(١٩٧٤) ؛ وزكريا بشير إمام، *طريق التطور الاجتماعي الإسلامي* (١٣٩٧هـ)ص ٤٧-٨٣ ؛ زغلول راغب النجار، *قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي* (١٤٠٩هـ)؛ وانظر أيضا : جون سوندرز (محرر) : *العالم الإسلامي عشية توسع اوربة*. ترجمة : د. محمد ظافر الصواف ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار البشير ، عمان ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ؛ فيليب حتي : *تاريخ العرب* (١٩٥٨م) و بخاصة الفصول ٣٣ و٣٩ و٤٠؛ (الأمير) شكيب ارسلان : *لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم* . طبعة ثانية . دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بلا تاريخ.

الانحطاط السياسي والأخلاقي

٢ بعد أن وصل المجتمع الإسلامي إلى قمة مجده ، فقدَ زخمه من جراء الانحطاط السياسي والأخلاقي . وكانت مؤسسة **الخلافة** أول شيء يتداعى وهي المؤسسة التي كانت تجسد النظام السياسي الإسلامي بشكله المثالي .وقد حل محلها ، بوجه العموم ، حكم استبدادي ووراثي استلهم القليل من مبدأ الشورى الديمقراطي الإسلامي الواجب أتباعه ، وتراكمت عليه مع الزمن جميع العيوب المقترنة بذلك الحكم[٢]. ومع ذلك فقد بقي الارتباط العاطفي بالدين وإن ازداد التساهل في الالتزام بالتعاليم الإسلامية . وبدأت أخلاق المسلمين تضعف وتبتعد تدريجياً من المثل الإسلامي الأعلى . وازداد ضعف الخصائص الثلاث الهامة للمجتمع الإسلامي وهي : قوة الأخلاق ، وقوة روابط الأخوة ، والعدل الذي لا يتطرق إليه الفساد . وقد زاد هذا في اضعاف الإنسان المسلم وقلص قوته وحيويته وأدى إلى "فقد السيطرة على بيئته الطبيعية" كما قال توينبي (Toynbee) في تحليله العام لانحطاط الحضارات[٣].

٣ إن فقد السيطرة على البيئة هيأ المسرح أيضاً للسيطرة الأجنبية التي مضت في استنفاذ الحيوية وأصبحت البلدان الإسلامية محرومة من الروابط الفعالة للأمة ومن الحكومات المستقلة ذات التوجه الإسلامي التي تشعر بدافع لاتخاذ تدابير بناءة لتحقيق **مقاصد الشريعة** من خلال العمل على تعزيز نمو متوازن لاقتصاداتها . وخلافاً لما جرى بالنسبة لسلطة الاحتلال الحليفة التي نفذت إصلاحات جذرية تتعلق بالأرض في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان فقد تحالف الحكام المستعمرون في البلدان الإسلامية مع الطبقات ذات الامتيازات ، ولا

Halil Inalcik, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire", and Ann Lambton, "Persia: The Breakdown of Society", in P. M. Holt, et al. (eds.), *The Cambridge History of Islam* (1970), pp. 324-31 and 430-67; Philip Hitti, *History of the Arabs* (1958),See in particular Chapters 33,39 and 40.

[٢] للإطلاع على افضل تحليل متوفر للعناصر التي أدت إلى هذا التحول من نظام الشورى إلى الحكم الوراثي والفردي ، انظر:

Sayyid Abul A'la Mawdud, *Khilafat-o-Mulukiyyat* (1966), pp.103-53.

انظر أيضاً سيد محمد رشيد رضا ، *تفسير المنار*، ج ٤، ص ٢٠٤وج ٥، ص ١٩٨.

[٣] Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, abridgement by D. C. Somervell (1946).

سيما أصحاب الأراضي الذين كانوا ، كما بين ميردال (Myrdal) " مهتمين بالدرجة الأولى بالمحافظة على الوضع الاقتصادي القائم الذي كانوا يتمتعون في ظله بالامتيازات"[٤]. وأدى ذلك إلى زيادة تعزيز القوى التي كانت تظلم الجماهير بالقمع والاستغلال وتعمل على انحطاط وتفسخ المجتمع الإسلامي . ولم يسمح للضغط الرامي إلى العودة إلى الإسلام بأن يكتسب قوة ، كما لم ترسم السياسات التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مقاصد الشريعة ، ناهيك عن أن تنفذ .

الانحطاط الاقتصادي

٤ مع ضعف الأخوة والمساواة الاجتماعية أصبح المجتمع الإسلامي متوجهاً بشكل متزايد نحو الوضع القائم والتحيز الطبقي . وأصبحت العدالة الاجتماعية – الاقتصادية التي تميز المجتمع الإسلامي الحقيقي الضحية الرئيسية . وتقلصت فرص الارتقاء الرأسي تقلصاً كبيراً وتضاءلت إمكانية الحصول على مكافأة عادلة عن العمل الشاق الذي يتم بوازع الضمير ، أو الحصول التقدير الواجب للمقدرة والمؤهلات ، وتضاءل معه ، لدى أكثر الناس قدرةً وكفاءةً ، حافزُ الإبداع والعمل الشاق من أجل تحقيق تقدمهم . وازداد اللجوء إلى الفساد والوسائل غير المشروعة لتأمين الحاجيات الضرورية أو لتلبية طلبات العادات غير السليمة وطرز الحياة الباهظة التي انتشرت في جميع قطاعات المجتمع . وهكذا فقد عم الفساد .

٥ وهذا نجم عنه زيادة اضعاف التضامن والتلاحم الأخلاقي للمجتمع وأدى أيضاً إلى تقويض قدرة الطبقات الغنية والمتوسطة على الادخار . فاستغلال الفقراء لم يُتِح لتلك الطبقات دخولاً كافية لتلبية حتى احتياجاتها الأساسية . وهكذا لم تحصل زيادة كافية في تكوين رأس المال من جانب الأغنياء أو الفقراء. ومع استمرار تقلص العدالة الاجتماعية – الاقتصادية حصل انخفاض كبير في روح المغامرة والإبداع والابتكار .

---

٤ Gunnar Myrdal, *Rich Lands and Poor* (1957), p. 59.

٦ وفي الزراعة ، وهي المهنة الرئيسية لمعظم البلدان الإسلامية ، أصبح المزارعون المستأجرون والفلاحون الذين لا يملكون أرضاً ، ممن كانت تتوافر لهم إمكانات أن يصبحوا مقاولين نشطين ، هؤلاء أصبحوا بحكم الأرقاء لأصحاب الأراضي الذين حصل كثير منهم ، دون جهد ، على قطع كبيرة من الأرض من خلال المكائد والولاء لأسيادهم المستعمرين والمحليين . وبما أن المالكين الغائبين كانوا يأخذون كل خيرات الأرض فقد ضعف حافز الفلاحين واندفاعهم . فلم يعد لهم ما يحفزهم على تطوير الأرض واستعمال تقانة أفضل بغية زيادة الإنتاج. بل لم يكونوا يملكون الوسائل التي تمكنهم من الاضطلاع بالاستثمارات اللازمة . وعلاوة على ذلك فقد كانوا يئنون تحت وطأة الديون التي كانوا يحصلون عليها من المرابين وأصحاب الأراضي . وقد أدى ذلك أيضاً إلى قتل طموحهم . أما المالك الغائب نفسه فإنه لم يكن ليقوم بالاستثمار في مجال التقانة والتدريب والبذور والأسمدة والمبيدات المحسنة . كما أنه كان يعارض جميع التدابير التي كان من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى المزارعين المستأجرين والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً من الجوانب التعليمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . لذا فقد ظل القطاع الزراعي متخلفاً . وبما أن الثورة الزراعية كانت دائماً تسبق أو تصاحب الثورة الصناعية تاريخياً ، فإن الوضع المؤسف للزراعة في العديد من البلدان الإسلامية قضى مسبقاً على إمكان تحقيق تنمية دؤوبة سريعة . وقد جاء في تقرير للبنك الدولي أنه " في جميع البلدان تقريباً التي كانت التنمية الزراعية قوية فيها، حصل تقدم سريع في النمو الاقتصادي " و" في حين أن دور الزراعة في التنمية كان مجالاً للنقاش عبر مئات السنين ، فإن الأدلة ثابتة ومطردة إلى حد يسترعي الانتباه . ففي أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، اقترنت الزراعة النشطة بعملية التصنيع والنمو –بل سبقتها في بعض الحالات"[٥].

٧ أما في الصناعة فقد تم إفقار الحرفيين ، الذين ازدهرت أوضاعهم خلال فترة المجد الإسلامي، من جراء سياسات الحكام المستعمرين الرامية إلى زيادة صادرات بلادهم إلى المستعمرات . وكما لاحظ ميردال بحق فإن القوى

---

٥ IBRD, *World Development Report*, 1982, pp.iii and 39.

الاستعمارية " اتخذت البلد المستعمَر سوقاً لمنتجات صناعتها. واتخذت تدابير خاصة لعرقلة نمو الصناعة المحلية"[٦]. وبهذا ماتت الحرف . وازداد الضغط على الأرض وازداد فقر المزارعين حيث حرموا من فرصة دعم إيراداتهم من الزراعية، وأجبروا على ترك ذويهم والهجرة إلى المدن حيث كانوا يُستغلون أيضاً ، ويواجهون علاوة على ذلك ظروفاً معيشية بائسة .

٨ إن المزارعين والحرفيين والعمال في البلدان الإسلامية لا يقلون رشداً عن أمثالهم في البلدان الأخرى وهم قادرون على الاستجابة للحوافز الاقتصادية . فعدم توافر الاندفاع والإبداع والضمير الحي والكفاءة والإنتاجية العالية بينهم ليست خصائص متأصلة ، وانما فرضتها عليهم البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السلبية فضلاً عن عدم قدرتهم على تأمين مستوى معيشة كريم من خلال الجد في العمل . فما من عاملين لهما أثر مدمر على الروح المعنوي والحيوية والإبداع في المجتمع أكثر من الفقر والظلم اللذين لا يجدي معهما أي قدر من المواعظ . فكل ما يحتاجون إليه هو العدالة والتدريب وأدوات العمل وعندها سيتحسن أداؤهم أضعافاً مضاعفة . فإذا لم تأخذ العدالة مجراها لا يمكن أن تكون استجابتهم إيجابية.

الفرصة الضائعة

٩ اقترن الاستقلال عن السيطرة الأجنبية بشعاع من الأمل . كان من المتوقع أن تقوم الحكومات الوطنية بالتفاني في خدمة رفاهية الناس ضمن إطار القيم الإسلامية وفلسفة الإنماء . غير أن هذا الأمل لم يتحقق . ولم ينتج عن الاستقلال سوى زوال السيطرة الأجنبية المباشرة . وحل مكان هذه السيطرة في معظم البلدان حكام عسكريون مستبدون غفلوا عن طموحات الشعب ، وكاد بعضهم أن يدمر اقتصادات تلك البلدان باسم الاشتراكية أو الدفاع الوطني . ورغم الاستقلال فقد تجسدت روح الماضي الاستعماري في شكل طبقة إدارية (بيروقراطية) علمانية غير كفِيئة ومتغطرسة وفاسدة انحازت إلى المصلحة المتأصلة لملاكي الأراضي والشركات الكبيرة والعسكريين .

---

٦ Myrdal (1957), p. 57.

١٠ ألقيت مهمة إعداد سياسات التنمية على عاتق هذه الطبقة الإدارية (البيروقراطية) بعد الاستقلال . و لم تكن هذه الطبقة مدربة للقيام بهذه المهمة كما لم يكن لديها الحوافز للقيام بها . وقد نشأت وفق المفاهيم والتقاليد الغربية العَلْمانية و لم تكن تفهم الإسلام أو مفهومه الثوري للعدالة الاجتماعية-الاقتصادية إلا قليلاً . فكان النظر في الفلسفة الإنمائية الإسلامية وإعداد سياسات في ضوئها مهمة صعبة . وكان من الأسهل الاعتماد الأعمى على وصفات السياسة الصادرة عن علماء الاقتصاد الإنمائي . وبما أن الاقتصاد الإنمائي قد نشأ هو نفسه في الغرب في خلفية علمانية وكان يفتقر إلى الالتزام الجاد بالعدالة الاجتماعية-الاقتصادية والقيم الأخلاقية فإنه لم يستطع استحداث آلية اصطفاء متفق عليها لغربلة الوصفات المتعارضة للسياسة العامة وأن يضع إطاراً ثابتاً لها من أجل تحقيق النمو المقترن بالعدالة والاستقرار . وهكذا فقد كانت السياسات التي اتبعتها البلدان الإسلامية ، كما هو الحال في بلدان نامية أخرى ، تتقلب على موجات الاشتراكية والاقتصاد الحر والليبرالية ومناهضة الليبرالية . وقد ولد ذلك حالات من التناقض وعدم الاستقرار وألحقَ ضرراً كبيراً بسلامة اقتصاداتها وتنميتها . وتم تشجيع زيادة الإنفاق لتعزيز التنمية . وتم التهرب من الأحكام القيمية اللازمة لكبح جماح الإنفاق غير الضروري . وأدى هذا إلى ازدياد فجوة الموارد . وتم تعزيز التوسع النقدي والاقتراض الداخلي والخارجي كوسيلة فعالة لملء هذه الفجوة . وكان الذين يعارضون هذا الاقتراض يوصمون بالأصوليين اللذين يعارضون الحداثة والتقدم . وإذا كانت "حقيقة الحلوى تظهر عند أكلها" ، فإن الحلوى التي قدمها اقتصاد التنمية العَلْمانية كانت مُرة وغالية الثمن ، وانطوت على اختلال كبير في التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن الخارجي ، وعلى عبء ثقيل لخدمة الدين وحالات التوتر الاجتماعي .

١١ لم يتحول حتى الآن بصيص الضوء الذي شاهده الإنسان العادي في الأفق عند الاستقلال إلى ضياء نهار . وبقيت مشاكله حتى الآن بدون حل وظلت احتياجاته الأساسية غير ملباة . وازدادت حالات عدم المساواة و لم تتحقق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية . وأدت حالات العجز الكبير في الميزانية إلى

توسع نقدي سريع ومعدلات تضخم عالية في الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية . وأدت حالات اختلال التوازن الخارجي الكبيرة إلى زيادة الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وأوقعها هذا بين براثن المقرضين الأجانب ومقدمي المساعدة ، الذين يَعتبرون الإسلام شيئاً بغيضاً ويمارسون كل الضغوط التي يقدرون على ممارستها لمنع اعتماد السياسات الإسلامية ، وهم لا يدركون ما ينطوي عليه الإسلام من إمكانات لتعزيز النمو والعدالة والاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية .

١٢ ويبقى بناء المجتمع إسلامي حلماً لم يتحقق . بل حتى تَوجّهُ معظم البلدان الإسلامية ومصيرُها بقيا غير محددين . إن الإشادة الشفوية بالإسلام لم تحقِق، ولا تستطيع أن تحقق ، طموحات الجماهير . وهذه الجماهير تشعر بالإحباط وتتعطش إلى التغيير . لذلك فقد حان الوقت لكي تقرأ الزعامة الإسلامية وتفهم مؤشرات الزمن وتعمل على بعث الإسلام واستئصال الظلم . ولن يفلت من غضب الجماهير التي تشعر بالإحباط ، ولن يحقق مركزاً خالداً في التاريخ إلا أولئك الذين يستجيبون للتحديات التي تواجههم . ولسوء الحظ فحتى أولئك الزعماء من المسلمين الذين يتحدثون بإيجابية عن الإسلام ، لا يتجاوزون صعيد تنفيذ العقوبات الإسلامية ، فهُمْ يساوون مساواة خاطئة بين الاستراتيجية الإسلامية وهذه العقوبات . وهذا ظلم للإسلام . فهؤلاء الزعماء لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر لإقامة العدل . إن محاولة تنفيذ العقوبات قبل وضع حتى مجرد إطار لإعادة العدالة إلى مكانها الأساسي الهام في مجتمع إسلامي هو مثل وضع العربة أمام الحصان .

الحاجة إلى التغيير

الشرعية السياسية

١٣ يحتاج العالم الإسلامي إلى تغير . إن الارتباط العاطفي للجماهير الإسلامية بالإسلام ينطوي على إمكانات ضخمة للإصلاح الاجتماعي-الاقتصادي والتنمية. غير أن ما تدعو الحاجة إليه هو آلية لحشد هذه الإمكانات من خلال إعادة شعلة الإيمان إلى قلوب الناس وغرس خصائص المسلم الحقيقي في

نفوسهم. ويمكن للحكومات أن تنفذ هذه المهمة على نحو أكثر كفاءة عن طريق القدوة الحسنة التي يحتاج إليها العالم الإسلامي لتحقيق التغير الاجتماعي السليم ، ومن خلال استخدام الموارد التعليمية والمادية التي تحت تصرفها . وكما أكد الإمام حسن البنا بحق فإن الحكومات هي قلب الإصلاح الاجتماعي-الاقتصادي . فإذا فسدت الحكومات فإنها قد تفسد كل شيء ، وان صلحت فقد تتمكن من إصلاح كل شيء[٧]. والحكومات عادة لا تقوم بدورها بكفاءة إلا إذا كان حكومات شرعية . ولسوء الحظ فإن الحكومات لم تكن شرعية في العالم الإسلامي خلال جزء كبير من تاريخه. وإذا لم تعد الشرعية إليها فإن البرنامج الإسلامي الذي يرمي إلى تحقيق مقاصد الشريعة سيبقى يحتل مكاناً تزيينياً في الحياة السياسية للبلدان الإسلامية .

معايير الشرعية

١٤ للإسلام معاييره الصارمة في تحديد شرعية الحكومة ، أولها هو أن تكون الحكومة مسئولة أمام الله المشرع الأعظم والمصدر الأساسي للشريعة . وهذا يعني ضمنياً أن سلطة الحكومة محدودة وغير مطلقة .ويتعين على الحكومة نفسها الالتزام بالشريعة وأن تفعل كل ما بوسعها لضمان تنفيذها . ولا يدع القرآن الكريم أي مجال للشك في هذا الشأن إذ أنه يؤكد : ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾ (سورة الاعراف/٣) ، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (سورة المائدة/٤٥) .

١٥ بما أن أحد الأهداف الأساسية للشرعية هو رفاهية الناس وليس رفاهية أي فئة أو أسرة أو منطقة بعينها، فإن على الحكومة واجباً أخلاقياً وشرعياً بأن تضمن تحقيق تلك الرفاهية من خلال اعتماد جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك الاستخدام الكُفُؤ والعادل للموارد . قال الرسول عليه الصلاة والسلام:

"كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"[٨].

"ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يُحِطْها بنصيحة إلا لم يجدْ رائحة الجنة"[٩].

[٧] الإمام حسن البنا، *مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا*(١٩٨٩)،ص٢٥٥

[٨] المنذري في *الترغيب والترهيب* (١٩٨٦) عن ابن عمر، ج٣ ، ص ١٥٥ رقم ١، أخرجه البخاري ومسلم .

"أحبُ الناسِ إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل . وأبغضُ النـاسِ إلى الله تعالى وأبعدهم منه مجلساً إمام جائر"[10].

١٦ والمعيار الثاني للشرعية هـو مسئولية الحكومـة أمـام الشـعب . ذلـك لأن الحكومة هي أمانة – أمانة من الله وأمانة مـن النـاس تعطـى إلى الذيـن يديـرون شؤون الحكومة . وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام ذلـك بوضـوح لأبـي ذر عندما رغب في أن يولّى منصباً حكومياً كبيراً : " يا أبـا ذر انـك ضعيـف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خِزْي وندامة، إلا من أخذها بحقهـا وأدَّى الـذي عليه فيها"[11]. لذلك ففي حـين أن الحكومـة مسئولة أمـام الله عـن نجاحهـا أو فشلها في حمل الأمانة، فهي مسئولة أمام الشعب أيضاً لتحقيـق طموحاتـه وفـق شروط الأمانة .

١٧ ولا يمكن للحكومة أن تؤدي دورها في تحقيق طموحات الشـعب بكفـاءة إلا إذا كانت تتقبل اقتراحات الشعب وانتقاده . مـن هنـا نجـد أن الرسـول ﷺ أكد أن من مقتضيات الإيمان أن يقدم المسلمون النصيحة الخالصة لحكـامهم– نصيحة من شأنها أن تسـاعد الحكـام علـى أداء واجبـاتهم علـى نحـو فعـال[12]. ولكن كيف يمكن للناس الوفاء بهذا الالـتزام إذا لم توجـد حريـة التعبـير وإذا لم يسمح لهم بانتقـاد السياسـات الـتي تنتهجهـا الحكومـة ؟ فـإذا لم يعتـبر الحكـامُ أنفسَهم مسئولين أمام الشعب وإذا لم يكونوا مستعدين لسـماع آرائـه لا يمكـن أن يحصل أي إصلاح . وهكذا عندما تولى أبو بكر الخلافة أكد تـأكيداً حازمـاً على هذا الأمر الإسلامي في أول خطبة له حين قال : " فإن أحسنت فـأعينوني وإن أسأت فقوّموني"[13]. وهذا ينشئ تدفقاً ذا اتجـاهين للحقـوق والالتزامـات. فمن حق الشعب المشاركة في وضع السياسـات العامـة ، ويتعـين علـى الحكـام واجب تمكينه من القيام بذلك . وفي الوقت نفسه أن من حق الحكـام الحصـول

---

[9] البخاري ، عن معقل بن يسار ، ج٩ ، ص ٨٠ ، *كتاب الأحكام* .

[10] عن أبي سعيد الخدري ، في المنذري (١٩٨٦) ، ج٣/ص ١٦٧ رقم ٧ ، أخرجه الترمزي والطبري .

[11] مسلم (١٩٥٥) ، عن أبي ذر ، ج٣/ص ١٤٥٧ رقم ١٨٢٥ ، كتاب الأمارة .

[12] قال الرسول ﷺ : " الدين النصيحة ". وسأل الصحابة : "لمن ، يا رسـول الله ؟" فأجـاب "لله ولكتابـه ولرسـوله ولأئمـة المسلمين وعامتهم" (مسلم ، ١٩٥٥، عن تميم الداري ، ج١، ص ٧٤ رقم ٩٥، كتاب الإيمان) .

[13] ابن هشام ،*السيرة النبوية* (١٩٥٥) ، ج٢/ص ٦٦١.

على مساعدة الشعب وتعاونه إذا كانوا يطبقون السياسات القويمة ، وعلى الشعب واجب تقويمهم أن لم يفعلوا ذلك.

١٨ إن قول أبي بكر ليس حادثاً نادراً فقد سار عمر الخليفة الثاني على النهج ذاته. فعندما حاول أحدهم منع شخص من انتقاده أصر عمر على السماح للشخص بمواصلة نقده قائلاً : " لا خير فيهم أن لم يقولوها لنا ولا خير فينا أن لم نقبل "[١٤]. وثمة روايات عديدة عن عامة الشعب الذين ينتقدون الخلفاء وعن قبول الخلفاء لذلك النقد بروح طيبة . وهذا يقود إلى النتيجة الحتمية وهي أن حق الشعب في حرية التعبير والتزام القادة بقبول النقد كان جزءاً لا مندوحة عنه في التقاليد السياسية الإسلامية ، وبقي على هذا الحال فترة من الوقت بعد أن ألغيت الخلافة وحل محلها الحكم الوراثي .

١٩ والمعيار الثالث للشرعية هو وجود مناخ عام **للشورى** كما نص عليها القرآن الكريم (سورة الشورى/٣٨) . وهذا ليس أمراً اختيارياً بل هو واجب إلزامي كما أكد على ذلك بوضوح كل من الإمام ابن تيمية والشيخ محمد عبده[١٥]. وما يعنيه هذا بشكل أساسي هو أنه لا مجال في الشريعة للاستبداد والاستبدادية العسكرية والحكم الفردي . ونقل الشيخ رشيد رضا عن الشيخ محمد عبده قوله : " فإن الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد في الأكثر ، والخطر على الأمة في تفويض أمرها إلى الرجل الواحد أشد وأكبر "[١٦]. **والشورى** المطلوبة ليست ذا طابع تجميلي لمجرد المصادقة على القرارات التي يتخذها الحكام. إن ما هو مطلوب هو مؤسسة مستقلة لتقوم بمناقشة حرة غير مقيدة ولا يتطرق إليها الخوف لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة ضمن إطار **الشريعة**، وقيام السلطة التنفيذية بتنفيذ جاد ومخلص لجميع السياسات التي تتبلور على هذا النحو . إن مؤسسة **الشورى** تستدعي أوسع مشاركة ممكنة للناس في شؤون الدولة ، إما مباشرة أو من خلال مندوبين عنهم[١٧]. أما الشكل المحدد لتنفيذ هذا الأمر الواجب فتقرره الأمة على أساس الظروف التي تعيشها .

---

[١٤] أبو يوسف ، *كتاب الخراج* (١٩٥٢) ، ص ١٢ .

[١٥] ابن تيمية ، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية* (١٩٦٦) ، ص ١٣٥ ؛ و*تفسير المنار* (١٩٥٤) ، ج٤، ص ٤٥. انظر أيضاً محمد سليم العوا ، *في النظام السياسي للدولة الإسلامية* (١٩٧٥) ، ١٠٥-١١٧.

[١٦] *تفسير المنار* (١٩٥٤)، ج٤ ، ص ١٩٩-٢٠٠.

[١٧] See Abul A'la Mawdudi, *Human Rights in Islam* (1976), p. 37.

٢٠ والمعيار الرابع للشرعية هو مساواة الناس أمام القانون ، والعدالة التي لا يتطرق إليها الفساد ، وفق ما أمر به القرآن الكريم : ﴿ **وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ (سورة النساء/٥٨) . ويجب تطبيق أحكام **الشريعة** بالعدل على جميع الناس ، بصرف النظر عن مركزهم أو ثروتهم أو منزلتهم في المراتب الاجتماعية أو الحكومية[١٨] . وخلاف ذلك ظلم ، والظلم كما أكد على ذلك الشيخ محمد عبده بحق ، هو أقبح المنكر[١٩] . ومن الأهمية بمكان أن ننوه بما أعلنه الخليفة أبو بكر رضي الله عنه في خطبته الافتتاحية: "والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله"[٢٠] . ويستفاد من ذلك أن سبب وجود قوة القهر بيد الحكومة هو إقامة العدل ومساعدة الضعفاء والفقراء على الحصول على حقوقهم .

استيفاء المعايير

٢١ إن هذه المعايير الأربعة للشرعية لا يمكن استيفاؤها إلا إذا كان الذين يمارسون السلطة السياسية يستمدون سلطتهم من الشعب ، وإلا إذا كانوا مسئولين أمام الشعب عن نوعية أدائهم . وهذا يتطلب نظاماً للانتخابات الحرة والعادلة. فبدون هذه الانتخابات لا يمكن للشعب تنفيذ الأمر الإلهي ﴿ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ (سورة النساء/٥٨) . ويتعين على الشعب ان يعطي بنفسه وعن طيب خاطر الأمانة لمن يعتبره أهلاً . فلا يمكن الحصول عليها بالإكراه أو الوراثة .

---

[١٨] يلقي الحديث التالي ضوءاً في هذا الصدد . عن عائشة رضى الله عنها ان قريشاً اهمهم شان المراة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حِبٌ رسول الله ﷺ . فكلمه أسامة . فقال رسول الله ﷺ : " أتشفع في حدّ من حدود الله ؟ " ثم قام فاختطب ، ثم قال : " إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ! وأيْمُ الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (اخرجه البخاري ومسلم عن عائشة . مشكاة *المصابيح* ، ١٣٨١هـ ، ج٢/ص ٣٠٢ رقم ٣٦١) .

[١٩] *تفسير المنار* (١٩٥٤) ، ج٤ ، ص ٤٥ .

[٢٠] ابن هشام (١٩٥٥) ، ج٢ ، ص ٦٦١ .

٢٢ لذا فقد أيد زعيما اثنتين من أبرز الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي اليوم ، وهما الإمام حسن البنا وأبو الأعلى المودودي ، على السواء، الديمقراطية تأييداً قوياً . فقد وجد الإمام حسن البنا الشكل النيابي للحكومة أقرب ما يكون إلى روح التعاليم السياسية الإسلامي[٢١]. كما أكد مولانا المودودي على "وجوب إقامة الحكومة وإدارتها بالتشاور مع الشعب . ويجب أن تكون بنيتها مهيأة بحيث يتمكن الناس من الإعراب عن وجهة نظرهم . بإرادتهم التي يجب أن تسود . ولا يمكن أن يحدث هذا إلا في دولة ديمقراطية في بنيتها وفي طريقة عملها"[٢٢]. وأعرب الشيخ علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال وهي حركة إسلامية في المغرب عن آراء مماثلة[٢٣]. فالمسئولية أمام الشعب في نظام ديمقراطي هي وحدها التي يمكن أن تضمن في خاتمة المطاف أن يتقيد الحكام **بالشريعة** فيما يتعلق برفاهية الجميع وتطبيق العدالة التي لا يتطرق إليها الفساد . وهذا لا يعني بالضرورة أن الشكل الديمقراطي للحكومة في صيغتها الحالية خال من العيوب . غير أن هذه العيوب لا تبرر الديكتاتورية العسكرية أو الحُكم الفردي. وبمقدار ما يستطيع المسلمون إصلاح العملية الديمقراطية وإلغاء ، أو تقليص ، نفوذ المال والسلطة والمكائد في اختيار القيادة السياسية ، فإنهم سيقتربون بها من المثل الأعلى الإسلامي للشورى ويخطون خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح . غير أنه من الصعب تحقيق ذلك دفعة واحدة. فهذا سوف يحدث مع الزمن خلال عملية التطور .

---

[٢١] انظر الإمام حسن البنا ، *مجموعة الرسائل* (١٩٨٩) ، ص ١٩٢-١٩٣ و٢٣٩-٢٤١

[٢٢] Sayyid Abul A'la Mawdudi, *The Islamic Law and Constitution* (1967), p. 197.

[٢٣] علاّل الفاسي ، *الإسلام ومتطلبات التنمية في المجتمع اليوم* ، ورقة قدمت في ملتقى الفكر الإسلامي المنعقد في وهران ، يوليو ١٩٧١، وهو يقو ل بأن على الناس أنفسهم أن يقرروا الطريقة التي يُحكمون بها . ويجد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت حكومة من خلال ممثلي الشعب الذين يتم انتخابهم في انتخابات حرة وعادلة لا يستطيع الأثرياء وأصحاب السلطة فيها ممارسة أي ضغط أو نفوذ (ص ٤٢-٤٣).

٢٣في حين أن القيادة السياسية قد فشلت في تقديم القدوة الحسنة فحتى العلماء ، وذوي التخصيص المهنيّون الذين لهم سلطة كبيرة في الوضع السياسي قد فشلوا في تحقيق ذلك . وبدلاً من أن يكونوا حملة لواء الإصلاح الاجتماعي-الاقتصادي وأن يلقوا بثقلهم للارتقاء بالجماهير مادياً ومعنوياً، أصبح معظمهم متملقين يحاولون أن يضمنوا لأنفسهم أكبر قدر ممكن من المكاسب الاجتماعية . لقد فاتهم أن يدركوا أن القيم الإسلامية تلقي بالمسئولية الكبيرة على جميع الذين يحتلون مراكز ذات نفوذ وتوجب عليهم استخدامها استخداماً كاملاً لمصلحة الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي[٢٤]. فلا يوجد أي مبرر على الإطلاق في الشريعة يسمح لأولئك الناس بخدمة مصلحتهم الخاصة الدنيوية من خلال تحولهم إلى أداة لقوى الفساد والظلم السائدة ، أو بمجرد التغاضي عنها . لقد اعتبر الرسول ﷺ مثل هذا السلوك خروجاً على الإسلام[٢٥]. وفي البيئة الراهنة غير الصحية فحتى أولئك الذين ينكرون ذاتهم ويتصرفون بوازع من الضمير لا يستطيعون المضي قدماً ، ولاسيما حين تشعر الحكومات القمعية أن الإصلاح تهديد لها وتبذل كل ما في وسعها لإحباط أعمال المصلحين واضطهادهم . وهذا ما تنبأ به الرسول ﷺ إذ قال : " إني أخاف على أمتي من أعمال ثلاثة : زلة عالم وحكم جائر وهوى متبع"[٢٦].

٢٤ غير أن هذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر طويلاً . فالجماهير أصبحت تتملل وهي متعطشة للتغيير . فاليقظة الراهنة في العالم الإسلامي تجعل الجماهير المسلمة تدرك إدراكاً متزايداً أن خلاصها يكمن في انتعاش الإسلام . وهذا سيؤدي في خاتمة المطاف إلى إجبار الصفوة الحاكمة على اعتماد الاستراتيجية الإسلامية طوعاً أو كرهاً .

---

[٢٤] قال الرسول ﷺ : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان . " (مسلم ، عن ابي سعيد الخدري ، ج١/ص ٦٩ رقم ٧٨، كتاب الإيمان) . فإذا كان هذا مطلوباً من كل مسلم فما بالك بمن هو في موقع السلطة .

[٢٥] "من مشى مع ظالم ليقويه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الإسلام ". (عن أوس بن شرحبيل ، أخرجه البيهقي في كتابه شعب *الإيمان* ، وورد في *المشكاة* (١٣٨١هـ) ج٢/ص ٦٤١ رقم ٥١٣٦) .

[٢٦] المنذري (١٩٨٦) عن عوف بن مالك ، ج٣/ص ١٧٥ رقم ٣٣، وأخرجه البزار والطبراني.

سياسات إعادة الهيكلة

٢٥ لقد حان الوقت الآن لترجمة النظرة الإسلامية العامة إلى الحياة والاستراتيجية الإسلامية إلى مجموعة متكاملة من السياسات بحيث يمكن لأية حكومة تعمل جادة لتحقيق **مقاصد الشريعة** من النظر في أمر اعتمادها بعد إجراء التعديلات اللازمة فيها في ضوء ظروفها الخاصة . والبلدان الإسلامية لا تبدأ من نقطة الصفر باقتصادات يمكن وضعها في قالب الإسلام بسهولة نسبية. فكثير منها تعاني من حالات شديدة من عدم المساواة وعدم التوازن ، مما يجعل مهمة تطبيق الإسلام فيها أكثر صعوبة وتعقيداً. ومع ذلك، كما لابد أن يكون قد اتضح من الدراسة، فإنه لا بد لها من استلهام الإسلام . فالمنطق ذاته للوضع البشري (ندرة الموارد المقترنة بطلبات غير متناهية عليها) يفرض وجوب حمل **الشريعة** محمل الجد والتخلي عن حيادية القيم المتأصلة في أمثلية باريتو . إن أية استراتيجية تتحدث عن زيادة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية بدون العمل على تخفيض فعال للموارد المخصصة لأغراض أخرى ، لا بد أن تبوء بالفشل .

٢٦ لو كانت الموارد غير محدودة لتمكن البشر من تلبية رغباتهم دون مواجهة حالات من عدم التوازن . ففي هذه الحالة ، ما كان حتى للحرية غير المقيدة على الإطلاق أن تلحق الأذى بأحد ، ولكان من الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية بدون قواعد . ولكن بما أن الموارد محدودة ، فلا بد من استخدامها بكفاءة وعدالة إذا كان للأهداف الاجتماعية – الاقتصادية أن تتحقق ، أما إطلاق العنان لاستخدام الموارد وفقاً لرغبات الفرد ، وهو هدف المجتمعات العَلْمانية، فهو وسيلة أكيدة لديمومة حالات عدم التوازن والظلم على حد سواء. فلا بد من إخضاع البشر لبعض القيود لتحقيق كل من الكفاءة والعدالة . لا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينجح بدون بعض القيود . فالرأسمالية والاشتراكية ، رغم رفضهما قبول قيد القيم الإلهية ، قد اضطرتا لقبول القيود سواء تلك التي فرضتها السوق أو التي فرضتها الدولة . ومع ذلك فإن هذين النظامين قد فشلا ، كما جاء في الفصول السابقة ، في تحقيق كل من الكفاءة والعدالة وتجنب حالات اختلال التوازن في الوقت نفسه.

٢٧ وعندما توضع سياسات للبلدان الإسلامية ضمن إطار **الشريعة** ، من غير الممكن ولا من اللازم إيجاد سابقة لتلك السياسات كلها في فجر التاريخ الإسلامي. إذ أن **الشريعة** مع أنها حددت جميع العناصر الأساسية لاستراتيجية أساسية ، فإنها قد سمحت بالمرونة في الزمان والمكان وذلك بسكوتها عن التدابير المفصلة للسياسة العامة . فلا بد من استحداث التدابير التفصيلية . وقد يكون من الممكن محاكاة خبرة بلدان أخرى فيما يتصل بسياسات محددة . إلا أنه لدى القيام بذلك لا بد من ضمان استيفاء تدابير السياسة العامة المنوي اعتمادها لمعيارين-إن تقدم مساهمة إيجابية لتحقيق **مقاصد الشريعة** دون أن يؤدي ذلك إلى تعارض مع الأحكام الشرعية ، وأن لا تؤدي إلى زيادة مفرطة في الطلبات على الموارد . إن اختبار جميع تدابير السياسة العامة المذكورة من زاوية هذين المعيارين سيعزز أيضاً يد الحكومات في جعل السياسات مقبولة على الصعيد العام ، ولا سيما السياسات التي لا تستوفي معيار أمثلية باريتو .

٢٨ إن برنامجاً إصلاحياً مصمماً تصميماً جيداً ومنفذاً بكفاءة هو وحده الكفيل بالمساعدة على إعادة الصحة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المسلمة . وقد يبدو هذا البرنامج مريراً . ولكن مرارته يجب أن لا تعزي إلى نظام القيم الإسلامي . فالإسلام ليس دين زهد ولا يتطلب عادة التقشف الذي تدعو الحاجة إليه الآن . ففي الظروف العادية تساعد القيم الإسلامية على تجنب حالات اختلال التوازن وتحقق الكفاءة والعدالة على حد سواء دون اللجوء إلى ذلك التقشف . أما ما يمكن أن يساهم به الإسلام بلا شك فهو توفير آلية الاصطفاء ونظام الحوافز اللذين من شأنهما المساعدة على إعادة توزيع أعباء الإصلاح من الفقراء إلى الأغنياء ، على نقيض تام لما يمكن أن يطرحه برنامج إصلاح علماني يتم تصميمه ضمن الإطار الكلاسيكي الجديد أو الإطار الاشتراكي .

خمسة أبعاد للسياسة العامة

٢٩ تصنف تدابير السياسة العامة المقترحة لحل مشاكل البلدان الإسلامية وتناقش ضمن خمسة أبعاد مختلفة ، كل واحد منها في فصل مستقل. ويتناول

البعد الأول (الفصل السابع) مسألة تقوية العامل البشري من خلال حفز الفرد وتمكينه من أداء المهام اللازمة لتحسين وضعه الاقتصادي فضلاً عن وضع المجتمع. ويتناول البعد الثاني (الفصل الثامن) مسألة تقليص تركيز الثروة الراهن في المجتمعات الإسلامية . ويتناول البعدان الثالث والرابع (الفصلان التاسع والعاشر) ذلك النوع من إعادة الهيكلة لطراز الحياة الذي تدعو الحاجة إليه ، في مجال المالية العامة وللنظامين الاقتصادي والمالي للبلدان الإسلامية ، إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الإسلامية . ولا يمكن الاضطلاع بجميع هذه التدابير على نحو فعال بدون تخطيط مناسب . لذلك فإن البعد الأخير (الفصل الحادي عشر) يتناول ذلك النوع من التخطيط الاستراتيجي للسياسة العامة الذي تدعو الحاجة إليه .

٣٠ وقد يكون عدد من تدابير السياسة العامة المقترحة مألوفاً لدى أولئك الضليعين في مجال أدبيات التنمية . على أن الأمر الهام الذي يجب مراعاته هو التكامل بين بعدي الحياة المعنوي والمادي ، بما يتمشى مع النظرة الإسلامية العامة للحياة ، والاستراتيجية الإسلامية ، مما تعكسه المجموعة الكاملة للسياسات العامة . وفي غياب هذا التكامل قد لا يكون من الممكن تحقيق مقاصد الشريعة بدون الضغط المفرط على الموارد المحدودة المتوافرة .

الفصل السابع

تقوية العامل البشري

١ إن المهمة التي تنطوي على اكبر قدر ممكن من التحدي لتحقيق **مقاصد الشريعة** حتى في بيئة سياسية ملائمةٍ هي حفز العامل البشري للقيام بكل ما يلزم لما فيه مصلحة التخصيص الكفؤ والتوزيع العادل للموارد . فلا بد إن يكون الأفراد راغبين في تقديم افضل ما عندهم من خلال العمل الشاق والكفؤ المقترن بالاستقامة ووازع الضمير والنظام ، وفي تقديم التضحيات اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض طريق التنمية . ويجب أن يكونوا راغبين أيضاً في تغيير سلوكهم الاستهلاكي والادخاري والاستثماري بما ينسجم مع ما هو مطلوب لزيادة التشغيل ، ورفع معدل النمو وتخفيض حالات اختلال التوازن الاقتصادي الكبير وتحقيق مقاصد الشريعة .

٢ غير أن الحوافز لا تكفي وحدها لاستخلاص افضل ما عند البشر . فلا بد من أن يكون لديهم القدرة المناسبة التي تأتي من التدريب المناسب وفرص التمويل . فإذا لم يتم تنفيذ ترتيب كاف لكليهما فإن الحوافز وحدها قد لا تتمكن من قطع شوط بعيد في النظام الاقتصادي ليحقق الإمكانات القصوى للعامل البشري .

الحوافز

٣ إذا لم يتم حفز الأفراد على نحو مناسب فما من نظام يستطيع تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ولا العدالة في التوزيع . فلحفز الأفراد على تقديم

أفضل ما عندهم واستخدام الموارد النادرة بأقصى قدر من الكفاءة فلا بد أن تتحقق مصلحتهم الخاصة من جراء ذلك . لقد كانت الاشتراكية ساذجة وغير واقعية حين توقعت أن يعمل الأفراد بكفاءة حتى مع حرمانهم فرصة خدمة مصلحتهم الخاصة . لذا فقد فشلت . كما أن الرأسمالية كانت غير واقعية حين افترضت أن المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية ستكونان منسجمتين دائماً . فعلمانيتها ومنظورها الدنيوي لم يقدما أية آلية لحفز الأفراد على خدمة المصلحة الاجتماعية حين تتعارض مع مصلحتهم الخاصة .

٤ لا يمكن حفز الأفراد ليعملوا بكفاءة وعدل إلا إذا أدخلنا بعداً أخلاقياً في سعيهم وراء مصلحتهم الخاصة بحيث لا تتعرض المصلحة الاجتماعية للتهديد حتى عندما تتعارض مع المصلحة الخاصة . على أن الاعتماد بالدرجة الأولى على المواعظ لحفز جميع البشر على الالتزام بالقيم الأخلاقية سيكون هو أيضاً غير واقعي. فلا بد من تعزيز القيم المعنوية من خلال تصحيح الهيكل الاجتماعي- الاقتصادي بحيث لا يجد الفرد من الممكن خدمة مصلحته الخاصة إلا ضمن قيود العدالة الاجتماعية-الاقتصادية .

العدالة الاجتماعية – الاقتصادية

٥ أصبحت المكافآت المادية في معظم البلدان الإسلامية غير منصفة إلى درجة أن معظم الناس لا يتمكنون من الحصول على ما يستحقونه من مكافآة على عملهم الشاق وعلى إبداعهم وعلى مساهمتهم في الإنتاج . لذلك فقد أصبحوا لا مبالين أصيبت مبادرتهم واندفاعهم وكفاءتهم كلها بالضرر البالغ . وثمة عاملان مسئولان عن ذلك : الأول التحيز وعدم الواقعية في السياسات الرسمية، وثانياً: تركيز السلطة والثروة في ايدٍ قليلة في كل من المناطق الريفية والمدنية.

٦ وقد أدى التحيز وانعدام الواقعية في السياسات الرسمية إلى تشويه الأسعار الرئيسية التي تؤدي لا شعورياً إلى تخفيض دخول المزارعين المستأجرين للأرض ومكافآت المشاريع الصغيرة والجزئية والعمال مما قلص طلبهم على الحاجيات وأوجد سوء تخصيص للموارد معاكس لتلبية الاحتياجات. كما أن تركيز الثروة والسلطة، الناجمين جزئياً عن السياسات الرسمية والنظام الاقتصادي

الاستغلالي الذي ساد خلال قرون ، حدّ من المنافسة وولد تواطئاً واسع الانتشار وأوجد مناخاً يفضي إلى بؤس الجماهير .

النهوض بالريف

٧ لقد أدى الانحياز ضد الزراعة والمشاريع الصغيرة الجزئية في السياسات الحكومية إلى إعاقة التنمية البشرية والبنية المادية والمالية في المناطق الريفية . وهذا لم يؤد فقط إلى تقليص مكافآت المزارعين المستأجرين للأرض والعمال الريفيين على جهدهم في المناطق الريفية ، بل قلّص أيضاً قَدرتهم على الاستثمار في مجال البذور والأسمدة والمعدات المحسنة ، وأدى في المشاريع الصغيرة الجزئية إلى تخفيض دخولها من الزراعة . وأدى أيضاً إلى تدفق القوى العاملة إلى المناطق المدنية مما هبط بالأجور وظروف المعيشة هناك .

٨ لقد أدى انحياز السياسات الحكومية باتجاه التنمية المدنية والمشاريع والصناعات الكبيرة إلى زيادة لا مبرر لها في ميزتها النسبية . فإلى جانب الحماية التعريفية (الجمركية) الكبيرة والتمويل الميسر والمُدْخلات المعانة (من الحكومة) فقد أدى هذا التحيز إلى رفع معدلات الربح في تلك المشاريع والصناعات ، وقلص قدرة المشاريع الصغيرة الجزئية الريفية والمدنية على التنافس ، وزاد من تركيز الثروة والسلطة . وفي حين أن التهرب من الضرائب المرتفعة يمنع الحكومات من جني فائدة انحيازها المديني (= إلى المدينة) فإن الازدحام المديني يؤدي إلى تدني الأجور والرواتب ويمنع المستخدمين المدنيين من الحصول على مكافأة مناسبة لمساهمتهم في تحقيق الازدهار المديني .

٩ لذلك لا بد من إزالة تحيز السياسات الرسمية ضد الزراعة والمشاريع الصغيرة. غير أن هذا لا يكفي . فلا بد أيضاً من إدخال عدد من الإصلاحات الاجتماعية–الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد على رفع الدخول الحقيقية لجميع العمال والمدخرين والمستثمرين والمصدّرين ولا سيما إذا كانوا فقراء .

إصلاحات القوى العاملة

١٠ تقتضي القيم الإسلامية أن يَعتبر أرباب العمل المستخدمين بمثابة أعضاء في أسرهم. وهذا يقتضي معاملة المستخدمين باحترام ورأفة وضمان رفاهيتهم. ففي المجتمع الإسلامي في الوضع المثالي يجب أن تكون الأجور الحقيقية على الأقل في

مستوى من شأنه أن يسمح للمستخدمين بتلبية جميع احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية بطريقة إنسانية[1]. كما يجب تأمين التدريب وضمان فرص العمل لهم. ويفضل أن تكون لهم حصة في الأرباح ضمن إطار علاقة منسجمة طويلة الأجل.

١١ وعلى نقيض ذلك فإن الأجور الحقيقية في معظم البلدان الإسلامية متدنية إلى درجة أنه بالرغم من العمل الشاق لمدة ١٠ إلى ١٤ ساعة فإن العامل لا يستطيع تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته الأساسية. وعلاوة على ذلك فإن المستخدمين لا يتمتعون بأي ضمان لفرص العمل. وأسباب ذلك لا تعود إلى مجرد تدني الإنتاجية وزيادة عرض القوى العاملة وعدم توافر الفرص الكافية للتشغيل كما يريد الاقتصاديون الكلاسيكون منا أن نعتقد. فالاستغلال يقوم بدور كبير في هذا المجال. وهذا الاستغلال أصبح ممكناً بوجود مجموعة من القوى غير العادلة، بما في ذلك السياسات الرسمية غير الملائمة وتركيز الثروة والسلطة وعدم توافر تسهيلات التدريب والتمويل للعمال. فإذا لم يتم الحد من الاستغلال إلى درجة كبيرة فقد لا يكون من الممكن إنصاف العمال وإغرائهم على العمل بما تمليه عليهم ضمائرهم وبكفاءة.

١٢ وقد لا يكون تحديد الحد الأدنى من الأجور مع ذلك هو الحل الفوري، لأن تنفيذه صعب. وإذا نفذ قد يكون له أثران سلبيان. أولاً: قد يؤدي إلى وجود فرق بين الأجور التي يصرح عنها للسلطات وتلك التي يتم دفعها في الواقع. وهذا ينطوي على تخفيض الالتزام الضريبي لصاحب العمل دون أن يمنح أية فائدة واقعية للعامل. ثانياً: قد يؤدي إلى تفاقم مستوى البطالة العالي السائد.

١٣ من هنا فإن من الأفضل اللجوء إلى مجموعة مختلفة من السياسات العامة– سياسات تكبح من جماح الاستغلال، بأن ترفع أولاً إنتاجية العمال وتوسع

---

[1] للإطلاع على مناقشة هذا الموضوع انظر:

M. U. Chapra, *Objectives of the Islamic Economic Order* (1979), pp. 14-16. See also, Hakim Mohammad Said (ed.), *The Employer and the Employed: Islamic Concept* (1972). See also, Sayyid Abul A'la Mawdudi, *Islam awr Jadid Ma' ashi Nazariyyat* (1959), pp. 155-6.

ثانياً الفرص المتاحة للعمل الحر في كل من المناطق الريفية والمدنية . وينبغي أن تتضمن هذه السياسات : (أ) توفير تدريب مهني أفضل لرفع الإنتاجية ؛ (ب) توسيع التسهيلات التمويلية لتعزيز المشاريع الصغيرة؛ و(ج) إعادة تنظيم الاقتصاد برمته لما فيه تلبية الاحتياجات وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل والثروة. وينبغي تعزيز هذه السياسات أيضاً بجعل المشاركة في الربح وخطة تَمَلك المستَخدمين لأسهم في الشركات منتشرة على أوسع نطاق ممكن .

١٤ يجب اشتراط قيام كل شركة بوضع برنامج للمستخدمين يتضمن مشاركتهم في الأرباح ، بحيث يتم التخصيص الجزئي لنسبة متفق عليها من صافي ربح الشركة لتوزيعها بين المستخدمين كمنحة مشاركة في الأرباح ، ولتستخدم أيضاً لتوفير تسهيلات التدريب للمستخدمين وتحسين ظروف عملهم وتوفير الخدمات الطبية والتعويضات التعليمية للأطفال والمرافق السكنية والإعانات الغذائية . وينتظر أن ينجم عن ربط زيادة الدخل ومزايا المستخدمين (التي تتجاوز حداً معيناً أدنى لازماً للعيش المريح) بربحية شركتهم عدد من الفوائد منها : (أ) تخفيض حالة اللامبالاة الراهنة من خلال تنشيط الروح المعنوية لدى المستخدمين مما يؤدي إلى تقوية وازعهم الضميري وتخفيض الهدر وزيادة الإنتاجية ؛ (ب) تحسين العلاقات بين العمال والإدارة من خلال مشاركة العمال في الإدارة مما يساعد على إحياء إحدى الخصائص الهامة للمجتمع الإسلامي المثالي؛ (ج) جعل ما يكسبه المستخدمون مرناً ومتجاوباً مع صحة الاقتصاد الوطني وأداء شركاتهم-أي اشتراك المستخدمين اشتراكاً وافياً في ازدهار شركتهم حين تكون الأرباح جيدة ولكن دون أن يُسرَّحوا حين تكون الأرباح متدنية أو حين تتكبد الشركة الخسائر؛ (د) تقليص التهرب من الضرائب (شريطة إصلاح النظام الضريبي) لأن من مصلحة المستخدمين مراقبة أرباح الشركة الواقعية والتي يقفون منها الآن موقف اللامبالاة؛ (هـ) زيادة قدرة الاقتصاد والشركات على المنافسة مما يحسن الجو العام للاستثمار وأداء الاقتصاد الكلي . وعند تطبيق منهاج المشاركة في الربح لا بد من ضمان أن لا تؤدي هذه السياسة إلى الاستغلال. وهذا يمكن أن يحدث إذا كانت الأجور

الأساسية، غير المعرضة للخطر، غير كافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمستخدم .

١٥ ثم إن تطبيق خطة تملك المستخدمين لأسهم في الشركات يمكن أن يقطع شوطاً بعيداً في تقليص تركيز الثروة والسلطة . فمن شأن ذلك تمكين العمال من أن يصبحوا مالكين للأسهم مما يزيد مصلحتهم في أن تنجح الشركة. والمشاركة في الإدارة والمساهمة النشطة في السياسة العامة للشركة قد لا يقتصر على تحسين العلاقات بين العمال والإدارة فحسب بل يقلل أيضاً من المنازعات الصناعية ويزيد من تقيد العمال بوازع الضمير ويجعلهم أكثر كفاءة. ومن شأنه أن يزيد المدخرات ويثبط البديل غير المنتج المتمثل بكنز الذهب ، ويساعد أيضاً على رفع مركزهم الاجتماعي في الشركة والمجتمع . فإذا كان قد تم اعتماد خطة تملك المستخدمين لأسهم في الشركات حتى في بعض البلدان الرأسمالية مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، فلم لا تلقى هذه المشاريع دعماً قوياً في البلدان الإسلامية[٧]؟

العائدات المنصفة لصغار المودعين والمساهمين

١٦ إن المعدلات المنخفضة لعائدات الإيداع في المصارف ، وللأسهم في العديد من البلدان الإسلامية ، من جراء الأوامر الإدارية وفساد الشركات ، تضر بصغار المدخرين والمستثمرين بالدرجة الأولى . وتستخدم الشركات الكبيرة وسائل مختلفة للحصول على عائداتها الوافية . ويقال أيضاً أنها تحتفظ بمعظم مدخراتها في الخارج للتهرب من الضرائب ولتحمي نفسها من انخفاض العملة الوطنية وللحصول على عائد أوثق صلة بالسوق العالمية . ومع ذلك فان هذه الشركات تقترض من المصارف المحلية والمؤسسات المالية الحكومية بأسعار ممتازة أو ميسرة أدنى من الأسعار التي يحصل عليها الآخرون من أجل الاستثمار المحلي. وهذا يزيد في حدة حالات عدم المساواة . وهذه ليست دعوة إلى رفع أسعار الفائدة ، التي تضر بالاستثمار بل هي حجة قوية للتمويل المنصف

[٧] See, J. W. Middendorf II, " Employee Share Ownership: An ESOP's Moral for the Third World ", *Financial Times*, 25 March 1987, p. 25.

وإصلاح المصارف والشركات غير المصرفية وفـق مقتضيـات **الشريعة** . وهـذا من شأنه أن يمكن المدخرين والمستثمرين من الحصول على مكافـأة عادلـة ومـن شأنه أيضاً أن يساعد على تحقيق قدر اكبر من الكفاءة التخصيصيـة والاسـتقرار والنمو الاقتصادي[٣].

العدالة للمنتجين والمصدّرين والمستهلكين

١٧ وكذلك فـإن أسـعار الصرف غـير واقعيـة والقيـود غـير الضروريـة علـى الأسعار تلحق الضرر بالمنتجين والمصدرين في حين أن التعريفات الحمائية العالية تلحق الضرر بالمستهلكين . والقول بـأن هـذه التدابـير تخـدم مصلحـة الإنسـان العادي وتعزز تنمية البلد هو من باب المظاهر الكاذبة . فهي لا تحقق ذلـك بـل أنها تخدم المصالح المتأصلة للأغنياء وأصحاب السلطة الذيـن يـثرون دائمـاً علـى حساب الجماهير التي يتزايد فقرها يوماً بعد يوم . كما أنها تمنع السـلطات مـن اعتماد سياسات سليمة من شأنها أن تحد من التضخم وتتوسع في توريد السـلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات وتزيد التشغيل والدخول.

١٨ إن كل التدابير التي تثري أقلية من السكان على حساب الأكثرية لا يمكـن الدفاع عنها في ضوء الشريعة . ولا بد من اتخاذ تدابـير كافيـة لحمايـة مصلحـة الفقراء وذلك قبل إعادة أسعار القطع إلى وضعها الطبيعي وإزالة قيود الأسعار . وقد تتخذ هذه التدابير أشكالاً مختلفة ، ومن ذلك إضافـات للدخـل أو دفعـات إغاثة من الزكـاة والأمـوال الأخـرى المخصصـة لهـذا الغـرض ، علـى أن تقـترن بحوافـز وتسـهيلات لزيـادة توريـد السـلع والخدمـات الـتي تلـبي الاحتياجـات ولتحسين فرص كسب الدخل.

---

[٣] انظر: محمد عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل ،١٩٨٥ ، ص ١٠٧-٢٥.
See also Mohsin S. Khan and Abbas Mirakhor, *Theoretical Studies In Islamic Banking and Finance* (1987); Muhammad Ariff, *Monetary and Fiscal Economics of Islam* (1982); M. Nejatullah Siddiqi, "Rationale of Islamic Banking", in *Issues in Islamic Banking* (1983), pp. 67-96; and Ziauddin Ahmad, *Concepts and Models of Islamic Banking* (1984).

١٩ رغم أن العلاقة المتبادلة بين العمل والمكافآة أمر لا مندوحة عنه لاستخلاص العمل الشاق والكُفُؤ فإنها لا تكفي بالضرورة للحث على الاستقامة والعمل بوازع من الضمير ، كما أنها غير كافية لحفز الناس على تغيير سلوكهم الاستهلاكي والادخاري والاستثماري وفق مقاصد الشريعة . إن العَلمانية وهي الفلسفة السائدة ضمنياً في معظم البلدان الإسلامية ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه البلدان ذات توجه اشتراكي أو رأسمالي ، ليس فيها آلية الاصطفاء اللازمة لخدمة الأهداف الاجتماعية ولا القدرة الفائقة على إلهام الناس وحفزهم على تقديم التضحيات اللازمة . غير أن للإسلام قدرة عظيمة على إيجاد الصفات المطلوبة في الناس وجعلهم يعتبرون المصلحة الاجتماعية والمصلحة الشخصية شيئاً واحداً . فالإسلام لا يتطلب هذه الخصائص من أتباعه فحسب بل لديه القوة الخارقة اللازمة لإلهامهم وتغييرهم[4]. لكن الجماهير الإسلامية فقدت الصلة بجوهر دينها بعد مرور عدة أجيال من الانحطاط والسيطرة الأجنبية ، لذا فإن تنفيذ برنامج إصلاح مستند إلى القيم الإسلامية أمر لا مندوحة عنه . وهذا من شأنه المساعدة على دفع عجلة التنمية دفعاً كبيراً في البلدان الإسلامية من خلال تحسين نوعية وتفضيلات العامل البشري .

٢٠ قد تثور مخاوف هنا حول التكلفة والزمن اللازمين لتحقيق التحول الأخلاقي . وقد تكون المخاوف المتعلقة بالتكلفة مبالغاً بها . فآلية التنفيذ موجودة الآن وتتمثل بالمساجد الموجودة حتى في أبعد القرى في البلدان الإسلامية، وفي المؤسسات التعليمية وفي وسائل الإعلام ومنظمات الإصلاح الاجتماعي . فإذا تمت تعبئتها كلها على نحو مناسب وإذا تم استخدامها على نحو فعال لتحسين نوعية الموارد البشرية فإن التكلفة قد لا تكون مرتفعة جداً.

---

[4] للإطلاع على دراسة أكثر تفصيلاً للصفات الأخلاقية التي يجب أن تتوافر في المسلم الحقيقي انظر:

Sayyis Abul A'la Mawdudi, *The Islamic Movement: The Dynamics of Values, -Power and Change* (1984), in Particular pp.93-132. See also, Marwan Ibraim al Kaysi, *Morals and Manners in Islam: A Guide to Islamic Adab* (1986).

انظر بصفة خاصة المقدمة ، ص ١٣-٥٣ ، لهذا المرجع الأخير

وكل ما تحتاجه الحكومات هو أن تُشرك الأئمة والمدرسين والمرشدين الاجتماعيين في عملية التغيير الاجتماعي برمتها وذلك من خلال التدريب المناسب وإعداد الأدبيات اللازمة . كما أن إعداد هذه الأدبيات قد لا يحتاج إلى جهد خارق لأنه، علاوة على ما يتضمنه القرآن والسنة ، فقد كُتب الكثير عبر القرون عن صفات المسلم الحقيقي ومسئوليته أمام الله وإخوانه البشر. وهكذا فإن المهمة الهامة التي يتعين على الحكومات تنفيذها هي إيصال هذه المادة بطريقة بسيطة وفعالة من خلال شبكة المؤسسات الراهنة ، وتعبئة طاقات الشعب من أجل الإصلاح الاجتماعي-الاقتصادي والتنمية .

٢١ على أن المخاوف المتعلقة بالمدة الزمنية هي مخاوف واقعية . ولكن إذا كان الإصلاح الأخلاقي لازماً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية فلا بد إذا من بذل جهد في هذا الاتجاه . إن عدم الرغبة في الشروع بعملية التغيير الاجتماعي من خلال الإصلاح الأخلاقي لن يقلص الفترة الزمنية . لكن تغيير المزاج الاجتماعي قد يساعد على تقليص المدة الزمنية إلى حد كبير . وتحاول حركات الإصلاح تحقيق ذلك في البلدان الإسلامية لكنها ، لم تتمكن من قطع شوط بعيد بسبب ما يعتبر لامبالاة فعلية أن لم يكن موقفاً عدائياً من جانب الحكومات . فإذا تخلت الحكومات عن اتجاهها العَلْماني وألقت بثقلها وراء الحركات الإصلاحية فقد يتغير المزاج الاجتماعي على نحو أسرع ويوفر الزخم اللازم للتغير الاجتماعي ويؤدي في خاتمة المطاف إلى إيجاد نوعية الشعب المطلوبة. وإذا لم ينفذ ذلك فإن ضعف الأخلاق سيتواصل ويعمل على زيادة التدهور في نوعية الشعب وما يقترن بذلك من أثر سلبي على التنمية والاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي .

٢٢ وقد يُساعد الاستخدامُ الكُفُؤ للمؤسسات التعليمية ووسائل الأعلام الحكوماتِ على دفع عجلة التغيير الاجتماعي وإزالة أو تخفيض آثار بعض القيم الاجتماعية غير الإسلامية على الناس (مثل الاستهلاك التفاخري والطقوس التي تهتم بالمنافسة والمباهاة) ، تلك القيم التي تلقي عبئاً كبيراً على الموارد وتعيق تحقيق مقاصد الشريعة . إن مثل هذه القيم تفسد البيئة الاجتماعية وتؤدي إلى نمط استهلاكي يلحق الضرر بالتنمية وبتلبية الاحتياجات . وإذا لم تلق الحكومات بكل وزنها خلف الإصلاح الاجتماعي وتطبق القيم الإسلامية

بشكل كامل على الجميع بصرف النظر عما إذا كانوا أغنياء أو فقراء أو إذا كانوا يحتلون مركزاً عاليا أو متدنياً في السلم الاجتماعي ، فقد لا يكون من الممكن جعل الناس يبتعدون عن الأنماط السلوكية التي تعيق تحقيق مقاصد الشريعة . وسيناقش الفصل التاسع المتعلق بإعادة التنظيم الاقتصادي بعض الآثار الاجتماعية السلبية على الناس ، تلك الآثار التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار والاستثمار ، وسيناقش كيفية التخلص منها .

المقدرة

٢٣ في حين أن العدالة الاجتماعية-الاقتصادية والوعي الأخلاقي والبيئة الاجتماعية المناسبة كلها أمور ضرورية لحفز الناس إلا أنها لا تكفي لتحقيق "الكفاءة" و"العدالة" . فقد يتساوى شخصان من حيث الحوافز إلا أنهما يختلفان في القدرة على المساهمة في تحقيق مقاصد الشريعة . ويكمن الفرق في المقدرة وهي ليست متأصلة فحسب بل يمكنها اكتسابها أيضاً ، من خلال التعليم والتدريب ، من جهة ، ومن خلال الوصول إلى التمويل ، من جهة أخرى . لذا فإن التوسع في التسهيلات التعليمية والتدريبية وإتاحة التمويل للفقراء أمران لا مندوحة عنهما .

التعليم والتدريب

٢٤ ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر وزيادة العدالة الاجتماعية-الاقتصادية وتسريع النمو. فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية . وقد اعتبر بحق "العامل العظيم الذي يسوي بين الناس" من حيث الظروف البشرية و"الدولاب الذي يحفظ التوازن في الآلة الاجتماعية"[٥]. ومع ذلك فإن الحكومات الإسلامية مقصرة تقصيراً شديداً لإهمالها هذا القطاع الهام عند تخصيص الموارد . وحتى القراءة والكتابة وهما الخطوة الأولى على طريق التعليم، لم ينتشرا انتشاراً شاملاً في معظم البلدان الإسلامية . وثمة خطورة خاصة في إهمال تعليم الإناث اللواتي تتوقف عليهن أخلاق وصحة ومقدرة

---

٥ Julian Le Grand, *The Strategy of Equality* (1982), p. 54.

الأجيال الراهنة والقادمة على حد سواء . ولا يمكن لهذا الإهمال أن يتواصل مدة طويلة دون إتلاف نسيج المجتمع الإسلامي.

٢٥ يجب التأكيد بالدرجة الأولى في التعليم على إيجاد إنسان "طيب" و"منتج" . وهذا سيساعد في حشد مخزونات الحماس والمواهب التي تبقى غير مستثمرة في البلدان الإسلامية . فينبغي تعليم كل مسلم فضائل المسلم الحقيقي وتزويده بالحوافز القوية لاكتساب تلك الفضائل . لكن هذا لا يكفي . بل لابد أيضاً من تعليمه المهارات المطلوبة وأكثر تقنيات الإنتاج والإدارة والتسويق فاعلية .

٢٦ إن نظام التعليم العَلْماني في البلدان الإسلامية لم يفشل فقط في جعل الطلاب بشراً افضل ، تثريهم فضائل المسلم الحقيقي ويدركون مسئولياتهم نحو المجتمع ، بل فشل أيضاً في جعلهم أكثر إنتاجية من خلال تعليمهم المهارات المطلوبة . وفي حين أن الشبان المؤهلين لا يُقبلون في معاهد التدريب المهني وكليات الهندسة والطب من جراء نقص المرافق والتسهيلات ، فإن الجامعات التي طبقت المناهج التقليدية التي ورثتها عن أسيادها من المستعمرين تطبيقاً حرفياً ما برحت تخرج أجيالاً من العَلْمانيين المتخصصين في الآداب للعمل في الوظائف الكتابية وفي الخدمة المدنية التي أصبحت مكتظة بهؤلاء الخريجين . وهكذا فقد ارتفع ارتفاعاً شاهقاً عدد "العاطلين المثقفين" في المناطق المدنية رغم ندرة القوى العاملة المدربة في عدة قطاعات من الاقتصاد . وفي حين أن بإمكان الأغنياء أن يضمنوا التعليم التقاني لأبنائهم محلياً وفي الخارج بسهولة ، فإن الفقراء الذين يحتاجون إلى هذا النوع من التعليم أكثر من غيرهم من أجل زيادة دخلهم والارتقاء بمركزهم الاجتماعي ، لا يستطيعون ذلك . وهذا يميل إلى تعميق الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء ، وتحكم على الفقراء بالبؤس الدائم. وفي ذلك إدانة واضحة للنظام التعليمي الذي لا يستجيب استجابة إيجابية لمقتضيات **مقاصد الشريعة** وللمتغيرات الاقتصادية والسياسية في البلدان الإسلامية .

٢٧ وهكذا فثمة حاجة إلى تغيير كبير في مناهج التعليم بغية غرس القيم الإسلامية ونقل المهارات التقانية اللازمة . ولا بد أيضاً من إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات بحيث يتأمن التعليم التقاني وتسهيلات التدريب بشكل منصف

حتى لأبناء الفقراء في المناطق الريفية أو الأحياء الفقيرة في المدن . وهـذه طريقـة هامة لإزالة مصدر أساسي لانعـدام العدالـة والفقـر ، ولتوفـير الفـرص للجميـع للتقدم على أساس المقدرة المتأصلة والتدريب الذي يحصلون عليه .

إتاحة التمويل

٢٨ لا ريب أن عدم إتاحة التمويل للفقـراء هـو العـامل الحاسـم في الفشـل في تحقيق ملكية واسعة القاعدة ، للأعمال والصناعـات ، الـتي تتحقـق مـن خلالهـا أهداف المساواة الإسلامية . فإذا لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة لإزالـة هـذا العيـب فإن تحسين ونشر نظام التعليم على نطاق واسع سيقتصر أثره على رفع الكفـاءة والدخول فحسب لكنه سيبقى مفتقراً إلى القـدرة الفاعلـة علـى تحقيـق تخفيـض كبير لحالات عدم المساواة في الثروة . وهـذا مـن شـأنه أن يجعـل الحديـث عـن إيجاد مجتمع إسلامي تسوده المسـاواة كلامـاً لا معنـى لـه . ولحسـن الحـظ فـإن للإسلام في هذا الصدد ميزة يتفوق فيها على كل من الرأسمالية والاشتراكية مـن خلال النظام المالي المتأصل ضمن نظامه القيمي ، ويسبغ قوة على هدفـه الرامـي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية ، وهذا ما سنتناوله في الفصل العاشر.

الفصل الثامن

تقليص تركيز الثروة

١ إن اكبر عقبة تقف في وجه تحقيق مقاصد الشريعة هي التركيز الراهن لملكية وسائل الإنتاج في البلدان الإسلامية ، كما هو الحال في جميع بلدان اقتصاد السوق . فإذا لم يتم إصلاح هذا الوضع من خلال اعتماد بعض التدابير الجذرية المسموح بها ضمن إطار الشريعة ، فلن يكون بالإمكان إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف المساواة الإسلامية . فالاستراتيجية الإسلامية تختلف اختلافاً حاداً في هذا الصدد عن الاستراتيجية الاشتراكية التي قامت ، بدافع إزالة ما تنطوي عليه الرأسمالية من انعدام العدل في التوزيع ، بإخضاع البشر إلى حالة دائمة من رق الأجور ، كما قتلت فيهم روح المبادرة والمغامرة من خلال تأميم جميع وسائل الإنتاج وفرض المركزية في اتخاذ القرارات . ولكن انتشار الملكية وإلغاء مركزية اتخاذ القرارات هي أكثر انسجاماً على ما يبدو مع الكرامة والحرية والمبادرة التي تقترن بمفهوم " الخلافة " التي كرم الله بها نبي آدم. وهذا الإنتشار يجب أن يعم المناطق الريفية فضلاً عن المناطق المدنية ، وفي الصناعة فضلاً عن التجارة .

إصلاحات الأرض

٢ في المناطق الريفية للبلدان الإسلامية ، حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان، يسيطر عدد صغير من مالكي الأرض الغائبين على قطع كبيرة من

الأرض. كما أن عدداً صغيراً آخر من مقرضي المال يحتكرون الوصول إلى المال. وقد اصبح أصحاب الأراضي والمقرضون هؤلاء مراكز قوة مركزة يتحكمون بالقسم الأكبر من السكان المزارعين (الذين لا يملكون أرضاً أو الذين يعملون على أراض صغيرة مستأجرة غير مجدية اقتصادياً) ، وهم يمارسون سلطة كبيرة على جميع المؤسسات الحكومية المحلية ، بما في ذلك الشرطة والقضاء ، فيخضعونها لأهوائهم ومقتضياتهم . وهذا يهيئ الجو لاستغلال السكان الريفيين ويقتل حوافزهم ويؤخر نمو الإنتاج ويديم الفقر وحالات عدم المساواة الاقتصادية[1] .

٣ إن فقر السكان الريفيين يحول دون حصولهم على المزيد من تقانات الزراعة المنتجة ودون شراء الأسمدة والمبيدات والبذور والمعدات المحسنة ، كما يحول دون تشغيل مشاريع جزئية لترميم دخولهم الزهيدة . وهذه الحلقة المفرغة تجمدهم في حالة من الفقر الدائم والحرمان وتولد فيهم التراخي والكسل وعدم الأمانة وعدم المبالاة . وهي تدفع بالشبان الريفيين إلى المناطق المدنية بحثاً عن العمل . وهناك يجدون ظروف معيشة غير صحية ويعانون من البعد عن أحبابهم ، وتهبط الرقابة الاجتماعية ، ويضاف إلى ذلك الأجور المنخفضة وحالات الإحباط الأخرى ، مما يساهم في ارتفاع الجريمة والاضطراب الاجتماعي .

٤ لا يمكن تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للجماهير الريفية أو تعزيز جذور المؤسسات الديمقراطية في البلدان الإسلامية بدون تقليص مراكز القوة في المناطق الريفية . ومما لاشك في أن هذه المهمة صعبة ، ولكن من غير المحتمل أن يدانيها في أثرها البعيد على تحقيق مقاصد الشريعة ، أي إصلاح اجتماعي- اقتصادي آخر . فلا بد من بذل جهد دءوب . لذا ينبغي أن تكون إصلاحات

---

[1] يقول ثيودور شولتز : " إن الإمكانات الاقتصادية الحقيقية للزراعة إنما يحول دون تحقيقها الحوافزُ الخاطئة ". انظر:
"Tensions between Economics and Politics in Dealing with griculture", in Gerald M. Meier (ed.), *Pioneers in Development, Second Series*(1987), p. 33.
وعندما نتحدث عن الحوافز يجب أن نضع نصب أعيننا لا الأسعار فحسب بل أيضاً عدداً من العناصر الأخرى التي تؤثر على الدخل الحقيقي للسكان الريفيين . وهذه العوامل تدعو إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات بما في ذلك ملكية الأرض أو استئجارها بشروط منصفة ، وإلى بنية تحتية ريفية مناسبة (نظام متطور للري والطرقات والأسواق وكهربة الريف ومُدْخلات محسنة) ، فضلاً عن التمويل.

الأرض والإصلاحات المالية حجر الزاوية في جميع البرامج الاقتصادية . وأية حكومة في البلدان الإسلامية تزعم أنها تعمل على تأمين الرفاهية العامة لكنها لا تولي هذه الإصلاحات اهتماماً مركزياً في برامجها ، لا يمكن اعتبارها جادة في ما تزعمه .

٥ وتدور مسألة إصلاحات الأرض حول حجم الأراضي المملوكة وشروط استئجارها . وإذا لم تتم تسوية هذه الأمور طبقاً لمقتضيات العدالة الاجتماعية-الاقتصادية فسيكون من الصعب المضي قدماً في تحقيق مقاصد الشريعة .

حجم الأراضي المستأجرة

٦ لو أن حيازة الأرض قد جرت بوسائل عادلة ، ولو تمت زراعتها أما من جانب صاحبها نفسه أو أنها اجِّرت لمزارعين بشروط عادلة ، ولو أن نظام المواريث الإسلامي قد طبق أيضاً تطبيقاً صحيحاً لما أصبحت الأراضي مركّزة بأيدي عدد قليل من الأسر . على أن حيازة الأرض كانت تتم عبر القرون بوسائل غير عادلة ، وتم تجاهل نظام المواريث الإسلامي لذا أصبحت الأراضي موزعة توزيعاً غير عادل مخضعة بذلك معظم السكان الريفيين إلى حياة أقرب إلى الرق والفقر والبؤس الحقيقي . وبالنظر لهذا الوضع المفرط في الظلم فلا بد من وضع سقف للمساحات القصوى لحيازة الأراضي ، وتوزيع الفائض بشكل عادل على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً .

٧ إن الشريعة الإسلامية لا تتوخى في الظروف الاعتيادية وضع حدود كهذه على الثروة الخاصة[٢]. ذلك لأنه إذا ما طبق نظامها العادل فان العدل سيسود ولن تدعو الحاجة إلى تلك القيود . غير أن المشكلة التي تواجهها البلدان الإسلامية اليوم هي الانتقال من التركيز المفرط السائد إلى الوضع الطبيعي الإسلامي. والشريعة تبيح للدولة فعلاً اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق

---

[٢] انظر عبدالسلام العبادي ، *الملكية في الشريعة الإسلامية* (١٩٧٤-١٩٧٥) (ج٢، ص٤٠٠)، حيث يقول : [وهم (فقهاء الشريعة الإسلامية) متفقون على أن الأصل في الشريعة الإسلامية أن للإنسان أن يتملك عن طريق الوسائل المشروعة ما يشاء، دون حد مقرر من عقار ومنقول ، والخلاف في : هل يجوز للإمام أن يحد من ذلك إذا رأى مصلحة فيه أم لا ؟

مقاصدها شريطة أن لا تكون تلك التدابير محرمة تحريماً صريحاً[٣]. إن السماح باستمرار التركيز السائد سوف يؤدي إلى الإفشال الدائم لهدف إزالة الفقر وتحقيق التوزيع العادل للثروة . لذا لا بد من كسر القوة الاحتكارية للمالكين من خلال فرض بعض القيود المعقولة على الحد الأقصى للأراضي التي تملكها الأسرة الواحدة . بل أن ضخامة عدد السكان الريفيين الحاليين بالنسبة للمساحة المحدودة من جميع الأراضي المتوافرة تفرض اعتماد ذلك التدبير لتحقيق مقاصد الشريعة . ولذلك فقد دعى عدد من العلماء المشهورين ومنهم الإمام حسن البنا ومولانا أبو الأعلى المودودي إلى وضع تلك القيود ، لإعادة التوازن العادل في الملكية والمحافظة على المصلحة الاحتماعية[٤]. وبما أن الشريعة توجب دفع تعويض عادل للمالكين (الشرعيين) فلا داعي لمنح الفلاحين الأرض بدون مقابل. بل يجب إعطاؤها بسعر منصف وتحصيل كامل قيمتها من قبل الحكومة تدريجياً خلال عدد من السنوات مما يجنيه الفلاحون ، وان يستخدم هذا السعر للتعويض على المالكين الشرعيين (دون سواهم) ، ولتأمين تكاليف التنمية الريفية .

شروط الاستئجار

٩ علاوة على تقليص حجم الأراضي المملوكة ، لا بد أيضاً من إصلاح شروط استئجار الأراضي . وفي حين أن هدف إقامة العدل بين المالك

---

[٣] على الخفيف ، *الملكية في الشريعة الإسلامية* ، ج١ ، ص ٩٣ .

[٤] انظر الإمام حسن البنا ، *مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا* (١٩٨٩، ص ٢٦٦) حيث يقول: "توجب علينا روح الإسلام الحنيف ، وقواعده الأساسية في الاقتصاد القومي ، أن نعيد النظر في نظام الملكيات في مصر ، فنختصر الملكيات الكبيرة، ونعوِّض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع ، ونشجع الملكيات الصغيرة، حتى يشعر الفقراء المعدمون بأنه قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعنيهم أمره ، ويهمهم شأنه . وأن نوزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا". وكان سيد أبو الأعلى المودودي يرى في كتاباته السابقة انه لا يمكن فرض حدود "اعتباطية" على ملكية الأرض ، لكنه عاد فغير رأيه وقال انه في ضوء التوزيع غير العادل الراهن للأرض يجب على الدولة الإسلامية أن تفرض بعض الحدود المستصوبة كتدبير موقت لا دائم ، لإزالة حالات الظلم (انظر:

Mawdudi, *Mas'alah Milkiyyat-e-Zamin* (1969), pp. 111.

انظر أيضاً محمد قطب ، *الإنسان بين المادية والإسلام* (١٩٦٥) ، ص ١٦٠-١٦٨ و٢٠٠-٢٠١ ؛ مصطفى السباعي، **اشتراكية الإسلام** (١٩٦٠) ، ص ٦٢؛ والعبادي (١٩٧٤-١٩٧٥) ، ج٢ ، ص ٣٩٨-٤٢٠ ؛ ورفيق المصري ، **أصول الاقتصاد الإسلامي** (١٩٨٩) ، ص ٥٣-٥٤ . وقد أعرب العديد من الكتاب الآخرين عن آراء مماثلة ، على سبيل المثال ، علي الخفيف ومحمود أبو السعود ومحمد يوسف موسى ووهبة الزحيلي وعبدالحميد متولي ومحمد أنيس ابراهيم.

والمستأجر يبقى من الأمور التي لا جدال فيها بين الفقهاء في جميع المذاهب الفقهية الإسلامية ، فان موضوع استئجار الأرض كان واحداً من أكثر القضايا الخلافيَّة في الفقه[٥].

١٠ فثمة أقلية من الفقهاء لا ترى جواز مزارعة الأرض (لقاء حصة من محصولها) ولا إيجارها بأجرة ثابتة ، بل ترى أن يقوم مالك الأرض بزراعة ما يستطيع من الأرض وان يمنح استخدام الجزء الباقي منها لمن يستطيع ذلك[٦]. وثمة آخرون (وهم أقلية أكثر من الأولى) يجيزون مزارعة الأرض لكنهم يحرمون إيجارها بأجرة ثابتة . وهم يرون أن نهي الرسول ﷺ عن كل من مزارعة الأرض وكرائها بأجرة ثابتة ، كان في أول الأمر فقط . لكنه سمح فيما بعد بالمزارعة التي انتشرت بين صحابة الرسول والتابعين[٧].

١١ غير أن أغلبية الفقهاء يجيزون كلاً من المزارعة وكراء الأرض بأجرة ثابتة، حيث أن هذا ينسجم مع جواز كل من عقدي المضاربة والإجارة في الشريعة. ويبررون النهي السابق بفقر الغالبية العظمى من المسلمين في الفترة الأولى من وصولهم إلى المدينة، قد جعلت الرسول ﷺ يطلب من الأغنياء عدم مزارعة الأرض ولا مآجرتها بأجرة معنية، بل شجع مالكي الأرض على زراعة ما يستطيعون، ومنح باقي أراضيهم لمن يزرعها دون عوض. ثم لما تحسن الوضع

---

[٥] للإطلاع على موجز مقنع انظر يوسف القرضاوي ، *الحلال والحرام في الإسلام* (١٩٧٤)، ص ٢٩٠-٣٠١ ؛ والعبادي (١٩٧٤-١٩٧٥) ، ج٢ ، ص ١١٣-١٢٨ ومحمد أنس الزرقا، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي ، في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، *الإدارة المالية في الإسلام* (١٩٩٠) ، ج٣ ، ص ١٢٥٩-١٢٦٣ .

[٦] هذا الرأي مبني على عدد من الأحاديث نقل أحدها جابر بن عبد الله . قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ" (*صحيح مسلم*) (١٩٥٥) ، ج٣، ص ١١٨٦ (كتاب البيوع-باب كراء الأرض) رقم ٩٠ . وعن جابر بن عبد الله أيضاً قال : "من كانت له ارض فليزرّعْها فإن لم يزرعها فليُزرِعْها أخاه" (*صحيح مسلم*، ص ١١٧٦ رقم ٨٨) . وانظر أيضاً أحاديث أخرى بنفس المعنى في الفقرات المعنية بكراء الأرض ومنح الأرض في ص ١١٧٦-١١٨٤و١١٨٥-١١٨٥ . وقد اخذ بهذا الرأي عدد من الفقهاء مثل عطاء ومكحول ومجاهد والحسن البصري حسبما نقله الاوزاعي (انظر ابن حزم *المحلى* ، ج٨ ، ص ٢١٣) . انظر أيضاً :
Abdul Hamid Abu Sulayman, "The Theory of the Economics of Isalm", in *Contemporary Aspects of Economic Thinking in Islam* (1976), pp. 912

[٧] للإطلاع على دفاع قوي عن هذا الرأي انظر ابن حزم ، *المحلى* ، ج٨ ، ص ٢١٠-٢١٤؛ انظر أيضاً القرضاوي (١٩٧٤)، ص ٢٩٥-٢٩٩.

الاقتصادي للمسلمين سمح بالأمرين معاً وليس بالمزارعة فقط كما تقول الفئة الثانية من الفقهاء[٨].

١٢ ومع ذلك يرى عدد من الفقهاء أن إجارة الأرض بأجرة ثابتة هي مكروهة فقط وليست محرمة[٩]. ويرون أن مزارعة الأرض افضل ، لأن اشتراك كل من صاحب الأرض والمستأجر في الربح والخسارة في الزراعة اقرب إلى العدل ، خلافاً لاستئجار الأرض مقابل أجرة ثابتة حيث يضمن صاحب الأرض عائداً ثابتاً رغم أن المستأجر قد يتمكن أو لا يتمكن من الحصول على أي إنتاج . ولكي ننصف الفقهاء الذين يبيحون إجارة الأرض بأجرة ثابتة ، فانهم حاولوا تأمين العدل للمستأجر من خلال وضع عدد من الشروط لصحة عقد استئجار الأرض . فعلى سبيل المثال يرى الإمام مالك (وجمهور الفقهاء) أنه إذا لم يتمكن المستأجر من زراعة الأرض المستأجرة لأسباب خارج عن سيطرته (كالطوفان أو الجفاف المحلي) عند ذلك يصبح عقد الاستئجار لاغياً بسبب الأخطار البالغة والغرر[١٠]. وبرغم هذا الخلاف يرى عدد من الفقهاء انه يجوز للدولة الإسلامية أن تمنع مؤقتاً إجارة الأرض مقابل أجرة ثابتة أو، أن تنظم الإجارة تنظيماً كافياً ، إذا كان ذلك لازماً لتحقيق مقاصد الشريعة وخدمة مصلحة الناس[١١].

---

[٨] للإطلاع على دفاع قوي عن هذا الرأي انظر أبو يوسف *كتاب الخراج* (١٣٥٣هـ)، ص ٨٨-٩١ ، وابن تيمية ، الحسبة في الإسلام (١٩٦٧م) ، ص ٢٨-٣١ ؛ أنظر أيضاً المودودي (١٩٦٩) .

[٩] عبادي (١٩٧٤-١٩٧٥)،ج٢ ، ص ١٢٧ وابن تيمية (١٩٦٧) ؛ ص٣٠.

[١٠] للإطلاع على تعليقات محمد أنس الزرقا على ورقة احمد مصطفى وحسين عسكري انظر:

"The Economic Implications of Land Ownership and Land Cultivation in Islam ", in Munawar Iqbal (ed.), *Distributive Justice and Need Fulfilment in an Islamic Economy* (1986), pp. 152-3.

ويحيل الزرقا في نقله لراي الإمام مالك إلى *المنتقى/ شرح الوطا* للباجي ، ج ٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ ؛ (وانظر في رأي جمهور الفقهاء *الموسوعة الفقهية الكويتية ، مادة : إجارة*)

[١١] عبادي (١٩٧٤-١٩٧٥) ، ج٢ ، ص ١٢٨ ومحمد أنس الزرقا ، في منور إقبال (١٩٨٦) ، ص ١٥٣ . وللإطلاع على بعض الإصلاحات القانونية التي اقترحها مولانا المودودي لتنظيم العلاقة بين أصحاب الأرض والمستأجرين ، انظر:
Islam awr Jadid Mashi Nazariyyat (Urdu) (1959), pp. 152-4.

١٣ وبما أن المستأجرين والمزارعين الذين لا يملكون أرضاً ضعفاء ولا سلطة لهم، وينتظر أن يظلوا كذلك حيناً من الزمن ، رغم فرض حد أعلى على مساحة الأراضي المملوكة ، فقد يظلوا تأجير الأرض مقابل أجرة ثابتة مصدرا للظلم والفقر حين تكون الإيجارات مرتفعة والإنتاج غير مضمون . لذا فقد يكون من المستصوب أن تجعل الحكومات الإسلامية مزارعة الأرض هي الأساس العام لتأجيرها ، وان تسعى لتحقيق مشاركة عادلة في الإنتاج بين المالك والمستأجر ، ويجب أن يستمر هذا على الأقل إلى أن تصبح قاعدة السلطة في المناطق الريفية واسعة إلى حد كاف ، وتضعف قدرة الأسر المالكة للأراضي على الاستغلال إلى درجة كافية . إن الإجراء الجذري الذي نفذه الرسول ﷺ في فترة المدينة الأولى يدل على أن للدولة الإسلامية سلطة الاضطلاع بجميع التدابير التي تعتبر لازمة لتحسين رفاهية الفلاحين والمزارعين الذين لا يملكون أرضاً ولتقليص تركيز الثروة في المجتمعات الإسلامية .

١٤ إن إصلاحات الأرض لإيجاد ذلك المناخ من المساواة والديمقراطية الذي يتوخاه الإسلام أمر بالغ الأهمية . فتوزيع الأرض هو عنصر رئيسي محدد لتوزيع الدخل ومدى انتشار الفقر[١٢] . والبلدان التي جمعت بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للأراضي مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وكوستاريكا تمكنت من تحقيق توزيع للدخل أكثر عدلاً نسبياً ، في حين أن البلدان التي سمحت باستمرار تركيز ملكية الأراضي تعاني من ازدياد انتشار الفقر ومن توزيع أقل إنصافاً للدخل[١٣] . ومن شأن إيجاد قطاع ريفي من المزارعين المالكين

---

[١٢] N. T. Quan and A. Y. C. Koo, "Concentration of Land Holdings: and Explanation of Kuznet's Conjecture", *Journal of Development Economics,* 18 (1985), pp. 101-17.

[١٣] See C. Gonzales-Vega and V. H. Cespedes, *Grouth and Equity: Changes in Income Distribution in Costa Rica* (1983); K. Griffin and A. R. Khan, " Poverty in the third World: Ugly Facts and Fancy Models", *World Development,* 6 (1978), pp. 1271-80; ILO, *Poverty and Landless in Rural Asia* (1977); A. R. Khan and P. D. Weldon, "Income Distribution and Levels of Living in Java, 1963-70", *Economic Development and Cultural Change,* 25 (1985), pp. 699 711; S. R. Osmani and A. Rahman, *Income Distribution in Bangladesh* (1983); E. Lee, "Egalitarian Peasant Farming and Rural Development: The Case of South Korea," *World Development,* 7 (1979), pp. 493-517; D. G. Rao,

المستقلين أن يساعد أيضاً على شحذ حوافز المزارعين ، مما يزيد في الإنتاج الزراعي ويدفع عجلة التنمية إلى الإمام . فإذا ما اقترن ذلك بانتشار المشاريع الصغيرة فإن من شأنه أن يساعد على تقليص هجرة سكان الريف إلى المناطق المدنية وما يقترن بذلك من تزاحم في المدينة ومن جرائم وعنف. ومن شأن تقليص حالات عدم المساواة في الدخل والثروة أن يسمح أيضاً للعمليات الديمقراطية بأن ترسخ جذورها في هذه البلدان وتقلل إلى الحد الأدنى عدم الاستقرار السياسي الذي اصبح الآن من خصائص الغالبية العظمى لهذه البلدان.

١٥ فإذا نظرنا إلى حالات الظلم الفادحة الموجودة الآن فان الإصلاح المتعلق بالأرض ليس خياراً يمكن أو لا يمكن للحكومات أن تنظر فيه جدياً. فإذا لم يتم تنفيذ إصلاح مجدٍ للأراضي فانه سيحصل في خاتمة المطاف من خلال ثورة عنيفة. وتدل تجارب التاريخ انه عندما تحدث مثل هذه الثورات فان جميع القيم الأخلاقية تداس تحت الأقدام. وحينئذٍ قد لا يفقد الملاكون أراضيهم فحسب بل قد يفقدون بالمصادرة ممتلكاتهم الأخرى بل حتى حياتهم . لذلك فمن مصلحتهم ، بالمنظار الأوسع نطاقاً والأطول أجلاً أن يسعوا طوعاً إلى تحقيق إصلاح عادل للأرض .

١٦ قد يقال بأن إصلاح الأرض قد يجعل الزراعة غير فعالة من جراء تقليص حجم الأراضي المملوكة . إلا أن هذا القول لا يؤيده عدد من الدراسات التطبيقية التي جرت في بلدان مختلفة . فقد أثبتت هذه الدراسات أن مساحة هذه المزارع ، ومتوسط إنتاج الوحدة من الأرض ، مرتبطان ارتباطاً عكسياً . وهذا يعني أن المزارع الصغيرة أكثر كفاءة من المزارع الكبيرة[١٤]. وقد فسرت المشاهدات العملية المتناقضة مع القول المذكور بأن الموارد (مثل البذور والائتمان وإمدادات المياه والأسمدة الأفضل) تميل إلى الاتجاه نحو المزارع الكبيرة

"Economic Growth and Equity in the Republic of Korea", *World Development,* 6 (1978), pp. 397-409.

١٤ See R. A. Berry and W. R. Cline, *Agrarian Structure and Productivity in Developing Countries* (1979); Subrata Ghatak, "Agriculture and Economic Development", in Norman Gemmell, *Surveys in Development Economics* (1987), pp. 355-6; and P.A. Yotopoulos and J. B.Nugent, *Economics of Development* (1976), p.6.

بنتيجة قدرة أصحاب الأراضي على استخدام ثروتهم لضمان الاقتراض من المؤسسات المالية[15]. وحتى البنك الدولي يرى أن " حيوية وإنتاجية مزارع الأسر الصغيرة في أنحاء العالم أمران يجلبان النظر " ، ولا سيما بالنظر لحالات الحرمان التي تواجهها هذه المزارع من حيث محدودية حصولها على الخدمات ووصولها إلى الأسواق والمدخلات الإنتاجية مثل الأسمدة[16]. ومن الأهمية بمكان أن لا يغيب عن الذهن أن تنفيذ إصلاحات الأرض لا يعني بالضرورة أن تقلص ملكية الأراضي لتصل إلى دون مستوى اقتصادي مجْدٍ معين .

نشر المشاريع الصغيرة والجزئية

١٧ يقابل إصلاحات الأراضي الريفية ، في القطاع الصناعي وقطاع، الأعمال انتشارُ المشاريع الصغيرة والجزئية الفعالة في المناطق الريفية والمدنية . وهذا من شأنه أن يكمل إصلاحات الأرض من خلال تقليص التركيز السائد للثروة والسلطة في البلدان الإسلامية . كما أن له ميزات أخرى أيضاً تحتل درجة عالية في أولويات القيم الإسلامية .

١٨ إن انتشار المشاريع الصغيرة هو الصورة المغايرة مغايرة حادة للوضع الراهن في العالمين الرأسمالي والاشتراكي . فشركات الأعمال الكبيرة تسيطر على الساحة الاقتصادية والسياسية في البلدان الرأسمالية . والاتجاه طويل الأجل هو على ما يبدو لمصلحة الشركات والمزارع الأكبر أيضاً . وبنتيجة ذلك لم تعد المنافسة ، التي كانت الشكل السائد لعلاقات السوق في القرن التاسع عشر في العالم الرأسمالي تحتل تلك المكانة[17]. ولحل هذه المشكلة جاءت الاشتراكية بملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج . وأدى ذلك إلى تعميق عبودية الأجور والاغتراب، كما قضى على المنافسة وقلص الحوافز والكفاءة. ولم يتضح بعد ما

---

١٥ Ghatak, in Gemmell (1987), p. 356.

١٦ See IBRD, *World Development Report (1982)*, pp. 81 and 91.

١٧ See Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order* (1966), p. 6.

سينجلي عنه الاتجاه نحو تخصيص المشـاريع (إعادتهـا للقطـاع الخـاص) الكـبرى الاشتراكية من حيث حجمها.

١٩ وفي حين انه لا غبار من حيث الأساس على المشـاريع الكـبرى إذا كـانت أكثر كفاءة ولا تؤدي إلى تركيز الثروة والسلطة ، فإن اعتمـاد تثبيـط المشـاريع الكبيرة (إلا حيث تكون لا بدّ منها) وتشجيع المشاريع الصغـيرة الجزئيـة (بقـدر الإمكان) يبدو أن ذلك من شأنه أن يسـاعد علـى تحقيـق مقـاصد الشـريعة. إن اعتماد السياسة المذكورة ينتج عدداً من الميزات إلى جانب تقليص تركيز الـثروة والسلطة . فهو يساعد أكثر مما سبق على تحقيق الصحـة الاجتماعيـة حيـث أن ملكية الأعمال (المشروعات) تميل إلى زيادة شعور المالكين بالاستقلال والكرامة واحترام الذات ، وتحفز هؤلاء المالكين علـى الابتكـار وبـذل المزيـد مـن الجهـد لإنجاح أعمالهم، وتوجد بيئة صحية افضـل للمنافسـة فتسـاهم بذلـك في زيـادة الكفاءة . كما أن من شأن ملكية الأعمال الصغيرة أيضاً أن تزيد فرص التشغيل زيادة أسرع ، كما سيرد في الفصل التاسع.

توسيع الملكية ومراقبة الشركات

٢٠ بما أن المشاريع الصغيرة لا تصلـح لجميـع أنـواع النشـاط الاقتصـادي فقـد يكـون مـن الأفضـل اختيـار نمـط شـركات المسـاهمة (العامـة ذات الشـخصية الاعتبارية) في تنظيم الأعمال المتصلة بالمشـاريع الكبـيرة حيثمـا تكـون لازمـة . وهذا ينطوي على إمكان المساهمة الإيجابية في توسع الملكية ونشـرها . غـير أن شركات المساهمة في حالتها الراهنة في الغرب هي مصدر رئيسي لتركيز الـثروة والسلطة[18]. ومع أن هذه الشركات تشكل القطـاع السـائد للاقتصـاد وتمـارس سلطة واسعة النطاق في اتخاذ القرارات الأساسـية المتعلقـة بالمنتجـات والأسـعار والاستثمار والتي تؤثر على الأمة برمتها ، بـل علـى العـالم[19]، فإنهـا لا تعكـس الديمقراطية السياسية للغرب في عمليات اتخاذها القرارات[20]. فالشركات تعمـل

---

١٨ See C. Wright Mills, *The Power Elite*(1959), p. 117.

١٩ See Gabriel Colko, *Wealth and Power in America* (1964), pp. 68 and 127.

٢٠ Andrew Hacker, *et al.*, " Corporation, Business ",*The New Encyclopaedia Britannica,* 15th ed., vol. 5, p. 187.

كمؤسسات استبدادية (اوتوقراطية) ، حيث أن امتلاك بضعة اسر لغالبية الأسهم يتيح لها السيطرة على جميع السياسات[٢١] . وهذه نتيجة طبيعية للنظام المالي الغربي الذي يقوم على أساس الفائدة (المصرفية) فيسمح بنسبة مديونية عالية للشركات مما يؤدي إلى ما يشبه صورة الهرم المنكوس حيث تستند السلطة الكبيرة للشركات إلى قاعدة صغيرة من حقوق الملكية . وقد جعلت عمليات استيلاء الشركات بعضها على بعض في السنوات الأخيرة الحالة تزداد سوءاً .

٢١ فالشركة الغربية لا تعتبر إذا النموذج الذي يجدر بالدول الإسلامية أن تتبناه . فلا بد من إصلاح هذا النموذج بما يكفل تقليص تركيز السلطة . ومن شأن إلغاء نظام الفائدة ، والتوسع الكبير في حقوق الملكية في هيكل رأسمال الشركات طبقاً للقيم الإسلامية ، من شأن ذلك أن يؤدي إلى تقليص نفوذ الأسر الغنية وإلى اتساع قاعدة ملكية اسهم الشركات وإلى توزيع أكثر عدالة للسلطة . وقد لا يكون هذا كافياً لأن الغالبية العظمى من المساهمين لا يشاركون في اجتماعات مجالس الإدارة . لذا فقد تكون هناك حاجة إلى إصلاحات أخرى لتقليص الصلاحيات المفرطة لأعضاء مجالس الإدارة .

تنشيط نظامي الزكاة والمواريث

٢٢ إن من شأن التدابير آنفة الذكر الرامية إلى تقليص حالات عدم المساواة في الدخل والثروة أن تحقق اكبر قدر من النجاح إذا عززت بتنشيط نظامي الزكاة والمواريث . ولسوء الحظ فانه بالرغم من أن تنفيذ كل من هذين النظامين هو جزء أساسي من الواجبات الدينية الإسلامية ، فقد ظلا في حالة رقود مدة طويلة من الزمن .

---

[٢١] كان واحد بالمائة من جميع الذين قدموا إقرارات ضريبية عام ١٩٦٠م يملكون ٤٨ بالمائة من جميع الأسهم التي يملكها الأفراد. انظر:
(Reagan, "What 17 million shareholders Share", p. 102, cited by Greenberg, *Serving the Few* (1974), p. 45).

" يملك السيطرة في الشركات المائة والخمسين المدرجة على قائمة Fortune 500 الحالية فرد واحد أو أفراد إحدى الأسر ".
انظر:
(Robert Sheehan, "Proprietors in the World of Big Business ", *Fortune*, 15 June 1967, p. 179.).

الزكاة: برنامج المساعدة الاجتماعية

٢٣ لقد تضمن الإسلام في بنية معتقداته ترتيباً للمساعدة الاجتماعية يساهم فيه كل فرد حسب قدرته وذلك لتحقيق ما يتوخاه الإسلام من اخوة ، حيث يتمتع كل فرد بالكرامة والرعاية من جراء كونه خليفة الله وعضواً في الأمة . وفي حين ألزمتْ الشريعة المسلم بكسب رزقه ، فقد ألقت أيضاً على الجماعة التزاماً بأن يلبي المجتمع احتياجات جميع أولئك الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم بسبب لا سيطرة لهم عليه . فإذا وجد الفقر ، رغم هذا الإلزام الشرعي، إلى جانب بحبوحة الآخرين ، فان المجتمع لا يكون جديراً بان يطلق عليه اسم المجتمع المسلم الحقيقي . فقد أعلن الرسول ﷺ : " ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع "[٢٢]. كما أكد " أيما أهل عَرْصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله"[٢٣] وقد أكد الخليفة الرابع علي رضي الله عنه على هذه الفكرة بقوله : " إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي الفقراء ، فان جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء . وحق على الله تبارك وتعالى أن يحاسبهم ويعذبهم"[٢٤].

٢٤ إن إحدى الطرق التي يقتضي الإسلام من المسلمين تأدية هذا الالتزام من خلالها هي مؤسسة الزكاة التي تعد ركناً أساسياً من أركان الإسلام . إن فرض الزكاة هو علامة واضحة لا لبس فيها على الإدارة الإلهية بضمان عدم معاناة أي إنسان من جراء عدم توافر الوسائل التي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات التي تلبي احتياجاته . فالزكاة التي تعني الطهارة والنماء والبركة والمدح[٢٥] هي الالتزام المالي للمسلم بأن يدفع من أصل ماله أو إنتاجه الزراعي، إذا كانا أكثر من نصاب الزكاة ، جزءاً محدداً بوصفه واجباً أساسياً من واجباته الدينية . والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة وتعكس التصميم على تطهير المجتمع من آفة الفقر ، وتطهير ثروة الموسرين من ذنب عدم تلبية الاحتياجات

---

[٢٢] البخاري ، *الأدب المفرد* (١٣٧٩هـ) ، ص ٥٢ : ١١٢ .

[٢٣] النيسابوري ، *مستدرك الحاكم* ، ج٢ ، ص ١٢ ، عن ابن عمر رضي الله عنه .

[٢٤] أبو عبيد ، *كتاب الأموال* (١٣٥٣هـ) ، ص ٧٨٤ رقم ١٩٠٩ . ونقل المنذري ذلك عن علي رضي الله عنه مرفوعاً للرسول صلى الله عليه وسلم بلفظ مقارب ، نقلاً عن الطبري . انظر المنذري (١٩٨٦)، ج١ ، ص ٥٣٨ رقم ٥ .

[٢٥] انظر اصل كلمة *زكاة* في *تاج العروس* للزبيدي ولسان العرب لابن منظور.

الأساسية لكل إنسان. وهي إحدى سبل الإعراب عن الشكر لله على فضله الذي يتجلى في نماء الثروة والرفاهية الحقيقية للجميع . والزكاة تجسّد مالياً التزام المسلمين الاجتماعي/ الاقتصادي بتلبية حاجات الجميع ، دون إلقاء كامل العبء على خزينة الدولة وهو ما فعلته الاشتراكية ودولة الرفاهية العَلْمانية عن غير قصد.

٢٥ إن ترتيب المساعدة الاجتماعية المتمثل بالزكاة يختلف عن الواجب المدني بدفع الضرائب . فهو واجب إلزامي مطلق فرضه الخالق نفسه ، وهو واجب الدفع من اصل الثروة التي حبا الله بها العباد من فضله وكرمه لينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه على من لم ينالوا هذا الفضل (القرآن الكريم، سورة الحديد/٧). وهي إحدى فرائض العبادة-التي لا تتمثل في الإسلام بمجرد الصلاة والصيام وأداء فريضة الحج ، بل تشمل أيضاً أداء الواجبات نحو البشر الآخرين، ومنهم أفراد الأسرة الضيقة والأسرة الموسعة والأصدقاء والجيران. وعلى دفع الزكاة على نحو كامل يتوقف أيضاً قبول الله لصلاة الإنسان ومصيره في الآخرة حيث يعتبر إهمال واجبات الإنسان تجاه إخوانه البشر تقصيراً أفدح من التقصير في القيام بالواجبات نحو الله[٢٦]. وفي حين أن عدم دفع الضرائب قد لا تكتشفه الدولة وبالتالي لا ينجم عنه عقاب ، فان التهرب من دفع الزكاة لا يمكن أن يكون كذلك . فالله العلي القدير يرى ويعلم كل شيء . لذا فلا مجال للمسلم في أن يتفادى أو يتجنب دفع الزكاة . فإذا فعل ذلك فانه يضر بمصلحته الخاصة

٢٦ إن دفع الزكاة ليس معروفاً يسديه الأغنياء للفقراء . فالأغنياء ليسوا المالكين الحقيقيين للثروة بل هم مستخلفون فيها (القرآن الكريم ، سورة الحديد/ ٧). ويجب عليهم إنفاقها وفقاً لشروط الاستخلاف أو الأمانة، التي من

---

[٢٦] قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من اقام الصلاة ولم يؤد الزكاة فلا صلاة له" . (أبو عبيد ، *كتاب الأموال* ، ١٣٥٣هـ ، ص ٤٩٢ رقم ٩١٩، عن عبدالله بن مسعود . وانظر ايضاً المنذري ، ج١ ، ص ٥٤٠ رقم١٠) . ويدل الحديث التالي عن أبي هريرة رضي الله عنه على أهمية عدم إلحاق الأذى بالاخوة في البشرية والوفاء بحقوقهم . فقد سأل الرسولُ صلى الله عليه وسلم الصحابة : " أتدرون ما المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقال : " المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا ، وقذف هذا ، واكل مال هذا ، وسفك دم هذا و ضرب هذا فيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فان فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه اخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار" . (اخرجه مسلم عن ابي هريرة ، ١٩٥٥ ، ج٤ ، ص ١٩٩٧ رقم ٥٩ ، "*كتاب البر والصلة والادب*" باب تحريم الظلم).

أهمها تلبية احتياجات الفقراء . وأية محاولة من جانب الأغنياء لإظهار الزكاة بمظهر منّة يتفضلون بها، مما يلحق الأذى بمشاعر الفقراء ، تكون دليلاً على عدم إخلاصهم، وتذهب بثوابهم في الدار الآخرة (القرآن الكريم، سورة البقرة/٢٦١-٢٧٤) . كما أنه يتعين على الفقراء أن لا يعتبروا تلقي الزكاة عاراً عليهم، فان ما يأخذونه هو حق فرضه الله لهم في ثروة الأغنياء (القرآن الكريم ، سورة الذاريات/١٩ وسورة المعارج/٢٥) . والفقراء أحرار في اختيار الطريقة التي ينفقون بها ما يتلقونه من زكاة . فهي مالهم ولهم إنفاقه وفقاً لأولوياتهم الخاصة ، التي تكون ، في المجتمع الإسلامي ، ضمن نطاق الشريعة وحدودها. أما من يستطيع كسب الرزق ولا يستحق تلقي الزكاة ويأخذها مع ذلك فانه يلحق بنفسه العار يوم القيامة لأنه يكون بذلك آثماً من جراء الكسب غير الحلال وانتهاك حقوق الآخرين[٢٧]. لذا فقد لا يكون هناك أية حاجة لوضع نظام معقد لاختبار الاحتياجات يمكن أن يحط من قدر المتلقين ويكون مُكْلفاً وغير مريح ويستغرق الكثير من الوقت . على أنه من الحكمة ، في المرحلة الأولى على الأقل ، الانتباه إلى إمكان إساءة استخدام الأموال وإنفاقها دون تمييز بين مستحق وغير مستحق . فنظام الرقابة الاجتماعية غير الرسمي الذي ينطوي عليه المجتمع الإسلامي الأخلاقي من شأنه أن يتخلص من المخالفين . فمن خلال الاستبعاد الفعال لأولئك الذين بإمكانهم كسب رزقهم ورعاية أنفسهم ، لا بد من أن ينجح النظام في تقديم مساعدة طيبة للمحتاجين الحقيقيين .

٢٧ من الممكن أن نتوقع من كل مسلم بعد أن يعرف واجباته الدينية أن لا يتخلف عن دفع الزكاة إذا تصرف تصرفاً عقلانياً لضمان مصلحته العاجلة والآجلة، ليبارك الله له في ثروته في هذه الدنيا وليكسب رضاه في الدار الآخرة وقد قال الرسول ﷺ بأن الزكاة لا تنقص ثروة الإنسان[٢٨]. فالبركة الإلهية التي

---

[٢٧] قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " **لا تزال المسألة باحدكم حتى يلقى الله تعالى وليس في وجهه مُزعة لحم**" (رواه البخاري ومسلم والنسائي ، عن ابن عمر) ؛ وقال : " **لو يعلمون ما في المسألة ما مشى احد إلى أحد يسأله**" (رواه النسائي والطبراني عن عائذ بن عمرو) – ونقلنا هذين الحديثين من المنذري (١٩٨٦) ، ج١ ، ص ٥٧٢ رقم ١ و٥٧٣ رقم ٧ . وانظر أيضاً احاديث أخرى حول هذا الموضوع في المنذري ص ٥٧٢ – ٥٩٢ .

[٢٨] قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " **ما نقصت صدقة من مال شيئاً ، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزّاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله .** " (رواه مسلم عن ابي هريرة ، ١٩٥٥ ، ج٤ ، ص ٢٠٠١ رقم ٦٩ ، "*كتاب البر والصلة والادب*").

تستدعيها الزكاة ستزيد في الواقع ثروته في خاتمة المطاف. يقول القرآن الكريم: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ الآية (سورة آل عمران/١٨٠) . غير أنه بالرغم من العقاب الشديد المنتظر فقد يوجد مسلمون لا يدفعون الزكاة . فيجب على الدولة الإسلامية حينئذٍ أن تستخدم سلطتها القاهرة لإجبارهم على ذلك. فقد شن الخليفة الأول أبو بكر رضي الله عنه الحرب على الذين منعوه الزكاة بعد وفاة الرسول ﷺ . ويعتقد المسلمون انه إذا ما وجد التعليم المناسب للقيم الإسلامية وإذا ما وجدت بيئة اجتماعية تساعد على ممارسة التعاليم الإسلامية ، فان الغالبية العظمى من المسلمين لن يحاولوا التهرب من دفع الزكاة وبل سيتعاونون تعاوناً تاماً مع الحكومة في الكشف عن أولئك الذين لا يدفعون الزكاة ويجبرونهم على دفعها .

٢٨ إن الاختلافات في الرأي بين المذاهب الفقهية حول "الأموال التي تجب فيها الزكاة ، (وأكثرهم توسعاً الحنفية ، وأضيقهم الظاهرية) يجب أن لا تعتبر اختلافات أساسية من الناحية العملية[٢٩]. ذلك لان معظم الفقهاء ، ومنهم الظاهرية ، قد أجازوا ، في حالة عدم كفاية الزكاة لتلبية احتياجات الفقراء ، أن يكون للدولة الحق في توظيف وجائب مالية إضافية كيما تتمكن من تلبية جميع الاحتياجات الأساسية للفقراء . كتب ابن حزم الظاهري، (وهو من المضيقين)، يقول:

"فرضٌ على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرُهم السلطان على ذلك أن لم تقم الزكاة بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يُكنّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة"[٣٠].

٢٩ لا فرق كبيراً بين أن يقدم الأغنياء الموارد عن طريق الزكاة أو الضرائب الخاصة بتلبية الاحتياجات. فالذين يدفعون طوعاً كجزء من واجبهم الديني نحو

---

[٢٩] انظر يوسف القرضاوي ، " توسيع قاعدة ايجاب الزكاة " ، *الاقتصاد الإسلامي* ، فبراير ١٩٨٢م ، ص ٨ .

[٣٠] ابن حزم ، *المحلى* ، " قسم الصدقات " ، ج٦ ، ص ١٥٦ رقم ٧٢٥ .

الفقراء، ينالون المزيد من الثواب عند الله ، في حين أن الذين يدفعون مكرهين فانهم يدفعون على كل حال ، لكنهم لا ينالون ثواب الله وبركاته .

٣٠ ويجب أن لا يغرب عن الذهن أن الزكاة ليست بديلاً عن ترتيبات التمويل الذاتي المعروفة في المجتمعات الحديثة لتوفير حماية تأمينية اجتماعية في حالة التعطل عن العمل والحوادث والشيخوخة والمرض من خلال الاقتطاعات من راتب المستخدم.واشتراكات صاحب العمل . كما أن الزكاة ليست بديلاً عن مخصصات الميزانية التي تضعها الحكومات من أجل الإغاثة والعون في أوقات الكوارث. بل إن الزكاة لا تعفي الدولة الإسلامية من تبني تدابير وبرامج مالية لإعادة توزيع الدخل وزيادة فرص التشغيل والعمل الحر . فالزكاة تدبير اجتماعي للمساعدة الذاتية يتم اعتماده بمساندة دينية كاملة ، لدعم أولئك الفقراء والمعوزين الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم رغم جميع البرامج المذكورة ، وذلك لإزالة البؤس والفقر من المجتمع الإسلامي . فإذا لم تكن عائدات الزكاة كافية فانه يترتب على المجتمع مسئولية حتمية لإيجاد سبل وطرق أخرى لتحقيق الهدف المنشود .

٣١ وبما أن من واجب المسلم السعي لكسب رزقه ، فمن المستصوب إعطاء الأفضلية حتى في مجالات إنفاق الزكاة لهدف تمكين الفقراء من الاعتماد على أنفسهم . ويجب أن تصبح الزكاة مكملة دائمة لدخل أولئك الذين لا يتمكنون من كسب ما يكفي بجهودهم . ويجب أن تستخدم الزكاة بالنسبة للآخرين فقط لتوفير الإغاثة المؤقتة إلى جانب المعونة اللازمة للحصول على التدريب والمعدات والمواد لتمكينهم من كسب ما يكفي . فإذا استخدمت عائدات الزكاة ، إلى جانب جميع التدابير الواردة في الفصل التاسع لزيادة العمل الحر، لتمكين الفقراء من الوقوف على أقدامهم في بيئة اجتماعية-اقتصادية تشجع المشاريع الصغيرة الجزئية ، عند ذلك لن يوجد سبب يحول دون نجاح الزكاة في تقليص البطالة والفقر وحالات عدم المساواة في البلدان الإسلامية .

٣٢ ويجب أن يكون للزكاة فائدة صحية أخرى بالنسبة للبلدان الإسلامية. فيجب أن تزيد من توافر الأموال لاستخدامها في مجالات الاستثمار . ففرض الزكاة على جميع الثروات ، بما فيها الذهب والفضة والأرصدة النقدية سيحفز

المكلفين بدفع الزكاة إلى السعي للحصول على دخل عن ثروتهم كيما يتمكنوا من دفع الزكاة بدون إنقاص ثروتهم . وهكذا في مجتمع تشيع فيه القيم الإسلامية فان الممتلكات من الذهب والفضة والأرصدة الراكدة تميل إلى الهبوط مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ويساهم في زيادة الازدهار . هل سيؤدي فرص الزكاة إلى تعزيز الإسراف ، بغية تجنب دفع الزكاة أم هل سيؤدي إلى الكسل للحصول على الزكاة؟ هذا لن يكون في مجتمع يكون فيه العيش البسيط هو السلوك المثالي، حيث يكون الإسراف ورموز الجاه أموراً مستهجنة وحيث تكون الإعالة الذاتية من خلال العمل الذاتي أمراً إلزامياً. ومع ذلك يجب على الدولة الإسلامية أن تقوم بدور هام في ضمان انتشار القيم الإسلامية، وفي إصلاح هيكل البيئة الاجتماعية-الاقتصادية وذلك لتكون متمما فعالاً للزكاة في تحقيق مقاصد الشريعة .

الميراث

٣٣ لقد وضع الإسلام نظاماً فريداً للميراث يرمي إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة . وتحدد الشريعة أحكام الميراث على أساس أهدافها الاجتماعية-الاقتصادية. فما من أحد يستطيع حرمان الوريث الشرعي إلا إذا كان مرتداً أو إذا ثبت انه قام بقتل المورث المتوَفى[١] . كما انه ما من أحد يستطيع أن يوصي بأكثر من ثلث ماله . ويجب أن يكون هذا الثلث لأغراض الصدقة أو لأشخاص لا يرثون شرعاً (إلا إذا وافق الورثة الآخرون) .

٣٤ وهنالك حصة محددة مضمونة لكلا أبوي الشخص المتوفى . وهذا لا يضمن رفاهيتهما فحسب في حياتهما بل يعمل على توزيع حصتهما على اخوة وأخوات المتوفى بعد موتهما ، مما يؤدي إلى توزيع أوسع للثروة . وللزوجة حصة محددة . أما الرصيد فيذهب إلى جميع (ونؤكد على جميع) أولاد المتوفى[١] . فضمن إطار القيم الإسلامية لا يمكن نقل كامل الثروة لطفل واحد فقط وحرمان الآخرين من حصتهم العادلة . وفي حال عدم وجود أولاد ، توزع الثروة وفق مبادئ محددة (وحسب وصية المتوفى في حدود الثلث) لضمان توزيع أوسع وأكثر عدالة.

٣٥ وبعبارة أخرى ثمة غاية وراء نظام المواريث الذين يحدده الإسلام-لتحقيق توزيع واسع القاعدة لثروة الشخص المتوفى . فإذا نفذت القيم الإسلامية وتم تطبيق نظام المواريث على نحو فعال فان توزيع الثروة في مجتمع إسلامي لا يمكن إلا أن يصبح عادلاً وأن يظل عادلاً[٣١].

إصلاح هيكل النظام المالي

٣٦ إن النظام المالي الذي يقوم على أساس الفائدة الربوية والذي أخذته البلدان الإسلامية عن البلدان الرأسمالية هو أحد الأسباب الأساسية لتركيز الثروة والسلطة[٣٢]. لذلك فحتى تنفيذ كامل السياسات المقترحة في هذا الفصل قد لا ينجح في أن يحقق ابتداءً ، ثم يحافظ على الانتشار المستصوب للمشاريع الصغيرة والجزئية أو أن يقلص حالات عدم المساواة الاقتصادية ، ما لم يتم إصلاح هيكل النظام المالي برمته في ضوء التعاليم الإسلامية . وستتم مناقشة هذا الموضوع تحت عنوان مستقل .

---

[٣١] للاطلاع على دراسة شاملة لنظام المواريث الإسلامي انظر أبو زهرة ، *أحكام التركات والمواريث* (١٩٦٣م) . انظر أيضاً
M. Anas Zarqa, " Islamic Distributive Schemes ", in Munawar Iqbal (1986), pp. 179-80.

وقد يرغب القارئ أيضاً في الرجوع إلى:

(Kenneth E. Boulding, *A Preface to Grants Economics* (1973),).

للاطلاع على تحليل لآثار الميراث على إعادة توزيع الدخل والثروة .

[٣٢] أنظر :محمد عمر شابرا ، *نحو نظام نقدي عادل* (ط. ثانية، ١٩٩٠) ، ص١٤٧-١٤٨؛ وانظر أيضاً الفصل العاشر القادم عن إصلاح الهيكل المالي .

الفصل التاسع

إصلاح الهيكل الاقتصادي

١ بالنظر لندرة الموارد والحاجة إلى تقليص حالات اختلال التوازن الاقتصادي الكلي فان تحقيق مقاصد الشريعة قد لا يكون ممكناً إلا إذا حدث تخفيض في إجمالي امتصاص الموارد Absorption بحيث تَنتُج زيادة قصوى في تلبية الاحتياجات والمدخرات وتكوين رأس المال والعمل الحر وفرص التشغيل . وهذا يتطلب إصلاح هيكل الاقتصاد ولا سيما أنماط الاستهلاك والاستثمار في كل من القطاعين الخاص والعام ، بهدف وضع حد لتدفق الموارد لكل الاستخدامات التي لا تساهم في تحقيق الأهداف . ولا يمكن تحقيق إصلاح الهيكل المذكور ، كما جاء في الفصل الرابع ، باللجوء إلى التحرير (Liberalization) ضمن إطار " فلسفة التنوير"حيادية القيم . فذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا فُتح المجال أمام جميع العناصر المكونة للاستراتيجية الإسلامية . وفيما يلي عرض لبعض الجوانب ذات الصلة بالإصلاح الهيكلي المذكور .

تغيير أذواق المستهلكين: طبقة مزدوجة من آلية الاصطفاء

٢ إن الهدف الرامي إلى تقليص الاستهلاك بغية زيادة المدخرات وتكوين رأس المال يطرح معضلة . فالتأكيد الإسلامي الذي لا لبس فيه على الاخوة والمساواة الاجتماعية يحتاج إلى تحقيق انخفاض في إجمالي الاستهلاك بطريقة لا تؤدي إلى

تدهور مستوى تلبية الاحتياجات للفقراء بل تؤدي أيضاً إلى تحسينه. فإذا كان لاحتياجات الجميع أن تلبى ضمن قيود الموارد النادرة ، وإذا كان لذلك أن يقترن أيضاً بزيادة تكوين رأس المال ، فلا بد من تخفيض موازن ، وذلك بإبقاء الاستهلاك ضمن نطاق ما يمكن أن يطيقه المجتمع . ومن شأن هذا أن يحتاج إلى تغيير ثوري في طرز الحياة السائد ، ولا سيما لدى الأغنياء . ولا يمكن السماح للاستهلاك عندئذٍ بأن يصبح الغاية الوحيدة لحياة الفرد كما هو الحال في ظل الرأسمالية .

٣ تتبع البلدان الإسلامية منذ عقود نمطاً استهلاكياً مأخوذاً عن الثقافة الاستهلاكية الغربية التي تقيس قيمة الإنسان بما في حياته من كماليات وبمقدار ما يشتريه . وهكذا فقد أصبحت طرز المعيشة الغالية ، والتي لا تطيقها حتى بعض البلدان الصناعية ، رمز الوجاهة والمكانة الاجتماعية في البلدان الإسلامية الأكثر فقراً. وقد أدت هذه الأنماط ، إلى جانب عدد من العادات والطقوس غير الإسلامية ، الممتدة من الولادة حتى الزواج والموت ، إلى نمط استهلاكي غير منطقي لا تبرره قيم تلك البلدان ولا مواردها . ويضطر ضحايا هذا النوع من المنافسة إلى العيش عيشة تتجاوز إمكاناتهم وإلى اللجوء إلى أساليب فاسدة وغير أخلاقية لتغطية العجز الناجم عن الفرق بين الدخل والإنفاق غير المنطقي. لذا فقد ارتفع الاستهلاك الإجمالي وتراجعت المدخرات. ويبقى تكوين رأس المال الذي يقوم على المدخرات المحلية غير كاف . وبما أن معظم السلع والخدمات الكمالية التي تنطوي على النفج والمباهاة هي ذات منشأ أجنبي، فقد ارتفع الطلب على القطع الأجنبي ارتفاعاً حاداً. وكان لا بد من تجسير الهوة الفاصلة بالاقتراض من الخارج ، مما ساهم في زيادة عبء خدمة الدين وما يقترن بذلك من زيادة الضغط على الموارد في المستقبل .

الحاجة إلى الاصطفاء الأخلاقي

٤ يكمن جوهر المشكلة في كيفية تمييز ما هو"ضروري" مما هو"غير ضروري" من الطلبات على الموارد. ويلي ذلك كيفية إغراء الجميع بالامتناع عن الطلبات

"غير الضرورية" . فلا بد لتحقيق هذا الغرض من آلية اصطفاء ومن نظام حافز[1] .

٥ إن نظام الأسعار المطبق في بيئة عَلمانية لا يوفر آلية فعالة للاستغناء عن الطلبات غير الضرورية ولا نظاماً كاملاً يحفز على ذلك . ومع أن استخدام الأسعار كآلية لتقليص حالات عدم التوازن وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد أمر لا مندوحة عنه ، فانه لا يكفي لتحقيق العدالة ، ولاسيما إذا لم يتم استيفاء الشروط الخلفية . فالاعتماد على الأسعار فقط يمكّن الأغنياء من شراء ما يرغبون من الكماليات ومن رموز الجاه ، بصرف النظر عن مدى رفع أسعارها من خلال الضرائب والتعريفات (الرسوم الجمركية) ، وتناقص قيمة العملة المحلية . فإذا حصلت أسرة من الأسر على هذه الرموز فان الأسر الباقية تعتبرها من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها . والذين ليس في طَوْلهم شراؤها يحاولون أيضاً أن يتماشوا مع "من يرسمون الإيقاع" من خلال الحصول عليها عن طريق كبح الاحتياجات ، ومن خلال الوسائل الفاسدة وغير المشروعة. ومن الممكن، في البلاد النامية، التي تتصف بإدارة ضرائب غير فعالة وفاسدة،

---

[1] انظر أيضاً الحاشية ٣ في المقدمة التي تتناول "الاحتياجات" و"الرغبات" والطلبات "الضرورية" و"غير الضرورية" على الموارد .

وبما أن موارد الاقتصاد نادرة فيجب إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات . والسؤال هو كيف نجعل الحافز على هذه الأولويات ذاتياً . إن هذا لا يمكن تركه لنفسية الفرد كما يرغب ماسلو:

(A. Maslow, *Motivation and Personality* 1970).

والنزوات إذ قد تؤدي التنفجية بالأفراد حينئذٍ ، ولا سيما الأغنياء ، إلى استخدام موارد نادرة إذ قد تؤدي ... لتلبية الرغبات والنزوات . فلتقليلِ ذلك إلى الحد الأدنى ، قد يكون من اللازم تغيير أذواق المستهلكين وفقاً للأولويات الاجتماعية وحفزهم على التصرف وفقاً لذلك . ولكن كيف يتحقق ذلك بدون إكراه واستبداد ؟ هنا تبرز أهمية وجود آلية اصطفاء للقيم المتفق عليها اجتماعياً ونظام لحفز المستهلكين على الالتزام بهذه القيم . وكما بين دوغسن (Dodgson) ، "لا بد من تجنب النزاع الخاطئ بين طرفي النقيض ، أحدهما القول بان جميع الاحتياجات ذاتية، والآخر القول بان الاحتياجات يمكن أن يقررها حزب سياسي عليم وكريم أو سلطان مستبد . إن مفهوماً حركياً منفتحا على الاحتياجات يوحي بأنه يجب ان تكون المؤسسات التي تحدد وتقوم وتقيِّم الاحتياجات مرنة وان تستجيب لكل من طلبات الفرد ونظرة الجماعة " .

(Jeoffrey Hodgson, *Economics and Institutions* (1988), p. 251) .

إن مثل هذا النزاع بين طرفي النقيض لا يمكن تجنبه ضمن إطار الليبرالية أو"مناهضة-الليبرالية". فلا بد من إدخال بعد أخلاقي في تحديد الاحتياجات وتلبيتها. فيجب على الأفراد تمحيص طلباتهم على الموارد من خلال الاصطفاء الأخلاقي قبل قدومهم إلى السوق "للإدلاء بأصواتهم بالنقود" .

تفادي أو تجنب التعريفات والضرائب الأعلى من خلال تحرير فواتير دون القيمة الحقيقية ومن خلال الرشوة والتهريب. وفي هذه الحالة فان الأسعار الأكثر ارتفاعاً الناجمة عن تلك التعريفات والضرائب تدر هوامش ربح أكثر ارتفاعاً، وتعزز زيادة الواردات، بل حتى زيادة الإنتاج المحلي لتلك السلع . وهذا يؤدي دون قصد إلى تشويه تخصيص الموارد بحيث تعطى الأفضلية إلى رموز الجاه فتتقلص الموارد المخصصة لتلبية الاحتياجات ، مما يجعل أسعار الاحتياجات أكثر ارتفاعاً مما لو كان الأمر بخلاف ذلك ، ويزيد حدة الصعوبات بالنسبة للفقراء .

٦ وهذا لا يعني انه يجب عدم اعتماد النظام الذي تفرضه آلية الأسعار . إلا أنه يعني أن الجهد الذي يبذل لكبح الاستهلاك غير الضروري بمجرد استخدام آلية الأسعار لا يمكن أن يكون فعالاً . بل يجب أن يعزز أيضاً من خلال تغيير أذواق المستهلكين باستخدام آلية اصطفاء أخرى تستند إلى القيم الأخلاقية وإلى نظام من الحوافز يدفع الأغنياء أيضاً إلى الالتزام بها . فإذا ما تم ذلك يمكن عندئذٍ الاستغناء عن سلسلة واسعة من الطلبات حتى قبل أن تجد تعبيراً عنها في السوق. وعندئذٍ يمكن إنشاء توازن جديد بين إجمالي العرض وإجمالي الطلب على الموارد عند مستوى أدنى من الأسعار . ومن شأن هذا أن يساعد على تلبية الاحتياجات وتحسين شروط معيشة الفقراء .

٧ أما في الاقتصاد الموجه ، فان عدم وجود آلية اصطفاء أخلاقي ، فضلاً عن غياب "سيادة" المستهلكين يجعل تخصيص الموارد خاضعاً لنزوات أعضاء المكتب السياسي وغيرهم من أصحاب السلطة والمصالح المتأصلة . وعلاوة على ذلك فان عدم وجود أسعار واقعية تحددها السوق يزيل حتى الحوافز العَلْمانية لتحقيق "الكفاءة" في استخدام الموارد . على أنه إذا تم اعتماد الأسعار الواقعية و"سيادة" المستهلكين إلى جانب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (وهو الهدف الحالي في العديد من البلدان الاشتراكية) فقد يؤدي عدم وجود آلية اصطفاء أخلاقي ونظام للحوافز إلى تخصيص للموارد وهيكل للأسعار ليسا بأفضل من الرأسمالية .

الفئات الثلاث

٨ طالما استمرت البلدان الإسلامية في استخدام الاستراتيجيتين الرأسمالية والاشتراكية فإنها لن تتمكن ، شأنها في ذلك شأن البلدان الرأسمالية والاشتراكية نفسها ، من منع استخدام الموارد النادرة لأغراض غير أساسية. عند ذلك سيتقلص توافر الموارد من أجل تلبية الاحتياجات بشكل تلقائي، مما يجعل من الصعب تحقيق مقاصد الشريعة رغم ازدياد الثروة . إن ما تحتاج إليه البلدان الإسلامية هو التمييز بين ما هو "ضروري" وما هو "غير ضروري" من خلال تقسيم جميع السلع والخدمات إلى ثلاث فئات : الاحتياجات والكماليات والمتوسطات . ويمكن استخدام مصطلح "الاحتياجات" (بما في ذلك الضروريات ووسائل الراحة) ليشمل جميع السلع والخدمات التي تلبي حاجة أو تخفف من المشقة وتؤثر تأثيراً حقيقياً على مصلحة الإنسان . ويمكن استخدام كلمة "كماليات" لتشمل جميع السلع والخدمات المطلوبة بشكل رئيسي من أجل جاذبيتها التنفيجية (لتقليد الآخرين) ولا تؤثر تأثيراً حقيقياً على رفاهية الإنسان . وتطلق كلمة "المتوسطات" على جميع تلك السلع والخدمات التي لا يمكن تصنيفها تصنيفاً واضحاً إلى احتياجات أو كماليات ، فلا بأس من شيء من المرونة .

٩ ومن الممكن استقاء هذا التصنيف للسلع والخدمات على أساس القيم الإسلامية. وثمة بحث أساسي في الفقه حول الضروريات والحاجيات والتحسينات. وجميعها، حسب تعريف الفقهاء لها ، تقع ضمن نطاق ما سميناه آنفاً احتياجات ولا تتضمن الكماليات ورموز الجاه. وقد سمى الفقهاء كل ما يتجاوز الاحتياجات إسرافاً وترفاً واعتبروه من المكروهات[٢]. ويمكن تطوير هذا

---

[٢] للإطلاع على تعريف لهذه المصطلحات من منظور الفقه ، انظر الشاطبي *الموافقات في أصول الشريعة* ، ج٢، ص ٨-١٢ ؛ وانظر محمد أنس الزرقا : "صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ..." ، ١٩٨٠م منشور في *قراءات في الاقتصاد الإسلامي* ، جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) ، ص ٣٦٢ - ٣٦٦ و٣٨٠ - ٣٨٢ .

يقول احمد النجار وأنس الزرقا انه في واقع الأمر ، وفي ضوء التعاليم الإسلامية ما من شيء يستخدمه الإنسان (مستهلكاً أو منتجاً) هو حر من الناحية الأخلاقية ، حتى لو كان حراً من الناحية الاقتصادية . (انظر احمد النجار ، *المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام* ، ١٩٧٣م) ص ٣٢ وما يليها . انظر أيضاً الإمام حسن البنا ، *مجموعة الرسائل* (١٩٨٩) ص ٢٦٨ ، وحديث *الثلاثاء* ، (١٩٨٥م) ، ص ٤١٠؛ والمودودي:

البحث الوارد في أدبيات الفقه أبعد من ذلـك في ضوء القرآن الكريم والسنة لتمكين البلدان الإسلامية من تحقيق مقاصد الشريعة وتقليص حالات اختلال التوازن السائدة .

١٠ من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الإسلام ليس دين زهد ، فليس من الضروري أن يبقى تصنيف السلع والخدمات في ثلاث فئات جامداً غير مرن. فبما أن الإسلام يبيح للإنسان تلبية احتياجاته ، بل حتى أن يسعى لتحقيق راحته التي يمكن أن تزيد الكفاءة والرفاهية ، وبما أن تصنيف السلع والخدمات يجب أن يعكس وضع ثروة أي بلد مسلم معين ومستويات معيشته العامة ، فان منظور الاحتياجات لا بد أن يتغير مع الزمن ومع تطور التقانة وزيادة الثروة ومستويات المعيشة العامة . وفي الواقع فان الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية أغنى اليوم مما كانت عليه في الماضي وبوسعها تحقيق مستوى من تلبية الاحتياجات أعلى من مستويات المجتمعات الإسلامية السابقة . غير أن الأمر الذي لا مندوحة عنه هو تلبية جميع الاحتياجات الأساسية لجميع الناس في مجتمع إسلامي بما ينسجم مع مركزهم كخلفاء لله . وهذا لا يمكن تحقيقه ما لم تبقى الفروق في مستويات الاستهلاك ، المسموح بها طبقاً لمركز الأفراد ودخلهم ، ضمن ما تطيقه موارد الاقتصاد . ويجب أن لا تعكس التنفج والتفاخر أو تؤدي إلى إيجاد فجوات اجتماعية عميقة ، تلك الفجوات التي لا ينجم عنها سوى أضعاف روابط الأخوة الإسلامية . ويجب أن لا يكون الهدف إيجاد تماثل مطرد رتيب وكئيب في المجتمع الإسلامي . فيمكن المحافظة على البساطة في طرز المعيشة إلى جانب الإبداع والتنوع . فمعايير التصنيف إلى ثلاث فئات يجب أن تكون إذا معايير الاستهلاك الإسلامية إلى جانب معيار توافر الموارد والأثار المتوقعة على الاخوة والمساواة الاجتماعية . وينبغي أن تكون إزالة حالات اختلال التوازن السائدة معياراً إضافياً حين يصل الاختلال إلى حد لا يطاق .

Sayyid Abul A'la Mawdudi, *Islam awr Jadid Ma' ashi Nazariyyat* (1959), pp. 136-40.

تحرير (Liberalizing) "تلبية الاحتياجات"

١١ يمكن تفسير "التحرير" إذا فقط من خلال إطار هذه الفئات الثلاث. فينبغي تحرير إنتاج واستيراد وتوزيع جميع السلع والخدمات التي تقع ضمن فئة الاحتياجات. ويجب إتاحة الفرصة لقوى السوق لأن تقوم بدورها البناء. ويجب على الحكومة أن تفعل كل ما في وسعها لتوفير الحوافز والتسهيلات اللازمة لزيادة إمدادات السلع والخدمات الواقعة ضمن هذه الفئة . وأية ضريبة غير مباشرة يتبين أنه لا بد من فرضها على هذه السلع والخدمات يجب أن تكون بمعدل أدنى وأن تكون متدرجة وفق الترتيب العكسي لأولويتها . ويجب تثبيط استهلاك السلع التي تقع ضمن فئة المتوسطات من خلال الإقناع الأخلاقي والزيادة النسبية للتعريفات والضرائب .

١٢ غير انه من اللازم عدم تحرير استخدام الموارد من أجل السلع والخدمات التي تقع ضمن فئة الكماليات ورموز الجاه ، حتى نضمن التناسب بين تخصيص الموارد في الاقتصاد وبين الأولويات الاجتماعية والاقتصادية . ولا يمكن لنظام الأسعار وحده أن يحقق ذلك ، كما رأينا آنفاً ، فمن اللازم تغيير افضليات المستهلكين من خلال الإصلاح الأخلاقي . فإذا فهم الناس التزاماتهم الاجتماعية وحسابهم أمام الله وان استخدام موارد الاقتصاد النادرة لأغراض غير أساسية سيحرم الآخرين من تلبية احتياجاتهم ، فانهم سيعملون على تغيير سلوكهم طوعياً . على أنه حتى الحض الأخلاقي قد لا يجدي حين يكون الاستهلاك التفاخري قد اصبح جزءاً من الذهنية الاجتماعية بعد أن يكون دارجاً لمدة طويلة من الوقت . فمن اللازم تغيير المزاج الاجتماعي . ولا يمكن للأفراد تغيير اتجاه حركة المد وهم مضطرون لمسايرة الركب . لذا فانه للنجاح في إيجاد البيئة الاجتماعية اللازمة ، قد يكون من المستصوب أن تقترن الحملة الداعية إلى الحياة البسيطة (على الأقل في المرحلة الأولى، وطالما لم تتوطد القيم الإسلامية بعد وطالما بقيت حالات اختلال التوازن مشكلة خطيرة) بحظر يفرض رسمياً على هذه الفئة من السلع والخدمات ، بما في ذلك واردات الكماليات وطقوس المظاهر والمهور غير الواقعية وعرض رموز الجاه. ويكمن مفتاح النجاح في ضمان عدم إفلات أحد مهما كان غنياً أو ذا مركز عال. فاستثناءٌ واحدٌ قد يصبح فيضاناً. ومن شأن إلغاء الطلبات "غير اللازمة" على

الموارد المتحقق بهـذه الطريقـة أن يسـاعد علـى إبقـاء أسـعار الصـرف وأسـعار الاحتياجات في مستوى إنساني دون الحاجة لفرض القيود .

١٣ حتى الجهود الموجهة نحو تقليـص الفسـاد لا بـد أن تفشـل مـا لم تضـرب الحكومة أولاً أحـد الجـذور الأساسـية للفسـاد – المتمثـل بطـراز حيـاة المظـاهر السائدة الآن في البلدان الإسلامية . فذلك الطراز من الحياة يكـاد يرغـم النـاس على اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لكسب الرزق . وقد يخفـف مـن نزعـات التملك والفساد لدى كثير من الناس إدراكهم أن جهودهم الرامية إلى اكتساب المزيد من الجاه من خلال الاستهلاك التفاخري لا يودي إلا للإساءة إلى سمعتهم ويثير التساؤل حول مصدر أموالهم .

إصلاح الموارد المالية العامة : تأديب المسرفين

١٤ سوف يؤدي طراز العيـش البسـيط بـلا شـك إلى تقليـص ضغـط القطـاع الخاص على الموارد ويزيد المدخرات اللازمة للاستثمار والتنميـة . غـير أن هـذا لن يكون كافياً . فالحكومات في البلدان الإسلامية ، كما هو الحـال في البلـدان النامية الأخرى ، ملومة مثل القطاع الخاص ، إن لم تكن أكثر ملامة ، لطلباتهـا المفرطة على الموارد . فهي كادت تفقـد السـيطرة علـى مواردهـا الماليـة العامـة وتعاني من مستويات غير صحية لعجز الميزانية . وقـد تم تمويـل حـالات العجـز هذه من خلال التوسع النقدي والمستويات المفرطة للاقتراض المحلي والخـارجي. وقد أدى هذا إلى مستويات عالية نسبياً من التضخـم وأعبـاء خدمـة الديـن ممـا يظل سيُقض مضجع الحكومات لفترة طويلة من الزمن[٣] .

الأولويات في الإنفاق

١٥ رغم إنفاق الحكومات المفرط فإنها لم تهيئ الحد الأدنى من البنيـة التحتيـة اللازمة للتنمية المتوازنة والمتسارعة ، كما أنها لم توفر مـا يكفـي مـن الخدمـات التي لا مندوحة عنها لتحقيق مقاصد الشريعة . وقد أهملت البنية التحتية الريفية وخدمات الإرشاد الزراعي التي يعتمد عليها رفاهية الجزء الأعظم من السـكان. كما فشل التعليم الذي ينبغي أن يشكل حجر الأساس في المجتمـع الإسـلامي في الاستجابة للاحتياجـات الاجتماعيـة – الاقتصاديـة حتـى في تلـك البلـدان

---

٣ See *IMF Survey,* 6 April 1987, pp. 98-9.

الإسلامية التي كانت تؤكد عليه في ميزانيتها . ولم يُول الاهتمام الكافي لتربية الأخلاق ولم تصبح فرص التعليم والتدريب المهني متاحة على نحو متساو لجميع قطاعات السكان . وقد تركز الإنفاق على المجالات الصحية في المدن الرئيسية في المقام الأول ، وعلى المستشفيات الكبيرة كثيفة رأس المال وعلى الطب العلاجي . غير أن الغالبية العظمى من السكان يعيشون في الريف ويحتاجون إلى شبكة من العيادات البسيطة والممرضين ومكافحة الأمراض الوبائية ، وإلى الأهم من ذلك ألا وهو توفير إمدادات المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي واستئصال سوء التغذية[٤] . ولم يلق توفير المساكن للفقراء أي اهتمام يذكر من القطاع العام فاتسعت مناطق الأحياء الفقيرة ، المحرومة من المرافق العامة والصحية ، اتساعاً ضخماً . وقد أهمل تطوير شبكة فعالة للمواصلات العامة إهمالاً فادحاً مما سبب الكثير من المشقة للفقراء الذين لا يملكون وسائل مواصلات خاصة بهم . ومع ذلك فقد استمر الثناء الشفوي الكبير على الإسلام وما يأمر به من عدالة اجتماعية – اقتصادية . وهذا الوضع المؤسف لا بد أن يديم النمو المتدني وحالات عدم المساواة الاقتصادية مما يزيد في التوترات وحالات الاضطراب الاجتماعية . لذلك لا بد للحكومات الإسلامية من إصلاح هيكل إنفاقها بحيث تتمكن من تقليص إنفاقها الإجمالي ، بل فوق ذلك من أن تزيد من تركيزها على المشاريع التي من شأنها أن تساعد على دفع عجلة التنمية وتحقيق مقاصد الشريعة .

١٦ إن عدم وجود جهد جاد من جانب الحكومات لاستخدام مواردها المحدودة على نحو أكثر كفاءة يعود لعدد من الأسباب .

أولاً: فهي لا تدرك أن الموارد الموضوعة تحت تصرفها هي أمانة استخلفها عليها الله . وقد ساهم هذا الفشل ، إلى جانب طراز حياة المسئولين الحكوميين في انتشار الفساد . وهذا العيب لا يمكن إزالته إلا من خلال إصلاح أخلاقي للمجتمع إلى جانب إصلاح هيكل طراز المعيشة .

---

[٤] See Thomas Mckeown, *The Role of Medicine: Dream, Mirage or Nemesis?* (1979), and Alastair Gray, "Health and Society: Reflections on Policy", *IDS Bulletin,* October 1983, pp. 3-9.

ثانياً: إن عدم وجود فلسفة تنمية محلية تستشعر موارد البلد الذاتية، أدى إلى غياب الأولويات المدروسة دراسة جيدة . فبدون هذه الأولويات لا يمكن وضع معايير متفق عليها لتقرير ما هو "أساسي" وما هو "غير أساسي"، وما هو "منتج" مما هو "مبدِّد" في استخدام الموارد . فإذا لم يكن هنالك التزام طويل الأجل بفلسفة تنمية إسلامية ، فقد يتعذر إزالة اللبس والتناقض الراهنين في السياسات العامة.

ثالثاً: لم يستخدم نظام الأسعار . بل تم الحصول على الموارد ، ولاسيما موارد القطع الأجنبي ، أو بيعها من قبل الحكومات والمشاريع العامة بأقل من تكاليف فرصتها . وهذا يؤدي إلى استخدام غير كفِيءٍ للموارد.

رابعاً: إن غياب برلمان منتخب وصحافة حرة يحرم الجمهور من منبر يتم من خلاله توجيه النقد إلى السياسات الحكومية. ولا يمكن معالجة هذه المشكلة بدون إقامة حكومات شرعية مسئولة أمام الشعب .

مبادئ الإنفاق

١٧ إن الالتزام بالقيم الإسلامية ومقاصد الشريعة لابد أن يساعد في إزالة الأسباب الأربعة السابقة لعدم الكفاءة في الإنفاق الحكومي . فمقاصد الشريعة تساعد بصفة خاصة في تقليص الاعتباطية الراهنة في قرارات الإنفاق الحكومية وذلك من خلال توفير المعايير للأولويات المقررة . كما يمكن زيادة تدعيم مقاصد الشريعة بالتقيد بالقواعد الفقهية الست التالية التي استقاها الفقهاء المسلمون عبر القرون من الأحكام الشرعية ، لتكون أساساً عقلانياً وثابتاً للفقه الإسلامي[٥]:

---

[٥] إن *مجلة الأحكام العدلية* ، المعروفة اختصاراً باسم *المجلة* تذكر تسعاً وتسعين قاعدة فقهية في مقدمتها . وقد نشرت ترجمة انكليزية للمجلة من قبل C. R. Tyser, *et al*. تحت عنوان *The Mejelle* عام ١٩٦٧م من قبل

All Pakistan Legal Decisions, Nabha Road, Lahore.

ومع أن *المجلة* مبنية على المذهب الحنفي إذ تم تصنيفها خلال الفترة العثمانية ، فان القواعد الفقهية المذكورة فيها تكاد تكون كلها مشتركة بين جميع مدارس الفقه الإسلامي. انظر أيضاً مصطفى الزرقا ، المدخل الفقهي العام (١٩٦٧م) ، ج٢ ، ص

١ _ المعيار الرئيسي لكافة مخصصات الإنفاق يجب أن يتبع قاعدة "التصرُّفُ على الرعية منُوطٌ بالمصلحة" (المادة ٥٨ من مجلة الأحكام العدلية).

٢ _ إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة (هذه الفكرة مستمدة من مواد المجلة ١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٣٠ و٣٢).

٣ _ يُتحمّل الضرر الخاص لدفع الضرر العام (المادة ٣٦).

٤ _ يمكن فرض تضحية أو خسارة خاصة لتفادي تضحية أو خسارة عامة ، ويمكن تجنب تضحية أو خسارة اكبر بفرض تضحية أو خسارة اقل (أنظر المواد ٢٦ و٢٧ و٢٨).

٥ _ "الغرم بالغنم" أي أن المنتفع هو الأولى بتحمل الكلفة (أنظر المادتان ٨٧ و٨٨).

٦ _ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب [٦].

١٨ ولهذه الأحكام أثر كبير على الضرائب والإنفاق الحكومي في البلدان الإسلامية . ولإيضاح بعض ما تنطوي عليه من آثار بالنسبة لبرامج الإنفاق الحكومية ، من المفيد أن نذكر بعض الأمثلة .

١٩ بما أن المصلحة العامة يجب أن تكون هدفاً أساسياً لكل إنفاق عام بمقتضى المبدأ الأول لذلك فان المبدأ السادس يقتضي أن تحظى بالأولوية جميع مشاريع البنى التحتية المادية والاجتماعية ، التي تساعد في تحقيق هذا الهدف من خلال النمو الاقتصادي المتسارع وإيجاد فرص العمل وتلبية الاحتياجات ، قبل تلك المشاريع التي لا تساهم بذلك . وحتى بالنسبة لمشاريع البنى التحتية الضرورية ، فان المبدأ الثاني يقتضي إعطاء الأولوية للمشاريع التي من شأنها أن تساعد على إزالة الصعوبات والمعاناة الناجمة ، على سبيل المثال ، عن الأوضاع السائدة من سوء تغذية، وأمية ، وعدم توافر المساكن والأوبئة وعدم وجود المرافق الطبية

٩٤٥-١٠٦٠ ؛ وعلى أحمد الندوي ، *القواعد الفقهية* (١٩٨٦م) . إن الأرقام الواردة ضمن قوسين بعد كل قاعدة أو مبدأ تشير إلى مواد المجلة التي استقي منها المبدأ .

[٦] انظر الشاطبي ، *الموافقات* ، ج٢ ، ص ٣٩٤ ؛ ومصطفى الزرقا ١٩٦٧م ، ج٢، ص ٧٨٤ و١٠٨٨ .

وإمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي للفضلات . كما يجب أن يحظى إنشاء نظام فعال للنقل العام بالأولوية طبقاً للمبدأ الثالث لأن عدم توافر هذا النظام يسبب صعوبات للغالبية العظمى من السكان الريفيين ويؤثر تأثيراً سلبياً على الكفاءة والتنمية ويؤدي إلى الإفراط في استيراد السيارات والوقود . وفي حين أن هذه السيارات توافر راحة زائدة لجزء أصغر من السكان القاطنين في الضواحي، فإنه يمكن تبرير تقليص وارداتهم وتحويل مدخراتهم لاستيراد مركبات النقل العام على أساس المبدأ الرابع ، ومن شأن هذا المبدأ لا أن يقلص الضغط على موارد القطع الأجنبي فحسب ، بل أن يوفر أيضاً خدمات نقل مريحة للغالبية العظمى من السكان بحيث يقل الازدحام والتلوث في طرقات المدن.

٢٠ إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لخدمة مصلحة الأغلبية طبقاً للمبدأ الثالث، فان الأهمية الثانوية التي تعطى لبرامج التنمية الريفية تصبح بلا أساس . وبما أن الغالبية العظمى من السكان يعيشون في المناطق الريفية وبما أن اقتلاع القوى العاملة الجماعي من أُسَرِها ومجتمعاتها يسبب مشاكل اجتماعية - اقتصادية ، فانه يجب إعطاء الأولوية لتنمية هذه المناطق لزيادة الإنتاج الزراعي ولتوسيع مجالات العمل الحر وفرص التشغيل ولتلبية الاحتياجات . وهذا سيؤدي تلقائياً إلى تحسين حياة المدن من خلال تخفيض الازدحام والضغط على الخدمات.

٢١ وإذا كان ينبغي تقليص حالات عدم المساواة في الدخل والثروة فلا بد، بمقتضى المبدأ السادس ، من زيادة قدرة الفقراء على زيادة الكسب وذلك من خلال زيادة وتحسين وصولهم إلى مرافق افضل تعليمية وتدريبية وتمويلية . وهذا يقتضي إعطاء الأولوية في برامج الإنفاق الحكومي لإنشاء مؤسسات للتعليم والتدريب المهني في المناطق الريفية ، بحيث تكون فرص الاستفادة منها متاحة لكل فرد مؤهل . كما انه لا بد من إصلاح هيكل النظام المالي لإتاحة التمويل لقطاع واسع من المقاولين في المناطق الريفية فضلاً عن المناطق المدنية وذلك لزيادة فرص العمل الحر وإمدادات السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات .

أين يحصل التخفيض؟

٢٢ بالنظر لحالات العجز المالي غير الصحية ، فانه لا يمكن تحقيق مقاصد الشريعة ما لم يحصل تخفيض في إجمالي الإنفاق إلى جانب إعادة التخصيص طبقاً للأولويات التي أتينا على ذكرها آنفاً . لذا لا بد من اتخاذ قرار بشأن المجالات التي يجب إجراء التخفيض فيها . وبدون هذا التخفيض فان تحقيق مقاصد الشريعة سيتأثر، إذ سوف يتجاوز الإنفاق حدود الموارد المتوافرة ويؤدي إلى تفاقم حالات اختلال التوازن الاقتصادي الكلي والخارجي . فأين يمكن إجراء التخفيض؟ من الأهمية بمكان تحديد المجالات الرئيسية التي يمكن التوفير فيها .

الفساد وعدم الكفاءة والهدر

٢٣ إن الطريقة الأولى البديهية لتحقيق وفور كبيرة هي أن تقلص إلى الحد الأدنى حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر التي تضعف قدرة الحكومات استخدام مواردها النادرة على نحو فعال . كتب تيبور مندة (Tibor Mende) في عام ١٩٥٥م يقول : " لعل الفساد هو من أكثر أعراض الحياة العامة في الباكستان مساهمة في إضعاف الروح المعنوية لدى الإنسان العادي . وقد وصلت الممارسات غير المشروعة إلى درجة أنه " من المحتمل أن تُعطِل الآثار الناجمة عنها جميع المنافع التي كان يمكن للمشاريع الاقتصادية الجديدة أن تؤمنها لهذا الإنسان" [٧]. فعدم وجود أي تدبير فعال للحد من الفساد يتضح من زيادته المتواصلة بحيث أنه حتى بعد أكثر من عقدين منذ كتب منده ، كان على رئيس لجنة الحسابات العامة التابعة للجمعية الوطنية الباكستانية أن يؤكد بأن "الجزء الأكبر من الميزانية الإنمائية يساء استعماله أو يختلس" . وتتضمن الأمثلة التي ذكرها انهيار الأبنية التي تنطوي على عيوب بعد بضعة سنوات من إنشائها ، وتداعي الطرق بعد هبوب عاصفة واحدة واستحالة آليات السكك الحديدية إلى خردة دون أن تستعمل ، وبيع الواردات إلى جهات أخرى قبل وصولها إلى الباكستان ، وإعفاء أصحاب النفوذ من سداد القروض الكبيرة التي قدمتها لهم

---

٧ Tibor Mende, *South-East Asia between Two Worlds* (1955), p. 227.

البنوك المؤممة[٨]. إن هذا المستوى الكبير من الفساد سائد لا في الباكستان فحسب بل أيضاً في جميع البلدان الإسلامية الأخرى عملياً ، رغم انه يتعارض تعارضاً جذرياً مع القيم الإسلامية . غير أن الجهد الرامي إلى الحد من الفساد لن ينجح إلا إذا اقترن بإصلاح أخلاقي وتغير طرز المعيشة وإجراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد .

الإعانات

٢٤ والمجال الثاني الذي يمكن فيه تحقيق وفور كبيرة هو الإعانات . ومع أن رفاهية الفقراء يجب أن يكون لها الاعتبار الأول في الدولة الإسلامية فانه لا يمكن تأييد عدد من الإعانات التي تقدمها الحكومات الإسلامية (أما مباشرة أو من خلال المشاريع العامة والإعانات المكشوفة أو الخفية) بشكل مقنع . فالإعانات عادة تبرر بالاستناد إلى اعتبارات تتعلق بالعدالة أو لاعتبارات اقتصادية . غير أنها لا تستوفي شروط مقاصد الشريعة أو مبادئ الإنفاق العام الواردة آنفاً بالاستناد إلى هذين الاعتبارين .

٢٥ إذا كانت العدالة هي الهدف فإنه يتعين إعادة توزيع الدخل ليستفيد منه المحتاجون الحقيقيون . لكن هذا لا يحصل . فتخفيض الأسعار إلى ما دون التكاليف وفقاً للمبدأ الخامس يميل لإفادة الأغنياء أكثر من الفقراء بسبب استهلاكهم الأكثر وسهولة وصولهم إلى السلع المعانة[٩]. وهذا لا يمكن تبريره في نظام يلتزم بالعدالة الاجتماعية – الاقتصادية . وإذا كانت الأحكام القيمية أشياء غير محرمة فلا يوجد مبرر لتخفيض الأسعار أو إعانتها بالنسبة للأغنياء أو أولئك الذين يطيقون الدفع . فالذين ليس بوسعهم دفع السعر الحقيقي هم وحدهم الذين يجب مساعدتهم. وبما أن التمييز من خلال الأسعار صعب من

---

[٨] Pak "Most of Pak Funds for Development Misused: Ali Shah Details Findings", Summary of a report Published on the authority of Reuters by the *Saudi Gazette,* 21 June 1987, p. 7.

[٩] وصل إلى الفئات ذات الدخل الأدنى في المغرب عام ١٩٨٤م ١٦٪ فقط من إعانة الأغذية المدعومة السعر من قبل الدولة. انظر:

Developing "World Bank Presents its Six-Point Approach to Subsidies in Countries ", *BIS Review,* 8 April 1987, p. 5.

الناحية الإدارية، وبما انه من المستصوب جعل كل فرد يدفع السعر الحقيقي، فإن أفضل طريقة لمساعدة الفقراء هي من خلال زيادة المنح الدراسية زيادة كبيرة ودفعات الإغاثة والدفعات التي تكمل الدخل التي تدفع من مخصصات تحددها الحكومة أو مؤسسات الخدمة الاجتماعية لهذا الغرض ومن أموال الزكاة والتبرعات الأخرى الطوعية أو الإلزامية . وبهذه الطريقة قد تتمكن الحكومة من تقديم المزيد من العون المكثف للمحتاجين باستخدام جزء فقط من إجمالي المبالغ تنفق على الإعانة العامة. ومن شأن الإضافة إلى الدخل أن تعطي الفقراء الفرصة لتحديد أولوياتهم. ومن شأن السعر الحقيقي أن يساعد ، على التقليل إلى الحد الأدنى ، من الإسراف في استخدام السلع أو الخدمات الذي يجري من جراء الإعانة العامة .

٢٦ وإذا كانت الكفاءة هي الهدف فانه يتعين على الإعانة أن تعزز الحوافز لتحقيق مقاصد الشريعة وتخصيص الموارد على نحو أكثر كفاءة . ولكن هذا لا يتحقق . فقد ساعدت المعونة الزراعية بصورة رئيسية كبار المزارعين " الذين حصلوا على نصيب فوق ما يستحقون ، واستخدموا ذلك لتملك المزيد من الأراضي وتكديس الممتلكات"[١٠]. ثم إن المعونة التي تدفع للصناعات المدنية ذات الإنتاج الكبير ، والتي تستند إلى حجة الصناعة الناشئة ، نادراً ما تشجع هذه الصناعات على اجتياز عتبة (الطفولة) . ولو استخدمت تلك المعونة لتمكين صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والجزئية من استعمال تقانة ومدخلات أفضل وأن يقفوا على أرجلهم لكان يمكن تبريرها بالاستناد إلى مقاصد الشريعة . لكن الفقراء الريفيين وفقراء المدن " غالباً ما يكونون مشتتين وغير منظمين وغير مُفوّهين سياسياً "بالمقارنة مع النخبة من أهل المدن أهل الريف[١١]. لذا فهم نادراً ما يحصلون على إعانات المنتجين من النوع الذي تحصل عليه الصناعات ذات الإنتاج الكبر وملاكو الأراضي من ذوي النفوذ. وهكذا ينتهي الحال بالفقراء إلى أن يتحملوا عبء ضريبة الإعانات، لأن

---

١٠ *Ibid.*, pp. 4-6; See also IBRD, *World Development Report, 1986*, pp. 90-104.

١١ IBRD, *World Development Report, 1986*, p. 92.

الأنظمة الضريبية في هذه البلدان تنازلية (تحمّل عبئاً أكبر لذوي الدخل المنخفض).

مشروعات القطاع العام

٢٧ والمجال الهام الثالث للتوفير الممكن هو التخفيض التدريجي للرعاية الممنوحة لمشاريع القطاع العام. " لقد كان أداء المشاريع التي تملكها الدولة في البلاد النامية مخيباً للآمال بوجه العموم "[١٢]. فقد فشلت غالباً في توفير الحافز للتصنيع وتسريع النمو الذي كانت تأمله الحكومات. وكانت عائداتها المالية زهيدة، بل حتى عائداتها الاجتماعية كانت زهيدة أيضاً. ذلك لأنها كانت تعمل بدون منافسة كما أن الحكومات لم تؤكد إلا قليلاً على الكفاءة. ونادراً ما كانت مستعدة لاستخدام عقوبة التصفية (تصفية المشروع). والربحية المنخفضة لمشروعات القطاع العام حدّت من إمكان التمويل الذاتي لاستثماراتها. لذلك. فكثيراً ما كانت سبباً لحالات عجزٍ كبيرٍ في الميزانية وللتوسع النقدي والدين الخارجي. وفي عينة شملت ٢٧ بلداً نامياً في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩م، بلغ صافي مدفوعات الميزانية للشركات غير المالية التي تملكها الدولة أكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٣].

الدفاع

٢٨ والمجال الرابع للوفور الكبيرة هو في نطاق الدفاع. ففي رأي البنك الدولي "تشير الدلالات بشكل متزايد إلى أن الإنفاق العسكري الكبير يؤدي إلى الأزمات المالية وأزمات الدين ويُعقد سُبُل الاستقرار والتكيف، وله تأثير سلبي

[١٢] "Privatisation in the Third World", *Financial Times*, 3 September 1987.

[١٣] ذكر في IBRD, *World Development Report, 1983*, p. 74.

إن صافي عجز عينة من المشاريع التي تملكها الدولة في النيجر بلغ حوالي ٤٪ من ناتج البلد المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢م (انظر *ibid.*, p.67) وبلغ متوسط خسائر المشاريع العامة التركية ٩, ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (١٩٧٧-١٩٧٩) وقد وجدت إحدى الدراسات أن البلدان التي نالت فيها المشاريع التي تملكها الدولة حصصاً أعلى من الاستثمار المحلي الإجمالي كان لها بصفة عامة معدلات نمو اقتصادي أدنى. انظر:
(IBRD, *World Development Report, 1987*, pp. 66-7).

على النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي"[١٤]. وضمن إطار مقاصد الشريعة والمبادئ الواردة آنفاً فان استئثار الدفاع الوطني بحصة الأسد من مخصصات الميزانية تفقد مبررها في غياب تهديد خطير بعدوان خارجي[١٥]. وكثيراً ما يغيب عن الأذهان أن الإنفاق على الدفاع لا يفرض تكلفة نقدية فحسب ، بل تكاليف أخرى أيضاً ، منها الحد من رفاهية الفقراء ، مما يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي . فبضعة بلدان إسلامية فقط هي المهددة تهديداً خطيراً ، بينما تثير معظم البلدان الأخرى الكثير من الضوضاء بشأن الدفاع بالاستناد إلى افتراضات غير واقعية . وعلاوة على ذلك من الممكن دائماً تحسين الدفاع بإنفاق اقل إذا تم ضمان الكفاءة في استخدام الموارد وإذا أزيل الفساد المتفشي في مجال الدفاع أكثر من أي مجال آخر ، وإذا تم تبني سياسة المصالحة وتجنب الصراعات غير الضرورية مع البلدان المجاورة .

٢٩ .بما أن وجود الفقر وحالات عدم المساواة المفرطة وغياب المؤسسات التعليمية الكافية والمستشفيات والمرافق العامة ، ولاسيما في المناطق الريفية، يخضع الغالبية العظمى من السكان للصعوبات والتخلف الاقتصادي ، فانه يبدو أن المبرر الأخلاقي أو الاقتصادي لإنفاق مبالغ ضخمة على معدات الدفاع هو مبرر ضعيف. إن عدم وجود خطر حقيقي هو الذي أعفى[١] الحكومات أن تطلب من نفسها ومن الأغنياء تقديم التضحيات المالية والاقتصادية التي يتطلبها الدفاع. فلم يحصل تكيّف مقابل في طرز المعيشة والإنفاق الحكومي، ومن ثم أُلقي عبء التضحية اللازمة على فقراء المدن والريف من خلال التمويل التضخمي والأولوية المتدنية المعطاه لتلبية احتياجاتهم .

٣٠ بل أن الإنفاق الكبير على نواحي الدفاع لا يوفر الأمن الذي تزعمه الحكومات . إن المصدر "الحقيقي" للأمن بالنسبة للبلدان الإسلامية الفقيرة

---

١٤ IBRD, *World Development Report, 1988*, p. 106.

١٥ مع أن متوسط إنفاق الدفاع في البلدان الصناعية والنامية بلغ ١٦٪ و ١٣٪ على التوالي من الإنفاق الحكومي الإجمالي عام ١٩٨٧م فقد كان إنفاق بعض البلدان الإسلامية كما يلي:

باكستان ، ٢٩٪ (١٩٨٦) ؛ ماليزيا ١٤٪ (١٩٨٧) ؛ مصر ١٩٪ (١٩٨٧) ؛ سلطنة عُمان ، ٣٨٪ (١٩٨٨) ؛ والجمهورية العربية اليمنية ٣١٪ (١٩٨٨). انظر:

IMF, *Government Financial Statistics Yearbook*, (1989), pp. 58-9.

يكمن في قوتها الداخلية التي تتحقق من خلال الإصلاح الأخلاقي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية . وما من قدر من الإنفاق على الدفاع يمكن أن يوفر الأمن ضد الانحلال الداخلي المتزايد في العديد من البلدان الإسلامية . ويبدو في بعض الأحيان أن هدف الدفاع ذاته الرامي إلى ضمان سلامة الوطن وأراضيه يتعرض للخطر من جراء الإنفاق "المفرط" على الدفاع. وهذا ، كما قال بول كنـدي (Paul Kennedy) بحق ، لأن قاعدة اقتصادية قوية هي في الأجل الطويل أمر حيوي بالنسبة لأمة من الأمم أكثر من التفوق العسكري ، ولأن الدول التي تتوسع عسكرياً إلى أبعد مما تسمح به اقتصاداتها إنما تتجه إلى السقوط[١٦].

٣١ لذلك فانه يجب أن يكون من أهم أهداف السياسات الحكومية في البلدان الإسلامية تخفيض الإنفاق على الدفاع من خلال سياسات المصالحة والتعايش السلمي بغية تحرير الموارد لتلبية احتياجات الأكثرية. فإذا أخذت البلدان الإسلامية المعنية المبادرة فلا بد أن ينجم ضغط لتخفيض نفقات الدفاع حتى في البلدان المجاورة التي تمثل تهديداً نفسياً (سيكولوجياً) للبلدان الإسلامية. وسيكون هذا لما فيه فائدة الجميع. فعدم توافر الأموال المقترضة، من جراء تحريم الإسلام للفائدة ، يجب أن يساعد على إرغام الحكومات الإسلامية على اللجوء إلى سياسات مصالحة وتعايش سلمي . وعليها أيضاً أن تستلهم سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي وقع هدنة مع المكيين بشروط غير ملائمة للغاية وذلك بغية الحصول على فترة سلام وهدوء .

الضرائب العادلة والفعالة

٣٢ في حين أن إلغاء أو تقليص عدد من المشاريع غير الأساسية ذات الأولوية المتدنية قد يحرر بعض الموارد اللازمة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية– الاقتصادية فان هذا لا يكفي . فسيكون من الأهمية بمكان زيادة تدفق الموارد إلى خزانة الدولة من خلال مصادر أخرى، ولا سيما الضرائب. فثمة حاجة إلى

١٦ Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (1988)

إصلاح هيكل النظام الضريبي في البلدان الإسلامية بحيث يمكّن الحكومات من الحصول على زيادة كافية من العائدات بطريقة عادلة وفعالة .

حق فرض الضرائب

٣٣ لقد دافع عدد من الفقهاء عن حق الدولة الإسلامية في حشد الموارد من خلال الضرائب علاوة على الزكاة . وهؤلاء الفقهاء ينتمون إلى جميع مدارس الفقه الإسلامي تقريباً[١٧]. وهذا يعود إلى أن عائدات الزكاة يجب أن تستخدم بالدرجة الأولى من أجل رفاهية الفقراء ، في حين أن الدولة تحتاج إلى موارد أخرى لكي تتمكن من أداء جميع وظائفها المتصلة بالتخصيص والتوزيع والاستقرار على نحو فعال. وقد دافع الفقهاء عن هذا الحق بالاستناد إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن في أموالكم حقاً سوى الزكاة "[١٨]. وقد دافعوا عنه أيضاً على أساس القاعدتين الفقهيتين الرابعة والسادسة آنفتي الذكر ، اللتين تقرران انه "يمكن فرض تضحية أصغر لتفادي تضحية أكبر" وأن "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" . وقد أيد أبو يوسف حق الحاكم بأن يزيد أو ينقص الضرائب وفق قدرة الناس على تحمل الأعباء[١٩]. وقال المرغيناني انه إذا لم تكن موارد الدولة كافية فانه يتعين عليها أن تجمع الأموال من الناس لخدمة

---

[١٧] غير أنها استخدمت مصطلحات مختلفة للضرائب بما في ذلك وظائف ، خراج، نوائب وكلف السلطانية . ويورد القرضاوي آراء الفقهاء الاحناف والمالكية والشافعيه والحنبلية حول الموضوع ، في حين يورد العبادي آراء الغزالي وأبو الوليد الباجي وأبو عبدالله القراء وعزالدين بن عبدالسلام والنووي والشاطبي والمالكي والعنسي (زيدي) . وقد يرغب القارئ المهتم بالموضوع بالرجوع إلى القرضاوي ، *فقه الزكاة* (١٩٦٩) ، ج٢، ص ١١٠٠-١١٠٢ والعبادي *الملكية في الشريعة الإسلامية* (١٩٧٤-١٩٧٥م) ج٢ ، ص ٢٨٨-٩٧. وللإطلاع على لمحة عن الرأي المناهض للضرائب انظر :

Monzer Kahf, " Taxation Policy in an Islamic Economy ", in Ziauddin Ahmad, et al., *Fiscal Policy and Resource Allocation in an Islamic State* (1983), pp. 145-53.

وقد يرغب القارئ أيضاً الإطلاع أيضاً على المناقشة الواردة في ص١٥٤-١٦١، من المرجع نفسه التي تبين اتفاق رأي المشاركين تقريباً ضد فكرة تقييد سلطة الدولة الإسلامية في فرض الضرائب على نحو عادل بالمقدار اللازم لخدمة مصالح الأمة.

[١٨] *سنن الدارمي* (١٣٤٩هـ)، ج١ ، ص ٣٨٥ ؛ وأبو عبيد ، *كتاب الأموال* ، ص ٤٩٥ رقم ٩٢٦. وللإطلاع على مناقشة قيمة لهذا الحديث انظر ، القرضاوي ، *فقه الزكاة* (١٩٦٩م) ، ج٢ ، ص ٩٦٣-٩٩٢.

[١٩] أبو يوسف ، *كتاب الخراج* (١٣٥٣هـ) ، ص ٨٥.

المصلحة العامة . فإذا كانت الفائدة تعود على الناس فان عليهم الالتزام بتحمل التكلفة[٢٠].

٣٤ غير أن الغالبية العظمى من الفقهاء قد شككوا في حق الدولة في حشد الموارد من خلال الضرائب علاوة على الزكاة. وسبب هذا الموقف العجيب، كما أوضح الدكتور حسن الترابي ، هو أن الحكومات كانت في "معظمها حكومات غير شرعية"[٢١] في العالم الإسلامي عبر جزء كبير من تاريخه. لذا فقد كان الفقهاء يخشون من إساءة استعمال حق فرض الضرائب ومن أن يصبح أداة للاضطهاد. غير أن هذا الرأي لا يقرر سابقة غير قابلة للتغيير . وكما أشار القرضاوي بحق " كانت التزامات الدولة محدودة في ذلك الوقت ". وبما أن المسئوليات قد تزايدت مع الوقت فقد يتساءل المرء : من أين ستأتي الدولة بالموارد؟[٢٢]

معايير نظام الضرائب العادل

٣٥ إنصافاً للفقهاء الذين يدعمون الضرائب ، لابد من التأكيد على انهم لم يتحدثوا إلا عن نظام "عادل" للضرائب ينسجم مع روح الإسلام . وقد اعتبروا أن النظام الضريبي لا يكون عادلاً إلا إذا استوفى ثلاثة معايير . أولاً ، تفرض الضرائب لتمويل ما يعتبر ضرورة مطلقة لمصلحة تحقق مقاصد الشريعة . ثانياً ، أن لا تكون الضرائب فوق ما يطيقه الناس ، وان توزع بين جميع القادرين على الدفع. وثالثاً ، أن يتم إنفاق الضرائب التي يتم تحصيلها بوازع من الضمير وللغرض الذي تم تحصيلها من أجله . وقد اعتبر نظام الضرائب الذي لا تتوافر فيه هذه المعايير نظاماً جائراً أدين بالإجماع . وقد قيل أن جميع الخلفاء الراشدين، ولاسيما عمر وعلي وعمر بن عبدالعزيز قد أكدوا على وجوب تحصيل الضرائب بالعدل والرفق، وأن لا تكون فوق ما يطيقه الناس وان لا

---

[٢٠] المرغيناني ، *الهداية* (١٩٦٥م) ، ج٤ ، ص ١٠٥ .

[٢١] Hasan Turabi, "Principles of Governace, Freedom and Responsibility in Islam", *The American Journal of Islamic Social Sciences*, September 1987, p. 7.

[٢٢] القرضاوي ، *فقه الزكاة* (١٩٦٩م) ، ج٢ ، ص ١٠٧٤ .

تحرمهم من الضرورات الأساسية في الحياة[٢٣]. وقد قال أبو يوسف أن من شأن النظام الضريبي العادل أن لا يؤدي إلى زيادة العائدات فحسب بل أيضاً إلى تنمية البلد[٢٤]. وقال الماوردي أن النظام الضريبي العادل ينصف دافعي الضرائب والخزانة على حد سواء. فأخذُ أكثر مما ينبغي ينطوي على عدم الإنصاف بالنسبة لحقوق الناس، في حين أن أخذ أقل مما ينبغي ينطوي على عدم الإنصاف بالنسبة لحقوق الخزانة[٢٥]. ولقد عبر ابن خلدون عن اتجاه تفكير العلماء المسلمين في زمنه بشأن التوزيع العادل لأعباء الضرائب وذلك باقتباس نص من رسالة موجهة من طاهر بن الحسين إلى ابنه الذي كان حاكم المنطقة:

فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تدفعن شيئاً منه عن شريف لشرفه ولا عن غني لغناه ولا عن كاتب لك، ولا عن أحد من خاصتك ولا حاشيتك، ولا تأخذن منه فوق الاحتمال"[٢٦].

٣٦ بالنظر لأهداف العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل، فان نظام الضرائب التصاعدية يبدو منسجماً كل الانسجام مع أهداف الإسلام[٢٧]. غير أنه ينبغي التأكيد على أن الدلالة بالنسبة إلى الأزمنة الحديثة من مناقشة الفقهاء القدامى[أ] هي: حق الدولة الإسلامية بأن تفرض الضرائب ضمن إطار العدالة. ومن غير الواقعي القول بأن الضرائب التي تفرضها البلدان الإسلامية يجب أن تكون الآن أيضاً مقتصرة اقتصاراً صارماً على الضرائب التي ناقشها الفقهاء. فقد تغيرت الظروف وثمة حاجة إلى استنباط نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار الوقائع المتغيرة، ولاسيما الحاجات الاجتماعية الضخمة وتلك المتعلقة بالبنية التحتية المادية لاقتصاد حديث متطور وفعال وملتزم بتحقيق مقاصد الشريعة ضمن سياق العصر الحاضر. وعند استنباط هذا النظام الضريبي لا بد من مراعاة أن لا يكون عادلاً فحسب بل يجب أن يعطي أيضاً (دون أن يؤثر تأثيراً

---

٢٣ أبو يوسف (١٣٥٣هـ)، ص ١٤، ١٦ و٨٦.

٢٤ المرجع ذاته ص ١١١.

٢٥ الماوردي، *الأحكام السلطانية* (١٩٦٩م)، ص ٢٠٩.

٢٦ ابن خلدون، *المقدمة*، ص ٣٠٨.

٢٧ للإطلاع على تأييد الإمام حسن البنا للضرائب التصاعدية انظر البنا، *مجموعة الرسائل* (١٩٨٩م)، ص ٢٦٧، انظر أيضاً، محمد هاشم عوض، (الهيكل الضريبي المعاصر في ضوء المبادئ الضريبية الإسلامية) في منذر قحف (محرر)، *موارد الدولة المالية* (١٩٨٩م)، ص ٨٦.

سلبياً على حوافز العمل والادخار والاستثمار) إيرادات كافية تسمح للدولة الإسلامية بأداء ما عليها من مسئوليات أداءً فعالاً .

التزام دافعي الضرائب

٣٧ ولهذا فانه يتعين على دافعي الضرائب في البلدان الإسلامية أن يدركوا انهم بدفعهم للضرائب لا يسدون معروفاً للدولة أو لغيرها . بل إنما يؤدون واجباً لتمكين الدولة من أداء مهامها على نحو فعال . ويجب عليهم أن يدركوا أيضاً أن معظم الضرائب التي يدفعونها مخصصة بشكل مباشر أو غير مباشر للخدمات التي يحصلون عليها من الدولة ، بما في ذلك الأمن الداخلي والخارجي والطرقات والموانئ والمطارات وإمدادات المياه وتنظيف الشوارع ونظام الصرف الصحي . وفي حين أن على الحكومات أن تبذل كل جهد ممكن ، بمقتضى المبدأ الخامس ، لتحصيل التكاليف مباشرة من المستخدمين على أساس المقابلة بالمثل (أي في صورة رسوم) ، فان الصعوبات الإدارية واعتبارات العدالة لا تسمح بذلك دائماً . لذا يتعين تحصيل جزء كبير من تكلفة الخدمات الحكومية على شكل ضرائب تجبى على أساس القدرة على الدفع . فالعدالة الأفقية والرأسية تقتضي ، في هذه العملية، أن يعامل المتساوون بشكل متساو وغير المتساوين بشكل غير متساو .

٣٨ بما أن الضرائب تمثل بشكل رئيسي ما يدفع لقاء الخدمات التي يتمتع بها دافعوا الضرائب بشكل مباشر أو غير مباشر، فان محاولة التهرب من الضرائب في مجتمع إسلامي ليس جريمة قانونية فحسب، بل هي أيضاً جريمة أخلاقية يعاقب عليها الله في الآخرة. كما أن هذا السلوك من جانب دافعي الضرائب يحد من قدرة الحكومة على أداء دورها على نحو فعال، ويحبط الجهود الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة . وأي جريمة أعظم من هذه الجريمة في المجتمع الإسلامي ؟ من هنا فإن الفقهاء حين حثوا الدولة على أن تكون عادلة في فرض الضرائب فانهم كانوا يحثون الناس على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية. وقد ذهب ابن تيمية إلى حد تحريم التهرب من دفع الضرائب حتى حين تكون غير عادلة،

على أساس أن عدم دفع بعض دافعي الضرائب ما يستحق عليهم، سوف يؤدي إلى إلقاء مزيد من الأعباء على الآخرين[28].

٣٩ وهكذا من الواضح أن الإسلام يضع بعض الالتزامات على دافعي الضرائب فضلاً عن وضع الالتزامات على الدولة الإسلامية. وفي حين أن على المواطنين في الدولة الإسلامية واجباً أخلاقياً بدفع الضرائب ، فانه يتوجب على الحكومة أن تفي بشرطين:

أولاً، يجب على الحكومة أن تعتبر العائدات الضريبية بمثابة الأمانة ، وأن تنفق وفق ما يمليه وازع الضمير وبكفاءة ، وذلك بغية تحقيق الأهداف التي من أجلها فرضت الضرائب .

ثانياً ، يجب على الحكومة توزيع أعباء الضريبة على نحو عادل بين جميع القادرين على دفع الضرائب . فإذا لم يطمئن دافعو الضرائب إلى أن ما يدفعونه للحكومة سيستخدم بأمانة وكفاءة في سبيل تحقيق مقاصد الشريعة فان من غير المحتمل أن يتعاونوا مع الحكومة تعاوناً تاماً في جهودها لتحصيل الضرائب ، بصرف النظر عن درجة التأكيد على التزامهم الأخلاقي بوجوب دفع الضرائب.

الحاجة إلى الإصلاح

٤٠ إن البلاد الإسلامية لا تفي بهذين الشرطين بصفة عامة . ففي حين أن آلية الإنفاق غير كفية وفاسدة، فان نظام الضرائب نفسه غير كفيء وغير عادل وفاسد. وهذا يقوض قدرة الحكومة على زيادة عائدات الضريبة . ومن المؤكد أن البلدان الإسلامية لا تخضع إلى ضرائب باهظة . فعائداتها من الضرائب قليلة نسبياً بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي . غير أن نظامها الضريبي نظام سيئ . فالضرائب المباشرة لا تولد إلا جزءاً صغيراً من عائدات الضرائب ، مما يجعل عبء النظام الضريبي يتناسب تناسباً عكسياً مع الدخل . ذلك لأن عدد المكلفين بدفع الضرائب صغير مع وجود عدد كبير من حالات الإعفاء

---

[28] ابن تيمية ، *مجموع الفتاوى* . (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م) ؛ ج٣٠ ، ص٣٣٩.

والحسومات. وهذا يجعل القاعدة الضريبية ضيقة والنظام الضريبي غير واقعي. فعائدات الضريبة لا تزداد بازدياد الدخول أو بازدياد الاحتياجات المالية للحكومة. كما أن القاعدة الضيقة للضريبة توجب فرض معدلات ضريبية عالية. وهذا يغري بالتهرب ويولد المال غير المشروع، الذي أهم منافذه هي الإسراف وهروب رؤوس الأموال. وهكذا تصبح قاعدة الضريبة ومعدلات الضريبة والتهرب من الضرائب والمال غير المشروع أجزاء من حلقة مفرغة. فكلما ضاقت قاعدة الضريبة كلما وجب رفع معدلات الضريبة لتحقيق مستوى معين من العائدات . وكلما ارتفع معدل الضريبة كلما ازداد الحافز للتهرب من الضرائب وازداد حجم المال غير المشروع . وهذه الحلقة المفرغة لا تؤدي فقط إلى هبوط الاستثمارات المنتجة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، بل تؤدي أيضاً إلى ازدياد الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي لا تتناسب مع الدخل. ومن المعروف أن " تهرب الموسرين من الضرائب هو تهرب جسيم، وهم على أية حال قليلو العدد نسبياً، في حين أن عدد الفقراء كبير. وهكذا يصبح لا بد من الاعتماد على الضرائب التنازلية غير المباشرة (التي يزداد عبؤها كلما هبط دخل المكلف)"[٢٩].

٤١ لذلك لابد من إصلاح النظام الضريبي لزيادة جانب العدل والمرونة فيه . وإذا لم تتم زيادة عدد المكلفين وإزالة معظم حالات الإعفاء والحسومات ، وترشيد معدلات الضريبة ، فان النظام لن يتمكن من كسب ثقة الناس وتوفير عائدات كافية للخزانة بدون إلحاق الضرر بالحوافز . وكلما أسرعت البلدان الإسلامية بالاضطلاع بهذا الإصلاح لجعل النظام عادلاً من خلال توسيع القاعدة الضريبة توسعة كبيرة وتخفيض العبء الضريبي عن دافعي الضرائب الذين يتقيدون بوازع الضمير ، كلما كان ذلك أفضل لدفع عجلة التنمية والعدالة الاجتماعية – الاقتصادية . ولاشك أن هذه مهمة صعبة لكنها غير مستحيلة إذا توافرت الإرادة السياسية لتنفيذها .

---

٢٩ Gunnar Myrdal, "Need for Reforms in Underdeveloped Countries", *Quarterly Economic Journal* (National Bank of Pakistan), January-March 1979, p. 29.

حالات العجز المقيد

٤٢ ومع ذلك ، فبدلاً من أن تقوم البلدان الإسلامية بإصلاح برامجها المتعلقة بالإنفاق وأنظمتها الضريبية فإنها لجأت إلى الحل الأسهل وهو الاعتماد على التوسع النقدي والاقتراض . هذا التصرف يولد شعوراً غير مبرر باليسر المالي ولا يمكن له البقاء في الأجل الطويل . والنتيجة هي ارتفاع نسبي لمعدل التضخم وزيادة مفرطة في ديونها الداخلية والخارجية وفي عبء خدمة الدين . وهذه العملية تميل إلى الاستمرار ، وتؤدي إلى زيادة التضخم وزيادة في هبوط العملة وحالات عجز غير قابل للاستمرار في ميزان المدفوعات ، مع زيادة عبء خدمة الدين أيضاً. وهذه الأمور تؤدي إلى إرهاق الموارد اللازمة للتنمية وإبطاء النمو وزيادة حدة البطالة والتوترات الاجتماعية .

٤٣ وفي حين أن جميع الحكومات الإسلامية بررت بالحكمة التقليدية قيامها بالاقتراض ، فان بعضها قد تجاهل بطريقة لا يمكن تفسيرها مبدأً للحكمة التقليدية نفسها يجيز اللجوء إلى الاقتراض للقيام أساساً بتمويل النفقات **الاستثمارية** لا النفقات الجارية[٣٠]. بينما هي تقترض حتى لتمويل إنفاقها الجاري[٣١]. وهذا فضلاً عن كونه سيئاً للغاية (من الناحية الاقتصادية) فإنه شديد الظلم أيضاً بالنسبة للأجيال القادمة الذين ستقع على عاتقها خدمة الدين. فالاقتراض لا يغني عن الحاجة إلى التضحية في خاتمة المطاف ، بل يؤجل ذلك فقط . فهل من العدل ومن المقبول أخلاقياً أن يؤجل الجيل الحالي عبء إنفاقه غير المنتج ليقوم الجيل القادم بتحمله؟[٣٢]

---

٣٠ See, Richard A. Musgrave, *The Theory of Public Finance* (1959), p. 560.

٣١ في الباكستان على سبيل المثال ، فاق الإنفاق الجاري للحكومة الاتحادية إجمالي العائدات من المصادر الضريبية وغير الضريبية على حد سواء منذ ١٩٨٤/ ١٩٨٥م . وبلغت الزيادة في ١٩٨٧/ ١٩٨٨م ٧, ٨ بالمائة من إجمالي العائدات وشكلت ٥, ١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر :
(Government of Pakistan, Ministry of Finance, *Economic Survey*, 1987/88, p. Xxi.).

٣٢ نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاقتراض غير اللازم والاقتراض بدون نية الوفاء . فقد دعا مرة: "**أعوذ بالله من الكفر والدَّين**" فقال رجل : يا رسول الله ، أتعدل الكفر بالدَّين ؟ قال : نعم". (رواه النسائي عن أبي سعيد الخدري وقال حديث صحيح الإسناد). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً : "**من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن اخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله**" (رواه البخاري وابن ماجة عن أبي هريرة) . ونقلناه عن المنذري (١٩٨٦م) ، ج٢،

٤٤ إن تحريم الإسلام للفائدة الربوية ينطوي على رسالة هامة موجهة للحكومات الإسلامية . وفحوى هذا الرسالة أن عليها تقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال فرض انضباط صارم على برامجها للإنفاق وعدم تجاوز حدود إمكاناتها . فيجب عليها أن تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الضريبة لتمويل كل نفقاتها المتكررة وكذلك نفقاتها غير المنتجة ، بل حتى جزء من إنفاقها المتعلق بالتنمية ، ولاسيما ذلك الذي لا ينقاد إلى طرق التمويل البديلة المسموح بها في الإسلام .

٤٥ وهذا لا يؤدي بالضرورة إلى تقييد برامجها الإنمائية . فقد يكون من الممكن لها أن تدبر أمر تمويل جميع مشاريعها الجديدة تقريباً من خلال عدد من الطرق التي تقبلها الشريعة خلاف الاقتراض[٣٣]. فيمكنها أن تلجأ على نحو متزايد إلى استئجار مشاريع البنى التحتية التي يمولها وينفذها القطاع الخاص على أساس المنافسة طبقاً للمواصفات التي تحددها الحكومة . وهذا سيؤدي إلى زيادة الكفاءة والحد من الفساد ويفتح مجالاً أوسع لمزيد من التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص . وقد تجد من الممكن تدبير أمر بعض التمويل على أساس الشراء بالتقسيط والدفع المؤجل والاستئجار المنتهي بالتمليك . ويمكنها أن تدعو القطاع الخاص للاشتراك في اسهم المشاريع المجدية تجارياً والتي من غير المستصوب تركها للقطاع الخاص لسبب قاهر . وهذا سيجعل التمويل يخضع لانضباط لن يتحقق لو أتيح للحكومات الاقتراض السهل المبني على أساس الفائدة. وبذلك الانضباط يمكن تجنب المشاريع المرهقة ذات المردود القليل

ص ٥٩٦-٥٩٧ ، رقم ١ و رقم ٧ . انظر أيضاً أحاديث أخرى في المنذري عن الدَّين ، ص ٥٩٦- ٦٠٨). وقال أيضاً: **"مطل الغني ظلم"** (التبريزي ، مشكاة المصابيح ، ١٣٨١هـ، ج٢ ، ص ١٠٩ رقم ٢٩٠٧).

[٣٣] ثمة كمية كبيرة من الأدبيات متوافرة الآن حول البدائل. انظر على سبيل المثال: شابرا: *نحو نظام نقدي عادل* ، ص ١٣٢-١٣٩ و١٦٦-١٧٣ من الطبعة الإنجليزية .

M. Anas Zarqa, "Islamic Financing of Mute Social Infrastructure: A Suggested Mode Based on Istisna'," paper presented to the Seminar on Islamic Banking in Bahrain, 26-28 May 1990; and M. Ariff and M. A. Mannan, *Developing a System of Financial Instruments* (1990).

الممولة على أساس الفائدة والمنتشرة في معظم البلدان الإسلامية (كما هي منتشرة في بلدان أخرى أيضاً).

الأعمال الخيرية الخاصة

٤٦ ويجب على الحكومات أيضاً تشجيع أهل الخير من القطاع الخاص على إنشاء وإدارة اكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمشاريع السكنية للفقراء ودور الأيتام وغير ذلك من مشاريع الخدمة الاجتماعية . فقد قامت مؤسسة الأوقاف بدور هام في الجزء الأكبر من التاريخ الإسلامي . بيد أن ما تنطوي عليه الأوقاف من إمكانات ضخمة لم تستغل في الماضي قريب العهد لأسباب عديدة بما في ذلك طرز الحياة باهظة التكاليف والسياسات الضريبية غير السليمة . ومن شأن إنعاش الأوقاف أن يخفف عن تمويل مشاريع الرفاهية الاجتماعية إلى حد بعيد[٣٤]. ويجب أن يزيل إصلاح النظام الضريبي ، كما ورد آنفاً ، عقبة رئيسية تعترض إنعاش مؤسسة الأوقاف . وقد يكون من الممكن أيضاً، وان كان إلى درجة اقل ، للحكومات أن تقترض (بدون فوائد) من المصارف المركزية لتمويل مشاريع الرفاهية الاجتماعية . ويجب أن يكون وجوب المحافظة على استقرار الأسعار واحداً من القيود على مثل هذا الاقتراض[٣٥].

التأثير على دور الحكومة

٤٧ ما من واحد من هذه الطرق البديلة للتمويل سيوجد السهولة المالية التي يميل الاقتراض إلى إيجادها في الأجل القصير . لذلك سوف تضطر الحكومات إلى إنجاز المزيد بالأقل . فسوف يتعين عليها الاضطلاع بتقييم دقيق لمنافع وتكاليف جميع المشاريع ، وتقليص تكلفة جميع المشاريع الجديدة إلى الحد الأدنى واستخدام جميع التسهيلات الراهنة استخداماً أكثر كفاءة . بناء على ذلك فمن

---

٣٤ See M. Akram Khan's review of J. R. Barnes', *An Introduction to Religious Foundations in the Ottoman Empire* (1986), in the *Muslim World Book Review*, 2/1988, pp. 34-6.

٣٥ See Chapra, *The Islamic Welfare State and its Role in the Economy* (1979), pp. 14-15.

غير الواقعي أن تتحدث الحكومات الإسلامية عن تطبيق الإسلام دون بذل جهد جاد لإدخال المزيد من الكفاءة والعدالة في مواردها المالية العامة وتخفيض حالات العجز في ميزانيتها .

٤٨ إن تقييد "التمويل الذي يستند إلى الفائدة" لا يدعو بالضرورة إلى الحد من الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الحكومات في الاقتصاد. فنجاحها في تحقيق مقاصد الشريعة لا يتوقف بالدرجة الأولى على الإنفاق المفرط من خلال فرض الضرائب الباهظة والاقتراض . بل انه يتوقف على إدخال المزيد من الأمانة والاستقامة في آلية الحكومة ووضع أولويات سليمة في الإنفاق واختيار المشاريع، واعتماد طرق تحصيل التكلفة في تسعير السلع والخدمات الحكومية ، وإصلاح هيكل الاقتصاد بالقدر اللازم لتحقيق مقاصد الشريعة . كما انه يتوقف أيضاً على مساعدة القطاع الخاص وتعزيزه بغية قيامه بدور أكثر كفاءة. ولتجنب وقوع انخفاض مفرط في مصادر تمويل الحكومة في المرحلة الأولى، يمكن للحكومات أن تطبق الحظر على التمويل بالفائدة تدريجيا لا دفعة واحدة، شريطة إظهار التصميم على تخفيض الاقتراض الذي يتجلى في هبوط مطلق سنوي في حالات العجز لديها. وفي حالة الطوارئ يمكن اللجوء إلى ضرائب يعاد تسديدها (اقتراض بدون فائدة) . وفي الحالات بالغة الصعوبة، حين يعتبر الإنفاق أمراً لا مندوحة عنه لما فيه المصلحة العامة الكلية ويتعذر التمويل بطريقة أخرى ، فقد أجاز الفقهاء لجوء الحكومة الإسلامية إلى الاقتراض التقليدي[٣٦] .

٤٩ لا يوجد أمام البلدان الإسلامية أي خيار سوى تخفيض حالات العجز في الميزانية ، لأن الاعتماد المتزايد على المساعدة الأجنبية هو أيضاً أمر غير ممكن . **أولاً**، لأن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية متدنية ومن المتوقع أن تظل متدنية ، في الأجل المتوسط على الأقل . وفي حين أن معدل البطالة يظل مرتفعاً، فان التضخم عاد مرة أخرى ليشكل تهديداً. لذا فانه من المحتمل أن

---

[٣٦] يستند هذا الراي إلى الآية القرآنية المتعلقة ببعض الأشياء التي حرمت ولكن سمح باستخدامها في حالات الضرورة . ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة/ ١٧٣) . وفي القرآن الكريم آيات أخرى بنفس هذا المعنى (سورة المائدة/٣ ، سورة الأنعام/١٤٥ ، سورة النحل/١١٥، سورة الأنعام/١١٩). وبالقياس، يطبق هذا المبدأ على دفع الفائدة إذا وجدت ضرورة ماسة للأموال ولا بديل ممكناً ، شريطة أن لا يلجأ إلى الاقتراض إلا بقدر الحاجة الملحة .

تستمر قيود الميزانية ، وان لا يسمح لمخصصات المساعدة الأجنبية بالتوسع . بل أن هذه المساعدة تضاءلت من حيث القيمة الحقيقية[٣٧]. **ثانياً** ، إن انحسار الخطر السوفيتي وتحويل مساعدات كبيرة نحو بلدان أوروبا الشرقية ربما يؤدي إلى الحد من تدفق تلك المساعدة إلى البلدان الإسلامية . **ثالثاً** ، ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان انه باستثناء جزء صغير من المنح فان الجزء الأكبر من المساعدات هو على شكل قروض[٣٨]. ومع أن هذه القروض هي بصفة عامة بأسعار فائدة ميسرة ، فلا بد من تسديدها مع الفوائد . وهذا يمكن أن يكون مقبولاً لو حدث ارتفاع في إنتاج البلد المقترض وفي قدرته على خدمة الدين. إلا انه مما يدعو إلى السخرية أن جزءاً كبيراً من المساعدة الأجنبية لا يستخدم في خاتمة المطاف لزيادة معدل تكوين رأس المال والنمو ، بل يستخدم لتمويل الاستهلاك الخاص والإنفاق العام الدوري ولشراء المعدات العسكرية[٣٩].

٥٠ ويزعم بعض العلماء أن صافي اثر المساعدة الأجنبية على معدل نمو بلد ما في الأجل الطويل لا يكاد يذكر وقد يكون سالباً[٤٠]، لأن برامج المساعدة ترمي إلى تعزيز المصالح السياسية والتجارية والصناعية للبلدان المانحة ولا ترمي بصفة

---

[٣٧] لقد هبط مجموع صافي التدفقات المالية إلى البلدان النامية بنسبة حوالي ١٥ بالمائة من حيث الحجم عام ١٩٨٦ م- (للتفاصيل، انظر

OECD, *Financing and External Debt of Developing Countries 1986 Survey.*

ويرى البنك الدولي أن من المحتمل أن يكون صافي تدفق رأس المال إلى معظم البلدان النامية منخفضاً نسبياً خلال العقد أو العقدين التاليين (انظر:

(IBRD, *World Bank Development Report, 1989*, p. 96.).

[٣٨] See OECD, "Financial Resources for DevelopingCountries: 1986 and Recent Trends", OECD *Press Release,* 19 June 19, Table 2, p. 8.

[٣٩] Mohammad Anisur Rahman, " The Welfare Economics of Foreign Aid ", *Pakistan Development Review,* Summer 1967, pp. 141-59; See also, " Foreign Capital and Domestic Savings: A Test of Haavelmo's Hypothesis with Cross Country Data ", *Review of Economics and Statistics,* February 1968, pp. 137-8; Thomas E. Weiscopf, " The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries ", *Journal of International Economics,* February 1972, pp. 25-38; Keith Griffin, *International Inequality and National Poverty* (1978), and " Doubts about Aid ", unpublished paper, Magdalen College, Oxford University, June 1984.

[٤٠] Griffin (1978).

عامة إلى استئصال الفقر في المحيط الخارجي. ويُزعم أيضاً أن قسماً كبيراً من المساعدة الأجنبية يستخدم لدعم الأنظمة العسكرية وغيرها من الحكومات المستبدة التي تقمع الفقراء[٤١]. ويرى البعض في المساعدة الأجنبية سلاحاً للسياسة الخارجية في أيدي البلدان المانحة[٤٢]. كما يزعم أيضاً أن مؤسسات منح المساعدة متعددة الأطراف لها أيضاً دوافع خفية. فيقال أن هدفها هو أن تدمج بلدان العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي، بحيث تكون البلدان الأكثر فقراً تابعة للبلدان الأكثر تقدماً، وأن تستخدم سلطتها المالية لتعزيز مصلحة رأس المال الخاص الدولي في الانتشار في كل بقعة من بقاع العالم الثالث[٤٣].

٥١ ومهما كانت الحقيقة الكامنة وراء هذه المزاعم، فلا بديل أمام البلدان الإسلامية الفقيرة. فهي بحاجة إلى المساعدة ولا يسعها الاستغناء عنها، ولاسيما بسبب حالات اختلال التوازن الخارجي الخطيرة التي يواجهها العديد من هذه البلدان. غير انه سيكون في مصلحة استقلالها السياسي الجغرافي الاعتماد إلى أقل درجة ممكنة على المساعدة، واستخدام ما يمكنها الحصول عليه من مساعدة بكفاءة بغية إنشاء البنية التحتية التي تحتاجها والقيام بعمليات التكيّف الهيكلي المستصوب في اقتصاداتها. وفي حين انه من المفهوم أن تكون هنالك رغبة في تنفيذ عمليات التكيّف على نحو تدريجي، فانه لا يكاد يوجد أي مبرر للسعي للحصول على المساعدة لتجنب القيام بأية عمليات تكيف مؤلمة أو لدعم الاستهلاك التفاخري الخاص أو الإنفاق العام الدوري أو لتعزيز القوة العسكرية في غيبة تهديد حقيقي. وينطبق حديث الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: "اليد العليا خير من اليد السفلى" على الدول بقدر لا يقل عن الأفراد[٤٤].

---

[٤١] Dudley Seers, *The Political Economy of Nationalism* (1983).

[٤٢] Teresa Hayter, *Aid is Imperialism* (1969).

[٤٣] Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (1972), and *The World Bank: A Critical Analysis* (1982).

[٤٤] البخاري، *الجامع الصحيح*، ج٢، ص ١٣٣؛ والنسائي، *سنن النسائي* (١٩٦٤م)، ج٥، ص ٤٥-٤٦.

تحسين مناخ الاستثمار: إزالة العقبات

٥٢ إن زيادة الاستثمار هي إحدى السبل الهامة لتعزيز التنمية وتلبية الاحتياجات وتوفير فرص التشغيل . وقد لا تؤدي الزيادة في المدخرات الناجمة عن تنفيذ معايير الاستهلاك الإسلامية بالضرورة إلى زيادة تكوين رأس المال. فقد دلت التجربة على أن جزءاً كبيراً حتى من مستوى المدخرات المتدني في معظم البلدان النامية يذهب إلى قنوات غير منتجة مثل الاكتناز (الذهب والأحجار الثمينة والحلي) وهروب رأس المال[٤٥]. وقد اصبح هروب رأس المال مشكلة خطيرة تواجهها معظم البلدان النامية . فخلال الإحدى عشرة سنة السابقة لعام ١٩٨٥م كان حوالي ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار ، من إجمالي التدفق الخارجي لرأس المال البالغ ٢٥٠ مليار دولار من البلدان المستوردة لرأس المال، يمثل رأسمال هارب[٤٦]. فهروب رأس المال بهذا الحجم يخفض الاستثمار المحلي ويزيد من صعوبة تحقيق النمو القابل للاستمرار .

٥٣ إن كنز المدخرات وهروب رأس المال المشاهدان في البلدان الإسلامية، لا ينسجمان بكل تأكيد مع القيم الإسلامية التي تشجع الاستثمار المنتج . ذلك أن استثمار المدخرات الرامي إلى تحقيق مقاصد الشريعة هو واجب اجتماعي لكل

---

[٤٥] عرف كيندلبرغر (Kindleberger) هروب رأس المال عام ١٩٣٧م بأنه "تدفق غير عادي ينطلق من أحد البلدان بسبب واحد أو أكثر من قائمة معقدة من المخاوف والشكوك" (انظر:
(Charles P. Kindleberger, *International Short-term Capital Movements*, 1937, p. 158).

وقد عرفه موخراً دبلر (Deppler) وويليامسون (Williamson) بأنه " حيازة طلب على غير المقيمين بدافع قلق المالك من أن تخضع ممتلكاته لخسائر إذا ظل طلبه قائماً على الصعيد المحلي" (؟) (انظر:
Michael Deand Martin Williamson, " Capital Flight: Concepts, Mea, and Issues ", in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (August 1987), p. 41.

[٤٦] انظر:

Stephen Fidler, " Third World's Missing Millions ", *Financial Times*, 7 September 1987. See also C. L. Ramirez-Rojas, " Monetary Substitution in Developing Countries ", *Finance and Development*, June 1986, pp. 358.

وقدر مصرف جيه . بي . مورغان (J. P. Morgan) في نيويورك أن الاصول التي يملكها في الخارج مقيمون غير مصرفيين من القطاع الخاص في خمسة عشر بلداً مديناً بلغت ٣٠٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٧م . انظر :
("Brady's Fading Plan", *The Economist*, 12 August 1989, p. 18).

مسلم طبقاً للمبدأ السادس آنف الذكر القائل : "ما لا يتم الواجب إلا بـه فهـو واجب" . ويتأكد ذلك أكثر لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أشـاد صراحة بالجهد والاستثمار المنتجين حين قال : " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة "[٤٧]. كما نهى الرسول عن تصفية الاستثمار بقوله : "من باع داراً ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها "[٤٨] وكان الخليفة عمر يقول: "من كان له مال فليصلِحْه ، ومن كانت له ارض فليعْمُرها "[٤٩] إن تعليم هذه القيم الإيجابية في المجتمع الإسلامي يمكن أن يساعد على حلول الاستثمار المنتج محل الاستهلاك التفاخري كرمز للجاه . كما أن فرض الزكاة على الأموال ، ومنها العملة وحلي الذهب والفضة يجب أن يكون أيضاً عنصراً كبيراً مساعداً يحث المدخرين على الاستثمار في الأصول التي تدر الدخل ، وذلك لموازنة اثر الزكاة على مدخراتهم .

المناخ الملائم للاستثمار

٥٤ غير أن مجرد وجود تلك القيم ومناشدة دوافع الإيمان والوطنية في الناس لا يكفيان لتعزيز الاستثمار المنتج . فالناس لا يدفعون بأموالهم في استثمارات منتجة طويلة الأجل إلا إذا كانوا يتوقعون معدلاً معقولاً من الربح . وهذا يستدعي الوجود الضروري لمناخ ملائم للاستثمار- مناخ يشجع قرارات الاستثمار ويعمل على دفع عجلة تنفيذه ، من خلال إزالة العقبات والمخاطر التي لا لزوم لها ومن خلال توفير التسهيلات . ومن جملة العناصر التي تعطل وجود مناخ الاستثمار عدم توافر البنية التحتية الاجتماعية والمادية ، ووجود نظام ضرائب غير عادل وحالات عدم الاستقرار السياسي ، وتواصل هبوط أسعار صرف عملة البلد ووجود ترسانة من القيود التي لا مبرر لوجودها. ولقد تطرقنا للعاملين الأولين آنفاً وفيما يلي سنتناول بإيجاز العناصر الثلاثة الأخرى.

---

[٤٧] صحيح البخاري ، ج٣ ، ص ١٢٨ ؛ وصحيح *مسلم* (١٩٥٥م) ، ج٣ ، ص ١١٨٩ رقم ١٢ ؛ والترمذي ، *الجامع الصحيح* (١٩٥٦م)، ج٣ ، ص ٦٦٦ رقم ١٣٨٢.

[٤٨] السيوطي ، *الجامع الصغير* ، ج٢، ص ١٦٧ ، نقلاً عن الطبراني ؛ اضيف ما هو ضمن قوسين على أساس حديث آخر أورده السيوطي في الصفحة ذاتها ؛ انظر أيضاً العبادي (١٩٧٤-١٩٧٥م) ، ج٢ ، ص ٩٦ - ١٠٧ .

[٤٩] محمد حسنين هيكل ، الفاروق عمر (١٩٦٤م) ، ج٢ ، ص ٢٢٩ .

حالات عدم الاستقرار السياسي

٥٥ إن حالات عدم الاستقرار السياسي تولد المخاوف بشأن تغييرات مفاجئة تحدث في السياسات الرسمية مما قد يؤدي إلى خسائر تقصم الظهر. وحالات عدم الاستقرار المذكور تنجم عن عدم وجود العمليات الديمقراطية وتحوّل الولاءات من جانب الصفوة الحاكمة إلى الرأسمالية أو الاشتراكية استجابة للطلبات المتضاربة لمصلحتهم المتأصلة الخاصة ولسياسة القوى الدولية . فتحول الولاءات يولد اللبس ويساهم في تغييب اتجاه ثابت في السياسات. ومن شأن الالتزام الجاد بالإسلام والسماح للعمليات الديمقراطية بأن تقوم بدورها السياسي الكامل أن يساعد على توفير التوجه اللازم للسياسات، مما يوجد أساساً متيناً للاستقرار .

٥٦ إن الشريعة تحدد بوضوح حقوق وحدود الملاكين، ويجب أن يساعد التنفيذ القانوني لها على إزالة مخاوف المستثمرين من المصادرة والتأميم الاعتباطي . لقد أعلن الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا"[٥٠]. لذلك فقد حرم الفقهاء بالإجماع المصادرة والتأميم الاعتباطيين للممتلكات من قبل الدولة . وقد لخص أبو يوسف هذا القرار بالحكم الشرعي القائل : "ليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف "[٥١]. وحتى في حالة ضرورة التأميم أو الاستخدام العام للملكية خاصة، فان الشريعة تقضي بدفع تعويض عادل طبقاً للقاعدة الفقهية: " الاضطرار لا يبطل حق الغير"[٥٢].

٥٧ إن هذا الحكم الواضح للشريعة يجب أن يرغم البلدان الإسلامية على القيام بتصنيف شرعي لجميع القطاعات التي لا يسمح فيها إلا للمشاريع العامة، وتلك القطاعات التي يكون فيها للمشاريع الخاصة دور غير مقيد . وسيؤدي هذا التصنيف، إلى جانب الالتزام بالتعويض (العادل)، إلى التقليل إلى الحد

---

[٥٠] صحيح مسلم (١٩٥٥م) ، ج٢ ، ص ٨٨٩ رقم ١٤٧ ؛ و*سنن ابن ماجة* (١٩٥٢م)، ج٢ ، ص ١٢٩٧ رقم ٣٩٣١.

[٥١] أبو يوسف (١٣٥٣هـ) ، ص ٦٥-٦٦ . تم تضمين هذا الحكم في *مجلة الأحكام العدلية*، المادة ٩٧ (انظر الحاشية ٥).

[٥٢] المادة ٣٣ من *المجلة* (انظر الحاشية ٥) .

الأدنى من إمكان إحداث تغيرات اعتباطية لدى كل تغير للحكومة . ويتعين على كل حال إبقاء المشاريع العامة ضمن الحدود الدنيا بسبب تحريم الربا وعدم قدرة الحكومات على حشد التمويل الكافي لتلك المشاريع من خلال الضرائب أو بيع الأسهم . وعندما يتم تضمين تلك الضمانات ، المستندة إلى الشريعة ، في دستور البلد وإطاره القانوني فسيكون من الصعب على أية حكومة تجاهلها وذلك حرصاً على شعبيتها المحلية ومكانتها الدولية .

انخفاض العملة وقيود الصرف

٥٨ لا يمكن وقف الهبوط المتواصل لعملات معظم البلدان الإسلامية بدون الحد من الطلبات على الموارد من خلال إصلاح هيكل استهلاك القطاع الخاص والإنفاق الحكومي وفقاً لما أوردنا آنفاً . وبدلاً من ذلك فان معظم الحكومات الإسلامية تعتمد اعتماداً رئيسياً على قيود الصرف (أسعار صرف مبالغ بقيمتها وإيجاب الحصول على ترخيص للواردات) والتعريفات الجمركية العالية ، وتعزيز الصناعات التي تنافس الاستيراد.

٥٩ لقد دلت البراهين على أن قيود الصرف كانت غير فعالة إلى حد كبير[٥٣] . فهي تؤدي إلى وجود سوق مزدوجة لأسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق السوداء . فسعر الصرف الرسمي المبالغ في قيمته يشجع الواردات ويثبط الصادرات ويؤدي إلى تفاقم حالة اختلال التوازن الخارجي ، وتشويه تخصيص الموارد وخفض معدل النمو الاقتصادي . كما يؤدي إلى الظلم الاجتماعي-الاقتصادي من خلال مساعدة الذين يحصلون على إجازات الاستيراد على حساب المستهلكين والمصدرين . فالمستهلكون عادة يدفعون ثمن المستوردات على أساس تكلفة الفرصة البديلة للقطع الأجنبي ، في حين يحصل المصدرون على أسعار أقل لإنتاجهم . والقيود على الصرف تعزز الفساد وعدم الكفاءة أيضاً . إن مختلف برامج المنح التي تطبق بغية تعزيز الصادرات ، في غياب سعر واقعي للصرف إنما تؤدي إلى تفاقم الظلم والفساد . فالفائدة من هذه البرامج لا تصل إلى المنتجين الفعليين . ولذلك فان مواردهم لا تزداد بحيث تمكنهم من الحصول على مدخلات محسنة وتقانة افضل ، فتظل إنتاجيتهم متدنية .

---

٥٣ See Ramirez-Rojas (1986), p. 37.

التعريفات الجمركية وإحلال الواردات

٦٠ إن التعريفات العالية (على خلاف أسعار الصرف غير الواقعية) ، تشكل سلاحاً ذا حد واحد . فإذا طبقت تطبيقاً فعالاً يمكنها أن تثبط الواردات لكنها لا تشجع الصادرات . إلا انه حين تستخدم التعريفات العالية في البلدان النامية التي تعاني من إدارة جمركية ضعيفة وفاسدة ، وفي غياب أي إصلاح أخلاقي لتغيير المزاج الاجتماعي ، فان نتيجتها تكون التلاعب بالفواتير ، وتهريب السلع ، والتهرب من التعريفة . وهذا يزيد الربحية النسبية للسلع الكمالية التي تخضع لضرائب عالية ولكنها تكون مهربة ، وتشوه تخصيص الموارد على حساب تلبية الاحتياجات . لذلك فان ما تدعو الحاجة إليه هو استراتيجية أكثر كفاءة من شأنها أن تحظر استيراد واستخدام السلع والخدمات التي تقع ضمن فئة الكماليات كما أوردناه آنفاً .

٦١ إن سياسة تعزيز الصناعات التي تنافس الاستيراد قد لا تكون سيئة إلى القدر الذي حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إظهارها فيه ، شريطة إلا تستخدم هذه السياسة لإقامة مشاريع ذات تكلفة كبيرة وكفاءة منخفضة على حساب دافعي الضرائب . فإذا كانت جميع البلدان في العالم قد لجأت إلى تلك السياسة ، ولا زالت تلجأ إليها، فليس هنالك من سبب يحول دون لجوء البلدان الإسلامية إليها. فهي لازمة لا لتعزيز التشغيل والنمو فحسب بل أيضاً لإيجاد قاعدة أوسع لنمو الصادرات . إلا أن السؤال الحاسم يتعلق بتحديد الصناعات التي يمكن اختيارها لإحلال الواردات . وفي غياب فلسفة إنمائية ، ثابتة يميل الاختيار إلى أن يكون اعتباطياً لا علاقة له بتحقيق مقاصد الشريعة أو مبادئ ترشيد تخصيص الموارد ، وكلاهما يجب أخذه بالحسبان في اقتصاد إسلامي حقيقي .

٦٢ تحصل الصناعات التي يتم اختيارها اعتباطياً على الحد الأقصى من الدعم الحكومي المتمثل بالتمويل المساعد ، والحماية التعريفية العالية ، والإعفاء من رسوم استيراد السلع الإنتاجية والمواد الأولية وفترات الإعفاء الضريبي ، وهذه الصناعات تكون عادة ذات طاقة إنتاجية كبيرة ويتم إنشاؤها في المناطق

المدنية. وبما أن معظمها كثيفة رأس المال وتستخدم تقانة متقدمة، فان مساهمتها في تعزيز التشغيل لا تكون بمقدار مساهمة المشاريع الصغيرة كثيفة اليد العاملة. إن التعريفات العالية التي تفرض لحمايتها تؤدي لا إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين فحسب بل تؤدي أيضاً ، إلى جانب امتيازات أخرى، إلى إثراء بغير حق لأولئك الذين يحصلون على إجازات لاستيراد السلع الإنتاجية والمواد الأولية لتلك الصناعات ويلجئون أيضاً إلى التلاعب بالفواتير. هكذا ينتقل المزيد من موارد الأمة بشكل متواصل إلى تلك الصناعات مما يشوه تخصيص الموارد ويعمل على إثراء الأغنياء في المدينة وفي الريف . وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد عادة إلا القليل من المنافسة في الصناعات التي تنال حماية كبيرة[٥٤] .

٦٣ أما الزراعة والمشاريع الصغيرة الجزئية التي يجب في الواقع أن تكون المرشحة للحماية بسبب ما تنطوي عليه من إمكانات كبيرة للنمو ولتلبية الاحتياجات وإيجاد فرص التشغيل فإنها تهمل . فهي تعاني من انعدام الدعم الحكومي وأسعار الصرف المبالغ بقيمتها ومعونات الواردات والسلع المدعومة (من الحكومة). وبما أن معظم الوحدات التي تعمل في هذه القطاعات هي وحدات صغيرة غير منظمة وغير مفوّهة فإنها لا تتمكن من ممارسة أي ضغط سياسي. ومما يزيد مركزها سوءاً تركيز ملكية الأراضي وعدم وجود عمليات ديمقراطية. وتكون النتيجة حلقة مفرغة من الإهمال والفقر في هذه القطاعات وعدم قدرتها على تمويل الاستثمارات في التقانة المحسنة . وهذا مما لا شك فيه يتعارض تعارضاً حاداً مع مقاصد الشريعة . .

القيود الديوانية (البيروقراطية)

٦٤ لعل اكبر عائق في وجه الاستثمار في البلدان الإسلامية ، كما هو الحال في البلدان النامية الأخرى هو الجمود الديواني (البيروقراطي) . وهذا ينبع من اعتماد الحكومات اعتماداً شديداً على القيود لتحقيق أهدافها بدلاً من الاعتماد على الإصلاح الأخلاقي وعلى إيجاد بيئة مواتية . إن القيود تؤدي إلى إضاعة

---

[٥٤] See OECD, *The Costs of Restructuring Imports - The Automobile Industry* (1987).

وقت المستثمرين وطاقاتهم ، وإلى ارتفاع لا لزوم له في التكاليف . فإذا لم تتم إزالة معظم هذه القيود فسيكون من الصعب تحسين مناخ الاستثمار . فالروح العام للتعاليم الإسلامية ، هو حرية القيام بالمشاريع ضمن إطار القيم الإسلامية. والقيود الإدارية مصدر لا مندوحة عنه للفساد ، وحتى تطبيق الأخلاق الإسلامية قد لا يتمكن من منع الموظفين من الخضوع للإغراء . وعلاوة على ذلك ، لا يوجد مبرر للقيود على الإنتاج المحلي أو استيراد السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات والمواد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لإنتاجها . وقد تؤدي إزالة القيود الإدارية وإصلاح النظام الضريبي إلى زيادة كبيرة في تكوين رأس المال من خلال التمكين من استخدام المكنوزات استخداماً منتجاً والحد من هروب رأس المال .

رأس المال المساهم الأجنبي

٦٥ إن حظر الإسلام للفائدة على القروض سيوجب على البلدان الإسلامية تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي على أساس المساهمة (وليس على أساس القروض) . وهذا مرغوب بدون شك لأن "الاستثمار المساهم قد برهن على فائدته للبلدان النامية "، ومن الممكن جذبه من خلال إيجاد مناخ ملائم له[°°] . ومن الصعب تبرير الشروط التي تعرقل الاستثمار الأجنبي بالمساهمة طالما كان لا يتعارض مع القيم الإسلامية ويساعد على تحقيق مقاصد الشريعة . كما أن له فائدة أخرى إذ انه يتيح القطع الأجنبي فضلاً عن التقانة والإدارة وهي عناصر نادرة في البلدان الإسلامية وتدعو الحاجة إليها لزيادة الإنتاجية . وهذا الاستثمار يؤدي إلى تدفق خارجي للقطع الأجنبي في مرحلة لاحقة ولكن فقط عندما يحقق الاستثمار عائداً إيجابياً . وهكذا ، وخلافاً للاقتراض ، فان الاستثمار الأجنبي بالمساهمة يجعل المستثمر الأجنبي يشارك في تحمل المخاطرة بدلاً من أن يتحملها كلها البلد المضيف .

٦٦ إن المناخ الملائم الذي ستوجده إعادة التكيّف في السياسات الاقتصادية في ضوء التعاليم الإسلامية يجب أن يشكل هو نفسه عاملاً إيجابياً في جذب رأس

°° IBRD, *World Development Report,* 1985, p. 125.

المال المساهم من الأجانب. وقد لا تدعو الحاجة إلى اعتماد تدابير أخرى . إن تأكيد الإسلام على الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية، إذا ما قنّن بوضوح ، سيوفر الاطمئنان الذي يحتاجه المستثمرون الأجانب. كما أن إزالة القيود على الصرف في جميع عمليات الحسابات الجارية التي تقع ضمن إطار القيم الإسلامية، بما في ذلك سهولة تحويل الأرباح ، هو ما يجده الإسلام مستصوباً في ظروف السلم الاعتيادية . ومن اللازم توفير المطمئنات بشأن إعادة تصدير رأس المال. بل كيف يمكن لدولة إسلامية أن تفكر بمنع مستثمر أجنبي من الحصول على حقه طالما أن إعادة تصدير رأس المال هي طبقاً لأحكام وشروط متفق عليها ؟ وكما يقول البنك الدولي: " أن البلدان التي اتبعت استراتيجية إنمائية أكثر انفتاحاً واجهت مشاكل أقل فيما يتعلق بالاستثمار المباشر (أي الاستثمار بالمساهمة)"[٥٦] . لكن إلى أن يحين الوقت الذي تتمكن فيه البلدان الإسلامية من جذب المزيد من الاستثمارات المساهمة الأجنبية ، فقد تجد أن لا مفر لها من تحمل عمليات الاقتراض التقليدية بمقدار ما هو لازم لزوماً مطلقاً لتمويل المشاريع المنتجة التي تصفي نفسها ، والتي تدعو إليها حاجة حقيقية لتحقيق مقاصد الشريعة[٥٧].

إعادة هيكلة الإنتاج

٦٧ إن إصلاح مناخ الاستثمار يمكن أن يساعد فقط على زيادة حجم الاستثمارات . ولا بد من ضمان عدم تحويل هذه الزيادة في الاستثمار إلى إنتاج السلع والخدمات الكمالية وغير الأساسية ، بل إلى إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات ، وتلك التي يمكن تصديرها ، وإلى السلع الإنتاجية (= الرأسمالية) والمواد الأولية اللازمة لهذا الغرض . وهذا لا يمكن ولا ينبغي تحقيقه من خلال فرض الكثير من القيود . والاستراتيجية المفضلة والأكثر كفاءة هي تغيير أذواق الأفراد من خلال حفزهم أخلاقياً واجتماعياً وإزالة العقبات. وتوفير الحوافز والتسهيلات لكي يجد القطاع الخاص تلك الاستثمارات جذابة فيوجه إليها موارد طويلة الأجل. وينبغي سحب جميع الامتيازات والإعانات،

[٥٦] المرجع ذاته ، ص ١٢٩ .
[٥٧] اسلفنا مبرر هذا الرأي في الحاشية ٣٦ آنفاً .

الصريحة أو الضمنية، التي ترجح إنتاج واستيراد الكماليات ورموز الجاه . كما يجب أن تنحاز السياسات الحكومية الضريبية والنقدية والتجارية لمصلحة تلبية الاحتياجات، والصادرات، وتكوين رأس المال .

٦٨ إن الاتجاه العام إلى تقييد أسعار الضروريات يؤدي إلى نقص طويل الأجل في توريدها من خلال تقليص ربحيتها، ويؤدي بالتالي إلى تثبيط الاستثمار في إنتاجها. وهذا يصبح مصدراً دائماً لإلحاق الضرر بالفقراء . وعلى النقيض من ذلك فان التوريد طويل الأجل للكماليات يزداد ويخدم بذلك مصالح الموسرين. لذلك فقد حرّمت الشريعة تقييد الأسعار في الظروف الاعتيادية حين لا يكون هنالك حالة طارئة عامة (حرب أو مجاعة) أو حين لا تختلق شركات الأعمال نقصاً مصطنعاً من خلال الاحتكار أو التواطؤ أو التخزين[٥٨]. وينبغي التعويض عن الضرر قصير الأجل الذي قد تلحقه بالفقراء إزالة القيود عن أسعار الضروريات، أو تقليل هذا الضرر إلى الحد الأدنى ، من خلال اعتماد منهج متدرج (عدم إزالة القيود عن جميع البنود دفعة واحدة) واستخدام المعونات المباشرة (= المدفوعات التحويلية) وغير ذلك من التدابير التي تناولناها سابقاً .

٦٩ وسيقوم دعم الزراعة والتنمية الريفية والمشاريع الصغيرة الجزئية، كما ورد آنفاً ، بدور هام في تشجيع تلبية الاحتياجات وتشجيع الصادرات. وينبغي أن يكون إصلاح هيكل النظام المصرفي وفق المبادئ الإسلامية عنصراً أساسياً في مجموعة الإصلاحات كلها .

الإصلاحات الريفية والزراعية

٧٠ إن إصلاحات الأراضي ، مع ضرورتها لتخفيف تركز الثروة ، لن تسير وحدها بالبلدان الإسلامية شوطاً بعيداً على طريق تحقيق مقاصد الشريعة، ما لم تواكبها إزالة العقبات التي يشكو منها القطاع الزراعي برمته . تلك العقبات التي تخفض الكفاءة والإنتاج وتفاقم العطالة وتخفض الدخل وتزيد من تفاوته.

---

[٥٨] انظر ابن تيمية ، *الحسبة في الإسلام* (١٩٦٧م) ، ص ٢٢-٢٤ ؛ المرغيناني (١٩٦٥م)، ج٤ ، ص ٩٣ ؛ العبادي (١٩٧٤-١٩٧٥م) ، ج٢ ، ص ٣٠١-٣١٥ ؛ القرضاوي ، *الحلال والحرام* (١٩٧٤م)، ص ٢٦٦-٢٧٣)؛ وانظر:
Chapra, *Objectives of the Islamic Economic Order* (1979), pp. 20-1.

إزالة العقبات

٧١ إن أكبر عائق هو غياب الاقتصادات الخارجية لبنية تحتية فعالة (الري والصرف الصحي وخدمات الإرشاد والطرقات والمدارس والكهرباء والمرافق الصحية) من جراء إهمال القطاع الزراعي في مخصصات الميزانية الحكومية . إن معظم البلدان النامية تميّز تمييزاً انحيازياً ضد قطاعات المزارعين فيها ، خلافاً للبلدان الصناعية الغنية ، التي تشجع المزارعين من خلال مختلف الحوافز بما في ذلك الحماية من الواردات [٥٩]. فهذه البلدان النامية تحاول موازنة اثر التضخم الناجم عن عجز الميزانية الحكومية من خلال أسعار الصرف المبالغ في قيمتها وفرض أسعار متدنية للأغذية . هذه السياسات قد قلبت شروط التبادل التجاري ضد الزراعة والمشاريع الصغيرة الجزئية ، وخفضت الإنتاج الزراعي وزادت الاعتماد على الواردات وقلصت الصادرات وأنقصت الدخول الريفية. إن تقليل الدخول الريفية المقترن بنظام غير عادل لاستئجار الأراضي لا يترك فائضاً كافياً لتمكين المزارعين المستأجرين من القيام بالاستثمارات اللازمة في الزراعة (البذور والأدوات المحسنة والأسمدة والمبيدات ومرافق التخزين المحسنة) وفي المشاريع الصغيرة الجزئية وهذا يزيد من حدة البطالة الظاهرة والمقنعة ، ويؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر وقلة الاستثمار وانخفاض الإنتاج والبطالة . وقد نجم عن هذا أيضاً ضغط سكاني في المناطق المدنية مما أدى إلى انخفاض الأجور في المدينة وإلى إيجاد مناطق سكنية فقيرة تسود فيها شروط المعيشة الضنكة. ومن هنا فان لب المشكلة في المناطق الريفية، كما بين مؤلفو كتاب الفقر والجوع (Poverty and Hunger) ، هو توزيع الدخل وليس التقانة الزراعية[٦٠].

التمويل

٧٢ ثمة عقبة خطيرة أخرى يواجهها القطاع الزراعي هي عدم توافر التمويل لصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة الجزئية . ومع أن التمويل شيء أساسي فان

---

٥٩ IBRD, *World Development Report,* 1986, pp. 85-109.

٦٠ IBRD, *Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, 1986;* See also "Can Better Farming Feed the World?", *The Economist,* 5 July 1986, p. 73.

كبار المزارعين فقط هم القادرون بصفة عامة على الحصول على القروض من مؤسسات الائتمان الحكومي والمصارف الزراعية . أما صغار المزارعين فانهم يجدون صعوبة في الوصول إلى هذه المؤسسات و"يرغمون" على الاعتماد على مصادر الائتمان غير الرسمية[٦١]. لذلك فليس لديهم من التمويل الكافي ما يمكنهم من شراء مدخلات زراعية أكثر جودة وتشغيل المشاريع الصغيرة لزيادة دخولهم ولكي يظلوا هم وأفراد أسرهم منهمكين في العمل المنتج (طيلة العام) . وبما أن "مديونية الفقراء الدائمة للتجار ولمقرضي المال غير الرسميين ولكبار المرابين أو الأقارب تديم فقرهم"[٦٢]، فان التوزيع العادل لملكية الأراضي رغم انه لا مندوحة عنه ، لن يؤدي بحد ذاته إلى قطع شوط بعيد ، ما لم تتخذ ترتيبات مناسبة أيضاً لتوفير تمويل كاف للمزارعين تمكنهم من القيام بالاستثمارات ليس في مزارعهم فحسب بل أيضاً في المشاريع الصغيرة بغية الحصول على مصدر إضافي للتشغيل والدخل[٦٣]. وهذا ينبغي أن يجري بالطبع ضمن إطار النظام التمويلي الذي يوفره الإسلام وهو البديل للنظام الذي يقوم على أساس الفائدة[٦٤]. وقد لا يكون هذا ممكناً إلا إذا قامت الحكومات والمصارف التجارية، بعد أن ساعدتا المشاريع الكبيرة في المدن خلال عقود من الزمن (من

---

[٦١] IBRD, *World Development Report, 1982,* p. 76.

[٦٢] U.S. House of Representatives, *Report of the Select Committee on Hunger* (May 1986), p. 1.

[٦٣] إن ثلاثة أرباع الاسر الريفية في اليابان تكسب الجزء الاكبر من دخلها من خارج قطاع الزراعة انظر:
When the Salt of the Earth Loses its Savour", *The Economist,* 20 February 1988, pp. 43-4.

[٦٤] إن التنظيم البديل (لنظام التمويل بالفائدة) ، لا بد أن تقوم فيه بدور كبير الجمعيات التعاونية والمصارف التجارية والزراعية والموسسات المالية التي ترعاها الحكومة، وأن تجتنب الفائدة ، وأن يقوم على أساس المشاركة في المخاطرة والعائد (كما في عقود المضاربة أو المشاركة) ، أو على أساس المرابحة (التكلفة زائداً ربحاً محدداً) أو التأجير أو بيع السَلَم . وفي بيع السَلَم يتم الدفع الكامل للثمن سلفاً مقابل الالتزام بتسليم مقدار محدد من سلعة مثلية محددة المواصفات بتاريخ لاحق متفق عليه . وهذا يختلف عن بيع السلع المستقبلية (speculative forward sale) للمجازفة على أسعارها ، لأن بيع السلم يشترط فيه أن يدفع الثمن كله (وليس بعضه) مقدماً . ففي عقد السلم يتمكن المزارع من تأمين التمويل اللازم بأن يبيع مسبقاً جزءاً فقط من إنتاجه المتوقع . وهذا لن يسبب له مشاكل تتصل بالتسليم في حال تدني الإنتاج لاسباب غير متوقعة . للاطلاع على تفاصيل بيع السلم انظر عبدالرحمن الجزيري، *كتاب الفقه على المذاهب الاربعة* (١٩٣٨م)، ج٣ ، ص ٣-٢٠ وج٢ ، ص ٣٠٢-٣١٨ وللاطلاع على اشكال أخرى للتمويل انظر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية: *خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية* (١٩٩٠م) . وانظر أيضاً : شابرا : *نحو نظام نقدي عادل* ، ص ٩٨-١٠٠ و٢١٩-٢٣٥ و٢٣٩-٢٤٠ .

خلال تقدم التمويل الميسر بأسعار تفضيلية) بترجيح كفة الميزان لمصلحة الزراعة والمشاريع الصغيرة . أما كيف يمكن أن يتم ذلك فسوف نتناوله لاحقاً .

التغير الاجتماعي–الاقتصادي

٧٣ إن إزالة الصعوبات التي يعاني منها القطاع الريفي وتحسين الشروط الاقتصادية في المناطق الريفية ينتظر أن يساعد على التوسع الكبير لإنتاجية القطاع الزراعي وعلى تنويع الاقتصاد الريفي أيضاً ، مما يوفر المزيد من العمل الحر وفرص التشغيل للسكان الريفيين . وهذا سوف يساعد على عكس حركة انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق المدنية ، ويحد من الازدحام في المدن ومن الجريمة . وإذا تم دعم هذا التوسع في الفرص بطراز بسيط للمعيشة فيمكن للازدهار الريفي نفسه أن يغذّي ، في مرحلة لاحقة تيار الاستثمار للمحافظة على التنوع وتعزيزه . وليس هنالك من سبب يدعو إلى الشك بأن المزارعين سيستجيبون استجابة إيجابية للحوافز الاقتصادية . ومع ذلك فسيكون من الضروري تحقيق تغيير في المواقف وفي عادات العمل في المناطق الريفية . ويمكن تحقيق ذلك على نحو أسرع إذا استخدم الإسلام كآلية للتغيير الاجتماعي والحوافز . ويمكن أن ينجم عن تمكين المساجد من القيام بدورها الطبيعي في الحياة الريفية أن تساعد على دفع عجلة التغيير الاجتماعي – الاقتصادي في المناطق الريفية .

صفقة جديدة للعاطلين عن العمل والعاملين بأقل من طاقاتهم

٧٤ إن من أكثر الطرق البناءة لتحقيق مقاصد الشريعة هي الاستخدام الكُفُؤ والمنتج للقوى العاملة في البلدان الإسلامية بحيث يتمكن كل فرد من استخدام قدراته الإبداعية والفنية إلى ابعد مدى في تحقيق مقاصد الشريعة . وهذا لا يمكن تحقيقه إذا استمر المستوى العالي للبطالة غير الطوعية والبطالة المقنعة. إن أدوات السياسة الرئيسية التي يتم اعتمادها لتقليص البطالة الصريحة والمقنعة هي توسيع الطلب الإجمالي وإنشاء صناعات كثيفة رأس المال ذات نطاق واسع ومتوسط في المدن .

حدود التوسع في الطلب الإجمالي

٧٥ إذا كانت السياسة التقليدية للتوسع في الطلب الإجمالي لازمة بلا ريب فإنها غير كافية ، ولابد من تعزيزها بسياسات أخرى . فضمن المخطط (السيناريو) الراهن المتميز بالتحيز لمصلحة المدن في السياسات الحكومية وبحالات عدم المساواة الفادحة في الدخل والثروة ، وبأثر ترويج طراز المعيشة الغربية ، فان سياسة التوسع في الطلب الإجمالي تساعد الأغنياء بشكل رئيسي وتندفع غالباً نحو استيراد السلع والخدمات من أجل الاستهلاك التفاخري. لذلك فان فائدتها الكاملة لا تصل إلى الحرفيين وأصحاب الصناعات المحليين، ولا يزداد الطلب على منتجاتهم زيادة هامة ، فلا يتحقق هدف زيادة التشغيل. غير أنه إذا طبقت هذه السياسة ضمن منظور تلبية الاحتياجات وتعزيز المشاريع الصغيرة فان منافعها تميل إلى أن تتغلغل لتصل إلى نسبة اكبر من السكان .

الإمكانات الكامنة للمشاريع الصغيرة

٧٦ إن المشاريع الكبيرة كثيفة رأس المال غير قادرة على أن تستخدم أكثر من جزء صغير من السكان العاملين بما يحقق لها الربح . وبما أن لدى البلدان الإسلامية فائضاً من القوى العاملة وندرة في رؤوس المال والقطع الأجنبي ، فضلاً عن افتقارها إلى البنية التحتية التعليمية اللازمة للتدريب على التقانة المعقدة، فانه من المستصوب أن تقوم بتوسيع فرص العمل الحر من خلال انتشار المشاريع الصغيرة . لقد اختص الإمام حسن البنا الصناعات المنزلية بمكان بارز عند مناقشته للإصلاح الاقتصادي في ضوء التعاليم الإسلامية. وأكد أن هذه الصناعات من شأنها أن توفر عمالة منتجة لجميع أفراد الأسر الفقيرة، مما يؤدي إلى تقليص البطالة والفقر[٦٥]. وقد شدد الدكتور محمد يونس على جانب آخر من المشاريع الصغيرة حين قال : " أن العمل بأجر ليس بالطريق السعيد الذي يؤدي إلى تقليص الفقر" ، وان العمل الحر " ينطوي على إمكانات لتحسين

---

[٦٥] انظر حسن البنا ، *مجموعة الرسائل* (١٩٨٩م) ، ص ٢٦٧ .

قاعدة ممتلكات الفرد اكبر من إمكانات العمل بأجر"[٦٦]. وبما أنه من غير الواقعي توقع استيعاب العمل الحر للقوى العاملة برمتها، فانه لا يمكن تجنب التشغيل بأجر. لذا ينبغي بذل الجهود لضمان حصول العمال ، طبقاً للتعاليم الإسلامية ، على أجر "عادل" وأن يعاملوا باحترام وبطريقة إنسانية بصفتهم إخوة ، فلا يستحيلوا إلى أدوات ثانوية لا قيمة لها ، في آلة كبيرة لا تفسح المجال الكامل لإمكاناتهم الإبداعية والفنية[٦٧]. وكلما ازدادت إمكانية التشغيل في المشاريع الصغيرة ، كلما ازداد إمكان تحقيق هذه الأهداف الإنسانية .

٧٧ ثمة إدراك متزايد الآن بأن " استراتيجيات التصنيع الحديثة ذات النطاق الواسع التي كانت سائدة في العقد المنصرم قد فشلت في حل التخلف الإنمائي والفقر على النطاق العالمي"[٦٨]. وقد أظهرت الدراسات ، التي أجريت في عدد من البلدان من قبل جامعة ولاية ميشيغان وباحثي الدول المضيفة ، ما يمكن أن تقدمه المشاريع الصغيرة من مساهمة غنية في مجال التشغيل والدخل . فهي توجد أعمالاً جديدة لا بشكل مباشر فحسب بل بشكل غير مباشر أيضاً من خلال زيادة الدخول ، والطلب على السلع والخدمات ، والأدوات والمواد الأولية ، والصادرات . وهي كثيفة القوى العاملة وتحتاج إلى قدر اقل من رأس المال ومن القطع الأجنبي . وهي تعتمد (في تمويل استثماراتها) بالدرجة الأولى على المدخرات الشخصية والأرباح المحتجزة وتحتاج إلى قدر اقل بكثير من الائتمان من الحكومات والمؤسسات المالية بالمقارنة مع الصناعات ذات النطاق الواسع . فهي تبتكر منتجات جديدة وتنعش المهارات المفقودة وتساعد الاقتصادات على التوجه نحو أنواع جديدة من العمل . ويمكن توزيعها (مكانياً)

---

[٦٦] Muhammad Yunus, "The Poor as the Engine of Development ", reproduced from *The Washington Quarterly,* Autumn 1987, in *Economic Impact,* 2/1988, p. 31.

[٦٧] See Chapra, *Objectives of the Islamic Economic Order* (1979), pp. 14-17; and Hakim Mohammad Said (ed.), *The Employer and the Emplpyee: Islamic Concept* (1972).

[٦٨] Carl Liedholm and Donald Mead, " Small-Scale Enterprise: A Profile ", reproduced from their " Small Scale Industries in Developing Countries: Empirical Evidence and Policy Implications ", a Michigan State University Development Paper, in *Economic Impact,* 2/1988, p. 12.

على نطاق أوسع فتساعد بذلك على المحافظة على الصلة بين مكان عمل الشخص ومنزله ، تلك الصلة التي قطعتها الصناعات والتمدين المحموم على حساب الصحة الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فهي لا تقل كفاءة عن الصناعات ذات النطاق الواسع[٦٩]. فقد خلصت دراسة أجرتها جامعة ولاية ميشيغان إلى أنها تولد باطراد إنتاجاً لكل وحدة من وحدات رأس المال أكثر من نظيراتها من الصناعات ذات النطاق الواسع[٧٠]. وخلص ليتل (Little) وسكيتوفسكي (Scitovsksy) وسكوت (Scott) إلى أن " الصناعات الحديثة ذات النطاق الواسع أقل ربحية بوجه العموم من الصناعات الصغيرة ذات الطابع الحرفي ، علاوة على أنها أكثر تكلفة من حيث رأس المال وتوجد قدراً أقل من التشغيل"[٧١]. ويشك بعض الباحثين في واقع الأمر بأن تكون الصناعات ذات النطاق الواسع ملائمة في جميع الظروف التي تنطوي على فائض في اليد العاملة ونقص رأس المال وهو ما تتميز به أوضاع معظم البلدان النامية[٧٢]. لذلك فإن المشاريع الصغيرة تعتبر عند الكثيرين "طريقة فعالة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في كل من هدفي النمو والعدل اللذين تنشدهما البلدان النامية"[٧٣].

٧٨ وحتى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) قد أدركت ما تنطوي عليه المشاريع الصغيرة من إمكانات لإيجاد الأعمال[٧٤]. فقد

---

٦٩ يرد هذا الرأي في:
International Labour Organisation (ILO), *Employment, Incomes and Equality* (1972).

٧٠ U.S. House of Representatives, *Report of the Select Committee on Hunger* (M1986), p. 4.

٧١ Ian Little, Tibor Scitovsky, and Maurice Scott, *Industry and Trade in Some Developing Countries* (1970), p. 91.

٧٢ See Mariluz Cortes, Albert Berry and Ashfaq Ishaq, *Success in Small and Medium-Scale Enterprises* (1987), p. 2.

٧٣ Liedholm and Mead (1988), p. 12.

٧٤ نشر عدد من الكتب موخراً تبين جوانب القوة في شركات الاعمال الصغيرة . انظر على سبيل المثال:
Graham Gudgin, *Industrial Location Processes and Employment Growth* (1978); David Birch, *The Job Generation Process* (1979); Steven Solomon, *Small Business USA* (1986); David Storey, et al., *The Performance of Small Firms* (1987); David J. Storey and Steven G. Johnson, *Job Creation in Small*

ساهمت في العقد المنصرم بحصة تفوق ما يتوقع منها من حيث إيجاد أعمال جديدة، كما أن البلدان الصناعية التي تقوم فيها تلك المشاريع الصغيرة بدور هام قد أحرزت نجاحاً اكبر في تحقيق مستويات منخفضة للبطالة . لذلك فقد اتخذ عدد من هذه البلدان تدابير لتعزيز تلك المشاريع الصغيرة[٧٥]. فلم تعد الشركات الصغيرة تنال الحظوة مؤخراً من جماعة رجال الأعمال فقط ، بل أن السياسيين من جميع التوجهات يسعون لخطب ودها"[٧٦]. ففي إيطاليا يمثل الحرفيون الذين يشتغلون غالباً في أعمال أسرهم عاملاً أساسياً في نجاح أعمال المجوهرات والذهب والفضة والجلود والتطريز والزجاج والأثاث والخزف والأحذية والملابس ، ضمن قطاعات أخرى عديدة[٧٧]. وفي ألمانيا حيث تقوم الأسر التي تمتلك أعمالاً حرفية دائماً بدور رئيسي في الاقتصاد ، تجدد الوعي بالحاجة إلى إيجاد مناخ ملائم للمشاريع الصغيرة[٧٨]. وفي اليابان يعود نجاح الصادرات إلى حد كبير إلى قوة المنافسة الداخلية التي تعززها الشركات المنتجة من خلال تعاقدها من الباطن مع شركات صغيرة للقيام بجزء كبير من العمل بأسعار قادرة على المنافسة[٧٩]. والشركات الصغيرة هامة للغاية في اليابان حتى على الصعيد المحلي فهي تمثل ٥٠٪ من الإنتاج الصناعي الياباني و٧٥٪ من إجمالي العمالة اليابانية[٨٠]. ولا يزال جزء كبير من مبيعات التجزئة يتم في اليابان من خلال بائعي التجزئة المتخصصين والمتاجر الصغيرة التي تديرها الأسر والتي يحميها القانون[٨١]. وهذا، إلى جانب انتشار استخدام نظام المشاركة في الأرباح،

---

and Medium Sized Enterprises (1987); and Paul Burns and Jim Dewhurst, *Small Business in Europe* (1987);

٧٥ OECD, *Employment Outlook* (1986).

٧٦ Burns and Dewhurst (1987), p. 193.

٧٧ See Alen F, "Italian Small Business: The Backbone of the Economy Explored", *Financial Times*, 15 September 1987.

٧٨ See " Small Business ", *Financial Times*, 29 April 1987, Section III, p. I

٧٩ See "Worker-Friendly Programmes", *The Economist*, 27 September 1986, p. 20.

٨٠ Steven Solomon (1986), pp. 283-4.

٨١ See "Why Japanese Shoppers are Lost in a Maze", *The Economist*, 31 January 1987, p. 64.

قد يكون من بين الأسباب الأساسية لانخفاض البطالة في اليابان إلى أدنى معدل بين البلدان الصناعية[٨٢]. وحتى في البلدان النامية الأخرى التي كان فيها قطاع الشركات الصغيرة ضعيفاً في الماضي فقد جعلت مستويات البطالة العالية الحكومات تتجاوب تجاوباً كبيراً مع ضرورة تعزيز هذه الشركات . وهكذا فقد حدثت مبادرات غزيرة في القطاع العام والخاص لدعم صغار المقاولين .

٧٩ لعل التشديد (الذي نقترحه) في السياسة العامة للبلدان الإسلامية على إلغاء مركزية الإنتاج مع شيوع المشاريع الصغيرة الموفرة لرأس المال هو أكثر الطرق نجاعة للتشغيل المربح لعدد كبير ممن لا يملكون أرضاً من أهل الريف ، بل أيضاً للأفراد الذين يعانون من البطالة المقنعة في الأسر الريفية التي تملك أرضاً صغيرة (الزوج – الزوجة – الأبوان والأطفال) . وسوف تعمل هذه السياسة على تكملة الإصلاحات الزراعية الواردة آنفاً وتدعم التنمية الريفية بزيادة دخل السكان الريفيين وتعزيز قدرتهم على شراء بذور محسنة وأسمدة وتقانة مما يزيد حتى في إنتاجهم الزراعي . كما أن هذه السياسة سوف تساعد، من خلال الحد من تدفق السكان إلى المراكز المدنية ، في المحافظة على تضامن الأسرة ويكون لها اثر كبير في رفع مستوى الأخلاق والحد من الجريمة، وهما من الأهداف الهامة للإسلام . وفي حين أن العديد من البلدان الإسلامية، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، تنتقد سياسات أسيادها المستعمرين " الذين عملوا بشكل منهجي على تدمير وشائج وأسس " مجتمعاتهم فإنها لم تفعل إلا القليل بعد الاستقلال لإنعاش المهارات والحرف التي دمرت[٨٣]. وفي واقع الأمر فقد جرى العمل بكل الوسائل لخنق المشاريع الصغيرة ودعم الصناعات والأعمال ذات النطاق الواسع من خلال جدار حمائي مرتفع وإجازات الاستيراد السخية والتمويل الميسر والمدخلات المساعدة وفترات الإعفاء الضريبي. وهذا ليس إدانة للصناعة ذات النطاق الواسع التي لا مندوحة عنها في

---

[٨٢] للاطلاع على نظام المشاركة في الربح الياباني انظر:

Martin L. Weitzman, *The Share Economy* (1984).

من العجيب أن المشاركة في الربح في تطبيقها على اليد العاملة قد استرعت انتباه الغرب، في حين أن المشاركة في الأرباح في تطبيقها على رأس المال لم تسترع الانتباه .

[٨٣] Paul Baran, *The Political Economy of Growth* (1957), p. 149.

بعض قطاعات الاقتصاد ، والتي يجب تشجيعها والاضطلاع بهـا حيث يكـون ذلـك لازمـاً ، شـريطة أن يفـوق فيهـا إجمـاليُّ الفوائـد الاجتماعيـة/الاقتصاديـة التكاليفَ ، وان لا تدعو الحاجة إلى جرعة كبيرة من الحماية الدائمة .

تعزيز المشاريع الصغيرة

٨٠ ولكن كيف يتم تشجيع انتشار المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء البلـد ؟ أن هذا يحتاج إلى عدد من التغيرات الثورية في البيئة الاجتماعية-الاقتصاديـة. **أولاً**، يجب إحداث تغيير في طراز المعيشة بعيداً عـن رمـوز الجـاه المستوردة وتفضيـل المنتجات البسيطة المحلية والتي تلبي الاحتياجات وتستخدم اليد العاملة علـى نحـو أكثر غزارة . **ثانياً** ، يجب إحداث تغـيير في المواقـف والسياسـات الرسميـة تجـاه المشاريع الصغيرة بحيث لا يُصـرَف النظـر عنهـا علـى أسـاس أنهـا مخلفـات مـن الماضي أكل الدهر عليها وشرب ، بـل يتـم تشـجيعها ومسـاعدتها لتحقـق مـا تنطوي عليه من إمكانات غنية تحقيقاً كاملاً . **ثالثاً** ، يجب تمكينها ، (من خلال المساعدة في الحصـول علـى مدخـلات افضـل وتقانـة إنتاجيـة ملائمـة ، وتقانـة تسويق فعالة وغير ذلك من خدمات الإرشاد) على المنافسـة مـن حيـث الجـودة والسـعر علـى حـد سـواء مـع منتجـات الصناعـات ذات النطـاق الواسـع ومـع الواردات . **رابعاً** ، يجب تمكينها أيضاً مـن رفـع مسـتوى مهاراتهـا مـن خـلال تسهيلات التدريب المحسنة . وهـذا سوف يحتاج إلى إصلاح هيكـل المؤسسـات التعليميـة لإزالـة عـدم التوافـق الراهـن بـين المهـارات المطلوبـة والتعليـم المتـاح. **خامساً**، يجب إتاحة وصولها إلى التمويل الذي يشـكل عـدم توافـره اكـبر عقبـة تقف في طريق تنميتها. **وأخيراً** قد يكون من اللازم أيضـاً إزالـة التحـيز الراهـن (إن لم يكن عكس توجهه) لمصلحة الصناعات ذات النطـاق الواسـع الـتي تمثـل إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه توسع المشاريع الصغيرة .

٨١ قد لا يمكن تحقيق هدف إحلال الواردات وتعزيـز الصـادرات مـن خـلال المشاريع الصغيرة إلا إذا تمـت مسـاعدتها في الحصـول علـى تقانـة أكـثر كفـاءة تمكنها من المنافسة بشكل فعال . غير انـه مـن الأفضـل أن تكـون هـذه التقانـة بسيطة حيث سيكون لها في هذه الحالة المزايا التالية . فمن شـأنها أن تحتـاج إلى

رأس مال صغير وبذلك تستوعب القوى العاملـة المتنامية بمقـدار اقـل مـن رأس المال، ومن شأنها أن تقلل إلى الحد الأدنى الطلب على المهارات العالية وبذلـك تكون ملائمة للبلدان الإسلامية ذات المستويات المتدنية نسـبياً في تعليـم القـراءة والكتابـة والتعليـم التقـاني. ومـن شـأنها أن تمكـن مـن زيـادة استخدام المـواد المتوافرة محلياً وتحد من الطلب على موارد القطع الأجنبي. وسيكون من الممكـن تطويرها وإنتاجها محلياً مما يساعد على تقليص الاعتماد على التقانة المستوردة. وسيكون من الممكن إدخالها في المدن الصغيرة والمناطق الريفيـة وبذلـك تتقلـص فروق الدخل الإقليمية ويتم تخفيض تركيز السكان إلى الحـد الأدنـى في المراكـز المدنية الكبيرة ، ذلك التركيز الذي تميل إلى إيجاده المشاريع ذات النطاق الواسـع كثيفـة رأس المـال وذات التقانـة المعقـدة . وبهـذا تصبـح مـا دعـاه شـوماخر (Schumacher) " تقانة ذات وجه إنساني"[٨٤]. فحتى مثل هذه التقانة البسـيطة وغير المكلفة تنطوي على إمكان تحقيق " زيادة سريعة نوعاً ما في الإنتاجيـة في البلدان المتخلفة إنمائياً "[٨٥]. ولذلك فمن شأنها أن تساعد ليس فقط على زيـادة الدخول ومستويات المعيشة بل أيضاً على تحقيق إعادة التوزيع.

[٨٤] Schumacher, *Small is Beautiful* (1973), p. 18.

[٨٥] See the Report by the United Nations' Department of Economic Affairs, *Measures for the Economic Development of Underdeveloped Countries* (1951), p. 29.

الفصل العاشر

إصلاح الهيكل المالي

١ التمويل سلاح سياسي واجتماعي واقتصادي قوي في العالم الحديث ، وهو يقوم بدور بارز لا في تخصيص الموارد النادرة وتوزيعها فحسب ، بل أيضاً في استقرار الاقتصاد ونموه . كما انه يحدد قاعدة السلطة والمركز الاجتماعي والظرف الاقتصادي للفرد في الاقتصاد . لذلك لا يمكن أن يكون لأي إصلاح اجتماعي-اقتصادي أي معنى إلا إذا تم إصلاح هيكل النظام المالي طبقاً للأهداف الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع . ويجب أن تكون إعادة الهيكلة شاملة إلى درجة كافية بحيث تمكّن المؤسسات المالية من المساهمة مساهمة تامة في إزالة حالات اختلال التوازن وفي أداء دور الوسيط العادل والكُفُو في مجال الموارد المالية .

٢ وبما أن موارد المؤسسات المالية تأتي من الودائع التي يضعها السكان على مختلف طبقاتهم ، فمن المنطقي اعتبارها مورداً وطنياً شأنها في ذلك شأن إمدادات المياه الصادرة عن خزان عام[١]. فيجب استخدامها لما فيه رفاهية جميع

---

[١] يولد القطاع الذي لا يشمل الشركات في البلدان النامية بصفة عامة ٦٠-٧٠ بالمائة من مدخرات القطاع الخاص المحلية . وهو القطاع الوحيد الذي ترجح مدخراته على استثماراته (انظر:
(V. V. Bhatt, "Improving the Financial Structure ", *Finance and Development*, June 1986. p. 20.

قطاعات السكان لا لزيادة إثراء الأغنيـاء والأقوياء . وحيث أن الموارد المالية نادرة للغاية بالمقارنة مع المياه ، فلا بد من استعمالها بأمثل قدر من العدالة والكفاءة . ومن شأن ذلك أن يتم طبقاً للتعاريف الواردة في المقدمة إذا استخدمت لتمويل : (١) العدد الأمثل من المشاريع ، و(٢) إنتاج واستيراد وتوزيع السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع .

٣ إن نظام التمويل التقليدي الذي يقوم على أساس الفائدة غير قادر على المساعدة في تحقيق أي من هذين الهدفين . فهو يؤدي إلى عدم العدل وعدم الكفاءة على حد سواء في استخدام الموارد .

الوساطة العادلة

٤ لقد اصبح التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المصرفي التقليدي معروفاً لدى الكثيرين . يقول آرن بيغستن (Arne Bigsten) ، "إن توزيع رأس المال غير متساو إلى حد ابعد حتى من توزيع الأرض" و"إن النظام المصرفي يميل إلى تعزيز التوزيع غير العادل لرأس المال "[٢]. وهذا ليس بالحادث الطارئ الخارج عن ماهية النظام المصرفي الذي يقوم على أساس الفائدة ، بل هو نتيجته الطبيعية. ففي اقتصاد تكون فروق الثروة فيه كبيرة ويرغب المقرض في الحصول على عائد بدون المشاركة في المخاطرة التي تنطوي عليها الأعمال ، من غير المنطقي بالنسبة له "أن يقوم بإقراض المعدمين نفس القدر الذي يقرضه لأفراد المجتمع الأغنياء ، أو أن يقرض نفس المبالغ بنفس الشروط لكل منهما "[٣]. لذا فان ما درجت عليه المصارف هو أن تقرض بشكل رئيسي أولئك الأفراد

---

[٢] Arne Bigsten, "Poverty, Inequality and Development", in Gemmell, *Surveys in Development Economics* (1987), p. 156.

ويرى ستانلي ليبرغوت (Stanley Lebergott) أيضاً التدفق "المنطقي جداً للائتمان على الأفراد الأغنياء واحداً من الأسباب الرئيسية لزيادة عدم المساواة في توزع رأس المال" . انظر:

Stanley Lebergott, " The Shape of the Income Distribution ", *American Economic Review*, June 1959, pp. 328-47.

[٣] E. S. Mishan, *Cost Benefit Analysis* (1971), p. 205.

والشركات الذين تتوافر لديهم ضمانات يقدمونها ، والذين لديهم ، كما لاحظ لستر ثورو (Lester Thurow) ، "مدخرات داخلية كبيرة ، بصرف النظر عما إذا كانوا يكسبون من استثمار رأس مالهم معدلات عائد أعلى من الحد المتوسط". والنتيجة هي أن "الفائزين هم ، كما هو الحال في اليانصيب ، المحظوظون وليسوا أهل البراعة أو الكفاءة "[٤]. وحتى شركة مورغان غرانتي تراست (Morgan Guarantee Trust Company) وهي سادس اكبر مصرف في الولايات المتحدة ، اعترفت بأن النظام المصرفي قد فشل في " تمويل الشركات الصغيرة البادية النضج، أو أصحاب رأس المال المخاطر" . و"مع أن المصارف تغص بالأموال فإنها لا تجد الشجاعة لتقديم تمويل بأسعار مزاحمة إلى أحد ، غير كبريات الشركات وأكثرها غنى بالأموال النقدية"[٥]. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للمجتمع لأنه يؤدي إلى تجنيد المقاولين (=رجال الأعمال) من طبقة اجتماعية واحدة فقط ، وإلى فشل المجتمع في استخدام كامل مخزونة من المواهب في مجال المقاولات (= الأعمال الحرة)[٦].

تمويل المشاريع الصغيرة

٥ بالنظر للواقع المر المتعلق بالتوزيع غير العادل للائتمان فلا بد من أن يبقى التوزيع العادل للدخل والثروة أملاً كاذباً رغم إصلاحات الأرض ، ما لم يصحح ميل النظام المالي إلى المساهمة في تركيز الثروة . وحتى انتشار المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية والمدنية ، بغية حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية المتصلة بالفقر والبطالة ، من شأنه أن يبقى أيضاً حلماً ساذجاً ما لم يكن هنالك ترتيبات لتمويل هذه المشاريع . فعدم توافر التمويل بشكل اكبر عقبة تقف في وجه تنمية المزارع الصغيرة والمشاريع الصغيرة . فالفقراء فقراء لا لأنهم غير راغبين في أن يعملوا بجد ولا لعدم توافر المهارات لديهم . فهم يعملون أكثر من

٤ Lester Thurow, *Zero-Sum Society* (1980), p. 175.

٥ Morgan Guarantee Trust Company of New York, *World Financcial Markets,* January 1987, p. 7.

٦ See Charles Leadbearer, "Rags to Riches-Fact or Fiction", *Financial Times,* 3 December 1986, p. 5.

الأغنياء في واقع الأمر ، ولديهم من المهارات أكثر مما يستطيعون استعماله . لكن تكمن مشكلتهم في أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الموارد المالية اللازمة للعمل الحر. أما العمل بأجر فهو لا يستخدم مهاراتهم إلى الحد الأقصى ، أو لا يدفع لهم ما يكفي للوفاء حتى باحتياجاتهم ، ناهيك عن الادخار من أجل الاستثمار . لذلك فقد أكد الدكتور محمد يونس أن التمويل اللازم للعمل الحر يجب " أن يعترف به كحق إنساني له دور حاسم في تحقيق الحقوق الإنسانية الأخرى"[٧] .

٦ وقد وجدت (اللجنة المختارة المعنية بالجوع) أن " توفير مبالغ ائتمانية صغيرة للمشاريع الصغيرة في اقتصاد القطاع غير الرسمي في البلدان النامية يمكن أن يرفع مستويات معيشة الفقراء إلى درجة هامة ، وأن يزيد الأمن الغذائي ويحقق تحسينات قابلة للاستمرار في الاقتصادات المحلية ". وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن "إتاحة الائتمان لصغار المقاولين الجدد هي إحدى الطرق للمساعدة على كسر حلقة الفقر والجوع بين الفقراء المدنيين ، والريفيين الذين لا يملكون أرضاً، في البلدان النامية". إلا أنه ، وكما أشارت اللجنة، " لا تعترف المؤسسات المالية الرسمية في هذه البلدان بجدوى المشاريع المولدة للدخل التي يمتلكها الفقراء"[٨]. لذلك ينبغي أن يشكل إصلاح النظام المالي أحد العناصر الرئيسية لجميع الإصلاحات الاجتماعية -الاقتصادية والسياسية .

٧ إن الاعتماد على النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون هو السبيل الأكثر جدوى لتحقيق الإصلاح اللازم . إذ من شأن هذا النظام أن يمكّن المجتمع الإسلامي من تسخير مجموعة قدرات المقاولين بين الفقراء ، ومن إنضاج المساهمة الغنية التي يمكن أن تقدمها المشاريع الصغيرة للإنتاج والتشغيل وتوزيع الدخل . إن التمويل على أساس مشاركة المؤسسات المالية في المخاطرة والربح، من شأنه أن يقلل إلى درجة كبيرة الوضع غير المستقر للمقاول الصغير- فهو

---

[٧] Mumammad Yunus, "The Poor as the Engine of Growth", Reproduced from *the Washington Quarterly,* Autumn 1987, in *Economic Impact,* 2/1988, p. 31.

[٨] U. S. House of Representatives, *Banking for the Poor: Alleviating Poverty Through Credit Assistancce in Developing Countries, Report of the Select Committee on Hunger* (1986), p. V.

ينقذه من عبء الفائدة الذي يقصم الظهر في الأوقات الصعبة ، مقابل استعداده لدفع معدل أعلى للعائدات في أوقات اليسر . إن المؤسسة المالية مؤهلة تأهيلاً جيداً للمشاركة في المخاطرة ويمكنها أن تفعل ذلك بدون إضعاف قوتها المالية إذا قامت في أوقات اليسر بإنشاء احتياطات لموازنة الخسارة .

إزالة العيوب

٨ على أنه حتى لو اصبح النظام المالي يعمل على أساس المشاركة في المخاطر والأرباح فسيكون من اللازم إزالة سببين أساسيين لفشل المصارف التجارية أو عدم قدرتها على تمويل قطاع المزارع الصغيرة والمشاريع الصغيرة . أولهما الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي يعمل هذا القطاع في ظلها ، وثانيهما هو ازدياد المخاطرة والنفقة التي تتعرض لها المصارف التجارية .

٩ لا يمكن إزالة العيب الأول بدون إزالة التحيز الضمني في السياسات الرسمية التي تفضل المشاريع المدنية ذات النطاق الواسع ، بحيث يستبدل به التزام قوي بدعم صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة . إن اعتماد وتنفيذ البرنامج الذي اقترح آنفاً، من خلال السياسات الحكومية المناسبة ودعم الميزانية ، يجب أن يساعد على التحويل التدريجي المتزايد لتمويل المصارف التجارية لصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة .

١٠ لا يمكن إزالة العيب الثاني بدون تقليل مخاطرة وتكاليف المصرف التجاري الذي يقرض تلك الوحدات . إن تمويل المشاريع الصغيرة يقترن بخطر أعلى ويؤدي (بالمصرف) إلى اقتضاء ضمان قاسٍ وشامل لا تستطيع هذه المشاريع توفيره. وهذا يهدد نموها وتوسعها رغم قدرتها الكبيرة على المساهمة في تحقيق التشغيل والإنتاج وتحسين توزيع الدخل . لذا يذهب التمويل بشكل رئيسي إلى الأغنياء الذين يخضعون إلى شروط ضمان أقل يستطيعون استيفاءها بسهولة بسبب ثروتهم الكبيرة .

١١ ويمكن التوقع انه ، ضمن الإطار الإسلامي للمشاركة في الربح والمخاطرة، قد تميل المصارف إلى تقديم المزيد من التمويل للشركات الصغيرة بسبب ربحيتها

الأكبر المتوطدة. فللشركات الصغيرة سجل أداء افضل من حيث نمو الأرباح الحقيقية للفرد في البلدان الصناعية التي جرى فيها تشجيع صغار المقاولين[٩]. وحتى في البلدان النامية التي تكون البيئة فيها بالغة الصعوبة بالنسبة للمشاريع الصغيرة ، فقد كانت هذه المشاريع تدر بشكل مطرد ، حسب دراسة أجرتها جامعة ولاية ميشيغان ، إنتاجاً أكثر لكل وحدة رأسمال، وهي بوجه العموم أكثر كفاءة من نظيراتها من المشاريع ذات النطاق الواسع . وهكذا فإن (معدل) الربح الاقتصادي للشركات الصغيرة هو دائماً اكبر من ربح الشركات الكبيرة[١٠].

١٢ يمكن تقليص مخاطرة تمويل المشروعات الصغيرة بإدخال برنامج ضمان للتمويل تكفله الحكومة من جهة والمصارف التجارية من جهة أخرى[١١]. وبالنسبة للمصارف الإسلامية لا يمكن لبرنامج الضمان أن يضمن تسديد القروض مع فائدة كما هو الحال في النظام التقليدي . بل أن البرنامج من شأنه أن يغطي المخاطرة "الأخلاقية" (أي التعدي أو التقصير أو الخيانة من قبل متلقي التمويل) للتمويل ويعفي البنك من الحاجة إلى طلب الضمان من المشاريع الصغيرة التي تمت دراسة مؤهلاتها وأجيزت بموجب برنامج الضمان . وهكذا سوف يتمكن عدد كبير من المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل من المصارف دون أن يكون بوسعها تقديم الضمان الذي تطلبه المصارف التقليدية. ومن شأن برنامج الضمان أن يرد للبنك رأس ماله في حال الفشل "الأخلاقي" للشركة . أما في حال "فشل السوق" وما ينجم عن ذلك من خسارة فان البنك يشترك مع الشركة في الخسارة بنسبة التمويل الذي قدمه . ويمكن أن يغطي البرنامج بعض المخاطر الأخرى غير التجارية التي من المستصوب تغطيتها، بغية زيادة توافر الأموال للمشاريع الصغيرة .

---

[٩] See Alan Friedman, " Italian Small Business: The Backbone of the Economy Explored ", *Financial Times,* 29 April 1987, Section III, p.1.

[١٠] U. S. House of Representatives, *Report of the Select Committee on Hunger* (1986), p. 4. and Chart 2 on p. 5.

[١١] توجد برامج لضمان القروض عملياً في جميع البلدان الصناعية التي بادرت ، بعد أن أدركت ما تنطوي عليه الشركات الصغيرة من إمكانات، إلى وضع برنامج يرمي إلى تشجيعها. للإطلاع على تلك البرامج في عدد من البلدان الأوروبية انظر:
PauBurns and Jim Dewhurst, *Small Business in Europe* (1987), pp 99- 200.

١٣ وقد تكون المخاوف بشأن جدوى برنامج ضمان القروض (من جراء الخسائر الكبيرة المقترنة بالقروض) لا مبرر لها . فكما أوردنا آنفا لن يتحمل البرنامج جميع مخاطر التمويل ، بل سيتحمل فقط الخسائر الناجمة عن "المخاطرة الأخلاقية" ، أما المخاطر التجارية فيتحملها كل من البنك والمتموِّل (متلقي التمويل). لذا لن يكون البرنامج مثقلاً بأعباء الخسائر كما هو الحال بالنسبة للبرامج التقليدية . وعلاوة على ذلك فان تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) تدل على أن الائتمان الذي يقدم إلى أكثر الفقراء جرأة في مجال الأعمال يتم تسديده بسرعة من عائداتهم الأكثر[١٢]. كما يدل تقرير (اللجنة المختارة المعنية بالفقر) على أن "المشاريع الصغيرة سجلت معدلات عالية لتسديد القروض تدعو إلى الإعجاب"[١٣]. وتدل شهادة بنك غرمين (Grameen Bank) في بنغلاديش على معدل تسديد مطرد بلغ ٩٩ بالمائة منذ زمن تأسيس البنك[١٤]. وقد أعطت برامج ائتمان أخرى للمشاريع الصغيرة نتائج مماثلة . لذلك لا داعي للمخاوف غير المبررة بشأن خسائر القروض الناجمة عن هذا التمويل .

١٤ ويمكن تعويض النفقات الإضافية التي تتكبدها المصارف التجارية في تقييم وتمويل المشاريع الصغيرة جزئياً من قبل الحكومة في سبيل تحقيق مقاصد الشريعة. لقد ساعدت الحكومات الشركات الكبيرة منذ مدة طويلة بمختلف الطرق ، بما في ذلك التمويل الميسر وإجازات الاستيراد وأسعار صرف مبالغ فيها (للعملة الوطنية) والمدخلات المساعدة . ولموازنة هذه الميزة غير المبررة التي كان يتم الحصول عليها في الماضي ، يتعين على الحكومات الآن أن تتوجه إلى مساعدة صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة . وتبررُ كلٌّ من مقاصد الشريعة ومبادئ الإنفاق العام التي تناولناها آنفاً تخصيصاً معقولاً لموارد الحكومة لهذا الغرض . ومع ذلك يجب أيضاً تحصيل جزء من التكلفة الزائدة من المصارف

---

١٢ See *The Economist,* 16 February 1985, p. 15.

١٣ U. S. House of Representatives, *Report of the Select Committee on Hunger* (1986), p. 7.

١٤ See M. Yunus, *Group-Based Savings and Credit for the Rural Poor* (1984), p. 12.

والمشاريع الصغيرة لتعزيز المسئولية والكفاءة . ويمكن التوقع بأنه عندما تُثبت المشاريع الصغيرة جدارتها ويبدأ النظام بالعمل فان التكاليف التي سيتم مشاركة الحكومة فيها ستميل إلى التناقص .

الوساطة الكفؤه

١٥ إن التخصيص غير الكُفُؤ للموارد المالية للنظام المصرفي التقليدي هو أيضاً نتيجة منطقية لذلك النظام ، فبما أن الائتمان يقدم للقطاع الخاص على أساس وجود ضمان أو مصدر مستقر للدخل لخدمة الدين ، ويقدم إلى الحكومات على افتراض أن خطر عجزها عن السداد هو اقل درجة ، فان طلبات الحصول على التمويل لا يتم إخضاعها لتقييم صارم . والغرض من استخدام الائتمان يصبح مجرد اعتبار ثانوي . ويغدو الائتمان متاحاً لأي غرض من الأغراض ، بصرف النظر عما إذا كان استثماراً منتجاً أم لا . ويكون بوسع القطاع الخاص الحصول عليه حتى من أجل الاستهلاك التفاخري والمضاربة على الأسعار ، في حين أن بوسع القطاع العام الحصول عليه لغاية التسلح التوسعي أو للمشاريع الضخمة ذات المردود التافه. وهذا يساهم في إحداث توسع نقدي مفرط وفي استخدام مسرف وغير منتج لمجموعة ودائع المجتمع . وهكذا فانه يولد ضغطاً لا لزوم له على الموارد النادرة ويحد من توافرها للاستثمار المنتج ولتلبية الاحتياجات . إن تخصيص الموارد الذي لا يؤدي إلى الحد الأمثل من الاستثمار وتلبية الاحتياجات ، بسبب تحويله الموارد لاستعمالات غير منتجة هو في الأساس تخصيص لا يتسم بالكفاءة ، حتى وان اعتبر "كَفِياً" ضمن إطار مرجعية خالية من القيم .

١٦ أما في النظام الإسلامي الذي يقوم على أساس العدالة ، والمشاركة في المخاطرة والربح ، فإن الأحكام القيمية وكذلك وجاهة المبررات (التي يقدَّم على أساسها طلب التمويل) ، تقوم كلها بدور هام في تخصيص الموارد . وهكذا فان من شأن تخصيص الائتمان أن يميل إلى إظهار المزيد من الكفاءة من جهتي العرض والطلب عل حد سواء . فمن جانب الطلب ، يجب أن يؤدي التنفيذ الكفؤ لقيم الاستهلاك الإسلامية وفق المبادئ الواردة في الفصل التاسع

إلى التقليل الكبير من الطلب على تمويل السلع غير الأساسية والاستهلاك التفاخري. ومن جانب العرض أيضاً، إن من شأن التمويل بالمشاركة في المخاطرة والربح أن يجعل المصارف تلتزم جانب الحذر في تقييم طلبات التمويل. وبهذه الطريقة يتاح التمويل للقطاع الخاص والحكومات بالنسبة للمشاريع المنتجة بصفة رئيسية. وعندئذٍ لا تعود قدرة طالب التمويل على توفير الضمان ودفع الفائدة هي الاعتبار الرئيسي. ومما لاشك فيه أن الائتمان لغرض الاستهلاك سيظل قائماً على أساس الأساليب التي تقرها الشريعة، وإنما ضمن حدود، ولتلبية الاحتياجات للسلع "الأساسية" المعمرة. وهكذا سيتقلص إجمالي تدفق الائتمان لأغراض غير منتجة إلى درجة كبيرة. وهذا سيساهم مساهمة صحية في إزالة حالات عدم التوازن وتحقيق العدل والكفاءة على حد سواء .

١٧ وقد يساعد تطبيق المبادئ الإسلامية في المصارف على جذب مدخرات نسبة كبيرة من السكان الريفيين الذين لم يستوعبهم بعد النظام المصرفي بسبب عدم ثقتهم بالمصارف التقليدية التي تعمل على أساس الفائدة ، وبسبب موقف المصارف الذي يتصف بالفتور واللامبالاة إزاءهم . وهذا من شأنه حشد المدخرات الراكدة في الاقتصاد ويولد معدل نمو أعلى غير تضخمي . كما قد يساعد على تقليل جاذبية الذهب كمخزن للقيمة ويحرر المدخرات لكي تستخدم في مجال الاستثمار.

الفصل الحادي عشر
التخطيط الاستراتيجي للسياسة

١ لن تتمكن البلدان الإسلامية من تحقيق مقاصد الشريعة ضمن القيود المتمثلة بمواردها النادرة ما لم تقم بعملية جرد لاحتياجاتها ومواردها وما لم يكن لديها معرفة واضحة : أين هي الآن ، وإلى أين تريد أن تسير ؟ . وقد يكون من الممكن القيام بذلك على نحو أكثر كفاءة إذا تم إعداد خطة لسياسة استراتيجية طويلة الأجل . ومن شأن هذه الخطة أن تعين الدولة على رصد واقعي لجميع الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة وأن تضع ، في ضوء ذلك ، مجموعة من الأولويات المحددة تحديداً جيداً . وهذا سوف يساعد على إعطاء توجه واضح لسياسات الحكومة وبرامج الإنفاق ، وعلى اتخاذ تدابير فعالة لدفع عجلة التغيرات الهيكلية والمؤسسية بغية تمكين الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء من تقديم مساهمتهما الكاملة .

٢ ولا ينبغي أن تكون الخطة شاملة وممعنة في التدخل الحكومي (Derigiste)، بحيث تحاول أن تحقق ، من خلال متاهة من القيود التنظيمية، موازنة بين جميع المدخلات والنواتج وتخصيصها بين الوحدات الصغيرة للاقتصاد. كما يجب أن لا تعتمد الخطة على كون الحكومة المصدر الرئيسي للاستثمارات والمشاريع . فهذا غير معقول وغير لازم. وأي توجه في هذا الصدد سيجعل الاقتصاد أقل تجاوباً مع الظروف المتغيرة ويخنق المبادرة الفردية

وروح الأقدام والابتكار في مجال المشاريع ، مما سيؤدي إلى دفنها في المتناقضات والمشاكل التي لا حل لها التي ابتليت بها البلدان الاشتراكية والبلدان النامية التي لجأت إلى مثل ذلك التخطيط .إن ما يتوجب على البلدان الإسلامية عمله هو تمريرُ جميع الطلبات على الموارد من خلال آلية الاصطفاء الإسلامي للقيمِ، وحفزُ القطاع الخاص وتنشيطه (من خلال الإصلاح الأخلاقي والمؤسسي فضلاً عن الحوافز الاقتصادية) على استخدام الموارد النادرة بأقصى درجة من الكفاءة والعدل بغية تحقيق مقاصد الشريعة .

٣ وهكذا فان الإفصاح بجلاء عن آلية الاصطفاء الإسلامي أمر لا مندوحة عنه . فهو سيساعد على تحديد أهداف الاقتصاد وفقاً لترتيب الأولوية ويحدد السبل لتحقيقها . كما أن تحديد الأولويات ضمن إطار الشريعة سوف يساعد على تحليل وفهم التخصيص الراهن للموارد وعلى التحديد الدقيق لمنحى التغيير. ومن الضروري أيضاً الإفصاح بجلاء عن القيم الإسلامية المتعلقة بالاستهلاك والمدخرات والاستثمار ، وأخلاقيات العمل ، واستحداث برامج تعليمية لتعزيزها . وسيتعين علي الخطة أيضاً أن تصنف السلع والخدمات في الفئات الثلاث المشار إليها آنفاً وهي الحاجيات والكماليات والوسيطات .

٤ ويتعين حفز الموظفين الإداريين والحكوميين طبقاً للقيم الإسلامية . وفي حين أن الإيمان بالحساب أمام الله هو أمرٌ أساسي ، فانه لا يكفي لحفزهم على بذل افضل ما عندهم وأن يكونوا أكثر كفاءة ، بل لا بد لهذا الغرض لا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية-الاقتصادية . ولا بد من أن يكون بوسع جميع العاملين والمقاولين والمستثمرين والمدخرين الحصول على مكافأة مناسبة لمساهمتهم في الإنتاج . وبالطبع يجب أن تتحدد الأسعار والأجور في الأحوال العادية بواسطة قوى السوق . ولكن في الوضع الراهن ، حيث تتمركز السلطة والثروة في أيدٍ قليلة ، فان الأسعار والأجور تعكس خصائص احتكارية في البيع أو الشراء ، ولذا فإنها غير عادلة . لذا فإنها تميل إلى خنق الاندفاع والمبادرة والإبداع وروح الأقدام لقسم كبير من السكان . ويجب أن تبين الخطة السياسات والإصلاحات المؤسسية اللازمة لإزالة حالات الظلم الراهنة .

٥ ويجب أن تحدد الخطة التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد لتلبية الاحتياجات وتقليص البطالة ورفع معدل النمو دون إيجاد حالات اختلال توازن اقتصادي كلي وخارجي . كما يجب أن تبين الخطة أيضاً المؤسسات التي يجب إنشاؤها أو إصلاحها لتخفيض حالات عدم المساواة في الدخل والثروة الموجودة حالياً تخفيضاً كبيراً ، وان تحقق ملكية عريضة القاعدة للأعمال والممتلكات التي تدر دخلاً . وسوف يحتاج إصلاح النظام المصرفي في ضوء التعاليم الإسلامية إلى اهتمام خاص من جانب المخططين بسبب ضخامة ما يمكن أن يساهم به في تخصيص الموارد الكفيّ والعادل . كما لا بد أيضاً من إصلاح شامل للنظام التعليمي لجعل الطلاب مسلمين أفاضل وأكثر إنتاجاً .
والخلاصة : يجب أن لا تركز الخطة على أي تدبير واحد أو أن تعتمد اعتماداً لا مبرر له على القيود . بل يجب أن تستخدم نطاقاً واسعاً من السياسات والحوافز لتحقيق مقاصد الشريعة. ويجب أن تعكس تغييراً ملموساً في فلسفة واستراتيجية التنمية . ويجب صياغة جميع السياسات- الضريبية والنقدية والدخليّة (نسبة إلى الدخل) وتلك المتصلة الاستيراد والإنتاج-ضمن إطار الخطة الاستراتيجية هذه .

٦ ويتعين السماح بإنتاج واستيراد وتوزيع واستهلاك ما ينسجم مع خطة السياسة الاستراتيجية من خلال عمل نظام الأسعار الحرة دون قيود ديوانية (بيروقراطية) . ولا يجب استخدام القيود ، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام القطع الأجنبي لعمليات الحساب الجاري ، إلا حين تكون لا بد منها وطالما ظلت كذلك . وسوف تساعد سياسة عامة ، ترمي إلى إفساح المجال للإصلاح الاجتماعي والمؤسسي وللحوافز في أن تحل محل القيود ، ستساعد في إزالة حالات الظلم في المكافآت المادية وتسخر الدافع الداخلي للناس نحو التنمية. كما ستساعد على الحد من الفساد وتحقيق المزيد من الكفاءة ، بل تسهل أيضاً إلى حد اكبر الابتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة . على أنه لا يجب السماح بما يخالف الخطة-بصرف النظر عن مقدار غنى الفرد أو سعة حيلته. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأثر السلبي لأي تدبير من تدابير السياسة على الفقراء، ويتعين استحداث وسائل لموازنة أو تقليل ذلك إلى الحد الأدنى .

٧ وينبغي عدم أحداث تغيرات في السياسة كل ثلاثة أشهر أو كل سنة لأن منظور الموارد والاحتياجات والأهداف لبلد ما لا يتغير بهذه السرعة. إن التغيرات الخرقاء الكثيرة التي تتناول السياسات لا تولد إلا حالات من عدم الاستقرار وتعمل بشكل رئيسي على إثراء الذين لديهم معلومات من مصادر داخلية . أما الأخطاء التي تكون قد ارتكبت في إعداد الخطة فيجب إصلاحها بعقل متفتح وبدون تأخير لا مبرر له. وبما أن الموارد الطبيعية لمختلف البلدان الإسلامية مختلفة ، فقد لا تكون خطة واحدة للسياسة الاستراتيجية ملائمة لها كلها ، وإن تَكُن المقاصد الأساسية للشريعة هي بالنسبة لجميع تلك البلدان .

٨ لن يكون من الواقعي أن ننتظر من الحكومات الاستعداد لوضع وتنفيذ خطة سياسة استراتيجية من هذا النوع إلا إذا استلهمت الشريعة وكانت ملتزمة برفاهية جميع الناس بدلاً من رفاهية فئة معينة . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت حكومات شرعية ، أي أنها حصلت على تفويض من الشعب وأن تكون مسئولة أمامه عن نجاحها أو فشلها في وضع وتنفيذ السياسات الملائمة . لذلك فان الإصلاح السياسي هو حجز الزاوية لكل إصلاح في البلدان الإسلامية ، وبدونه قد تظل المسافة الفاصلة بين المثل العليا للإسلام وواقع العالم الإسلامي على ما هي عليه . كما أنه إذا تم إصلاح العمليات الديمقراطية السائدة الآن في العالم بحيث تزول الامتيازات التي توفرها للأغنياء وأصحاب السلطة ، فان ذلك سيكون خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح .

الفصل الثاني عشر

الخاتمـــــة

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ .. ﴾ (الأنفال: ٢٤)

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... ﴾ (الأعراف: ٩٦)

أمامنا أوقات عصيبة ولا يسعنا أن نفعل الشيء الكثير إزاءها .... ولا يمكن لتلك الأمور السطحية ، مثل الجدل حول دورة الأعمال قصيرة الأجل ، أو الفلسفة السياسية للجمهوريين ومقارنتها بالفلسفة السياسية للديمقراطيين أو التقلبات في سياسة الضرائب ، لا يمكنها أن تغير كثيراً من المستقبل المرتقب.

جي فورستر (Jay Forrester)[1]

---

[1] Jay W. Forrester, cited by Alfred Malabre, Jr., *Beyond Our Means* (1987), p. Xii.

المفارقـــة

١ إن التحدي الذي تواجهه البلـدان الإسـلامية هـو تحقيـق الرؤيـة الإسـلامية **للفلاح والحياة الطيبة** لكل فرد في مجتمعات تلك البلدان رغم مـا تواجهـه من ضيق الموارد. وهذا لا يقتضي السمو الأخلاقي فحسب بل يقتضي أيضاً الاخوة والعدالـة الاجتماعيـة-الاقتصاديـة ، وهـذا لا يمكـن تحقيقـه إلا إذا اسـتخدمت الموارد النادرة لإزالة الفقر وتلبية الاحتياجات والحد من حـالات عـدم المسـاواة في الدخل والثروة . وبدلاً من ذلـك فقـد أغرقـت البلـدان الإسـلامية نفسـها ، شأنها في ذلك شـأن معظـم البلـدان الناميـة ، في متاهـة مـن حـالات اختـلال التوازن الاقتصادي الكبير والخارجي دون أن تقترب من تحقيق هذه الرؤية .

٢ لقد بين هذا الكتاب أن هذا الوضع هـو النتيجـة المنطقيـة للسياسـات الـتي كـانت تتبعهـا تلـك البلـدان مـن المنظـور الاسـتراتيجي العَلْمـاني للرأسماليـة والاشتراكية ودولـة الرفاهيـة . ولـولا أن ذلـك هـو نتيجـة منطقيـة ، لنجحـت البلدان نفسها التي تطبق هذه النظم في ضمان الحيـاة الطيبـة لجميـع مواطنيهـا . لكنها لم تنجح . وهذه هي مفارقة الثروة ، " فالبلدان الغنيـة ليس عـادة أكـثر سـعادة مـن البلـدان الفقـيرة" ، كمـا خلـص ريتشـارد ايسـترلين (Richard Easterlin) بعـد أن أجـرى ٣٠ مسـحاً في ١٩ مـن البلـدان المتقدمـة والبلـدان النامية[٢]. ويسأل داهرندورف (Dahrendorf) بحـق: لمـاذا لا يشـعر هـذا العـدد

---

[٢] Richard Easterlin, "Does Money Buy H?", *The Public Interest,* Winter 1973, cited by Robert L. Heilbroner and Lester C. Thurow, in T*he Economic Problem* (1975), p. 538.

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا ٦ أضعاف و١, ٧ ضعفاً و٤, ٣ ضعفاً خلال فترة الستين سنة بين ١٩٢٨ و١٩٨٨ ، في حين ارتفع هذا الناتج بالنسبة لليابان ٨, ١٧ ضعفاً خلال الفـترة ١٩٣٠ -١٩٨٨. انظر:

"The Next Ages of Man: A Survey", *The Economist,* 24 December 1988, pp. 56 of the Survay Section .

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد السوفيتي ٥, ٦ ضعفاً خلال الفـترة ١٩٢٨-١٩٨٥ (جرى حسابه بالاستناد إلى معدلات النمو المعطاه للفترة : ١٩٢٨-١٩٨٥م في:

(Gur Offer, "Soviet Economic Growth: 1928-1985", *Journal of Economic Literature,* December 1987, Table 1. p. 1778.).

على أنه رغم ارتفاع الدخول وازدياد الثروة فان السعادة لم تزدد في أي من تلك البلدان . بل يرى الكثيرون أنها تناقصت .

الكبير من المواطنين في المجتمعات الغنية بالسعادة بعد أربعة عقود من السلم والازدهار ، ولماذا يكثر الضيق والضنك-لا مجرد عدم توافر المال، بل الانحلال والاغتراب-مع وجود كل هذه الوفرة؟[3].

سببان

٣ ثمة سببان رئيسيان لهذه المفارقة.

أولاً: السعادة ليست نتاجاً لما تؤكد عليه تأكيداً مفرطاً الأيديولوجيات العَلمانية للرأسمالية والاشتراكية ودولة الرفاهية، من مجرد الممتلكات المادية وعمليات الإشباع الجسدي .

ثانياً: بالنظر لمحدودية الموارد فانه لا يمكن تحقيق حتى الرفاهية المادية لكافة الأفراد في المجتمع إلا إذا استخدمت الموارد المتوافرة بشكل فعال وعادل على حد سواء .

٤ إن السعادة ، كما اصبح معروفاً الآن بصفة عامة هي مظهر من مظاهر راحة البال (النفس المطمئنة ،كما جاء في القرآن الكريم ، سورة الفجر/٢٧)، مما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت حياة الفرد منسجمة مع طبيعته الداخلية. وهذا يتحقق حين يتم إشباع كل من الدوافع الروحية والمادية لشخصيته على نحو كافٍ . وبما أن الناحية المادية والناحية الروحية ليستا هويتين منفصلتين فان الإشباع المطلوب لا يحدث إلا إذا تم إدخال بعد روحي في جميع المساعي المادية لإعطائها معنى وغاية.

٥ لعله من المتعذر تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية الموارد) ، أو التخفيف من حالات عدم المساواة ، إلا إذا تمت

---

[3] انظر: Ralf Dahrendorf, *The Modern Social Conflict: An Essay on the Politics of Liberty* (1988).

لقد أثار عدد من الكتاب الآخرين أسئلة مماثلة . فعلى سبيل المثال كتب ليونادر سيلك (Leonard Silk) يقول: " إذا كان النمو الاقتصادي والسوق الحرة هما الحل الشامل للفقر فان علماء الاقتصاد اخذوا يسألون ، لماذا ازداد الفقر الأمريكي سوءاً خلال العقدين الأخيرين".

(انظر: Leonard Silk, " Dismal Scientists Adopt Kinder, Gentler Stance ", *International Herald Tribune,* 31 December 1988, p. 13.).

إزالةُ جميع الاستخدامات المسرفة وغير الأساسية للموارد، أو تم تقليلها إلى الحد الأدنى، ثم إصلاح جميع المؤسسات الاجتماعية-الاقتصادية التي تعزز الظلم. وهذا بدوره متعذر إذا تجاهل الأفراد الأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد ولم يأخذوا بالحسبان إلا أذواقهم الفردية وقدرتهم المالية. لذلك لا بد من أن يُشعر كل فرد بالأولويات الاجتماعية لاستخدام الموارد وأن يُحفز على التصرف طبقاً لهذه الأولويات. فلا بد من إخضاع الفرد لانضباط يجعله مهتماً برفاهية الآخرين في الوقت الذي يسعى فيه لتحقيق رفاهته الخاصة . وأي شيء أدْعى إلى إيجاد مثل هذا النظام من النظام الأخلاقي الذي أوجده خالق الكون نفسه، بالإضافة إلى الحساب أمامه . فضمن إطار هذا النظام لا يصبح للممتلكات المادية قيمة بحد ذاتها. فهي ذات قيمة طالما أنها تلبي الهدف الذي خلقت من أجله حسبما هو محدد في نظام القيم . فهذا الموقف يوجد قيداً طوعياً على استخدام الموارد النادرة-وهو قيد يقلل إلى الحد الأدنى من الطلبات غير الضرورية ويمكّن من تلبية احتياجات الجميع رغم الندرة ، مما يتفق ومقتضيات الأخوة البشرية . وبذلك يتعزز التضامن الاجتماعي وتتضاءل التوترات الاجتماعية والجريمة .

٦ أما في غياب البعد الأخلاقي فالممتلكات المادية وإشباع الرغبات يصبحان غاية بحد ذاتهما . ولا يظل الإشباع حينئذٍ ناجماً عن تلبية الاحتياجات ، بل عن أكثر من ذلك بكثير ، أي عن التنافس مع الآخرين . وتصبح المظاهر وتقليد الآخرين النموذج المثالي للسلوك . ولكن الاستهلاك التفاخري لا يولد إلا إشباعاً مؤقتاً . فبدون معنى للحياة وغاية يغدو التنوُّق والحرص على آخر طراز عبارة عن استبدال نوع من الفراغ بآخر . وللمحافظة على حمّى الشراء فان كل فرد ينهمك بشكل متواصل في الحصول على الموارد اللازمة بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة ، ولا يبقى إلا الوقت القليل أو الرغبة الضعيفة للوفاء بالالتزامات نحو الأسرة والأصدقاء. وتزداد الضغوط على الفرد بما يتجاوز قدرته على التحمل ويخسر بذلك راحة البال. وتصبح آلية الإنتاج برمتها موجهة بشكل مباشر أو غير مباشر نحو إشباع الحد الأقصى من الرغبات. وإذا تواطأ في ذلك النظام المصرفي أيضاً ، صار في وسع الناس أن يعيشوا فوق

إمكانياتهم، وتضاعفت الطلبات على الموارد، وازدادت حالات اختلال التوازن وسقط أولئك الذين لا يستطيعون مجاراة الصراع، وازداد الفقر وحالات عدم المساواة الاقتصادية وتراجع هدف تلبية الحاجات أكثر وأكثر ، وتفاقم التذمر والتوترات الاجتماعية ، وظهر الانحلال والاغتراب في جميع جوانب الحياة الفردية والاجتماعية .

المهمة التي تنتظرنا

٧ إن المشكلة التي تواجهها البلاد الإسلامية أشد صعوبة أيضاً من المشكلة التي تواجهها البلاد الصناعية ، لان الموارد المتاحة للبلدان الإسلامية أكثر ندرة. وتقتضي إزالة حالات الاختلال في توازنها الاقتصادي الكلي والخارجي: الحد من إجمالي الطلب . بينما يقتضي تحقيق مقاصد الشريعة فيها عكس ذلك: زيادة الإنفاق على عدد من الأهداف المهملة ولكن الأساسية . والتحدي الذي تواجهه البلدان الإسلامية هو كيف تحل هذا الصراع . فهي لا يمكن أن تستجيب لهذا التحدي استجابة ناجحة باعتماد استراتيجيات قد فشلت . فالاستراتيجية الفاشلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل.

٨ إن ما تحتاج إليه البلدان الإسلامية هو أن تطور استراتيجيتها الخاصة- استراتيجية من شأنها أن تساعدها على تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال وعادل طبقاً لمقتضيات الحياة الطيبة ، وهذا سيساعدها أيضاً على الوفاء بالتزامها الأخلاقي بأن تكون قدوة حسنة للبلدان الأخرى ، قدوة يمكن لهذه البلدان أن تحذو حذوها لحل مشاكلها الاجتماعية-الاقتصادية. وينبغي للاستراتيجية التي سوف يتم تطويرها أن تتكون من العناصر الثلاثة التي دارت حولها المناقشة كلها في هذا الكتاب : (أ_ آلية اصطفاء متفق عليها اجتماعياً لتمكنها في التمييز بين الاستخدام الكفيّ والعادل للموارد النادرة وبين الاستخدام غيرا لكفيّ ولا العادل)، (ب_ نظام حوافز يشجع الأفراد على استخدام هذه الموارد طبقاً لما تفرضه آلية الاصطفاء تلك) ، (ج_ إصلاح يجدد تنظيم الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي على نحو يعزز العنصرين الآنفين لتحقيق ذلك النوع من إعادة تخصيص وتوزيع الموارد الذي تقتضيه الحياة الطيبة).

الاستراتيجيات غير الناجحة

الرأسمالية

٩ بعد أن تحللت الرأسمالية من سلطان القيم اليهودية-المسيحية ، لم يعد أمامها من خيار سوى الاعتماد بالدرجة الأولى على الأسعار والربح الخاص لتوفير آلية الاصطفاء والقوة الحافزة لموازنة إجمالي العرض والطلب وتحقيق الكفاءة فضلاً عن العدل في تخصيص الموارد . ويقال أن الأسعار التي تحددها السوق لا تنظم مجموع الطلب فحسب بل إنها أيضاً ، من خلال تأثيرها على معدل العائدات ، تنقل الموارد بعيداً عن القطاعات الأقل ربحية إلى تلك الأكثر ربحية . ويُزعم أن عمليات التكييف هذه في العرض والطلب التي تتحقق من خلال تفاعل قوى السوق تؤدي إلى توازن جديد بأقصى قدر من الكفاءة والعدالة، دونما حاجة لأحكام قيمية أو تدخل حكومي .

١٠ إن استخدام آلية الأسعار بوصفها الاستراتيجية الوحيدة لتخصيص الموارد يحمي الحرية الفردية ، ولكنه يحبط تحقيق الكفاءة والعدالة على حد سواء ما لم يتم استيفاء بعض الشروط الخلفية، ومنها التوزيع المتساوي للدخل والثروة، والمنافسة الكاملة. وبما أن هذه الشروط لا تستوفى ولا يمكن استيفاؤها في الظروف العادية، فان حرية إشباع الحد الأقصى من الرغبات طبقاً للأذواق الفردية تجعل للأغنياء الكلمة العليا في استخدام الموارد النادرة، إذا لم تستخدم آلية غير الأسعار لتنظيم طلباتهم على الموارد . ويميل الضغط على الموارد الناتج عن الصراع لإشباع أقصى قدرٍ من الرغبات إلى تحقيق توازن في الاقتصاد عند مستوى أسعار عام أعلى نسبياً لجميع السلع والخدمات ، بما فيها تلك التي يُراد بها تلبية الاحتياجات .

١١ وفي حين أن قدرة الأغنياء على دفع الثمن تمكنهم من الحصول على كل ما يرغبون ، فان الفقراء يتعرضون إلى التضييق لأن دخلهم غير الكافي أصلاً لا يواكب عادة ازدياد الأسعار . وتزداد هبوطاً قدرتهم على دفع سعر السوق لتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى تلبية غير كافية لاحتياجاتهم وهذا يخفض كفاءتهم ودخولهم أكثر فأكثر. وهكذا يقعون في

شَرَك الحلقة المفرغة المتمثلة بالفقر والحرمان . وكلما ازدادت فروق الثروة والدخل ، ازدادت قدرة الأغنياء على تحويل الموارد بعيداً عن مجالِ تلبية احتياجات الفقراء ، وذلك إذا كان جل الاعتماد هو على آلية الأسعار في تخصيص الموارد وإزالة حالات اختلال التوازن . ويزيد النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على أساس الفائدة هذا الأمر تفاقماً ، هذا النظام الذي يحوّل جُلّ مدخرات المجتمع إلى الأغنياء القادرين على تقديم الضمانات ، فيصبحون أكثر ثروة واقتداراً على تحويل الموارد النادرة بعيداً عن تلبية الاحتياجات .

١٢ إن أي جهد يبذل لتحقيق توزيع عادل لابد أن يؤذي الأغنياء في كل مجتمع يوجد فيه توزيع غير عادل للموارد . فما الذي يدعو الأغنياء إلى الموافقة على أن تسوء أحوالهم في مجتمع علماني مجرد من القيم وملتزم بمبدأ أمثلية باريتو؟ فلحفزهم على قبول أن تسوء حالهم من أجل رفاهية الآخرين ، لا بد من وجود قيم متفق عليها اجتماعياً ، قيم يلتزم بها كل فرد ، ولا بد أيضاً من وجود نظام للحوافز يضمن لهم مكافأة تغريهم بالتضحية التي يطلب منهم تقديمها .

١٣ لا يمكن وجود قيم متفق عليها اجتماعياً إذا كانت العَلْمانية هي الفلسفة السائدة . والعَلْمانية لا تعني بالضرورة انعدام وجود القيم ، فلكل مجتمع قيمه ، والمجتمعات العَلْمانية لا تشذ عن تلك القاعدة . إن ما تفعله العَلْمانية هو تجريد القيم من المؤيدات الاجتماعية (= المتفق عليها) التي يوفرها الدين . وبدون تلك المؤيدات (ومنها الازدراء والعزلة الاجتماعية) ، من الصعب على أي مجتمع أو حكومة الوصول بالرأي الاجتماعي إلى التوافق اللازم لترجمة الأهداف والقيم إلى سلّم من الأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد النادرة-أولويات يكون الناس مستعدين للالتزام بها حتى ولو أدى ذلك إلى الأضرار بمصلحتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك ، فان المنظور الدنيوي قصير الأجل الذي توفره العَلْمانية للمصلحة الخاصة يجعل تكديس الثروة والإشباع الحسّي الهدف الأول للحياة . فمن غير "المنطقي" أن يوافق أي إنسان على أن تسوء أحواله إذا كان لا يهتم إلا بمصلحته الخاصة الدنيوية.

١٤ وهكذا ففي حين احتفظت الرأسمالية بالأهداف الإنسانية للدين في الواجهة، فإنها أفسدت الاستراتيجية . وقد تم إضعاف دور القيم الأخلاقية في تخصيص وتوزيع الموارد النادرة ، من جراء التأكيد المفرط وغير المبرر على أذواق الأفراد وتفضيلاتهم والاعتمادِ الأساسي على آلية الأسعار . وهكذا أطلق العنان لقوى السوق العمياء في أن توجد جميع المظالم التي بوسعها إيجادها. ثم إن رفع الحظر المفروض في اليهودية والمسيحية على الفائدة الربوية زاد من حالات الظلم . وهكذا أدى التناقض بين أهداف الرأسمالية واستراتيجيتها إلى بروز الداروينية الاجتماعية بثياب الأهداف الإنسانية البريئة .

١٥ وهكذا ففي حين أنٍ بوسع استراتيجية نظام السوق تعزيز المبادرة والاندفاع الشخصيين فضلاً عن رفع معدل النمو من خلال السماح للأفراد بخدمة مصالحهم الخاصة ، فان هذه الاستراتيجية غير قادرة على خدمة المصلحة الاجتماعية إلا حيث تتطابق هذه مع المصلحة الخاصة . وهذا يساعد في تفسير سبب فشل نظام السوق من حيث معايير الكفاءة والعدالة على حد سواء . فهو لم يتمكن من أن ينتج ، في أي مكان ، بقوته الذاتية ، منظومة من السلع والخدمات تلبي احتياجات الجميع ، أوان يولد توزيعاً عادلاً للدخل والثروة . لذا يمكن القول بان الفراغ الأخلاقي الذي أوجدته العَلْمانية لن يمكّن نظام السوق من تحقيق نمو مقترن بإعادة التوزيع ، بدون استخدام القهر لإيجاد الظروف الخلفية المناسبة ، كالقهر الذي استخدمته قوة احتلال أجنبية في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان . وحتى في تلك الحالة ينتظر أن تكون المكاسب قصيرة العمر ما لم تعزز باستراتيجية مساندة .

الاشتراكية

١٦ إن أداء اقتصادات التخطيط المركزي ليست افضل بكثير . فإلغاء حافز الربح والملكية الفردية يقتل المبادرة الفردية والاندفاع والإبداع في مجتمع يسود فيه منظور هذه الحياة الدنيا. وهذا يحد من الكفاءة ويلحق الضرر بجانب العرض في الاقتصاد. والتخطيط المركزي والملكية الجماعية لا ينجحان في تعزيز العدل- بل يؤديان إلى تركيز السلطة بأيدي قلة من أعضاء المكتب السياسي. وهذا

أسوأ أيضاً من الرأسمالية الاحتكارية التي مع أنها تؤدي إلى تركيز الثروة والسلطة ، فإنها لا تتيح ذلك التركيز الحاد في السلطة ، بسبب غلبة اللامركزية على عمليات اتخاذ القرار في السوق. كما أن نظرة النظام الاشتراكي المشبعة بالعَلْمانية والمعْرِضة عن القيم الأخلاقية تجرده من نظام للقيم متفق عليه اجتماعياً . وفي غياب كل من القيم الأخلاقية ونظام الأسعار ، تظل آلية الاصطفاء الوحيدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد هي نزوة أعضاء المكتب السياسي الأقوياء . وهكذا فقد تمكن الأغنياء وأصحاب المراكز العالية في نظم التخطيط المركزي من الوصول إلى كل ما يرغبون ، مثلما هو الحال في البلدان الرأسمالية ، في حين أن الفقراء يعانون من صعوبات حتى تلبية احتياجاتهم الأساسية . فلا عجب أن تكون الأنظمة الشمولية قد تسببت في الكثير من الحرمان والبؤس البشري فأطاحت بها الثورة الشعبية في كل مكان تقريباً .

دولة الرفاهية

١٧ بعد أن أدركت دولة الرفاهية محدودية نظام السوق حاولت أن تجمع بين آلية الأسعار وعدد من الوسائل الأخرى ، ولاسيما إنفاق الدولة على الرفاهية، بغية ضمان العدالة . وبالنظر للخوف من الأحكام القيمية والتزاماً بمعيار أمثلية باريتو المفروض ذاتياً ، فانه لم يبق مجال للتمييز بين الضروري وغير الضروري، أو لاستخدام اختبار مدى الحاجة (قبل تقديم المعونة العامة لفرد معين) . لذا حاولت دولة الرفاهية تقديم خدمات الرفاهية للجميع، من فقراء وأغنياء على حد سواء، من خلال زيادة إنفاق القطاع العام . وقد ولّد ذلك في بادئ الأمر حالة من النشوة والغبطة-شعوراً بأن مشاكل كلٍ من التخصيص والتوزيع قد تم حلها على نحو مثال . لكنها لم تحل : لأن الاستراتيجية المتبعة لم تكن لتفي بالغرض . فبما أن زيادة إنفاق القطاع العام لم تقترن بتقليص موازن في الطلبات الأخرى على الموارد، فقد تفاقمت حالات العجز في الميزانية بالرغم من أعباء الضريبة الثقيلة . وبما أن الثقافة الاستهلاكية أدت أيضاً إلى ارتفاع متزامن في إنفاق القطاع الخاص، فلم يحصل ارتفاع موازن في مدخرات هذا القطاع. بل الذي حدث هو توسع نقدي مفرط في نظام مصرفي ذي احتياط

جزئي مستعد لأن يقرض أي قدر مطلوب لكل مـن القطـاعين الخـاص والعـام، بالاستناد إلى الضمانات وإلى ما يفترض مـن ضآلـة خطر إقـراض الحكومـات، ودون اعتبار للاستخدام النهائي للائتمان . وهكذا فقد تفاقمت الطلبـات علـى الموارد، مما أدى إلى حالات اختلال في التوازن الداخلي والخارجي . ومع ذلـك فقـد اسـتمرت مشـاكل الفقـر والحرمـان وازدادت حـدة أيضـاً . وظلـت الاحتياجات غير ملباة ، وازدادت حالات عدم المساواة أيضاً .

المـأزق

١٨ إن المشكلة التي تواجههـا دولـة الرفاهيـة الآن هـي كيفيـة إزالـة حـالات اختلال التوازن التي صنعتها بيدها. فبالنظر لعدم وجود آلية اصطفاء متفق عليها سوى الأسعار للمسـاعدة علـى ضبـط إجمـالي الطلـب ، فـان الاعتمـاد ينصـب بالدرجة الأولى على آلية السـوق لإزالـة حـالات اختـلال التـوازن القائمـة. إن الانبعاث الجديد للإيمان بنظام السوق يعيد إلى الأذهان حـالات الفشـل والظلـم المتعلقة بالسوق وعدم قدرة الفقراء على دفع أسعار السوق . وهكذا فان دولـة الرفاهية تواجه مأزقاً محيراً . فإذا جرى التـأكيد علـى السـوق بالدرجـة الأولى ، وتم تقليص دور الدولة في توفير الرفاهية ، بغية إزالة حالات اختـلال التـوازن ، فمعنى ذلك أن دولة الرفاهية تعود إلى نقطة البـدء الـتي انطلقـت منهـا ، أي إلى نقطة الرأسمالية . فما العمل الآن ؟ إن الوسيلة الرئيسـية الوحيـدة المتبقيـة لدولـة الرفاهية لإغاثة الفقراء هي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . لكن ارتفـاع النمـو لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين توزيع الدخـل . وكمـا أظهـرت دراسـة آدلمـان (Adelman) وموريس (Morris) بالاستناد إلى بيانات مقطعية ، فان " التنميـة تقترن بهبوط مطلق فضلاً عن هبوط نسبي في متوسط دخل الفقراء"[٤] . وعـلاوة على ذلك ، فان احتمالات رفع معدل النمو لا تبشر بالخير في المستقبل القريـب بدون إعادة إشعال جذوة التضخـم وزيـادة حـالات اختـلال التـوازن الأخـرى سوءاً.

---

[٤] I. Adelman and C. T. Morris, *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries* (1973), p. 189.

١٩ والنتيجة الحتمية هي أن الأنظمة الثلاثة الراهنة لا يمكن أن تستخدم كنماذج تحتذيها البلدان الإسلامية . فبما أن تلك الأنظمة علمانية فإنها تفشل منذ البداية في توفير السعادة الداخلية التي تقتضي تلبية كل من الاحتياجات الروحية والمادية للبشر . وبما أنها حيادية إزاء القيم فإنها غير قادرة على تحقيق تخفيض في إجمالي الطلبات على الموارد على نحو لا يحقق فقط تلبية احتياجات الجميع، بل يُبقي أيضاً مستوىً كافياً من تكوين رأس المال اللازم لتعزيز ارتفاع النمو. أما مجرد الاعتماد على قوى السوق فلا يمكنه في أن واحد إزالة حالات اختلال التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق ذلك النوع من إعادة تخصيص الموارد الذي تقتضيه الحياة الطيبة . لذلك لا مناص أمام البلدان الإسلامية من أن تطبق المفاهيم والتعاليم الإسلامية في اقتصاداتها .

تطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية

٢٠ يَفترض تطبيقُ المفاهيم والتعاليم الإسلامية تنفيذ الاستراتيجية الإسلامية الرامية إلى رفع مستوى الرفاهية الروحية والمادية لكافة الناس وإلى إقامة العدل الاجتماعي-الاقتصادي ، وهو الهدف المركزي للرسالة الإسلامية . ففي الجانب الروحي لا يمكن تحقيق راحة البال التي لا مندوحة عنها للسعادة الداخلية إلا بزيادة قرب الإنسان من خالقه ، وهو ما يمكن للإسلام أن يحققه ولكن تعجز العَلْمانية عن مجرد التطلع إلى تحقيقه . ومن الجانب المادي ، يقتضي تطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية تخصيص وتوزيع جميع الموارد بصفتها أمانة من الله ، بطريقة كفية وعادلة بحيث تتحقق مقاصد الشريعة وتصبح الحياة الطيبة ممكنة للجميع . وهذا يقتضي الاستخدام المتوازن والناجع لجميع العناصر المكونة للاستراتيجية الإسلامية بغية ضبط إجمالي الطلبات ضمن حدود الموارد المتوافرة والأهداف . وهكذا فإن تطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية لا يعني غياب الليبرالية، ولكنه يعني نوعاً مختلفاً من الليبرالية-تمرر فيه جميع القرارات الاقتصادية للقطاع العام والخاص أولاً من خلال مصفاة القيم الأخلاقية ، قبل إخضاعها لنظام السوق .

٢١ إن النظام الأخلاقي من خلال تأثيره على الوعي الداخلي للفرد يُشعره بأنه مؤتمن على عنده من موارد ، ويوفر المعايير اللازمة لتخصيصها وتوزيعها على نحو كفيء وعادل. كما أنه يجعل الفرد واعياً لمسئوليته التي لا مفر منها أمام الله العليم، فيكون ذلك النظام حافزاً قوياً له على عدم السعي وراء أذواقه الشخصية ومصلحته الخاصة بطريقة تلحق الضرر بتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وهذا يساعد على الحد من جزء كبير من الطلب على السلع والخدمات حتى قبل أن يعبر عنه في السوق . فإذا ما تسلم نظام الأسعار بقراراته اللامركزية زمام الأمور بعد ذلك فعندئذٍ يمكن أن يصبح تخصيص الموارد أكثر نجاعة. غير أن النظام الأخلاقي قد يميل أيضاً لأن يكون غير فعال إذا لم يصاحبه إصلاح هيكلي اجتماعي-اقتصادي . ذلك لأن بعض الأفراد قد يميلون إلى تجاهل القيم إلا إذا جعلت البيئة الاجتماعية-الاقتصادية ذلك صعباً وغير مجز . وعلاوة على ذلك فانه حتى الأفراد الملتزمين بنظام القيم قد لا يكونون واعين للأولويات الاجتماعية وما يمكن أوْ لا يمكن للاقتصاد ، وليس لمجرد الأفراد أنفسهم ، القيام به، إذا كان لمقاصد الشريعة أن تتحقق بالموارد النادرة .

٢٢ يمكن تنفيذ الإصلاح الهيكلي الاجتماعي-الاقتصادي على نحو أكثر كفاءة إذا ما قامت الحكومة بدور مساعد . فتخطيط السياسة الاستراتيجية يمكن أن يساعد في هذه المهمة من خلال حمل الحكومة على تقييم موارد الاقتصاد والاحتياجات وتحديد مدى التغيرات اللازمة في نطاق الاستثمار للقطاعين الخاص والعام . ويمكن بعد ذلك تصميم الإصلاحات المؤسسية والهيكلية لإيجاد مناخ ملائم لتمكين آلية السوق من خدمة الأهداف الخاصة فضلاً عن الأهداف الاجتماعية. وينبغي تعزيز هذه الإصلاحات إلى ابعد من ذلك من خلال التنفيذ الناجع لمختلف برامج إعادة التوزيع الإسلامية التي لا يكتب النجاح لأي جهد متوجه نحو الإصلاح بدونها . أن الاستخدام الكلي لكافة هذه الوسائل سيعجّل بإزالة حالات الظلم واختلال التوازن . ويُنتظر أن تساعد إزالة الضغطِ عن الموارد الناجمِ عن الاستهلاك المبذر أو غير الضروري ، وزيادة الاستثمار والنمو

الذي يسمح به ذلك ، على احتواء ضغوط التضخم وانخفاض العملة المبتلى بهما بلدان إسلامية عديدة في الوقت الراهن .

٢٣ وإذا ما طبقت سياسات المساواة ضمن منظور نظام الحوافز الإسلامي فانه من غير المحتمل أن تلقى ذلك النوع من المقاومة ذاته من جانب الأغنياء الذي يمكن أن تلقاه ضمن نظام اجتماعي واقتصادي ملتزم بأمثلية باريتو . كما يُنتظر أن تثبط تلك السياسات الاضطراب الاجتماعي-الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وأن تساهم في تحقيق نمو أعلى في البلدان الإسلامية . فالسكان الذين يحصلون على غذاء افضل والسكان الأصحاء الذين يحصلون على تعليم مناسب والمزودون بالحوافزً لا يمكن إلا أن يحسنوا نوعية القوى العاملة ، في البلدان التي تعمل حالات نقص الاستهلاك الخطيرة والعوائق الصحية والتعليمية على تدني جودة العمل فيها.

٢٤ كما أن زيادة المساواة الاجتماعية ، من جراء وضع حدٍ للسباق على رموز الجاه بين الطبقات الغنية والمتوسطة ، لا بد أيضاً أن تعزز الأخوة والتلاحم الاجتماعي بالإضافة إلى زيادتها المدخرات . ومع أن بعض الزيادة المحتملة في المدخرات يمكن أن تأكله الزيادةُ في تلبية حاجات الفقراء، فان جزءاً هاماً قد يبقى متوافراً لزيادة الاستثمار وللمساهمة في زيادة الكفاءة ورفع النمو، إذا ما اقترن بتحسين نوعية القوى العاملة وحوافزها . لذلك لا تعني زيادة المساواة نقصاً في النمو . فإذا قورن النمو والمساواة في مختلف الاقتصادات فانه يبدو أنه "لا يوجد علاقة بين مقدار عدم المساواة التي كانت مختلف البلدان مستعدة لتحمله وبين أدائها الاقتصادي"[٥]. وبناءً على ذلك فإن الحجة القائلة بأن تقييد الحركة المتوجهة نحو المساواة يعزز النمو يجب رفضها بوصفها " سحابة دخان لا تدعمها الوقائع الاقتصادية الثابتة "[٦]. ومع ذلك فان مجموعة كبيرة من الأدلة المستقاة من عدد من البلدان تشير إلى أن السياسات الاقتصادية

---

٥ Lester C. Thurow, "Equity, Efficiency, Social Justice, and Redistribution ", in OECD, *The Welfare State in Crisis* (1981), p. 137.

٦ *Ibid.*, p. 140; See Also, Gunnar Myrdal, " Need for Reforms in Under Developed Countries ", *Quarterly Economic Journal* (National Bank of Pakistan), March 1979, p. 29.

والاجتماعية المحلية التي طبقت في بلدان عديدة لم ينجم عنها زيادة عدم المساواة فحسب لكنها أيضاً زادت شدة الفقر[٧].

٢٥ وهكذا فان تطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية سيساعد البلدان الإسلامية على إضفاء الطابع الإنساني على عمل قوى السوق وتحقيق كل من الكفاءة والعدالة في استخدام الموارد النادرة . ويجب أن يجعل الإصلاح الاقتصادي ، إلى جانب تخطيط السياسة الاستراتيجية وإعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية ، العاملَ البشري أكثر تقيداً بوازع الضمير في استخدام الموارد بحيث تتم خدمة المصلحة الخاصة دون التعدي على المصلحة الاجتماعية حتى حينما لا تتطابق المصلحتان. أن إصلاح الموارد المالية العامة طبقاً للتعاليم الإسلامية يجب أن يساعد على إدخال المزيد من الكفاءة والعدالة في ضرائب القطاع العام وفي إنفاقه، وأن يقلص حالات العجز في الميزانية. وهكذا سوف تحرَّر الموارد من الاستخدامات المسرفة وغير المنتجة ، لتستخدم من أجل تلبية الاحتياجات وزيادة تكوين رأس المال والصادرات والنمو .

٢٦ وسوف يؤدي الاعتراف بالملكية الخاصة وبحافز الربح إلى جانب المكافآت المادية العادلة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الرامية إلى تلبية الاحتياجات ، سيؤدي ذلك إلى إيجاد الحافز للعمل الدءوب والمتقيد بما يمليه الضمير ، وإلى زيادة كفاءة العمال وزيادة المدخرات والاستثمار . وستساعد إصلاحات الأرض إلى جانب التنمية الريفية وانتشار المشاريع الصغيرة في أنحاء البلاد على نشر ملكية وسائل الإنتاج وزيادة فرص العمل الحر . كما أن تحسين مناخ الاستثمار وتوفير الحوافز للاستثمار والصادرات سيقطع شوطاً بعيداً في طريق التنمية . وسوف يساعد إصلاح هيكل المؤسسات المالية التقليدية في ضوء التعاليم الإسلامية في كبحها عن تقديم الائتمان للإنفاق المسرف وغير المنتج لكل من القطاعين العام والخاص ، وبذلك تستطيع توفير المزيد من التمويل للاستثمار المنتج ولا سيما لأصحاب المواهب من المقاولين الفقراء .

---

[٧] See Rene Dumont, *False Start in Africa* (1966); IBRD, *World Development Report, 1984;* and ILO, *Poverty and Landless in Rural Africa* (1977).

٢٧ وهذا سيدعم الجهود الرامية إلى تقليص حالات اختلال التوازن وسيعزز أيضاً تحقيق هدف نشر ملكية الشركات والصناعات ، وتسخير طاقات وإبداع جزء أكبر من السكان من أجل التنمية المتسارعة . هذا ، وإن الحد من ضغوط التضخم وانخفاض حالات عجز الحساب الجاري والحد من التدني المتواصل في أسعار الصرف ، كل ذلك ينتظر أن يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق النمو والرفاهية . ومع ذلك لا بد من توجيه مزيد من الرعاية لمصلحة أولئك الفقراء غير القادرين على مساعدة أنفسهم ، ليس من خلال إعانة عامة (تنفع الأغنياء والفقراء ، مثل دعم أسعار بعض السلع) بل من خلال دفعات إغاثة منظمة ومكثفة وإضافات للدخل (يُخصّ بها الفقراء) وتقدمها الحكومة والمنظمات الاجتماعية من أموال الزكاة والأوقاف والتبرعات والحد الأقصى الممكن من مخصصات الميزانية . وسوف يساعد تنفيذ نظام المواريث الإسلامي على مواصلة التحرك نحو تقليص حالات عدم المساواة الاقتصادية إلى الحد الأدنى .

ليس بتكيُّفٍ كلاسيكي جديد

٢٨ وخلافاً للاستراتيجية آنفة الذكر فان برامج التكيف (= التصحيح) المقترحة ، ضمن المنظور العَلْماني لليبرالية الكلاسيكية الجديدة ، لإزالة حالات اختلال التوازن الاقتصادي الكلي ، لا تنطوي على إصلاح هيكلي اقتصادي-اجتماعي . فثمة نظرة ساذجة مفادها أن تحرير الاقتصادات سوف يساعد لا على إزالة حالات اختلال التوازن فحسب بل أيضاً على تحقيق المزيد من الكفاءة والعدالة . فعمليات التكيف الأساسية المقترحة هي تقليص حالات العجز في الميزانية وتصحيح تشوهات الأسعار ، ولاسيما ما يتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفائدة[٨]. ومما لا شك فيه أن عمليات التكيف هذه لا مندوحة عنها لإزالة حالات اختلال التوازن وحتى لتعزيز النمو المتواصل. ولكن هل تكفي هذه الأمور وحدها للمساعدة على تعزيز العدالة الاجتماعية-الاقتصادية؟

---

٨ See IMF, *Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programs* (Occasional Paper 55, 1987), Said El-Naggar (ed.), *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World* (1987); Paul Streeten (ed.), *Beyond Adjustment: The Asian Experience* (1988); Vittoria Corvo, *et al.* (eds.), *Growth-Oriented Adjustment Programs* (1987).

لقد أظهرت التجربة في بلدان عديدة إن إزالة حالات العجز في الميزانية واعتماد الأسعار ذات الصلة بالسوق ، إذا لم تقترن في الوقت نفسه باستراتيجية لتعزيز العدالة فإنها تميل لأن تضع عبء التكيف الرئيسي على الفقراء. فالأسعار المرتفعة لاتحد من طلبات الأغنياء بشكل كبير ، بل هم يواصلون شراء ما يرغبون. أما الفقراء فيواجهون مزيداً من الضنك ، فيتفاقم بذلك الفقر وعدم المساواة، ويؤدي إلى اضطراب اجتماعي وإلى عدم الاستقرار السياسي، فتضطر الحكومات بعد ذلك للرجوع عن التدابير التي اعتمدتها .

٢٩ وهكذا فان برامج التكيف الكلاسيكية الجديدة تواجه صعوبات ضمن النهج التقليدي الليبرالي الحيادي إزاء القيم ، لأنها تتصدى للمشكلة بالدرجة الأولى من وجهة نظر تحقيق الاستقرار، والكفاءة الاسمية ، ولا تولي العدالة إلا أهمية ثانوية . بيد أنه إذا تم تصميم برنامج لتحقيق الاستقرار بحيث يحقق كلاً من الكفاءة والعدالة الحقيقيتين ، فان احتمالات نجاحه ستكون أكبر . لكن مثل هذا البرنامج لا يمكن إعداده ضمن إطار حياديّ القيم ، ولا يمكن تنفيذه إذا ما تم إعداده ، بدون نظام للحوافز-نظام يحفز الفرد على العمل لمصلحته الخاصة ضمن حدود الرفاهية الاجتماعية .

المهمة الملحة

٣٠ لذلك يمكن الاستنتاج أنه إذا لم تقم البلدان الإسلامية بتطبيق المفاهيم والتعاليم الإسلامية على اقتصاداتها ومجتمعاتها فإنها لن تتمكن من الجمع بين إزالة حالات اختلال التوازن وتحقيق ذلك النوع من التنمية الذي يتوخاه الإسلام. ولسوء الحظ فان معظم الحكومات الإسلامية لم تستخدم الإسلام حتى الآن إلا كشعار، ولم تحقق ما يمكن أن يساهم به الإسلام في مجال تحسين مجتمعاتها واقتصاداتها وفي مجال بقائها . وقد بين البروفسور خورشيد احمد بحق أنه " لا يوجد ما يقود إلى الاستنتاج بأن صانعي القرار قد قاموا ، بصفة عامة ، باستلهام ما يستحق الذكر من الإسلام ومحاولة ترجمة مثله العليا الاقتصادية إلى

سياسات إنمائية "[٩]. لذا حتى إذا تغيرت المواقف والسياسات فان مهمة التكيف والتجديد الهيكلي لا بد أن تكون صعبة وتستغرق الكثير من الوقت . وكلما سارع صانعوا القرار في قراءة مؤشرات العصر الحالية كلما كان ذلك افضل لهم وللأمة .

٣١ على أن تطبيق الإسلام مهمة أكثر صعوبة من مجرد التكيف ضمن المنظور العَلماني. فهو يحتاج إلى جهد اكبر وأكثر تنسيقاً. ومع ذلك يبدو أن الجماهير مستعدة عاطفياً لذلك، إذ انهم يؤمنون بقدرة الإسلام على خدمة رفاهيتهم على المدى الطويل. والحكومات هي نفسها العقبات الرئيسية ، حيث تسيطر عليها المصالح المتأصلة. إن الإصلاح الهيكلي الاجتماعي-الاقتصادي الذي يمثله الإسلام يهدد مصلحتهم قصيرة الأجل (دون أن يهدد بالضرورة مصلحتهم طويلة الأجل). وقد يكون هذا أحد الأسباب التي حالت حتى دون السماح للديمقراطية في أن ترسي جذورها في هذه البلدان. فمن شأن الديمقراطية أن ترغم الحكومات على تطبيق الإسلام .

٣٢ على أنه يجب أن يُدرك ذوو المصالح المتأصلة أنهم لا يستطيعون أن يقفوا لمدة طويلة في وجه القوة الجاذبة للمثل العليا الإنسانية الإسلامية ، وأن يحولوا دون حصولها على دعم شعبي قوي . فلا بد لحركة البعث الإسلامي المتعاظم القوة في البلدان الإسلامية من أن تتسارع وتصد كافة قوى المقاومة . ولسوف تنجرف المصالح المتأصلة في خاتمة المطاف ، كما تنبأ القرآن الكريم:﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (سورة الرعد/١٧) . كما لاحظ كينز (Keynes) أيضا : " إنني على ثقة بأن قوة المصالح المتأصلة مبالغ فيها بالمقارنة مع تغلغل الأفكار التدريجي. فالأفكار وليس المصالح المتأصلة هي مصدر الخطر للخير أو للشر ، وان لم يكن ذلك فورا

[٩] انظر: K. Ahmad, " Economic Development in an Islamic Perspective",in K. Ahmad (ed.), *Studies in Islamic Economics* (1980), p. 173.

ويرى الدكتور أمين أن الدافع إلى التنمية الاقتصادية السريعة ضعيف أيضاً . يقول: "بدلاً من أن تظهر الحكومات العربية رغبة عامة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة فإنها تظهر لتحقيق ذلك إرادة ضعيفة إلى درجة تدعو للعجب والدافع الأقوى بكثير من التنمية الاقتصادية هو البقاء في السلطة " انظر:
(Galal A. Amin," The Modernization of Poverty", *Social, Economic and Political Studies of the Middle East* (1980), vol. 8. p. 108).

بالطبع، بل بعد فترة ما "[١٠]. فمن مصلحة الأغنياء والأقوياء ، على المدى الطويل، أن لا يقاوموا حركة المد القوية للإصلاح الاجتماعي ، بل أن من الخير لهم مجاراتها .

٣٣ على أنه لا ينبغي تصور أن تطبيق الإسلام هو ترياق فوري لكافة مشاكل البلدان الإسلامية . فلا بد لبعض المشاكل التي أوجدتها قرون من الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأخلاقي والسياسات المحلية الخاطئة والصدمات الخارجية غير السليمة ، لا بد لهذه المشاكل أن تبقى مدة طويلة . كما يجب الإدراك بأن تطبيق الإسلام عملية تدريجية . فلا يمكن تحقيقه على الفور من خلال استخدام القوة والعسكرة . فتطبيق الإسلام يجب أن يقوم على الحكمة الموعظة الحسنة ، كما أوجب ذلك القرآن الكريم (سورة النحل/ ١٢٥) . والرسول صلى الله عليه وسلم كان يشجع الانتقال التدريجي كما تشهد بذلك سنته العملية .

٣٤ ولسوء الحظ فان المستنقع الذي سقطت فيه الآن الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية ، والذي أدى إلى نشوء الفقر وعدم المساواة والاضطراب الداخلي واختلال التوازن الخارجي وإلى دين خارجي ضخم ، لا يتيح الكثير من الوقت لهذه البلدان لتنفيذ الإصلاحات . وحتى عند وجود مبادرات هامة في نطاق السياسة العامة فانه يتعذر عكس حالات الظلم واختلال التوازن على الفور. وعلاوة على ذلك فانه من المحتمل أن يؤدي تضاؤل الخطر السوفيتي إلى تقليل الأهمية الاستراتيجية للعديد من البلدان الإسلامية وبالتالي إلى تقليل تدفق المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان . وهذا يزيد من لزوم مبادرة الحكومات الإسلامية بالإصلاح الاجتماعي-الإقتصادي الذي أصبح ضرورة ملحة، وبان تقوم بدور أكثر إيجابية وتأكيداً . وكلما ازداد إخلاص هذه الحكومات وتصميمها على القيام بأدوارها ، وكلما ازداد نشاط منظمات الإصلاح الاجتماعي والمؤسسات التعليمية في تحقيق التغيير الاجتماعي ،كلما تناقص الزمن اللازم لتحقيق التحول . ويجب على هذه الحكومات استلهام ما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (العنكبوت: ٦٩).

---

[١٠] J. M. Keynes, Quoted by Julian Le Grand, *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services* (1982),, p. 139.

مسرد بالمصطلحات الإنجليزية

اختبار الحاجة* : Means test

النظر في أحوال الشخص الاقتصادية لتحديد ما إذا كان يستحق تلقي معونة عامة.

الاستراتيجية Strategy

هي خطة لاستخدام مجموعة متناسقة من السياسات والتدابير لتحقيق هدف معين.

وفي هذا الكتاب نقصد باستراتيجية نظام اقتصادي ما كيفية استخدامه لجميع القوى الأخلاقية والاجتماعية والسياسية لتحقيق اهدافه . فتشمل الاستراتيجية الفعالة. **أولاً** : القيم والمؤسسات للتأثير على الإنسان الفرد واصلاحه على النحو الذي يبتغيه النظام . **وثانياً** : نظام الحوافز المستخدم لتحريض الأفراد على التصرف وفق قيم ومؤسسات النظام . **وثالثاً**: التعديلات التي يدخلها النظام على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتصرف الأفراد في اطارها . ورابعاً : (حيث أن ما سبق لا يتصور حصوله دون مساهمة فعالة من الدولة) لا بد أن توضح الاستراتيجية دور الدولة وكيفية عملها .

آلية اصطفاء (تصفية): Filter Mechanism

آلية يستخدمها النظام الاقتصادي ليستبعد بها الطلبات المفرطة على الموارد بحيث يجعل مجموع الطلبات يساوي مجموع العرض منها ، على نحو يحقق أهداف النظام الاجتماعية الاقتصادية .

---

* التعريف زودنا به المؤلف بالإنجليزية ـ (المراجع).

أمثلية باريتو* : Pareto Optimal

توازن للسوق تكون فيه الموارد مخصصة على نحو لا يمكن فيه اعادة تخصيصها لتحسين وضع فرد ، دون الاضرار بوضع فرد آخر . وحيث أن أي برنامج للنهوض بالفقراء والضعفاء يُحتمل أن يجعل أحد الأغنياء أو الأقوياء أسوأ حالاً مما كان عليه ، فإن مفهوم " أمثلية باريتو" صار عقبة كؤوداً أمام أي إصلاح اجتماعي/ اقتصادي .

البنية التحتيّة Infrastructure

هي ، في مجال الحياة الاقتصادية ، المرافق الأساسية التي تخدم منطقة أو بلداً، كشبكة الطرق ، ونظم النقل والاتصال ، ومحطات الطاقة الكهربائية ..الخ.

التسيّب، الاستباحة Anomie, Anomy

حالة لفرد أو مجتمع تتصف بانهيار المعايير والقيم ، أو بعدم وجودها أصلاً ، وبالشعور بالاضطراب وعدم الانتماء (الاغتراب) .

التوظيف الناقص: Underemployment

توظيف العمال في أعمال لا تستخدم وقتهم ومهارتهم وإمكاناتهم إلى الحد الأمثل ، ولا تلبي احتياجاتهم بقدر كاف .

الداروينية الاجتماعية * : Social Darwinism

تطبيق لقاعدة "البقاء للأقوى" والاصطفاء الطبيعي في نظرية داروين على المجتمع الإنساني ، بحيث تُبرّر قاعدة "الحق للقوة" في العلاقات الإنسانية . كما يبرّر اعتبار الفقراء والضعفاء مسئولين كلية عن فقرهم وبؤسهم ، وتعفي

* التعريف زودنا به المؤلف بالإنجليزية ــ (المراجع).

الأغنياء والأقوياء من أية مسئولية أخلاقية أو اجتماعية عن إزالة القصور أو الظلم من النظام الاجتماعي .

دولة الرفاهية* : Welfare State

الدولة التي تعُد نفسها مسئولة سياسياً عن رفاهية جميع مواطنيها .

العَلْمانية*: Secularism

العَلْمانية (نسبة إلى العَلْم ، أي العالَم أو الدنيا ، خلاف الديني أو الكهنوتي. أنظر: المعجم الوسيط) مذهب في الفلسفة السياسية والاجتماعية لا يبالي بالدين وتعاليمه ، ويرى أن الدين ينبغي أن يقتصر أثره على حياة الأفراد الخاصة ، ولا يتعداها إلى حياتهم العامة في جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما جعل العلمانية مفرطة في ماديتها، وروّج الاعتقاد بأن رفاهية البشر يمكن تحقيقها بالوسائل المادية وحدها ، كما روّج كراهيةَ إصدار الأحكام القيمية ، وجنوحَ علم الاقتصاد إلى التأكيد المفرط على المصلحة الخاصة ، وعلى هدف تكبير الثروة والاستهلاك .

كفاءة Efficiency

تعني الكفاءة في مجال الإنتاج توليد ناتج أكثر بالتكاليف نفسها (أو توليد ناتج معين بتكلفة اقل) . وعلى العموم ، يعني عدم الكفاءة استخدام موارد اكثر من اللازم لتحقيق هدف معين ، فهو ضرب من الإسراف . ويقال: هو كُفْءٌ وكُفُؤ. وأيضاً هو كفِيء وهي كفيئة (=كَفِيّ وكَفِيّة ، إذا سهّلنا الهمزة).

* التعريف زودنا به المولف بالإنجليزية ـ (المراجع).

مذهب اللذة: Hedonism

المذهب الذي يعد الثروة والإشباع الجسدي واللذات الحسية هي الهدف الأول أو الأوحد للحياة .

المؤسسات Institutions

جيمع الضوابط والقيود المنظّمة للسلوك الفردي وللعلاقات بين الناس، سواء أكان مصدر تلك الضوابط إلهياً أم بشرياً . فالمؤسسات بهذا المعنى تشمل الدساتير والتشريعات والتنظيمات والاعراف ، بل حتى آداب السلوك غير الرسمية وغير الإلزامية.

المراجع

المراجع العربية

▢ تفاسير القرآن الكريم

- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل : *تفسير القرآن العظيم* (القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، بدون تاريخ)
- الجصاص ، أبو بكر : *أحكام القرآن* (القاهرة ، المطبعة البهية المصرية، ١٣٤٧هـ)
- رضا ، سيد محمد رشيد : *تفسير المنار* (القاهرة ، دار المنار ، الطبعة الرابعة، ١٩٥٤)
- قطب ، سيد : *في ظلال القرآن* (جدة : دار العلم ، ١٩٨٦م)

المودودي ، سيد أبو الأعلى : *تفهيم القرآن* (لاهور ، مكتبة تعمير انسانيت، ١٩٦٧-١٩٧٣)

▢ كتب الحديث النبوي الشريف :

- ابن ماجة ، *سنن ابن ماجه* (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٢م)
- أبو داؤود السجستاني، *سنن أبي داؤود* (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٢م)
- البخاري ، محمد ابن إسماعيل : *الأدب المفرد* (القاهرة : قصي محب الدين الخطيب ، ط٢ ، ١٣٧٩م)
- ــــــــ، محمد بن إسماعيل : *الجامع الصحيح* (القاهرة : محمد علي الصبيح ، بدون تاريخ)

- التبريزي، ولي الدين : *مشكاة المصابيح* ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني دمشق: المكتب الإسلامي ، ١٣٨١هـ)
- الترمذي ، محمد ابن عيسى : *جامع الترمذي* (بيروت : دار الكتاب العربي، بدون تاريخ)
- الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن: *سنن الدارمي* (دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩هـ)
- السيوطي ، جلال الدين : *الجامع الصغير* (القاهرة : عبدالحميد احمد الحنفي، بدون تاريخ)
- مسلم، *صحيح مسلم* ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٥م)
- المنذري ، الحافظ : *الترغيب والترهيب* ، تحقيق مصطفى عمارة (بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٨٦م)
- النّسَائي ، أبو عبدالرحمن بن شعيب : *سنن النسائي المجتبى* (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٤م)
- النيسابوري ، أبو عبدالله محمد : *مستدرك الحاكم* (الرياض : مكتبة ومطبع النصر الحديث ، بدون تاريخ)
- الهيتمي ، نورالدين : *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد* (القاهرة : مكتبة القدسي، ١٣٥٢هـ)

المراجع الأخرى :

- أباظة ، ابراهيم دسوقي : *الاقتصاد الإسلامي : مقوماته ومنهجه* (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامي ، بدون تاريخ) .

- ابراهيم ، ابراهيم احمد : *نظام النفقات في الشريعة الإسلامية* (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٩هـ) .
- ابن تيميه، *الحسبة في الإسلام*، (تحقيق: عبدالعزيز رباح (دمشق: مكتبة دار البيان ، ١٩٦٧) .
- ـــــــ، *مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه* (الرياض : مطابع الرياض، ١٣٨٣هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن العاصمي .
- ـــــــ، *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية* تحقيق : محمد المبارك (بيروت: دار الكتب العربية ، ١٩٦٦م) .
- ابن حزم ، أبو محمد على : *المحّلى* (بيروت : المكتب التجاري ، بدون تاريخ) .
- ابن خلدون ، عبدالرحمن : *المقدمة* (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ) .
- ابن عبدالبر ، يوسف : *جامع بيان العلم وفضله* (المدينة : المكتبة العلمية ، بدون تاريخ) .
- ابن قيم الجوزيه : *إعلام الموقعين* (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥م)
- ابن هشام ، *السيرة النبوية* ، تحقيق مصطفى السقا (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٥م) .
- أبو السعود ، محمود : *خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي* (الكويت: مكتبة المنار الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧هـ) .
- أبو عبيد ، القاسم ابن سلام : *كتاب الأموال* ، تحقيق محمد خالد الحراد (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٣هـ) .
- أبو علي، محمد سلطان ، *"المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وحلها الإسلامي"* (ورقة للمناقشة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جدة، ١٤٠١هـ) .

- أبو يوسف ، يعقوب ابن ابراهيم: *كتاب الخراج* (القاهرة : المطبعة السلفية، ط٢ ، ١٣٥٣هـ) .
- أبو زهرة ، محمد : *أحكام التركات والمواريث* (دمشق : دار الفكر العربي، ١٩٦٣م) .
- ـــــــ، محمد : *التكافل الاجتماعي في الإسلام* (القاهرة : دار الفكر العربي، بدون تاريخ) .
- إمام ، زكريا بشير ، *طريق التطور الاجتماعي الإسلامي* (جدة : دار الشروق، ١٣٩٧م) .
- الأمين ، حسن عبدالله : *الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة* (مجلة المسلم المعاصر ، ١٤٠٣هـ) .
- الباجي، *المنتقى شرح الموطأ* (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٣٢هـ) .
- البنا ، حسن : *حديث الثلاثاء للإمام حسن البنا* (المؤلف) ، احمد عيسى عاشور (القاهرة : مكتبة القرآن ، ١٩٨٥م) .
- ـــــــ: *مجموعة رسائل الإمام حسن البنا* (الإسكندرية : دار الدعوة، ١٩٨٩) .
- بن نبي ، مالك : *المسلم في عالم الاقتصاد* (القاهرة : دار الشروق، ١٩٧٨م).
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، *آثار تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي* : من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي في الرياض، ١٣٩٦هـ (الرياض : جامعة الإمام محمد ، ١٩٨٤م) .
- الجمّال ، محمد عبدالمنعم : *موسوعة الاقتصاد الإسلامي* (القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٤٠٠هـ) .
- الجزيري ، عبدالرحمن : *كتاب الفقه على المذاهب الأربعة* (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٣٨م) .

- الحسب ، فاضل عباس : *في الفكر الاقتصـادي الإسـلامي* (القـاهرة : دار النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨١م) .
- الخفيف، علي : *الملكية في الشريعة الإسلامية* (بدون تاريخ) .
- دنيا ، شوقي أحمد : *الإسلام والتنمية الاقتصادية* (القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٧٩م) .
- ـــــــــــــــ: *دروس في الاقتصـاد الإسـلامي : النظريـة الاقتصادية من منظور إسلامي* (الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٩٨٤م) .
- الرأس ، اسعد محمد : *مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي* (الريـاض: جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧م) .
- الزرقا ، محمـد أنـس ، " السياسـة الاقتصاديـة والتخطيـط في الاقتصـاد الإسـلامي" ، في *الإدارة الماليـة في الإسـلام* (عمـان : المجمـع الملكـي للبحوث الحضارة الإسلامية ، ١٩٩٠م) .
- الزرقا ، مصطفى أحمد : *المدخل الفقهي العام* ، سلسلة الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد (دمشق : مطابع ألف باء الأديب ، ١٩٦٧م) .

السباعي ، مصطفى : *اشتراكية الإسلام* (دمشق : مؤسسة المطبوعات العربية ، ط٢، ١٩٦٠م) .

- السحيباني ، محمد ابراهيم : *آثار الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية* (الرياض: ١٩٩٠م) .
- السرخسي ، شمس الدين : *كتاب المبسوط* (بـيروت : دار المعـارف ، بدون تاريخ)، خاصة "كتاب الكسب " للشيباني في المجلد ٣٠ .
- سـلامة، عـابدين، "توفـير الحاجـات الأساسـية في ظـل الدولـة الإسلامية"، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي* ، (شتاء ١٩٨٤) .
- الشاطبي ، أبو إسحاق : *الموافقات في أصول الشريعة* (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ) .

- شلتوت ، شيخ محمود : "الاشتراكية والإسلام" *صحيفة الجمهورية* (القاهرة: ٢٢ ديسمبر ١٩٦١م) .

- شيخ إدريس ، جعفر ، "التصور الإسلامي للإنسان : أساس لفلسفة الإسلام التربوية" الورقة المقدمة إلى المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي، مكة المكرمة ، ٣١ مارس - ٨ إبريل ١٩٧٧م) .

- الصدر ، محمد باقر : *اقتصادنا* (بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٩٨١م) .

- ـــــــــــــــ: *الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية* (النجف: مطبعة النعمان ، ١٣٨٨هـ) .

- ـــــــــــــــ: *البنك اللاربوي في الإسلام* (بيروت: دار التعارف للمطبوعات ، ط٧ ، ١٩٨١م) .

- صقر ، محمد احمد (محرر) ، *الاقتصاد الإسلامي : بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي* (جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م) .

- ـــــــــــــــ: *قراءات في الاقتصاد الإسلامي* (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٧م).

- الطنطاوي ، علي وناجي: *أخبار عمر* (دمشق: دار الفكر، ١٩٥٩م) .

العبادي ، عبدالسلام : *الملكية في الشريعة الإسلامية* (عمان ، الأردن : مكتبة الأقصى ، ٧٥-١٩٧٤م) .

- عبد الرسول ، علي : *المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية* (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٨م) .

- عبده ، عيسى : *الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج* (القاهرة : دار الاعتصام، ١٩٧٣م) .

- العزباوي ، حسن محمد : *الموارد المالية الإسلامية والضرائب المعاصرة* (القاهرة: ١٩٧٦م) .

- عسال ، أحمد وعبدالكريم فتحي: *النظام الاقتصادي في الإسلام: مبادئه وأهدافه* (القاهرة : مكتبة وهبة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م) .

- عوض ، أحمد صفي الدين : *أصول علم الاقتصاد الإسلامي* (الرياض: مكتبة الرشد ، بدون تاريخ) .

- عوض ، محمد هاشم ، "الهيكل الضريبي المعاصر في ضوء المبادئ الضريبية الإسلامية" ، في منذر قحف (محرر) (١٩٨٩م) .

- عفر ، محمد عبدالمنعم ويوسف كمال : *أصول الاقتصاد الإسلامي* (جدة : دار البيان العربي ، ١٩٨٥م) .

- عفر ، محمد عبدالمنعم : *نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام : الأثمان والأسواق* (القاهرة : مطبع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨١م).

- العوّا ، محمد سليم : *في النظام السياسي للدولة الإسلامية* (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥م) .

- عودة ، عبدالقادر : *المال والحكم في الإسلام* (جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٣٨٩هـ) .

- الغزالي ، أبو حامد محمد: *إحياء العلوم الدين* (القاهرة: مكتبة المشهد الحسيني، بدون تاريخ) .

- الغزالي ، أبو حامد محمد: *المستصفى* (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٧م) .

- ــــــــــــــ: *الإسلام والأوضاع الاقتصادية* (القاهرة: دار الكتب الحديثة، بدون تاريخ) .

- الفاسي، علاّل: " *الإسلام ومتطلبات التنمية في المجتمع اليوم* " ورقة مقدمة إلى ملتقى الفكر الإسلامي في وهران ، الجزائر (يوليو ١٩٧١م).
- الفنجري ، محمد شوقي : *المذهب الاقتصادي في الإسلام* (جدة: عكاظ للنشر ، ١٤٠٤هـ) .
- قحف ، منذر (محرر) *موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية* (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٨٩م) .
- القرضاوي، يوسف: " توسيع قاعدة إيجاب الزكاة " ، *مجلة الاقتصاد الإسلامي* ، فبراير ١٩٨٢م) .
- ـــــــــــــــ: *الحلال والحرام في الإسلام* (القاهرة : دار الاعتصام، الطبعة الثامنة ، ١٩٧٤م) .
- ـــــــــــــــ: *فقه الزكاة* (بيروت: دار الإرشاد ، ١٩٦٩م) .
- ـــــــــــــــ: *مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام* (القاهرة: مكتبة وهبة ، ط٣ ، ١٩٧٧م) .
- قطب ، محمد : *الإنسان بين المادية والإسلام* (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٥) .
- قطب ، سيد : *العدالة الاجتماعية في الإسلام* (القاهرة: عيسى البابي الحلب، ١٩٦٤).
- قلعجي ، محمد رواس : *الاحتراف وآثاره في الفقه الإسلامي* (جدة: المركز الإسلامي للبحوث الاقتصاد الإسلامي ، ١٩٨٤) .
- الكفراوي ، عوف محمود : *سياسة الإنفاق العام في الإسلام* (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤٠٢هـ) .

- مالك ، أبو عبدالله بن أنس: *الموطأ* (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٥١م).
- الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد : *الأحكام السلطانية* (القاهرة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٩) .
- المبارك ، محمد: *نظام الإسلام : الاقتصاد ، المبادئ والقواعد العامة* (مشق: دار الفكر، ١٩٧٢م) .
- محمد، يوسف كمال: *فقه الاقتصاد الإسلامي* (الكويت: دار القلم، ١٩٨٨م)
- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية: *الإدارة المالية في الإسلام* (عمان: مؤسسة البيت ، ١٩٩٠م) .
- مرطان ، سعيد سعد : *مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام* (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦م) .
- المرغيناني ، أبو الحسن : *الهداية* (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٥) بجلة أربعة ، ص ١٠٥ .
- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، *دراسات في الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي* (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٥م) .
- المصري ، رفيق يونس : *أصول الاقتصاد الإسلامي* (دمشق: دار القلم، ١٩٨٩م)
- المصري ، عبدالسميع : *مقومات الاقتصاد الإسلامي* (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٥م)
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، *خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية : الجوانب التطبيقية والقضية والمشكلات*، البحوث المقدمة لمؤتمر عقد في عمان ، ٢١-٦١ يونيو ١٩٨٧م (جدة : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ١٩٩٠م) .

- الميداني ، عبدالرحمن حسن ، " *مفاهيم قرآنية حول النفس الإنسانية وما تشتمل عليه* " الورقة المقدمة إلى المؤتمر الإسلامي للتعليم في مكة المكرمة ، ٣١ مارس –٨ إبريل ١٩٧٧م) .
- ــــــــــــــــــــ: *بصائر للمسلم المعاصر* (دمشق: دار القلم، ١٩٨٨م) .
- النبهان ، محمد الفاروق : *أبحاث في الاقتصاد الإسلامي* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م) .
- النجار ، احمد : *المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام* (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣م) .
- النجار ، زغلول راغب : *قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي* (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٤٠٩هـ).
- الندوي ، أبو الحسن علي : *ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين* (الدوحة: مطبع على بن علي ، الطبعة العاشرة ، ١٩٧٤م) .
- ندوي، علي أحمد: *القواعد الفقهية* (دمشق: دار القلم: ١٩٨٦)
- الهمشري ، مصطفى : *النظام الاقتصادي في الإسلام من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نهايةعصر بني أمية* (الرياض: دار العلوم ، ١٩٨٥م) .
- هيكل، محمد حسين: *الفاروق عمر* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤).
- يسري احمد ، عبدالرحمن : *التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام* (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤٠١هـ) .
- يوسف، ابراهيم يوسف: *النفقات العامة في الإسلام: دراسة مقارنة* (دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م) .

المراجع الإنجليزية

PART I: THE UNSUCCESSFUL SYSTEMS

Abramovitz, Moses, "Economics of Growth", in B. F. Haley (1952), vol. 2, pp. 132–82.

Adam, Jan (ed.), *Employment Policies in the Soviet Union and Eastern Europe* (London: Macmillan, 2nd ed., 1987).

Adams, Charles, Paul Fenton and Flemming Larson, "Differences in Employment Behaviour among Industrial Countries", IMF, *Staff Studies for the World Economic Outlook*, July 1986.

Adelman, I., "Development Economics: A Reassessment of Goals", *American Economic Review*, Papers and Proceedings, 1975.

——, *Redistribution Before Growth* (Leiden: University of Leiden, 1979).

—— and C. T. Morris, *Economic Growth and Social Equity in Developing Countries* (Stanford, California: Stanford University Press, 1973).

—— and Erik Thorbecke (eds.), *Theory and Design of Economic Development* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1966).

Aganbegyan, Abel, *The Challenge: Economics of Perestroika* (London: Century Hutchinson, 1988).

——, *Inside Perestroika: The Future of the Soviet Economy* (New York: Harper & Row, 1989).

Armstrong, Philip, *et al.*, *Capitalism Since 1945* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).

Arndt, H. W., "Development Economics before 1945", in Jagdish Bhagwati and Richard Eckaus, *Development and Planning: Essays in Honour of Paul Rosenstein-Rodan* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1972), pp. 13–29.

——, *Economic Development: The History of an Idea* (Chicago: University of Chicago Press, 1987).

Arnold, Thurman W., *The Folklore of Capitalism* (New Haven: Yale University Press, 1959).

Arrow, K. J., *Social Choice and Individual Values* (New York: John Wiley, 2nd ed., 1963).

Aslund, Anders, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform* (London: Pinter, 1989).
Australian Bureau of Agricultural and Research Economics, *Japanese Agricultural Policies,* Policy Monograph No. 3, Canberra, 1988.
Ayers, Robert L., *Banking on the Poor* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1983).
Balassa, Bela, *et. al., Development Strategies in Semi-Industrial Economies* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982).
Bank for International Settlements, *59th Annual Report* – April 1988–March 1989 (Basle: BIS, June 1989).
———, *60th Annual Report,* April 1989–March 1990 (Basle: BIS, June 1990).
Baran, Paul A., "On the Political Economy of Backwardness", *The Manchester School of Economic and Social Studies,* January 1952, pp. 66–84.
———, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1957).
——— and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order* (New York: Modern Reader Paperbacks, 1966).
Bardhan, Pranab, "Symposium on the State and Economic Development", *Journal of Economic Perspectives,* Summer 1990, pp. 3–7.
Barnett, Richard J. and Ronald E. Muller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations* (New York: Guinon & Schuster, 1974).
Barr, N., *The Economy of the Welfare State* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1987).
Barzun, Jacques, *Darwin, Marx, Wagner* (New York: Doubleday, 1958).
Batra, Raveendra N., *The Downfall of Capitalism and Communism: A New Study of History* (London: Macmillan, 1978).
Bauer, Peter T. and Basil S. Yamey, *The Economics of Underdeveloped Countries* (Chicago: The University of Chicago Press, 1957).
———, *Dissent on Development* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972).
Baum, Warren C. and Stokes M. Tolbert, *Investing in Development* (Washington, D.C.: The World Bank, 1985).
Bean, Charles, *et al.* (eds.), *The Rise in Unemployment* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).

Bell, Daniel, *The Cultural Contradictions of Capitalism* (New York: Basic Books, 1976).
——— and Lester Thurow, *The Deficits: How Big? How Long? How Dangerous?* (New York: New York University Press, 1985).
Benedict, R., *The Chrysanthemum and the Sword* (Boston: Houghton Mifflin, 1946).
Bergson, Abram, "Income Inequality Under Soviet Socialism", *Journal of Economic Literature*, September 1984.
Berle, Adolf A. Jr., *The Twentieth Century Capitalist Revolution* (New York: Harcourt, 1954).
Berry, R. A. and W. R. Cline, *Agrarian Structure and Productivity in Developing Countries* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1979).
Beus, J. G. de, *Shall We Make the Year 2000?: The Decisive Challenge to Western Civilisation* (London: Sidgwick & Jackson, 1985).
Bhagwati, J. and A. Kruger, "Exchange Control, Liberalisation and Development", *American Economic Review*, 2/1973, pp. 419–27.
——— and Richard Eckaus, *Development Planning: Essays in Honour of Paul Rosenstein-Rodan* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1972).
Bhatt, V. V., "Improving the Financial Structure", *Finance and Development*, June 1986.
Birch, David, *The Job Generation Process* (Cambridge, Mass.: MIT, Programme on Neighbourhood and Regional Change, 1979).
Boonekamp, Clemens, "Industrial Policies of Industrial Countries", *Finance and Development*, March 1989.
Boulding, Kenneth E., *Beyond Economics: Essays on Society, Religion and Ethics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1968).
———, *A Preface to Grants Economics: The Economy of Love and Fear* (New York: Praeger, 1973).
———, *Human Betterment* (London: Sage Publications, 1985).
Bracewell, Milnes, *The Wealth of Giving* (London: The Institute of Economic Affairs, 1989).
Brady, Nicholas E. *et al.*, *Report of the Presidential Task Force on Market Mechanics* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, January 1988).
Brandt Commission, *North-South: A Programme for Survival* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980).
———, *Common Crisis: North-South Cooperation for World Recovery* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1983).
Briggs, Asa, "The Welfare State in Historical Perspective", *Archives Européennes de Sociologie*, 1961.

Brinton, Crane, "Enlightenment", in *Encyclopaedia of Philosophy* (New York: Macmillan and the Free Press, 1967), vol. 2.
Britnell, G. E., "Factors in the Economic Development of Guatemala", *American Economic Review*, May 1953, pp. 104–14.
Brittan, Samuel, *Two Cheers for Self-Interest: Some Moral Prerequisites for a Market Economy* (London: The Institute of Economic Affairs, for the Wincott Foundation, 1985).
———, *The Role and Limits of Government: Essays in Political Economy* (Aldershot, Hampshire: Wildwood House, 2nd Impression, 1987).
Bruce, Maurice, *The Coming of the Welfare State* (London: Batsford, Fourth ed., 1968).
Brunberg, Abraham (ed.), *Russia Under Khruschev* (New York: Praeger, 1962).
Bruton, Henry, *Inflation in a Growing Economy* (Bombay: University of Bombay, 1961).
———, "The Two-gap Approach to Aid and Development", *American Economic Review*, September 1966.
Buck, Trevor and John Cole, *Modern Soviet Economic Performance* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
Burton, John, *Why No Cuts: An Inquiry into the Fiscal Anarchy of Uncontrolled Government Expenditure* (London: The Institute of Economic Affairs, 1985).
Burtt, Edwin A., *The Metaphysical Foundations of Modern Science* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1955).
Chapel, Rothko, *A New Strategy for Development* (New York: Pergamon Press, 1979).
Chenery, Hollis, *Structural Change and Development Policy* (Oxford University Press, for the World Bank, 1970).
——— with A. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, September 1966.
——— *et al.*, *Redistribution with Growth: An Approach to Policy* (Oxford University Press, 1974).
——— and T. N. Srinivasan (eds.), *Handbook of Development Economics* (Amsterdam: North-Holland, vol. 1: 1988, vol. 2: 1989).
Churchill, Winston, *The Hinge of Fate* (Boston: Houghton Mifflin, 1950).
Clark, C. H. D., *Christianity and Bertrand Russell* (London, 1958).
Cline, William R., *Potential Effects of Income Redistribution on Economic Growth* (New York: Praeger, 1973).
Collard, D., R. Lecomber and M. Slater (eds.), *Income Distribution: The Limits to Redistribution* (Bristol: John Wright, 1980).

Colman, D. and F. Nixson, *Economics of Change in Less Developed Countries* (Oxford: Philip Allan, 2nd. ed., 1986).

Commission of the European Communities, *European Economy*, Supplement A on Highlights on Employment and Unemployment, December 1989.

———, "Economic Transformation in Hungary and Poland", *European Economy*, No. 43, March 1990.

———, "Stabilisation, Liberalisation and Devolution: Assessment of the Economic Situation and Reform Process in the Soviet Union", *European Economy*, No. 45, December 1990.

Commons, John R., *Legal Foundations of Capitalism* (Madison: The University of Wisconsin Press, 1968).

Corbo, Vittoria, Morris Goldstein and Mohsin Khan, *Growth-Oriented Adjustment Programmes: Proceedings of a Symposium Held in Washington, D.C., February 25–27, 1987* (Washington, D.C.: IMF/IBRD, 1987).

Coser, Lewis A., "Socialism", *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1973–4), vol. 16.

Crosland, C. A. R., *Socialism Now* (London: Jonathan Cape, 1974).

———, *The Future of Socialism* (London: Jonathan Cape, 1963 ed. reprinted in 1985).

Dahrendorf, Ralf, *The Modern Social Conflict: An Essay on the Politics of Liberty* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1988).

Dalton, George, *Economic System and Society* (Kingsport, Tenn.: Kingsport Press, 1974).

Danziger, S., P. Gottschalk and E. Smolensky, "American Income Inequality: How the Rich have Fared", *American Economic Review*, May 1989, pp. 310–14.

Dasgupta, Partha, "Well-being and the Extent of its Realisation in Poor Countries", *The Economic Journal*, Supplement 1990, pp. 1–32.

Datta, Anindya, *Growth and Equity: A Critique of the Lewis-Kuznets Tradition* (Calcutta: Oxford University Press, 1986).

Datta-Chaudhuri, Mrinal, "Market Failure and Government Failure", *Journal of Economic Perspectives*, Summer 1990, pp. 25–39.

Desai, Padma, *The Soviet Economy in Crisis* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).

Development Committee, *Strengthening Efforts to Reduce Poverty* (Washington, D.C.: World Bank, 1989).

Directorate General of Budget, Accounting and Statistics, Republic of Taiwan, *Statistical Yearbook of the Republic of China, 1988*.

Dixon, John, *The Chinese Welfare System, 1949–1979* (New York: Praeger, 1981).

Dobb, Maurice, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1963).
Dorn, James A. and Wang Xi (eds.), *Economic Reform in China: Problems and Prospects* (Chicago: University of Chicago Press, 1990).
Dosser, Douglas, "General Investment Criteria for Less Developed Countries", *Scottish Journal of Political Economy*, June 1962, pp. 93–8.
Dumas, Lloyd Jeffry, *The Overburdened Economy: Uncovering the Causes of Chronic Unemployment, Inflation and National Decline* (Berkeley, California: University of California Press, 1986).
Durant, Will, *The Story of Civilisation* (New York: Simon & Schuster, 1953).
———, *The Story of Philosophy* (New York: Washington Square Press, 1970).
——— and Ariel, *The Lessons of History* (New York: Simon & Schuster, 1968).
Edgeworth, F. Y., *Mathematical Psychics: An Essay on the Application of Mathematics to the Moral Science* (London: Kegan Paul, 1881).
Edwards, Paul, "Life, Meaning and Value of", *Encyclopaedia of Philosophy* (New York: Macmillan and the Free Press, 1967), vol. 3, pp. 467–77.
Ellis, Howard S., *Economic Development for Latin America* (London: Macmillan, 1961).
Ellman, M., *Planning Problems in the USSR* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).
———, *The USSR in the 1990s: Struggling out of Stagnation* (London: Economist Intelligence Unit, 1990).
Ellsworth, P. T., "Factors in the Economic Development of Ceylon", *American Economic Review*, May 1953, pp. 115–25.
Emmerij, Louis, "The Social Economy of Today's Employment Problem in Industrial Countries", in *Unemployment in Western Countries: Proceedings of a Conference held by the International Economic Association at Bichenberg, France* (London: Macmillan, 1980).
——— (ed.), *Development Policies and the Crisis of the 1980s* (Paris: Development Centre of the OECD, 1987).
Emmott, Bill, *The Sun also Sets: Why Japan will not be Number One* (Hemel Hempstead, U.K.: Simon & Schuster, 1989).
Fairbank, John K., *The Great Chinese Revolution 1800–1985* (New York: Harper & Row, 1986).

Feldt, Kjell-Olof, "The Acceptable Face of Socialism", *Financial Times*, 16 June 1988, Section IV, p. iv.
Feuer, Lewis S., "Marx", *The New Encyclopaedia Britannica* (Chicago: Helen Hamingway Benton), 15th ed. (1973–74), vol. 11.
Fine, Sidney, *Laissez-Faire and the General Welfare State* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1966).
Fishlow, Albert, "The Latin American State", *Journal of Economic Perspectives*, Summer 1990, pp. 61–74.
Friedman, Milton, *Capitalism and Freedom* (Chicago: The University of Chicago Press, 1972).
——, "The Methodology of Positive Economics", in F. Hahn and M. Hollis (1979).
—— and Rose, *Free to Choose* (London: Secker & Warburg, 1980).
Furniss, Norman and Timothy Tilton, *The Case for the Welfare State: From Social Security to Social Equality* (Bloomington, Indiana: International Union Press, 1977).
Galbraith, John K., *The Affluent Society* (Boston: Houghton Mifflin, 1958).
——, *American Capitalism: The Concept of Countervailing Power* (Boston: Houghton Mifflin, 1962).
——, *Economic Development in Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).
——, *The New Industrial State* (New York: New American Library, 1972).
——, *Economics and the Public Purpose* (New York: New American Library, 1975). See also the review on this book, "Economics *Sans* Man *Sans* Purpose", by Gaafar Idris in *Impact* (London), 11 July 1974, p. 8.
——, *Economics in Perspective* (Boston: Houghton Mifflin, 1987).
Galenson, W. and H. Leibenstein, "Investment Criteria, Productivity and Economic Development", *Quarterly Journal of Economics*, August 1955, pp. 343–70.
Gemmell, Norman, *Surveys in Development Economics* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
George, Henry, *Progress and Poverty* (New York: Robert Schalkenbach Foundation, 1955).
Geras, Norman, *Marx and Human Nature: Refutation of a Legend* (London: Verso, 1983).
Gersovitz, Diaz, Ranis and Rosenweig (eds.), *The Theory and Experience of Economic Development* (London: Allen & Unwin, 1982).

Gilbert, Neil, *Capitalism and the Welfare State: Dilemmas of Social Benevolence* (New Haven: Yale University Press, 1983).
Girvetz, Harry K., "Welfare State", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan and the Free Press, 1968), vol. 16.
Goldman, Marshal I., *U.S.S.R. in Crisis: The Failure of an Economic System* (New York: Norton, 1983).
Gonzales-Vega, C. and V. H. Cespedes, *Growth and Equity: Changes in Income Distribution in Costa Rica* (New York: United Nations, 1983).
Gorbachev, Mikhail, *New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper & Row, 1987).
Gottlieh, Mannuel, *A Theory of Economic Systems* (Orlando: Harcourt Brace, 1984).
Government of India, Planning Commission, *The First Five Year Plan: A Summary* (New Delhi, 1952).
Government of Pakistan, National Planning Board, *The First Five Year Plan 1955–60* (Karachi, December 1957).
———, *The Second Five Year Plan (1960–65)* (Karachi, June 1960).
———, *The Constitution of the Republic of Pakistan* (Karachi, 1962).
Grand, J. and S. Estrin (eds.), *Market Socialism* (Oxford University Press, 1989).
Gray, Alastair, "Health and Society: Reflections on Policy", *IDS Bulletin*, October 1983, pp. 3–9.
Greenberg, Edward S., *Serving the Few: Corporate Capitalism and the Bias of Government Policy* (New York: John Wiley, 1974).
——— and Richard Young, *American Politics Reconsidered* (Belmont, Calif.: Wadsworth, 1973).
Gregory, Paul R. and Robert C. Stuart, *Soviet Economic Structure and Performance* (New York: Harper & Row, 3rd ed., 1986).
Griffin, Keith, *International Inequality and National Poverty* (London: Macmillan, 1978).
——— and A. R. Khan, "Poverty in the Third World: Ugly Facts and Fancy Models", *World Development*, 6/1978, pp. 1271–80.
Gudgin, Graham, *Industrial Location Processes and Employment Growth* (London: Gower, 1978).
Haberler, Gottfried, "Liberal and Illiberal Development Policy", in Meier (1987).
Hacker, Andrew *et al.*, "Corporation, Business", *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1973–74), vol. 5.

Hagen, E. E., *On the Theory of Social Change* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1962).
Hahn, Frank and Martin Hollis (eds.), *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1979).
Haley, B. F., *A Survey of Contemporary Economics* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1952).
Hancock, D. Arnold and Gideon Sjoberg, *Politics in the Post Welfare State* (New York: Columbia Press, 1972).
Haq, Mahboobul, *The Strategy of Economic Planning: A Case Study of Pakistan* (Karachi: Oxford University Press, 1963).
——— and Moin Baqai (eds.), *Employment, Distribution, and Basic Needs in Pakistan, Essays in Honour of Jawaid Azfar* (Lahore: Progressive Publishers, 1986).
Harrington, John J. Jr., "Converting from Western to Islamic Banking" (Pakistan), *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* (Villanova, PA), 2/1988, pp. 3–20.
Harrington, Michael, *Twilight of Capitalism* (London: Macmillan, 1977).
Harris, Ralph, *Beyond the Welfare State: An Economic, Political and Moral Critique of Indiscriminate State Welfare and a Review of Alternatives to Dependency* (London: Institute of Economic Affairs, 1988).
Harrison, Alan, *Distribution of Income in Ten Countries*, Background Paper No. 7, Royal Commission on the Distribution of Income and Wealth (London: Her Majesty's Stationery Office, 1979).
Hasan, Parvez, *Korea: Problems and Issues in a Rapidly Growing Economy* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press – published for the World Bank, 1976).
Hattersley, Roy, *Economic Priorities for the Labour Government* (London: St. Martin's Press, 1987).
Hayek, F. A. von, *Individualism and Economic Order* (Chicago, 1948).
Hayter, Teresa, *Aid is Imperialism* (Harmondsworth: Penguin Books, 1969).
Heilbroner, Robert L., *The Limits of American Capitalism* (New York: Harper & Row, 1966).
——— and Lester C. Thurow, in *The Economic Problem* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1975).
———, *The Making of Economic Society* (London: Prentice Hall, 6th ed., 1980).
Hemming, Richard and Ali M. Mansoor, *Privatisation and Public Enterprise* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1988).

Hewett, A. (ed.), *Reforming the Soviet Economy* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1988).
Hicks, N., "Growth vs. Basic Needs: Is there a Trade-Off?" *World Development*, 7/1979.
——— and P. Streeten, "Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick", *World Development*, 7/1979.
Hirsch, Fred, *Social Limits to Growth* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976).
Hirschman, Albert O., "The Welfare State in Trouble: Systematic Crisis or Growing Pains", *American Economic Review*, May 1980.
———, "The Rise and Decline of Development Economics", in *Essays in Trespassing* (New York: Cambridge University Press, 1981).
Hodgson, Geoffrey, *Economics and Institutions* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1988).
Hofstadter, Richard, *Social Darwinism in American Thought*, revised edition (Boston: Beacon Press, 1962).
Hollis, Martin and Edward Nell, *Rational Economic Man: A Philosophical Critique of Neo-Classical Economics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975).
Holmes, Sir Frank (ed.), *Economic Adjustment: Policies and Problems* (Washington, D.C.: IMF, 1987).
Hook, Sidney (ed.), *Determinism and Freedom in the Age of Modern Science* (New York, 1958).
———, "Welfare State – A Debate that Isn't", in C. I. Schottland (ed.), *The Welfare State* (New York: Harper & Row, 1967).
———, *Revolution, Reform and Social Justice: Studies in the Theory and Practice of Marxism* (New York: New York University Press, 1975).
Hoselitz, Bert F., *The Progress of Underdeveloped Areas* (Chicago: University of Chicago Press, 1952).
———, *Sociological Aspects of Economic Growth* (New York: The Free Press, 1960).
——— *et al.*, *Theories of Economic Growth* (Gleneve, Ill.: Free Press, 1960).
Hough, Jerry, *Russia and the West: Gorbachev and the Politics of Reform* (New York: Simon & Schuster, 1988).
Howe, Irving (ed.), *Twenty-Five Years of 'Dissent': An American Tradition* (New York: Methuen, 1979).
IBRD, *The Basis of a Programme for Columbia* (Washington, D.C.: IBRD, 1950).
———, *World Development Report*, for all years since the first issue in 1978.

———, *Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, 1986.*

———, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1989–90* and *1990–91.*

ILO, *Employment Objectives in Economic Development: Report of a Meeting of Experts* (Geneva, 1961).

———, *Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya* (Geneva: ILO, 1972).

———, *Poverty and Landless in Rural Asia* (Geneva: ILO, 1977).

IMF, *Fund-Supported Programmes, Fiscal Policy, and Income Distribution,* Occasional Paper No. 46 (Washington, D.C.: IMF, September 1986).

———, *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, D.C.: IMF, August 1987).

———, *Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programs,* Occasional Paper No. 55 (Washington, D.C.: IMF, 1987).

———, *The Implications of Fund-Supported Adjustment Programmes for Poverty: Experience of Selected Countries,* Occasional Paper No. 58 (Washington, D.C.: IMF, 1988).

———, *Government Financial Statistics Yearbook* 1989 and previous years.

———, *International Financial Statistics.*

———, *World Economic Outlook,* May 1990.

Jameson, Kenneth P. and Charles K. Wilker (eds.), *Directions in Economic Development* (Notre Dame: Notre Dame University Press, 1973).

Jansen, Marius B., "Japan, History of", *The New Encyclopaedia Britannica,* 15th ed. (1973–74), vol. 10.

Japan, Ministry of International Trade and Industry, *Commercial Statistics and White Paper on International Trade* (1988).

Jay, Elizabeth and Richard Jay, *Critics of Capitalism: Victorian Reactions to Political Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

Jegen, Mary E. and Charles K. Wilbur, *Growth with Equity* (New York: Paulist Press, 1979).

Jevons, W. S., *The Theory of Political Economy* (Reprint of the 1871 edition) (New York: A. M. Kelly, 1965).

Johnson, Elizabeth S. and Harry J. Johnson, *The Shadow of Keynes* (Oxford: Basil Blackwell, 1978).

Johnson, Harry G., *Money, Trade and Economic Growth* (London: George Allen & Unwin, 1962).

Jonas, Paul, *Essays on the Structure and Reform of Centrally Planned Economic Systems* (Boulder: Col.: Social Science Monographs, 1990).
Karen, Michael, "The New Economic System in the GDP: An Obituary", *Social Studies*, April 1973, pp. 554–87.
Keynes, J. M., *The Collected Writings of John Maynard Keynes* (London: Macmillan, for the Royal Economic Society, 1972).
Khan, Jaliluddin Ahmad, *Alternatives for the Destiny of European Civilization* (Karachi: International Islamic Publishers, 1982).
———, *Atheistic Materialism: A Reaction to Orthodox Christianity* (Karachi: International Islamic Publishers, 1982).
Knight, Frank H., "Social Economic Organisation", reprinted from his book, *The Economic Organisation*, pp. 3–30, in W. Breit, *et al., Readings in Macroeconomics* (St. Louis: Times Mirror/ Mosby, 1986).
Kohler, Heinz, *Welfare and Planning: An Analysis of Capitalism Versus Socialism* (New York: Robert E. Kreiger, 2nd ed., 1979).
Kolakowski, *Main Currents of Marxism*, 3 vols., tr. P. S. Fallan (Oxford: Clarendon Press, 1978).
Kolko, Gabriel, *Wealth and Power in America: An Analysis of Social Class and Income Distribution* (New York: Praeger, 1964).
Kontorovich, V. (1986), "Soviet Growth Slowdown: Econometric Versus Direct Evidence", *American Economic Review*, May 1986.
Kornai, Janos, *Economics of Shortage* (Amsterdam: North-Holland, 1980).
———, "The Hungarian Reform Process: Visions, Hopes and Reality", *Journal of Economic Literature*, December 1986, pp. 1687–737.
Krueger, Anne O., "Government Failures in Development", *Journal of Economic Perspectives*, Summer 1990, pp. 9–23.
———, *Economic Policy in Developing Countries* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).
Kunio, Yoshihara, *Japanese Economic Development: A Short Introduction* (Tokyo: Oxford University Press, 1979).
Kuznets, Simon, "Economic Growth and Income Inequality", *American Economic Review*, March 1955.
———, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: Distribution of Income by Size", *Economic Development and Cultural Change*, January 1963.
———, *Modern Economic Growth* (New Haven: Yale University Press, 1966).
Lace, Lawrence J. (ed.), *Models of Development: A Comparative Study of Economic Growth in South Korea and Taiwan* (San Francisco: ICS Press, 1986).

Laird, Sam and Alexander Yeats, "Non-tariff Barriers of Developed Countries, 1966–68", *Finance and Development*, March 1989, pp. 12–13.

Lal, Deepak, *The Poverty of Development Economics* (London: Hobart Paperback No. 16, 1984).

Lampman, Robert J., *The Share of Top Wealth-Holders in National Wealth, 1922–1956* – A Study by the National Bureau of Economic Research (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962).

Lange, Oscar, *Political Economy* (New York: Macmillan, 1963).

Lappe, Frances M. and Joseph Collin, *World Hunger: Twelve Myths* (London: Earthsean, revised ed., 1988).

Layard, Richard, *How to Beat Unemployment* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

Lebergott, Stanley, "The Shape of the Income Distribution", *American Economic Review*, June 1959, pp. 328–47.

———, "Income Distribution II (Size)", *International Encyclopaedia of the Social Sciences* (1968), vol. 7.

Lee, E., "Egalitarian Peasant Farming and Rural Development: The Case of South Korea", *World Development*, 7 (1979), pp. 493–517.

Leeman, Wayne A. (ed.), *Capitalism, Market Socialism and Central Planning: Readings in Comparative Economic Systems* (Boston: Houghton Mifflin, 1963).

Le Grand, Julian, "Who Benefits from Public Expenditure?" *New Society*, vol. 45, No. 833, 1978.

———, *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services* (London: Allen & Unwin, 1982).

Leibenstein, Harvey, *Economic Backwardness and Economic Growth* (New York: John Wiley, 1957).

———, "Notes on Welfare Economics and the Theory of Democracy", *Economic Journal*, June 1962, pp. 299–317.

———, *Beyond Economic Man* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976).

Lekachman, R., *Economists at Bay* (New York: McGraw Hill, 1976).

Lerner, Warren, *A History of Socialism and Communism in Modern Times: Theorists, Activists and Humanists* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1982).

Lewis, Russell, *The Survival of the Capitalist System: Challenge to the Pluralist Societies of the West* (London: Institute for the Study of Conflict, 1977).

Lewis, W. Arthur, *The Theory of Economic Growth* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1955).

——, "A Review of Economic Development", *Manchester School*, May 1965, pp. 1–16.
Lichtheim, George, *Marxism* (New York: Praeger, 1961).
——, *A Short History of Socialism* (Glasgow: Collins, 1978).
Lindemann, Albert S., *A History of European Socialism* (New Haven: Yale University Press, 1983).
Lipton, D. and Sachs, J., "Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland", *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 1, pp. 75–145.
Little, Ian M. D., *Economic Development: Theory, Policy and International Relations* (New York: Basic Books, 1982).
Lockwood, William W., *The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change* (Princeton: Princeton University Press, 1968).
Lovejoy, Arthur, *The Great Chain of Being* (New York: Harper & Brothers, 1960).
Lundberg, Ferdinand, *The Rich and the Super Rich: A Study in the Power of Money Today* (New York: Bantam Books, 1969).
Lutz, M. A. and K. Lux, *The Challenge of Humanistic Economics* (Menlo Park, Calif.: Benjamin/Cummings, 1979).
Luxemburg, Rosa, *Reform or Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1963).
Magdoff, Harry and Paul M. Sweezy, *The Deepening Crisis of U.S. Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1981).
Malabre, Alfred, Jr., *Beyond Our Means* (New York: Random House, 1987).
Malinvaud, E. and Jean-Paul Fitoussi (eds.), *Unemployment in Western Countries* – Proceedings of a Conference held by the International Economic Association at Bischenberg, Franca (London: Macmillan, 1980).
Malthus, T., *An Essay on the Principle of Population* (London: J. Johnson, 2nd ed., 1803).
Mandelbaum, K., *The Industrialisation of Backward Areas* (Oxford: Basil Blackwell, 1945).
Manser, Anthony, *Sartre: A Philosophic Study* (London: Athlone Press, 1966).
Marsh, David, *The Future of the Welfare State* (London: Penguin, 1964).
Marx, Karl, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, (tr. T. B. Bottomore) T. B. Bottomore and M. Rubel (eds.), (London: Penguin, 1963).
——and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto* (New York: International Publishers, 1948).

——, ed., Lewis Feuer, *Basic Writings on Politics and Philosophy* (Garden City, N.Y.: Anchor, 1959).

Masai, Yasuo, "Japan", *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1973–74), vol. 10, p. 49.

Maslow, Abraham, *Motivation and Personality* (New York: Harper & Row, 1970).

Mason, Edward S., "Corporation", *International Encyclopaedia of Social Sciences* (1968), vol. 3.

—— (ed.), *The Corporation in Modern Society* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980).

—— *et al.*, *The Economic and Social Modernisation of the Republic of Korea* (Cambridge: Harvard University Press, 1980).

Mathews, R. C. O. and G. P. Stafford, *The Grants Economy and Collective Consumption* (London: Macmillan, 1982), p. 77.

McInnes, Neil, "Karl Marx", *The Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 5.

McKeown, Thomas, *The Role of Medicine: Dream, Mirage or Nemesis?* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979).

McKibben, Bill, *The End of Nature* (New York: Viking, 1989).

Meadows, D. H. *et al.*, *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (London: Pan Books, 1974).

Medvedev, Roy, *Let History Judge*, tr. George Shriver (New York: Columbia University Press, 1989).

Meier, Gerald M., *Leading Issues in Development Economics: Selected Materials and Commentary* (New York: Oxford University Press, 1964).

—— and Dudley Seers (eds.), *Pioneers in Development*, First Series (New York: Oxford University Press, 1984).

——, *Emerging from Poverty: The Economics that Really Matters* (New York: Oxford University Press, 1984).

——, (ed.), *Pioneers in Development*, Second Series (New York: Oxford University Press, 1987).

Miller, George A., *Psychology: The Science of Mental Life* (New York: Harper & Row, 1962).

Millhand, Ralph, *The State in Capitalist Society* (New York: Basic Books, 1969).

Mills, C. Wright, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1959).

Mincer, Jacob, "The Distribution of Labour Incomes: A Survey with Special Reference to the Human Capital Approach", *Journal of Economic Literature*, March 1970, pp. 1–26.

Minford, P., *Unemployment, Cause and Cure* (Oxford: Basil Blackwell, 2nd ed., 1985).

Mini, Piero V., *Philosophy and Economics: The Origins and Development of Economic Theory* (Gainsville: The University Presses of Florida, 1974).
Minsky, Hyman P., *Stabilising an Unstable Economy* (New Haven: Yale University Press, 1986).
Mintz, Morton and Jerry S. Cohen, *America, Inc.: Who Owns and Operates the United States* (New York: The Dial Press, 1971).
Mises, Ludwig von, *Socialism: An Economic and Sociological Analysis*, tr. from the German by J. Kahane (London: Jonathan Cape, 1974).
Mishan, E. J., *The Costs of Economic Growth* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973).
———, *Cost Benefit Analysis: An Introduction* (New York: Praeger, 1971).
Moore, Barrington, Jr., *Reflections on the Causes of Human Misery and Upon Certain Proposals to Eliminate Them* (London: Allen Lane, the Penguin Press, 1972).
Morawetz, David, *Twenty-five Years of Economic Development: 1950 to 1975* (Washington, D.C.: IBRD, 1977).
Myers, Milton L., *The Soul of Modern Economic Man: Ideas of Self Interest, Thomas Hobbes to Adam Smith* (Chicago: University of Chicago Press, 1983).
Myers, Robert L. (ed.), *The Political Morality of the International Monetary Fund* (New York: Transaction Books, 1987).
Myint, Hla, "Comparative Analysis of Taiwan's Economic Development with Other Countries", *Academic Economic Papers*, March 1982.
Myrdal, Gunnar, *Economic Theory and Underdeveloped Regions* (London: Buckworth, 1957).
———, *Rich Lands and Poor* (New York: Harper & Row, 1957).
———, *Beyond the Welfare State* (New Haven: Yale University Press, 1960).
———, *Asian Drama* (New York: The Twentieth Century Fund, 1968).
———, "Need for Reforms in Underdeveloped Countries", *Quarterly Economic Journal* (National Bank of Pakistan), January–March 1979.
Nakamura, T., tr. J. Kaminski, *The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure* (Tokyo: University of Tokyo Press, 1981).
Nelson, Joan M. (ed.), *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Adjustment in the Third World* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990).

Nikko Research Centre, *Analysis of Japanese Industries for Investors, 1990* (Tokyo: Nikko Research Centre).
Nolan, Peter and Suzanne Paine (eds.), *Rethinking Socialist Economics: New Agenda for Britain* (New York: St. Martin's Press, 1986).
Nordhaus, N. D., "Soviet Economic Reform: The Longest Road", *Brookings Papers on Economic Activity*, 1990, vol. 1, pp. 287–307.
Novak, Michael, *The Spirit of Democratic Capitalism* (New York: Simon & Schuster, 1982).
Nove, Alec, *The Soviet Economic System* (London: George Allen & Unwin, 1977).
———, *The Economics of Feasible Socialism* (London: George Allen & Unwin, 1983).
Nurkse, Ragnar, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (Oxford: Basil Blackwell, 1953).
———, "The Structuralist Approach to Economic Development", *American Economic Review*, May 1965.
O'Connor, James, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973).
OECD, *The Welfare State in Crisis, An Account of the Conference on Social Policies in the 1980s*, Paris, 20–23 October 1980, (Paris: OECD, 1981).
———, *Employment Outlook* (Paris: OECD, 1986).
———, "Financial Resources for Developing Countries: 1986 and Recent Trends", *OECD Press Release*, 19 June 1987.
———, *Financing External Debt of Developing Countries – 1986 Survey* (Paris: OECD, 1987).
———, *The Costs of Restructuring Imports – The Automobile Industry* (Paris: OECD, 1987).
———, *National Policies and Agricultural Trade* (Paris: OECD, 1988).
———, *OECD Economic Outlook* Nos. 44 and 47 (Paris: OECD, 14 December 1988 and 20 June 1990 respectively).
———, *Revenue Statistics of OECD Member Countries, 1965–89* (Paris: OECD, 1990).
———, *A Study of the Soviet Economy*, study undertaken by the IMF, the IBRD, the OECD and the EBRD (Paris: OECD, 1991).
Offer, Gur, "Soviet Economic Growth: 1928–1985", *Journal of Economic Literature*, December 1987.
Offe, Claus, *Contradictions of the Welfare State*, ed. John Keane (London: Hutchinson, 1984).
Okun, Arthur, *Equality and Efficiency: The Big Trade-off* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975).

Packard, Vance, *The Hidden Persuaders* (Harlow, Essex: Longman, 1957).

Passmore, John, "Logical Positivism", *Encyclopaedia of Philosophy* (1967), vol. 5.

Payer, Cheryl, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (New York: Monthly Review Press, 1972).

———, *The World Bank: A Critical Analysis* (New York: Monthly Review Press, 1982).

Pechman, Joseph A., "The Rich, the Poor and the Taxes They Pay", *The Public Interest*, Fall 1969.

——— and Benjamin A. Okner, *Who Bears the Tax Burden?* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1974).

———, *The Rich, the Poor and the Taxes They Pay* (Boulder, Co.: Westview Press, 1986).

———, *World Tax Reform: The Progress Report* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1988).

Perkins, Dwight H., "Reforming China's Economic System", *Journal of Economic Literature*, June 1988, pp. 601–45.

Plamenatz, John, *Karl Marx's Philosophy of Man* (Oxford: Clarendon Press, 1975).

Polanyi, Karl, *The Great Transformation* (New York: Reinhart, 1944).

Posner, Richard A., *The Economics of Justice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).

Qureshi, M. L., *Strategy of Industrial Planning and Development in Pakistan* (Karachi: Government of Pakistan, 1965).

Rafiuddin, M., *The Fallacy of Marxism* (Lahore: Institute of Islamic Culture, 1969).

Ranis, Gustav and Paul T. Schultz (eds.), *The State of Development Economics: Progress and Perspectives* (Oxford: Basil Blackwell, 1988).

Rao, D. G., "Economic Growth and Equity in the Republic of Korea", *World Development*, 6/1978, pp. 397–409.

Rawls, John, "Justice as Fairness", *Philosophical Review*, vol. 67/1958, pp. 164–94.

———, *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1973).

Rees, Albert E., *Wage Inflation* (New York: National Industrial Board, 1957).

Rees-Mogg, William, *The Reigning Error: The Crisis of World Inflation* (London: Hamish Hamilton, 1974).

Reich, Michael, "The Evolution of the U.S. Labour Force", *The Capitalist System* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1972).

Reich, Robert, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st Century Capitalism* (New York: Knopf, 1988).
Reisman, David, *Galbraith and American Capitalism* (London: Macmillan, 1980).
Reynolds, Bruce L. (ed.), *Chinese Economic Reform: How Far, How Fast?* (London: Academic Press, 1988).
Reynolds, Lloyd G., "The Spread of Economic Growth to the Third World: 1850–1980", *Journal of Economic Literature*, September 1983, pp. 941–80.
Robbins, Lord, *The Theory of Economic Development in the History of Economic Thought* (London: Macmillan, 1968).
Robinson, William F., *The Pattern of Reform in Hungary* (New York: Praeger, 1973).
Rosenstein-Rodan, P. N., "Notes, on the Theory of the 'Big Push' ", in Howard S. Ellis (ed.), *Economic Development for Latin America* (London: Macmillan, 1961).
Rostow, W. W., "Take-off into Self-sustained Economic Growth", *Economic Journal*, March 1986.
Russell, Bertrand, *A Free Man's Worship: Mysticism and Logic* (New York, 1918).
———, *A History of Western Philosophy* (New York: Simon & Schuster, 1945).
———, *The Impact of Science on Society* (New York: Simon & Schuster, 1953).
Sachs, Jeffrey, *Social Conflict and Populist Policies in Latin America* (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, Paper No. 2897).
Samuelson, Paul A., *Economics* (New York: McGraw Hill, 11th ed., 1980).
Sartre, Jean-Paul, *Being and Nothingness*, tr. Hazel Barnes (London: Methuen, 1957).
Saunders, Peter and Friedrich Klau, *The Role of the Public Sector: Causes and Consequences of the Growth of Government* (Paris: OECD, 1985).
Sawhill, Isabell V., "Poverty in the U.S.: Why is it So Persistent?" *Journal of Economic Literature*, September 1988.
Schadwick, Owen, *The Secularization of the European Mind in the Nineteenth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975).
Schneider, W., *Adam Smith's Moral and Political Philosophy* (New York, 1948).
Schottland, C. I. (ed.), *The Welfare State* (New York: Harper & Row, 1967).

Schultz, Charles, *The Public Use of Private Purpose* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1957).
Schumpeter, Joseph, *Capitalism, Socialism and Development* (New York: Harper, 1950).
Scitovsky, Tibor, *The Joyless Economy* (New York: Oxford University Press, 1976).
———, "Economic Development in Taiwan and South Korea", *Food Research Institute Studies*, 1985.
Seers, Dudley, "The Meaning of Development", *International Development Review*, December 1969.
———, *The Political Economy of Nationalism* (Oxford University Press, 1983).
Seligman, Ben, *Main Currents in Modern Economics* (Chicago: Quadrangle paperback, 1971).
Sen, Amartya, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Clarendon Press, 1981).
———, *On Ethics and Economics* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).
Sheehan, Robert, "Proprietors in the World of Big Business", *Fortune*, 15 June 1967.
Shmelev, N. and V. Propov, *The Turning Point: Revitalising the Soviet Economy* (London: Tauris, 1990).
Short, Peter, *Appraising the Role of Public Enterprises: An International Comparison* (Washington, D.C.: International Monetary Fund Occasional Papers, 1983).
Sidgwick, H., *Outlines of the History of Ethics* (London, 1946).
Silver, Morris, *Foundations of Economic Justice* (Oxford: Basil Blackwell, 1989).
Simons, Henry C., *Personal Income Taxation* (Chicago: University of Chicago Press, 1938).
Sirc, L., *Economic Revolution in Eastern Europe* (Harlow, Essex: Longman, 1969).
Skinner, B. F., *Science and Human Behaviour* (New York: Macmillan, 1953).
Skinner, Quentin (ed.), *The Return of Grand Theory in the Human Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).
Solo, Robert A. and Charles W. Anderson (eds.), *Value Judgement and Income Distribution* (New York: Praeger, 1981).
Solzhenitsyn, Alexander, *A World Split Apart* (New York: Harper & Row, 1978).
Soule, George, *Ideas of the Great Economists* (New York: Mentor, 1952).
South Korea, *Agriculture in Korea* (Seoul: Ministry of Agriculture and Forestry, 1970).

Spengler, Joseph P., "IBRD Mission Growth Theory", *American Economic Review*, May 1954, pp. 586–7.
Staley, Eugene, *The Future of Underdeveloped Countries* (New York, 1954).
Steidlmeier, Paul, *The Paradox of Poverty: A Reappraisal of Economic Development Policy* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1987).
Stepelevich, L. S. (ed.), *The Capitalist Reader* (New York: Arlington House Publishers, 1977).
Stevenson, Leslie, *Seven Theories of Human Nature* (Oxford: Clarendon Press, 1974).
Stewart, Frances, *Basic Needs in Developing Countries* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1985).
Stigler, G., *Production and Distribution Theories: The Formative Period* (New York: Macmillan, 1941).
Strayer, Paul J., "The Individual Income Tax and Income Distribution", *American Economic Review*, vol. 45, No. 2.
Streeten, Paul, *Development Perspectives* (London: Macmillan, 1981).
——— *et al.*, *First Things First: Meeting Basic Needs in Developing Countries* (Oxford: Oxford University Press, 1981).
———, "Basic Needs: Some Unsettled Questions", *World Development*, 1984.
——— (ed.), *Beyond Adjustment: The Asian Experience* (Washington, D.C.: IMF, 1988).
Sumner, William G., *The Challenge of Facts and Other Essays*, ed. Albert G. Keller (New Haven: Yale University Press, 1914).
Sweezy, Paul M., "Lessons of Soviet Experience", *Monthly Review*, November 1967, pp. 9–21.
Tawney, R. H., *The Acquisitive Society* (New York: Harcourt Brace, 1948).
Thoenes, Piet, *The Elite in the Welfare State* (London: Faber, 1966).
Thomas, Roy, *Japan: The Blighted Blossom* (London: Tauris, 1989).
Thorp, Willard, "Some Basic Policy Issues in Economic Development", *American Economic Review*, May 1951, pp. 407–17.
Thurow, Lester, *Zero-Sum Society* (New York: Basic Books, 1980).
———, "A Time to Dismantle the World Economy", *The Economist*, 9 November 1985.
Titmuss, Richard M., *Essays on the Welfare State* (London: Unwin, 1963).

——— *Commitment to Welfare* (London: George Allen & Unwin, 2nd ed., 1976).

Toynbee, Arnold J., *A Study of History*, abridgement by D. C. Somervell (Oxford: Oxford University Press, 1957).

Trotsky, Leon, *The Revolution Betrayed* (New York: Pathfinder Press, 1972), originally published in 1937.

U.S. Congress, Joint Economic Committee, *East European Economies: Slow Growth in the 1980s* (Washington, D.C.: US GPO, 1986).

U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States, 1986 and 1988.*

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report, 1985* (New York: United Nations, 1985).

United Nations, Department of Economic Affairs, *Measures for the Economic Development of Underdeveloped Countries* (New York: United Nations, 1951).

United Nations, ECAFE, "Criteria for Allocating Investment Resources among Various Fields of Development in Underdeveloped Countries", *Economic Bulletin for Asia and the Far East*, June 1961.

Viner, Jacob, *International Trade and Economic Development* (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1952).

Ward, Benjamin, *What is Wrong With Economics?* (London: Macmillan, 1972).

———, *The Ideal Worlds of Economics: Liberal, Radical and Conservative Economic Worldviews* (London: Macmillan, 1979).

Wesson, Robert G., *Why Marxism?: The Continuing Success of a Failed Theory* (New York: Basic Books, 1976).

Westphal, Larry E., "Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience", *Journal of Economic Perspectives*, Summer 1990, pp. 41–59.

Wilczynski, J., *The Economics of Socialism* (London: George Allen & Unwin, 3rd ed., 1978).

Wilensky, Harold, *The Welfare State and Equality* (Berkeley, California: University of California Press, 1975).

Wilhelm, Donald, *Creative Alternatives to Communism: Guidelines for Tomorrow's World* (London: Macmillan, 1977).

Williamson, J. G. and P. H. Lindert, *American Inequality: A Macro-Economic History* (New York: Academic Press, 1980).

———, *Did British Capitalism Breed Inequality?* (London: Allen & Unwin, 1985).

———, "The Historical Content of the Classical Labour Surplus Model", *Population and Development Review*, June 1985, pp. 171–91.
———, *Inequality, Poverty, and History* (Oxford: Basil Blackwell, 1991).
Winglee, Peter, "Agricultural Trade Policies of Industrial Countries", *Finance and Development*, March 1989.
Winiecki, Jan, *Economic Prospects, East and West* (London: Centre for Research into Communist Economies, 1987).
———, *The Distorted World of Soviet-Type Economies* (London: Routledge & Kegan Paul, 1988).
Witt, S. F. and G. D. Newbould, "The Impact of Food Subsidies", *National Westminster Bank Quarterly Review*, August 1976, pp. 29–36.
Wolf, T. A., "Economic Stabilisation in Planned Economies", *IMF Staff Papers*, 1/1985, pp. 78–131.
Wolferen, Karel von, *The Enigma of Japanese Power* (London: Macmillan, 1989).
Yamaichi Research Institute of Securities and Economics, *Monthly Digest of Statistics*, January and September 1989 and July 1990.
Yanowitch, Murray, *Social and Economic Inequality in the Soviet Union* (London: Martin Robertson, 1977).
Yotopoulos, P. A. and J. B. Nugent, *Economics of Development* (New York: Harper & Row, 1976).
Young-Kyun, Oh, "Agrarian Reform and Economic Development: A Case Study of Korean Agriculture", *Koreana Quarterly*, 1969.
Zwass, A., *Money, Banking and Credit in the Soviet Union and Eastern Europe* (London: Macmillan, 1984).

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

الكشاف الموضوعي

— ب —

- ت -

- خ -

— ذ —

— ر —

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

– ي –

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً – سلسلة إسلامية المعرفة

- **إسلامية المعرفة**: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **الوجيز في إسلامية المعرفة**: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- **نحو نظام نقدي عادل**، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العامية لعام (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- **نحو علم الإنسان الإسلامي**، للدكتور أكبر صلاح الرين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
- **منظمة المؤتمر الإسلامي**، للدكتور عبد الله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل**، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- **مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ**، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- **إصلاح الفكر الإسلامي**، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر**، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات/بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- **ابن تيمية وإسلامية المعرفة**، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- **الإسلام والتحدي الاقتصادي** ، للدكتور محمد عمر شابرا (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)

ثانيًا – سلسلة إسلامية الثقافة

- **دليل مكتبة الأسرة المسلمة**، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثًا – سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- **حجية السنة**، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- **أدب الاختلاف في الإسلام**، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- **الإسلام والتنمية الاجتماعية**، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- **كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط**، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **كيف نتعامل مع القرآن**: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **مراجعات في الفكر والدعوة والحركة**، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **حول تشكيل العقل المسلم**، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **مشكلتان وقراءة فيهما** للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي**، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، منقحة (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا – سلسلة المنهجية الإسلامية

- **أزمة العقل المسلم**، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية**: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: **المعرفة والمنهجية**، (١٤١١هـ/١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: **منهجية العلوم الإسلامية**، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: **منهجية العلوم التربوية والنفسية**، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **مجلد الأعمال الكاملة** (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- **معالم المنهج الإسلامي**، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- **في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات**، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- **خلافة الإنسان بين الوحي والعقل**، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ**، للدكتور عبد العليم عبدالرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل** للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- **أعمال مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات** (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)

خامسًا – سلسلة أبحاث علمية

- **أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة**، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

- **التفكر من المشاهدة إلى الشهود: دراسة نفسية إسلامية**، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة)، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- **العلم والأيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام**، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة)، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **فلسفة التنمية: رؤية إسلامية**، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **روح الحضارة الإسلامية**، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- **دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين**، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادسًا – سلسلة المحاضرات

- **الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج**، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعًا – سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- **خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية**، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث**، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **الأسس الإسلامية للعلم**، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **صياغة العلوم صياغة إسلامية**، للدكتور إسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **أزمة العليم المعاصر وحلولها الإسلامية**، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

ثامنًا – سلسلة الرسائل الجامعية

- **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١٢١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة** للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- **منهج البحث الاجتماعي بين لوضعية والمعيارية**، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- **المقاصد العامة للشريعة**: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبد الرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، للأستاذ إسماعيل الحسني(١٤١٦هـ/١٩٩٥م)
- الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية : رؤية معرفية، للأستاذ هشام جعفر (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).
- فلسلفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي .. (في جزأين) للدكتور أحمد محمد جاد عبد الرزاق (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).
- المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية للأستاذة هبة رؤوف عزت (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

تاسعًا – سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد ارحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- **الدليل التصنيفي لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله**، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشرًا – سلسلة تيسير التراث

- **كتاب العلم**، للإمام النَّسَائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

حادي عشر – سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- **هكذا ظهر جيل صلاح الدين .. وهكذا عادت القدس**، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت: الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري**، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثاني عشر – سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- **الحضارة – الثقافة – المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"** للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

ثالث عشر – سلسلة التنمية البشرية

- **دليل التدريب القيادي** للدكتور هشام الطالب (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النشر للجامعات المصرية، 16 شارع عدلي/القاهرة ص.ب. 1347- القاهرة 11511
هاتف: 391-2209 (20-2) فاكس: 393-1434 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:

- أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

- السعداوي للنشر

SA`DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- خدمات الكتاب الإسلامي

ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية

THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da`wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

- خدمات الإعلام الإسلامي

MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام

LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند:

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ/١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي، ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي مع عدد من الجامعات العربية والمراكز العلمية في مختلف أنحاء العالم.

ويشرف على أعمال مكتب المعهد في الاردن مجلس علمي متخصص. ويمكن للراغبين في في نشاطات المعهد وبرامجه الاشتراك في م زمالة المعهد في الأردن.

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية منظمة عربية إقليمية تأسست سنة ١٩٨٨، لا تستهدف الربح. وقد اتخذت من عمان – الأردن مقراً لها، متمتعاً بالصفة الدبلوماسية. يكرّس المعهد رسالته لخدمة المصارف والمؤسسات والأسواق المالية، والجامعات، والشركات في القطاعات المختلفة. في جميع أقطار الوطن العربي. وتتمثل استراتيجيته في الإسهام الفاعل في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب اللازمين لإشغال المواقع الإدارية والقيادية.

ويضطلع المعهد بخمسة أنشطة أساسية هي:

١. الدراسات العليا في العلوم المالية والمصرفية، المؤدية لدرجتي الماجستير والدبلوم العالي، ودراسات الدبلوم المهني المتخصص، ويعِدّ المعهد الآن لبرنامج الدكتوراة في العلوم المالية والمصرفية.

٢. التدريب: ينظم المعهد برامج تدريبية على نوعين أولهما البرامج العربية، والثاني البرامج التعاقدية التي تنظم لصالح جهة مستفيدة أو عدة جهات في قطر عربي واحد.

٣. الدراسات والبحوث والنشر: يصدر المعهد فصلياً «مجلة الدراسات المالية والمصرفية»، و«نشرة المعهد»، وسلسلة من إصدارات الكتب والتراجم في الاختصاصات المالية والمصرفية.

٤. التعاون العربي والدولي: يمنح المعهد العضوية للمؤسسات والأفراد بمراتب معينة إلى جانب إقامة العلاقات المتطورة مع المصارف والمؤسسات والجامعات ونشاطه في مجال العلاقات العامة والإعلام.

٥. الإستشارات: يقدم المعهد خدماته الإستشارية ويتولى الإشراف على تنفيذ النظم المفتوحة والبرامج التدريبية اللازمة لها.

هذا الكتاب

إن الصحوة الإسلامية في جميع بلدان العالم الإسلامي تقريباً قد ولدت الحاجة إلى تقديم صورة واضحة ومتكاملة لبرنامج إسلامي يحقق الحياة الطيبة التي يريدها الإسلام للناس، ويتصدى أيضاً للمشكلات التي تواجه البشر اليوم في المجال الاقتصادي. والحاجة ماسّة إلى استراتيجية تضبط، في حدود معقولة، اختلالات التوازن الكلي والخارجي، التي تعاني منها غالبية بلدان العالم الآن، وتيسّر في الوقت نفسه تحقيق التشغيل الكامل، وإزالة الفقر، وتلبية الحاجات، وتخفيف التفاوت في الدخل والثروة. فهل تستطيع البلدان الإسلامية صياغة مثل هذه الاستراتيجية في إطار النظرة العلمانية للحياة التي تعتمدها الرأسمالية والاشتراكية ومذهب دولة الرفاهية؟ هل في الإسلام ما يساعد تلك الدول على تحقيق تلك الأهداف؟ وإن كان الجواب بالإيجاب، فما هي منظومة السياسات التي تتضمنها تعاليم الإسلام لتحقيق هذا الغرض؟ هذا الكتاب يسعى للإجابة عن هذه الأسئلة وما يتصل بها.

مقتطفات من تعليقات بعض الاقتصاديين على الكتاب قبيل إصدار طبعته الانجليزية

بروفسور كينث بولدنغ (Prof. Kenneth E. Boulding)، أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة كولورادو بولدر الولايات المتحدة: "هذا عمل ممتاز ... وفصوله عن مزايا وعيوب الرأسمالية والشيوعية ودولة الرفاهية هي تحليل بديع ... مع فهم عميق جداً، وأسلوب واضح. يكتب بروح إنساني عميق الاهتمام بمصلحة الجنس البشري. وسيجد المهتمون بالمسألة الأخلاقية للمجتمع في تحليله قيمة كبيرة ..."

البروفسور رودني ولسون (Prof. Rodney Wilson)، جامعة درم - بريطانيا: "هذه دراسة علمية مدعومة بالبحث الجيد، وذات نوعية عالية، كما هو منتظر من مثل مؤلفها الاقتصادي المسلم المميز .... لا ريب أن هذا العمل هو مساهمة بارزة في أدبيات علم الاقتصاد الإسلامي".

البروفسور فرانك فوجل (Prof. Frank E. Vogel)، كلية الحقوق / جامعة هارفارد: "هذا الكتاب محاولة تثير الإعجاب للتقدم في المجال الحقيقي للاقتصاد الإسلامي .. وتجاوز مرحلة إرساء القواعد - مجال فرز وتحديد الأهداف العليا الاقتصادية الإسلامية من حيث صلتها بالعصر وبالمفاهيم المنافسة الغربية المعاصرة".

البروفسور فولكر نينهاوس (Prof. Volker Nienhaus)، جامعة بوخوم - المانيا: "..عمل ممتاز، أرجو أن يُقرأ ليس فقط في العالم الإسلامي بل من قبل الزملاء في الغرب".